

بسم الله الرحمن الرحيم **قال**
الاجل الشيخ جلال الدين عبد الرحمن ابن ابي بكر السبكي الشافعي
سبحانك لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك واسلم على
روح قدسك **وبعد** فان لنا تاليف العبد جمع ادبها وادبها
من مسابله صغير ولا كبير الا احصاها ونحو عاتق هدهد بفضله ارباب الفضا
عنه جوع الاواخر والاوائل حشر ما فيه ما يقدر العبد وليستف المساء
كتب فاض عليها هج الهوامع وجمعه من هه ما يتصف فلا غرو ان لغته
وقد كنت اريد ان اصنع عليه شرحا واسمى بالشر النقول طوبى للزبول جاءه
والتحاليل معتنيا بالانتقال لادلة والا قايدي منها على الصواب وال
التقاسيم والمقاصد فرائد النعمان اضيق من ذلك ورغبة اهله قليلة
مع الحاج الطلاب على في شرح برشد هم الى متاصده ويطلعهم على غريبه وشوارده فخر
نظم هذه العجالة الكافلة بجل مبادئه وتوحيه معانيه ونطقك نظامه وتعلم احكام
مسماة بجمع الهوامع في شرح جمع الجوامع وانه اسال ان يبلغ به المناهج وان يجعلنا بين
منايق الخيرات ويسارع بمنه وكرمه **وبعد** المقدمة في تعريف الكلم
واقسامها والكلام والكلم والجملة والفرد والاعراض والبناء والمنصرف وغيره والبناء
والعرفه واقسامها والكتاب الاول في العمود وهي المربوعات وما يشتمل منها من معنوي
النواحي والثاني في الفضلات وهي المنصوبات **الثالث** في المجرورات وما حمل عليها
من المجرورات وما يتبعها من الكلام على ادوات التعليق غير الجارية وما ضم اليها من تقييد
حروف المعاني والرابع في العوامل في هذه الانواع وهو الفعل وما الحرف به وجملة ما شتملها
عن مجموعها وتنازعها فيها والخامس في النواحي لهذه الانواع وعوارط التركيب
الاعرابي من تعنين كالاجار والحكاية والتسمية وضراير الشر وهذه الكتب الخمسة في
النحو والسادس في الاثنية والسابع في تعبيرات الكلم الاثنية بالزواجده
والحرف والابدال والقلل والادغام وختمها بما سببه من خاتمة الحظ وهذه الترتيب
بدى لم اسبق اليه حذوت فيه حذو كتب الاصول وفي جعلها سبعة متسعة
لطيفة مأخوذة من حديث ابن خبان وغيره ان الله وترجب الوتر ما ترى السموات
سبعاً والايام سبعاً والطواف سبعاً الحديث **الكلام في المقدمة** الكلمة
قول مفرد مستقل وكذا اسوي به على الصحيح وشرط قومه كونه حرفين **ش** الكلمة
لغة نطق على اجل المعينة **قال** تعالى وكلمة الله هي العليا اي لا
الى كلمة سواها بينا وبه علم ان لا نجد الا الله الاله كلاتها كلمة فوقها اشارة
الى قوله رب ارجعون وما بعده وفي حديث الصحيحين الكلمة الطيبة صدقة وافضل
كلمة قالها شاعر كلمة لبيد الاكل شي ما خلى الله باطل ونحو الاطلاق تنكر في اصطلاح
النجوين ولذا لا يتعوض لذكره في كتبه بوجد كما قال في ما لك في شرح التسهيل **وان**
ذكره في الالفية فقد قيل انه من امرائها التي لا دوا لها وقد اختلفت عباراتهم في

الكلمة اصطلاحاً واخبر حذو دهاقول مفرد مستقل اي حرفي حذو حذو يخرج بمصدا يراد بالقول عين من الدوال
كالخط والاشارة وبالمفرد وهو ما لا يدل خروجه على حذو معناه المركب والمستقل ابعاده الكلمات الدالة على معنى
كحروف الضارعة وبالنسب وبالثالث والف فصار ب فليست بكلمات لعدم استقلالها ومن اسقط هذا
القدر راي ما حذو الكلمة الرضى مع ما مع ما حذو كلمات صارقا صكلمة واخره لشدة الامتزاج فجمع الاعراب
على حرف كالمركب المزجي ولم احم الى ما زاده في التسهيل من قول **قال** بالوضع يخرج المصدا بالتعبير باللفظ
الشامل لذلك وذكرى القول الذي يخرج من سياتي من اية الموضوع لمعنى ولذلك عدلت اليه وما قبل من
ان ذكر اللفظ اول الاطلاق للقول على غير ما راي ممنوع لعدم تبادر الى الاذهان اذ هو جار وعديك كاللغات
التي جعل الافراد صفة القول عن جعلهم اياه صفة المعنى **قال** والواو منهم ان الحاحب وانوجبان وضع المعنى مفرد
لانك **قال** الرضى وغير صفته في الحقيقة وانما يكون صفة المعنى بتعبير اللفظ ولسلامته من الاعتراض
بالمركب فانه كلمة ومعناه مركب وهو زيد قائم مثلاً وكحضر فانه كلمة ومعناه الحديث والامان
وقدمت المعنى على المعرف كصنيع الجمهور لانه الاضطر في الاخبار عنه وعكس صاحب اللب لتقدم المعرف
عقلاً فتقدم وضعاً ومن **قال** ان اللام في الكلمة للجنس المقضي للاستغراق والتا للوحد فنتا قضان فقد
سوى سواها بغير ابل هي للماهية واللفظة وشملت العارة الكلمة حقيقة كزيد وتقدمت الاحدى جزوى الفعل
للمضاف كعبد الله فان كلاهما كلمة تقدير الا لا تاتي الاضافة الا في كلمتين وان كان مجموعاً كلمة حقيقة
لعدم دلالة جزئية على جزء معناه وشمل الموي المستكن وخوفا كانت في ق وخوارا كاسيات في بحث
الضمير يخرج بقوله معناه ما نواه الانسان في نفسه من الكلمات المفردة فانه لا يسمي كلمة في اصطلاحهم
لانهم ينوع اللفظ وقدمت في التسهيل بقوله **قال** ان اشارة الى الاستقلالات يخرج الاعراب
المفردة فانه موي به اللفظ وليس بكلمة لعدم استقلاله وحذو فته العلم به لانه اذا شرط
ذلك في اللفظ الموجود مع قوته في الموي اولى ومقاتل الصحيح فانه ما نقله ابو احسان وغيره
ان صاحب المنهاية وغوران اخبار مع تسمية الصبر المستكن اسماً **قال** لانه لا يسمي كلمة وذهبت
ثوم الى ان شرط الكلمة ان تكون على حرفين فصاعداً نقله الامام خوارزمي في تفسيره ومحمولة **قال**
وردهم بالبناء واللام وكحواها مما هو كلمة وليس على حرفين **ص** فان ذلك على معنى في نفسه ولم
تقرن برمان فاسم او في ترتيب فعل او غيرها بان احتاجت الى افادة معناها الى اسم او فعل او جملة فحرف
وقال ابن الجاسر معناه في نفسه **ش** الكلمة اما اسم واما فعل واملحرف ولا رابع لها الاماسيات
في بحث اسم الفعل من ان بعضهم جعله رابعاً وسماء الخالفه والدليل على الحصر في الثلاثة الاستقراء والقيمة
العقلية فان الكلمة لا تخلو اما ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني للام والاولك اما ان تقرن باحد
الارزمة الثلاثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل وقدر علم بذلك جمل ولحد منها بان يقال **الاسم**
ما دل على معنى في نفسه ولم يقرن برمان والفعل ما دل على معنى في نفسه واقرن والحرف ما دل
على معنى في غيره وفي المواضع الثلاثة للسببية اي دل على معنى بسبب نفسه لا بانضمام غيره اليه
وسبب غيره اي انضمامه اليه فالحرف مشروط في افادة معناه الذي وضع له انضمامه اليه من اسم
كالب في مرتب زيد او فعل كقوام او جملة كحروف النفي والاستنهام والشرط وقد عذوق الحجاج
اليه العلم به كتم ولا وكان في ما ذود فوق وخوفا وان لم تذكر الاستقلالات فليس مشروطاً في افادة
معناها القطع بلهم معنى داو وهو صاحب من لفظه وكذا فوق وانما شرط لتوصلها الى الوصف

باسم الاجناس ونفوق الى علو خاص ونفوق على غيره وقيل شرط ليس قبله الى اللفظ في النظرية اي معني ثابت في نفسه وفي غيره اي خاصية من في خواصها من الرغيف فانها تعيد معانيها وهي التبعيض في الرغيف وهو متعلق بها بخلاف زيد مثلا ومن جعل الضمير المتصل بنفسه وغير راجع للمعني كان الماحي فقد ابداد المعني لقولنا مادك على معنى بسبب نفس ذلك المعني او بسبب غيره او قامت فيه او في غيره **الاول** فلان المعني لا يدل على معناه بسبب غيره ذلك المعني لا يماثل في سبب وصحة له ودلالة اللفظ عليه ولما كان فانه لا يصح ان يكون الشيء طرفا لنفسه والمراد بالزمان حيث يطلق المعني للغير عنه بالماضي والحال والاستقبال لشهرتها في هذا الفن والعبرة بالدلالة بما اضطرر اليه في موضع مظهره **الثاني** اسم لانه دال على مجرد الزمان وكذا الصبوح للشرب في اول النهار وان افهم معنى مقتربا من زمان لكنه غير معين وكذا الاسم للفعل والمفعول لانهم وان دلا على الزمان المعين فلا دلالة له على ذلك ذات قام بها الفعل وكذا الاسماء الافعال **الثالث** نحو نعم وبلى وعسى افعال لوضعها في الاصل للزمان وعرضها مجرد عامتها وما ذكرناه من ان الحرف لا يدل على معنى في نفسه هو الذي اجمع عليه النحاة وقد حرقوا اسماء الالهي بن النحاس فذهب في تعليقه على المقرب الى انه يدل على معنى في نفسه **قال** لانه ان خطوب به بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعا **الثاني** في ذلك دليل في عدم فهم المعني على انه لا معنى له لانه لو خطوب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعا كما ذكرنا وان خطوب به من بولمة فانه يفهم منه معنى علاما بغيره موضوعا لغيره كما اذا خطوب به من يفهم ان موضوعا للاستفهام وكذا اسائر الحروف **قال** والفرق بينه وبين الاسم والفعل انه المعني المفهوم منه نوعا من اعم من المفهوم منه حاله لا افراد خلافا فاما في التركيب عين المفهوم منها في الافراد التي هي **الاول** فالاسم من خواصه **الاول** انما هو ياليت تنبيه **ثاني** ونسب لاني روي **ثالث** وحرف تعريف **رابع** واسناد اليه **خامس** بالبعدي على حذف ان او نزل منزلة المصدر **سادس** واصافة **سابع** وحرف **ثامن** وحرف في تمام صاحبه على حذف في الموضوع **تاسع** وهو ضمير واحد لواحد على المصدر المفهوم **عاشر** وبما شاع فعله **الحادي عشر** وهو لفظ او مصفا **الثاني** ما سمي به او اريد لفظه كقوله واللو وزعموا طية الكذب ولا حول ولا قوة الا بالله **الثاني** للاسم خواص تميز عن غيره وعلامات يعرف بها وذكرنا منها هنا تسعة **احدها** النداء وهو الدعاء وحرف مخصوصة نحو يا رب وانما اخص به لان النادى مفعول به في المعني وفي اللفظ ايضا على ما سياتي في المفعولية لا لتلويح اسم **ثاني** او رد على ذلك حوقوله تعالى يا ليت قومي يعلمون باليت ترددا بالاسم كذا واخبرني البخاري يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة حديثا وحرفه يا على ليت ورب وها حرفان وعلا بخلافه وهو فعل فلجواب ان ياتي ذلك ونحوه للتشبيه لا للنداء وحرف التشبيه يدخل على غير الاسم وقيل للنداء والنادي بخلافه اي باقوم وصحة ابن مالك في توضيحه بان القايل لذلك قد يكون وحده فلا يكون معه منادى ثابت ولا حذف ومن الاسماء الادلة على اسميته الا للنداء نحو يا مكرمان ويا فدا لهما عصفان بالنداء **الثاني** النسب وسما في حقه وانما هي العشرة في جماعة الكتاب **الثالث** والذي يختص بالاسم منه ما عدا الترم والغا والحقين لروي البيت وهو الحرف الذي تعري له القصيد **الرابع** انما يختصان به كاسياتي وانما اخص الباقى بالان التمكن فيه للفرق بين المنصرف وغيره والتكثير للفرق بين المعرفة وغيرها والمقابلة انما يدخل جمع المذكر السالم والبعوض انما يدخل المضاف في عوضا من المقادير والاشط لغير الاسم في الصرف ولا التعريف والتكثير ولا الجمع ولا الاصافة فانما يدخل على هذا حوقوله الشاعر الام علي كولو لو كنت عالما **سادس** باذني ليوم تفتني وابيكة

جود

حيث ادخل التنوين على ليو وهو حرف فالحجوات **الاول** لونها التسم على اللفظة لولا ذلك شذذ اخرها واعتبرت ودخلها الجبر والاضافة كما سياتي في شرح ذلك في مبحث التسمية **الثاني** الحروف التعريف اذ لا حظ لغير الاسم في التعريف والتعريف بذلك لخص من التعريفات لشئ له لهما واللام على قول من رآها وحدها المعروفة والام في لغة طي وسلامته من ورد **الثاني** لومونه واما قوله صلى الله عليه وسلم اباك والبيوت فان اللو تفتح عند الشيطان رواه هذا اللفظ ابن ماجة والجميع فالجواب عنه كما سبق في الام على **الرابع** الاسناد اليه وهو انفع علاماته اذ به يعرف اسميه التام من ضربت والاسناد يتعلق حينئذ عند اطلب بظنوب منه ولشئونه القيم الثاني ذون الاخبار وصبرت به دونه ونسب الاسناد المعنوي واللفظي كاحققة ابن هشام وغيره وغلط فيه بن مالك في شرح التسميه حيث جعل الثاني صالحا للمفعول والحرف كقولك ضربت فاعلم ما بين حرف جر ودانها اسما من جردان عن معاني المعروف لارادة لفظها ولهذا اعلم على موضعها بالرفع على الاستداف ضربت ههنا مثلا اسم مسماء ضرب الدال على الحدث والزمان وقد صرح ابن مالك نفسه في الكافية باسمه ما اخر من لفظه حيث **قال** وان نسبت لاداءه حكما فان او اعوب واجعلتها اسما **ثاني** وفي شرح اوسط الاخفش لبرهان اذا قلت هذا حرف استعملت فاما جعلت باسم الحرف ولم تات به على موضعه وهذا مع ما تقدم في اللام على لومني قولي ومنه ما سمي به او اريد لفظه وعلى الثاني يخرج قول العرب زعموا طية الكذب وحديث الصحيحين لا حول ولا قوة الا بالله **الثاني** من نور الجنة حيث اسند الى الجملة الفعلية في **الاول** والاسمية في الثاني فالعني في **الاول** هذا اللفظ مطبوعة الكذب اي يقدمه الرجل امام كلامه ليس يصل به الى غرضه من نسبة الكذب الى القول المحكي كما تركب في الخبر في سيرة الى بلد مطبوعة ليقضي عليها حاجته **الثاني** هذا اللفظ كثر من نور الجنة اي كالكثرة في تعاضده وصيانتها عن اعيان الناس فان قلت **قال** تفتح بقوله تسمع بالبعدي خبر عن ان تراه فان الاسناد وقع فيه الى تسمع وهو فعل ولم يرد لفظه فالحجوات **ثاني** من وجهين آخرهما انه محووك على حذف او اي ان تسمع وحاشي تاويل المصنف راي سماعك فالاسناد في الحقيقة اليه وهو اسم في قوله تعالى وان تعفوا اقرب للتقوى وان تصوموا خير لكم ونظير في حذف ان قوله **ثاني** الا اي تحذف اللام اخضر الوحي وان اسند اللغات ههنا انت محذو في حين رآه يرفع اخضر فانه حذف منه ان لغويته ذكرها في اللغوي ليعطى عطفا عليه والالزم عطفا مفرد على جملة وهو ممنوع اما من رواه بالنصب فهو على اتمار ان لاخذ ههنا والضمير في قوله المذكور والثاني انه مما يترك فيه الفضل بمنزلة المصدر وهو سماعك لانه مذلول الفعل في الزمان مجرد مدلوله كما في قوله **ثاني** وقالوا ما تشا فقلت الهوى فانه منزل فيه الهوى بمنزلة الامر لكون مفردا امطابقا للسؤال عنه المفرد وهو ما في ما تشا ولم يحذف ان كما في البيت السابق لان قوله ما تشا سؤل عما يشا في الحال **الثاني** الاستقبال ولو جعل على حذف ههنا لكان مستقبلا فلا يطابق السؤال **الثاني** واعترض بجواز ان يراد اسما في الحال الهوى في الاستقبال ودفع بان قوله في تمامه **ثاني** الى الاصباح الردي اثر **ثاني** منع ذلك **الخامس** الاضافة اي كونه مضافا او مضافا اليه وانما هو قول يفتح الضمير وان كان الفعل فيه مفعول المصدر **السادس** **والسابع** الجر وحرفه وانما اخص به لانه انما دخل الكلام لبعدي الى الاسماء معني الافعال التي لا تعدي بنفسها اليها لاقتضاها معنى ذلك الحرف فامتنع دخولها الاعلى اسم بعد فعل لفظا او تقديرا **الثاني** الامتنع دخول عامل الجبر على كلمة

و

الثانية على حذف مضاف تقديره نعم أو فصلكم أن تذهبوا به **الثالث** أن يتعين فيه الاستقبال
وذلك إذا اقترن بطرف مستقبل سواء كان معنوا لآلة أو مضافا إليه نحو أورك إذا تروني فالفعلان
مستقبلان العمل الأول إذا وإضافة إذا إلى الثاني أو استدل بشوقه لقوله **هو** لو كان أن توت واستخرج
لما فيه الحاجة من العذاب إذ لو لم يرد به الحال لم يسبق الفعل الثاني في الوجود وهو محال أو انتهى طلبه نحو
والوالدت يرصن لينفق ذو سعة ربا لا تواترنا أو وعدا نحو يعذب من يشا ويعجز من يشا أو تحملا داء
توكيد نرجع نحو على البعوض **الاستقبال** أو ادعاء محال كقوله **هو** لو كان أن يلقى بجملة محصل أو ادعاء نرجع نحو
لعل البعوض الاستقبال أو ادعاء محال كقوله **هو** لو كان أن يلقى بجملة محصل أو ادعاء نرجع نحو
كان أو مقدر خلاف لبعض المتأخرين في قوله **هو** لو كان أن يلقى بجملة محصل أو ادعاء نرجع نحو
بان أو لو المقدر رتبة غويو إذ هو لو يعجز عن خلاف الشرطية فإنها تصرفه للمضي كما سياتي وتعرف بنفسه وتعرف
التي وتعرف لأن وضعها لتخلص المضارعة من صيق الحال إلى سعة الاستقبال قبل أو لام القسم أو لا
الناحية وعليه في الأولي الجزوي وجماعة لأنها في معنى التوكيد وفي الثانية نظام معظم المتأخرين وصحاح مالك
في بحث الإخفاء والمبرد بقاؤه على الاحتمال معها فقد دخلت على الحال في قوله **هو** لو كان أن يلقى بجملة محصل أو ادعاء نرجع نحو
خزان الله **الرابع** أن يصرف معناه إلى المضي وذلك إذا اقترن بأول أو ما أو ذهبا جزوي ونحو
أن مدخلها كان ماضيا فغيرت صيغته ونسب إلى سيبويه ووجهه أن المحل فظن على المعنى أو في من
المحذوف على اللفظ ورد بأنه لا يظهر له ونظير **الاول** المضارع الواقع بعد لو أو بعده نحو لو لم يدر أو لم يدر
للعاني لا قلب الالفاظ ولم أقدم لما في الجازمة للاستعانة به إذا دخل على المضارع بمواها أو لو الشرطية
نحو ولو يؤخذ الله الناس أو دغوا أو تقول للذي أنعم الله عليه أي قلت أو ربما خور بما تركه النبي من
من الأمر كنه فرجة كحل العقائد أو قد تنقليلية نحو **هو** لو كان أن يلقى بجملة محصل أو ادعاء نرجع نحو
لم تكن للتقليل أو كان خبر الباب كان غوكا أن زيد يقوم **قاس** ابن عصفور وأصح ما للبواري
عولما يقوم زيد قام عمرو **قاس** أبو حبان وسحاج أثبات ذلك إلى دليل من السماع أي في جواز
وقوع المضارع بعدها أو المعروف أنها لا تدخل الأعلى ماضى اللفظ والمعنى كاسياتي وما عطف على جازم
أو مستقبل أو ماض أو عطف عليه ذلك فهو مثله لا شرط اتحاد الزمان في الفعلين المتعاطفين نحو ألم تر
أن الله أنزل من السماء ماء فنصب الأرض أي فاصبت ولو أنزل على الأرض يسبني ففتت ففتت
لا يعني أي مررت **قاس** أبو حبان ومن القرآن الخليفة للحاد وقوله في موضع نصب على الحال
نحو جازم **ص** والماض **الحاد** بالانك والاسقبال بطلب ووعده وعطف على مستقبل ونفي
بلا وان بعد قسم وتحملة والمضي بعد غير التسوية فإن كانت بجملة محصل أو ادعاء نرجع نحو
ووافقا صالحة أو صفة نكره فائتة وانكر أبو حبان هذا القسم **ش** الماضى أربع حالات أيضا **احدا**
أن يتعين معناه للمضي وهو الغالب **الثاني** أن يصرف إلى الحال وذلك إذا قصد به الإنشاء كقوله
واشتريت وغيرها من الفاظ العقود أو دعو عبارة عن إيقاع معنى بلفظ متاركة في الوجود **الثالث**
أن يصرف إلى الاستقبال وذلك إذا قضى طلبه نحو غفر الله لك وعزمت عليك أو لا فعلت أو لما
فعلت أو وعدا نحو أنا أعطيتك الكوثر أو عطف على ما علم استقبالا نحو أقدم قوته يوم القيامة فأورد
الدار ويوم ينفع في الصور ففرع بول في بلا أو أن بعد قسم نحو ولين راننا أن أمركم من الله من بعد أي
ما يسلمهم رقا أو الله لا رنكم أبدا **الرابع** أن يحتمل الاستقبال والمضي في ذلك إذا وقع بعد حرف

التسوية نحو سوا على امت أم تعدت إذ يحتمل أن يراد ما كان منك من قيام أو وقوع أو ما يكون من ذلك
وسواء كان الفعل معادا لا بام أم لا نحو سوا على أي وقت جئتني فإن كان الفعل بجملة محصل أو ادعاء نرجع نحو
سوا عليهم النذر تهم أم لا **تد** زعم أن الثاني ماضى معنى فوجب معنى **الاول** لأنه معادل له أو وقع
بعد ادعاء كخصيف نحو هلا فعلت أن أردت المضي فهو توبيخ خوفه لا كان من القرون من قبله أو لو ابتغته
أو الاستقبال فهو امر خوفه لا يفر أي ليغفر أو بعد كل ماضى نحو كل ما أمة ريشوا لها كذا فهو **والاستقبال**
نحو كل ما نفيته جلودهم بدلناهم أو بعد جزمي الماضى نحو فأنوه من حيث أمركم الله والاستقبال نحو ومن
حيث خرجت قول أو وقع صلة فالمضى نحو الذين **قاس** لم الناس والاستقبال نحو الذين تأثروا من
مبدأ أن تقدر وإعليهم وقد اجتمعا في قوله **هو** لو كان أن يلقى بجملة محصل أو ادعاء نرجع نحو
أو وقع صفة كثره غانة فالمضى نحو رب وقد هرقته ذلك اليوم والاستقبال كحديث نصر الله أبو حبان
هذا القسم **الاربع** بمنوره كلفها **قاس** بعد أن ساقها وهذا المثل في هذه الاحتمالات من كلام
ابن مالك والذي تذهب إليه الجمل على المضي لا بقا للفظ على موضوعه وإنما فهم الاستقبال فيما ظن به
من خارج ووافقه المرادي **ص** وليس مثل الأفعال وأما في فزع ولا الأثر مقتطعا من المضارع على
الأمح **ش** فيه مثلان **الاول** ذهب بعضهم إلى أن الأصل في الأفعال **هو** الماضى لأنه أشبه
الأمثلة لاعتلال المضارع والأمرا باعتلاله ولأن المضارع هو الماضى مع الزيادة والأمرا منه بعد طوعها
في المور على أن الثلاثة أصول **الثانية** ذهب الكوفون إلى أن أصول الفعل الماضى والمضارع نقط
وأن الأمرا يقتطع من المضارع إذا اضطررنا لفعل كما مر الغائب وكما أن أمرا لمخاطب الغرض على السنتهم استقلوا
عن الأمرا فيه محذوفها مع جرح المضارع طلبا للتخفيف مع كثرة الاستعمال ونحو على ذلك أنه معرب
والصريحون على أنه اضطررنا **ص** وما ذكر في أصله فمفرد **ص** والحرف لإعلامه **ه** فإن اختص باسم أو
فعل على الأفعال بيتاني من **الاول** هل التي في خبرها فعل ومن الثاني ما ولا وان **الثاني**
الحرف لإعلامه **ه** وجودية بل علامته أن لا يتصل شئ من خواص لا تهم ولا من خواص الفعل وهو ثلاثة
أقسام يختص بالاسم ويختص بالفعل ويشترك بينهما والأصل في كل حرف يختص به يعلم فيما اختص به
فوق حرفي لا يختص بالاسم ولا بالفعل وقد أبو حبان **الاول** بأن لا يتنزه عنه منزلة الجزء فإن تنزه **ك**
وسين التثنية لم يعلم وما خرج عن هذا الأصل هل التي في خبرها فعل فإنها تختص به بمعنى أنه يجب الإلحاح
أيها كما سباني في باب الاشتغال حيث رجع الضم بعدها ومع ذلك لا تعمل لأن هذا الاختصاص
عرضي لا يلزم وما ولا وان النافيات فإنها لا تختص ومع ذلك لا تملك لأنها لا تملك في أنها للنفى والحال
وتدخل على البند والخبر والحقت بها **ص** وليس منه عسى وليس وكان ولغواها على الصحيح **ش**
الشهور ومذهب الجمهور أن المذكورات أفعال لا تصادف مما يراد رفع والثالث الساكنة بها وذهب
السترا إلى حرفية عسى وليس مستند إلى عدم تصرفها ووافقه في الأولى ثعلب وفي الثانية الفارس وإن
شعبر ورد بأن ذلك لا يصلح دليلا للحرفية مع قيام دليل الفعلية وذهب الزجاج إلى أن وأخواتها حروف
وقا **ابن هشام** في خواص التسمي الخلاق في عسى وليس **ش** وفي كافي **قاس** ابن الحاج
في البند حكى العبد في شرح الانشراح أن المبرد **قاس** أن كان حرف **قاس** العبد في وهذا الظرف
من قول من كان **ك** أن لشيء وعسى حرفان **قاس** ابن الحاج هو وإن كان في بادي الرأي ضعيفا
الأنه أقوى لمن تأمل لأنه لا بد من حدث بل قد دخلت لتفيد معنى المضي في خبرها دخلت عليه **ص**

والكلام قولك مقدر وهو ما يحسن سكون الكلام عليه وقيل السامع وقيل هو الأصغر حيث تروا القصد
وإفادته مما يحتمل لا اتحاد الناطق وأشكال تصوير خلافة **ش** الكلام يطلق على الخط والإشارة وما بينهما
من حال الشيء وإطلاقه على هذه الثلاثة مجاز وعلى التكليم الذي هو المصدر روي كلام بعضهم ما يقتضيه
إطلاقه على هذه الحقيقة وعلى ما في النفس لما في التي تعتبر عنها وعلى اللفظ المركب أقادام لم يبدؤوا به
حقيقة فيما أوفى الأول فقط والثاني فقط فلا بد من مذهب للتصويين وعلى الكلمة الواحدة كما في الصحاح
وامت في الاصطلاح فأحسن خذوه وأخضرها أنه قول **ش** من عند تخريج بالقول خمسة الأول
المذكور وبالفيد الكلمة وبعض المركبات وهو الذي لا يفتد والمراد بالمفيدة مما يفهم معنى حسن السكوت
عليه وهو المراد تسكوت المتكلم أو السامع أو في **ش** الأولى لأنه خلاف الكلام فكانت
الكلمة صفة الكلام فكذلك السكون صفة أيضا والمراد بحسن السكوت عليه أن لا يكون محتاجا في إفادته
للسامع كاحتياج المحكوم عليه إلى المحكوم به أو عكسه فلا يضر احتياجه إلى المتعلقين من المعاني وغيرها
وهذا شرط إفادة الخطاب شيئا بجملة قول **ش** أحدهما نعم وجزم به ابن مالك فلا يسمى غوا للسماع فوق
الإيضاح والنارخار وتكلم رجل كلاما والثاني لا وصحة أبو حنيفة **ش** والأول كان الشيء الواحد
كلاما وغير كلام إذا غلب عليه من جهة ما فاستفاد مضمونه ثم غلب به ثانياً وحل الخلاف ما إذا ابتدئ
به فيصير أن يقال زيد قائم كان النارخار بلا خلاف ذكر أبو حنيفة في تركيبة حديث شرط في الكلام القصد
قولان أحدهما نعم وجزم به ابن مالك وخلايق فلا يسمى ما ينطق به النائم والساكن كلاما وعلى هذا
مراد في الحد مضمود والثاني لا وصحة أبو حنيفة وهو يقتضي فيه اتحاد الناطق قولان أحدهما نعم فلو
أصطلح رجلان على أن يذكر أحدهما فعلا والآخر فعلا أو مبتدأ والآخر خبرا لم يسمى ذلك كلاما وعلى هذا
الكلام غير واحد لا يكون عاملا للأحاد وعلى هذا إذا أراد في الحد من ناطق واحد والثاني لا وصحة ابن مالك
وأبو حنيفة لا كان اتحاد الكاتب لا يعتبر في كون الخط خطا وقا **ش** ابن قاسم صدق الكلام من ناطق
لا يصور لأن كل واحد من المتكلمين إنما أقصر على كلمة واحدة انك الأعلى ينطق الآخر بالآخر فكأنما
مقدرة في كلامه وهذا معنى قولنا وأشكال تصوير خلافة **ش** تخصيص الخطاب الكلام باليد
مجرد اصطلاح لا دليل عليه وقد بالغ الخفاجي في انكار ذلك عليهم قفا **ش** في كلامه من القضاة
الكلام عندنا ما انتظم من حروف فصاعدا من الحروف المعقوبة إذا وقع من نص منه أو من جملته إفادة
قاص **ش** وأما شرطنا الانتظام لأنه لو اتى بحرف ومضى زمان واتى بحرف لم يصح وصف فعله بأنه كلام
وذلك الحروف المعقولة لأن أصوات بعض الجمادات ربما تقطعت على وجه يتكلم بالحروف لكنها لا
تتميز عن غيرها وشرطنا وقوع ذلك من نص منه أو قبلة الإفادة لئلا يلزم عليه أن يكون ما يصح من
بعض الظهور كلاما وقولنا القبول دون الشخص لأن ما يسمع من الجنون يوصف بأنه كلام وإن لم يصح
منه الفايده وهو حاله لكنها تصح من قبلة وليس كذلك الطائر ولا يجوز أن يشرط في الكلام
كونه مفيدة أعلى كما ذهب إليه أهل النحو لأن أهل اللغة قسموا الكلام إلى مفيد وغير مفيد والمفيد ما يوضح
شيء من المعاني وللغير هو الموضوع للمعنى له فأيده فلو كان الكلام هو المفيد عندهم وكما لم يبدؤوا
بكلام لم يكونوا أقسموا على قسمين بل كان يجب أن يسئلوا ما لم يفد اسم الكلام رتبها على أن الكلام إنما
يقبل بالمواضعة وليس إنما تأثير في كونه كلاما كما لا تأثر في كونه صوتا وقد فصل أبو طالب
العبد في شرح الإيضاح لنصر مذهب النحويين في ذلك وألزمنا استدلال بقولهم لمن يورد ما نقلنا بديته

هذا الذي بكلام ويقول **ش** سيجوبه أن الكلام إنما يقع على الجمل وقدره بأنه اسم لمصدر رتبنا به عند ذلك
المصدر وهو التكليم موضوع للمبالغة له والتكثير لأن فعله كماله على ذلك فلو جري الكلام على ذلك عليه
وجبه أن ياد به التكثير وأقل أحوال التكثير والتكثير أن يكون **ش** ولا حجة له في ذلك
لما قولهم لتكثير النادرة ليس بكلام فمن باب التميز والمبالغة لقولنا للتكثير ليس بالإنسان وإنما قولهم
سيجوبه فلا تقوم به حجة لأنه الخصم **ش** نعم يمكن أن يقال **ش** لكن قد بين من أهل النحويين أن
في عرفهم على أن سمو الجمل المفيدة كلاما دون ما لم يقدل أن ذلك على سبيل التحقيق كما أنهم سموه للوادر
لأنه حقيقة كضرب أفعالا ولو عدلنا إلى التحقيق كانت **ش** لما وقع من الحوادث انتهى وقا **ش**
ابن جني في الخصائص فإن قيل لم وضع الكلام على ما كان مستقلا بنفسه وعلى الجمل التامة دون غيرها
الاشتقاق في قضي بدلت أم مجرد السماع لأن الكلام مأخوذ من الكلام وهو الجرح والتأثير وإنما تحققت
بالتمام المفهوم دون غيره قفا **ش** وما يوشك بذلك أن العرب لما أرادت الإحاد من ذلك حصته
ياشم له لا يقع الأعلى الواحد وهو قولهم كلمة **ش** قفا **ش** في آخر كلامه لكل قوم سنة وأما ما
ولا يمكن في كلمة خلافا لأن طلبة ولا اسم وحرف خلافا للراسي ولا فعل وحرف خلافا للشدة وذلك في اسمين
واسم وفعل **ش** الضمير عايد إلى الكلام أو إلى الإفادة والمصدر أن الكلام لا يتأني إلا من اسمين أو من
اسم وفعل فلا يتأني من فعلين ولا حرفين ولا اسم وحرف ولا فعل وحرف ولا كلمة واحدة لأن الإفادة
التي تحصل بالاستناد وهو لا بد له من طرفين مستند ومستند اليه والاسم حسب الوضع يعلم أن يكون
مستندا ومستندا اليه والاسم الفعل لكونه مستندا للاسم والاسم البنية والحرف لا يصح إلا أحدهما فلا يستأن يكونان
في كلام واحد **ش** مستندا والآخر مستندا اليه وكذلك الاسم مع الفعل لكون الفعل مستندا والاسم مستندا
اليه والفعلان والفعل والحرف لا مستندا اليه فهما والاسم مع الحرف إنما ان يفقد منه المستند والمستند
اليه والحرفان لا مستندا اليه فهما ولا مستندا للكلمة لا استناد فيها بالكلمة وزعم أبو علي الفارسي
أن الاسم مع الحرف يكون كلاما في التداخول ياريد واجيب **ش** بأن يأسدت مستند الفعل وهو
الاسم وأما ياردي وزعم بعضهم أن الفعل مع الحرف يكون كلاما في نحو ما قام بناء على أن الضمير المستتر
لا يبعد كلمة **ش** وهو خبر أن اجتمعت الصدق والكذب والإفانسا والأصح إحصاء فيهما **ش**
أخلف الناس في أقسام الكلام فالجذاق من الفحاة وغيرهم وأهل البيان قاطبة على إحصاء في الخبر
والإنشا وقا **ش** لرون أقسامه ثلاثة خبر وطلب وإثبات لوالان الكلام إنما ان يقبل التعريف
والتلذذ أو الأول الخبر والثاني أن اقترن معناه بلفظه هو الإنشا وإن لم يقترن بل تأخر عنه فهو
الطلب والمحققون على دخول الطلب في الإنشا وإن معنى ضرب مثلا وهو طلب مقترن بلفظه
وأما الضرب الذي يؤخذ بعد ذلك فهو متعلق الطلب لأنفسه وقا **ش** فطرب أقسام الكلام
أربعة خبر واستحباب وهو الاستفهام وطلب وفداق درج الأمر والنهي تحت الطلب وضعف
بان الاستحباب دخل تحته أيضا وبأن غولبت واشترت خارج منه وقا **ش** بعضهم خمسة
خبر وأمر وتصرع وطلب ونذوقا **ش** الاخفش ستة خبر واستحباب وأمر ونهي ونذوقا **ش**
بعضهم عشرة نذوقا **ش** الأمر والتفريع وتجب وقسم وشرط ووضع وشك واستفهام وقا **ش**
بعضهم تسعة باستفهام الاستفهام لدخوله في المسئلة وقا **ش** بعضهم ثمانية باستفهام التشفع
لدخوله فيهما وقا **ش** بعضهم تسعة باستفهام المسئلة لأنه من قسم الخبر وقا **ش** بعضهم تسعة

قيل لا الاشتقاق في قضي بدلت
مجرد السماع

والجواب بان ذلك وهو متغير بمعنى انه صالح للتغير او متغير عن حاله التكون التي كان عليها قبل التركيب
ورداً بان الاوّل محارز والثاني يتركب على حركة فانه كذلك واستدل الثاني بان لو كانت
الحركات ونحوها اعراباً لم تصف اليه في قولهم حركات الاعراب واجيب بانها بيانها وبانها توجد
في المبنى واجيب بانها اعرابها وبانها تزول في الوقف مع الحكم عليه بالاعراب واجيب بانها عارضة
لا اعتبار به ولا بان السكون عليه ليس باثر واجيب بان الاثر اعم من وجود الحركة وحذفها
وبان فيه تخصيصاً للفظ ببعض اطلاقه اللغوي بخلاف ما في اجلكه نفس الحركات والحروف فغيره
نقل اللفظ بالكيفية عن مدلوله اللغوي وذلك غير جائز للمصطلحين وتقسيم الاثر الى ظاهر ومبدر وهو
المعروف وقسمه بعضهم الى ظاهر ومبدر ومبدر والمبدر بما لا يدرك بالسمع منقلبه عن ايام مقدرة نحو
ملهي والمبوي بما الفه غير منقلبه عن شيء نحو جلي وارطي وبغير الالف كغلامي وكذلك تقسم التغير
الى لفظي وتقدر بري ومحلي وفرض الحكمي بموضع الاسم المبني **ص** وحكمه اخر الكلمة او ما نزل منزلة **ش**
المراد باخر الكلمة خوالده من زيد والميم من تقوم وبما نزل منزلة الافعال الخمسة فان علامة
الاعراب فيها النون وحذفها وليست هي آخر الكلمة ولا متصلة بالآخر بل بالصهر الذي هو الفاعل
والفاعل بمنزلة الجزاء من الفعل وكذلك انشأ عروا واشتق عرو فان الاعراب فيها في حشو الكلمة فاسد
ابن جني في الخاطريات لان الاسمين المضموم احدهما الى الاخر بمنزلة المضاف والمضاف اليه وقاس
ابن هشام الذي يظهر في الجواب ان عروا حشر النون والنون بمنزلة التنوين **تجيبه** **ص**
لغير المعرب حرف اعراب وللبنى لا حرف اعراب له **قاس** ابن يعيش وانما سمي حرف اعراب
على معنى انه لو اعراب او كان حرف اعراب لكان محل الاعراب **ص** والصحيح انه زايد على الماهية ويقارن
الموضع **ش** فيه مسئلتان **الاولى** الاعراب زايد على ماهية الكلمة كما حزم به ابوجان وذكر ان
ما لك انه جزء منها وبعضها ووجه ابوجان **الف** **ثبته** ذكر الزجاجي في اشوار الضوائف الكلام سابق
الاعراب في الموقية وحلر تلفظت العرب به زماناً غير معرب ثم رأت اشتباه المخاني في عربيتها
او نطقت به معرباً في **اول** تبليد السنتها جده ولا يفرح ذلك في سبق رتبة الكلام ليقدم
الحشم الاسود على السواد وان لم يزايله خلاف للنهضة وفي الباب لا يبقا ان المحققين على الثاني لان
واضح اللغة حكيم يعلم ان الكلام عند التركيب لا بد ان يعرض فيه تيسر حكيمه تقتضي ان يقع الاعراب
مما رنا للكلام **ص** وهو اصل في الاسماء والماضي فيهما **ش** مذهب البصريين ان الاعراب اصل في الاسماء
فرع في الافعال لان الاسم بصيغة واحدة معاني مختلفة وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة
فلولا الاعراب ما علمت هذه المعاني من الصيغة وذلك نحو ما احسن زيدا بالنصب في التمجيد والرفع
في النفي وبالجري في الاستفهام فلولا الاعراب لوقع اللبس بخلاف الفعل فان الالباس فيه لا يعرض لاختلاف
صيغة اختلاف المعاني وقاس الكوفيون انه اصل فيهما لان اللبس الذي اوجب الاعراب في الاسماء
موجود في الافعال في بعض المواضع نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالنصب هي عن الجمع
بينها وبالجزم هي عنهما مطلقاً وبما ارفع هي عن الاول واباحة الثاني واجيب بان النصب
على اسماء وان والجزم على ارادة لا والرفع على القطع فلما ظهرت العوازم المقنونة لم تحتج الى الاعراب
ودرجت بعض المتأخرين الى ان الفعل الحق بالاعراب من الاسم لانه وجد فيه بغير حجب فهو بذاته
خلاف الاسم فهو له لا بد منه فهو فرع وهذا هو القول الثاني **ثبته** **ص** الثاني اللغوي في الثاني **قاس**

في الارشاد وهذا من الخلاف الذي ليس فيه كبير منفعة **ص** **والسابعة** **ش** المنا
ضد الاعراب فعلى القول بانه لفظي تحذف كما انصهر في النشهر بانه ما جى به لا لبيان متضمني
عالمين حركة او حرف او سكون او حذف وعلى انه معنوي تحذف كما قال ابن جني في الخصائص
بانه لزوم اخر الكلمة من با واحداً الا انني لاحد ذلك من العوازل ولذلك تسمى بنا للزوم
طريقة واحدة خلدوم البناء موضحه وينقسم ايضا الى ظاهر كاضرب وضرب واولى مغدر
كعدي وردى ومرا وحله اخر الكلمة كالمثل ولا يكون فيما نزل منزلة فيما اعاد وهو فرع
في الاسماء وقبل في الافعال وقيل فيها **ص** **والمبني** **ش** الحروف والماضي وكذا الامور خلافاً
للكوفيين والاسم قبل ان يشبه الفعل المبني وقيل ان لم يركب وقيل او تضمن معنى الحرف
وقيل او وقع موقع مبني او صار مع ما وقع او اضيف اليه وقيل او كثرت علل منع الصرف
والمختار وفاقا لابن مالك واي الفصح واي البقا ان اشتبه الحرف بالماضي **ش** هذا
حصر للمبنيات فالجمع على بناء الحروف والماضي لعدم وجود متضمني الاعراب السابقين
فان قيل قد حصل الالباس في بعض الحروف لا تزي ان لام الاسر ولا يمي صورتهما واحده
والعنى مختلف وكذا لا في النهي ولا في التقي اجيب بحصول الفرق بتقدم العامل على لام كي
وتقدم لام الامر ابتداءً وان اذ اخيف الناس لا التافه بالناهي اني بحرهما من حروف
الاسماء واما الامر بالمصرية على بنا سوي الكوفية على اعرابه ومذهب الخلاف السابق
في ان الاعراب اصل في الافعال ايضا ولا فعل الاول فهو معرّب لانه الاصل فيه ولا متضمني
لان البني على الثاني بقوم بني لانه الاصل فيه ولا متضمني لاعرابه وربما علل الكوفية ذلك
بانه مشتق من المضارع فاعرض كاصله والبصرية لانرون ذلك بل يقولون انه اصل له
كما تقدم فاختلاف في هذه المسألة مبني على الخلاف في اصله وهذا امر لطيف نذكره ان شاء
الله تعالى في كتاب السلسلة الذي غررنا ان نولفه مما كان له سلسلة الجوابي في الفقه
لما لا يسل الذهب للزركشي في الاصول والاسم بعضه مبني قطعاً ثم اختلف في سبب البناء
هل هو شئ واحد او اكثر ذهب كثير من النحاة الى الثاني فمنه من قال من اسبابه سبب الفعل المبني
ومثله يتراى وهيهات فانها بياناً لشبههما بانزل وكجدي المعنى ورد هذا طردا بلزوم
بنا سقياك وفرا باري لانها بمعنى الامر وعكسا بلزوم اعراب ابي واوه لانها بمعنى التخيير
وايتوجه المعربين ومنهم من قال من اسبابه عدم التركيب وعلى هذا ابن الحاجب حيث
قال المبني ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب فعنده ان الاسماء قبل التركيب مبنيّة
وقيل اسبابها سببها تضمن معنى الحرف كاسم الشرط والاستفهام ووقوع موقع المبني
كنزك الواقع موقعه نزك وبما رزق الواقع موقع كاف الخطاب ومضارعته لما وقع المبني كالع
المونث المحذول كحرم فانه نزك الواقع موقعه نزك في العزل والتعريف واصفاً
الى مبني كما سما الرنا ان المصرفة الى جملة اولها ماض وواحد بعضه ان اكثر علل منع الصرف
فان ابن جني في الخصائص ذهب بعضها انه اذا انضم الى سبيلين من اسباب منع الصرف
ثالث امتنع الاسم من الاعراب لانه ليس بعد منع الصرف الا ان يركب الاعراب ومثل ذلك بحرام
ونظام رايه فان ثم العلمية والثابته والعزل عن حارمه وقاطع **قاس** وما دله فاسد

فته

الاسم بالفعل وان كان نوعا اخر الا انه ليس في البعد عن الاسم كالحرف **ص** والمعرّب اسم خلافاً لذلك
والمضارع لشبهه في اعتوار المعاني وقيل ايها موه وتخصيصه قيل ودخول اللام قبل وجوبه فان
لحقته نون اناء بني خلافاً لابن درسيبويه او ناكيد فثالثها الاصح ان باشرت لا تنفيس خلافاً
لابن درسيبويه **ش** المعرب من الاسم ما يبري من اسباب البناء السابقة وهو كثير جداً
ق ابن خروف اكثر الاسماء معرب وأكثر الأفعال **س** مبني والمعرّب من الأفعال
المضارع بالاجماع لكن اختلف في علة اعرابه فقيل **ص** البصريون انما اعرّبوا لمشايرته الاسم
في ايهامه وتخصيصه فانه يصلح للحاد **س** والاستقبال ويخلص لاحد ما باحد الامور السابقة
كما ان الاسم يكون مبني بالتكثير وتخصيص بالتعريف قيل وفي دخول لام الابتداء عليه كما تدخل على
الاسم فان ذلك يدل على حشاشه بينهما ولذا لم تدخل على الماضي والامر والاضمة لانه لا يجرى بدخول
اللام في الشبه لانه دخلت بعد استحقاق الاعراب لتخصيص المضارع بالحال كما خصصته السين وهو
بأن الاستقبال **س** واد بعضهم في وجوه الشبه جربانه على حركات اسم الفاعل وسكناته **س**
الكوفيين انما اعرّبوا لانه تدخل المعاني المختلفة والافعال الطويلة **ق** صاحب البربع وذلك
انه يصلح للارمنة المختلفة من الحال **س** والاستقبال **س** والماضي نحو يضرب الآن ولن يضرب عذرا
ولم يضرب امس كما ان الاسم يصلح للمعاني المختلفة من الفاعلية والمفعولية **س** والاضافة **س**
ابن مالك بل وجه الشبه انه يعرض له بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة
كما يعرض ذلك في الاسم ولا يميز بينها الا الاعراب كما في مسألة لا تأكل السمك وتشرب اللبن فان
كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الاعراب لكن الاسم ليس له
ما يغني عن الاعراب لان معانيه مقصورة على المضارع قد يغني عن الاعراب تقدير امر
مكانه فلهذا جعل في الاسم اضلا والمضارع فرعا **ق** **س** والجمع بينهما بذلك اولى من الجمع بينهما
بالايماء والتخصيص ودخول لام الابتداء ومجاءة اسم الفاعل لان المشابهة بهذه الامور معزلة
عما جي بالاعراب لاجله خلافاً للمشابهة التي اعتبرها **ق** **س** ابن هشام وهذا التركيب من
مذهب البصريين والكوفيين معاً فان البصريين لا يملكون قبله ويرون اعرابه بالشد
والكوفيين يملكون ويرون اعرابه كالاسم وابن مالك سلمه وادعى ان الاعراب بالشبه
فان لحقت المضارع نون اناء بل ويذكر له ثلاث علل للحر على الماضي المتصل بها ونقصان شبهه
بالاسم لان النون من خصائص الافعال **س** كما يفاضل الاضافة وخوها سبب البناء وتركيبها
لان الفاعل كالجزء من فاعله فان قيل فيلزم بناؤه اذا اتصل به الف او واو او ياء قبل منع من ذلك
شبهه بالمتن والجمع وادعى ابن مالك في شرح التسهيل انه لا خلاف في بناءه معها وليس
كذلك فقد **ق** **س** باعرابه جماعه منهم ابن درسيبويه والتسهيل وابن طحطاوي وعللوه
بانه قد اسحق الاعراب فلا يعدم الالعدم موجه وبما موجه دليل على بقاءه فهو مقدر في الحرف
الذي كان فيه ظاهراً ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي وان لحقته نون فوكيدنا قول
ابن ابي عمير بناؤه ان باشرت كتركبه معها وتنزله منزلة **س** مصدر التركيب من عنده واعرابه ان فصلت
منه بالف اثنين او فام جمع او تاج اطبة ولو تقدير الغدم التركيب مع الحاضر اذا لا يتركب
ثلاثة اشياء فيجعل شيئاً واحداً وكذا **س** على اعرابه ح **س** جوع علامته الرض عند الوقوف على المؤكد

بالخفيفة عن هل تفعلين فانه عند الوقوف حذوف وترد الواو والنون فيقال هل تفعلون ولو كان مبني
لمختلف كمال وضله ووقعه والثاني ليس مطلقاً لصعق شبهه بالاسم بالنون التي هي من خصائص الافعال
فرجع الى اصله والثالث الاعراب مطلقاً لمثل ما قال ابن درسيبويه من نون الاناء وان لحقه حرف
تنفيس وهو السين وسوف فالجواب على اعرابه وزعم ابن درسيبويه انه مبني لانه لا يوجد معه الا
مضموم ولانه ضاربه مستقبل فاشبه الامم واجيب بان لزوم ضمه لعدم الناصب والجازم اذا
يدخلان عليه لان النواصب وبعض الجوازم لا يستقبلان وهو لا يجمعون حرفين لمعنى وبعضها لمعنى
فلا يجمع التنفيس الذي هو لا يستقبل **س** قيل بينا المضارع ايضاً اذا وقع موقع
الامر كما سيأتي في نواصب الفعل وفي الشرط والجزاء كما سيأتي في الجوازم **ص** وزعم الاخفش بناءه للموت
بنيباً وظهر المنصرف جوازا للرجاء للمضي وفي ما قبل التركيب ثالثها المختار وفاق لا يجرى حبان واسطه
ولجريت في الحكمي عن والمتبع والمضارع للبا معرب وثالثها واسطه **ش** فيه مسائل **الاولى** للجمهور
على ان جمع الموت السالم في حالة النصب وما لا يصرف في حال الجر معربان والكتبة في الاول والفتحة
في الثاني جرتا اعراباً وذهب الاخفش الى بناءهما في الحالة المذكورة **ق** **س** لانهما يعربان في حال
وئيبيان في حال ورد بان ذلك لا نظيره ولحقه بان امس كذلك واجيب بان امس لا يبني الا
حالة تفيد معنى الحرق ولا سبب للنون في المذكورين **ق** **س** الفارسي والعسكريات وما يرد
على **س** في الحالة المذكورة ان هذه الحركة وجبت فيهما لغايل والحركات التي يجب بعوامل لا تكون
حركات بني **الثانية** زعم الزجاج ان المثني مبني لتضمنه معنى الحرف وهو العاطفة اذا اضرا قام الزيدان
قام زيد وزيد كما بني لذلك خمسة عشر **الثالثة** في الاسم قبل التركيب ثلاثة اقوال **الاول** احدها
وعليه ابن الحاجب انها مبينة لجعله عدم التركيب من اسم النون وعلى غير ما بناها شبهه للحروف
لشبهه في كونها لا عاملة ولا معمولة الثانية انما معربة بنا على ان عدم التركيب ليس سبباً والشبه
المذكور يمتنع لانها صاحبة للعل والثالث انها واسطة لامبينة ولا معربة لعدم الوجوب لكل
منها ولتكون اخرها وضلا بعد ساكن حوواف سين وليس في المبنيات ما يكون كذلك وهذا
هو المختار عندي تبعاً لابي حبان **الرابعة** الحكمي عن حوواف سين وليس في المبنيات ما يكون كذلك وهذا
وان حركته حركة حكاية لاحركة اعراب ولا شاق **س** ابوحبان وهو الصحيح وقيل انه معرب
وحركته حركة اعراب وانه في الرفع خبر من وفي النصب مفعول فعل مقدر وفي الجر بدل
وقيل انه مبني واختاره ابن عصفور لان الاختلاف ليس بعامل في المعرب في الكلام الذي هو فيه
الخامسة المتبع نحو الحمد لله بكت الدال قبل انه واسطة والصحيح انه معرب تقديره يعني انه
في اعراب الاعراب وقيل انه مبني وكبحزم ابن الصائغ **السادسة** في المضارع النون ثلاثة اقوال
اصحها وعليه الجمهور انه معرب كغيره من المضارعات وان لم يظهر فيه الاعراب فهو مقدر
كالمقصور وخو والثاني مبني لاضافته الى مبني بنا على ان ذلك من اسباب البناء وعليه
الجرجاني وابن الخشاب والثالث واسطة لامبينة لعدم الحذف ولا معرب لعدم ظهوره
الاعراب فيه وعلى هذا ابن جني **مسئلة** الحركة مع الحرف وقيل بعدم وقيل قبله **ش**
في عمل الحركة ثلاثه اقوال **الاول** حكاها ابن جني في الحضايعين بادلتها وعقدتها بانها **الجد**
وهو قول سيبويه انها تحدث بعد الحرف واختاره ابن جني **ق** **س** ويؤيد انادانيا

الحركة فاصلة بين المتولين ما يقع من ادغام الاول في الاخيرة كالمثل والصنف كما فصلت الالف بغيرها
بينهما خواتم الملام فلا فلو ان حركة الاول تليه في الربة لما حجزت عن الادغام وان الحركة قد ثبتت انها
تظهر حروف الالف والسين بعض الالف والسين بعض الواو فكما ان الحرف لا يجمع حروف اخرين في وقت
معا في وقت واحد فكذا بعض الحروف لا يجوز ان يثبتا مع حروف اخرى في وقت واحد **والثاني** انها مع
واختار ابو علي الفارسي **قاس** ويؤيد ان النون الساكنة يخرجها مع حروف الهمزة والالف والسين والحركة
مخرجها من الالف فلو كانت الحركة بعد الحرف لوجب ان تكون النون المتحركة اصبحت من الالف واختار
ابو جيان وابن الباق في الباب وعمله بان الحرف بوصف بانه متحرك كما يوصف بالثنية والحركة
في صفة والصفة لا تتقدم الموصوف ولا تثنى بعده وبان حروف العلة تنقلب الى غيرها بحركاتها
فلو كانت بعد هاءم لتقلب **والثالث** وهو اضعفها انها قبله **قاس** ابن جني ويؤيد اجماع النحاة
على ان الثاني بعد وياه اما حذفت لوقوعها بين تا وكسرة في يوعده لخرج على اضله بقولهم بين تا وكسرة
ثبتت على ان الحركة عندهم قبل حروف المتحرك **قاس** وبطله اجماعهم على ان الالف لا تقع الا
بعد فتحة كفيها بمجوزا فلو كانت الحركة قبل حرفها **قاس** الفارسي المتحرك بها كانت الالف
ساد لا بعد فتحة **قاس** الفارسي بسبب الخلاف لطف الامر وعموض الحال **ص** وفي اعراب وبتا
وحكاية واتباع وتعل وتخلي من سكونين قبل وحركة المضاف اليها ورخه ابو جيان وعندي
ومناسبة ونحوها وحركة الاعراب اضرا والبناء وهي اقوال **قاس** وليست اتمين خلاف **قاس**
وهو لفظي ولا الحرف يجمع من حركتين على الصحيح **ش** الحركات سبع حركة اعراب وحركة بناء
وساكنات وحركة حكاية نحو من زيد من زيد من زيد وحركة اتباع كقراءة الحمد لله بكسر الدال الملائكة
المجدوا بضم التاء وحركة نقل كقراءة قد المبح في الدال الم تعلم ان الله يفتح الميم وحركة تخلف من سكونين
نحو ما بين الذين والسابعة واستدركها ابو جيان وغيره على التسهيل حركة المضاف الى ما للتكم نحو خلافة
فانها ليست عندهم اعرابا ولا ساكنات الستة وعندي ان يقاس بدلت حركة مناسبة
فتشملها وما جري مجراها واختلف في حركات الاعراب وحركة البناء **قاس** في الاعراب لا فها
لغاما وقيل حركات البناء لا زمة وقيل هي اضلان **قاس** بعضهم والتجديد قليت وينبغي
ان يكون الخلاف مبني على ان الاعراب اضرا والبناء فقط او فها في في الالف او في الالفان
فقط فعلى الاول يكونان اصلين كما ان الاعراب والبناء اضلا وعلى الثاني حركات الاعراب اضلا لان البناء
يخرج فها في في التاء على الثالث حركات البناء لانه الاصل في الاسم الاشراف والذي يظهر ترجحه ان حركات
الاعراب فقط اضلا لان الاصل في الحركة البناء والاضل في البناء السكون والحركة طارئة ثم الجمهور على ان
حركات الاعراب غير حركات البناء **قاس** قطرب في في الخلاف لفظي لانه عايد الى التسمية
فقط فالاولون يطلقون على حركات الاعراب الرفع والنصب والجزم وعلى حركات البناء الرفع
والفتح والكسر والوقف وقطرب ومن وافقه يطلقون اسما هذه على هذه وفي الباب لا في القاء
ذهب قوم الى ان الحرف يجمع من حركتين لان الحركة اذا اشعبت نبت الحرف فالحاكي في الحروف والمحققون
على خلافه لان الحرف له مخرج مخصوص والحركة لا تختص بمخرج ولا لها اذا اشعبت نبتا منها حرف
تام وبقيت الحركة قبله كما ان الف لو كان الحرف حركتين لم يبق الحركة قبل الحرف **ص مسيلة**
الاصل في البناء السكون كما امر في الفتح كما في كسرة لغم ولا يكونان في الفعل خلافا للرجائي

وقد قدر وبنيات عنها **ش** الاصل في البناء السكون لانه اخف فلا يعرب عنه الالف لان الاصل عدم
الحركة فوجب مقتضاها ما لم يمنع منه مانع واذا عدل الى الحركة قدم الاخف فالخف وذلك الفتح ثم الكسر ثم
النصب والفتح يكون في الحروف خوقد وحلا وبلا والافعال كالامر والمباي والمصدر بضمير رفع متحرك والمضارع
المبني بنون الاناث والاسماء نحو من كتم والفتح يكون في الثلاث ايضا نحو سوف وتم وواو والعطف
وفائه والمباي المجرد والمضارع مع نون التوكيد وكيف واين واين والكسر والنصب يكونان في الحروف والاسم
كباب الجرو لامة ومنذ وامس وحيث وعين ولا يكونان في الفعل وزعم الرجائي في شرح الهادي وجودها فيه
في نحو ع وش ورد بضم الهمزة وهو مؤنث **قاس** الاول مبني على الحذف والثاني على السكون تقديره ان
والصفة اتباع لانا وقد استوفيت اسباب البناء على حركة واسباب تحصيل الفتحة والكسر والصفة
في كتاب الانبياء والمطالع في العربية وهو الكتاب الذي لا يستغنى الطالب عنه وقد قدر سكون البناء
وحركة كما قدر حركات الاعراب **مثال** تقدير السكون ردا اذا ضمت الدال ابتعا ومثال تقدير الفتح
عدا ونحو من المماهي المعنى الاخر ومثال تقدير النصب ياسيبويه فانه مبني على الكسر لفظا وعلى الفتحة تقديره
ياسيبويه في اللاري وقد ينوب عن السكون الحذف وعن الحركة الحذف او الحذف كما يقع في ذلك في الاعراب
مثال ثبابة الحذف عن السكون اغتر واخس وارم واضربا واضربوا واضربى ومثال ثبابة الحركة
عن الحركة لامشاة ثبابة الكسر عن الفتحة ومثال ثبابة الحذف عن الحركة لارجل في الدار لارجلا
في الفتحة كناية ثابت البناء والالف عن الفتحة يازيدان يازيدون ثابت الالف والواو عن الفتحة **ص**
مسيلة انواع الاعراب رفع للعد ونصب للفتلات وجزم بينهما وكذا حزم خلافا لما زني
والوقوفه وعن الاسم بالحرف وقيل ليس اعرابا له بل ضم للنصب والفعل بالجزم **ش** انواع الاعراب
اربعة الرفع وهو اعراب العد لانه اقرا اذهي راجعة الى الفاعل والمبتدأ والخبر والفتلات كثيرة اذ
عن المفعول الخمسة والمستغنى والحال والتميز وقد يستعد المفعول به الى اثنين وثلاثة وكذا ان
الستغنى والحال الى مالا نهاية له وما كثر تدبره وله فالخف اقل به والجزم هو ما بين العدة
والفتلة لانه اخف من الرفع واقل من النصب والجزم خلافا لما زني في قوله انه ليس باعراب
انما هو عموم الاعراب وهو مذهب كوفيين ثم الرفع والنصب يكونان اعرابا للاسم والفعل لوقوع
عوامهما باستغنىهما بالعلم وعدم تعلقهما بعامل اخر فقل رافع الاسم وناصبه ان يرفع عليهما
ويشاركه المضارع في حكمهما واما الجزم فله غير مستقل لا فتقار الى ما يتعلق به ولذلك اذا اخذ
الجزم نصب معزولة واذا عطف على الجزم رجا نصب المعطوف فضعف عن تفرع غير علمه
فانفرد به الاسم وعن الجزم بالفعل لتكون فيه كالعوض عما فاته من المشاركة في الجزم لتكون لكل
واحد من صنف العرب ثلاثة اوجه من الاعراب **قاس** ابو جيان الصواب في ذلك ما حرم
بعض اصحابنا ان التعرض لا يمتنع الجزم من الفعل والجزم من الاسم والفتح والفتحة الساكنة للمباي
دون اخوية واشياء ذلك من تعليل الوضعيات والسؤال عن مبادي اللغات وذلك مجموع لانه
يؤدي الى تسهيل التوسل اذ ما من شيء الا وبقا **قاس** فيه كما في ذلك وانما حال عمما نحب
فناشقا قاتمتع والذي كان نحب قياتنا هنا خفف المضارع اذا اصبحت اليه اسما الزمان نحو
هذا يوم يقع وحزم الاسماء التي لا تنصرف لشبهها الفطر وعلة امتناع الاول ان الاضافة في
المعنى المصدر والمفهوم من الفعل لا للفعل وعلة امتناع الثاني ما يلزم من الاضافة لو حذفت

عورات لم وعورات النسا بالتحريك وقال شاعره . اخوا بصفات راجح ملوب . وحمل هذه اللغة في غير الصفة
اما هي يكون وهي السوداء او البضا وعمله وهي السبحة فلا تتبعها عذبل كغيرها . وحلات المختر
العين كثره ونبتة وسمره والمضاعفة كجته وحنة وجبه والصفة لصفة وحلته وحلوه فليس
منها الا التكنين لتقلها بخلاف الاسم ونذكر كلمات بالفتح جمع كهلة واجاز المبرد القياس عليه
نعم فتح حبات وربعات جمع جنبه وهي النشاة القليلة الابن وربعة وهو معتدل القامة
لان فيها لغة بالفتح في المبرد فالترت في الجمع استغناء للجمع احدي اللغتين عن الاخرى واكثر
النساء ظنوا ان ذلك جمع الساكن العين فحكموا عليه بالشدة وقال ابن مالك وحملهم على ذلك
عدم اطلاعه على ان الله فتحه العين ثابت في الافراد واجاز المبرد التكنين فيها فاستسا
وان لم يسع وراقتة بن مالك وتفتح الاتباع بالضم قبل الياء والكسر قبل الواو ولا تنال في فتح
ربويات ولا في رشوة رشوة بالاتباع بل بالكسوف والفتح وتفتح في جر ودهج وروا حكاة وفس
ودهب بعض البصريين الى منع الكسر قبل الياء ايضا فقال في حجة الحيات لما فيه من نوال الكسرين
والياء النعيم حيان لا اختصار بذلك كما تفتح باجتماع التضمين والواو في حطوه
وخطوات وذهب الفراء الى منع الاتباع بالكسر مطلقا سواء كان من باب رشوة وهو المنقول على منعه
او من باب فدية وهو المختلف فيه او من باب هندوه والجار عند مجرم فان فحلات تنصن
مخللا وفحل اهل الاقيا تذر كابل فان سيع فحلات قبله الفاء ومجور الفتح والسكون مع
الاتباع بشرط ان تكون الفاء مفهومة او مكسورة لا مفتوحة الا في ثلاث معتل اللام غوطبية فيجوز فيه
طبقات بالسكون اختار في لغة حكاها ابن جني والمشهور الفتح وشبه الصفة كما حلف فقال . فتم
اختلف بالسكون على قلة والفتح اكثر والضروة لقوله . وحملت زفرات الصبي فاطقتها . وما
لي زفرات العشي يدان . وهو من اشهد الضرورة واشد منه فتح المعتل العين المكسور الذي كقولهم
غير ان جمع غير وهي الابر التي عليها الاحمال . وقيل المهر ووجه شذوذه انه ليس فيه صا
بصفات من الاتباع **في الثاني** ما لا يصرف فيجوز بالفتحة مالم يصنف او يصحب ال او بدلا والجار
وقال المبرد والسيراني وابن السراج والزجاج صرفه وقالوا ان بقل علة فقط **في الباب**
الثاني من ابواب النباية ما لا يصرف واختلف في حده بنا على الاختلاف في تعريف الصرف
فقبل هو الملوب منه التنوين يتا على ان الصرف ما في الاسم من التعويث اخذ من الصرف وهو الصرف
الصغير وقبل هو الملوب منه التنوين والجزم ما يتا على ان الصرف هو الصرف في جميع الجازي
قاس ابوجان وهذا الخلاف لا طائل رخته وحكم ما لا يصرف انه لا ينون كما سياتي بتوجهه
في مجت التنوين ولا تجز بالكسرة واختلف في منع منها فقبل شبه الفعل كما منع التنوين وقبل لا ينون
انه مضاف الى تاء المتكلم وانما حذفت واخترى بالكسرة وقبل لا ينون انه مبنى على الكسرة لا ينون
اعدا بالامع التنوين او الالف واللام او الاضافة فلما منع الكسر حذر على نصبه نحو بالفتحة كما
ينصب بها لا شتر الهماء في بالفتحة بخلاف الزرفع فانه عمة كما حمل نصب جموع الموصلة السال على جمع ذلك
فان اصنف او مصب **المعروفة** كانت او موصولة او زائدة او بدلا وهوام في لغة على جر
بالكسرة اتفاقا عوفي اختلف في وقوعه كالا في الاسم . راي الوليد بن يزيد مياها . ثبتت بليل ام
ارعدا عتادا ولقا ابي بليل الارمد وهذا في حينه على منع صرفه وانما جاز لا من دخول التنوين

فيه او مصروف لانه دخل فاصلة من خواص الاسم فضعف فيه شبه الفعل بخلاف بناء بعضهم على الخلاف السابق
في تعريف الصرف والثاني هو الحار وعلمه السيراني والزجاجي وفي رأي ثالث اختلف كثير من المتأخرين
بمنع من بما زالت منه احدي العلتين كما علم فانه تزول منه العلة بالاضافة ودخول اللام فيصرف
ومالا كما وصف وخو فلا **قاس** ومنع صرف الاسم الثاني مطلقا **في الاصل** في الاسم الغير
وانما منع منه لشبهه بالفعل بكونه في من جهتين من الجهات الالسية كما ان الفعل فروع عن الاسم من
جهتين احدهما انه مشتق منه والاخرى انه مفتقر اليه **قاس** ابوجان والجهة الاولى لا تنال
على رأي الكوفيين المانعين اشتقاق الفعل من المصدر وعلل منع الصرف عنها الجمهور لتساويعهم
عشر **في الثاني** الثالث وكرومه وقولي مطلقا وهي مستقلة بمنع الصرف لان مدخلها
فروع من جهتين الثالث ولزومه وقولي مطلقا اي سواء كانت مقصورة نحو جلي ام ممدودة
نحو حمرا وسواء كان ما في فيه مفردا كما مثل او جمعا كسكارتي واوليا صفة كما ذكر او اسما كذكرى ودهج
نكرة كما في ام معرفة كسلي وكلمنا علما **قاس** وزنه مفاعل او مفاعل هدة ولؤسي به وشرط الجمهور
حركة فلو الالف ولو تعدت الا ان عرفت كسرها او بانسب او بال عومن منها او دخله التاء ولو حذفت
بما هو فيه فيبقى وزنه منع والاصح منع شراويل نكرة ومعرفة وقيل هو جمع سر والة **في الثانية**
موازنة هذين الجمعين وكلاهما لا نظيره في الاحاد وهي مستقلة ايضا بمنع الصرف لان مدخلها
في الاسم بها خرج من جهة الجمعية وجهة عدم النظر بخلاف تبار الخنوع فانها قد يوجد لها نظير
في الاحاد وقولنا هيبة لانه لا يشترط ان يكون في اوله ميم مزير بل ان يكون اوله حوفا مفتوحا
اي حرف كان وان يكون بعد الف الجمع حرف مكسور لفظا او تقديرا كدواب فان اصله ذواب
فان كان الساكن بعد الالف لا حط له من الحركة نحو عيال جمع عيالة وحام جمع حمار فصرف في هذا
مدرست سيبويه والجمهور وذهب الزجاج الى انه لا يشترط ذلك ولا يعتد في هذا الوزن بكسرة
عارضة كتوان وتغاز فان الكسرة فيها محولة عن حمة لا اعتلا **الاخا** صلة تغا على بعن
العين مصدر تغا على ولا يات النسب كداني وجواري فانها مقصورة فان غلاف نحو كراسي وجاني
فانها ممنوعة لوجود ياء النسب فيها قبل الجمع ولا يات معرفة من ياء النسب نحو عيمان وشام فانها
مقصورة فان لان الالف عوض من ياء النسب والاصح عمنى وشامى ولور حلت التاء هذا الجمع صرف
خصوصا قلة وموازنة لانه بدخولها اشبه المفردات ككراهية ولوحذفت التاء فقلت بوزن
هذا الجمع منع الصرف كان سمي رجلا علفي من علانية ولؤسميت بهذا الجمع كساجد فلا خلاف في منع
صرفه وقد منع العرب شراويل من الصرف وهو جمع سمي به الرجل اما سراويل فذهب سيبويه
انه مفرد اعجمي لا يصرف معرفه ولا نكرة لمشابهة هذا الجمع في الوزن **قاس** عمن هو مفرد
يصرف نكرة ومنع معرفة **قاس** اخرون بالمنع في الحالتين وانه جمع شروال **قاس**
عليه من اللوم شروال فليس يرقت لمستعطف **قاس** وعبدله صفة في اخر مقابلة اخرين وعبدله
قاس الجمهور عن الاخروا بن مالك وابوجان اخروا بن حتى اخرين ووزن فعال ومفعول
من عشرة وخمسة فادونها ساعا وما بينهما قياسا عند الزجاج والكوفية وقالها يقاس فعاد
فقط **قاس** ابوجان سمع الجمع وقيل لا وصف فيها ومنعها للعدل لفظا ومعنى وقيل لانه
والصرف بنيه **قاس** وقيل لشبهه اجمر في منع التاء ولا تدخلها **قاس** ونصاف بقلة والاصح

وقل في غير ذلك اولاً ولا يصرف انتهى واحترز بالمعقول عن فاعل عن المعدول عن غير ما يخرج من الجمع ولا غير
المعدول كما سمي الجنس كنفرد وصرد والصفة كخط والبعد والمعدول كدري ونقي والجمع كغرف وقولنا اسماء
ممنوعاً بالاعلة تخرج ما سمي من فعل ممنوعاً وفيه مانع غير المعدول كقيل اسماء الزرك فيه
العلمية والجمعة وطوي فيه معها الثانية ولو وجد فعل لم يعلم اصير فوم ام لا في الافضاح ان لم يعلم
اشتقاق ولا قام علمه دليل فذهب سبويه صرفة حتى ثبت انه معدول ومذهب غيره المثل لانه الاكثر
في كلامهم وان علم كونه مشتقاً وجهاً في التكرار صرف الا ان يسمع ترك صرفه انتهى وهذه النكتة من لغته
تعارض الاصل والغالب في العربية وهو لطيفة نادرة كما بينها في كتاب اصول النحو وكتاب الاشياء والنظائر
في الجواهر المعدل المختصر الذي كتبه وعذر وخبط وكلف فيها معدولاً عن فاسق وعذر وخبط وكلف فيها
سمي بها من غير علمه ومراعاة اللفظ المعدول فان تكررت زال المانع وذهب الاخفش وطائفة
الى صرفها حال النسيئة ايضاً كما نقله عنه اخيراً في قولي قات الاخفش ومعرفة لان المعدول ايضاً
هو حالة النداء وقد زال بالنسيئة **الثالث** فعل المؤكدة وهو جمع وكثير وتضع جمع جمعها
وكتبا وتضعها وتبعا في غير مضمرة وفي المعدل والعلية اما المعدل فلا يمانع من حيث ان مذكرها
افعل ومؤنثها فعلا قياساً ان جمع على فعل يسكون العين كما جمع امر وجر على امر وجر حيث هي
اسم لاصفة قياساً ان جمع على فعلي كجماري فيقال كجارج وكناحي الى اخره ومن حيث ان مذكرها
جمع بالواو والنون قياساً ان جمع على فعلا وان لان قياساً على ما جمع مذكر بالواو والنون ان جمع
مؤنث بالالف والثاء وهذه الاعتبارات اختلف النحاة فقال الاخفش والسبكي انها معدولة عن
فعل واختار ابن عصفور **قالت** لان المعدل من فعلي لم يثبت في موضع من المواضع والمعدول عن فعل
لما نقلت قالوا ثلث ذرع وجمع ذرعاً وكان القياس ذرعاً و**قالت** قوم انها معدولة
عن فعلي وقالت اخرون انها معدولة عن فعلا وان واختاره ابن مالك وضعف الاول بان افعال
المجموع بالواو والنون لا يجمع مؤنث على فعل يسكون العين والثاني بان فعلاً لا يجمع على فعلي الا اذا لم يكن
مذكراً على افعال وكان اسماً محضاً و**قالت** ابو حيان الذي حتمت انها معدولة عن الف واللام
لان مذكرها جمع بالواو والنون فقالوا اجمعون كما قالوا الاخشرون فقياسه انه اذا جعلة معرفة
بالالف واللام فعلا يمانع عما كان يحتمل من تعريفه بالالف واللام **قلت** وهذا الكثر ان يكون
جمع المذكور فيه ايضاً ممنوع الصرف في وجود المعدل المذكور فيه ويكون التام فيه علامة لجزء على انها
كناية عن النكتة وهو غريب واما العلمية فذهب قوم الى ان الفاظ التوكيدية اعلام بمعنى الخطا
واستدل لذلك بجمع مذكرها بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بها الا العلم واختاره ابن
الحاجب وذهب اخرون الى ان تعريفها بنية الاضافة وان الاصل في رايه النسب اجمع جمعاً كما يقال
رايت الناس كلهم فخذ في الصبر للعلم به واستثنى بنية الاضافة وصارت كونه معرفة بالاعلامات
ملفوظاً بها كالاغلام وليست باعلام لان العلم اما شخصي واما جنسي وليست هذه في لفظ منها وعلى هذا
ابن عصفور وعنده بان الجموع لا يكون اعلاماً والتسهيل وابن مالك ونقله عن طاهر كلام سبويه
فان سمي به اعني بفعل المؤكدة فذهب سبويه بقاؤه على المانع عن الاخفش صرف لان المعدل ايضاً
كان كذا التاكيد وقد ذهب فان نكر بعد التسمية صرفاً و**قالت** لانه ليس له حالة يتحقق بها اذ لم يتعمل
نكره خلاف اخر كما تقدم **الرابع** سحر الملازم الظرفية وهو المعين اي المراد جمعه وقت بعينه فانه

يلزم النظر في فلا يصرف ولا يصرف ايضاً المعدل والعلية اما المعدل من مصاحبة الالف واللام اذ كان
قياسه وهو نكرة ان يعرف بالطريق التي يعرف بها التكرار وهو البعد فعد لوه من ذلك الى ان عرفه بغير
تلك الطريق وهذه العلمية فانه جعل علماً لهذا الوقت وقدر انه امتنع للمعدول والتعريف المشبه لتعريف
العلمية من حيث كونه تعريفاً بغير اداة تعريف بل بالعلمية على ذلك الوقت المعين وليس تعريفه بالعلمية
لانه في معنى السحر وتعريف العلمية ليس في رتبة تعريف البعد وقدر انه منصرف وانما يكون لشيء البعد
والاصول السحر وعلية التسهيل وقيل انية الاضافة اذ التقدير سحر ذلك اليوم وقدر انه مبني على الفتح
لتضمنه معنى حرف التعريف كما ان امسي بني على الكسر لذلك والى هذا ذهب صدر الانامل ناصر
المعروزي وابن الطراوة ونصوح ابو حيان فقال الفرق سحر وامسي عندي بعصر قال وقد رد
على صدر الانامل بانه لو كان سحر مبيناً كان الكسر ولي به لان فحة التضم توه الاعراب
وكان يجنب كما اجنب سحر الاعراب في قبل وبعد والمناذي والمبني وهذا الرد ليس بشي لان
سحر تخلص الحركات في الالف لكن معرفة فكانت النكتة اولي به في الالف لان الكسر كما يكون
الاتفاق الثاني في هذا فنحن نحذفها وتبعا لحركة ما قبله للمناسبة **قالت** وما ذبح
الجمهور من انه عدول عن الالف واللام مشكل بشعر بانه تضمن تعريفها لان معنى العدول عنه
يتضمنه المعدول له الا في ان عمر تضمن معنى عامر وحزام تضمن معنى حارسة ومشي
تضمن معنى اثنين ونسق تضمن معنى فاسق وهذه حقيقة العذل واذ كان كذلك فليفت
يكون سحر على معنى ما فيه الالف واللام ويكون علماً وتعريف العلمية لا يمانع مع تعريف الالف
فذلك لا يمانع تعريف ما عدول عنها انتهى وعلى الاول لو سمي صرفاً و**قالت** اما سحر غير المعين
فما لا يلزم الظرفية وهو منصرف تكرر ومحرراً باللام والاضافة **السادس** فقال علم الموت
لجذام وقطام ووقاس وعلاب وسجام اعلام شوق وسكاب لغرس وعزاز لبقرة وبهار لبلقة
عندي بن تميم فانه يعمونه منوع الصن للعلمية والعذل من فاعله هذا مذهب سبويه وذهب
المبرد الى ان المانع له العلمية والثابت كزيتب وامثاله فلا يكون معدولاً **قالت** ابو حيان
والظاهر الاول لان جذام ومحرراً على ذلك المبرد يكون مرتجلة لا اصل لها في التكرار والفا
على الاعلام او تكون منقولة وهي التي لها اصل في التكرار عدلت عنه بعد ان صيرت اعلاماً
وعلى الاول لو تكر صرفاً ولو سمي فانه مذكر جاز الوجهان المانع ابقاها ما كان لفظاً الاول
والصرف لورال معناه وزوال الثابت بزوال الالف انما كان موزع الاداة ما عزله عنه
وهو راقشه اما الحارون فان باب جذام عندهم مبني على الكسر لحراله مجرى فعال الواقع في
الامر كترال لشبهه في الوزن والعذل والتعريف وقيل لتضمنه مبني الحرف وهو علامة
الثابت في المعدول عنه **قالت** المبرد لتوالي علم معنى الصن عليه وهي التعريف والثا
والعذل كما تقدم في البناء والكثير بن تميم يرافون الحارهم فيما اخر واكفار اسم لما حضار
اسم كوكب فينتونه على الكسر لشيء السابق وانما حضار بما اخر واما لان من مذهبهم الامالة وانما
يتوصلون اليها بكسر الزاد لورفعوا ونحو الم يصلوا اليها وبعضهم بعينه ايضاً على اصله في
جذام **قالت** الاعشي جمع بين اللغتين وهو دهر على وتار ففكبت جعة وبار فبني وبارادلا
على الكسر اعرب اخر التي فواتي القصيدة منوعة قيل ويحتمل ان يكون الثاني فعلاً ماضياً مستنداً

ب

نيت

للمجاعة والتفق الحارزون والتمسبون وسائر العرب على بناء فعال المعدول على الكسرة ان كان مصدرًا أو ما خرج
السماع للجوار وخادق رقاك فقلت امكنت حتى يسار لعلنا وقالت فقلت برة واحتملت الجار
وقري لامساس او حالأخو والخلد بعد وابالصد يداد الوصفة جارية بحري الاغلام وماخذها
اسماء السماع نحو خلا في الحنية وضرم الحرب وكنا للشمس واراد السنة اخذ بريح وضام للداهمة او
ملازمة للنداحو باضاق ويا حبات وفي قياس هذه خلاف يائي او امر اخر ترال وتراك ودراك
وحدار وفي قياسها ايضا خلاف يائي وبنوا سددتني هذه النوع وهو الامر على الفتح تخفيفا وكل هذه
الانواع معدولة عن مؤنث اما المصدر والمعالج معدول عن مصدر مؤنث معرفة وانما تستعمل
في كلامهم واما الصفة بقسمها فعن وضعت مؤنث غلب وضار اسما كالنابغة واما الامر فقام
المعدولة معدول عن مصدر مؤنث معرفة كالاولى وهو الصحيح وظاهر كلام سيبويه انه معدول
عن الفعل ولو سي بعض هذه الانواع مؤنث حار فيه الاعراب ممنوعا والناكبات بحذف او مذكر
فاقوال احدها بصير بكيمساج ونحوه من المذكور اسمي به والثاني يمتنع لعلنا ونحوه من اللوثة
اذ اسمي به وهو المشهور والثالث يمتنع بحذف وعليه ابن النشار **ص** وكونه صفة على فعلات
ذا فعلي وكيل فاقد فعلا في الاول يصرف رجاءا وتحيان وعلة المنع شبه الزيادة في الثاني والثالث
وقد كون النون مبدلة منها وعلى الثاني كونها زائدة لا تحذف اليها فان ابتدأت النون من الفعل
اصلي صرف غالبا **الشرط الرابع** كونه صفة في اخره والى كونها زائدة بشرط ان يكون
مؤنثه على فعلي كسكران سكري وريان ريا وقيل الشرط ان لا يكون مؤنثه على فعلا سواء وجد
له مؤنث على فعلي ام لا ويثبت على الخلاف مثلث **الاول** لازم التذكير كرجاءا وتحيان ولحيان للبر
الحية على الاول يصرف لفقد فعلي فيه اذ لا مؤنث وعلى الثاني يمتنع لفقد فعلا منه لما ذكر قال ابو ميثم
والفعل فيه الصرف لان جملنا النقل فيه عن العرب والاضطرار الى الاسم الصرف فوجب تعلمه ووجه
مقابلته ان الغالب هم في ما وجد من فعلات الصفة فكان الحار عليه **اول** **الشرط** كونه صفة على النون
على الاول لشبهها بالتالي الثالث في عدم قبولها الثالث وقيل ان النون التي بعد الالف مبدلة
من الف الثالث بدليل بغير قول العرب في النسب الى متاعا وهراط ضاعني وبهماني وعلى الثاني
كونها زائدة لا تحذف اليها من غير ملاحظة الشبه بالتالي الثالث ونقل عن الكوفيين فان كانت
النون مبدلة من هذا اضل حرف ولو كان فعلا مؤنث على فعلا صرنا اجماعا كندمان وسفبان
للرجل الطويل وجبلان للتملى غضبا وكوم اخوان فيه كدره في سواد وكوم لجان حار وكوم ضحيات
لا غم فيه وغير صوحان يابس الظهر ورجل عريان صغير خفيف ورجل قشوان رقيق الشافق ورجل
معتان كليم ورجل موتان القواد اي غير حديد ورجل نصران اي نصراني ورجل خمسان
بالفتح لغة في خمسان وكش لبيان فلهذه اربعة كلمة لا غير مؤنثا تمام **ص** ووفاته لوزن
فعل خاص به او اولى لازم مخرج الاسم لا مستوحا لاليود في مطلقه وليس في النقول
من فعل مع عليه او وضعة غير عارضة وعدم قبول التاخلاف للاخفش في ازمل وقدرت بكلة
في اجل واحل واقفي والفتت بشد واذي غوبل والاصح ان منه افعال التفضيل يمتنع قلب على
وصرف يغير وانما مؤنثه وعرضي يكون تخفيف لا بد في حمزة افعال **الشرط الخامس** موافقة
وزن الفعل بشرط **احد** ان يكون خاصا به بان لا يوجد في الاسم ضمن تدوير الا في علم منقول

به كاسطلق واستخرج بهما اذ اسمي بها او في اجمع معرب او غالبا فيه ويعبر عنه بالاولى به بان يوجد
في الاسم والفعل واوله زيادة من الزايدات التي في اول المضارع وهو قسمان قسم ينقل من الفعل
كيزيد ويكر وقسم ليس ينقل كافعل وترجم والتعبر بالاولى احسن من التعبر بالغالب لانه يسطر
يا فاعلا اذ هو في الاسماء اكثر اذ ما من فعل ثلاثي الا وله افعلا اسما اما للتفضيل او لعدم وقد جاء افضل
في الاسماء من غير فعل كاجل واجيل وارنب وانيف فان فاعلا بالفتح لا يكاد يوجد في الاسماء الا في خواص
وهو في الافعال اكثر من ان تحصى يضارب وقولنا تدور لوسي غناء صرف فظهر ان المصدر لو سده
اول به من الاسماء ووجه الاولوية ان لتلك الزايدات في الفعل معاني ولا معنى لها في الاسم فكانت لذلك
اشكلا في الفعل اما الوزن الخاضع بالاسم والغالب فيه فلا شبهة في عدم اعتبار واما المشترك بينهما
على التوافق فيه فذا حب احدهما عدم تارة مطلقا سواء انقل من الفعل ام لا وعليه سيبويه والجمهور
لاجماع العرب على صرف كغيب اسم رجل وهو منقول من كغيب فعل وهو العبد والشرع مع تداني
الخطا والثاني تارة مطلقا وعليه يونس والثالث يونس ان نقل من فعل تدور لوسي وعليه علي
ابن عمرو واستدل بقوله ان ابن جلا فلم يصرفه واجيب بانه روعي في ضمير الفاعل حتى **الشرط**
الثاني ان يكون لازما يخرج عوارضه واسم فاعلين فاعلى لغة الاتباع في الرفع كما خرج
في النسب كاعلم وفي الجرح كاصرب ولا يمتنع ان من الصرف لان الوزن فيها ليس بالارم اذ لم تنقل
حركة العين فلو سمى بها على لغة من يلتزم الفتح معنا **الشرط الثالث** ان لا يخرج الاسم
الاسم يكون تخفيفا يخرج غوزد وقيل اذ اسمي بها فاعلى يصرفان لان الاسكان يخرجها الى شبه الاسم
فصارا عوملة وقيل هذا اذا كان السكون قبل التسمية فان طردي بعدها كان تسمى رجلا بغير ضم
تسمى را تخفيفا ففيه قولان حكيمهما اخرهما الصواب الصرف ايضا وعليه سيبويه لانه صار على
وزن الاسم والاضطرار الى الثاني المنع لعوضه التخفيف فلا يعتد به وعليه المبرد والمازني
وابن السراج والسيراني وبحري القولان في بغير علم اذا ضم ياوه اتباعا فالاصح صرفه وعليه
سيبويه وروى السماع به فيما حكاه ابو زيد وخروجه الى شبه الاسم والثاني منعه وعليه الاخفش
لعرضه الصفة فلا اعتداد بها وتجربان ايضا في الذب علما فعلى الاخفش صرفه لمبايئة الفعل
بالفك والاصح وعليه سيبويه منعه ولا مبالاة بفكه لانه رجوع الى اصله متروك فهو كتحقيق
مثلا استخوذ وذلك لا يمتنع الوزن اعتبارا لوزن اجماعا فكذا الفك ولان وقوع الفك في الافعال
معمود كما شدد في التحب ولم يردد والله السقا فالبيان وتجربان ايضا في بدل هذا فاعلى اوراق
اصلها اراق علما والاصح فيه المنع ولا مبالاة بهذا البك **الشرط الرابع** ان يكون
معناه علمية كضم اسم العنبر بن عمرو بن عليم وبذر اسم بزر وعثر اسم واد بالعقيق واحمد ويزيد
ويكر واجمع والحوار في التوكيد او وصفة ولها شرطان احدهما ان تكون اصلية كاحمر خلافا
العارضة كمررت برجل ارب اي ذليل ونسوة ارب في ما مضى فان لان الوصفية بها عارضة
الثاني ان لا يقبل تا الثالث احتراز اخر رجلا ابا تروا دابر فاعلى يصرفان وان كان فيهما
الوزن والوصفية الاصلية كدخول التاعلى في امرأة ابا تروا دابر وتملت العارية ما يؤنثه
على فعلا كاحمر وخوار ولا يؤنث له من لفظه كمن معناه كرجل الى وامرأة كرجل ولا يقاد
اليها ولا مؤنث في لفظه كمن كرجل كرجل او لا يشترط المذكور واللوثة في

وذلك الفعل التفضيل مع من قاله ابو جابر وقد وقع الخلاف في قسم واحد من افعال وهو ما تلحقه ثالثا
حوار ملو وارملة فذهب الجمهور صرفة ومنعه الاخفش كما حرقا **ق** ثم انه لا توجد الوصفية مع الوزن
للمفرد ولا مع كل الاوزان الغالبة بل مع افعال خاصة وهذا **ق** ثانيا افعالهم اجدر للمفرد والخط الطائر
ذي خيلان وافق الحجة استعمالا واصنافا اكثر العرب تصغر فيها وتبصرهم تمنعها ملاحظة الوصفية فحفظ
في اجدر معنى شديد واخيرا فاعلم من اللغات وافق معنى خيل منكر وقيل انه مشتق من فوعة السم وهي
حرارته واصطاده افوع ثم قلب فصار افعى الثانية ما اصله الوصفية واستعمل استعمال الاسماء كالبط
وهو المكان المنبسط من الوادي والجرح وهو المكان المستوي والبرق وهو المكان الذي لوانا الاكثر منع
اعتبارا باصله ولا يعتمد بالعارض وشذوذه الغالب الاصل واحتماد بالعارض **ص** ومع العلمية زيادتا
فعلان فيه او غيرهم ومبنى حسان ونحوه على اصالة اليون **في السابعة** وهي ما بعد هذا
تتم مع العلمية الالف واليون الزائدتان سواء كانتا في فعلا كمدان او غيرهم كعمران وعثمان وعطفان
وعلافة زيادتهما ان يكون بينهما اكثر من حرفي فان كانا قبلهما حرفا ثانيا يما يمتنع ذلك اعتبارا ان
قدرة اصالة التضعيف فيهما زائدتان او زيادته فالنوع اصلية لحسان ان جعلته من الحسن فوزنه
فعلان فلا يصرف او من الحسن فوزنه فعال فينصرف وكذا حيان على هو من الحياة او من الحين فلو قيل
للاول ماروي في الحديث ان قوما قالوا نحن بنو عيان **فقال** عليه السلام بل انتم بنو رشان فقصر
باشتقاقه من النعي مع احتمال ان يكون مشتقا من العيان **ص** او قال الحاق معقولة **في السابعة**
الف الحاق المعقولة وتمنع مع العلمية بخلاف للمدودة لشبهها بالثالث للمعقولة من وجهين
لا يوجدان في المدودة احدهما ان كلامهما اربع ليست مدولة من شيء والمدودة مدولة من ثا
الثاني انها تقع في مثال صالح لالف الثاني كادعي فهو على مثال شكوي وعزمي فهو على مثال ذكري
والمثال الذي يقع فيه المدودة كعلما لا يصلح لالف الثالث المدودة **تتبع** **ث** الاول الحاق
ان يثنى مثلا من ذوات الثلاثة كلمة على بناء يكون رباعي الاصول فيحذف كل حرف مقابل حرف فثني اصول
الثلاثي فتأتي بحرف زائد مقابل الحرف الرابع من الرباعي الاصول فيسمى ذلك الحرف حوق الحاق الثاني
ق ابو جابر ما فيه الف التثنية ايضا اذ اسمي به منع الصرف نحو غفري لشبه الف التثنية بالف
الثاني المعقولة من حيث انها اربعة في الاخر لم تنقلب ولا يدخل عليها ثالثا الثالث تخا ان الف الثاني
كذلك **ص** او تركيب مزج **في السابعة** تركيب المزج ويتم مع العلمية لشبهها بها
الثاني في ان يحذف في الترخيم كاحذف وان صدر بصغر ما فيه ونبت ما حرم كما يفتح ما قبلها
ومما يبطئ كل اسمن جلاشما واحدا لا باضافة ولا باسناد تنزيلا ثانيا من الاول منزلة هذا الثالث
كعليك ومعدي كرب واحترز به عن غير من المركبات كتركيب العدد خمسة عشر والاسناد كبرق وخيل
والاضافة كما مرى القاس **ص** او عجم خمسة مع زيادة على ثلاثة تدوين بالتصغير والاصرف
تحرك الوسط او بخلاف لما يجوز المنع الامع ثانيا ولا يتركب كونه عكس في الجملة فلا بد باج **ش**
الاسعة الحجة وتمنع مع العلمية شروط احدها ان تكون كخصته بان ينقل في اول احواله
على اللسان العرب كبراهيم واسرائيل فاول ما استعملتها العرب استعمالها في خلاف الجنسية
وهو ما نقل من لسان العجم الى لسان العرب نكح كبرياج ولجام ونيرور فانها لنقلها نكوات اشبهت
ما هو من كلام العرب فصرفت وتصرف فيها بادا **ث** الالف واللام على الاستعانة بها وهذا

يشترط ان يكون علفا في لسان العجم قولان المهور لا وعليه الجمهور فيما نقله ابو جابر والثاني نعم وعليه ابو الحسن
الدراج واني الحاجب ونقل عن طاهر مذهب سبويه وينبغي على ذلك صرف حوقا لوان ومذاق فيلصرف
على الثاني لانه لم يكن علفا في لغة العجم دون الاول لانه لم يكن في كلام العرب قبل ان يسمى به الشرط الثاني
ان يكون زائدا على ثلاثة بحرف كبراهيم والحق فان كانا ثلاثا صرفي سواء حرك الوسيط كشترومك اسمن
رجلا ام لا فتخرج ولو ط وقيل مع تحرك الوسيط اقامة للحركة مقام الحرف كما في اللوث وفوق الاول بان
الحجة سبب ضعف فلا يؤثر دون زيادة على الثلاثة وذلك انها متوحد والثالث مملوطة به غالت
ولذلك لم يعتبر مع العلمية بمجردة ولا وصفية ولا وزن الفعل ولا ثانيا ولا زيادة وقيل يجوز في لسان الوسط
الوجهان الصغرى والمنع وهو فاسد اذ لم يحفظ نعم ان كان فيه ثالث تعين للمنع كما سمي ولو كان رباعيا ولعل
حروفه بالتصغير لم يمنع الحاقه بما قبل التصغير **ص** وتعرف الحجة بالنقل وفردجه من وزن الاسماء
وولا الزاويين بدو والراي الدال واجتماع الصاد والذال والكا او الجيم وكونه خماسيا او رباعيا عاريا
من الدلالة **ش** المراد بالجمي كل ما نقل الى اللسان العربي من لسان غيرهما سواء كان من لغة الفرس
ام الروم ام الحبشة ام الهند ام التبريز ام الافرنج ام غير ذلك وتعرف عجمة الاسم بوجوه **حدها** ان
يقل ذلك الامية **الثاني** في خروجه عن اوزان الاسماء العربية بخلاف اسم فاس مثل هذا الوزن معقود
الابنية الاسماء في اللسان العربي **الثالث** ان يكون في اوله نون بعدها راخو نرجس واخره راي
بحد ذاته نحو مندر فان ذلك لا يكون في كلمة عربية **الاسراج** ان تحذف في الكلمة من الحروف ما لا يجتمع
في كلام العرب كالجيم والهمزة وخصوصا الجان او والفاء نحو مذهب او الكاف نحو سكره **الحامس** ان
يكون غايها من الحروف المصنعة خاصة الدلالة وهو خاس او رباعي وحروف الدلالة مستعجمها قولك
س **ب** **ف** صاحب العن لست واجدا في كلام العرب كلمة خماسية بناها من الحروف المصنعة
خاصة ولا رباعية كذلك الا كلمة واحدة وهي تحيد حقة السين وحشا شهما **ص** وما وافق العربي
لفظا فعه على قصد المعنى فان جهل فعلى العادة في التسمية ولا ينزل جمالة الاصل او كونه ليس من عادتهم
التسمية به كالحجة على الافصح وما بني على قياس العرب وتسمى به فثالثا الاصح ان كان على قياس مطرد
لحوق به فاما كانا به ما منع منع **ش** ثمة ثلثان **الاول** ما كان من الاسماء الاجمية موافقا للوزن
لما في اللسان العربي نحو اسحق فانه معتد لا لاختلاف معني ابعدا ومعني ارتفع فتقو **ش** الحلق الصنوع
ارتفع لينة ونحوه فيجب فانه ذكر الحرف فان كان شيئا منه اسم رجل منع فيه قصد المعنى فان قصد اسم النبي منع
الصرف للعلمية والحقية وان عني مدلوله في اللسان العربي صرف وان جهل قصد المعنى حله على ما جرت به
عادة الناس وهو القصد بكل فاصرها موافقة اسم النبي فلو سمى العرب باسم محمود او باسم ليس من عادتهم
التسمية به فقل تجزي مجري الاجمي لشبهه به من جهة انه غير معهود اسماءهم كما ان العجم كذلك وعلى
هذا القرا ومثل الاول بسا والثاني في بقولهم هذا ابو صفير ور فام يصرف لانه ليس من عادتهم التسمية
به والاصح وعليه المعرفون خلاف ذلك **الثانية** ما بني على قياس كلام العرب حوان تبنى على
وزن برز من العرب فتقول صررت وعلى مثال سفر جلا فتقول صررت فلهذا يلحق بكلام العرب ما هو
فيه ثلاثة مذهب احدهما ان يفتح في حكمه في حكم العربي والثاني لانه ليس من كلام العرب فيصير
بمنزلة الاجمي **ث** وهو التمام ان بني على قياس ما اورد في كلامهم لحيق به كما يبدى من العرب
مثل فرد فتقو **ش** ضربت لانه كثير الحاق بغيره في كلامهم او على ما لم يطرد في كلامهم لم يلحق به كما تبين

منه كونه فتقول صوب لان الحاق بالواو ثمانية لم يكن اذا عرف ذلك فلو سمي به فعلى الحاق بلام العرب
عكس له حكم العربي فلا يمنع الامعة الحزبي وعلى عدمه يمنع مطلقا للجمعة مع العلمية **ص** او تاليف لفظا او
معنى فان كان بتأليف او تاليف ساكن الوسط وصفا وعلالا فلا يصح جواز الامرين وتاليفها ان لم يكن بلفظ وان
المنع ايجاد وانما يجب منع الجمعة وكونه مذكرا للاضمار وحريك ثالثة لفظا وهو لم يثبت ذوق مذكرا وان سمي
مذكرا بمؤنث مجرد منع بشرط زيادته على ثلاثة لفظا او تقدير اخلافا للفرامطلقا ولا ينحرف في نحو
الوسط وان لا يسميه تذكيرا لتزد به او غلب او بوصفه كحايض صرف خلاف للكوفية او بوصف في لغة اسم
في لغة فعلى التقديرين **ش** **القاسم** الثاني وتعم مع العلمية سواء كان لفظيا وهو التاليف
بالتأليف او مذكرا كلفظة او طلبة ام معنويا وهو علم المؤنث الثاني من التاليف وتساوي فان كان
المعنوي شيئا كبعد علم المؤنث او تاليف ساكن الوسط كمنه وحمل اعلال كمدار علمها دور بالفتح فيه
مذهب اصحها وعليه سبويه والجمهور جواز الامرين فيه الصرف وتزكده وعلالا مستوعا لما المنع فلا يجتمع
التأليف والعلمية وما الصرف فالحق السكون فقام احد السببين كما دفع اثره في نوح وكلوه والثاني
لا يجوز الا بالمنع وعليه الترجيح **قاسم** لان السكون لا يغير حكما او حجة اجتماع علمتين مما نعتين
والثالث وعليه الفران ما كان اسم بلدة كنفيد لا يجوز صرفه وما لم يكن جازلا لم يرد ذوق اسم للزاة
على غيرهما فيكون هذا وعدا وحلا على جماعة من النساء ولا يرد ذوق اسم البلدة على غيرها
فلما لم يرد ولم يكثر في الكلام لزم هذا الثقل وعلى جواز الامرين اختلف في الاجود منها قال اصح ان
الاجود المنع قاله ابن جني وهو القياس والاكثر في كلامهم **قاسم** ابو علي الفارسي الصرف
افصح قال الحضر اوي ولا اعلم قالت هذا القول احد قبله وهو غلط جلي ويحتمل المنع على
الاصح في صور **احدها** ان ينضم الى ذلك جمعة حمص وماء جوار لان انضمام الجمعة قوي على العادي
ولا يقال ان المنع للجمعة والعلمية ذوق الثالث لان الجمعة لا تمنع صرفا الثلاثي وجوز بعضهم فيه الامرين
ولم يجعل الجمعة تأثرا **الثانية** ان يكون مذكرا للاضمار كبد اسم امرأة لان النقل الى المؤنث ثقل
يعادل الحقة التي بها صرف من صرف هذا وجوز المبرد وغيره فيه الامرين كما يجوز ان في المنقوص
من مؤنث وهو نقل من ثقل الى ثقل **الثالثة** ان يتحيز ثالثة لفظا كقدم اسم امرأة فتقول الحركة
منزلة الحرف الرابع وجوز ابن الانباري وغيره فيه الامرين ولم يجعلوا الحركة قائمة مقام الرابع ولا يعبه
بجوز كنه تقدير اكدار ونار علمين ولو سمي مذكرا بمؤنث مجرد من التامع بشرط **احدها** زيادته
على ثلاثة لفظا كريب وعناق اسمي رجل او تقدير ارجل كحفظ جناب اسم رجل فان الحرف المقدرة
كاللفظ به بخلاف الثلاثي فانه يصرف على الاصح مطلقا سواء انحرف وسطه ام لا ككتف وشمس
اسمي رجل وذهب الفر الى منعه مطلقا لان فيه امرين فوجبان له الثقل العلمية او التعليق على مالا
نشاكلة ودفع بان الثاني لم تحمله العرب من الاسباب المانعة للصرف وفصل بين حروف قطع
المحرك ذوق الساكن تنزيلا للحركة منزلة الحرف الرابع **الشرط الثاني** ان لا يسبقه تذكير
انفرد به كدلال ووصال اسمي رجل فانه كثرت التسمية بها في النساء وعلى في الاشياء مضدرا ان مذكرا ان
او غلب فيه كذراع فانه في الاضمار مؤنث ثم غلب استعماله قبل العلمية في المذكر كقولهم هذا ثوب
ذراع اي قصير فصار لعلمية الاستعمال كالمذكر الاضمار فاداسمي به رجل صرفا لثقله تذكير قبل
العلمية ولو سمي مذكرا بوصف المؤنث مجرد كحبيض وطامت وظلوه وجرح فالبصر يثون يصرف

رجوعا الى تقدير اصالة التذكير لان ذلك اشياء مذكورة وصف بها المؤنث لامن اللبس وحمل على المعنى
فقوله مررت بامرأة حايض بمعنى تحين حايض ويدل لذلك ان العرب لا يصغر تاليفها ان كانت
والكوفيين تمنع بناء على مذهبهم في ان نحو حايض لم تدخله التاليف لاختصاصها بالمؤنث قلنا انما تدخل للفرق
وله سمي مذكرا بما هو اسم في لغة وصف في لغة كجنوب وديور وشمال وسوم وحرور فاما عند بعض
العرب اسما للرجل كالملعور والبنوط وعند بعضهم صفات جرت على الرجوع وهي مؤنثة ففيه الوجهان
المنع كتاب ريبب والصرف كتاب حايض **ص** **حشيشة** القبائل والبلاد والكلمة والجماع يبنى على المعنى
فان كان ابنا او حيا او مكانا او لفظا او حرفا صرفا او لهما او قبلة او بقعة او سورة او كلمة منع وقد يجب
اعتبار اخرها وقد سمي قبيلة باسم ابي او حى باسم ام فوصفان بنت وابن وبونث الاب على حرف مضاف
فلا يمنع **ش** صرفا اسما القبائل والبلاد والكلمة وحرفا الجماع ومنها منبأان على المعنى فان اراد بالاسم
القبيلة الاب كعدو وتميم او الحى كقريش وثقيف او الام كبا هله او القبيلة كجوس وبها يودع للتأنيث
مع العلمية وكذا ان اراد بالاسم البلد المكان كدير ودير صرفا او البقعة كفايس وديوان منع او بالكلمة
اللفظ كخوكيم زيد فاجازة انما في جاد هذا اللفظ صرفا او الكلمة كخوفاجادها منع ولذلك الافعال
وحروف الهاء والسور وقد سمي اعتبار الحى والقبيلة او المكان او البقعة فالاول ككلمة والثاني كيهود
وكجوس والثالث كدير ودير والرابع كدير ودير وحلق والحجاز والشام واليمن والعراق وقربا بالوجهين
في النوعين اسما وذلك ثلاثة اقسام قسم يغلب فيه اعتبار الثالث التذكير كقريش وثقيف ومنه
ويحذف واسطو حيين وقسم يغلب فيه اعتبار الثالث مخدوم وسدوس وقارس وعمان وقسم استورد
فقد الامر ان كتمود وسبا وخراوقا وبعداد وقد سمي القبيلة باسم الاب كتميم والحى باسم الام كبا هله
في صفان بابين وبنت فيقال تميم ابن مراونث مرويا هله ابن او بنت اعصر مراعاة للاضمار والمسما
وقد يثبت اسم الاب على حرف مضاف مؤنث فلا يمنع الصرف كقبولة شاد والبلاد واصبحوا في ادم
يلقبوا بها بسبب الوجهة فحولا اي في قبائل ادم او اولاد ادم كحذف المضاف ثم انت ادم فاعاد الضمير
اليه مؤنثا في قوله يلقبوا بها ولم يمنع الصرف لانه راغى المضاف المحذوف **ص** وما سمي من ق
الستور يدي الى صرف او عار ولم تنصف اليه سورة منع واصيف ولو تقدير افا حيت لمانع او جملة
فيها وصل قطع لولا قلت لها في الوقف واغرب ممنوعا او حركت محاذي او غريب ممنوعا ومصر ووا
اصيف اليه سورة اولا او موازن اعجمي كحايض فاجاب ابن عصفور الحكاية وجوز الشلوبين اعواب
ممنوعا ونجربان في المركب كطاسين تميم غير مضاف اليه سورة مع البناء مضاف اليه ولو تقدير ا
مع فتح النون واغرابها مضافة وليس في كتميم وحمص الا الوقف خلاف للنون **ش** اسما
السور اقسام **احدها** ما فيه النون واللام وحكمه الصرف كالانثاء والاعراب **الثاني** العاري
منها فان لم يصف اليه سورة منع الصرف كخوزم هو وقرات هو ووان اصيف اليه سورة لفظا
او تقدير صرف خوزم قرات سورة هو وما بين فيه مانع فمنع خوزم قرات سورة **الثالث**
الجملة كخوفل اوحى واني امر الله فحكي فان كان او لها هز وصل قطع لان هز الوصل لا يكون في الاسماء
الا في الفاظ معدودة كحفظ ولا يقاس عليها او في اخرها تاليف قلت لها في الوقف لان ذلك
شأن التاليف في الاسماء وتعرف لمصرها اسما ولا موجب للبناء ومنع الصرف للعلمية والتأنيث
خوزم اقتربت في الوقف اقتربه **الرابع** حرفي الجماع كص ونون وق فحوز فيه

الحكاية لا يهاخروف فتحل كما هي والاعراب لجعلها اسما خروفاً والها على هذا يجوز فيها الصروف وعمره
سما على تذكير الحرف وتاثيره وسوا في ذلك اصف الله سوراً ام لا نحو قرأت صاد او سورة صاد
بالكسر والفتح منونا وغير منونا **الخاتمة** ما وازن الايجي كاسم وطاسين وياسين فاجاب عن عصفور
فيه الحكاية لا يهاخروف مقطعة وجوز الطوبين فيه ذلك في الاعراب غير مصروفي موازنة هابل
وقابل وقد قري ياسين بنصب النون وسوا في جواز الامر في اصف الله سوراً ام لا **السما ديب**
المركب كطاسين سم فان لم ينصب الله سوراً ففقه رأى ابن عصفور والشلوبين فيما قبله ورأى
ثالث وهو البناء للجزين على الفتح خمسة عشر وان اصف الله سوراً لفظ او تقدير ففقه الزاين ويجوز
على الاعراب فتح النون والجزاء الاعراب على الكيم كعليك والجزاء على النون مضاف لما بعنه وعلى هذا
في تم الصروف وعدمه سما على تذكير الحرف وتاثيره لئلا ينقص ويحذف فلا يجوز فيها الا الحكاية
سوا اصف الله سوراً ام لا ولا يجوز فيها الاعراب لانه لا ينظر لهما في الاسماء العربية والتركيب
المزج لانه لا يركب اسماً بغير واجاز يونس في بعض ان يكون كلمة مفتوحة والصا ومضمومة
ووجهه انه جعله اسماً اجنياً واعرابه وان لم يكن له نظير في الاسماء العربية **ص مشبلة**
يونس في غير النصب ممتوع اخر يا تلو كشم مالم تقلب الف ولا تظهر الفتحة جوا لافا لقوم نطقا
وليونس في العلم **ش** يونس في الرفع والجز من غير المنصرف ما اخر يا تلو كشم سوا كان جمعاً
خوصاً ولا جوار وممرت جوار **ص مشبلة** تعالى ومن فوقهم غواش والفجر ولنا ام مصغراً
كاسم جعل اسماً به كغير ويرم وهذا المتن عوض من الياء المحذوفة تحركتها تحقيراً كما سبقت
في محبة فان قلت الياء الفاعل المتن باتفاق كحاري وعذارى بعد حار وعذارى ولا يجوز
في هذا النوع ظهور الفتحة على الالف في حالة الجز كما لا يجوز اظهار الكسرة التي الفتحة ناسبة عنها وقيل
كما يجوز اظهارها حالة النصب لفتحها وعليه قول الشاعر وكان عبد الله مولى موالى
وقيل يجوز في العلم دون غيره وعليه يونس واستدل بقوله قد جئت منى ومن بعليها
واجيب بانه وما قبله ضرورية **ص مشبلة** ما منع صرفه دون علمته منع مريباً ونقدشا
الا فاعل تفضيل مجرد امن من مخالفاً الاخفش في اخر وثالثها ان لم يمكنه ورايهما يجوز ان وفي فعلان
والخر ومقدور العد وجع مثاء ومركب كضرموت اخر وزن المتناهي والذات ثاين وما سبقتها
صرفي دونها وفاق **ش** ما منع صرفه دون علمية وهو الذي ليس احد عليه التعلية حمة انواع
فاذا سمى بشي منها لم ينصرف ايضاً وكذا اذا تكرر بعد التسمية واستثنى من ذلك ما كان افعلاً تفضيل
مجرداً من من فانه اذا سمى به لم ينصرف باجماع لانه لم يبق فيه شبه الوصف اذ لم يستعمل صفة
الامن ظاهرة او مقدرة فان سمى به مع من ثم نكر منع قولاً واحداً وخالف الاخفش في مسأله الاولى باب
افعل الوصف كاحمر اذا سمى به لم يتركز في انه يوصف لانه ليس فيه الا الوزن ومعنى الوصف قد
ذهب بالتسمية ولجأ إلى الجهر بانه شبه بالوصف وشبه العلة في هذا الباب عليه وفي رأى
ثالث انه ان تسمى به رجلاً احمر لم ينصرف بعد التكرار لانه سمي بوصفه جريحاً لا اسماً مجزاه في ذلك
المعنى وان تسمى به اسود او حمر صرف لخلوص الاسمية وذهاب معنى الوصفية وعلى هذا الفراء
وابن الاثيري ورابع انه يجوز فيه الصرف وتركه وعليه الفارسي راعى فيه الاصل والحال كما بط
الثانية باب فعلا الوصف كسكران اذا سمى به لم يتركز في انه يوصف ايضاً الى انه يوصف ويسبو

على المنع وتوجههما ما تقدم في اخر الثالث اخرا داسي به ثم نكر بعد التسمية ذهب الاخفش ايضاً الى
صرفه لان العدل قد زال كونه مضموناً بحال الوصف فلا يؤثر في غيره والجمهور على المنع لشبهه
باصلة الرابعة مقدور العدل ثم اذا سمى به لم يتركز بعد التسمية ذهب الاخفش ايضاً الى صرفه لما تقدم
في اخرها لانه الجمهور الخامسة الجمع المتناسق اذا سمى به لم يتركز ذهب الاخفش ايضاً الى صرفه وخالفه
الجمهور السادسة المركب المزج اذا ختم بمثل مقادير او بدى الف الثانية كحاربت مساجداً وعبد
بشري او عبد حمر اذا ركبا وسمى به لم يتركز ذهب الاخفش ايضاً الى صرفه لان المانع فيه حال التسمية
التركيب مع العلة لا الجمع والثانية وقد زالت العلة بالتكرار والاصح عند ابن مالك وغيره المنع
لانه لم يبق من هذا النوع مصروف في كلامهم وعالم يمنع الامع العلمية صرفاً مثل ابا جاع لزوال احدى
العنصرين **ص مشبلة** يصرف المتنوع اذا صغر لا موت واعى الا المرحوم ومركب وشبه فعلاً ومضارع
قبله او غيره ومنع المصروف به ان اكل موجه **ش** اذا صغر ما لا ينصرف صرفاً لوال سبيل المنع بالتصغير
كزوال العدل في تكمير والالذ المضمون في خلق تصغير خلق والالف والنون في تصغير سرحان
والله زن في شهر تصغير شهر وصيغة الجمع في حيدل تصغير حادل ونبتل من ذلك للموت والعجمي
والمركب المزج وشبه فعلاً وهو بان سكران وشبه الفعل المضارع كتغلب ويتركز فيهما تبقى على المنع
بعد التصغير لسبب السبب وقول قبله او بعنه اي سوا كان شبهه المضارع سابق على التصغير
كالمتناهي المذكورين او عارضا فيه كاجدل جدل تصغير اجادل فانه بعد التصغير على وزن اسطر خلافة
قبله واحمر زنا بالمضارع عن الماضي فانما شبهته نزول بالتصغير وقول في الاصح الا المرحوم اشترت به
اليد تصغير الترخيم في الاصح يقتضي الصرف نحو برية وسميع في ابراهيم واسماء غير لكونه صاعداً على ثلاث
اخرى غير تصغير والجمع لا يؤثر فيما كان كذلك منه عليه ابو جيان وقد يكون الاسم مصروفاً
فاذا صغر منع لحدوث سبب المنع فيه كمتوسط مسمى به فانه مصروف فاذا صغر على توسط اسبه
الجمهور فيهم وهند وحوم اذا صغر دخلته التا فتعين فيه المنع بعد ان كان جازياً **ص مشبلة**
يصرف لثلاث وجب وضروية واستثنى الكوفية افعلا من قوم ذال الذات ثاين قيل ومطلقا لعد
ش يجوز صرف مالا ينصرف لتناسب اوصافه فالاول نحو وجبتك من سبابها سلاسلها واغلا
ودا ولا سواعا ولا يهوت ويعوق ونسراو الثاني لقوله تصغر خليل هل ترى من فطاب
واستثنى الكوفيون افعلا التفضيل فلم يحذفوا صرفه لذلك واحتجوا بان حذف تنوينه انما هو
لاجل من قلا مع بينه وبينها كما نحو بينه وبين الاضافة في العروزة والصربون بنوا الجوار على
ان المانع له الوزن والصفة كاحمر لامن بدليل تنوين خبر منك وممنك لوزن والوزن واستثنى
اخر من ما اخر الذات ثاين شعوا صرفه للضرورة وعللوه بانه لا فصرفه لانه مستوف
الرفع والنصب والجر ولا يحد في هذه التنوين سقطت الا لئلا يفتق السالكين فينقص بقدر
ما زيد واجيب **بانه** لا يكون فيه فاء يرم بان ينون فيلقى الساكن فيكسر ويكون محتاجاً
الى ذلك وزعم قوم ان صرفه لا ينصرف مطلقا في الاختيار لغة لبعض العرب حكاهما الاخفش
فان كان هذا فحق الشعر الاسم قد اضطر واليه في الشعر فحزبت السننهم على ذلك في الكلام
ص ومنع المصروف في ثلثها المعجمي يجوز ضرورة ورابعه ان كان علمياً **ش** في منع المصروف
اربعة مذاهب **احد** هو الجمهور مطلق حتى في الاختيار ويحلي ذلك احد ابن عجي فانه انشده

لا يظلم وحكي ابو زيد جاني اخذ وفيه اخو يكون للخابوزن دلو قات رجل من طي المرو اشوك ان لم تلتقه وزرا
عند الكريمة مقونا على الكوب وفي حم النقص والقصر وفي ثم عشر لغات النقص والقصر وتشديد اللين مع فتح
الفاو حها وكسرها فلهذا سمع لغات والعاشرة ابي الفارسي في الاغراب وما ورد في القصر باجدا عبا
سليمي والفا وفي التشديد ليدلها خرجت من فيه ونياركم في القصر يدوم قات يارب ساريا ما توسدا
الا ذراع العيس او كفه اليد او قات غفلت ثم انت بطله فاذا هي بظلام ودماء وفي التضعيف دم قات
اها ان دمتك فوجا بعد عزته يا عمرو وديعك اضرار على الحسد ونياركم في الاتباع فامر واني يقول
جا المود ورايا المود ويررت بالمرزبا تباع الميم الهمة وقات تعالى ان لم يهلك ما كان ابوك امراسوا
لكل امرؤ بما تباع الرا الهمة ومثله ابيهم وقيل انهم من مكاتب وان الحركة في الرا والنون حركات اعراب
لا تباع وفيها لغة اخرى في الرا والنون في الاخوات الثلاثة وفي امرؤ ثلاثة ضم الرا على كل حال وفي
مرفح الميم مطلقا وبها جاء القرآن وثلاثة كسرها مطلقا واربعة ضمها مطلقا وفيها من الميم للزور وقيل
الثالثة تجوز في باب واو وح من الاضافة لادوكاسيا في باب الاضافة ولما فوك فلا يفرد الا
وتصير تلك اللغات وقات العجاج خالط من سبي حيا شيم وفاقا فودة لفظا خالة النصب فحمه البصر يكون
بالضمورة وجوز الاخفش والكوفون ونا بهم ابن مالك في الاختار يخرج على انه حذف المضاف اليه وتوي
ثبوته فاقى المضاف على خاله اي خيا شيم وفاها واماعكس ذلك وهو ابقا ميمه حلا الاضافة فتبعه
الفارسي الا في الشعر ونا بعده ابن عصفور وغيره من المتأخرين وقات ابن مالك وابو جابر وغيرهما
جواز في الاختار في الحديث لخلون في الصنم وقات الشاعر يصير طان وفي البصر فيه **السابعة** لا يصح
البصريون ان وزن هذه الاسماء فعل بفتح الف والعين بدليل جمعها على افعال الافوك فوزنه فعل بفتح الف وسكون
العين وذهب الفراء الى ان وزنها فعل بالفتح والاسكان وقوك فعل بفتح الف والاسكان وذهب الخليل الى ان
وزن ذوق بالفتح والاسكان وان اصله ذوق فلامها واو وعلى الاول اصله ذوي فلامها تايا وقات ابن عكبان
يحمل الورتين واختلف في حم ايضا هل لامه واو او يا غير قولين اصحهما الاول كاب واو لقولهم حومان وقيل
انها بام الحامية لان احما المرأة محو ما قات ابو جابر والحذف من ذوه هو اللام في قولهم اهل الاندلس
والعين في قول اهل قرطبة قات والظاهر الاول **الرابعة المثني** في الالف والياء وكسرها في الالف لغة وعليه
لا ويران في ليلية والحق به من يدك كمن يحكمتين وقد يعني عنه عطف او تكرار وحيث معنى كحوتك وخوكتي
الحدا وحوالتها وكلا وكنت مضى فين لمضرو ومطلقا في لغة وليس معنى المثني واللفظ واختلما كل خلافا للكوفية
بل الف كلا والتا عن واو وقيل يا والفتا ثانيا وقيل الحاق وقيل اضمر وقيل تا وها زابرة للاحاق وقيل
له ولك في ضميرها وجهان واثان واثان وبلا هرة مفرد او مضاف ومركا وقيل الاصل اثنان واثان
ومذروان وما علب لسرف كابون او تدكير كثرين اخفجه كعز وقيل في فرد محض **الباب الرابع**
من ابواب النابة المثني وهو ما دل على اثنين بزيادة في اخر صالح للتخريد عنها وعطف مثله عليه
فانه يرفع بالالف وينصب وتجوز باليا خوقات رجلا وكسرها ويطون من ربيعة وبكرين وابل وزبيد
عزيت لكتانة وبنى الحارث بكعب وبنى العنبر وبنى الجهم ويطون من ربيعة وبكرين وابل وزبيد
وختم وحمدان وقران وعذرة وختم عليها قول تعالى ان هذان لساحران وقوله صلى الله عليه
وسلم لا ويران في ليلية واشد عليها قول تزود من ابين اذنا طعنة قد بلغا في نجد غابتاها والحق بالمثني
في الاغراب الفاظ شبيهة وليس بمثناه حقيقة لفقد شرط التثنية منها ما يرد به الكثير نحو ارجع البصر

كرتين

كرتين لان المعنى كرات اذ البصر لا يلقب خاسيا وهو كبر من كرتين بل كرات ومثله قولهم سبحان الله وصانه وقوله
ومهمين قد فتن مرتين اي ومهمه بعد مهمه وهذا النوع يجوز فيه التخريد من الزيادة والعطف كقولهم عذرتني
عجب افعى عرايا خشن وخس وتاوبت وتاوبت وقد يعني التكرار عن العطف كقولهم تعالى صفا صفا وكذا
وكذا اي متفقا بعد صفا وكذا بعد ذلك ومنها ما هو في المعنى جمع كقولهم واصطوا ابن اخوكم وقوله صلى الله
عليه وسلم البيعان بالخيار ان ذكروا قبله ابن مالك ونورع فيها بامكان كونها متبئتين حقيقة ومنها
ما لا يصلح للتخريد من ذلك ما هو اسم جنس كالكلبي لالة الحداد وما هو علم كالبحرين والد وتبين
والخصم ومن ذلك اثنان واثنان في لغة تميم سوا افراد اخوة ومن الابد اثنين ام اصيغا خوفا
اثنان ام ركبنا خوفا فخرجت منه اثنتا عشرة عبت وبعثنا منهم اثني عشر نقيب وقيل انهما متبئتان حقيقة
والاصح اثنان ومن ذلك ثا يان لظرفي العتال ومذروان لظرفي الالية والنقوس وجا بني الراس وقيل
طرفا كل شي ومنها ما يصلح للتخريد ولا يختلف معناه كخواليا قات صلى الله عليه وسلم اللهم خوليا ولا عتيا
وقات الشاعر في التخريد وانا امشي الدالي خواليا ومثله قوله تعالى في التخريد فاما اصابت ما حوله ومنها ما لا
يصلح لعطف مثله عليه وذلك ما كان على سبيل التغليب كلابون للاب والام والتخمين للمخس والقر والعمرين
لا يكر وعمر وهذا النوع مستوعف يحفظ ولا يقاس عليه ثم تارة يعطف الاشرف كالمثال الاول قات الله تعالى ده
ورفع ابوبه على العرش وتارة المذكور كالثاني وتارة الاحق كالثالث وتارة الاعظم نحو عمره والبحرين وما يتوي
البحرين ومنها ما لا زيادة فيه وهو كلا وكنت بشرط ان يضاف الى مضمر نحوما يلفظ عند ذلك الكبر احدهما او كلا
كما يقول رابت كلمهما وكلمتهما فان اضيف الى مظهر اجر يا بالالف في الاخوال كلها هزم اللغة للشبهة وتنفذ
العرب نحوهما مع الظاهر نحوهما مع المضمرة في الاغراب بالحرفين وعرضاها الفراء الى ثمانية وبعضهم نحوهما
معهما بالالف مطلقا وما ذكرناه من انهما بمعنى المثني ولفظهما مفرد هو مذهب البصريين وعلى هذا الف
كلا متغلبة عن واو وقيل عن يا ووزنها فعل كعنا ووزنها فعل كذا فليذكر في والهاء للتا ثانيا والتا ثانيا لا ر
الكلمة وهي لما واو وهو اختيار ابن جني واصطفا كلوي او يا وهو اختيار راي على وانما قلت تان كذا للتا ثانيا
اذ الالف تصير يا في بعض الاخوال فتخرج عن علم التا ثانيا وذهب بعضهم الى ان التا زابرة للتا ثانيا بدليل
حذفها في تنصب وقولهم كلوي كما يقال في اخت اخوي ورد بان تا التا ثانيا لا تقع حشو ولا بعدت كن غير
التا وذهب اخرا الى انها زابرة للاحاق والالف لام الكلمة وعليه الجرم وفي قول الالف للاحاق وفي قول
اضمر وذهب الكوفيون الى ان لفظها مثني واصطفا كل بدليل سماع مفرد دخلتا في قوله في كلت رجلين
سلامي واحسن واحب بانه حذف الالف للمضرو وعلى الاول يجوز في ضميرها مراعاة اللفظ والمعنى
قات تعالى كلتا الجنيتي اتت وقات الشاعر كلاهما حين جدا الجزى بينهما قد اقلعا وكلا بينهما راي
قات ابن مالك ونذر هذا الاستعمال في الاغراب كالمثني في متحضر افراد كقوله على جردا يقطع اهر لها
حزام المترج في جالسراخ ثني الابهرو وضو عرق بجازا **تنبيه** قات ابن مالك هذه الكلمات يعني الحقيقة
بالمثني لا تسمى متشابة تان اطلق عليها ذلك فيقتضي اللغة لا الاصطلاح كما يقال لاسم الجمع جمع انتهى
خافا دانا يقال لهما اسمتا تشبيه كما يقال اسم جمع **مستنبط** لا يثنى ولا يجمع غالب جمع واسم
واسم جنس الا ان اطلق عليه بعضه وجوزها ابن مالك في اسم جمع ومكسر لامثناة ولا تالافا في **سنة**
وكل ويعف وخوقلان وافعل من اسم فعل وعلم من جملة وغنص بالنبي وشرط ومبني الاذان وتان
والاذان واللسان على الامح ولا يثنى الكتي وجمع جمعاً واخوته خلافا للكوفية فيها والحق رجوا الرج

وذي وية ثم في حذف عجز قولان دون اسماء العدد غير ما يدهو الف وفي مختلفي المعنى باله الجوز
ان اتفق في المعنى الموجب للتسمية ونكر العلم والاحوذ ان يحكي الاخوة جاديين وعمايين واذ
ومن المازني المعدول وما فيه القيل بنقي وقيل تعوض ولا يعني غالباً عطف لا بفصل ولو مقدراً
وتوفي في الحكي بدوا وذو واو لولا المزج ان منع واستغنوا بسيان وضبان عن سوان وضبانان وحكيان
ويستوي في التثنية مذكر وغيره ولا حذف التا الا في الية وخفية **ش** جعت هنا ما لا يثنى ولا يجمع من الالفاظ
جمعاً لا نظيره في غير هذه الكتاب وانا اشرحه على طريقة اخرى فاقول للتثنية والجمع شروط **احدها**
الافراد فلا يجوز تثنية المثنى والجمع السالم ولا المكسر المتناهي ولا جمع ذلك اتفاق وغيره من جموع التكسير ولا
اسم الجمع ولا اسم الجنس الا ان يجوز به فاطق على بعضه نحو لبنين وما ابن اي ضربين منهما ونذر في الجمع قولهم
لما كان سوادا وان قوله عند التفريق في الهجاء جالبي وفي اسمه قوله قومها اخوان وجوز ابن مالك
تثنية اسم الجمع والجمع المكسر فقال مقتضى الدليل ان لا يثنى ما دل على جمع لان الجمع يقتضي التثنية الا ان الية
ذاعية الى عطف واحد على واحد واستغنى عن العطف بالتثنية ما لم يجمع من ذلك عدم شبه الواحد كما منع
في نحو ساجد ومصابيح في المثنى والجمع على حرم ما منع اخر وهو استلزام تثنية ما اجتماع اعراب في كلمة
واحدة قاله ولما كان شبه الواحد شرط في صحة ذلك كان ما هو شبه بالواحد اولى به فلذلك كان تثنية
اسم الجمع اكثر من تثنية الجمع قال ومن تثنية اسم الجمع ذكرنا انكم اية في فلتين يوم التقي الجمع ان **ثاني**
الاعراب فلا يثنى ولا يجمع ومنه اسماء الشروط والاستهزام واسماء الافعال واما نحو باربران ولا رجليان فانه
ثنى قبل اللب واما دان وكان والذان واللتان فقبل انهما صيغ وضعت للمثنى وليس من المثنى الحقيقي ونسب
للمقتضى وعليه ابن الحاجب وابو حيان وقبل انهما مثناة حقيقة وانها لما تثبت اعراب وهو راي ابن مالك
واما الذين فصيغة وضعت للجمع اتفاقا **ثالث** عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب اسناد ولا يجمع
اتفاق نحو نابط بن اوفى وهو المراد بقول ويحكي من جملة واما تركيب المخرج كعبيك وسبويه فالأثر على منعه
ايضاً لعدم السماع ولشبهه بالحكي وجوز الكوفيين تثنية نحو عبيك وجمعه واخيراً ابن هشام الجعفر اوي
وابو الحسن ابن ابي الربيع وتبعهم تثنية ما حتم بويه وجمعه وهو اختياري قال خطاب في الترخيم ان
تثنت على من عجز الاعراب في الاخر قلت معد كروبان وحضر موتان ومعد كربين وحضر موتين او على
من اعراب المتضامين قلت حضر موت وحضر موت وقال في المختوم بويه للحقة العلامة بلا
خذ في غوسبويهان وسبويهان وذهب بعضهم الى انه عذ في عجز فيقال سبويهان وسبويهان ويؤمل
الى تثنية المركب اسناد بدوا والجمع بدوا وفيقال جاني ذواتا بطشرا وذواتا بطشرا اي صاحبا هذا
الاسم او صاحب هذا الاسم وكذا المخرج عند من منع تثنية وجمعه واما الاعلام المضافة نحو ابي بكر فليس في
فيها بتثنية المضاف وجمعه عن تثنية المضاف اليه وجمعه وجوز الكوفيين تثنية ما وجمعه فيقول
ابو بكرين واما البكرين **الرابع** التثنية فلا يثنى العلم ولا يجمع باق على علمه بل اذا اردت تثنيته وجمعه
قد تنكير ولذا لا يثنى انكبايات عن الاعلام خوفان وفلان ولا يجمع لانها لا تعطي التنكير والافراد اذ اني
العلم اجمع ان يحكي بالالف واللام عوضاً عما سلك سلب من تعريف العلانية ومنه نذر الاجود ما حكاه الربيع
ان منهم من لا يدخلها عليه ويبقية على حاله فيقال زيدان وزيدون قال ابو حيان وهذا القول الثاني
غريب جداً لم اقف عليه الا في الكتاب هذا ويستثنى نحو جاد دين اسمي الشهر وعمايين اسمي جبلين واذ رعت
وعرفت فان التثنية والجمع فيهما لم تسلبها العلانية ولذا لم يدخل عليهما الف واللام ولم تنصف قاص

حتى اذ ارجح تولي والتقي وجماديان وجاديين وقالت لوان عصرهما يتين ويذبل ومنع المازني تثنية
القلم المعدول نحو عمر وجمعه مع سلامه او تكسير وقال اقول جاني رجلان علاه عمر ورجال كلهم عمر قاص
ابو حيان ولا اعلم احداً وافقه على المنع مع قول العرب العمران في اثنى على سبيل التغليب مع اتفاق اللغتين واللفظ
اولي واذا اثنى ما فيه ال كالحرف فقبل ثبتي فيه ال وقيل حذف وتعوين ههنا مثلاً حكاه **ظ**
وتبعه ابو حيان من غير ترجيح ومما لا يثنى لتعريفه اجمع وجمعا في التاكيد ولغونه خلافاً للكوفيين **الخامس**
اتفاق اللفظ فلا يثنى ولا يجمع الاسماء الواحدة على ما لا ثاني له في الوجود كشمس وقمر والغربا اذا قصرت
الحقيقة وهما بشرط اتفاق المعنى فيه اقول احدها سم وعليه اكثر المتأخرين فمنعوا تثنية المشترك والمجاز
وجمعها ونحو المعري في قوله جاد بالعين حكي اعمى هو اية في ثلثي بلا عينين والثاني لا وصح ابن مالك
تعالاي بكى الانباري قياساً على العطف ولوروثه في قوله تعالي والذ ابايك ابراهيم واسماعيل
واسحاق وقوله صلى الله عليه وسلم الابدي ثلاثة فيد الله العليا وكذا المعطي وكذا السائل السفي وقوله
العرب القلم احد اللسانين وخفة الظهر احد اليسارين والعربة احد السبابين واللبن احد اللبنين والحمة احد
المؤنين ونحو ذلك والثالث وعليه ابن عصفور الجواز ان اتفقا في المعنى الموجب للتثنية نحو الاخوات
للذهب والزعفران والافال مع **السادس** ان لا يستغنى عن تثنيته وجمعه بتثنية غيره وجمعه فلا
يجمع يثنى بعض الاستغناء عنه بتثنية جزء ولا سوا الاستغناء عنه بسا تثنية ش ولا يصح ان اسم الذكر
للاستغناء عنه بتثنية صيغ اسم المؤنث على انه حكى سوان وضبانان ولا يثنى ولا يجمع اسما العدد
خلافاً لما اخفش غير مائة والى للاستغناء عنها اذ يعني عن تثنية ثلاثة ستة وعن تثنية خمسة عشرة
ومن تثنية عشر عشرون ومن جمعها سعة وحنة عشر وثلاثون ولما لم يكن لفظ يعني عن تثنية مائة
وليف وجمعها ثلثا وجمعا واستدل الاخفش على ما اجاز بقوله لهما عذ غل فوق سبعين دايماً واجيب
بانه ضروري ولا يثنى اجمع وجمعا على راي البصريين للاستغناء عنها بكلا وكلتا ولم يجمع سائر الاستغناء
عنها يجمع خيال قاله ابن جني في كتاب التمام **السابع** ان يكون فيه نبرة فلا يثنى ولا يجمع لعدم
الفارقة في تثنيته وجمعه وهذا الاسم للخصصة بالنسبة كاحد وعرب لا فادتها العموم وكذا الشرط وان كان
معرباً لا فادته ذلك **الثامن** ان لا يشبه الفعل فلا يثنى ولا يجمع افعل من لانه جار مجرى الفعل ولا
قام من اقام زيد كسائي في اوابيل المبتدأ لانه شبه بالفعل ونسب المثنى مثلثان **احدهما** اصل
التثنية والجمع العطف وانما عدل عنه للاختصار فلا يجوز الرجوع اليه لان الرجوع الى اصله موقوف
ممنوع لانه ضروري كقوله ليت وليت في محل ضحك ونحو في الجمع اجمع منه في التثنية كدفع الفاعل
وسبوغه في الاختصار فصرطاً هرغو مررت بزيد الكرم وزيد الخيل لوميد ركقول التحام وقد نعي
ابنة واخوة انا لله محمد ومحمد في يوم اراد محمد ابني ومحمد اخي **الثانية** يستوي في التثنية المذكور
والمؤنث فلا حذف في التثنية تمام في الامن الية وخفية في ثم قالوا لان وخصيان وكان القياس
البيتين وخصيتين لكنه يسمع في المفرد الي وخفي فاجروا التثنية عليه اشارة للتخفيف مع عدم الالاس
وقد صرح ابن مالك بانه مما استغنى عن تثنيته بتثنية غيره **ص** ولا يغير ثبتي ثلثي الف
مفعول رفوف ثلاثي اوباي او مقلوبة عن الف اذن يا وغيره واو وقيل الا في ثلاثي واوي مقلوب
الاول او مضمومة وفي الاصلية والتجولة قالها الامم ان اميلنا يا والاوا واورا بها ان اميلت
او صارت يا في حاله وقلب هو مبدل من التا التثنية واو اولى في المحقة وتركه في المبدل من اصل

وسبويه واختار الاعلام والتهليل كالمصور وخوف ورده ابن مالك بلزوم ظهور الضبط في اليا وتلويح
تثنية المنسوب والجوهر بالالف المحرك التيا وانفتاح ما قبلها ولجواب ابو حبان عن الاول بانهم لما حلوا
حالة الضبط على حالة الجواهر والحكم على اليا حكما واحدا فكذا قد روي الكسرة قدروا الفحة تحققت الحول وعن
الثاني بانه الموجب للقلب الفرق وان القياس ما ذكره ولذا لا يحطه من العرب من تحوي المثني بالالف مطلقا
وقيل الحروف دلالة اعراب بمعنى انك اذا ارادتها فكانت رابت الاعراب وبه فترابو على مذهب الاخفش
وقيل الاعراب بفتح الالف والواو رفعها وانقلبتا نصبا وجرا وعليه الجرمي والمازني وابن عصفور
وهذا ايضا على ان الاعراب معنوي لا لفظي قال ابن عصفور كان الاصل قبل دخول العامل زبدان وزبدون
كاشن ونلائون فلما دخل العامل لم يحدث شي وكان ترك العلامة يقوم مقام العلامة فلما دخل
عامل الضبط والجرح قلب الالف والواو فكان التعبير والانتداب وعدمه هو الاعراب ولا اعراب
ظاهرا ولا مقدرا ورده ابن مالك باستلزامه مخالفة النظائر اذ ليس في المعربات ما ترك العلامة
له علامة واجاب ابو حبان بان الاسماء الستة كذلك عند الجرمي وقد ثبت وجود الواو فيها قبل العلم
في قولهم ابو جاد **ص** وتلهم ما نون تكسر في المثني وقد نضم مع الالف وننتج في الجمع والعكس لعدة
وقيل ضرورة في الجمع وقيل تحققت بالياء فيها والمخاروف قال ابن مالك انها لرفع نوم الاضافة او الافراد
لا عوض من حركة او تنوين او هي مطلق وان كان والا فاحدها والافغير عوضا او فارقة بين رفع
المثني ونصب المفرد وحل الباقي ولا في التنوين خلافا لراعيها وتسبق لاضافة ولم تقدر او شبهتها
وتتصرف صلة وخصة المفرد بالذات والكتا وغير ضرورة وجوز في الثاني في النثر وعنه الاخفش في
ضاربك للطفاء الضمير وتثنية في مؤنول واشاره مطلق على الارجح **ش** زيد بعد الالف والياء
في المثني وبعد الواو والياء في الجمع نون واختلف في انما زيدت لما ذاعلى مرأى **ح** وهو راي
ابن مالك انها لرفع نوم الاضافة نحو رابت بنين كوما وناصريين باقين والافراد في الاشارة وتقصير
والمقصود في نحو هذا ان الحوزان ومررت بالعددين فلو لا النون لالتبس خال الاضافة بعدهما والمفرد
بالمثني فيما ذكر **الثاني** انها عوض من الحركة المفرد ونسب ابو حبان للزجاج ورده ابن مالك بان الحروف
نايبة عنها فلا حاجة الى التعويض بالنون ابو حبان وهذا ايضا على رايه ان الحروف اعراب **الثالث**
انها عوض من تنوين المفرد وعليه ابن كيسان ووجهه بان الحركة عوض منها الحروف ولم يعوضا من هـ
التنوين شي فكانت النون عوضا عنه ولذلك حذفت في الاضافة كما تحذف التنوين وردت بنونها مع الالف
واللام وفيما لا تنوين فيه نحو يا زبدان ولا رحلين فيها وغير المنصرف اذا شئ وبان التنوين انما دخل
ليفرق بين الاسم الباقى على اصله وبين المشابه للتعذر ولا حاجة اليه هنا لان التثنية والجمع ابجا
عن الفعل فلم يحتمل الى فاروق وانما حذفت في الاضافة لانهما زيادة والمضاف اليه زيادة في المضاف
فكرهوا زيادتين في آخر الاسم **الرابع** انها عوض من الحركة والتنوين معا وعليه ابن ولاد ولما
على وابن طاهر والخزولي ورد بما سبق في المذهبين قبله وبنونها في الوقف والحركة في التنوين
لا يثبتان في الوقف **الخامس** انها عوض من الحركة والتنوين فيما وحدا في مفردة ومن الحركة فقط
فيما لا تنوين في مفردة كالمثني ما لا ينصرف ومن التنوين فقط فيما لا حركة في مفردة كعضا وقاض
وعنه عوض فيما خلا عنها كالمثني حبل وهذا الذي وعليه ابن جني **السادس** انها فارقة بين رفع
المثني ونصب المفرد لانك اذا قلت زيدا يلبس بالمفرد المنصرف خال الوقف ثم جمل سائر التثنية

والله



والجمع على ذلك وعليه النحوي **المشايخ** انها التنوين لفساد لان الاصل بعد تحقق العلامة للتثنية والجمع
ان تنقل اليه الحركة والتنوين فامتنعت الحركة للاغلال ولم يمتنع التنوين ولله لزم تحريكه لاجل
التساكن فثبتت نونا فلهذا ابن هشام المصراوي وابو حبان قال ولا يراد ان التنوين في تثنية ما لا ينصرف
والبياني لا يقول لما شئ زال شبه الفعل والحرف فرفع الى الاصل فعد التنوين ثم التثنية في هجر النون
الكسرة في المثني والياء في الجمع وانما حركت لالتقاء الساكنين وخولف بينهما للفرق وخص كل ما فيه لحة للمثني
وتنقل الكسرة وتقل الجمع وحذف الفتح فيعود بينهما ويورد العكس وهو يجمع مع المثني وكسرها مع الجمع فتقل
هو لعدة وقيل فتح النون المثني لعدة وكسرتون الجمع ضرورة وقيل ذلك خاص بحالة اليا فيها بخلاف حاله لرفع
وعليه ابو حبان ومن امثلة ذلك قوله على اخوذين استقلت عشة وقوله اخو من الالف والعينان
ومنخرين اشبها ظبيانا وقوله واكثرنا زعانا اخو وقوله وقد جازت حد الاربعين وقوله
الاخلاف من بعد النبي **ق** ابن جني ومن العرب من يضم النون من المثني وهو من الشذوذ بحيث لا يماس
عقله **ق** التثنية في ضم نون التثنية لعدة قال ابو حبان يعني مع الالف لا مع اليا لانهما شئت بالياء عصبان
وعثمان استند المطر في البواقي **ي** ايا ربني اللذان **ف** قالوم لا تطعمه العينان **و** لم يسمع تشديد هـ
النون سوي في تثنية اسم الاشارة والمفعول عوضا من الحرف المحذوف منها وهو الالف في الاشارة والياء
في المفعول اذ كان حقا الاشارة بمكان المنصور روي المقتوص ثم مذهب البصريين اخضا من تشديد بحالة
الرفع ومذهب الكوفيين ومحنة ابن مالك جواز مع الالف والياء وقد قري بالتشديد قوله تعالى فانك
برهانان من ربك والذان يات بها اخذت اثنتي ربا ارضا الذين وتحذف هذه النون لاضافة
امانها حرة نحو بريدة والقي الصلاة غير محال الصمد او مقدرة كقوله في خطنا اما اوسار وممة
واصادم والنون بالجراد **ر** ونسب الاضافة ذكر ابو حبان ومثله يا شاة عشر وانثا عشرة وخولا غلاي
لك ولبيك وسعديك ودو اليك وهذا اذ بك على ان الكاف فيها حرف خطاب لا ضمير وهو راي الاعلم
وتتصير الصلاة وسوا عند سبويه والفاضلة الالف واللام وما شئ او جمع من الموصول كقوله
حليل ما ان النبي الصادق هوي **ا** اذا خفما فيه عذولا وواش قوله **ا** بنى كليب ان عمي اذا قلا
الملون فكذلك للاغلال وقوله هي التا لو ولدت تخم **ق** الفاضلات الصلاة هو صام من البوث
وم تحذفون مما طال في كلامهم ومذهب المبرد الى ذلك خاص للذان والكتا لطول الاسم لانهم يحفظ
حذف النون في صلة الالف واللام من لسان العرب في المثني والياء التثنية عتدا ان يكون الحذف فيه
للاضافة قال ابو حبان لكنه قد سمع في الجمع وقياس المثني على الجمع قياس حالي فانه الحذفوا عورة العشرة
وقالت وخير الطالبي لشوة العشوم بنصب عورة والعرة وخرج عليه والمقي الصلاة بالضم ومثله
ابن مالك حذفتها من جمع الذي بقوله ان الذي كانت بطن دما **و** هم القوم كل القوم يام خالد
اي الذي وقدر فيه باحتمال انه اراد بالذي الجمع على حذ قوله تعالى كثر الذي استرقد الى ان قال
بنورهم وحذفتها في ما عد ذلك ضرور كقوله اقول لصاحبي لما يد الى متام منها وما تحيا اي
حيان وقوله لو كنتم مجدي حين استغثتكم وجوز في الثاني في التثنية فيحوز عنه قام الزيد ابغيتون
ق الت ابو حبان في شذذه ما سمع بنفسك ثلثا وبضئ ما يات اي ثلثان وما يات **ق** كانت وينبغي
ان يقد هذا به بان لا يؤدي الى الالباس بالمفرد كما في هذا ان وهذا وما يخرج على راي الثاني
في الجمع قوا غير مجزى اليه لذا يتقوا العذاب بالنصب وذهب الاخفش وحشام الى انها تحذف

لظافة الصبر في غرضه ركب وان الصبر منصوب بالحمل لان موجب الضرب المفعول به وهو محققه وموجب الجر
الاضافة ومن غير محققه ان لا دليل عليها الا حذف النون وحذفها سبب اخر غير الاضافة وهو ضرورة الصبر
المتصل من وقوعه منفصلا والذي قاله سيبويه والمحققون انه في محل جر بالاضافة **ص** وما سمي به
من مثني وجمع على حاله كالبحرين وعليين وقد تجري المثني كسلاط والجمع كغلمان او هارون او بلقيس الواو
وقد فتح النون تمام نجا ورا سبعة **ش** اذا سمي بالثني والجمع فهو نون على ما كان عليه قبل التثنية من الاعراب
بالالف او الواو والياء كالحجرين اصل تثنية حرم جعل على البدل ونحو الرسلين وكنايين على موضع وعليين
اصلهم جمع على ثم سمي به اعلى للثنية قال تعالى لن عليين وما ادراك ما عليون وكذا اصبريقون وصفر
ونضيون وقنسران ويزن ودارون وفنظون كلها اعلام اما كن منقولة من الجمع فترفع بالواو
وتنصب وتجر بالياء قال زيد بن علي تركنا احابك بيوه بصلواته بصفتين محذوفين من الهمزة وفي
الاشروبيت صفر من هذه اللغة الفصحى وفي المثني لغة اخرى ومن اجراؤه كمران وسلمان والتمزام الالف
واخر ابد على النون اعراب ما لا يصرف وفي الجمع لغة اخرى **احد** ان يجعل كغلمان في التزام التثنية ويجعل
الاعراب في النون منصرفة **الثاني** ان يجعل كهرور في التزام الواو وجعل الاعراب على النون منصرفة
سكن غير مصروف للقطعة فاشبه **الثالثة** التزام الواو وفتح النون مطلقا وجعل
المثني كلمان والجمع كسلاطين او هرون مزوطيان لا يجر او سبعة اعراف فان جاوزها لم يجر بالجراف
ص **مسئلة** قد يضع كل من المفرد والمثنى والجمع موضع الهمزة وقاسه الكوفيون وابن مالك
بالالف والجمهور بالجمع ويجوز ان يكون الكسبي يشرط اضافة الالف للمثنى لفظا او ثنية فان فرق بينهما
فخلاف **ش** **الاصل** في كلام العرب دلالة كل لفظ على ما وضع له فيدل المفرد على المفرد والمثنى على
المثنى والجمع على الجمع وقد يخرج عن هذا الاصل وذلك قياس مسوع وليس في الاول ما ليس
جزا اضيف اليه مع ضم رها لهما يريدون اثنين ودينار لم يختلف اي دنانير لربنا حسنة
اي حستان وقال امرئ القيس بها العيان تهمل اي تهملان **وقال الاخر** اذا لرب عني
الزمان الذي مضى **بعض** انهم ظلمنا نجان اعيناي وقال طوافي بعض بطنكم لغوا اي بطونكم
وقالت لاهل العراق ورافد به اي رافده لان العراق ليس له الامراء واحد ومنه لبيتك
واخوته فانه لفظ مثني وضع موضع الجمع وقالوا شابت مفارقة وليس له الامم مرق واحد وعظيم
الملك وعظيم الخواجا والوجبات والمرافق وعظيمة الاوراك فكل هذا مسوع لا يثبت
عليه وقاسه الكوفيون ومن مالك اذا امرع اللبس وهو ما ش على قاعدة الكوفيين
من القياس على التثنية والنادر قال ابو حيان ولو قيس شئ من هذا الاكثر لكانت
واختلطت الموضوعات والنا في ما اضيفت له متضمنة وهو مثني لفظا نحو قطعت راوس
الكسبيين اي باسمها او معنى نحو كذا عزمي الافواه عند عزمي اي كاسدين فاعربت
افواههما عند عزمي فان مثله ذلك ورد فيه الجمع والافراد والتثنية من الاول
قوله تعالى قد ضعت قلوبكم وكراه ابن مسعود والتارق والتارق فاقطعوا ايديهما
ومن الافراد فراه الحسن بدت لهما سواهما ومن التثنية فراه الجمهور سواهما فطر من مالك
قياس الجمع والافراد ايضا لهما المعنى وخص الجمهور القياس بالجمع وقصر والافراد
على ما ورد وانما وافق الجمهور على قياس الجمع لراة اجتماع تبيين مع فهم المعنى ولذلك

ربط ان لا يكون لكل واحد من المضاف اليه الاثنى واحد لانه اذا كان له اكثر من اثنين فلا يجوز وقطع
اذني الاثني بالجمع ولا الافراد للالباس ومن امثلة ذلك حمالة بطن الواديين ترعا
اي بطن ما في قوايتهم من الحم والهووي اذا كان قلبا نائبا بجانها فان ظهرا ما مثل ظهور الترسين
فما تشق في من قوايتهم ففتحنا لسانا نسيهما بنوا فدان فرق متعينا هي لقوله تعالى على لسان داود وعيسى
ابن مريم فقال ابن مالك ايضا بقياس الجمع والافراد وخالفه ابو حيان لان الجمع انما قيس هناك لراة
اجتماع تثنيين وقد زالت بتفريق المتضمنين قال في الذي يقتضيه النظر الاقتصار على التثنية وان ورد
جمع افاد اقصر فيه على مورد السماع قال ولما الالية فليس المراد فيها باللسان الجارية بل الكلام او الرسالة
فليس جزاين دوا وادولن عيسى **ص** **السادس** المضاف الى اثنين او اجمع او ثانيا مخاطبة
فبالنون رفعا وحذفها وحذفت رفعا نثرا ونظما وعليه لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا او قد تفتح وتقيم مع
الالف واذا اجتمعت مع الوقاية جاز الفك والاذغام والحذف والاصح انها المحذوفة وقيل الاعراب بالواو
والالف والياء وقيل النون دليل وقيل الاعراب فيها **ش** **المصاحف** **السادس** من
ابواب النياحة للمفارع اذا اتصل به الف اثنين علامته كانت كيقومان الزيدان او صبرا كاليديان يقومان
او او اجمع لذلك كيقومون الزيدون والزيدون يقومون او ثانيا مخاطبة كيقومين يا هذا فانه يرفع بالنون
كما مثلنا ونصب ويجزم حذفها خرفان لم تفعلوا اولن تفعلوا او حمل الضم على الجزم كما حمل على الجزم
في المثني والجمع هذا اهل البيت الجمهور وقيل ان الاعراب بالالف والواو والياء كما انها في المثني والجمع التام
كذلك ورده صاحب السبب بانه لو كان كذلك لثبتت النون في الاحوال الثلاثة وقيل الاعراب
نحو كانت مقدرة قبل الثلاثة والنون دليل عليها وعليه الاخفش والسيبلي ورده ابن مالك بعدم
الحاجة الى ذلك مع صلاحية النون له وقيل انها معربة ولا حروف اعراب فيها وعليه الفارسي قال
لانه لا يجاز ان يكون حرف الاعراب النون لشموطها للعلم وحرف صحيح ولا الصبر لانه الفاعل
ولانه ليس في اخر الكلمة ولا ما قبله من اللامات ملازمها لحركة ما بعدها من الضمير من ضم وفتح
وكسر وحرف الاعراب لا يلزم الحركة فلم يبق الا ان تكون معربة ولا حرف اعراب فيها قال ابو حيان
ويبين هذا القول وقول الاخفش مناسبة الا ان الاخفش يقول ان الاعراب فيها مقدرة فهو اشد
وقد حذف هذه النون بحالة الرفع في النثر والنظم قري سحران نظرا هو اوضح الصحيح لا تدخلوا
الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تبوا وقال الشاعر ابنت اسري وتبني تدلكي وجهك بالعنبر
والشك الذي ولا يقاس على شئ من ذلك في الاختيار والاضطر في هذه النون السكون وانما حذفت لانتها
السكنتين فكسرت بعد الالف على اصله وفتحت بعد الواو والياء طلبا للتحفة لاستثقال الشعر بجهنم
وقيل تثنية الاول بالثني والثاني بالجمع وقد تفتح بعد الالف ايضا قري اعدائني ان اخرج بفتح النون
وقد تفتح معها ايضا ذكر ابن فلام في نفسه واستدل بما قري شاذ اطعام كثر فانه نعم النون
واذا اجتمعت مع ثون الوقاية جاز ذلك نحو اعدائني والاذغام والحذف وقري الحاقوني
واختلف في المحذوف حليله فذهب سيبويه انها ثون الرفع رحمه ابن مالك لانها قد حذف بلا
سبب ولم يبعد ذلك في نون الوقاية وحذف ما عدا حذفة اولي ولاها نائية عن الضمة وقد
عند حذفها تخفيف في نحو ان الله يا مكرم وما يعزكم في قراءة من سكن ولاها جز كلمة وثون
الوقاية كلمة وحذف الجز استعمل ولانه لا يحتاج الى حذف اخر الحجاز والناصب ولا تغيير ثبات

بكتوها بعد الواو والياء ولو كان الحذف نونا الوقاية لاحتج الى الامر من وذهب التزم المتأخرين الى ان الحذف
نونا الوقاية وعليه الاخفش الاوسط والصغير والمبرد وابو علي وابن جني لانها لا تدل على اقواب فكانت
اولي بالحذف ولا سيما لما جئنا لتلقي الفعل من الكسر وقد امكن ذلك بنون الرفع فكان حذفها اولي ولا سيما
دخلت لتغير عامل ونون الرفع دخلت لتمام فلوكا كانت الحذف وفة لازم وجود مؤثر بلا ان يمنع امكانه
ص الشايع المضارع المعتل وهو ما اخم الف او واو او يا فيحذف اخم جزم والحذف بالجزم
وقال ابو جبان التحقيق علمه وتكسب ما قبله ضروريه وكذا البقاء وقيل شايع حذفه ذوقه واذا سبق
فالحذف حذفه خلافا لابن عصفور **الباب السابع** من ابواب النيبات الفعل
المضارع المعتل وهو ما اخم الف كتحشي واو كعروا ويا كيرمي فانه يحذف حرف العلة نيابة
عن السكون قال ابن مالك وانما حذف الجازم من الحروف لانها عاقبت الضمة فاجريت في الحذف مجري
مما عاقبته وقال ابو جبان التحقيق ان هذه الحروف لحذف عند الجازم لا بالجزم لان الجازم لا يحذف الا
ما كان علامة للرفع وهذه الحروف ليست علامة له بل العلامة ضمة مقدرة ولان الاقواب زائد
على ما هيء الكلمة وهذه الحروف منها لانها اصلية او منقلبة عن اصل الجازم لا حذف الاصل ولا للقلب
عنه فالجزم ان الجازم حذف الضم بالمقدرة ثم حذف الحروف لئلا يلتبس الجزم بالرفع لم يثبت لا عند
الصنوع ويجوز في الشعر تكسب ما قبل هذه الحروف بعد حذفها تشبيها بما لا يحذف منه شي كقولهم
ومن يتق الله فان الله ميعه وورد ابق هذه الحروف مع الجازم لقوله ولا تضاعها ولا تملق لم يحذف
ولم تدع ا لم ياتيك والاشياء تنمي فالجمهور على انه مختص بالضرورة وقال بعضهم انه يجوز في سعة الكلام
وانه لغة لبعض العرب وخروج عليه قراءة لا تحذف ذكرا ولا تحذف انا من يتق ويصبر ثم اختلف جند
ما الذي حذفه الجازم فقليل الهمة الظاهرة لورودها كاسياني وقبل حذف المقدرة فاسم ابو جبان
وقايرع الخلاف فظهر في الاثني من قال حذف الظاهرة لم يحذف الاثني لانه لاصمة فيها ظاهرة ومن قال
المقدرة اجاز اقارها وشهد له ولا تضاعها والاول تاوله على الحال والاستثناء فذهب
اخرى الى ان الجازم حذف الحروف التي هي لامات وان الحروف الموجودة ليست لامات الكلمة بل
حروف اشتباع تولدت عن الحركات التي قبلها ويجوز في الضرورة ايضا حذف هذه الحروف لغيره
جازم والمهموز من الافعال كيقرا ويقرى ويوصو ويجوز سهيل حزن ونص سيبويه وغيره كالفارسي
وابن جني على انه لا يجوز ابداله لينا محض الا في الضرورة قال الخضر اوي ومما حكى الاخفش من
قويت وتوصلت ورفوت لغة ضعيفة فاذا دخل الجازم على المضارع في هذه اللغة لم يحذف الاخر
له لان حكمه حكم الصحيح ويحذف الجازم الضمة من الهمزة فاستعجت من ليلان وانتيابها
من زارني ولم اؤرها احيى ولم ادا اى لم اشعر بها وراى ولجار ابن عصفور حذفه اعطاه حكم المعتل
الاصل وقوله وان لا يبد بالظلم بظلم واجبت بانه ضروريه او على لغة تدي وكيف يبقى **ص خاتم**
تقدر الحركات في المضارع لليا وقيل لا تقدر الكسرة والحرف المدغم والحكي على الاصح والمقصود ان لم يعرف
لم تقدر الكسرة خلافا لابن فلاح وفيه نحو خشي **ش** ذكرت في هذه الحركات الاقواب المقدرة وذلك اربعة
النوع **الاول** ما يقدر فيه الحركات كلها وذلك خمسة اشياء **الاول** المضارع لينا المتكلم فتقدر
فيه الضمة والفتحة على الحرف الذي تليه الياء وليت الكسرة فتقدر والكسرة الموجودة قبل الياء
حركات الاقواب الكسرة وقيل تقدر ايضا وهذه حركات المناسبة لوجودها في سائر الاحوال

واستحقاق

واستحقاق الاسم لما قبل التركيب **الشايع** الحرف المسكن للاذغام نحو وقتل ذا ودجالوت ويترى الناس
شكاري والعاديات ضحك ذلك ابو جبان في شرح التسهيل **الثاني** الحكي في غوم زيدا لمن قال ضربت زيدا
ومن زيد لمن قال قام زيد ومن زيد لمن قال مررت بزيد على راى البصريين وعلى الاصح عدم في حالة الرفع
انها حركة حكاية الاقواب **الثاني** المقصور وسيا في بابها التعذر بحركة الالف فان كان غير منصرف
قدر في حالة الجر الفتحة على بابها وقال ابن فلاح اليماني تقدر الكسرة لانها انما امتنعت في غير المنصرف
للثقل ولا تقدر في التقدير **ثالث** المضارع الذي اخم الف كتحشي لما ذكر في المقصور **ص** والضمة والكسرة
من المنقوص وهو ما اخم يا خفيفة لازمة تكسرة وتقدر بفتحة ضرورية خلافا لابي حاتم وغيره الممنون
الاعمدي كرب على الاجود ولذا ظهورها وتقدر في يا جوار المحذوفة **ش** النوع **الثاني** ما يقدر فيه
حركاتان فقط الضمة والكسرة وذلك المنقوص وهو ما اخم يا خفيفة لازمة تكسرة كالقاص والداغي
خلافا نحو كرمي لتشد يدك وما جرم او يضبه بالياء لعدم لزومها وطبي ورمي لسكون ما قبلها وعلة
التقدير الاستشقال وكذا ظهرت الفتحة لفتحها على الياء وقد يقدر ايضا ولكن في الضرورة كقوله
وكسوت عاترجه فتركته وقوله ولوان واسن بالمدنية دارم وقوله كانا ايد من بالقاع الغرق ولجار
ابو حاتم السجستاني في الاختيار وقال انه لغة فصيحة وخروج عليه قراءة من اوسطا تطعمون اهل الكرم
يشكون الياء نعم ما اخرج من مركب اقواب متضايفين واخر اولها يا خور ايت معدي كرب ونزلت نالي
فلي فانه يقدر في اخر الاول الفتحة حالة الضمة بلا خلاف استمعنا بالاوليها حالة الياء وحالة الضمة مع الصرف
وقوي على الاجود اى انه اذا اخرج على الاجود من احواله الثلاثة وفي حالة الاضافة ويقا بها
الياء ومع الصرف وليس راجعا للتقدير ومن الضرورة ايضا ظهور الضمة والكسرة في يا المنقوص ه
كقوله حدث الشري كابي الارزبد وقوله ترمي به دوالي الزراع ه وقوله لا بارك الله في العواني خلا
وقوله ولم تحضب سمر الغوالي بالدم **ص** والضمة في نحو يزو ويرمي وظهورها وتقدر بفتحة
ضرورية او شا ذوالجار الفراء في نحو يحيى نقل حركة الياء وادغامها فتظهر **ش** النوع **الثالث**
ما يقدر فيه حركة واحدة وفي الضمة وذلك المضارع الذي اخم واو او يا لتقلها عليها وحقة الفتحة
عليها ظهرت وخلاف ذلك ضروريه او شا ذواليقاس عليه كقوله في ظهور الضمة يساوي عدي
غير خمس دراهم وقوله اذا قلت على القلب ببلو قيفت ه وقوله في تقوير الفتحة لتقصيني
ما وعدني غير غطس وقوله اذا شئت ان تلهو ببعض حديثها وقوله ارجو وامل ان تدومودتها
وخروج عليه قراءة او يعفو الذي بيد بالسكون وذهب الفراء في نحو يحيى الى جواز نقل حركة الياء الاولى
الى الساكن قبلها ويخرج فتظهر علامة الرفع **واشدد** وكانا بين النساء سبيكة ه تضي بشدة بينهما فتعي
والجمهور على منع ذلك قالت ابو جبان الصحيح انه لا يقال يمين وانما يقال نعمي هكذا السماع وقياس القريق
لان المعتل الغين واللام تجري عليه مجري الصحيح فلا نقل قالت والبيت الذي اشدد لا يعرف قايده
فلعله ممنوع او شا ذلا بعند به **ص** والسكون فيما كسر ساكنين ومهموز ابدل لينا محضا على لغة
ولم يلا اذا سكن اللام او وصل بضمير وفتح او كسر **ش** النوع **الرابع** ما يقدر فيه السكون وهو
ثلاثة اشياء احدها ما كسر لا تتقا الساكنين نحو لم يكن الذين كفروا ان يملؤوا ابدال لينا محضا
على اللغة الضعيفة كما تقدم الثالث لم يلد مضارع ولدا اذا سكن لامه ونقص الدال لالتقاء الساكنين
او وصل بضمير ونقص الدال او كسر كقوله وذي ولعلم يلد ابوان **ص** ولا يجوز واو قبلها

صحة الا في فعل او مبدئي او افعلي او عرض نظرها اولاً تلزم **ش** لا توجد كلمة اخرى او وقتها صفة الا في الافعال
كيدعو والمبنيات لهو وذا الطائفة او في الكلام الاعجمي كهد ورايت بخط ابن هشام السمد واوعض نظرها
غويًا غومر حم مؤد اولاً تلزم كالاسماء الستة حالة الرفع **ص** وحذف حركة الظاهر لهما يجوز في الشعر
فقط **ش** اختلف في جواز حذف الحركة الظاهرة من الاسماء والافعال الصحيحة على اقوال احدها
الجواز مطلقا وعليه ابن مالك وقال ابن ابي عمير وحكاة عن لغة تميم وحذف حلة قراءة وبجولتهن احق
بشكون التاء ورسلا بشكون اللام فتبو الى بارئكم وبكر السقي وبما كشركم وبما كشركم وبما كشركم
وقول الشاعر وقد بدد احبك من المنزلة وقوله فاليوم اشرب غير مستحق والثاني في المنع مطلقا
في الشعر وغيره وعليه المبرد وقات الرواية في البيتين وقد بدد ذلك فاليوم اسقى والثالث الجواز
في الشعر والمنع في الاختيار وعليه الجمهور وقال ابو حنيفة واذا ثبت نقل اي عمرو ان ذلك لغة تميم كان حجة
على المذهبين **ص النكرة والمعرفة** قال ابن مالك خذ النكرة غير في ما عدا المعرفة **ش** لما كان
كثير من الاحكام الاسمية يبنى على التعريف والتكثير وكان كثير من الدوز في ابواب العربية صدر الفحاة لت
التعريف كرجل بعد الاعراب والبناء وقد اثنوا الناس في خذ ودع او ليس فيها خذ سالم قال ابن مالك
من تعرض لحذف الجرح عن الوصول اليه دون استدراكه عليه لان من الاشياء ما هو معرفة معنى نكرة
لفظا نحو كان ذلك حاملا واول من امس قد لولها معنى لاشياء فيه بوجه ولم يستعمل الانكسرين
وما هو نكرة معنى معرفة لفظا كاسماءه نحو في اللفظ كخمر في منع الضرف والامثلة ودخول **ش**
ووصفه بالمعرفة قبل النكرة وحجبه مبتدا وصاحب حال وصوفي الاشياء كاسد وما في استعماله على
وجهن كواحد امه وعبد بطنه في كثير العرب نحو عنده معرفة بالامثلة وبعضهم يحذف نكرة وتسميها
على الحال ومثلها ذواللام الجنسية في قبل اللفظ معرفة ومن قبل المعنى لشيء نكرة ولذلك يؤسف
بالمعرفة اعتبارا بلفظه او بالنكرة اعتبارا بمعناه واذا كان الامر كذلك فاحسن ما يقين به المعرفة
ذكر اقسامها مستقصاة ثم يقول وما سوى ذلك نكرة فلا وذلك اجود من تمزجها بدخول رب او
واللام لان من المعارف كما تدخل عليه اللام كالفضل والعباس ومن النكرات ما لا تدخل عليه رب
ولا اللام كمن وقفي وكيف وعرب وديار **ص** وفي الاصل خلاف للكوفية والجمهور ان المعارف
متفاوتة في كبرها صغرهم كمال في احاطة فعلها غايب فاشارة وملاهي والامح ان تعريفه بالفضل
لا يثبت منوية وانه ان كان علما باق فموصول فذول وتالها فما سواها اضعف الى احدها
ففي رتبة مطلقا او الاضمر او دونه مطلقا او الاذات هذا اذهب وقيل العلم بعد الغايب
وقيل بعد الاشارة وقيل هو ارفعها وقيل الاشارة وقيل ذوالب ويستثنى اسم الله تعالى والامح
ان تعريف الموصول بعد الصلة لا بالاسم وتبينها وان منه وما الاستهانة بكونه وان ضمير
النكرة معرفة وتالها ان لم يجب تنكيرها وارفع الاغلام الاماكن ثم الاناسي ثم الاجناس والاشارة
القريب ثم المتوسط وذي الب الحضور ثم عهد الشخص ثم الجنس ولا واسطة خلاف الراعي
في الحال من النون واللام **ش** فيه مسايل **الاولى** مذهب سيبويه والجمهور ان النكرة
اصلة والمعرفة فرع وتخالف الكوفية وابن الطراوة قالوا لان من الاسماء ما تلزم التعريف
كالصمات وما التعريف فيه قبل التنكير كمرت زيد وزيد اخروا في التنوين لم يثبت هذا
سبويه الا حال الوجود لا ما خيله هو لا واذا نظرت الى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف

لان الاجناس هي الاول ثم الانواع ووضعها على التنكير اذ كان الجنس لا يختلط بالجنس والاشخاص هي التي حدثت
فيها التعريف باختلاف بعضها بعض وقيل ويدل على اصاله النكرة انك لا تجد معرفة الاول اسم نكرة وجد
كثير من النكرات لا معرفة لها الا ترى ان الغلام وغلاما والمعلم والمعلمان والشارب والشاربون
بناء على المظهر هذا استغنائه عن زيد الى اضر **الثانية** المعارف سبعة وقد ذكرتها في تعريفها في الاعرف
وفي الضمير والعلم والاشارة والمفعول والمعرف بالث والضاف الي واحد منها والمناهي واعقل اكثرهم ذكر المناهي
والتراديه النكرة المقول عليها نحو يا رجل فقريه بالقصد كما صحه ابن مالك وذهب قولهم الى ان تعريفه بالث
مخدوفه وناب حرف النداء منها قال ابو حنيفة وهذا الذي صحه اصحابنا ولا خلاف في النكرة غير المفعولة
نحو يا رجلا خذ بيدي الله باق على تنكيره واما العلم نحو يا زيد فذهب قوم الى انه تعرف بالنداء بعد ازاله
تعريف العلميه والاصح انه باق على تعريف العلميه واما ازيد بالنداء وضوحا واما الموصول فقريه بالهد
الذي في صلبه هذا مذهب الفارسي وذهب الاخفش الى ان ما فيه ال من الموصولات تعرف بها وما ليست فيه
عنون وما تعرف لانه في معنى ما في ال ابايا فتعرفت بالامثلة وعده امالك وابن كيسان من المعارف
من وما الاستهانة من واستدل بتعريف جوارها نحو من عدك فيقال زيد وما رعان الى كذا فيقال
لعاون والجواب يطابق القول والجمهور على انها نكرتان لان الاصل التنكير ما لم تنحصر في جهة واحدة
ولا بما قامان مقام اي انسان واي شيء واما نكرتان فوجب تنكير ما قام مقامهما وما قبل من تعريف
الجواب غير لازم اذ يصح ان يقال في الاول رجل من بني فلان وفي الثاني انكرتهم **الثالثة** مذهب
اعمة نحو المتقدمين والمعارف ان المعارف في تنافسها وذهب ابن حزم الى انها كلها متساوية
لان المعرفة لا تتفاضل اذ لا يصح ان يقال عرفت هذا النكر من هذا او اجيب بان مرادهم بان هذا اعرف
من هذا ان تطرق الاحتمال اليه اقل من نظره الى الاخر وعلى التفكيك اختلف في اعراب المعارف
فذهب سيبويه والجمهور الى ان الضمير اعرفها وقيل العلم اعرفها وعليه الضميري وعزى للكوفيين
ونسب لسبويه واختاره ابو حنيفة قال لانه جزئي وضعف واشبع لاوباق المعارف كليات وضعف
جزئيات اشبع لاوباق اعرفها اسم الاشارة ونسب لابن السراج وقيل ذول لانه وضعف لغيره
اداة وعين لم يوضع له اداة ولم يذهب احد الى ان الضافي اعرفها اذ لا يمكن ان يكون اعرف من الضافي
اليه وبه تعرف ومحل الخلاف في غيره اسم الله تعالى فانه اعرف المعارف بالاجماع وقاس ابن مالك
اعرفها ضمير النكر لانه يدل على المراد بنفسه ويشا هرة مدلوله وتعد صلاحية لغيره وبه صوته
ثم ضمير المخاطبة لانه يدرك على المراد بنفسه ومواجهة مدلوله ثم العلم لانه يدل على المراد خاصا
وغايبا على سبيل الاختصاص ثم ضمير الغايب السالم عن ارباب غور يدر اية فلو تقدم اسمان او اكثر
خوفهم زيد وعمر وكلية تطرق اليه الابهام وتنقص علمه في التعريف ثم الشاربه والمناهي كلاهما في مرتبة
واحدة لان كلاهما تعريف بالقصد ثم ذوال وقيل ذوات قبل الموصول وعليه ابن كيسان
لوقوعه صلة له في قوله تعالى من انزل الكتاب الذي جاءه موسى والصفة لا تكون اعرف من الموصوف
واجيب بانه يدل او مقطوع او الكتاب علم بالعلمية التوراة وقيل هما في مرتبة واحدة على ان تعريف
الموصول يات وقيل لان كلاهما تعريفه بالهد وقاس ابو حنيفة لا اقل احد اذهب الى التفصيل
في الضمير جعل العلم اعرف من ضمير الغايب الا ابن مالك والذين ذكروا ان اعرف المعارف الضمير قالوه
على الاطلاق ثم يليه العلم وذهب الكوفية الى ان مرتبة الاشارة قبل العلم ونسب لابن السراج

نظا هو ان كان المعنى واحدا وجب اتصاله او اثنين اول وثان وثالث فكا عطلت او ثان وثالث فكل ظننت
ص **منه** قبل يا متكل ان نصب بغير صفة نون وقاية وحذفها مع التثنية وليت وقد
وقط ومن وعن شاذ على الامح ومع على ولعل اجود ولدن واحوات ليت جابر وقيل اجود وقال قوم الحزوف
من اخوات ليت المدخلة وقوم المدغم فيها وتجري في عنوانا وتجب في لدوقد تلحق افعل من ولهم الفاعل
وقيل ان نحو مني تنوين واختارها المحذوفة في فليتي خلافا لابن مالك **ش** يلحق وجوبا قبل يا
المكمل ان نصب بغير صفة نون الوقاية وذلك بان ينصب بالفعول ماضيا ومضارعاً وامراً كرمي
ويكرمني واكرمني مقصراً كما مثل او جأماً كرمي وعسائي وليسني وما احسنني وانهم الفعل غوروي
وعليكي والحق غواني وكاني وليتي ولعلني وكنتي وسميت نون الوقاية لانها تلحق الفعل من الكسر المشبه
للمحذوف لم تلحق الوصف نحو الصاربي وامتل انصافاً بالفعول وانما اتصلت بغير المشبه وقاس
ابن مالك ابل لانها تلحق من التباس اخر المذكر باخر الموثق لوقيل اكرمني ومن التباس بالخطبة بين المكمل
فيه ومن التباس الفعل بالاسم في غرضي اذ الضرب اسم للفعل وقد لحق الكسر الفعل في غوا كرمي وقابل
به انتهى ولذا يجب لحاق النون اذا جرت من او عن او قد او قط او جاز واللازمة بمعنى حسب اولدن فقال
من وعني وقدني وقطني وحلتي ولدي **وورد** حذفها في بعض ما ذكر وهو اقسام **قسم** شاذ
خاص بالفعول ووجه ذلك في سبعة الفاظ فعل التثنية وليت قات اذهب القوم الكرام ليبي وليت
قات كنية جابر اذ كل ليتي وقد قات قدني من نصر الحبيب قدي وقط وما وعن قات اجتمعا
التابعين وعني لست من قيس ولا قيس مني واختار الكوفيون حذفها في الشعر من فعل التثنية
لشبهه بالفعل الاسما من حيث انه لا ينصرف واجاز في قولهم في لست واجاز في قولهم في لست واجاز في قولهم في لست
ابن مالك بكثرة في قد وقط واجاز في الجزوي في من وعن تقوي على الامح راجع لتثنية **قسم**
راجع وذلك في الفظان اجل ولعل فان الاعراب فيها ما يعلى ولعلي وهو الوارد في القرآن قات تعالى
لعلك تبلغ الاشباب ومن لحاقها قوله فقلت اعمراني القدرم لعلني **قسم** جابر الحذف والحق
من غير ترتيب لا حذف ذلك في لدن وان وان وكان ولكن قات تعالى من لدني عذرا قري في الشعر
مشدداً وخففاً وقال ابن الله اني امنت بربكم وانما لحقها النون تكليلاً لشبهها بالفعل الذي علمت
اجازها وانما شذ الحذف في ليت دون التوا في لانها امته بالفعل من بدل لعلها مع ما ذورن والاجتماع
الامثال والمقاربات في لعل وذهب بعضهم الي ان الحذف فيها وفي لدن اجود من الاثبات وعليه
ابن عصفور في لدن حملاً لانها على المحذوفة النون فانها لا تلحقها نون الوقاية بل نون الاصل
لان تلك دخلت للفرق فلا حذف ثم اختلف في قول المحذوف والنون الاولى المدخلة لانها ساكنة والساكنة
بشرع اليه الاعتلال وقيل الثانية المدغم فيها لانها طرفي وتجري هذا الخلاف في انا وانا وكنا وكنا
فقبل المحذوف والنون الاولى وقيل الثانية ولم يقل احد حذف الثانية لانها اسم وقد حكاه بعضهم كما
ذكر ابن قاسم في شرح الالف **ورد** حو في النون في غير ما ذكر شذوذاً فاعل التفضيل لحدث غير
الرجال اخوفني عليكم تشبيهاً له في الفعل معنى وجرنا خفوماً فعل التثنية وكاسم الفاعل في قول
اسلمني الي قوتي شرار وقوله وليتي المواقيني لير قد غاباً تشبيهاً له ايضا بالفعل وذهب همام
الي ان النون في اسلمني وعونه مما لا ام فيه هي التنوين واجاز هذا ضاربك وضاربني ورد بوجودها مع
الكلام ولما قرأ الشاعر نزل كالنعام يعمل مشكاً سواء الغاليات اذ فليتي اي فليتي واختلف اي النونين

الحزوف

المحذوفة فقال الرد هي نون الوقاية لان الاولى ضمير فاعل فلا حذف وهذا هو المختار عندي ولا يخفى ان
جني والضمير اوي وابو جنان وغيرهم وحكي متاجب البسيط الاتفاق عليه وقال سيبويه هي نون الاناث
واختار ابن مالك قياساً على تامروني قال ابو جنان هو قياس على مختلف فيه ثم هذا الحذف منوزة
لا يقاس عليه كما صرح به في البسيط قال ابو جنان وسبيله اجتماع المثلين **ص** **منه** لا اصل تقدم
مفسر الغايب ولا يكون غير الاقرب الا بدليل وهو لفظه او ما يدل عليه حساً او علماً او جزؤه او كله
او نظيره او مقابله بوجه ويجوز تقديم مكمل معمول فعل او شبهه على مفسر صريح ان كان موخر الرتبة
وسمى الكوفة غوضاً بوجه ضرب زيد وما راى احب زيد والعزاز بدار علامة ضرب بتصرفه والجمور ضرب
علامة زيداً واجاز الطوال وابن جني وابن مالك وتجب تقديم مز فوج باب نعم واول التنازعين وهو ر
رب وما ابدل منه مفسر على الامح قات الزمخشري واخبر عنه به **وصبر الثاني** وهو لازم
الافراد وتذكر مع مذكر وتايشه مع مؤنث اجود واوجه الكوفة وابن مالك التذكير ما لم يله مؤنث
او مشبه به او فعل بعلامة فيخرج تانيته ويبرز مبتدأ واسم ما على الامح فيهما ومنه في باب
ان وطن ويستترجكان وكاد ومنعه قوم وانما يفسر جملة خبرية صرح جزئي بها خلافاً للكوفة في
ظننت قائماً وانه ضرب اوقام ولا يقدم خبر ولا جزؤه خلافاً لابن السبراني ولا يتبع بتابع وزعمه
ابن الطراوة حرف **ش** ضمير المتكلم والمخاطب يفسرها واصغر المحض الذي يعود المشاهدة اما ضمير
الغايب فصار عن الشاعرة فاحتمل الي كما يفسر وامتل المفسر الذي يعود عليه ان يكون متقدماً ليعلم
المعنى بالضمير عند ذكره وان يكون الاقرب نحو لقيت زيدا وعمر وايضاً فضمير يضحك عابداً على عمره
ولا يعود على زيد الا بدليل كما في قوله تعالى ووهبنا له اسحاق ويوسف وجعلنا في ذريته
النسب والكتاب فضمير ذريته عابداً على ابراهيم وهو غير الاقرب لانه المحذوف منه من اول القصة
الي اخرها ثم المفسر اما مصرح بلفظه وهو الغالب لزيد لقننه وقد يستغنى عنه بما يدل عليه حساً
غوقات هي راودتني عن نفسي ويا ابت استاجر اذ لم يتقدم المصريح بلفظه زيتها وموسى لكهما كانا
حاضرين او علما خوفاً انزلنا في ليلة القدر اري القرآن اوجزيه او كله خوفاً الذين يكتزون الذهب
والفضة ولا ينفقونها اي المنورات التي بعضها الذهب والفضة وقوله اماري فافني المراعن
الغني اذا حشرت يوماً وضاق بها الصدر اي النفس التي هي بعض النقي وجعل من ذلك اعدلوا هو
اقرب اي العدل الذي هو جزاء مدلول الفعل لانه يدل على الحدث والزمان اذا هي لتغني جري اليه
اي التغني الذي هو جزاء مدلول الفعل لانه يدل على ذات متصفة بالسفة او نظيره غوغندي درهم
ونصفه اي ونصف درهم اخر ومنه وما يعمر من معمر ولا ينعق من عمر اي عمر معمر اخر قات الا لمتى
هذا الحام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد اي ونصف حمام اخر مثله في العدد او مضاجه بوجه مما لا يستغنى
عستلزم عن مستلزم خوفني غفل له من اخيه شي فاساع بالمعروف واداه اليه فصر اليه عابداً
الي القائل الذي استلزمه عن حتى توارت بالحجاب اي الشمس اغني عن ذكرها ذكر العشي **وقد**
تخالف الاصل السابق في تقديم المفسر فهو خرج عن الضمير وذلك في مواضع **احدها** ان يكون
الضمير مكلاً معمول فعل او شبهه ان كان معمول موخر الرتبة ولذلك معوض ضرب علامه زيد
وعلامه ضرب زيد وضرب علامه زيد وعلامه ضرب زيد لان المضاف اليه يكمل المضاف في
وامثلة شبه الفعل اضارب علامه زيد اضارب علامه زيد وانما جاز ذلك وشبهه لان المفعول

موخر الرتبة والمفسر في شبه التقديم هذا راى البصريين ووافقه الكوفيون في صور وخالفوه
في صور فقالوا اذا اتاها العامل عن المفعول والفاعل فان اتصل الضمير بالمفعول مجزؤا او بما اضيف
للمفعول جاز التقديم نحو علامه ضرب زيد وعلامه ضرب زيد وان اتصل به منصوبا لم يجز نحو
ضارب زيد وان لم يتصل بالمفعول ولا بالضاف لم يجز ايضا نحو ما راى احب زيد وما اراد اخذ
زيد قالوا لان في راى واراى ضمير امر فوعا والمفعول لا ياتي به التاخير لانه في موضعه واجاب
البصريون بان المفعول مخ متصل بالمنصوب والمنصوب ينوي التاخير فليس اتصال المفعول به مما
يمنعه ما يجوز فيه باجتماع فان تقدم العامل خواص ما راى زيد واخذها اراد زيد جاز عند الكوفيين
ايضا لهذا نقل ابو جابر خلاف الكوفيين وقال ان ابن مالك غلط في النقل عنهم وفي شرح التمهيد
لاي جابر في اخر النايب عن الفاعل لو تقدم المفعول على الفعل يجوز ضرب علامه لم تجز ذلك
عند الفراء واجاز المبرد جعله بمنزلة ضرب زيد علامه وقال ابن كيسان هذي فيها فصل لانك
اذا قلت زيد اضرب علامه فنقلت زيدا في اول الكلام وقع بعد الكلام فصار المفعول قبل المظهر فطعن
ولذلك ضرب زيد علامه في موضعه لا يتقبل فيجعل بعد زيد لان العامل فيه وفيه الغلام ولحد فاذا
كان جعلا بعد العامل فكل واخر منهما في موضعه انتهى اما اذا كان المفعول الذي اتصل به الضمير مقدم
الرتبة نحو ضرب علامه زيدا فان المفعول بمنزلة المتقدم لعود الضمير ح على متاخر لفظا وبشبه
وحكي الصغار الاجماع عليه لكن اجاز ابو عبد الله الطوال من الكوفيين وعزى الى الاخفش وزججه
ابن جني ومحمد ابن مالك لوروده في النظم كقولهم جوي ربة عني عدي ابن حاتم وقوله
سأستحي كساحله والحمد انواب سودد وقوله جراسوه ابا الغيلان عن كبر والاولو بقصرة على
الشعر قال ابو جابر والحوار من القياس وهو ان المفعول كثر تقدمه على الفاعل لجعل للفاعل كالاثر
ومؤنة المسئلة عند المخبر ان يشاركه صاحب الضمير في عامله بخلاف نحو ضرب فلانها جار هذ فلا
يجوز اجاعا لان هذ لم يشارك علامه في العامل لانه مفعول بضمير وهي مجردة بالاضافة وذلك
ان المشاركة بمعنى الاشعار به لان الفعل المتقدم يدل مجرد افتتاح الكلام به على فاعل ومفعول فان
لم يشارك لم يحصل الاستعار به فيشاكل انتم في التقديم في هذا الموضع جاز في المواضع الاربعة واجبت
الثاني ان يكون الضمير مفعولا بضمير وبالله نحو لعل زيد يربى رجلا زيد يربى رجلا زيد يربى رجلا زيد
الثالث ان يكون مفعولا باول الفعلين المتشاركين نحو خوفوني ولم اجف الا خلا اني **الرابع**
ان يكون مجزؤا برب غوريه عطيا انقدت من عطية **الخامس** ان لا يدل منه المفسر نحو اللهم
صل على لروك الرحيم هذا مذهب الاخفش ومحمد ابن مالك وابو جابر ومنع قوم ذلك
وقالوا البديل لا يقصر ضمير المبدل وراد ابو جابر بالورود قات فلا تلزمه ان ينام الباسا
وقال فاستأنت به عود الحل **السادس** ان تخبر عنه بالمفسر نحو ان في الاحياء الدنيا قات
الزخشي هذا ضمير لا يعلم ما يعني به الاما تلو من بيانه واصله ان الحيوة الاحياء ثم وضع في
موضع الحياة لان الخبر يدل عليها وبينها قات ومنه هي النفس تحمل ما حملت وهي العرب تقول
ما سأت قات ابن مالك وهذا من جيد كلامه وتوقف ابو جابر **السابع** ضمير **الثامن**
فان قسم الجملة بغير قات ابو جابر وهو ضمير غائب ياتي صدر الجملة الخبرية والاعلى قصد للكلم
استعظام السامع حديثه وتنضمه البصريون ضمير الشأن والحديث اذا كان مذكرا وضمير الفقرة

اذا كان مؤنثا قدر وامن معنى الجملة اسما جعلوا ذلك ضمير بفسر ذلك الاسم المقدر حتى يصح الاخبار
بتلك الجملة عن الضمير ولا يحتاج فيها الى رابط لانها نفس للتبدي في المعنى والفرق بين الضامير
انه لا يعطف عليه ولا يوكد ولا يبدل منه ولا يتقدم خبره عليه ولا يفسر بغيره وسماه الكوفيون
ضمير المجزؤ لان لا يدري عند من ما يعود عليه ولا خلاف في انه اسم علم على موضعه بالاقرب
على حسب العامل اما ذهب اليه ابن الطراوق من زعمه انه حرف فانه اذا دخل على ان كنهها عن العمل
كما تكلمنا وما وكذا اذا دخل على الافعال الناحية كنهها وتلغى كما يلغى باب ظن ومال ابوجابر الى موافقة
وسرط الجملة المفسر بها ضمير الشأن ان تكون خبرية فلا يفسر بالانشائية ولا الطلبية وان يصرح
بجزئها فلا يجوز حذف جزء منها لانه جى به لتاكدها وتنجيم مدلولها والحذف ماف لذل
كما لا يجوز تزخيم المندوب ولا حذف حرف الندامة ولا من المستغاث وزعم الكوفيون انه يفسر بغيره
فقالوا في طلبه قائما زيد ان اليها ضمير الشأن وقام مفسر وزعموا ايضا انه يجوز حذف خبر
الجملة فيقال انه ضرب وانه قام على حذف السند اليه من غير ارادة ولا اضمار ولا يجوز ايضا
تقدم هذه الجملة ولا جزئها قال ابن هشام في المعنى وقد غلط يوسف ابن السيران اذا قال في قوله
استران كان ابن الرخبة ان كان شامية وابن الرخبة سكران مبتدا وخبر والجملة خبر كان وضمير
الشأن لازم الافراد لان ضمير مضمون الجملة ومضمون الجملة مفرد وهو نسيه الحكم للحكموم
عليه وذلك لانتثية فيه ولا جع ومذهب البصريين ان تذكر مع المذكر وتا نيت مع المؤنث
الحين من خلاف ذلك نحو قولهم والله احد فاذا هي شاحضة انصار الذين لفرقا فانها لا تسمى
الانصار وتجوز التذكير مع المؤنث والثاني مع المذكر كقراءة اولم يكن تد لهم اية ان تعلمه
بالفوقانية فان الاسم ان يعلمه وهو مذكر واوجب الكوفيون الاول وهو مردود بالسماع حكى
انه امة الله ذاهبة وكفصل ابن مالك فقال يجب التذكير كما يجب الافراد فان وليه مؤنث
نحو انصار جارتك ذاهبة او مذكر شبهه بالمؤنث نحو انصار جارتك او فعل بعلامته تانث
خوفانها لا تسمى الانصار فالتانث في الثلاثة ارجح من التذكير لما فيه من مستحالة اللفظ ويزر
ضمير الشأن مبتدا نحو قولهم والله احد واسم ما كقولهم وما همون ماسر الكلام وتبقى به
نايات الدهركا لدام الخلل ومنع الاخفش والفراوقه مبتدا ولا يقع الاممولا ومنع
بعضهم وقوعه اسم ما ويزر منصوبا في باي ان وطن خووانه لما قام عبد الله وقوله علمته
الحق لا غنى على احد لك اصنع وقال تعالى من يبع مائة من ثوبهم في فراقهم في فراقهم
بالتحنية وتسلن في باي كان وكاد نحو اذا مت كان الناس تصفان قامت واخر من بالذي
كنت اصنع وقال تعالى من بعد ما كان تريغ قلوب الذين منهم في قارة يزيغ بالتحنية ومنع الفراوقه
في باب كان وطائفة وقوعه في باب كاد **الفصل** ويسمى عمادا ودعامة وصفة ضمير رفع
متفصل يقع مطابقا لمعرفه قبل مبتدا او منسوخ بقرن معرفة او كفي في موضع اللام جامدا او مشتقا
لان تقدم متعلقه في الاصح قال ابن مالك وقد يقع بلفظ منه غيبة بعد خاضر مقام مضارع ويجوز
الاخفش وقوعه بين حال وصاحبها وقوم بين ثلثين لمعرفة وقوم مطلق وقوم بعد اسم لا وقوم
قبل مضارع ويتعين كونه فصلا ان وليه نصب وولي ظاهرا منصوبا او قرن بلام الفرق على الاصح
وتحمله والابتداء قبل رفع والبديل ايضا بغيره والتوكيد ايضا بغير ضمير ويتعين الابتداء قبل رفع

ما ينصب قال سبويه وقال الجواز البصرية وتلوا والافرا وانما ولا النافية وقبل عا من الك وفي باب
ما ورجه وليس وتقيم مطلقا والاصح وجوب رفع مغطوف بالواو ولا ولا ان كرر الصبر والجزين ان
التقاء وخوفا زيدا هو القائم ومررت بعبد الله هو السيد وظننت زيدا هو القائم جارته وثالثها
ان كان غير خلف ومنع هي القائمة ووقوعه بين ضميرين وخبرين وتصديره وتقدمه مع الخبر وتوسطه
بعد كان وظن وجوز بين معنويين للتاخرى لك ابو جيان وفي التوسط نظر والاصح انه اسم ولا محل
له وقبل محله كماله وقبل كملوه وقايدته الاغلام بان ثابته خبر لا تابع والتاكيد قال البيهقي
والاختصاص **ش** هذا محض الصبر المستعمل عند البصريين بالفضل لانه فصل بين المبتدأ والخبر لا تابع
وهذا احسن لانه قد فصل حيث لا يصلح النعت خوكت انت القيام اذا الصبر لا ينعت والكوفون سميون
عادا لانه يعتمد عليه في الفايعة اذ به يتبين ان الثاني خبر لا تابع وتبعه الكوفون سمته دعامة لانه
يدعم به الكلام اي يقوي ويؤكد والتاكيد من قوايد محجبه وتبعها المتأخرين سماه صفة وقال ابو جيان
ويصح به التوكيد ومذهب الخليل وسبويه وظايفه انه باق على اسميته ذهب اثر الحاجة الى انه حذفت
وصححه ابن عصفور كالكا في الاشارة واذا قلنا باسميته فالصحيح انه لا محل له من الاعراب وعليه
الخليل لان الغرض به الاغلام من اول وهله يكون الخبر خبر الاصفة فكشبه بالحرف اذ لم يجابه المعنى
في غير فلم يحج الى موضع سبب الاعراب وقال الكسائي محله محل ما بعد رفع وقال الفراء محله قبله ففي زيد
هو القائم محله رفع عندها وفي ظننت زيدا هو القائم محله نصب عندها وفي كان زيدا هو القائم محله
عند الكسائي نصب وعند الفراء رفع وفي ان زيدا هو القائم بالفتحة بلغة المرفوع المنفصل
مطابق قبله في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والخطاب والغنة ولا يقع الا بعد معرفة
مبتدأ او منسوبة فزيد هو القائم لك انت الرقيب ان هذا هو النصص للحق قد حذوه عند الله هو
خبر او لا يقع بغير الاسم معرفة كالا مثله الاول او كنيته بها في امتناع دخول التاء عليه كالمثال الاخر
ونسوا كان ظاهرا ام مضمر ام مبهما ام معروفا باللام ام مضما في جازم ام متعلقا بتقدم متعلقه
عليه وسوا كان الناسخ فعلا ام حرفا هذا مذهب الجمهور في الجميع وفي كل خلاف فذهب ابن مالك
الى انه قد ينبغي المطابقة بموقع بلغة الغيبة بعد خاضق قائم مقام مضى في قوله وكان بالاباح
من صدق براني لو اصبحت هو المصانف هو فصل بلغة الغيبة بعد المفعول الاول وهوالت في
براني على حذف مضى في اي مضى هو المضى في حذف المضى واقم التام مقامة وحله العكسي
في المضى على ان هو تأكيد للمفاعل في براني والمضى في مقدار والمضى مصدر اي يظن مضى المضى
اي محتمل مضى دونه وقال غير هو عند هدية بمنزلة نفسه فاذا اصبحت في نفسه
وكان صدق قد اصبحت فجعل صبر الصدق توكيد الصبر لانه هو في المعنى جاز او انشاعا
فهو من باب زيد زهير وذهب الاخفش الى جواز وقوعه بين الحال وصاحبها كقراءة هولاء
بناتي هن اظهركم نصب اظهر ونقول هذا زيد هو خبر امثلك وزيدان اظهر نصب بلكم على انه
خبر هن فكون من تقدم الحال على عاملها النظر في وذهب قوم الى جواز وقوعه بين توكيد
كفرتين في امتناع دخول **ش** علتهما خوفا اظن احدا هو خبر امثلك وحسبت خبرا من زيد
هو خبر امثلك عرو وذهب قوم من الكوفيين الى جواز وقوعه بين توكيد مطلقا وخبرها على انه
ان تكون اية هي ازي من امثلك وذهب قوم منهم الى وقوعه بعد اسم لا خولا رجل هو منطلق

الاصح في قوله
ما ينصب قال سبويه
وقال الجواز البصرية
وتلوا والافرا وانما
ولا النافية وقبل عا
من الك وفي باب
ما ورجه وليس
وتقيم مطلقا
والاصح وجوب
رفع مغطوف
بالواو ولا ولا
ان كرر الصبر
والجزين ان
التقاء وخوفا
زيدا هو القائم
ومررت بعبد الله
هو السيد وظننت
زيدا هو القائم
جارته وثالثها
ان كان غير خلف
ومنع هي القائمة
وقوعه بين ضميرين
وخبرين وتصديره
وتقدمه مع الخبر
وتوسطه بعد كان
وظن وجوز بين
معنويين للتاخرى
لك ابو جيان وفي
التوسط نظر
والاصح انه اسم
ولا محل له

وذهب

اخرى الى جواز وقوعه قبل المفعول مع خوفا كان زيدا هو يقوم وذهب الفراء الى انه لا يجوز وقوعه قبل
مفعول بغير اللام فلم يجوز ان زيد هو اخاك وكان زيدا هو صاحب الجار وخوفا واجب ابتداءه ورفع
ما بعده وكذلك يجوز وقوعه في باب ما وواجب فيه الابتدائية وجوز في ليس الوجهين ورجح الابتدائية
وذهب الكسائي والفراء الى جواز وقوعه في غير الابتدائية والناسخ خوفا بال زيد هو القائم وما شئت
عرو هو الجالس ومررت بعبد الله هو السيد ينصب الجميع وذهب قوم الى جواز وقوعه قبل مشتق تقدم
ما ظاهرا مع التعلق به خوفا كان زيدا هو بالجارية الكليل بشرط ان لا يقصد كون بالجارية في صلة الكليل
على حد وكا نوا فيه من الزاهد فان قصدت ان تجزأ جازعا وذهب الفراء الى جواز ما وقوعه اول
الكلام قبل المبتدأ والخبر وقبل منه وهو محرم عليكم اخرجهم وذهب اخرون الى جواز تقدمه مع الخبر
خوفا هو القائم زيد وهو القائم كان زيد وهو القائم ظننت زيدا وذهب اخرون الى جواز توسطه
بين كان واسمها وبين ظن والمفعول الاول خوفا كان هو القائم زيد وظننت هو القائم زيد
وتوجه المنع في الكل عند الجمهور ان فايدته صون الخبر من توجهه تابعا ومع تقدم الخبر يستغنى
عنه لان تقدمه يمنع كونه تابعا اذ التابع لا يتقدم على المتبوع فلو تقدم مفعولا ظننت علمنا
جاز وقوع الفعل بينهما خوفا زيد اظننت وان تقدم الاول وتاخر الثاني في جواز زيد اظننت هو القائم
فجز جواز ذلك نظرا لانه ابو جيان قال ولا يقع بين الخبرين فلا تقول ظننت هذا الحلوه هو
الحاكم لان الثاني ليس بالمفعول عليه وحده وقبل بدخوله بينهما قال ولذا لا يدخل بين الضميرين
خوفا زيد ظننته هو اياه خبرا من بكرة سبويه لانه تاكيد في المعنى لهذه الثلاثة وكل منها يعنى
عن صاحبه فان فصلت واخرت البدل جاز نحو ظننته هو القائم اياه لانه في سنة الاستباق
وصار بذلك بمنزلة ان واللام في كلام واحد اذا تأخرت اللام وسوا كان الفصل بالمفعول الثاني او بغير
مفعول الخبر نحو ظننته هو يوم الجمعة اياه القائم فان كان احدا صبرا والاخر ظاهرا جاز اتفاقا
لعدم الضميرين للمود وبين بالضعف نحو ظننته هو نفسه القائم **واما** فتعين فصيلة هذا الصبر
في صورتين **الاولى** ان يليه منصوب وقوله ظاهرا منصوب نحو ظننت زيدا هو القائم اذ لا
الابتداءية نصب ما بعده ولا البدلية نصب ما قبله ولا التوكيد لان المصبر لا يوكد الظاهر **والثانية**
ان يليه منصوب ويقرن بلام الفرق خوفا كان زيدا هو الفاضل لامتناع الابتداءية السابقة
والتبعية لدخول اللام عليه فان رفع ما قبله خوفا كان زيدا هو القائم احتمل ان يكون فضلا وان
يكون مبتدأ ثانيا وان يكون بدلا فان كان المرفوع قبله ضمرا نحو انت انت القائم احتمل الثلاثة
والتوكيد ايضا وان كان قبله رفع وتعلم نصب ولا لام او عكسه كان زيدا هو القائم وكلت انت
القائم وان زيدا هو القائم وانك انت القائم احتمل في الاولى ما عدا الابتداءية وفي الثانية ما عدا البدل
وان كان بين منصوبين والاول ضمرا احتمل الفصل والتوكيد نحو ظننتك انت القائم **وتتبع** فيه
الابتداءية اذا وقع بعد مفعول ظننت ووقع بغير مرفوع وهو معنى قولي قد رفع ما ينصب نحو
خو ظننت زيدا هو القائم وظننتك انت القائم ولو وقع بغيره فالجواز هو ما زيد هو القائم فقال
سبويه يتعين الابتدائية ولا يجوز الفصل لان الفاعل على انه ليس بنعت وجوز المبرد
ولو وقع قبله لا الثانية واما نحو كان عبد الله لا هو العالم ولا الصالح فقال الفراء سعي الابتدائية
ولا يجوز الفصل وجوز البصريون لان لا تصلح فارقة بين النعت والمنعوت وان وقع بغير مشتق

راضٍ للشيء فان طابق الصبر الاسم عوطنت زبد هو القيام ابوه او هو القائمة جارية فقام
الصبريون يتعين الابتداء لا يجوز الفصل وجوز الكسائي او فصل الدرايين ان يكون الوصف خلقا من
موضوع فوافق الكسائي او غير خلق فوافق الصبريين وان لم يطابق نحو كان زيد في القائمة جارية
فالصبريون ينفون هذا التركيب اصلا لا يرفع ولا ينصب لتقدم الصبر على الظاهر وجوز الكسائي
على الفصل وتجري ما ذكر في باب ظن في ثاني وثالث باب اعلم ولو عطف على ما بعد الصبر بالواو فان
كرر الصبر يتعين في المعطوف الرفع ان اختلفا نحو كان زيد هو القيام وهو الامير واجاز هشام نصبه
ورفع المعطوف والمعطوف عليه ان اتفقا نحو كان زيد هو المفضل وهو المديرو واجاز هشام والفر
نصبها فان لم يكرر الصبر اجاز اتفقا نحو كان زيد هو المفضل والمدير والعطف بلا ولكن كالواو فيما
ذكر نحو كان زيد هو القيام لاهو القاعد او لا القاعد وما كان زيد هو القيام لكن هو القاعد او كان
القاعد وتتم رفعون الفصل على الابتداء وما بعده خبر مطلق وتقولون ان ثري انا اقل ونحوه عند
الله هو خير وفا بركة الفصل عند الجمهور اعلام السامع بان ما بعده خبر لا يفتتح التوكيد واما في باب
ذلك البيايئون وتبعهم السهيل الاختصاص فاذا قلت كان زيد هو القيام افاد اختصاصه بالقيام
دون غيره وعليه ان شأنك هو الا بتر واوليك هم المفلحون **ص العلم** هو ما وضع لمعين لا يتناول
غيره فان كان التعيين ذهنا فعلم الجنس وحده كعرفة لفظ وتكرع معنى قبل وبرا حله اسم الجنس
والاصح انه وضع للماهية من حيث هي او خارجا فالجنس **ش العلم** ما وضع لمعين لا يتناول غيره
مخرج بالمعين التكرات وبما بعده شاير المعارف فان الصبر صالح لكل متكامل ومخاطب وغايب وليس
موضوعا لان يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره لكن اذا استعمل صار جزئيا ولم يتركه
احد فيما اسند اليه احد **واحد** واسم الاشياء صالح لكل مشار اليه فاذا استعمل في واحد لم يشركه
فيما اسند اليه **احد** صالح لان يعرف بها كل نكرة فاذا استعملت في واحد عرفتة وقصرته على شي
بعينه وهذا معنى قولهم انها كليات وصغار جزئيات استعمال **ش التعيين** ان كان خارجا بان كان
الموضوع له معنى في الخارج كزيد فهو علم الشخص وان كان ذهني بان كان الموضوع له معينا في الذهن
اي ملاحظ الوجود فيه كاسماء علم التسمية اي لما هيته الحاضرة في الذهن فهو علم الجنس واما اسم الجنس
فهو ما وضع للماهية من حيث هي ان من غير ان تعين في الخارج او الذهن كالاسم اسم للشيء اي لما
هيته هذا تحرير الفرق بينهما فانها ملتبسان لصدق كل منهما على كل فرد من افراد الجنس ولذا
ذهب بعضهم الى انها مترادفات وان علم الجنس نكرة حقيقة واطلاق المعرفة عليه مجاز ورد
باختلافهما في الاحكام اللفظية فان العرب اجرت علم الجنس كاسماة وشعالة مجري علم الشخص في التنازع
دخول السات عليه واصله ومع الصبر مع حلة اخرى ونعته بالمعرفة وبجمله مبتدا وصاحب حال
خواسماة اجرام من تعال وهد السامة مقبلا واجري اسم الجنس كاسد مجري التكرات وذلك
دليل على افتراق مدلوليهما اذ لو اخذا معنى لما اختلف لفظا وقد فرق بعضهم اهل العقول
بانه اسد اذ اوضع على شخص لا يمنع ان يوجد منه امثال فوضع على السماع واسماة وضع على معنى
الاسدية المعقولة التي لا يمكن ان توجد خارج الذهن ولا يمكن ان يوجد منها انسان في الذهن
ثم صار اسماة يقع على الاشياء من لوجود ذلك المعنى في الاشخاص وقد سبغت كلام الامة
في الفرق بينهما في كتاب الاشباه والنظائر الخيرية فيطلب منه **ص** فنه مفرد عزري من اضافة

واسناد ومنزج ومضاف اسم وكنية بدئت باب اوام او ابن او بنت ولقب افا ومدحا او ذما ويؤخر
عن الاسم غالبا وكذا عن الكنية على المختار ثم انا او دادون ال اصليا وجوز الكوفية الاتباع والاتباع
او قطع ومنزج فان ختم بويه كسر وقد يعرب ممنوع الصبر وقد مضاف والا عربت ممنوعا مفتوح اخر
الاول غير اليا والمنون ومضاف والاصح جواز منعه جليد وبنايه **ش** ينقسم علم الشخص الى اربعة اقسام
مفرد وهو ما عزى من اضافة واسناد ومنزج لزيد **الثاني** ذو الاسناد وهو الحكي من جملة عزري
عوه وتا بط شراوشاب قرناها واشترت اليه بقولي بعد ذلك ومنقول من جملة وسيا في مبسوط
في باب مستند وهو باب التسمية اخر الكتاب الخامس **الثالث** ذو المزج وهو كل اسمين يزل ثابتهما
مترلة ها الثاني وهو نوعان محتوم بويه كسيويه ونقطويه وفيه لغات الفصحى بنا وه على الكسرية
لجانب الصوت ويلها الاغراب ممنوع الصبر وغير محتوم بويه كعدي كرب وبعليك فيه ثلاث
لغات الفصحى اغرابه اغراب ما لا ينصرف على الجزء الثاني ويفتح اخر الاول للتركيب ما لم يكن ياكعدي
كرب فتسكن او مونا ويلها اصنافه صدره الى غيره فيخفض وتجري الاول بوجود الاغراب الا انه
لا تظهر النقص في المعنى حالة مضيه كما تقدم وقد يمنع من الحجر الصبر حالة الاضافة ايضا في لغة حكاها
في التسهيل فيفتح نحو هذا معدي كرب على حمله مونث والثالثة بنا وه على النقص في الجزئين عالم يعقل
الاول فتسكن خمسة عشر وهن اللغة اكثرها بعضهم وقد نقلها الاشارات **الرابع** ذو الاضافة
وهو اسم وكنية فالاول كعبد الله وعبد الرحمن والثاني ما صدر باب كابي بكر اوام كام كلوم وزاد
الرضي او ابن او بنت كابي اوي وبنت وردان ومن العلم اللقب وهو ما اشعر مدح كزين العابدي
او ذم كالف الناقة وينطق به مفردا ومع الاسم ومع الكنية فاذا كان مع الاسم فالغالب ان يتاخر
وعليه ان مالك بانه في الغالب منقول من اسم غير انسان كبطه فقفه فلو قدم توهم السامع ان
المراد مسماه الاصل وذلك مما مون يتاخر فلم يعدل عنه وعلمه فبرع بان اسمر من الاسم لان فيه
العلمية مع شي من معنى الغيت فلو ان به او الاغني عن الاسم ونذر قوله بان ذا الكلب عشرو
خير من حسبا وان كان مع الكنية فالذي ذكره جواز تقدمه عليها وتقدمها علمه ومقتضى
نقل ابن مالك امتناع تقدمه عليها وهو المختار نفع لا ترتيب بين الاسم والكنية **قاصد**
ابن الصايغ والاولي تقدم غير الاسم منها ما اذا تاخر اللقب عن الاسم فان كان مفردا اصف
الاسم الى اللقب نحو سمي كز علي تا ويل الاول بالمسمى والثاني بالاسم خلاصا من اضافة
المسمى الى نفسه وجوز الكوفيين فيه الاتباع على البدل او عطف البيان واختار ابن مالك **لا**
الاصناف في مثل ذلك خلاف الاصل فان كان في الاول **ش** فليس الاتباع وفما نحو الحارث
كرز ذكره ابو حبان وغيره فان لم يكونا مفردين بان كانا مضافين نحو عبد الله بن العابد بن العابد او الاول
مفرد والثاني مضافا نحو سعيد بن العابد او عكسه نحو عبد الله بطه اختعت الاضافة وتعين
الاتباع بدلا وبنا او القطع الى الرفع باضمار هو او الى النصب باضمار اعني **ص** ومنقول من
جملة وسيا في مقتدر وعين وصنة وماض ومضارع وامر قبل وصوت وهو مقبل وشا ذا
بنك اوفتح او اغلال ما استحق خلافة وضد ها ومرجل لم يستعمل قبل او جهلا ولم يستعمل بعد
النقل اوال وقيل كلها منقولة وقيل مرجلة وغيرها وقيل ليس على ما غلب باضافة **ش**
وتحذف في ندا واطافة حتما ودونها تررا كان قارت ارجا لا او نقلوا الا فان لم ياضر دخلت

والا فلا لا منقول من فعل اختار **ش** ينقسم العلم الى منقول ومرجل واسطة بينهما لا بوصف ينقل
ولا ارجح هذا اراي الاكثرين وذهب بعضهم الى ان الاعلام كلها منقولة وليس فيها شيء مرجل وقت
ان الوضع سبق ووصل الى المستحق الاول وعلم مدلول تلك اللفظة في التكرات وسمى بها وجهها من اصلها
فوجهنا شيء سي بها من اجل ذلك مرحلة وذهب الزجاج الى انها كلها مرحلة والمرحلة عنده ما لم
يقصد في موضع النقل من محل اخر الى هذا ولذلك لم يجعل **ال** في الحارث زابن وعلي هذا فيكون
مواضعها للتكرات بالعرض لا بالقصد حتى هذا الخلاف ابو حبان وقال قبله المنقول هو الذي يحفظ له
اصل في التكرات والمرجل هو الذي لم يسبق له وضع في التكرات حتى قولن ويؤخذ من تقريره كلام
الزجاج قول ثالث في حد المرجل انه لم يقصد في وضعه النقل من محل اخر الى هذا فلذلك حكيت فيه
ثلاثة اقوال وعندك ان الخلاف المذكور هل كلها مرحلة او منقولة او بعضها والخلاف المذكور
في حد المنقول والمرجلة اخرها مبني على الاخر كما بينته في التسلسلة ثم قال ابو حبان ينقسم العلم الى
قسمين منقول ومرجل بالنظر الى الاكثر والا فعدد لا يكون منقول ولا مرجل وهو الذي علمه بالظنية
وحكاة ابن قاسم بصيغة قبل وتلك حادثة في اعانت شجرة اى حبان فظاهر ان ذلك من فقراته
ثم المنقول من جملة وسيا في باب التسمية او من مصدر كلفه وزيد وسعد او من اسم عين
كاسد وفور وذيب او من صفة اسم فاعل كحارث وطالب او اسم مفعول كمنصور ومنصور او صفة
مشبهة كحسن وسعيد وصيغة مبالغة كعباس او من فعل ماض كيزيد واخذ
وتعجب او من امر كاصمت اسما لفعلة وزعم بعضهم انه قد ينقل من صوت كبيه وهو صوت كانت امه
تقصده به وتقول لا يمكن بيعة جارية حذبه قلبه به وقال ابن خالويه بيه الغلام السمين
فالنقل من صفة لصوت قال ابن مالك وهو الصحيح **ش** المنقول قسمان مقيس وهو ما وافق حكم
نظيره من التكرات وشاذ وهو ما خالفه احكامك مما استحق الادغام كجب فانه مفعول من الجب
وقاسد محب بالادغام او بادغام ما استحق الفك **ظ** او بفتح ما استحق الكسر كوهب
والقياس كثرانها لان ذلك حكم مفعول مما فاه او وعبه محبة كوعد او كسر ما استحق الفتح كعدي
من معدي كروب والقياس فتح الدال كرمي او باغلال ما استحق الغلال التهمة كدراوان وما كان
والقياس دوران ومثو هان كالجولان والظوفان او بتصحيح ما استحق الاغلا **ك** كدين وخيرة
والقياس مدان وخية بقلب الواو يا وادغامها لاجتماعهما وسكون السابق ومن امثلة المرجل سعاد
وادد **واما** ذوالظنية فهو كل اسم اشتبه به بعض ما هو له اشبه راتا ما وهو ضربان مضاف
كان عمرو بن رلان فكل واحد منهما له عمرو رلان فيطلق عليه ابن عمرو رلان لان الاستعمال غلب على
عبد الله وخابر وذاداة كالاغنى والجمعة اذ اغلب عليه من بني سائر ذي عشا وسوغ وفازع قوم
في عهد من اقسام العلم وقالوا انه شبه العلم لاعلم وصحة ابن عصفور قال لان تعريبها للنسب بوضع
اللفظ على النسب لا ينافي صحة اوال **ث** في غلبه بها لازمة وتجب حذفها في النداء لاضافة حديث
يارحمي وزعم اللسان في الاخر وقوله يا اقرع بن خابس يا اقرع **ق** وقوله احقا ان احظلكم هجان
وقلحذها في غيرها اقوله اذا دبر ان منك يوما لقتنه **و** حكى هذا عروق طالع اما ما غلب
بالاضافة فلا ينقل منها بحال ولو قارنت اللام نقل علم كالنصر والنعمان او ارجاله كاليسع
والسمون لحكمها حكم ما غلب بها من اللزوم الا في التسمية قصدهم احد ويا يشكرونا تعلب غلاما

في الاعني

في الاعني وخوه فانها مزبغة التعريف ثم عرض بعد زيادتها شمره وعلية اغتنى بها الا ان الغلبة مشوقة
بوجودها فلم تنزع ولم يثارت الاداة النقل بان نقل ما مجرد ولان المنقول منه صالح انما كالمقدر
والصفة واسم العين نظرفان **لح** فيها الاصل دخلت الاداة فيقال الفعل والحارث والليث **وات**
لم يلج استدعم التجريد فان لم يكن المنقول منه صالحا للاداة كالفعل كيزيد ويشكروا يدخله الا في ضرورته
ص وقد ينكر العلم حقيقة او تقدير او مسماه او لوال العلم وما يحتاج لتعيينه من المألوفات وانواع
معان واعيان لا يتولى غالبا ومن النوعي ما لا يلزم التعريف ومن الاعلام امثلة الوزن فما فيه مانع
اخر من صفة غير مذكور الادوار مثناه او الف تاليت فان صلحت الحاق فوجها وما لا فلا وما حكي
به موزونه المذكور او قولن بما ينزله منزله فلهو على الاصح ولذا انقض الاعداد المطلقة والحارث
صرفها مطلق والاصح ان اسما الايام اعلام ولا لها **لح** وكذا عن اسم العالم بفلان وفلانة وكنته
بالي فلان وام فلان وغيره باللام وجا في الحديث بدونها واسم الجنس بن واهنة وخنت قبل والعلم
وتعرف وبني وتجمع ويصغر ويجمع بهنيت والحديث بكيت وديك مثلك وذية ولذا لا يبطل الصغير
العلمية وقيل الا الترخيم **ش** فيه مسائل **الاولى** قد ينكر العلم حقيقة نحو رايته زيد ابن الزبير
وبما من زيد كيزيد بن ثابت او تقدير القول ابي سفيان لا قرين بعد التوهم وقول بعض العرب لا يضر
لكم وجيزه بشي وتجمع وتدخل **الثانية** سميات الاعلام او لوال العلم من الملائكة
والانس والجن كجبريل وزيد والوليان وما يحتاج الى تعيينه من المألوفات كالثور والكت والكواكب
والامكنة والخلد والبغال والحير والابل والغنم والكلاب والسمام واللابس كالبقرة والكلاب
ورجل ومكة وسكاب ودلدل ويعفور وشدة وجميلة وواشق وذوي الفقار وانواع معان كثيرة
للبره ونجار الحجره وسار المنسرح وحياب من حياب الخضراء وانواع اعيان لا يؤول غالبا كابي
الحارث واسامة للابن وابي جعفر وذواله للذئب وندرجها لاعيان مألوفة كابي الدغف
للحق وحيان بن بيان للجهول شخصاً وسكاب وقور بن قور لنوع العبد واقعدى وقوي لنوع الامر
واي للمألوف الفرس ومن النوعي ما لا يلزم التعريف قال ابن مالك لما كان لهذا العصف من الاعلام
خصوص من وجد وشياع من وجد جاز في بعضها ان تستعمل تارة معرفة فيعطى لفظه ما يعاظمه
المعارف الشخصية وان يستعمل تارة نكرة فيعطى لفظه ما يعطاه التكرات ويعنى بالنوع نوع المعارف
والمعارف والطريق فيه السماع فحان ذلك فبنه ويكره وعذوه وعشبة تقول فلان ياتنا فبنه
بلاشون اي الحين دون حين وفيه بالتشوين اي جينا دون حين ولذلك يتهدا غدوة ويكره
وعشبة بلاشون اذ اقصدت الاوقات المعبر عنها بهذه الاسماء والتشوين اي يكون من المكر والمزاد
واحد وان اختلف التقديران ولم يسمع ذلك في نوعي الانواع بل جابته ملتزم معرفة كاسامة
وذواله انتهى قلت ومن امثلة فبنه حديث المؤمنين ذنب يمتاده الفئدة فادخل عليه
اللام وذلك فرج التثنية **الثالثة** ما الاعلام الامثلة الموزونة بها لانهما دالة على المراد دلالة
متضمنة الاشارة الى حروفه وحياته ولذلك تنوع النكرة بعدها حالان وتوصف بالمعرفة فتقول
لا يصرف فعل المعقول ويصرف فعل غير معقول **ش** هي اربعة اقسام قسم يصرف بمعرفة وتكره
خوف جلا ام **س** فيه سبب يمنع مع العلمية وقسم لا يصرف بمعرفة ويصرف لكون وهو ما كان بينا التاليت
كفعله او على وزن الفعل به اوكي كالفعل او مزيد اخر الف ونوى كفعلات او الف الحاق مقصود

كفعلنا وزنا جبننا مثال تعريفه فعله وزن جفته وهذا أو مثال تنكيرها فعله صحيح العين جمع على
فعلات وأت وأخذ أو قسم لا يصرف مطلقا لا معرفة ولا نكرة وهو ما كان على رنة منتهى التنكير كفاعل
ومفاعيل أو ذال الف التانيث مقصور وممدودة كفاعل بالضم وقسم فيه وجهان وهو ما هو
الف مقصور صالحة للتانيث واللاحاق كفعل بفتح الف اعتبارا أن حكم يكون الفة للتانيث امتنع
في الحالين وإن حكم يكونها لللاحاق امتنع في التعريف والصرف في التنكير وقال الحضراوي انفق أصحابنا
في امثلة الاوزان أنها ان استعملت للافتعال والاسماء والادوية خاصة حكيت نحو ضرب وزنه
فعل وانطلق وزنه ان فعل وان استعملت للاسما والادوية خاصة حكيت نحو ضرب وزنه
اغلام فان كان فيها ما منع الصرف مع العلمية لم تصرف لقولك فعلا لا يصرف فعلا لا يصرف وان
لم يرد بها ذلك وأريد حكمه موزونة مذكور معها ففقه خلاف كقولك ضارب وزنها ففعله ففهم من
لم يصرف هنا فاعلم لأن هذه الامثلة اغلام فهذا علم فيه تانيث ومنهم من قال **قاص** حكى
به حالة موزونة وهم الاثر فنصرف هنا فاعلة واذ كانت غائبة وراها فاعلة منع من الصرف
اذ احكامية توجب تنوينه وان قرين مثال بما ينزله منزلة الموزون فحكمه حكم ما نزل منزلته من
الصفات مثاله هذا رجل افعلك حكم اسود لانك نزلته منزلته فامتنع صرفه هذا رأي
سيبويه والمبرد وخالف المازني وقال ينبغي صرفه لان افعلك هنا مثلا للوصف وليس بوصف الاثر
انه يجب صرفه في قولك كل افعلك اذا كان صفة فانه لا يصرف ورد بانه من اللفظ صفة في المقيس دون
المقيس عليه والمراجع حكمه في اللفظ **السابعة** من الاغلام ايضا بعض الاعداد المطلقة وهي التي لا تقبل
بعد ودمكوز ولا حذوف انما تدل على حيز العدد وانما كانت اعلاما لان كلامها يدل على حقيقة
معينة دلالة خالية من التركيب متضمنة الاشارة الى ما رسم به فاذا انضاف الى العلمية سبب اخر
امتنع الصرف نحو ستة صنف ثلاثة واربعة نصف هذا رأي الزحشرى وابن الجارود وابن
مالك في قول ابو جابر عن الشيوخ انه يصرفها وهو المختار عندي قال ابن مالك ولو عمل بهد المعامل
كل عدد يطلق لصح يعني انما يصرفها ولو عمل بذلك غير العدد ومن اسما المقادير لم يحذف لان الاختلاف
في حقها واقع بخلاف العدد فان حقيقته لا تختلف وتعني بالاختلاف ان الرطل والقدح مثلا يختلف
باختلاف المواضع **الخامسة** مذهب الجمهور ان اسما الايام اعلام توجهت فيها الصفة فدخلت حكمها
التي للم صفة كالحارث والعباس ثم غلبت فصار كالمبردين والعباس وخالف المبرد في انها غير
من الاجتماع وباقيها من الواحد والثنائي والثلاثي والرابع والخامس وخالف المبرد في انها غير
اعلام ولا خاتمة للتعريف فاذا زالت صارت نكرات **السادسة** كنت العرب عن علم المذكر العاقل
عوزيد بفلان وعن كنيته بابي فلان او ابي فلانة وعن علم الموث العاقل عوزيد بفلان وعن كنيته
بام فلان ولم فلانة وفلان وفلان وفلان ولا يثنى ولا يجمعها وامرهم غريب من الحاق الت
للموث وهو علم واقا تلحق للفرق بين الصفات والدليل على انه علم منع مؤنثه من الصرف في قوله
فلانة أصبحت خلة لفلان وكذا عن علم ما لا يعقل بالفلان في المذكر والفلانة في الموث فزادوا فرق
بين العاقل وغيره وفي تهذيب الاسماء واللغات للوهدي انه وقع في الحديث بغير لام فيما لا يعقل اخرج
ابن جابر والبيهقي وابو يعلى عن ابن عباس قال ماتت شاة لسودة فقالت رسول الله ماتت فلانة
يعني الشاة الحديث وكذا عن اسم جنس غير علم بهين في المذكر وهذه بفتح النون وهن بسكونها في الموث

ولا يثنى به عن علم عاقل او غيرهم كاسامة قال الثوبين والحضراوي وابن مالك وغيرهم وقال ابو بكر يكتني
به عن علم مالا يعقل وقال بعضهم يكتني به عن علم العاقل ايضا لقوله الله اعطاك فضلا على من عطفية
عن وعن فيما مضى وعن مخاطب حسن بن زيد وكنتي عن اولاده عبد الله وحسن وابراهيم وقال ابن جني
بقا في العاقل كنت وصلا وهذه وقفا وفي غير هذه وصلا وقفا فرقا بينهما وقال في الهاء يكتني
وهذه كناية عن نكرة عاقل وغير عاقل وتصغيران ويثنى ان ويجمعان تقول عندي هبة اي جوهرية
وهي اي غلیم وعندي هنوات زاد عن وعرفان باللام فقال الهن والهنه قال بعضهم فلان فلانة
وهن وهذه اعلام كني بها عند النسب ان او قصد الابهام ولما كان العرف من الكناية السكت كثرت الكناية
عن الفهم بها وعن فعل الجاع بهنيت وكذا عن مقدماتة ولما عن الحديث الذي يراها بهم وعنه
احاديث مجموعة غير معلومة عند الخطيب بليت وذيت بفتح الشا منها ونسرها وضما وبذية بفتح
الذ والفتح وكذا ثم كذا تذكروا وكنت وذيت وكنت وذيت وكنت وذيت مكررا
يعطف وبذونه **السابعة** التصغير لا يبطل العلمية وقيل بطلها تصغير الترخيم ورده ابن جني
بقوله وكان حريث في عطاي كاهدا ويرد الحارث بن وعلة وقال فلو كان مكررا لادخل عليه ان
ص اسم الاشارة ذ او ذاك وذلك للمفرد ذكر وذوي وتا وذه وذو وذو وذو وذو وذو وذو
وذات وتك وتيك وتيك وتيك وتك وتك وتك وتك وتك وتك وتك وتك وتك وتك وتك وتك وتك وتك وتك
وذو وذو وذو وذو وذو وذو وذو وذو وذو وذو وذو وذو وذو وذو وذو وذو وذو وذو وذو وذو
وقصر او قد يكون ويضم وتضع هزته وتقال هاء وهو لا اوليك وتقال الانك واولك واولك
لجمعها والمشهور ان المجرى للقرين وذالك الكافي للمتوسط واللام للبعيد واختلف في اوليك والبعيد في المنفى
بالتشديد او بوزله والمختارون قال ابن مالك ان غير المجرى للبعيد وعندي سيبويه وقيل ترك اللام
تيمي والذ ذاك البقرية منقلبة عن يا او او قولان ووزنه فعلا وقيل فعلا والكوفة زايرة والمختار
وقال السيرافي اصله وقد يقال ذ او ذاه وذاه وذاه وذاه وذاه وذاه وذاه وذاه وذاه وذاه
والها عن تاج سيبويه والمختارون قال للمبرد اصل **ش** اسم الاشارة كما قال ابن قاسم في شرح
التسهيل محمود بالعد فاستغنى عن الحذف كما تقدم في التصغير فيشار للمفرد المذكور ذاك وذلك
واختلف البصريون في الف ذاهذا اتفاقهم على انها منقلبة من اصل فقال بعضهم هي منقلبة عن بالقول
في التصغير ذيا لانها تالعين واللام المحدوقة تالان وهو ثلاث الوضع في الاصل وقال بعضهم عن
واو وجعلوه من باب طوت وتقال الكوفون ووافقهم السهيلي في زايرة لسقوطها في التنشئة ورد بانه
لن في الاسماء النادرة القامية بنفسها ما هو على حرف واحد واماخذ في التثنية فلا التقيا
التاكيد وقد عرفت منها تشديد النون قال ابو حسان ولو ذهب ذاهب الى ان ذات في الوضع غوما
وان الف اصل بنفسها غير منقلبة عن شي اذا اصل الاسماء المبينة ان توضع على حرف او حرفين لكان
ملاها جديا سهلا فلكن الدعوي قال ثم رأت هذا المذهب للسيرافي والمختار ونقله عن قوم
واختلف ايضا في وزن ذاهذا لا مع انه فعل يحرك العين لان لا انقلاب عن التمرن اولى وقيل
فعل بسكونها لانه الاصل وقد يقال في الاشارة الى المفرد المذكور ذاهمزة مكسورة بعد الالف وذاه
همزة وها مكسورة قال هذه هذه الذي فتر خير ذقتر وكذا الى المفرد الموث بعشر الفا وهي
ذي وما بعدها والها في ذه ونه مكسورة باختلاس وسائلة وذات مبنية على الضم ويزاد تشديد

ذلك في الكاف والثاني ان الكاف في موضع نصب وعليه التثنية وورد بان يلزم عليه ان يكون المفعول
الاول وهو الثاني في المعنى وانت اذا قلت ارأيتك زيدا فاعلم ان الكاف بمعنى زيد تعلم انه لا موضع
لها من الاعراب وان زيد هو المفعول الاول وما جعل الثاني فان قيل لم يكن من قبل ما يتبعني الى
ثلاثة فيكون الاول خبر الثاني اجاب ابو علي بانها لم تعد الى ثلاثة في خبر هذا الموضع ولو كانت من هذا
الباب لتعدت اليها اما ارايت العلمية وعلمتها للاستفهام فان الكاف اللاحقة لها صير منصوب
فطابق فيه الثاني نحو ارايتك ذاهبا وارايتك ذاهبة وارايتما كما ذاهبين وارايتكما ذاهبتين
وارايتكن ذاهبات لان ذلك جائز في افعال القلوب **الخامسة** تنقل الكاف الحرفية ايضا كثيرا
على الجا ورويد ونحو اسماء افعال نحو جيتك والى كذا اي اشرع ورويدك اي اهدل وقيل لا يجر
ذكر بعز غوبلاك وكلاك وابصرك زيدا تريد ابصر زيدا وليسك زيدا كما قال البيت جاعل كايي
جعيلا ونحوك الرجل زيد وليسك الرجل عمرو وحبتك عمرو قايما قائا وخطبت وما حسنك انما حيت
خرج ابو علي عليه اذ لا غير بان الفعل عن اسم فعين **السادسة** قد يثبت ذو البعد عن ذي القرب
وذو القرب عن ذي البعد اما لرفع المثار اليه او المثير نحو ذلك الكتاب ذلك الله الذي قد ذكر الذي
لمنتهي فيه ان هذا القرآن يهدي او لضعف ما عود ذلك التعيين فعمل هذا الذي يذكر ذلك الذي يدرج
اليتيم او نحو ذلك قال في التسهيل كناية لئلا يخلو نحو لا يخلو ولا يخلو ولا يخلو من خطرتك هذا من شيعته
وهذا من عذوقه زاد هذا البيان وكما تنبيه بعد ذكر المثار اليه باوصاف قبله على انه جدير بما يرد بعد
من اخطا نحو اوليك على هدي الابهة وقوي ويتعا فدان هو مذهب الجرجاني وابن مالك وطائفة ان
ذلك قد يشاهد بالقرب بمعنى هذا وهذا قد يشاهد بها للبعد بمعنى ذلك قال تعالى ذلك نتلو
عليك من الايات ثم قال ان هذا هو القصص وقاب الشاعر تامل خفا فاني انا ذلك اى هذا
ورده التسهيل وقال ان ذلك من النياكة السابقة لا التقاب **ص** ويشاهد لك ان هذا لازم
الظرفية ويجوز من والى ولحقه لواحق ذلك لا يتصرف كانه وكما لك ثم وقيل يجر مفعولا به
وهنا وهنا وقد تصح بها الكاف وكما ويقال منه وثمة وقف وهنت وقد يشاهد بها كانه وهنا لك
لزمان وقال الفصحى هناك المكان وهناك الزمان **ش** قد يشاهد لك بالقرب بها وهو لا زمر
الظرفية فلا يقع فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدأ ويجز بعض الحروف كما هو شأن لازم الظروف فيجر
من والى نحو فاعل من هنا الى هنا وتلقه لواحق ذا وهو الكاف وحدها في المتوسط والبعيد على القولين
والكاف مع اللام في البعد وتدخلها التنبيه في هنا بكثرة وهناك بقلة ولا تدخل في هناك تضم
يلزم كانه حالة واحدة ولا تتصرف تصرف كانه ذا ويشاهد لك البعيد فقط بهم مفتوحة التثنية
ومعها في لزوم الظرفية والجزم من والى وقيل انها مفعولا به وخبر عليه قوله تعالى واذا رايت
ثم رايت ورد بان المفعول محذوف اختصارا لاي المؤعوده او اقتصارا لاي وقعت منك روبة
ويشاهد للبعد ايضا بكسر الهمزة وهنا بنفها والمؤنة مشددة فهما قاسكان درسا خالط الثريا
خالط من هنا وهنا وقد تصح بها الكاف دون اللام فيقال هناك وهناك وقد تصح بهاها الغيبة
فيقال ههنا ويقال في هنا الخفيفة ههنا في الوقف قال قد اقبلت من امكنة من ههنا ومن ههنا ويقال
ايضا في ثم في الوقف ثمة وقد يقال في هنا المشددة ههنا مشددا ساكن التثنية وذكرها ههنا
ولانت ههنا وقد يشاهد بها وهناك وهنا المشددة الزمان لقوله تعالى هناك ابتلي المؤمنين

الجنة ودار

اي في ذلك الزمان لقوله قبل ان جاءكم من فوقكم ومن اسفل منكم **ص** قد يشاهد لك في قوله تعالى
استغثت وقول الاقره واذا الامور تعاظمت وتشابكت فهاك بيوتون ابن المزعج وقولته
حتت براروات هنا حنت اي والاحسان في هذا الوقت ودخلت المعنى الى ان هناك المكان وهناك
الزمان **ص اداة التعريف** قال الخليل وابن كيسان وابن مالك التنوين في قوله وقيل وقيل وقيل
وسيبويه قال ابو جابر وجميع النحاة اللام وتخللها الم وقيل فيما لا تدغم فيه التنوين في قوله
قدمت هذا الباب على الموصول تاتي ختم المقدمات بالثانية المشتملة على التنوين من وما واي الخالصة
عن الموصولية فان ذكرها عقب الموصول على سبيل التبدل مناسبة وكما انما تدغم في ثمة استب
توفية لقادي في هذا الكتاب وهو ختم كل كتاب من الكتب السبعة بحاشية كما صنع ابن السكلي في جمع
الجوامع الاصل الى ان ختمت الكتاب السابعة بحاشية في الخط كما ختم هذا الكتاب بحاشية في التصحيح وانعم
الى ما صنعتها هنا مناسبتا لاولي ان هذا الكتاب مختصر وباب الموصول يستدعي احكاما طويلة ومن
عادة المصنفين تقديم ما هو الاخصر وتأخير ما يستدعي فروعا واستطردت الثانية انه قد
تقدم حكاية قول ان تعريف الموصول بالك على باب الاشارة مع انه عنده مخرج في المرتبة
وليس لما صغره وجدة من المناسبة **ج** في اداة التعريف مذهبين احدهما انها ان تجملتها
وعليه الخليل وابن كيسان ومحمد ابن مالك فهي حرف تنافي في الموضع بمنزلة قد وهل قال ابن جني وكان
الخليل يجمعها آت ولم يكن يسميها الا في اللام كالابحار في قد القاف والدال ثم اختلف على هذا املا
الهمزة قطع او وصل على قولين **المذهب الثاني** انها اللام فقط والهمزة وصل احتجبت للاستدرا
بالساكن وفتحت على خلاف سائر حركات الموصول خفيفا للثمة في قوله وقيل وسيبويه ونقله ابو جابر
عن جميع النحويين الا ابن كيسان وعزه صاحب السبب الى المحققين واليزق بين المذهبين على القول
في الاول بان الهمزة وصل اما الموصوع للتعريف على هذا اللام وجدها ثم احتجبت همزة الموصول بالساكن
وعلى ذلك هي معتد بها في الموضع الهمزة استمع وخوة وكثرة الخلاف نظير في قولك قام القوم فعل الاول
خزفت الهمزة نحو ك ما قبلها وعلى الثاني لم يكن ثم همزة التثنية لم يوت بها لعدم الحاجة اليها
مخرج هذا الخليل لسلاسة من وجوه كثيرة عن لغة اللام وتعرضه لعدم النظر فيها وضع كلمة متحفة
للقيد على حرف واحد ساكن واقتراح حرفي همزة وصل ولا نظير لها وبان العرب تقف عليها تقول
الي ثم تتذكر فتقول الرجل كما تقول قدي ثم تقول قد فعل وقال الشاعر دغ ذا وحل ذا والحق
ذا ابراك بالشعر انا قد ملنا به حل ولا يوقف الا ما كان على حرفين واستدل للمذهب الثاني
بعدم الهمزة وصل واجيب بانها وصلت تخفيفا وبان الغافل بخطاها ولو كانت في الاصل ان
كعد كانت في تقدير الانفصال ولم بخطا واصيب بان تقدير الانفصال لا يترب على كثرة الحروف
بل على افادة معني ممازج لمعنى المصنوع كسوف وبان التكرار مدلول عليه حرف واحد وهو التنوين
فوجب كون التعريف لذلك لانه الشيء يحل على صدم كما يحل على نظير واجيب بانها غير لازم
بل الاختلاف بها اولى وان سلم فشرطه تعدد الحمل على النظر قال ابو جابر وهذا الخلاف لا يحزني
شيئا ولا ينبغي ان يتشاعل به وقد تخللها ام في لغة عرب لمعنى وخبر قال ابن مالك لما كانت
اللام تدغم في اربعة عشر حرفا فيصير المعرف بها كانه من الضاحق العين الذي في واوه همزة جعل اهل
العين ومن داناهم بدلتها ميلا لان الهمزة لا تدغم الا في ميم وقالت بعضهم ان هذه اللغة مختصة

بالاستماع لا بد من التعريف في أولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس وقال ابن هشام ولعل ذلك
لغة بعضهم لا بد من تعريف في قوله صلى الله عليه وسلم ليس من أمير مصيبيهم في
الشعر أخرج أحمد في مسنده عن رجل من بني تميم قال سمعته يقول **ص** فادعهم مقصود بها حضور
حصى أو على فمهمه وتعرض فيها العلية والتميم واللاجنسة فادعهم كل فلتعريف للماهية
أو خلقها حقيقة فلتستول فيستول من مدخولها وقد سمعت بالجمع ونصاف الله أفعل أو جازا فلتستول
خما بصد مالهة وقيل وتعرض فيها الحضور قبل وحققت تلواذ الخجاجة والأشارة والي من
الخامسة وقيل الحقيقة فيها وزعم ابن معرور اختصاص اللام بالهزيمة وابن باشا العهدية بالإيمان
والجنسية بالأذهان **ص** انت نوعان عهدية وجنسية فالأولى ما عهد مدلول بمحورها حضور
حتى بان تقدم ذكره لفظا فامه **ص** نحو بابا **ص** نحو لسلنا إلى فرعون رسول فمعنى فرعون الرسول
أو كان مشاهدا لقولك القرماس لمن سدد سهمي أو على بان لم تقدم له ذكر ولم يكن مشاهدا حال الخطأ
نحو أذها في الغار أذها بعونك تحت الشجرة أذ ناداه ربه بالواد المقدس قال أبو حيان ذكر أصحابنا
أنه يعرف في الهزيمة العلية ولم العلية التي للغة كالبنت للكمة والتميم للبريا دخلت لتعريف الهزيمة
ثم حدثت العلية بعد ذلك والتي لم تدخل أولها على الاسم للتعريف لأن الاسم علم في الأصل لكن لم فيه
معنى الوصف فسقط تعريف العلية وإنما أنت تزد شخصيا معلوما فام يكن بد من إدخال العهدية
علمه لذلك **والثانية** أما تعريف الماهية وهي التي لا تخلوها كل حقيقة والأخبار وأحوالها من
المآكل حتى وقولك والله لا تزوم النيا ولا التبا لثياب وأما الاستغراق للأفراد وهي التي
تخلوها كل حقيقة نحو خلقه الإنسان ضعيفا وعلما منها أن يصير الاستثناء من مدخولها خزان الإنسان
لنفسه إلا الذين آمنوا **ص** فغنى بالجمع وإضافة الفعل لله اعتبارا للمعناه نحو أو الطفل الذي لم
يظهر وأقوام أهل الناس الذين ربحوا والدرهم البصير ولما الاستغراق خصوصا بعين الأفراد ما يقع
في المدح أو الذم وهي التي تخلوها كل جازا نحو زيد الرجل على أي الكمال في هذه الصفة وهذه ذلك
الكتاب لأرب فيه قال الجوزولي وغيره وتعرض في الجنسية الحضور نحو خرجت فإذا الأسد أذ ليس
بذلك وبين خطأك عهد في أسد محضوس وإنما أردت خرجت فاذا هذه الحقيقة فدخلت انت
لتعريف الحقيقة لأن حقيقة الأسد معروفة عند الناس وقال ابن عصفور لا تقع الحضورية إلا بعد
اسم الإشارة نحو خالي هذا الرجل أو أي في النداخويها الرجل وإذا الخجاجة نحو خرجت فاذا
الأسد أو من اسم الزمان الحاضر نحو الآن والساعة وما في معناه وما عدا ذلك لا تكون فيه
الحضور إلا أن يقوم دليل على ذلك وقال ابن هشام فيما ذكره ابن عصفور فظهر لأنك تقول
تشتام رجل حضرتك لا تشتم الرجل فله الحضور في غير ما ذكر ولأن الذي بعد أذ البت لتعريف
شيء حاضر خالية التكامل فلا تشبه ما الكلام فيه ولأن المعنى في الدخلة على الانها زائدة
لا معروفة وما ذكر من تقيم انت إلى عهدية وجنسية هو من حيث الجمهور وخالف أبو الحجاج يوسف
بن معرور فذكر أن انت لا تكون إلا عهدية قات فاذا قلت الدنيا خير من الدنيا فمقتضا
هذا الذي عهدت بقلبي على شكل كذا خير من الذي عهدته على شكل كذا فالكلام للعهد البدل الانتفاء
وقال ابن عصفور لا يستعد عندى أن سمي الآن والكلام الثاني لتعريف الجنس عهدية لأن
الأجناس عند العقل معلومة مدقوها والعهد تقدم المعرفة وقال ابن باشا **ص**

والخيار

والخيار روافقا للكيفية سياتيها عن الصغير قال ابن مالك لا في العلية **ص** فاختلاف في سلبية انت
عن الصغير المضاف اليه فغنى أكثر البصريين وجوز الكيفية وتعرض البصريين ولغيرهم للتأخيرين
وخرجوا عليه فإن الجنة هي الماوي وهرزت برجل حس الوجه ولما تعون قدر واليه وسنه وقيد ابن
مالك الجواز بغير الصلة وقاب الراجح في وعلم آدم الإنسان أن لا يخلو اسمها المسماة مجوزا أنها
عن الظاهر وقاب البوشامة في قوله بدات بضم الله في النظم أن الأصل في بطن مجوزا أنها عن صغير
المشكل قال ابن هشام والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب **ص** وزيدت لازما في البيع
وقيل للم والذى قبله والآن ونادرا في علم وحال **ص** وتعرض ومضافه قات **ص** الاخشى ومعرز
بالرجل مثلك وخبر منك والخليل ما يعرف لعت لنتيها وأن مالك بذكر ابن هشام كالميل سله
ص تقع انت زائدة وهي نوعان لازمة وهي التي في الموصولات بسا على أن تعريفها بالصلة والتي
في البيع وقيل انها للم والتي في الآن على لغة القولين فيه وغير لازمة وهي نادرة كالدخلة على بعض
الأعلام في قوله يا عدام العرو من أسيرها **ص** والأحوال لقولهم **ص** ادخلوا الأول فالاول وقوله
دعت الحميد فاشتكى منك منعت أي حمدا والتميز في قوله **ص** وطيت النفس بما قل عن عرو
أي نفسا والمضاف اليه التميز في قوله **ص** إلى ذر من الشري ملاة لباب الربيبك بالتمهيد
واختلف في نحو ممرز بالرجل مثلك وخبر منك ما استع به المقرون بال مما فقال الاخشى أنه
نكرة وانت فيه زائدة ليصح اسما عدهما اذ ليسا بمرتبتين وقاب الخليل بل النعت والمفعول
مفعولان على أنه انت في النعت وأن كان موصوفا لا تدخله كما نصبت الخليل المقدر على
الغيا **ص** قال ابن مالك عندي ان اسهل مما ذهب اليه الحكم بالبدلية وتقرير المشوع والتابع على
ظاهرها فيكون **ص** نكرة من معرفة وردا بوجها بان البدل بالمتنقات ضيعت وذلك
الذي حمل الاخشى والخليل على ما ذهب اليه وقال ابن هشام **ص** **الموصول** منه حروف وهو
ما اقوت مع صلته بمعذر وهو أن أو توصلا بفعل مضمر في وقاب أبو حيان الا لامروى أو توصلا
بمضارع مقرونة بالام التعليل لفظا أو تقديرا وأن أو توصلا بمبدأ وفعل أو بالية غال فمهم عن
أثبت مصدر رتبها الفراء والفارسي والنبريزي وأبو البقاء وابن مالك ومنعه الجمهور وما وزعم
قوم اسما وتوصلا بمتصرف غير امر ولا كذا بما عن وخوز قوم وصل ما بحلة اسمية وثالثها ان ثابت
عن الظرف وشرط قوم صحة الذي محلها والشهيد كون وصلها غير خاص وتنوب عن زمان قيل
وتشاركها ان **ص** الموصول قسمان جزئي واسمي والثاني هو الموصول بالباب لانه المعرفة وذكر
الأول استطراد أو يدي به لأن الكلام فيه أخضر وذلك يستلزم احكاما وفروعا كثيرة ومضارط
الموصول الحرفي ان يولد مع صلته بمعذر وهو خمسة أحرف **أحدها** ان بالفتح والستكون وهي
الناصبية المضارع وتوصلا بالمفعول للمضمر ماضيا كان أم مضارعا لم أمرا نحو أعجبت ان قات
وأريد ان تقوم وكنت الجنب بان فمضربا على وصلها بالامر والدليل على انها مضربة دخول
حرف الجر عليها وقاب أبو حيان جميع ما استدلوا به على وصلها بفعل الامر فيتم ان تكون المتغيرة
ولا يتقوى عندي وصلها به لامر من أحدها انها اذ استسكت والفعل مضارع فانت معنى **الامر**
المطلوب والثاني أنه لا يوجد في كلامهم بجنب ان فم ولا جيت ان فم ولا يجوز ذلك وتوكانت توصلا
به جازم لك كما مضى والمضارع انتهى أما الجامد كعني وبهبط ونعم فلا توصله اتفاقا

كقوله فمثل الذي لا يثبت حمل صاحبه انتهى وخروج ايضا الطليعة وفي اولي بالامتناع من الانتسابية لانها
لم تحصل معاها بعد فهي بعد عن حصول الموضوع بها لغيرها وجوز لكساي الوصل بجملة الامر والهي
حو الذي اضربه اول نظره زيد وجوز المازني جملة الدعا اذا كانت بلفظ الخبر نحو الذي يرد الله زيد
قال ابو جيان ومنه يذهب لكساي مما تقدمه بل اول لما فيها من صيغة الخبر ويجوز هناك جملة
مقدرة بليت ولعل وحسب حوال الذي لينه اول لعله منطلق زيد والذي عسى ان يخرج زيد قال واني
لرام نظرة قبل التي لعل وان شئت دواها ازورها وناوله غير على احوال القول اي اقول لعل
او الصلة ازورها وخبر لعل بضمير والجملة اعتراض واما جملة التعجب فان قلنا انها انشائية لم يفصل
بها او خبرية فقولان احدهما الجواز وعليه ابن خروف وجوز ان الذي ما احسنه والثاني المنع لان
التعجب انما يكون من حقا السبب والصله تكون موصحة فتشافي والتعجب جواز جملة القسم جوا
الذي اقسام بالله لقد قام ابوه وجملة الشرط مع جزائه كما خبر بها جوا الذي ان قام عروفا ابوه
ومنع قوم السبب لخلو احدى الجملتين فيما من ضمير عايد على الموضوع واجيد بانها مكررات
عنزلة جملة واحدة بل ليدان كل واحد منهما لا يفيد الا ما اقتراها بالآخر في كساي بضمير واحد
كما يمكن في الجملة الواحدة والتعجب جواز ايضا جملة صدرها كان وقيل لا لانها غيرت الخبر عن
مقتضاها وبشرط حيث تضمن الموضوع معنى الشرط نحو الذي ان قام قام ابوه منطلق وقيل لا لاختراع
الشرطي والتي يكون تمام نفسه ورد بان الثاني غير الاول لانفسه وجملة تنسب على كلامها قلها
وقيل لا فلا يجوز جاني الذي حتى ابوه قائم لان حتى لا يدان يتقدمها كلام تكون غاية الكلام ونعم
فاحله ضمير ومفعول الفاعل وزعم الكوفيين وان ما لك ان الموضوع قد يتبع باسم معرفه
يعرف ويسمى بذلك عزمة لقولك ضربت النبي اياك وانه يجوز بالقلة بمثل ما على رايهم
انها ظرف لقوله حتى اذا كانا هم الذين مثل الجملتين المحل في المعرفين قالوا في البيت مقتدر
اي عاد او صار **اص** ويجب معك عايد وقيل ما لم يعط عليها بقا جملة هو فيها مطابق ونحو
المضمر والغيبه في ضمير خبره او موصوفه عن حاضر فان سببه به بالغيبه ولذا ان تأخر خلاف
لكساي واوجبها قوم مطلقا وقوم في غير الشعر وبعضهم انهم تنصل والاصح اختصاصه بالذي
وفروعه والحق قوم ذو وذات وقوم من وما وقوم **الف** وقوم التواسع ويعتبران في ضمير
وخالف فيما لم يفصل والاولى في من واخواتها ومكان مراعاة اللفظ فان عند سابق قال المعنى
ويجب للباس او في خلاف لابن السراج في من هي محنة امك تام تخلف في ويعتبر بعد اللفظ المعنى
ويجوز عكسه بشرط قوم الفصل **ش** لا بد في الجملة الصلة من ضمير يعود الى الموضوع مربوط به
ولجاز ابن السراج خلوها منه اذا عطف عليها بالفا جملة مشتملة عليه نحو الذي يطير فيضرب زيد
الذي باب ارتباطها بالذي وضمير وزعمها جملة واحدة وحكم الضمير للمطابقة للموضوع في الافراد
والذكر والمضمر وفروعهما ويجوز المحصور والغيبه في ضمير الخبره او موصوفه عن حاضر
مقدم لم يقصد تشبيهه بالخبر والحاضر بضمير التكلم والخطاب غوات الذي فعلت وانا الذي
فعل وانا الذي فعلت وانا الذي فعل **ق** ان الذي سمي اي خيبره وقالنا الرجاء
الضرب الذي تعرفونه وقالت وانا الذي حملت كل قصصه **و** وانا الذي اتاهه
في غدوه ومن امثلة الخبر بموصوفه انت ادم الذي اخرجتنا من الجنة وانت موسى الذي اسطفاك

الله

الله وتقول انت فلان الذي فعلك لدا واما الجواز ذلك لان الخبر عنه والخبر به شي واحد وقيل يخفى ذلك
بالذي والى وتثنيتهما وجمعهما ويتعين فيما عدا ذلك الغيبة اولا قال ابو جيان الصواب الاول قال
وزاد بعض النحاة ووذوات الطائيه والال واللام وانما بعضهم رجع الموضوع قال وهو ومنه
فان تأخر الخبر عنه وتقدم الخبر تضمنت الغيبة عنه الخبر نحو الذي قام انا والذي قام انت لان الجواز
المعنى قبل تمام الكلام ممنوع وجوز لكساي عوده مطابقا للتكلم والخطاب كما لو تقدم ووافقه ابو ذر
المعنى وان قصد تشبيهه بالخبر به تضمنت الغيبة اتفاقا خوفا في الشاعرة الذي قتل مرحبا وابت
في الشاعرة الذي قتل مرمجا لان المعنى على تقدير مثل لو صرح بها تضمنت الغيبة واوجب قوم الغيبة مطلقا
واوجبها قوم في السعة وعلى الجواز شرطه ان يوجد ضمير ان جاز في اخذها مراعاة اللفظ وفي الامر المعنى
قال عن الذين تابوا عهدا على الجهاد ما بقينا ابدا وفات انت الهدى الذي كنت مرة **س** سعيابه
والاراجي العطف ومنع الكوفيين الجمع بين الجملتين اذ لم يفصل بينهما اخوان الذي قت وخرجت فلا يجوز
عندم وخبر والبصريون اطلقوا قال ابو جيان والسماح انما ورد وهم المفضل ويجوز مراعاة اللفظ
والمعنى في ضمير من وما **الف** واي وذا وذوات ولم وكان لا ينافي اللفظ مفردة مذكر فان عنى بها
غير ذلك جاز مراعاة المعنى ايضا والاحسن مراعاة اللفظ لانه الاكثر في كلام العرب قالت تعالى ومنهم من
يسمع البك وقال ومنهم من يستمعون البك وقال العززدق بنى مثل من ياديب فيضليان وقال
امرؤ القيس لما سها من جنوب وشمال فان عند المعنى سابق فالاولى مراعاته قال تعالى ومن يقنت
مثل لله ورسوله وتعل صلواتنا اجرها فسبق منكن موقوتك وتعل بالناس ويجب مراعاة
المعنى ان حصل مراعاة اللفظ ليس او فيم فالاول غواظ من سالكه اذ لو قيل من سالك لا لئس
والثاني نحو من هي حرامتك ومن هي محنة امك اذ لو قيل من هو احرامتك ومن هو محنة امك
لكان في غاية التميز وسواء كانت الصلة مما يفرق بينه وبين مذكر تا الثاني محنة ام لا لحر او وافق
ابن السراج على منع التكرار في الثاني واجاز في الاول **ش** تشبيه بموضع وخوة من الصفات الجارية على
الاناث بلفظ خاك من علامته بخلاف الحرقان اجرامه على الموت لم يقع فان حذف ضمير في وقيل
من محسن امك سهل التذكير واذا اجمع في من وخوة ضامرا جاز في بعضها مراعاة اللفظ وفي بعضها
مراعاة المعنى والاحسن البداءة بالحركة على اللفظ قالت تعالى ومن الناس من يقول امنا بالله وباليوم الآخر
وما هم بمؤمنين ويجوز البداءة بالمعنى لقولك من قامت وقعد بشرط قوم لجواز وقوع الفصل بين الجملتين
عوم يقومون في خبري وشيئنا امرنا قومك وعزى الكوفيين واذا اعبر اللفظ ثم المعنى جاز العود
الى اعتبار اللفظ بقوله قال تعالى ومن الناس من يشري لهم الحديث ليعمل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها
هزوا اولئك لهم عذاب مديد واذا تنلى عليه ايات ولي مستكبرا وقال ومن يؤمن بالله ولا يرضى لحاله
يرحله خبات الى قوله خالدين فيها ابدا قد احسن الله له **ز** زقا **ص** وبغني عن الضمير لما هو خلاف لقوم
وعن الجملة ظرف او مجرور وشيئنا معه فاعل هو العابد مالم يرفع ملائس ضمير ويجوز ان كان
خاصا مطلقا خلافا لكساي **س** يعني عن الضمير العابد اسم لما هو حكمي ابو سعيد الذي روي عن الخزي
اي عند وقال وابت الذي في رحمة الله اطعم اي رحمتك قال القاسمي ومن الناس من لا يخبر هذا
وبغني عن الجملة الموضوع بها ظرف او جار مجرور ومنوي معه اسما وشبهه وفاعل هو العابد مالم
يرفع ذلك المنوي ملائس الضمير فيكون العابد الضمير الملائس للرفع جوا الذي عندك والذي

في النار والذي عندك اخوه ثم هذا المنوي واجب الاضام مالم يكن خاصا فانه يجب ذكره خوفا الذي يملك
عندك او نائم في الدار ولا يجوز حذفه مطلقا وسواء كان المطرف قريبا من زمن الاجاز ام لا واجاز الكسائي
حذف الخاص في القريب خوفا من ترك المنزل الذي اقيم او الذي البارحة او الذي انما خلا في نزل المنزل الذي
يوم الخميس او الذي يوم الجمعة **ص مسئلة** يمنع تأخير موصول واجاز الكسائي تأخيرها عن موصول صلتها
والغرض ان فصله ومنعها باجبي غالبا وبغيره في **ان** والحرف غير ما ومنه قسم واعتراض خلافا
لابن مالك فيما ولي غير مخاطب ولا يتبع ويخبر ويشتكى قبل تمامها وقد حذف صلة موصول اول الكتابا الثاني
اشتركا او دلالة والحرفان وقفا للكونية جواز تقدم متعلق الصلة وثالثا ان كان **ان** مجزوءا عن وجوه
ما علم من موصول لا **ان** وحرفي غيران وثالثا ان عطف على مثله وصلة غير **ان** والحرف موصولا باي **ان**
الموصول والصلة حرفيا كان او اسميا جزئي اسم فاشبه شيهما الاسم للركب تركيب مزيج ومن ثم وجب لهما
احكاما **احدها** تقدم الموصول وتأخير الصلة فلا يجوز عكسه واذا امتنع تقدم الصلة امتنع تقدم
موصولها ايضا واجاز الكسائي تقدم موصول صلة في عليها خوفا من العلم كمن يعلم واجاز الغزالي تقدم موصول
صلة ان عليها خوفا من العمل ان تشرب **الثاني** امتناع الفصل بينه وبين الصلة او من متعلقات
الصلة باجبي الا ما شذ من قوله **وابعين** من وصفت الى فيه **لست** في يقشرون عنهم ادود **فصل** بالي وهو
اجنبي من الصلة وموصولها ومحلله بعد لسان ويجوز الفصل بغير اجنبي كمعول الصلة خوفا الذي زيد
اضرب ومنه صلة القسم كقوله ذاك الذي وابيك يعرف مالكا **وجملة** الاعتراض لقوله **ما** ذاولا
عقب في المقدور زمت **اما** **وجملة** الحال لقوله **ان** الذي وهو مجزوء حرفيا فانه تعتبره بعد انشراح
وجملة النداء بعد خطاب كقوله **وانت** الذي تاسعدانت بمشهد **قال** ابن مالك فان لم يكن مخاطب
عد الفصل اجنبيا ولم يجز الا في ضرورة كقوله **من** مثل من ياذب يصطبان اما ان فلا يجوز الفصل
بينها وبين صلتها حال لا باجبي ولا بغير لانها جزئي من صلتها وكذا الموصول الحرفي لان امتزاجه بصلته
اشد من امتزاج الاسم بصلته لان اسميته منتظمة بدونها ويستثنى ما يجوز فصلها خوفا مما زيد
انصرف لانها غير عاملة بخلاف ان وان وتفرع على امتناع الفصل بين الموصول **وصلته** انه قبل
تمام الصلة لا يتبع بتابع **حسن** نعت او عطف بيان او شق او تأكيد او بدل ولا يخرج عنه ولا يستثنى
منه فلا يقال الذي **حسن** الم زيد او لا جاز الذي الاريد اسيا وانتم وقد تردد صلة بعد موصولين
او اكثر فليكن بها او مشتركا فهما كقوله **صل** الذي والي بتا باخوه او دلالة على الحذف من الاول
كقوله **وعند** الذي واللات عندك اخيه **وبقي** في المتن متايل **الاولي** في جواز تقدم الطرف
والجزء المتعلق بالصلة على الموصول اسميا او حرفيا مذهب احدى المذاهب مطلقا وعليه البصريون
والثاني الجواز مطلقا وعليه الكوفون وهو اختيارني للوضع فهما والثالث الجواز مع **ان** اذا جرت
من نحو وكذا فيه من الزاهدين اني لكما من الشاهدين وانا على ذلكم من الشاهدين **وللم** في غير **ان**
مطلق ومنها اذا لم يختر من وعليه ابن مالك وبدل فجواز في غير **ان** قول **لا** انطلقوا شرا فان
لكم من الذين وقرأ في السر والعلن وقوله واعرضهم عن عجمي **وقوله** كان جزائي بالعضان
اجلدا **وفي** **ان** غير مجزوءة من قوله كانك ما احدثت بالمجرب وقوله ولا في شوب الحى بالموسم
والما يعون مطلقا وقدر في الايات والايات متعلق من جنس المذكور **الثانية** في جواز حذف
الموصول اذا علم مذهب احدى الجواز في الاسمي غير **ان** دون الحرفي غيران وعليه الكوفيون

والغداديون

والغداديون والافخش وابن مالك واحتجوا بالسمع **قال** في الجواز قول الله منكم ومحمد بنصره
سواء **قال** قوله مالم يكن خاصا فانه يجب ذكره خوفا الذي يملك عندك او نائم في الدار ولا يجوز حذفه مطلقا وسواء كان المطرف قريبا من زمن الاجاز ام لا واجاز الكسائي
حذف الخاص في القريب خوفا من ترك المنزل الذي اقيم او الذي البارحة او الذي انما خلا في نزل المنزل الذي
يوم الخميس او الذي يوم الجمعة **ص مسئلة** يمنع تأخير موصول واجاز الكسائي تأخيرها عن موصول صلتها
والغرض ان فصله ومنعها باجبي غالبا وبغيره في **ان** والحرف غير ما ومنه قسم واعتراض خلافا
لابن مالك فيما ولي غير مخاطب ولا يتبع ويخبر ويشتكى قبل تمامها وقد حذف صلة موصول اول الكتابا الثاني
اشتركا او دلالة والحرفان وقفا للكونية جواز تقدم متعلق الصلة وثالثا ان كان **ان** مجزوءا عن وجوه
ما علم من موصول لا **ان** وحرفي غيران وثالثا ان عطف على مثله وصلة غير **ان** والحرف موصولا باي **ان**
الموصول والصلة حرفيا كان او اسميا جزئي اسم فاشبه شيهما الاسم للركب تركيب مزيج ومن ثم وجب لهما
احكاما **احدها** تقدم الموصول وتأخير الصلة فلا يجوز عكسه واذا امتنع تقدم الصلة امتنع تقدم
موصولها ايضا واجاز الكسائي تقدم موصول صلة في عليها خوفا من العلم كمن يعلم واجاز الغزالي تقدم موصول
صلة ان عليها خوفا من العمل ان تشرب **الثاني** امتناع الفصل بينه وبين الصلة او من متعلقات
الصلة باجبي الا ما شذ من قوله **وابعين** من وصفت الى فيه **لست** في يقشرون عنهم ادود **فصل** بالي وهو
اجنبي من الصلة وموصولها ومحلله بعد لسان ويجوز الفصل بغير اجنبي كمعول الصلة خوفا الذي زيد
اضرب ومنه صلة القسم كقوله ذاك الذي وابيك يعرف مالكا **وجملة** الاعتراض لقوله **ما** ذاولا
عقب في المقدور زمت **اما** **وجملة** الحال لقوله **ان** الذي وهو مجزوء حرفيا فانه تعتبره بعد انشراح
وجملة النداء بعد خطاب كقوله **وانت** الذي تاسعدانت بمشهد **قال** ابن مالك فان لم يكن مخاطب
عد الفصل اجنبيا ولم يجز الا في ضرورة كقوله **من** مثل من ياذب يصطبان اما ان فلا يجوز الفصل
بينها وبين صلتها حال لا باجبي ولا بغير لانها جزئي من صلتها وكذا الموصول الحرفي لان امتزاجه بصلته
اشد من امتزاج الاسم بصلته لان اسميته منتظمة بدونها ويستثنى ما يجوز فصلها خوفا مما زيد
انصرف لانها غير عاملة بخلاف ان وان وتفرع على امتناع الفصل بين الموصول **وصلته** انه قبل
تمام الصلة لا يتبع بتابع **حسن** نعت او عطف بيان او شق او تأكيد او بدل ولا يخرج عنه ولا يستثنى
منه فلا يقال الذي **حسن** الم زيد او لا جاز الذي الاريد اسيا وانتم وقد تردد صلة بعد موصولين
او اكثر فليكن بها او مشتركا فهما كقوله **صل** الذي والي بتا باخوه او دلالة على الحذف من الاول
كقوله **وعند** الذي واللات عندك اخيه **وبقي** في المتن متايل **الاولي** في جواز تقدم الطرف
والجزء المتعلق بالصلة على الموصول اسميا او حرفيا مذهب احدى المذاهب مطلقا وعليه البصريون
والثاني الجواز مطلقا وعليه الكوفون وهو اختيارني للوضع فهما والثالث الجواز مع **ان** اذا جرت
من نحو وكذا فيه من الزاهدين اني لكما من الشاهدين وانا على ذلكم من الشاهدين **وللم** في غير **ان**
مطلق ومنها اذا لم يختر من وعليه ابن مالك وبدل فجواز في غير **ان** قول **لا** انطلقوا شرا فان
لكم من الذين وقرأ في السر والعلن وقوله واعرضهم عن عجمي **وقوله** كان جزائي بالعضان
اجلدا **وفي** **ان** غير مجزوءة من قوله كانك ما احدثت بالمجرب وقوله ولا في شوب الحى بالموسم
والما يعون مطلقا وقدر في الايات والايات متعلق من جنس المذكور **الثانية** في جواز حذف
الموصول اذا علم مذهب احدى الجواز في الاسمي غير **ان** دون الحرفي غيران وعليه الكوفيون

والغداديون

هو الذي نعت الله رسولا اي بعثه ما الله مولى فضل فاحدته به اي مولى له او غيرهما لم يخرجوا
حاله الذي انه فاضل او كانه شرفا والحق به ابو جابر المنسوب بالفعل الثاني الذي لنته زير قات
ابن قاسم وفيه نظر وقال ابن عقيل **الثاني** ان يكون جرحا او جرحا جزوا في مشور
احد ما ان جرحا باضافة صفة ناصبة له تقدير اخوفا فيص ما انت قاض اي قاضيه وزعم ابن عسكوران
خذه صغيف جدا ورده ابو جابر موروده في القرآن وبانه منصوب في المعنى ولا خلاف ان جرحا منصوب
قوي فلهذا لما في معناه فان جرحا باضافة صفة غير ناصبة نحو جاب الذي انما صار به اس او غير صفة
نحو جاب الذي وجهه حسن لم يخرج خذه واجازة للساجي لقوله اعوذ بالله واياته من باب يخلق من خارج
اي يخلق بابه فانها ان يخرج جرحا جرحا في الموصول او الموصوف بالموصول بلفظ ومعنى متعلقا
نحو مررت بالذي او بالرجل الذي مررت اي به وشرب ما تشربون اي منه فان جرحا متعلقا بجرح
نحو جاب غلام الذي انت غلامه او لم يخرج جرحا في الموصول اصلا نحو جاب الذي مررت به او جرحا في لا ياب
ما جرحه التعايد في اللفظ في الذي حالته به او حالته لفظا لا معنى كمررت بالذي مررت به على
زيدا ولفظا ومعنى لا متعلقا كمررت بالذي خرجت به لم يخرج جرحا في الموصول جرحا في ماله
الجرح اذا تعين الحرف وان لم يوجد الشرط نحو الذي سرت يوم الجمعة اي فيه والذي رطل برزخ
ثم اي فيه حتى الحرف تعين الجرح في كانه في الخبر والموصول بذلك اولى لاستطاعته بالصلة **قاسم**
ويمكن ان يكون منه ذلك الذي يستر الله عبادته اي به وقال ابو جابر لم يذكر احد ذلك في الصلة وانما
ذكره في الخبر ولا ينبغي ان يقاس عليه ولا ان يذهب اليه الاسماعي ثابته عن العرب وجوز ابن مالك
ايضا الجرح اذا جرحا في الحرف تعينه على الموصول بعد الصلة وهو معنى قوي او كان معه مثله كقوله
ولوان ما حالته ليس قوما هذا استلزم به لكان الجرح اياه ابو جابر وقال ان البت ضرورة
فقوي واياه ابو جابر عايد الي جميع قول ابن مالك **الحال الثاني** ان يكون مرفوعا فان كان فاعلا
او نائب عنه او خبر المبتدأ او الناسخ لم يخرج جرحا في الذي انما او ضربا او جاب الذي الفاعل
هو وان الفاعل هو وان كان مبتدأ اجازة بشرط احدها ان لا يكون بعد جرحي نفي نحو جاب الذي ما جرح
قام الثاني ان لا يكون بعد جرح جاب الذي في الدار الا هو او الذي في الدار هو الثالث ان لا
يكون معطوفا على غيره نحو جاب الذي زيد وهو متعلقان **الرابع** ان لا يكون معطوفا عليه غير نحو
جاب الذي هو وزير فاضلان وخالف الفراء في هذا الشرط فاجاز جرحه ورد بانه لم يسمع وبانه يودي الى وقوع
جرح العطف صدر **الخامس** ان لا يكون خبر جملة ولا ظرف ولا ظرف ولا ظرف ولا ظرف ولا ظرف ولا ظرف ولا ظرف
وقوله جاب الذي هو في الدار لانه لو جرح في الدار لكان في الكلام شي ام لا لان ما بعده من الجملة
والظرف صالح لان يكون صلة السادسة ان تطول الصلة بشرط ذلك التعريفون ولم بشرط الكوفون
فاجازوا الجرح من قولك جاب الذي هو فاضل لو رده في قراءة مما على الذي احسن بالرفع ان
هو احسن من بعد باللا لا ينطق بما سلفه اي بما هو سلفه والبصريون جعلوا ذلك نادرا وحل
الخلاف في غير اي احسن فلا يشرط فيها الطول اتفاقا لانهما مفتقرة الى الصلة او الى الاضافة فكانت
اطول فحسن معها تخفيف اللفظ ومثال ما اجتمعت فيه الشروط والطول وهو الذي في السابعة
اي هو **السادس** وتنبى جرحا على الضم عند سيبويه وغلطه الرجاء والفتار وفاق الكوفية
والخليل ويونس اغرابها فان جرحا معناه ما اعربت على الصواب كما لو ذكرنا العايد وقبل تبني مع

الظرف

الظرف مطلقا وتصرف مع الن وعين اي عمرو ولا وقبل هو اذ اسمي **ش** ولاي للموصولة اربعة اخوال
احدها ان يذكر مصداقها وعائدها نحو جاب ايهم هو قائم **والثاني** ان تحذف مصداقها ويذكر
عائدها نحو اضرب ايا هو قائم ومن مغربه في هذين الحالين باجماع **الثالث** ان تصافا وتحذف كقوله
تعالى ثم لتنزعن من كل شيعة ايم اشده وقول الشاعر **عشر** فسلم على ايم افضل **وحي** فخره **الحال**
منبته على الضم عند سيبويه والجمهور لشدته اتفاقا رها الى ذلك المحذوف وهذا يتكلم بياها في الحال
وقيل لان قاسمها على الف له فلما نقص من صلها التي هي مؤنثة ومنبته لها رجعت الى ما عليه اخوالها
وبنت على الضم تشبها بغيره وبعد لانه حذف من محل ما ينسبه وذهب الكوفون والخليل وقول
الى اغرابها جليل واو الالية على الحكاية او التعليق على ان فيها قراة بالنصب وقال ابن مالك اغرابها
جليل قوي لا يابا في الشرط والاستثناء تعرب قول واحد فكذلك في الموصولة **الرابع** ان تقطع عن
الاضافة ويحذف العايد نحو اضرب ايا قائم ومن في هذه الحالة مغربة قال ابن مالك لا خلاف وقد
ذهب بعض الضميين الى تباهيها في شأ على الحال الثالث نقله ابو جابر والزمي فلهذا اشترى الى هذا
الخلاف بقولي على الصواب واذا انت اي بالتحذف ما تصاف اليه يجمع القمرون اذ ليس فيها الا
الثاني وكان ابو عمرو يجمعها الضم في جليل للثاني والتعريف لان التعريف بالاضافة للموصولة تشبهه
بالعلمية ولذا منع من الضم في جمع المؤنث وقرئ ابن مالك بان شبه جمع بالعلم اشده من شبه اية لان
جمع لا يستعمل مع ما يضاف اليه بخلاف اية وقيل الخلاف انما هو قويا اذا سميت امرأة بابه في الدار
فلا تخفى بصرق اية وابو عمرو يجمعها للثاني وما يجرها من الصلة كالصفة وحجة الاختفاء ان
الشيء لما كانت بالجمع صار التثنية بغير الاثم لانه وقع في الوسط **ش** ويجوز اشباع جرحا وساقا وتبدا
وتوكيد اطلاق لابن السراج وكثير وحالا ولزم مقدمه خلافا لتمام **ش** اذ حذف العايد المنسوب بشرطه
فوقوكده والنسب عليه نحو جاب الذي ضربت نفسه وجاب الذي ضربت وعمره اخلاقا لا تخفى والكسائي
على الجواز ابن السراج والفرافصا به على المنع واختلف من الفراء في ذلك وانتقوا على جرح الحال منه
اذا كانت مخرجة عنه في التقدير نحو هذه التي غانقت محردة اي غانقتها محردة فان كانت مقدمتها في التقدير
نحو هذه التي محردة غانقت فاجازها ثعلب ومنعها هشام **ص خامسة** من اللعام ولشبهه وغيرها
شمو لا او تقبلا وقيل مطلقا وما لغيره غالبا وبهم امره وصفات عالم قبل وله مطلق وقيل بقرينة
ش الاضطرار من وقوعها على العاقل ولا تقع على غير العاقل الا في مواضع **احدها** ان تترك منزلته
نحو ومن اضل من يدعوا من دون الله من لا يستحي له خبر عن الاصنام من لتزبيلها منزلة العاقل
حسب ما عهدوها وقوله اسرب القطا هل من يعبر جناحه نزل القطا منزلة العاقل خطابه
ونذ اية **الثاني والثالث** ان يتنزه معه في شمول او تفصيل فالاول نحو ومنهم من يمشي على اربع
لا قترانه بالعاقل فيما فصل من في قول خلق كل دابة من ما وزعم قوم منهم قطرب ووقع من على غير
من يعقل دون اشتراط اخذ من ظاهرا ورد من ذلك والغالب في ما وقوم على غير العاقل وقد
يقع للعاقل نادرا نحو ما خلقت بيدي والسما وما بناها الايات ولا اتم عابدون ما عبدو وسمع سبحان من
سبحن لنا ولورود هذا وامثاله زعم قوم منهم درسيه وابو عبيد ومكي وانما خروف وقومها
على احاد من يعقل مطلق وكان السبيل لا تقع على اولى العلم الا بقرينة وتقع على صفات من يعقل

كافيا اي مغنيا عن الخبر لخرجه خو اقام ابوه زيد فان الفاعل غير معنى ولا يحسن السكون عليه فزيد فيه
مبتدا وقيام خبر مقدم وشرطه ايضا تقدم نفي او استنهاج باي ادواتها كما ولا وان وغير نحو غير
قيام الزيدان ومنه قوله غير ماسوف على رمن ينقضي بالهم والجرم وكالهمزة وهل وما ومن ومضى
وان وكيف ولم واياك هكذا غير ابن مالت قياسا على سماع ما والهمزة وقصر ابو جابر عن
اذ لم يسم سواها ولم بشرط الكون والاختصاص والاعتناء بغيرها على رانهم الا في قوله غير
معتمد وشرط ابن مالت استحسانا لا وجوبا فان جاز دونه بغير وجعل منه قوله خبر بنو ابي ولانك
ملغيا واجيب بان خبر خبر مقدم لم يطابق لان باب فاعيل لا يلزم فيه المطابقة ثم هذا الوجه قائم
مقام الفعل لشره شبه به ولا جاز ذلك منع ما يمنع الفعل فلا خبر عنه ولا يصح فلا يقال
اضربت الزيدان ولا يوصف فلا يقال اضارب عاقل الزيدان ولا يعرف بالان يقال القام اخوك
ولا يثنى ولا يجمع فلا يقال اقامان اخواك واقامون اخوك على ان اخواك واخوتك فاعل
الا على لغة الكوفي البراءة كما لا يقبل الفعل شيئا من ذلك وزعم بعضهم ان خبر هذا الوجه محذوف
وردبانه لاحاجة اليه لتام الكلام بدونه وزعم آخر انه الذي يليه وزعم ابن خوط الله انه يجوز
تثنيته وجمعه واستدل بحديث او نحو جى م واجيب بانه على لغة الكوفي البراءة او على التقدير
والتأخير وعلى الاول لو ثني وجمع جعل خبرا متقدما وللرفع مبتدا موحدا ويجوز ذلك مع ما تقدم
في الافراد عوا قاي م زيد وفي جمع التفسير عوا قاي م الرجال وفي ما استوي فيه المفرد وغيره عوا جى
الزيدان **ص** ورافع المبتدا قال الجمهور هو الابتداء وهو جعله او خبر عنه وقيل جرده والخبر
المبتدا وقيل الابتداء وقيل جازا والخبر وفاقا للكوفية وابن جني وابن جابر ترافعا وقيل ان يكن
في الخبر ذكر والافيه **ش** في رافع المبتدا والخبر اقوال فالجمهور وسبويه على ان رافع المبتدا معنوية
وهو الابتداء لانه بني عليه ورافع الخبر المبتدا لانه مبني عليه فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء
وضعف بان المبتدا قد يرفع فاعلا عوا قاي م ابوه ضاحك فلو كان رافعا للخبر لادى الى احوال
واحد رفعين ولا نظيره واجيب بان ذلك انما يجوز اذا اخذت الجملة وهي هنا عنكفة وبلغه
قد يكون جامدا او ضميرا او محلا لا يعللنا واجيب بان ذلك انما يجوز فيما يجعل بغيره الشبه بالفعل
وعمل للبتد السبب بل بطريق الاضافة وقيل القائل في الخبر هو الابتداء لانه طالب لها
فعل فمما وعليه الاختصاص وابن السراج والريثاني ورد بان اقوي العوا مل وهو الفعل لا يعمل
رفعين فالمعنوي اولى وقيل القائل في الخبر هو الابتداء او للبتد امعا وعلى هذا عمل الجمهور الا ان
او الابتداء بواسطة المبتدا قولان ونظير الثاني تقوي الفعل بواو المتعاضدة في المفعول مع
وبالاولي للفتن المستثنى وتقوي المعنى في معنى اللام او من وذهب الكوفيون الى انها ترافعا
فالمبتد ارفع الخبر والخبر رفع المبتد لان كلامها طالب للآخر ومحتاج به ما وعنده وضعف بانه
يلزم عليه ان يكون رتبة كل منهما التقديم لان اضرا كل عامل ان يتقدم على معنوله واجيب
بمع ذلك بديلادوات الشرط فانها كما تملك في افعالها الجزم وافعالها عاملة فيما نصب نحو
انما تدرعوا ولوسلم قلنا كل منهما متقدم على صاحبه من وجه متأخر عنه من وجه آخر فلا دور لاختلاف
الجملة اما تقدم المبتد فلان حق المنسوب ان يكون تابعا للمنسوب اليه ورفعاله وانما تقدم الخبر
فالانه محط الذليل وهو المقصود من الجملة لانه اذا ابتدأت بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض

وان كان

وان كان متأخرا في الوجود فهو متقدم في القصد وهذا المذهب اختاره ابن جني وابو جابر وهو المختار
عندي وللكوفيين قول اخر ان المبتد امر فروع بالذكر الذي في الخبر نحو زيد ضربته لانه لو زال الضمير
انصب فكان الرفع منسوبا للضمير فانما يكن ثم ذكر عوا قاي م ليد موافقا وعلى قول الجمهور الاختلاف
في الابتداء فالاصح انه جعل الاسم او الخبر عنه وقيل جرده من العوا مل الغلبة اي كونه معر في
ص والخبر مفرد جامد ولا ضمير فيه خلافا لراعه مشتق بخلافه ان لم يرفع ظاهرا ولا يحمل خبر واحد
وقيل اثنين ان قدر خلف مؤنوف وثلاثة ان كان بان وفي نحو حله جامعا قبل بقدر فهمي وقيل الاول
وقيل الثاني وقيل في المعنى لاني واحد **و** مستتر على ان جرى حوله وقيل بغير زافعا او ناكدا والاول
وقال الكوفية وان مالت مالم يومن ليس وحكمه حالا ونعنا كالحبر والفعل ابو جابر انما اخذ
ليس كروا لظاهرها **ش** الخبر ثلاثة اقتسام مفرد وجمله وشبهها وهو النكر والمجرور والمفرد والعوا مل
تسلط على لفظة مضافا كان او غير وهو قنما جامد ومشتق والمشتق مادل على متصرف مصوغا
من معتد كضارب ومضروب وحسن واحسن منه والجامد بخلافه فالجامد لا يتحمل ضمير اغوز زيد
اسد لا بمعنى شجاع وزعم اللساني انه يتحمله ونسبه صاحب البسيط وغيره الى الكوفيين والزما في
قال ابن مالت وغيره وهو دعوى لا دليل عليها قال ابو جابر وقدر د بانه لو تحل ضمير الجاز العطف
عليه موكدا فقال هذا اخوك هو وزيد كما تقول زيد قاي م هو وعرو والمشتق يتحمله ان لم يرفع ظاهرا
خو زيد قاي م بخلاف ما اذا رفعه لفظا نحو الزيدان قاي م ابو جابر او محلا نحو زيد ممرور زبته ولا يتحمل خبر
ضمير واحد وقيل ان قدر خلفا من مؤنوف استتر فيه ضمير ان احدها المبتد او الآخر للموصوف الذي
صار خلفا منه ولايت فاذا اكد قيل فيه فان كان صلة ان خو زيد القاي م ففيه ثلاث ضمير المبتد
والموصوف الذي صار خلفا منه ولايت فاذا اكد قيل فيه زيد القاي م فيه نفسه ولو تعدد
الخبر المشتق والجمع في المعنى واحده نحو هذا حلو جامعا ففيه اقوال قال الفارسي وليس فيه الا
ضمير واحد تحمله الثاني لان الاول ينزل من الثاني منزلة الخبر وضار الخبر انما هو بتمامها وقائده
بعضهم بقدر في الاول لانه الخبر في الحقيقة والثاني كالعقبة له والتقدير هذا حلو فيه مؤنوفة
وقال ابو جابر الذي اختاره ان كلامها تحل ضمير الاشتقاقيما ولا يلزم ان يكون كل واحد منهما
خبرا على حiale لان المقصود جمع الطعنين والمعنى ان فيه خلاوة ومؤنوفة وقال صاحب البديع
الضمير يعود على المبتد من معنى الكلام كانك قلت هذا امر لانه لا يجوز خلط الخبرين من الضمير لثلاث
تنتقض قاعده المشتق ولا الفراد احدها لانه ليس اولى من الاخر ولا ان يكون فيهما ضمير واحد
لان عاملين لا يجلان في مفعول واحد ولا ان يكون فيهما ضمير لانه ضمير التقدير كحله حلو وكلمه
جامعا وليس هذا الغرض منه قال ابو جابر وتظهر ضرورة الخلاف اذا اجاب بعد هذا ظاهرا نحو هذا
البيتان حلو جامعا زمانه فان قلنا لا يجوز الاول ضمير اثنين ان يكون الزمان مفعولا بالثاني وان
قلنا يتحملان في باب التنازع ولتعارض ادلة الاقوال سككت عن الترجيح قال ابن جني راجعت ابا
علي شيئا وعشرين سنة في هذه المسئلة حتى تبين لي ثم ان جرى المشتق على من هو له استتر الضمير
قال ابن مالت باجماع كعدم الحاجة الى ابراز خو زيد هندا ضاربته اي هي قالت ابو جابر وليس
كما ادعاء من الاجماع في الاقتصار اجازة يعني ان يقول زيد عرو وضارب هندا هو فكون ضاربها
على غير من هو له ويرفع الضمير به او يجعله نوكيدا وان جرى على غير من هو له وجب ابراز سوا

لأرجاء في الدار قال وكما المثال فيضج على أن الب في المبدأ لا الجنس والبيت الواجب فيه إعادة المبدأ
لفظه وليس العموم فيه مراد الالتراد أنه لا صبر له عنها لأنه لا صبر له عن شي **الترتيب** عطف جملة فيها
منه المبدأ بقية السببية على الجملة الخبرية الكافية منه **خو** وأنسان عيني عصر المائتان فيفيد وتارات
نم فيغرق في يند وضير يعود على التمان للمبدأ أو في معطوفه بالغا على عصر المائتين **الخبر**
عطف الجملة المذكورة بالواو اجازة هشام وعده غوزيد قامت هند وأكرمها ومنعه الجمهور لاها انما
تكون الجميع في المفردات لا في الجمل بدليل جواز هذا ان قائم وقاعدون هذا ان يقوم ويتغير **السادس**
شرط يتم على خبر مدلول على جوابه بالخبر غوزيد يقوم عروان قام اجازة الزجاء وحزم به ابن
هشام في المعنى وهو المختار **السابع** تكرر المبدأ بعناء غوزيد جاني ابو عبد الله اذا كان كنيته اجازة
الاختصاص مستلذا والذين يتكلمون بالكتاب واقاموا الصلاة ان لا يضيع اجر المؤمنين والجمهور منعوا ذلك
وقالوا رابط العموم ووافق ابن عصفور الاختصاص كما جاز ذلك في الموصول حكى أبو سعيد الذي روي
عن الخذري وتابعه الخضر اوي وحسنه ابن جني **الثامن** وجود ضمير غايد على المبدأ ان لا من بعض
الجملة الخبرية اجازة الاختصاص ايضا خو حسن الجارية العجني هو في عيني خبر حسن ولا رابط في ما فربط
بالبدل الذي هو هو اذ هو بدل من الضمير الموصوف المستتر في العجني لتأخير على الجارية وهو غايد
على الحسن **ص** وظرف او مجزور قام عامله كون منوي في الاصل والتحقق وفاقا لان كيسان انه
الخبر والغامل في مرفوعه والخيار وفاقا لان مالت تقديره اسم فاعل لتعيينه بعد اتمام ورجح ابن
الحاجب الفعل وكلمه هو من قبيل الجملة وعلى الاول المفرد وقيل قسم براسه مطلقا وجوز الكوفية
التأني وبجمل كشتق ومنعه الفران تقدم وبوكد منهم وعمله ياتي **س** ذا وقع الظرف والجار
والمجزور خبرا شرطه تاجا غوزيد امامك وزيد في الدار خلاف التأني وهو كما لا يخفى مجزور
ذكرة وذكر معقوله ما يتعلق به غوزيد بك او فبك او عنك اي وانك بك وراعي فبك
وبمعنى عنك فلا يقع خبرا اذ لا ياتي فيه **ثم** هنا مسائل **الاولى** اختلف في عامل الظرف اوجه
الحا والواقعين خبرا فالاصح انه يكون مقدر وقيل المبدأ او كلمة ابن خروف ونسبه ابن ابي
الغافية الى سبويه وأنه عمل فيه الضم لا الرفع لأنه ليس الاول في المعنى ورد بانه مخالف للمشهور
من غير دليل وبانه يلزم منه تركيب كلام من ناصب ومنعوب بدون ثالث وقيل بالحالفة وعليه
الكوفيون فاذا قلت زيد اخوك فالاف هو زيد او زيد خلفك فالخلف ليس بزيد بل هو الفاعل
الضمت ورد بان الحالفة معقولة لا تختص بالاستاذون الافعال فلا يقع ان يكون عامله لان العامل
اللفظي شرطه ان يكون مختصا بالمعنوي الاصعف اوي وعلى الاول يجوز تقدير الكون باسم الفاعل
وبالفعل فالقدير في زيد عندك او في الدار زيد كان او مستقرا وكان او مستقرا واختلف في الاول
منها فخرج ابن مالك وغيره تقدير اسم الفاعل لان الاصل في الخبر الافراد والتعريف به في قوله
فانت الذي يخو حة الهون كائن ولتعيينه في بعض المواضع وهو ما لا يفيق فيه خبر الفعل خو لما
عندك فزيد وخرج فاذا عندك زيد لان اما واذا التحايرية لا يفيق فيها خبر الفعل خو لما
للمحضر في الفارسي تقدير الفعل لانه املا في العمل ولتعيينه في الفعل واجيب بالفرق فانه في
الصلة واقع موقع الجملة وفي الخبر واقع موقع المفرد ان قدرت اسم الفاعل كان من قبيل الخبر المفرد
وان قدرت الفعل كان من قبيل الجملة فلا يخرج الخبر عن التسمين وقيل هو قسم براسه مطلقا وعليه

ابن السراج

ابن السراج **الثانية** ذهب ابن كيسان الى ان الخبر والحقيقة هو العامل المحذوف وان تسمية الظرف
خبر اجازة وتابعة ابن مالك وهذا هو التحقيق وذهب الفارسي وابن جني الى ان الظرف هو الخبر حقيقة
وان العامل صار ضمنا مستترا واجفوا ان كاريان في عمله الرفع على حوله حقيقة او المقدر وفي عمله
الصبر هو حقيقته حقيقة او في المقدر والاكثرون في المسائل الثلاث على ان الحكم للظرف حقيقة **الثالثة**
البصريون على ان الظرف يتمل من المبدأ كالمشتق سوا تقدم ام تاخر وقال الفر الا صبر فيه الا اذا تاخر
فان تقد فلا والاجاز ان يوكد ويعطف عليه ويبدل منه كما يفعل ذلك مع التأخير ومن تأكيده موخرا
قوله فان فؤادي عندك الدهر اجمع **و** سياتي على الظرف والمجزور في الكتاب الرابع **ص** ولا يخبر
بزمان عن عيني وقيل يجوز ان كان فيه معنى الشرط والمختار وفاقا لان مالت ان افا دوتخبر عن معني
فان وقع في بعضه قبل رفعه او كله او اكثر وهو نكس كثر ويجوز نصبه وجزم بخلاف الكوفية فيها او
معروفة جازا بانيا في **س** المشهور ان ظرف الزمان لا يجوز الاخبار به عن اسم عيني فلا يقال زيد اليوم
لعدم القابض سواجبت به منعوب انا مجزور ابي وان ما ورد من ذلك مؤول على خلاف مضاف
كقولهم اليوم خرو غدا امراي شرب خمر والليلة الهلال اي طلوعه واجاز ذلك قوم ان كان فيه معنى الشرط
غور الرب اذا اجاز الجواز ان بعض المتأخرين بشرط الفايض وعليه ابن مالك وضبطه بان يشابه اسم
العين اسم المعنى في حدوثه وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال والربط شهر ربيع والبط شهرين او
بضاف اليه اسم معني عام نحو كل يوم ثوب تلبسه او يوم والزمان خاص نحو في شهر كذا او مؤول به
عن خاص نحو في اي الفصول نحن ويجوز الاخبار بنظر الزمان عن اسم المعنى ثم ان كان واقعا وجمعه
وهو معروفة جاز رفعه ونصبه باجماع خوصيا مك يوم الخميس بالوجهين والنصب هو الاصل والغالب
او نكرة فاذهب الكوفيون رفعه نحو سعادتك يوم ويومان غدا وشهرين ورواها شهر وحمله وفصله
فلا يؤن شهر او جوز البصريون معه النصب والجر بلي وكذا ان كان واقعا في اكثر خواج الشهر وان وقع
في بعضه حكى ابن مالك الاجماع على جواز الوجهين في النكرة والمعرفة والنصب احول وروي بها قوله
زعم البوارح ان رحلتا غدا **ص** ورفع مكان متصرف عن عيني نكس وجاز وعين الكوفية ان عطف مثله
مختارا ولا فواجب ومعرفة مرجوح والكوفية ضرورية الابد مكان وكثير في موقت متصرف بعد عيني
قد رفيه بعد فان قصد باني من فرسخين انت من اشاعي ما سرياني تعين النصب ونصب اليوم
مع الجمعة ونحوها مما يتضمن عملا كاللوم يؤمك جاز لا عزم كالاحد خلافا للفر او هشام ولا المشهور
ورفع ونصب ظهر ك خلفك ونعلك استغلك وشبهه ويلوم نصب غير متصرف كغفوق وقيل
الا فاما كان من الجسد **س** **الاولى** اذا خبر بنظر مكان متصرف عن اسم عيني
فان كان الظرف نكرة نحو المليون جانب والمشركون جانب وانتم خلف جاز فيه الرفع
والنصب عند البصريين وعن الكوفيين في المشهور عنهم رواية ان الرفع واجب الا ان عطف عليه
نحو القوم يمين وشمال فيجوز فيه النصب او معرفة غوزيد خلفك وداري خلف دارك فالنصب
راجح والرفع مرجوح وخضه الكوفيون بالشعر او بما هو خسر اسم مكان كالمثال **الثانية**
اذا خبر بموقت متصرف من الطرفين عن اسم عيني بقدر اضا فانه مودله جاز فيه الرفع والنصب
والموقت المحذو ذكر يد مني فرسخ وفرسخا ويوم ويوما اي بعد زيد واحترز بالمتصرف عن اللازم
الظرفية كخوة معينة فان قصد في خواص مني فرسخين انت مني اشاعي ما سرياني فرسخين معينين

النصب على فريخان **الثالث** اذا قلت اليوم للجمعة جاز في اليوم ونصبه وكذلك نحو الجمعة ما يتضمن عملا
كالسبت والعيد والظفر والاصحى والنبروز فان الجمعة معنى الاجتماع وفي السبت معنى القطع وفي العيد معنى
العود وفي الفطر معنى الافطار وفي الاصحى معنى التضيئة وفي النبروز معنى الاجتماع ولذا فقلت اليوم يومك
لانه على معنى شائك وامرك الذي تذكر به واما الاحد وما بعده من الابهام فلا يجوز فيه الا ان يقع لان ذلك
لا يتضمن عملا والنصب انما هو على انه كان فيها شيء ولا شيء كان فيها بخلاف ما تقدم واحار الفراء وهنام
النصب في ذلك ايضا بناء على ان اي على معنى ان الامم من الاحد والاشين فيجعل الاحد والاشين واقعا
في الان كما تقول في هذا الوقت هذا اليوم قاله ابو جابر ومقتضى قواعد المتعربين في غراسما الابهام من
ايام النبوة ونحوها الرفع فقط نحو اول السنة المحرم والوقت الطيب لحرم **الرابعة** اذا قلت ظهر ك
خلقك جاز رفع الخلق ونصبه اما الرفع فلا للخلف في اللغوي الظاهر واما النصب فعلى الظرف وكذا اما شبه
ذلك نحو فملكك استغفرك قال تعالى والركب اسفل منكم قوي بالخوفين فان كان الظرف المحبر به غير متصرف
معين النصب نحو راسك فوقك ورجلاك تحتك بالنصب لا غير لان فوق وتحت لا يستعملان الا ظرفات
وقيل يجوز الرفع فيما كان من الجسد كالمثالي المذكورين بخلاف ما ليس منه نحو فوقك قلنسوتك وتحتك
مغلك **ص** ومنعوا الاخبار بوجه واحد وان كان يونس وهشام وفي جواز تقديمه خلف **ش** ومنع الجمهور
الاخبار بوجه واحد لانه اسم جري مجري المصدر فلا خبر به واجاز يونس وهشام فيقال زيد وحده
اجرا له مجري عنده وتقدمه زيد موضع التفرد وعلى هذا هل يجوز تقديمه فيقال وحده زيد كما
يقال في دار زيد قال يونس وهشام لا قال ابو جابر وحده يونس وهشام نعم العرب على قولهم
زيد وحده **ص** وبغني عن الخبر مصدر ومفعول به وحال قال الكسائي ووصف مجرور **ش** وبغني
عن الخبر مصدر مجرور بشيئا اي بغير شيئا او مفعول به انما نحو العاشر في عامه اي بغير عامه
وحال حكى الاخفش زيد قائما اي ثبث قائما قوي ونحن عصبه بالنصب قال الكسائي ووصف مجرور
كذا **ص** **مسئلة** الاصل تعريف مبتدأ وتذكير خبر فان اجتمعا في المعرفة المبتدأ
الا في كم مالت وخبر منك زيد عن سبويه وقد يعرفان في خبر في المبتدأ وقيل لا مع وتلحق بالمخاطب
وقيل المعلوم عنده وقيل لا يعرف وقيل غير الصفه **ش** الاصل تعريف المبتدأ لانه السند اليه لحقه ان
يكون معلوما لان الاستناد الى المجهول لا يقيد وتذكير الخبر لان سببه من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل
والفعل يلزمه التذكير فخرج تذكير الخبر على تعريفه فاذا اجتمع معرفة وتذكير فالمعرفة للمبتدأ والتذكير
الخبر الا في صورتين استثنيا عند سبويه **احدهما** نحو كم مالت فان كم مبتدأ وهي تكرة وما بعدها
معرفة لان اكثر ما يقع بعد اسم الاستنباط مبدء اخون قائم ومن قام ومن عندك محكم على كم
بالابتداء محلا لا قل على الاكثر **الثانية** الفعل التفضيل نحو خير منك زيد وتوجيهه ما تقدم وتكم
وغير سبويه يجعل المعرفة في صورتين المبتدأ اجريا على الفاعل وقال هشام بن عمار عندي جواز
التوجيهين اعمالا للذليل **واذا** اجتمع معرفتان ففي المبتدأ اقول احدها وعليه ان رسي وهو طاهر
قول سبويه انك باختيار فاشيت متهما فاجعله مبتدأ والثاني ان الام هو الخبر غور زيد صديق اذا
كان له صديق غير الثالث انه محال لمخاطب فان علم منه ان في علمه احد الامرين او بشا له عن
احدهما بقوله من القام فقل في جوابه القام زيد فالجمله الخبر **والرابع** ان المعلوم عند المخاطب
هو المبتدأ او المجهول الخبر **والخامس** ان اختلفت رتبة الما في التعريف فاجزها المبتدأ والا في السابق

والسادس ان الاسم متعين للابتداء او الوصف متعين للخبر نحو القايد زيد **ص** ويكره ان بشرط القابض وحصل
غالب يكونه وصفا او موصوفا بظاهرا او مقدرا او عاملا او دغا او جوازا او واجب الصدر او مضغرا او مثلا
او عطف على سابع الابتداء او عطف عليه بالواو او قصده عموم او تعجب او ايهام او خرق للعادة او تنويع او
حصرا للحقيقة من حيث هي او تلي نفيها او استنباطا ولا يغير عن خلافه لانه الحاجب اولوا او واو
الحال او في القيد او اذا حجة او بينا او بينا او حرفا او مجزورا قال ابن مالك وابن النحاس او جملة خبر
ش يجوز الابتداء بالترك بشرط التدبير وحصل غالبا باخذ امورا **لها** ان يكون وصفا كقولهم ضعيف
عاذ بقرملة اي حيوان ضعيف القوي الضعيف والقرملة شجر ضعيف **الثاني** ان يكون موصوفا اما
بظاهرا او اجزا مسمى عنه ولعمري مؤمن خير من مشرك او مقدر غو التمن مؤمن بدرهم اي مؤمن منه
شوا هو ذاتا ب اي شر عظيم **الثالث** ان تكون عاملة اما رفعها نحو قايما الزيدان من اجازة او نصبها
نحو امر معروف صدقة او خبر نحو غلام امرأة جاني وخمس صلوات كتبتك الله ومثلك لا ينحل وغيرك
لا يجوز **الرابع** ان تكون دغا نحو سلام على اليا سبي وبلى للطفين **الخامس** ان تكون جوابا
خود رهم في جواب ما عندك اي درهم عندي فيقدر الخبر متأخرا ولا يجوز تقديمه متقدما لان
الجواب ليسلك به سبل السؤال والمقدم من السؤال هو المبتدأ **سادس** ان يكون واجبا للتقدير
كالاستنباط نحو من عندك والشرط نحو من يقرأ معه **السابع** ان يكون مصغرا نحو رجل جاني لانه
في معنى رجل صغير **الثامن** ان يكون مثلا اذا لامثال لا يغير نحو لئن عبد باغ لك كذا
التاسع ان يعطف على سابع الابتداء نحو زيد ورجل قائما قول معروف ومغفرة خير من صدقة
العاشر ان يعطف عليه ذلك نحو طاعة وقول معروف اي امثا من غيرها **الحادي عشر**
الى السابع عشر ان يعصبه عموم نحو كل يوم او تعجب نحو لزيد او ايهام نحو ما احسن زيدا
او خرق للعادة نحو تخرج سحرة وتقرن تكلمت او تنويع نحو فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساويهم
نحوه او خبر نحو شر اهر ذاتا ب اي ما اهر ذاتا ب الاشر وشي جاك اي ما جاكك الاشياء والحقيقة
من حيث هي نحو رجل خير من امرأة ومثله غير من جرادة **الثامن عشر الى الخامس والعشرين**
ان يسبقه نفي نحو ما جرت في الدار واستنباط نحو االه مع الله هل جرت في الدار وقصر ان الحاجب
في شرم واقبته على الهمزة المعادة بام نحو ارجل في الدار امراة قائم ابن هشام في المغني ح
وليس كما قال اولوا نحو لا اصطبار الاودي كل ذي قنة او اول الحال نحو سربنا ونجم قد اصف
او في الجزا لقولهم ان ذهب غير فعير في الرهط وغير القوم سيدهم او اذا الفجائية نحو خرجت فاذا
رجل بالباب او بينا او بينا نحو كذا او الخبر وهو ظرف او مجرور او جملة نحو ولدت
مزيد لكل اخر كتاب قصرك غلامك رجل والحق المجولة في ذلك بالظرف والمجرور ذكر ابن مالك
قال ابو جابر ولا اقليم احد او افقة انتهى وقد وافقه عصبه اليها ابن النحاس شيخ ابن حبان
في تعليقه على المغرب **ص** **مسئلة** الاصل تاخير الخبر وتحت ان احدا عرفا ونكر او لا بيان والافصح
او كان طلبا او فعلا فلورفع البارز فالجهم يوم يقدم وثالثها المختار ان كان جمعا لامثنا او اقترن بالاف
او الا او انما قيل او الباء الزائدة والمبتدأ الارم الصدر او ما وتلوا ماش **الثاني** الاصل تقديم المبتدأ
وتأخير الخبر لان المبتدأ المحكوم عليه فلا بد من تقديمه لتحقيق ويجوز تأخير خبره وحيث لا مانع نحو قايما
زيد ويجب التزام الاصل لاسباب **احدها** ان يوم التقديم ابتداء الخبر بان يكونا معرفتين

او تكرين متساويين ولا قسبة خور يداخوك وافضل منك افضل مني فان كان قسبة جاز التقديم خو
ابو يوسف ابو حنيفة وقوله بنونا بنونا بنينا وقوله قبله الام احيا اكرمها واعذر الناس بالجيران
واقيمنا اي اكرمها الام الاحيا ومنهم من اجاز التقديم مطلقا ولم يلتفت الى ايهام الانعكاس وقالت
القائدة حصل الخطاب سوا قدم الخبر واخر وقد اجاز ابن السيد في قوله سر الشا بالجار ان يكون شر
النسب مبتدا والخبر خبره وعكسه ومنهم من منع التقديم مطلقا ولم يفصل بين ما دل عليه المعنى وغيره
الثاني ان يكون الخبر طلبا خور يداخوك ويزيد هلا صربه **الثالث** كذا
الرابع ان يكون الخبر فعلا خور يداخوك او هو الفاعلية فلورفع البارز فاطلق الجهور جوار
تقديمه خوفا لما للزبدان وقا مؤا الزيدون وخضه والذي رحمه الله بالجمع ومنعه في المثني لبقا لالباس
على السامع لسقوط الالف للقاء الساكن ذكر ذلك في حواشيه على ابن المصنف ومنع قوم التقديم مطلقا
مخلا لحالة التثنية وللمنع على الافراد لانه **المثل الخامس** ان يقتصر الخبر بالفاعل الذي ياتي في فعله
درهم لان الفاء دخلت لشبهة بالجزا والجزا لا تقدم على الشرط **السادس** ان يقتصر بالا او انا خوفا وما
يحد الارسل انما انت نذر وبشر وصل الاعلى العمل **السابع** ان يكون المتدرازم الصدور
كالاستفهام خوفا هم افضل والشرط خوفا هم اقم معه والمضاف الى احد هو غلام ام افضل وغلام
من يقيم معه وصبر الثمان خوفا هو خور يداخوك مطلقا ومدخول لام الابتداء خور يداخوك **الثامن** ان يكون
المبتدأ دحلا خوفا سلام عليك وويل لزيد **التاسع** ان يكون المتدرازا خوفا ما زيدا فعلم لان الفاء لا
تلي اما **العاشر** ان يقع الخبر مؤخرا في مثل خوفا للاب على البقر وهذه الصور هي الاثنية في قول
ويمنع ان قدم مثلا كشجرة بعضهم ان يقتصر الخبر بالما الزايدة خوفا ما زيدا بقاء على لغة الاحمال
ص ويمنع ان قدم مثلا كشجرة او كان ذا الصدر خلافا للاختصاص والمازني اوكم الخبرية او مضاف الى
ذلك او اشارة ظرفا او مفعلا للابتداء كشجرة خلافا للجزوي او دالاعلى ما يفهم بالتقديم ومنه سوا
على اتم قدمت على ان مدخول الخبر مبتدا وقيل عكسه وقيل فاعل مغن وقيل مفعول وسوا
لاخير له او مستدأذون اما الى ان خلافا للفر والاختصاص او الى مقرون باذاه خصر او فاذي
صبر ملاسبة لان امن تقديم صاحبه ومنع الاختصاص في ذان زيدا الكونية في ذان قام زيدا وعيد
زيد وقيام او صبره زيدا وقيام او قام ابو زيدا ابو صبره او ضارب واجاز في هشام والذاني
الاخير وصبره دون قيام **ش** يمنع تاخير الخبر ويجب تقديمه لاستنباب **احدها** ان يستعمل
كذلك في مثل لان الامثال لا تغير لقولهم في واد بنو سعد **الثاني** ان يكون واجب لتقديمه كاستفهام
خوفا بن زيدا وكيف عمرو والمضاف اليه خوفا اي يوم السفر **الثالث** ان يكون خبره او مضاف اليها
خوفا هم مالك وصاحبكم غلام انت **الرابع** ان يكون اسم اشار في ظرف خوفا زيدا وهما عمرو ووزي
ثم الله شهيد ووجه تقديم القياس على سائر الاشارات فانك تقول هذا زيد ولا تقول زيدا هذا
الخامس ان يكون تقديمه متصفا للابتداء بالنكرة وهو الظرفي والجزوي والجملة كما سبق **السادس**
ان يكون دالاعلى ما يفهم بالتقديم ولا يفهم بالتأخير وهو دورك فلما اخرجهم منه معنى التحجب
الذي يفهم مع التقديم ومنه سوا على اتم قدمت على ان المعنى سوا على القيام وعدمه قد خول
الهمزة مبتدأ وسوا خبره قدم وجوبا لانه لو اخر لثوم السامع ان للشك مستفهم حقيقة وقيل سوا هو
المبتدأ والجملة خبر وقيل هو مبتدأ والجملة فاعل على من الخبر والتقديم استوي عندي اتمت اخر

فقدت

قعدت وقيل هو مبتدأ والخبر له والجملة مفعول بلا ابا لي معينا سوا قاله الشهابي **السابع** ان يكون الخبر
مستدأذون اما الى ان المفتوحة المشددة وصلها خوفاية لهم انا حملنا اذ لو اخر البس بالمشددة وجوز
الفر والاختصاص تاخير قياسا على السند الى ان الحفظة خوفا وان تصوموا خير لكم فان ولي اما جاز التأخير
اتفاقا خوفا عندي اصعبا رواه ابني جزم يوم النوي فلو جاز كان يبرئ **الثامن** **والثاسع** **والعاشر**
ان يكون مبتدأ مقرون باذاه خور يداخوك في الدار الزيد وانما في الدار زيدا او الى مقرون
بغا خوفا في الدار فزيد او الى مشتمل على صبر ملاسبة خوفا في الدار صاحبها اذ لو اخر عاد الصبر على متأخر
لفظا ورتبة واذا علم ما يجب فيه تاخير الخبر وما يمنع علم انما عداها يجوز فيه التقديم والتأخير سوا
كان الخبر دافعا لصبر المتدرا او سبيلا او ناصبا صبره او مشتملا عليه او على صبر ما اضيف اليه او المبتدأ
مشتمل على صبر ملاسبة الخبر الاول خوفا ما زيدا والثاني خوفا ما ابو زيدا والثالث خوفا صبره زيدا
والرابع خوفا في ذان زيدا والخامس في ذان قيام زيدا وفي ذان عبد زيد والسادس خوفا زيدا ابو
صبره زيدا ابو صبره ومنع الكوفون تقديم الخبر في غير الرابع والمغفر في الاخير الاحتشام ما منهم
فاجاز الاخير بغير رتبة ووافق الكسائي على جواز الصنوع الثاسه وهو زيدا ابو صبره دون زيدا
ابو صبره وعصم ابو على ان الاصل الاخبار بالمفرد والاخبار بالفعلة خلاف الاصل فكان المبتدأ النسبة
اليه اجنبي فلا يفسد به بين الفعل والمنصوب بخلاف اسم الفاعل وعصم عنم بان الخبر اذا كان
فعلا لا يجوز تقديمه فلا يجوز تقديم مفعوله بخلاف اسم الفاعل وهو صبر بان تقدم مفعول الفعل
اولي لقوته واجاز الكسائي ايضا التقديم في الثالث ومنع الاختصاص التقديم في الرابع على ان زيدا امر نوع
بالجزو واما اجاز الكوفون ولم يجزوا قايما زيدا وصبره زيدا لان الصبر في قولك في ذان زيدا
يعتمد عليه الا ترى ان المفعول في الدار زيد وحضر هذا الصبر بالمرحى واجبه الصبر بان السامع
حكى خبري انا ومشوم بشوك وذهب ابن الطراوة الى جواز زيدا خوفا من قيام زيدا على مذهب
له غريب خارج هنا **مسئلة ص** مخرى ما علم من مبتدأ وخبر وحيث صح فهمتا فلي
الاولي قولان في المخرى من زيدا وعرو قايما ثانيا الخبر وقيل بعدا **ش** يجوز حذف ما علم من
المبتدأ والخبر فالاول يكثر في جواب الاستفهام خوفا ما اذراك ما عهد ناراي هي نار قل حال انك
شمر من ذلك النار اي هو النار وبعد الجواب خوفا من علم حال فلنفسه اي فعله لنفسه وانما الطوم
فاخواتكم اي فم اخواتكم وبعد القول نحو وقالوا الساطير الاولين اي هو وقيل بعدا **ش** الفجائية
خوفا خرجت فاذا السبع ولم يقع في القران بعدها الاثنا ومنه في غير ذلك سورة انزلناها براءة
من الله ورسوله اي هذه والثاني خوفا ما اذكم وظلما اي دأبكم والخصمات من الذين اوتوا الكتاب
اي خلتكم **واذا** دار الامر بين كون المخرى المبتدأ لان الخبر محط الغاية وقام العبد
الاولي كونه الخبر لان المخرى في اخر الجملة اسمها نقل القولين بن اياز ومثال المسئلة قصير جسد
اي شاي صبر جميل او صبر جميل امثل من عنم واذا جئت بعد مبتدأ خبر واحد خور يدا وعرو
قايما فذهب سبويه والمازني الى ان المذكور خبر الاول وخبر الثاني محذوف وذهب ابن السراج
وابن عصفور الى عكسه وقالت اخرون انت خير في تقديمه انما شئت **ص** ويجب في مبتدأ خبر
نعت مقطوع ليدح او اذم او ترحم او مصدر بدل من اللفظ بفعلة او مضمون نعت او صريح قسم وخو
من انت زيد ولا سوا خلافا للمبرد والسيدي وكعب لا سيما اذ ارفع **ش** يجب حذف المبتدأ

في مواضع **أحدها** إذا كان خبراً عنه بعت مقطوع لمخرج نحو الحمد لله أخذ المذبح أو دم نحو مرت برز الناسق
أو ترحم نحو مرت بكر للشكن وأما التزم فيه الحذف لأنهم لما فعلوا هذه النفوس إلى نصب لتزموها
الناسب أمار على أنهم قصدوا النشأ المذبح والدم والترحم كما فعلوا في النشأ إذا لم يظهر في الأوامر الأخرى
الرفع مجري النصب أما خبر الثلاثة من النفوس فيجوز فيه الحذف وألذ كخو مرت برز الحياط أو هو الحياط
الثاني إذا أخبر عنه بمصدر وهو بدل من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة أي أمرى سمع والأصل في هذا النصب
لأنه حتى به بدل من اللفظ بفعله فلم يجز الظاهر وأما صبه لئلا يكون جمعاً بين البدل والمبدل ثم حمل الرفع على
النصب فالنظم أصار المبتدأ **الثالث** إذا أخبر عنه بخفوس في باب نعم الرجل زيد أي هو زيد **الرابع**
إذا أخبر عنه بصريح القسم نحو دمي لا فعل أي بين **الخامس** قول العرب من أنت زيد مذكورك زيد
السادس قولهم لا سوا حكا سبويه وتأوله على حذف مبدل أي هذا لا سوا ولا سوا أو هو
وأجبه الحذف لأن المعنى لا يستويان وأجاز المبرد والسري في الظاهر **السابع** قولهم لا سيار زيد بالرفع لا
سوي الذي هو زيد **وغيره** لولا ولو ما لا امتناع قال الجمهور مطلقاً والخيار أوافق الروماني وابن
البحري والشلوبين وابن مالك يجب ذكره إن كان خاصاً ولا دليل عليه لولا قومك حديثاً عنه
يجوز وتبيل الخبر الجواب وقيل ثانياً لظاهره بما وقيل بمغمر وقدرة بغض المتقدمين لوم مخبر ومع ضم صريح
لاخير في الأصح وواو مع والكوفيه سدت عنه والجمهور أنه منه حشك بين الناس وضري زيداً
وأن المقدور إذا كان وقيل ضربه وقيل ثابت وخوة بعد الحال وقيل بظهر وقيل لا خبر والفعل
معن وقيل هو قائماً وفيها ضمير أن وقيل لا وقيل سدت عنه وقيل ضري فاعل مغمر ورفع قائماً ضرور
وجوز الأختى بعد افعل مضاًفاً إلى موصولة بكان أو يكون وابن مالك مقروناً والحال ونحري
مجري مصدر مضافة وفي ثانياً المختار أن أضف إليه وأجرى ابن عصفور كل ما لا حقيقة له في الوجود
والخيار وفي سبويه مع وقوع هذه الحالة فعلاً وثالثاً مضارعاً مفعولاً وتقدمها وثالثاً إن
كانت من ظاهر ورأيها أن تعدي المصدر وتوسطها ومفعولها وثالثاً إن لم يفصل وجوابها جملة
بواو لا وثالثاً إن عري من ضمير ودخول كان على مصدرها وأباعدة وعلى زيد كان قائماً على
زيداً لأنها لا ما ضميرك فكان حياً صفة للبا والكا في والثالثة قبلها وعنده الله وعندي زيد قد بين
ش بعت حذف الخبر في مواضع **أحدها** بعد لولا الامتناعية لأنه معلوم بمقتضاها أنه إذا
على امتناع لوجود والمبدل على امتناعه هو الجواب والمبدل على وجوده هو المبتدأ إذا قيل
لولا زيد لا كمشت هموا لم يشك في أن المراد وجود زيد منع من الأوامر وجاز الحذف لتعني المحذوف
ووجب لسد الجواب وخلوله محله ثم أطلق الجمهور وجوب الحذف ونحو المعري في قوله فلولا
العهد يسكه لسألاً وقدم الروماني وابن البحري والشلوبين وتبعهم ابن مالك عما إذا كان الخبر التوكيد للطلق
فلولا زيد كونه بعينه لا دليل عليه لم يجز الحذف فعلاً عن أن يجب نحو لولا زيد سألنا ما سلم ومنه قوله
صلى الله عليه وسلم لولا قومك حديثاً عنده بكفرك لا شئت البيت على قواعد إبراهيم فأن كان عليه
دليل جاز الحذف والإثبات نحو لولا أنصار زيد حموه لم ينج ومنه بيت المعري السابق والجمهور أطلق
وجوب الحذف بناءً على أنه لا يكون بعدها إلا كونا مطلقاً فأن ابن أبي الربيع أجاز قوم لولا (زيد) قائم
لا كومتك ولولا زيد خال لسن لا كومتك وهذا لم يثبت بالتساع والمقول لولا لا حلو من عمرو ولولا قيام
زيد انتهى قلت والظاهر أن الحديث حرفته الزواة بدليل أن في بعض رواياته لولا حدثان قومك

وهذا

وهذا أجاز على القاعن وقد بينت في كتاب أصول النحو من كلام ابن الفايص وأبي حبان أنه لا يستدل
بالحدث على ما خالف القواعد النحوية لأنه مروي بالمعنى لا بلفظ الرسول والآحاديث رواها العجم
والمولدون ومن لا يحسن العربية فادوها على قدر السنتهم وكلاهما ذكر لولم يثبت عليه ابن النحاس
في تعليقه على المقرب وذهب قوم إلى أن الخبر بعد لولا غير مقدور وأنه الجواب وذهب الفراء إلى أن
الواقع بعد لا ليس مبتدأ بل مرفوع بها لا استغناء بها كما يرتفع بالفعل الفاعل ورد بها لو كانت
عاملة لكان الخبر أو في ثانياً من الرفع لا خضاً صها بالاسم وذهب الكسائي إلى أنه مرفوع بفعل مقدر
بعد ما تقدم لولا وحذف زيد أو نحوه لظهور في قوله فقلت بلى لولم يثبت على شغل وذهب جماعة
من المتقدمين إلى أنه مرفوع بملول لقيامها مقام فعل تقديره لولم يوجد ولم يخبر **الثاني** إذا وقع
خبر قسم صريح نحو لعمرك وأيم الله وأمانة الله وأما وجب حذفه لكونه معلوماً وقد سدل الجواب
بخلاف غير الصريح فلا يجب حذف خبر بل يجوز إثباته نحو على عهد الله لا فعل لأنه لا فاعل المقسم حتى
يذكر المقسم عليه وما تقدم لا يستعمل إلا في القسم وقيل إن أيم الله وخوة خبر محذوف للتقدير والتقدير
قسي أيم الله **الثالث** إذا وقع بعد واو بمعنى مع نحو كل رجل وصنعتة أي مقترنان والخبر محذوف
لدلالة الواو وما بعدها على المعنوية وكان الحذف واجباً لقيام الواو مقام مع ولو جئ بجمع لكانت
كلاماً تاماً هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أن الخبر لم يحذف وأما اعت حذفه الواو كما غشا
المرفوع بالوصف عنه فهو كلام تام لا يحتاج إلى تقدير واختار ابن خروف فأن لم تكن الواو مرفوعة
في المعية بأن احتملت العطف نحو زيد وعمرو مقترنان جاز الحذف والإثبات **الرابع** اختلف في
قول العرب حشك بين الناس فقيل الصفة في حشك صفة ساء وهو اسم سمي به الفعل وبني على الغم
لأنه كان معرباً قبل ذلك فيضرب على فعله ويعيد وعلى هذا أبو عمرو بن العلاء والجمهور على أنها
صفة أعراب فقيل هو مبتدأ الخبر لأنه لأن معناه كثرة واختار ابن طاهر **الخامس**
مسئلة ضري زيداً قائماً وضابطها أن يكون للمبتدأ مقدر أعاملاً في ضمير صاحب حال بغزة
لا يفي أن يكون خبراً عنه وهذه المسئلة طويلة الذبول كثير الخلاف وقد أفردها قديم
بتأليف مستقل **واقول** هنا اختلف الناس في أعراب هذا المثال فقال قوم ضري مرفوع
على أنه فاعل فعل مغمر تقديره يقع ضري زيداً قائماً أو ثبت ضري زيداً قائماً وضعف بأنه
تقدير مالا دليل على تعيينه لأنه كما يجوز تقدير ثبت يجوز تقديره لولا وعدم وما لا يتبع تقديره
لا سبيل إلى إضمار **وقال** الجمهور هو مبتدأ وهو مصدر مضاعف إلى فاعله وزيداً مفعول
به وقام حال **فهم** اختلفوا هل يحتاج هذا المبتدأ إلى خبر ولا فقال قوم لا خبر له وأن الفاعل
أعني بمن الخبر لأن المصدر هنا واقع موقع الفعل كما في أقام الثان والتقدير ضربت زيداً قائماً
وضعف بأنه لو وقع موقع الفعل لعمى الأقصا رعليه مع فاعله كالمشبه به **وقال**
الكسائي وهشام والفراء وابن كيسان الحال نفسه ما هو الخبر **فقال** الأولان الحال
إذا وقعت خبر المصدر كان فيها ضمير أن مرفوعاً عن أحد ما جاء حال والآخر من المصدر وأما
احتيج إلى ذلك لأن الحال لا بد لها من ضمير يعود على صاحبها والخبر لا بد فيه من ضمير أي يام نفسه
نفسه **وقال** الفراء الحال إذا وقعت خبر المصدر فلا ضمير فيها من المصدر الخبر ما ينسأ
على صاحبها في أفرادة وتثنية وجمعه وسرها من ضمير المصدر الزو من مذهب لشرط والشرط

العاشر اجازوا اما ضربت فكان حسنا علي ان حسنا صفة للضرب وسميها الفاعل انه صفة ليا
والكاف **الحادي عشر** اجاز الكساي وحسام عبد الله وعهدي نريد قد بين لانه لعبد الله وزيد وكان
خبر اللهم كما تكون الحال خبر المصدر ومنع ذلك الفاعل ان يكون فاعلا من الضميرين يقتضي المنع
ص وان ولي مقطوعا فبطا بغير خبر وتقدم عليه خلافا لمن منعه **ش** فيه مثلتان **الاولى**
اختلف هل يجوز ان يوتي مبتدا ومقطوع اليه بواو وتجره فعل لاحدما واقع علي الاخر نحو عبد الله
والرجح بياربها فقل لا لان بياربها خبر عن احدما فيلزم بقا الاخر بلا خبر وقيل نعم وانما ابن
الاسير ي و ابن مالك واستدل على صحة بقول الشاعر واعلم بانك والمئة تشارب بعدادها
ثم اختلف في توجيه ذلك فوجه من اجاز من الضميرين قال ان الخبر محذوف والتقدير عند
الله والرجح بياربها بياربها في موضع نصب علي الحال واستغني بها عن الخبر لولا التثنية
عليه ووجه من اجاز من الكوفيين علي ان المعنى بياربها ولم يقدروا محذوف اذ ما بارك فقد
باربته ولو كان العطف بالواو او ثم لم يقع المسئلة اجازها **المسئلة** اجازها **الثانية**
هل يجوز ان يوتي بمبتدا مضاف وخبر عنه خبر مطابق للمضاف والمضاف اليه من غير عطف لقول
راكب الناقة طلحان قولان لا احدهما لا وعليه اكثر الضميرين والثاني نعم وعليه الكساي وحسام
والمعنى وخوز بعضهم ان يكون مضاف اي راكب الناقة احد الطرفين ومثله غلام زيد ضربتهما
وعلي هذا يجوز تقديم الخبر بان يقال الطلحان راكب الناقة اذ لم يؤد دليل سابق علي تثنية
الخبر والمرنوع الخبر عنه واحد **ص** ويتعد الخبر بعطف وغيره وكما قلنا ان لم يخلو بالافراد
والجملة ورابعها ان احدا يخلو خامس والاصح في نحو منع العطف والتقديم وثالثها
تقديم احدهما وعلى منع التعدد السابق اولى والثاني صفة وقيل خبر مقدم **ش** اختلف
في جواز تعدد الخبر لمبتدا واحدا علي اقوال احدها وهو الاصح وعليه الجمهور الجواز كما في النحوت
موا القرون بقاطن ام لا فالاول لقولك زيد فقيه وشاعر وكاتب والثاني لقوله تعالى
ذوالعرش وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد وقول الشاعر من يكن ذاب
فهد ابني مقيط مصنف مشقي والقول الثاني المنع واختار ابن عصفور ولزم من المنع رتبة
وعلي هذا في ورد من ذلك فجعل فيه الاول خبرا والثاني صفة للخبر ومنهم من جعله خبر مبتدا
مقدّم والقول الثالث الجواز ان احدا في الافراد والجملة فالاول كما تقدم والثاني يجوز زيد
ابوه قام اخوه غار والمفعول ان كان احدهما مفردا والاخر جملة والسابع قصر الجواز علي ما كان
المعنى منهما واحدا نحو الرمان جلوسا معن اي مزوزا بسر اسير اي اضبط وهو الذي يعمل
سكنا بيزيه وهذا النوع فيه ترك العطف لان مجموع الخبرين فيه منزلة واحد وجوز ابو
علي استعمله بالعطف كغيره من الاخبار المتعددة فقال هذا جلوسا معن قال صاحب البديع
ولا يجوز الفصل بين هذين الخبرين ولا تقديمهما علي المبتدا اعني اكثر من ولا تقدم احدهما
وتأخير الاخر واجاز بعضهم انتهى ومن ذلك يجعله في التقديم ثلاثة اقوال كما حكيتها في المتن
ص وتنوالت مبتدات في خبر عن اخرها ويجعل مع خبره خبر مملو وهذا ايضا في خبر الاول
الي ضمير مملو او بغير اخبارا لروابط محسنا والمختار خلافا للثانية منعه في الموصولات **ش**

اذ تعددت مبتدات متوالية فلك في الاخبار عنها طريقان **احدهما** ان تجعل الروابط والمبتدات
فقط عن اخرها وتجعله مع خبره خبرا مائلا وهكذا الي ان تخبر عن الاول بتاليه مع ما بعده
وثانيا في الاول الضمير مملو مثاله زيد عن خاله اخوه ابو تميم والمعنى اني اخبر خاله
زيد عن اخوان الزيد ومن صار ابو حنيفة عندها باذنه والمعنى الزيدون صاروا الاخوة عنده
باذن زيد قال ابو احسان وهذا المثال ونحوه مما وصفه الضميرين للاخبار والجرس ولا يوجد
مثله في كلام العرب البتة قال ومثله من الموصول الذي التقى اللذان التقى ابو حنيفة اخوتها
اخوات اخيه زيد وقال ابن الجار العبد لا تدخل موصولا علي موصول وانما ذلك من وضع
الضميرين وهي مشكلة عبد النبي ولهذا اخترت عدم جريان ذلك فيه **ص** **مشكلة** تدخل
الفا في الخبر جواز بعد مبتدات فتمن شرطا كالك موصولة مستقلة عام خلافا لسيبويه او غيرها
موصولة لا نظري او فعل يقبل الشرطية خلافا لمن اطلق او جوز الماضى او المصدر بشرط او الاسمية
او منعان الد او وصف او نكر عامة موصولة بذلك وخصه ابن الحاج بكل بشرط فقد نفى واستفهام
او مضاف اليها مشعر بجازاه او موصوف بالموصول علي الاصح او مضاف اليه وقيل في خبر كل مضافة
الي غير ذلك ويجوز الاحتش في كل خبر والفران تفنن طلبا **ش** لما كان الخبر مرتبطا بالمبتداه
ارتباط المحكوم به عليه لم يحتج الي حرف رابط بينهما كما لم يحتج الفعل والفاعل الي ذلك فكان
الامتنان لا تدخل الفاعل شي من خبر المبتداه لكنه لما لحظ في بعض الاخبار معنى ما تدخل الفاعل فيه
دخلت وهو الشرط والجزا والمعنى الملاحظ ان يقصد ان الخبر مستحق بالصلة او الصفة وان
يقصد به العموم ودخولها علي ضميرين واجب وهو بعدا كما سياتي في اواخر الكتاب الثالث
وجاز ذلك ومثور **احداها** ان تكون الموصولة مدغمات في الزائفة والزائفة
فا حذوا والتأرق والتأرق فاقطعوا وهذا اما حزم به ابن مالك ونقل عن الكوفيين والمبرد
والزجاج وذهب سيبويه وجمهور الضميرين الي منع دخول الفاعل في هذه العنونة وخبرها الايتين
وخبرها علي حذف الخبر اي فيما سأل علم الزائفة اي حكم ذلك **الثاني** ان يكون المبتداه غير
التي من الموصولات وصلته طرف او تجوز او جملة تصل للشرطية وهي الفعلية غير المضافة وغير
المعندرة باداة شرط او حرف استقبال كالسين وسوف ولن او قد او ما النافية مثال الظرف
قوله ما الذي الجازم المبتداه معاراة فمضون وما له قد يفيق ومثال المحذور قوله تعالى
وما بكم من نعمه فمن الله ومثال الجملة قوله تعالى وما اصابكم من مصيبة فبما كست ابديكم
وبدل علي ان ما موصولة سقوط الفاعل في قراءة نافع وابن عامر ولا يجوز دخول الفاعل والصفة غير
ما ذكر وجوز ابن الحاج دخولها والصفة جملة اسمية نحو الذي هو يا بني فله درهم وجوز بعضهم
دخولها والصفة جملة فعلية معندة بشرط نحو الذي ياتي اكرمك فهو مكرم حكاه في البسيط عن بعض
شيوخه وردمان الفاعل دخلت شبه المبتداه بالشرط وهو هنا منتف لان اسم الشرط لا يجوز
دخول علي اداة الشرط وجوز بعضهم دخولها والصفة فعل ماض نحو الذي راينا امس فله
كذا واستدل بقوله تعالى وما اصابكم يوم النجف الجمعان فباذن الله وما افا الله علي رسوله
منهم فما اوجفتم واوله المانعون علي معنى التبيين اي وما يبين اصابته اياكم وهو مفيد
وجوز بعضهم دخولها والصفة فعل مطلق وان لم يقبل الشرطية حكاه ابن عصفور فاجاز نحو

الذي ياتي في قوله وان لم يحرك دخول اداة الشرط على ما الثانية لان هذه النسخ شرط حقيقة وانما هو مشبهة وردده بانه غير محفوظ من كلام العرب واذا لم يسمع من كلامنا المثل ان تكون امتنع من اجازة ذلك لما ذكر من ان الصلة اذ ذلك لا تشبه فعل الشرط ومنع هشام دخول الفاعل استيعاف الشروط اذا كان المؤنول او وصف لذهاب معنى الجزاء ذلك وايد بان ذلك لا يخلو من كلام العرب **الثالثة** ان يكون المبتدأ متلقة عامة موصوفة باخذ الثلاثة اعني الطرف والجور والظفر الصالح للشرطية نحو عنده حزم فهو سعيد وعبد الله فاصنع ونفس تسمى في تجارها فلن تحب ونفس ابن الحاجب ذلك بكل والعلم التعيم **الرابعة** ان يكون المبتدأ موصوفاً الى التكرار المذكور وهو من مشعر مجازاه كقوله وكل خير كدي فهو مشبول **الخامسة** ان يكون المبتدأ معرفة موصوفة بالمؤنول نحو والقواعد من النساء الا لا يرحون تكا حيا فلن عليهن جناح ومنع عنهم دخول الفاعل في هذه الصلوة لان المحرر عند النبي بمشبه الاسم الشرط لان اسم الشرط لا يقع بعده الا الفعل والاستمرار الموصوف بالذي ليس كذلك واول الآية على ان الاي مبتدأ فان والفاء داخله لانه خبر لانه مؤنول وهو وخبر خبر الاول **السادسة** ان يكون المبتدأ مضاف الى المؤنول نحو كلام الذي ياتي في قوله دهم ومنه قوله وكل الذي حملته فهو حامل وقيل دخول الفاعل في خبر كل مضافه الى غير ذلك اما الى غير موصوف كقولهم كل نوة فمن الله او الى موصوف بغير ما ذكر كقولهم كل امرئ مباحدا ومدان فتوطى حكمة المتعالي وخور الاخفش دخولها في كل خبر غور يد فطلق واستدل بقوله وقابلة خولان فانك فتاتهم وقوله انت فانظر لاي ذاك قصير والجور او لولذلك على ان خولاه خبر هو خولان وانت فاعل عتد فسم الظاهر وخور الفدا والاعلم دخولها في كل خبر هو امر او هي غور يد فاصد به وزيد فلا تصرفه واستدل بقوله تعالى هذا فلين وقوة وقول الشاعر يارب موسى اظلم واظلم فاصبب عليه ملكا ليرحمه **ص** والتعجب دخول الناسخ على مؤنول شرطي ونزل الف الا ان وان ولكن على الاصح قل ولعل قبل وكان مفترعا وفعل اليقين **ش** اختلف في جواز دخول بعض النواصب على المبتدأ اذا كان مؤنولا يقين معني الشرط فالجمهور على جواز ومنعه الاخفش لان ما تضمن معنى الشرط لا يعمل فيه ما قبله وعلى الاول اذا دخلت زالت الف من خبره لان ما تضمن معنى الشرط لا يعمل فيه ما قبله وعلى يكن الناسخ ان وان او كان فانه يجوز دخول الفاعل كما انها ضعيفة العمل ان لم يتعين بدخولها المعنى الذي كان مع الاستدلال ذلك حاز العطف معها على معنى الاستدلال اخواتها لبت ولعل وكان فانها قوية العمل معبرة للمعنى فتوى شربها بالافعال فتشاورها في المعنى من الف مع ان وان ولكن ايضا لانها تحقق الخبر والشرط فيه توقف فبعد عن الشبه ورد بالتعاقب قال تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم واعلموا انما عتقتهم من شئ فان الله شديد العقاب **ش** الشاعر ولكن ما يقضى فسوف يكون فان عتقت في اسم اخر جاز دخولها انما اخواته الذي ياتي في قوله دهم وقيل يجوز دخول الفاعل لعل الحاقها لا يعين المعنى وقيل يجوز ايضا دخولها مع كانه بلفظ المعنى رجع لا بلفظ الماضي ومع فعل اليقين كعلت دون طينت وعليه ابن السراج **ص** ولا يعطف قبل خبر ذي فاعند الكوفية وجوز ابن السراج **ش** فاك ابو جابر في شرح التمهيد اذا جي بالفا في خبر ما فيه معنى الجزاء لم يحرك العطف عليه قبلها عند الكوفيين

ولجان

واجاز ابن السراج **ص** نواصب **الاول** كان واصبح وراعي وامسى وظل بات وصار وليس متعلقا ودام بعد ما الظرفية وزال ماضي بزال وانفك وبروح وفتي وفتا وافتا واول ورام معناه بعد نفى وشبهه وقد فصل وتقدرو وترفع المبتدأ اخلاق الكوفية ويسمى اسما وقاعلا وقيل انفع لشبهه وتصب القبر ويسمى خبرها ومفعولا والكوفية حالا والغير انشبهه ورفعان بعدهما بامار الثاني وثالثها الف لا تدخل على ما لزم صدر او حذف او ابتداء او عدم تصرف او خبر جملة طلبية ولا ذم والنسخ على ما نحن مفرد طلبى على الاصح ولا صار وخوها ودام وتلوها على ذي ماض وشرط الكوفية في الباقي قد وابن مالك وليس على قلة الشأن والحق قوم بعبارة راض وعاد وان ورجع ومار واستحال ونحوه واريد وما جات حاجتك وقعدت كانهما خبرية وقوم غدا وراي والفراسم والجور وظهر وقوم كل فعل ذي نصب مع رفع لا بد منه والكوفية هذا وخر من ادا بها التقريب مرفوعا بعدها ما لا ثاني له وسموها تقريبا والرفع اسم التقريب **ش** اي هذا امضت الادوات التي تدخل على المبتدأ والخبر فتنتسج حكم الاستدلال او هي اربعة انواع كان واخواتها وكاد واخواتها وان واخواتها وطن واخواتها وما الحق بذلك **فاما** **كاف** فذهب البصريين انها ترفع المبتدأ ويسمى اسما وربما يسمى فاعلا مجازا لشبهه به وقع ذلك في عبارة المبرد وغيره باسم الفاعل ومذهب الكوفيين انها لم تعمل فيه شي وانما باق على رفعة واستدل الاول بافعال الضار بها وهي لا تستعمل الا بالعامل وتصب الخبر باتفاق الفريقين ويسمى خبرها وربما يسمى مفعولا مجازا لشبهه وكان قياس هذه الافعال ان لا تعمل لانها ليست بافعال صحيحة اذ دخلت للدلالة على تنين الخبر بالزمان الذي يثبت له وانما علت تشبها بما يطلب من الافعال الصحيحة اسمين خوصرب فرفع اسمها فصيها بالمعنى هذا مذهب سيبويه وذهب الفر الى ان الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل وان الخبر انصب لشبهه بالحال فكما زيد صاحبك مشبه عند جاريد صاحبك وذهب الكوفيون على انه انصب على الحال بوزوده مضمر او معرفة وجامدا وانه لا يستغنى عنه وليس ذلك شأن الحال واعتراه بوقوعه جملة وظرفا ولا يقع للمفعول كذلك واجبت بالفتح بل تقع الجملة موقع المفعول نحو قال زيد عرفا مثل والجور وخو مررت بزيد والظرف اذا توسع فيه وجوز الجمهور رفع الاسمين بعد كان وانكره الفرورد بالتعاقب قاله اذا مت كان الناس صنفان شامت واخر من بالذي لنت اصنع وقال وليس منها شقا الدائم بدول ثم اختلفوا في توجيه ذلك فالجمهور على ان كان ضمير الشأن اسما والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب على الخبر ونقل عن الكسائي ان كان ملغاة ولا عمل لها وواقبت ابن الظراوة **والتنقيح** على عدة من هذه الافعال ثلاثة عشر ثمانية لشرط لها وهي كان واصبح وامسى وظل وبات وصار وليس ودام ونحوه واوصافى بالعلالة والزكاة مادمت حيا اي مرة دوام حيا وارتفع شرطها تقدم نفى او شبهه وهو النهي والدعا وهي زال ماضي بزال وانفك وبروح وفتي والاربعة بمعنى واحد باتفاق الفريقين وسوا كان التي تحرف او فعلا واسم لقوله لن تزلوا لذككم ثم لارلت لكم حالة طود الحال وقوله ليس منك ذا غني واعتبر اراء **ص** كل ذي علة يقل فتوقع وقوله غير منك اسير هوي كل فان ليس يعتبر ومثال النهي

مط
الاسماء
والفعل
ما لا يجر
ما لا يجر
ما لا يجر

الكوفون في ذلك اقترابه بعد طاهر او مقدر وجمعهم ان كان واخواتها انما دخلت على الجمل لتدل
على الزمان فاذا كان الخبر يعطى الزمان لم يحق اليها الا ترى ان المفهوم من زيد قام ومن كان ذوقا شي واحد
واستراط قد لا يها تقرب الماضي من الحال **وشرط** ابن مالك لدخول ليس على الماضي ان يكون اسما
خبر الشان لقولهم ليس خلق الله اشعر منه قال ابو جابر وليس هذا التخصيص بضمه على اي عصور
اتفاق الضوئين على الحوازم غير تقيد فان قيل ليس لنفي الحال فيلزم من الاخبار عنها بالماضي تنافي
فالجواب انها لنفي الحال في الجملة غير التقيد بزمان واما للتقيد فتعقد على حسب التقيد **وجن** وتدل
على الحدث خلافا لقوم ولا تنصبه على الاصح وقيل لم يلفظ به في الظروف والحال خلافا **وجن** وتدل
اختلف في دلالة هذه الافعال على الحدث فجمع قوم منهم المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني
وابن برهان والجرجاني والثعلبي والمنهوي والمصنوع انها تدل عليه كالزمان كسائر الافعال وذهب
ابن خروف وابن عصفور الى انها مشتقة من احدث لم يطق بها وقد تقرر من كلام العرب انهم يستعملون
الفروع ولا يكتفون من الاصول وردها الى الاول بالسماح قال وكونك اياه عليك يسير وحكي ابو زيد
معند رضى وحكي غيره ظلمت افعول كذا اطلوا وت افعول كذا بيتوتة وما كلام العرب كونك مطبعا
مع الفخر خير من كونك عاميا مع الغنى من بني الامر واسم الفاعل منها ولا يبينان من الزمان
ويبنى على هذا الخلاف عملها في الظروف والجوار والمجرور فن قال بدلا منها على الحدث اختار عملها فيه
ولذا اعلق بعضهم المجرور في قوله اكان للناس عجبا كان وقال لا يدل عليه منع وقد صرح الفارسي
بأنها لا يتعلق بها حرف جر ثم قال وفي عملها في ظرف الزمان نظرا انتهى وحكي ابو جابر الخلاف
الذي في عملها في الظروف والمجرور في عملها في الحال فن منعه قال لانه لا يستعملها في الحال
والعامل مستند ومن جازى حال يعمل في هذا وليس فعلا فكان او لم يتصبرا المصدر
فالاصح منعه على القول بانها لا يسمي هو فواحد المطلق به الخبر واجاز السيراني وطائفة
فقال كان زيد قائما كونا **ص** وتعد خبرها كما مروا ولي بالمنع **ش** وتعد خبرها كان الخلاف
في تعدد خبر المبتدأ والمنع هنا اول ولهذا قال به بعض من جازى هناك در ستويه وابن ابراهيم
وجهمه ان هذه الافعال شبيهت بما يتعدي الي واحد فلا يزداد على ذلك والمجوزون قالوا هو في الامر
خبر مبتدأ فاذا جاز تعدد مع العامل الاضعف وهو لا يبدى افع الاقوي او **ص** وترد الحجة
الاول قيل وبات لتعار خلافا للكون في ظل **ش** ترد كان واضع واسمي واسمي وظل عيني صار فلا
يقع الماضي خبرها كما تقدم لقوله تعالى وبات المجال شيا فكانت هيا منبثا ولعم ارجا
ثلاثة فاصبحتم بنعمته اخوانا ظل وجهه مشودا **قوله** الشاعر ثم اضموا كاهنهم وراق حيف
قالوت به الصبا والدبور وقوله امست خلا وزعم لكة الاصمعياني والهاباري شارح الله
ان ظل لا ياتي بمعنى صار بل لا يستعمل الا في فعل النهار وقال بعضهم هو مشتق من الظل فلا يستعمل
الا في الوقت الذي للشمس فيه ظل وهو ما بين طلوعها وغروبها وزعم الزخري ان بات بمعنى
صار قال ابن مالك وليس بمعنى لعدم شاهد على ذلك مع التثنية والاستقرار وجعلته بعض
المشاخرين فان احكم لا يدرى ان باتت تدع وضعت با مكان حمله على المعنى الجمع عليه وهو
الدلالة على شئ مضمون الجملة لئلا **ش** ومن احسن ما عتج به قوله **ص** احكي كما ذكرت
كليب **ص** ابيت كاني اطوي بجري لان كلما تدل على عموم الاوقات **ص** وكما تتصرف في الاليس وقيل دام

ولتصار فيها

ولتصار فيها مالا كثيرا **ش** جميع هذه الافعال تتصرف فيا في منها للمعارع والامر والمصدر والوصف
الا ان الامر لا ياتي صوغه من المستعمل منفي الاليس فيج على عدم تصرفها ولما دام فيض كثير من المشاخرين
على انها لا تتصرف وهو مذهب لغوي وخم يد ابن مالك قال ابن الدهان لا يستعمل في موضع دام يدوم
لانه جري كالمثل عندهم وقال ابن الجبار لا تتصرف ما دام لا ياتي للتوقيت والثابت فتقيد المستقبل
قال ابو جابر وما ذلك من عدم تصرفها لم يذكره البصريون ولتصار في هذه الافعال من العمل
والشرط والملاهي منها وكذا سائر الافعال ومن امثلة ذلك قوله تعالى فكونوا احزان او حذرا
ولم اكن بغيا وقول الشاعر وما كل من يدي البشارة كان **ص** احاك اذ لم تلقه لك منبدا **ص**
وقوله **ص** قضي الله يا اسمان لعنت زابلا احبك حتى تغض الحفن تغض **ص** ووزن كان ففعل
وقيل فعل وتلي فعل والالترقيها لست وحكي كسر اللام وضربها ويطلق عملها مع الا في عجم خلاف
لملك النجاة واي على وفي نفيها وما قالها الاصح الحال مما يفيد مدحها بزمان فحسبه والاسير
في زال يزال في فعل وحكي يزيد ففعل والعصم تلقى القسم **ش** فيه مسائل **الاول** الاصح
ان وزن كان ففعل بفتح العين وقال الكسائي فعل بالضم وروى انه لو كان كذلك لم يقولوا كان لان
الوصف من فعل فيعمل واما ليس فذهب الجمهور ان وزنها فعل بالكسر خفف ولزم التخفيف لتقل
الكسرة على السا واستدل لذلك بانها لو كانت بالفتح لصارت الى لاس بالقلب كماع او بالضم لقيل
فيها لست كما بضم اللام ولا يقال الالست بنفيها قال ابو جابر على سمع فيها لست بالضم فذل على انها
بنيت مع على فعل ومع على فعل وحكي الفراء ان بعضهم قال لست بكسر اللام واما زال فلا يشتر
في مقارعتها زال فوزنها فعل بالكسر وحكي الكسائي فيه ايضا زيد على وزن يبيع وعلى هذا فوزنها
فعل بالفتح قال ابو جابر وحكي فعلى عن الفراء الا ان اقول ذلك **ش** ان زال النافعة حاجات
على فعل يفعل وفعل بفعل كنتم ينتم ونتم ينتم **الثانية** ذهب قوم الى ان لست وما نحو من
منق الحاك وبنوا على ذلك انها يعينان المضارع كذهبت اخرون الى انها بنفيا الحال والماضي
والستقبل والغني توسط ذكره الثعلبي يجمع بين القولين وهذا اصلها على النفي الحال مالم يكن
الخبر مخصوصا بزمان فحسبه ومن امثلة استقبال المنق قوله تعالى اليوم يا ايهم ليس محذوف
عنهم ولستم باخذيه الا ان تغضوا فيه وقول حسان وليس يكون الدهر مادام بديل وما
هم خارجين من النار وما هم عنها بغايين ومن امثلة مني المنق بليس قول العرب ليس خلق الله
مسئلة **الثالثة** حكى ابو عمرو بن العلاء ان لغة بني عميم افعال ليس الاحلا على ما قولهم ليس الطيب
الا المسك بالرفع على الاحمال ولا صهر فيها وقد نازعه في ذلك عيسى بن عمر فقال له ابو عمرو نعمت
بابا محرو وادخل الناس ليس في الارض عماري الا وهو ينصب ولا ياتي الا وهو يرفع ثم وجه ابو عمرو
خلف الاحمر واما محمد البريدي الى بعض المشاخرين وجهه ان يلقياه الرفع فلم يفعل والي بعض القميمين
وجهه ان يلقياه النصب فلم يفعل ثم رجعا واخبرا بذلك عيسى واما عمرو فاخذ على عيسى خامسة
من اصبعه ورمى به الى عمرو وقال هؤلاء هذا فقت الناس وزعم ابو تار الملقب ملك النجاة
ان الطيب اسم ليس والمسك مبتدأ وخبر محذوف وقد يرم الا المسك الخمر والجملة في موضع
نصب خبر ليس وزعم ابو علي ان اسم ليس خبر الشان والطيب مبتدأ والمسك خبر او الطيب اسم
والخبر محذوف والا المسك بدل كانه قيل ليس الطيب في الوجود الا المسك او الطيب اسمها والا

مفعول
الاعمال

المشكك نعت له والخبر محذوف كأنه قيل ليس الطبيب الذي هو غير المسك طبيباً في الوجود وحذف
خبر ليس لغرض المعنى كثير وصنف بان الاحوال اذا ثبتت لغة فلا يمكن التأويل **الراية**
ص وشي نافضة فان اكتفت بمرفوع فتامة ولزم النقص ليس وزال خلاف
للفارسي وفي خلاف للصفا في قيل وظل ومن النافضة ذات الشك وقالها لا ولا **ش** هذه
الافعال تنفي توافيق واختلاف في سبب تسميتها ذلك فقبل لعدم دلالتها على الحدث بناء على انها
لا تنفي وقيل وهو الامح لعدم التفرقة بالمر فوقع لان قايدها لا يتم به فقط بل تنفي عن
المعصوب ثم منها ما لزم النقص وهو ليس باتفاق وزال خلاف للفارسي فانه ذكر في بؤاذع
الاعراب استعانة نامة خوفت عن الامر فانه اذا استبعد وزعم اليها بادي ان ظل ايضا لا
تستعمل الانا فنة قال ابو جيان وهو مخالف لنقل امية اللغة والحوارها تكون نامة وبقية الافعال
تستعمل بالوجهين واذا استعملت نامة واكتفت بالمر فوقع فتكون كان بمعنى نعت نحو كان الله ولا
شي معذ وحديث نحو واذا كان الشيا فادفوني وحضر نحو وان كان ذو عسرة فنظرة ووقع نحو ما
شا الله كان وكفل وغزل يقال كنت القبي كفلته وكنت المعوف غزلته واضمح واخرى امشي بمعنى دخل
في الصباح والهي والمسا نقول تعالى فتجان الله حين تقومن وحين تصبحون وقولت الكاعر
وما فعلاني انني حسن القراء اذ التلمذ الشهاب اصبح جليد ها **ظ** وظل بمعنى خام او طال او قام
بها راوي بات وبات بمعنى قام ليلا او نزل باليوم ليلا وصار بمعنى رجع نحو الى الله يقضي الامور
وضم وقطع نحو قصر من الكك ودام بمعنى نحو ما دامت السموات والارض وانفك بمعنى خلع
او انفصل نحو انفك الامير والحام ورجع بمعنى ذهب واظهر وبالمعنيين فسر قولهم بريح الخفاء
ووفي معنى فتر وضعف وراه بمعنى ذهب وفارق وذكر ابن مالك ان فتا المفتوحة تاتي نامة
مخفي كثر او اطفأ حكى الفراء تارة عن الامر كسرت والنار اطفأها قال ابو جيان وهذا وهم
وتفصيل احادك بالثاثلثة كما في المحام والحكم وقد اختلف في كان الشا نامة فالجواز على انها
من اقسام النافضة وذهب صاحب البديع الى انها من اقسام التامة وذهب ابو الفاسم بن ابراهيم
الى انها فتم براسها **ص** وحذف اخبارها لقربية ضرورية وثالثها الاليس ولو ذهابها **ش** فانه
ابو جيان نعت اصحاب على انه لا يجوز حذف اسم كان واخواتها ولا حذف خبرها لا اختصارا
ولا اقتصارا اما الاسم فلانه يشبه بالفاعل واما الخبر فكانه قاسده جواز الحذف لانه ان زعم
اصله وهو خبر المبتدأ فانه يجوز حذفه او ما ال الله من شبهه بالمفعول فكذلك لكنه صار
عنده عوضا من المصدر لانه في معناه اذ القيام مثلا كون من اكون زيد والاغواض لا يجوز
حذفها قالوا وقد حذف في الضرورة كقوله **ص** كراي بامرنت منه والدي برياً ومن الخبر
الطوي رماني وقوله ليس عليك لهعة من خاف **ص** يعني جوارك حين ليس خبرا اي
في الدنيا ولنت برياً ومن الخويين من اجاز حذفه لقربية اختياراً او فصل ابن مالك فنصبه
في الجمع الاليس فاجاز حذف خبرها اختياراً ولو بلا قربية اذا كان اسم ما نكره عامة فتشبه
بلا كقولهم فيها كما سبويه ليس اخداي هنا وقوله **ص** فاما الجود منك فليس جود وقوله
سليته وخلقتم الله ليس ناصر فتر من ضمير ناخير معقل **ص** وحاق له ابن مالك ذهب اليه
الفراء فقال يجوز في ليس خاصة ان يقول ليس احد لان الكلام قد يتوهم تمامه بليس وتكون كقولك

ما من احد

ما من احد **ص** وقد تلى الواو جملة وخبر الليس وكان منفيه بعد الا وفاق للاختف و ابن مالك
فيها **ش** فيه مسيلتان **الاولى** قد تدخل الفاء على اخبار هذا الباب اذا كانت جملة تشبه
بالجملة الثانية كقوله **ص** وكانوا اناسا ينفخون فاصفوا **ص** والثر ما يحطونه البطر الشرر وقوله
فقلو او منهم سابق **ص** وقوله **ص** اخبرني دمة العين بالهمل **ص** هذا ذهب الاختف وتابعه
ابن مالك والجوزي انكروا ذلك وقالوا الجملة على الحال والفعل على التمام **الثانية** ذهب الاختف
وابن مالك ايضا الى جواز دخول الواو على خبر ليس وكان المنفية اذا كان جملة بعد الا **كقوله**
ص ليس شي الا وفيه اذا ما قابله عن البصر اعتبار **ص** وقوله **ص** ما كان من بشر الا وميئته **ص** عتومة
لكن الاحوال تختلف **ص** وقوله **ص** اذا ما استور البيت ارضين لم يكن **ص** سراج لنا الا وجهك انور **ص**
والجوزي انكروا ذلك واولوا **الاول** والثاني على حذف الخبر ضرورية او على زيادة الواو وقالوا الخبر
في الثالث **ظ** **ص** ويجوز توسيطها ومنعه الكوفية مطلقا وابن معاذ ودام بعضهم
في ليس **ش** اجاز البصريون توسيط اخبار هذا الباب بين الفعل والاسم اي حيث يجوز تقديم
الخبر على المبتدأ قال تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين وقال ليس البر ان تولوا وقال الشاعر
لا طيب للعيش ما دامت منعمة لذاته بادر كالموت والامر **ص** وقال فليس سوا علم وجهول
ومنعه الكوفية في الجمع لان الخبر فيه خبر الاسم فلا يتقدم على ما يعود عليه ومنعه بن معاذ
في دام ورد بانه مخالف للنسب السابق والقياس كسائر اخواتها ولا جاع ومنعه بعضهم في ليس
تشبهها وهو محذور في السماع والخلاف في ليس نقله ابو جيان عن حكاية ابن درسيه ولم ينظر
به ابن مالك فحكي فيها الاجماع على الجواز تبعاً للفارسي وابن الدهان وابن عصفور **ص**
وتقدم بها لادام والمنفي بما وليس على الاصح وفي زال واخواته ثالثها الاصح ان نفي بغير ما قال
دور بود وابن ولم والاصح يجوز بينها وما في دام خلاف **ش** يجوز تقديم اخبار هذا الباب على الافعال
الادام وليس والمنفي مما اداها حكم الاتفاق عليها لانها مخرطة بذول ما المصدر رتبة الظرفية
والخرق المندري لا يعجز ما بعد فيما قبله واما المنفي بما غير زال واخوته ففيه القولان البصريون
على المنع والكوفيون على الجواز ومنشأ الخلاف اختلافهم في ان ما همل لها مصدر الكلام او لا فالبصريون
على الاول والكوفيون على الثاني واما ليس فجمهور الكوفيون والمبرد والراجح وابن السراج والسيوطي
والفارسي وابن اخيه والجاحاني والثر المتاخرين منهم ابن مالك على المنع فيها قياساً على فعل
التعجب وعسى ونحو وليس بجامع عدم التصرف وقد ما البصريين ونسبه ابن جني الى الجمهور
واختاره ابن بريهان والزعشري والسلوبين وابن عصفور على الجواز لتقديم معولته في قوله
تعالى اليوم يا نهم ليس مضروفا عنهم وفوق بين ليس وبين الافعال المذكورة واما زال
واخوته فوق تقديم الخبر عليها ثلثة اقوال **الاول** **أجدها** اللفظ مطلقاً ستوافيت بما او بغيرها
وعليه الفراء **والثاني** في الجواز مطلقاً وعليه سائر الكوفيين لان ما عندهم ليس لها المصدر كغيرها
والثالث وهو الاصح وعليه البصريون المنع ان نعت بما لان لها المصدر والجواز ان نعت
بغيرها كلاً ولين ولم ولما وان والحق دريوز لم ولما بما نعت التقديم ان نفي بما اما تقديمه على
الفعل دون ما بان توسط بينهما نحو ما في ما زال زيد فالاصح جواز وعليه الاكثرون ومنعه
بعضهم لان الفعل مع المبتدأ فلا يفصل بينهما واما توسط بين ما اداها فنع صاحب الافصاح وبدر

سنة بستم

ما هو

الذين ابن مالك قد انه لا يجوز لان الموصول الحرفي لا يفصل بينه وبين صلته بمفعولها ولا ان دام
لا يتصرف وقال ابو حيان القياس الجواز لان ما حرف مصدر غير عامل ولا يمنع فيه ذلك الا ان
ثبت ان دام لا يتصرف في حصة المنع **ص** ويجوز ان يمنع من المصدر في حصة المنع **ص** قد جرت قوسيط الخبر وتقدم
وقد يمنع كل من ذلك للامور الموجبة والمناوغة في خبر المبتدأ امثال وجوب التوسيط ما كان قايما
الا زيد ومثال وجوب التقديم ابن كان زيد ومكان مالك ومثال وجوب اخذها على سبيل الخبر
كان في الدار ساكنها وكان في الدار رجل يجوز تقديم الخبر وتوسيطه ولا يجوز تأخيرها ومثال منعها
وجوب التأخير كان بعل هند خبيثا لا خير الصبر وصار عذوي صديق للاباس **ص** وفي تأخير
المجولة ثلثا يجب ان رفع خبر الاسم ويمنع تقدم خبر آخر مرفوعة وفي منصوب لا ظرف ثلثا
يفتح لظا حرا غراب مشارك حرفا وتكون اوليها مفعول خبرها كغيرها خلافا للكوفة وابن السراج
الاطرف ويجوز مع خبر وتقدمه **ش** فيه مسائل **الاول** اختلف في وجوب تأخير الخبر عنها اذا كان
جمله على اقوال احدها يجب مطلقا فلا يجوز تقديمه ولا توسطه سواء كانت اسمية نحو
كان زيد ابوه قائم ام فعلية رافعة خبر الاسم نحو كان زيد يقوم ام غير رافعة نحو كان زيد
يمر به عمرو ومستند المنع في ذلك عدم سماعه والثاني لا مطلقا فيجوز التقديم والتوسط وذكر
ابن السراج انه القياس وان لم يسمع وصحة ابن مالك قال لانه وان لم يسمع مع كان قد سمع
مع الابتداء كقول العززدقي الى ملك ما امد من عارب ابوه ولا كانت كليب نصا جرة قائم
ويدل لجواز منع كان تقدم مفعوله في قوله تعالى اهولا اياكم كانوا يعبدون وانفسهم
كانوا يظلمون وتقديم المفعول بواو التقديم العامل والثالث المنع في الفعلية الرافعة لخبر
الاسم والجواز في غيرها وصحة ابن عصفور قال لان الذي استقر في باب كان انك اذا اخذتها
عاد اسمها وخبرها الى المبتدأ والخبر ولو اسقطتها من كان يقوم زيد على ان يقوم خبرا مقدما
فقلت يقوم زيد لم يرجع الى المبتدأ والخبر **الثانية** لا يجوز تقديم الخبر مع تأخير مفعوله
المرفوع فلا يقال قائم كان زيد ابوه اي كان زيد قائما ابوه لما فيه من الفضل بين العامل
ومفعوله الذي هو خبره منه فان كان مفعوله منصوبا نحو اكلنا كان زيد طعامك ففدية
اقوال ثلثا يفتح التقديم ولا يمنع لانه ليس بخبر من ناصبه لكونه فضلة فان كان ظرفا
او محذورا جاز بلا قيح اجماعا لان العرب تنسج في الظرف والمحذورا لا تنسج في غيرها نحو
مسافرا كان زيد اليوم وراغبنا كان زيد فيك **الثالثة** تقدم من صور امتناع تقدم خبر المبتدأ
ان يتساويا في التعريف والتكثير للبيان ولا يجري ذلك هنا فظا هو الاغراب لان نصب الخبر
يليه فيجوز كان اخاك زيد ولم يكن خيرا منك احد فان خلق الاغراب وجبت تأخير الخبر للاباس
نحو صار عذوي صديق وصار فتاك مولاك **الرابعة** مذهب اكثر البصريين انه لا يجوز
ان يلي كان واخواتها مفعول خبرها من مفعول وحال وغيرها الا الظرف والمحذورا فلا يقال
كان طعامك زيد اكلنا ولا كان طعامك اكلنا زيد وهذا الحكم غير محقق بباب كان بل لا يلى
عاملا من العوامل ما نصبه غيره او رفعه فان كان مفعول الخبر ظرفا او محذورا جاز ان يلي كان
مع تأخير الخبر وتقدمه للتوسيع في الظرف والمحذورات وجوز الكوفيون وطائفة من البصريين
منهم ابن السراج ان يليها غير الظرف ايضا لوروده في قول **هـ** بما كان ايام عطية عودا **هـ**

واجب

واجب بان اسم كان خبر الشان مشتر فيها وعطية مبتدأ خبر عود والمجولة خبر كان فلم يلا العامل
كان خبر الشان وجوز بعضهم ان يكون فيه زائدة فان تقدم مع الخبر على الاسم جاز اجماعا نحو كانت
اكلنا طعامك زيد وكذا يجوز تقديمه على كان نحو طعامك كان زيد اكلنا وعليه قوله تعالى وانفسهم
كانوا يظلمون واعلم انه يتاخر في كان زيد اكلنا طعامك اربعة وعشرين تركيبا وقد سقتها في الاشياء
والنظائر وكلها جارية عند البصريين الا كان طعامك زيد اكلنا وكان طعامك اكلنا زيد واكلنا كان
طعامك زيد **ص** واذا اجتمع معرفتان فاقوال للبتدأ او قيل الخبر غير الاعرف الا اشار مع غيره
والا ان وان قيل ما يراد بثبوته مطلقا وقيل ان قام مقامه او شبه به وقيل ما مع جوابا او
نكونان بمسوغ تخير وفي الاخبار هنا وان معرفة عن نكرة قالها سايغ ان افاد النكرة غير موصوفة
محضة **ش** اذا اجتمع في باب كان معرفتان ففي ما سيعين اسما وخلافا خبر الاقوال السابقة
في المبتدأ او الخبر مع زيادة اقوال اخر فقيل غير فائما شاع جعلته الاسم والاخر الخبر وعلمته
الفارسي وابن ظاهر وابن خروف وابن فضال وابن عصفور وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال
واذا كان معرفتين فانت بالخيار ايهما ما جعلته فاعلا رفعته ونصبت الاخر وقيل ننظر الى
الخطاب فان كان يعرف احد المعرفتين ويجعل الاخر جعل المعلوم الاسم والمجهول الخبر نحو كان عمرو
اخو بكر عمرو اذا قدرت ان الخطاب يعلم ان بكر اخا وبكر كونه عمرا وكان عمرا بكر اذا كان
يعلم عمرا وبكر كونه اخا بكر وعلى هذا السير في وابن السراج وابن الضابع وحملوا كلام سيبويه
على ما اذا استويا عند الخطاب في العلم وعدمه وقيل ان لم يستويا في رتبة التعريف جعل الاعرف
منهما الاسم والاخر الخبر نحو كان زيد صاحب الدار وقيل الخبر غير الاعرف الا اذا اجتمع اشارة مع
غير خبر فانه يجعل الاشارة الاسم وان كان مع اعرف منه كاعلم والمصنف الى الصبر نحو كانت
هذا اخاك لان العرب اعصت بتقديم الاشارة لما كان التثنية الذي فيه اما مع المصنف فلا
ولهذا كان ها انا اذا فصح من هذا انا والا ان كان احدها ان او ان الموصوفين فان الاختيار جعلها
الاسم والاخر الخبر ولهذا اقر اكثر القراء فان جواب قومه الا ان قالوا بنصب جواب فتيهم
بالمضمر من حيث انهما لا يوصفان كما لا يوصف فعمولا معاملة اذ اجتمع مع معرفة غير
فان الاختيار جعله الاسم لانه اعرف وقيل الخبر ما يراد اشارة مطلقا نحو كان عقوبتك عزلك
وكان زيد زهيراً وقالت الشاعرة فكان مضى من هديت برشد اثبت الهداية لنفسه ولو
قال فكان حادي من اضللت به لاثبت الاضلال وعلى هذا ابن الطراوة وقيل الخبر ما يراد
اشارة بشرط ان يكون احدها في مقام الاخر او مشبه به كالمثاليين الاولين بخلاف ما اذا كان
هو نفسه كالبنت وقيل ما مع منهما جوابا في الخبر والاخر الاسم حكى هذه الاقوال ابو حيان ثم اختار
تبعاً لجائزة تفصيها بعمها فقال اذا اجتمع معرفتان في هذا الباب فان كان احدها قائما مقام
الاخر او مشبهاً به فالخبر ما يراد اشارة وان كان هو نفسه فان عرف الخطاب احدها دون الاخر
فالمعلوم هو الاسم والاخر الخبر وان عرفهما او جهلتهما فان كان احدها اعرف من الاخر فهو الاسم
والاخر الخبر الا المشار مع المصنف وان استويا في التعريف فانت بالخيار وان كان احدها ان وان
المصدر يثنى فانه يثنى جعله الاسم قائم وضرب النكرة وان كان معرفة فانه في باب الاخبار
يعامل معاملة النكرة اذا اجتمع مع المعرفة لان تعريفه لفظي من حيث علم علي من يعود لما

ان تعلم من هو في نفسه فلا واذ اجتمع نكرتان فان كان لكل منهما مسوغ لانتفاء فكذلك الجار فاشت جعله
الاسم والاخر الخبر نحو كان رجلا قائما وكان لا واحد من مسوغ دون الاخر فالذي له
المسوغ هو الاسم والاخر الخبر نحو كان كل احد قائما ولا يجوز ان قائم كل احد **واذا** اجتمع نكرة ومعرفة
فالمعرفة الاسم والنكرة الخبر ولا يعكس الا في الشعر هذا مذهب الجمهور وجوز ابن مالك العكس
اختيارا بشرط الفائدة ولون النكرة غير صفة محضة قال لانه لما كان المرفوع هنا مشبها بالفاعل
والمنعوب مشبها بالمفعول جاز ان يعنى تعريف المنعوب من غير تعريف المرفوع كما جاز ذلك في باب
الفاعل ومن وروده قوله **كان** سلاقة من بيت راس **يكون** مزاجها عسل **ومما** وقوله **ولا**
يك موقف منك الوداع **قال** وقد حمل هذا الشبه في باب ان على ان جعل في الاسم نكرة **ولشبر**
معرفة كقوله **وان حراما** ان اسب مجاشعا **باب** في الشتم الكرام الحضارم **والجار** سبويه ان
قريباً منك زيد **ص** وان قصد انجاء خبر ما قرن بالاول ان قيل ولو قرئت تنفيس او قد اومر خلاف
للغرازالا واخوانه ولا يكون اسم هنك **ش** وثالثها يجوز مع الماضي ويكثر في لبي وان بعد نكرة وشبه
ش فيه مسئلتان **الاولى** اذا قصد انجاء خبر نفي ايا كان قرن بالاول ان قيل ذلك نحو ما كان زيد الاقلام
وليس زيد الاقلام وسواء اخذ الباب وغيره نحو ما ظننت زيد الاقلام فان لم يقبل ذلك بان كان الخبر
لا يستعمل الا منفصلاً لم يجوز دخول الا عليه نحو ما كان مثلك الا اخذ او ما كان زيد الا زابلا ضاحكا وكذلك
لا تدخل على خبر زان واخوته لان نفيها انجاء فان قولك ما زال زيد عالما فيه انباء
العالم لزيد فهو كقولك كان زيد عالما وهذا لا يدخل عليه الا فذلك ذلك **واما** قول ذي الرمة
حراحي لا تشكك الا ماضيه **عل** الخلف او ترمي بها بلدا فقراء **فقبل** خطا منه ولهذا لم يحتمل الا
معنى يتبع ولكن ما لزمه **ص** فترق فقد كلامه وقيل مؤول على زيادة الا او تمام تنفيسا ومناهضة
حال وهذا يجوز دخول الاعلى خبر مقرون **الثانية** مكثر وقوع اسم لبي نكرة محضة لان فيها معنى
النفي المشوغل للانتدابا لنكرة لقوله **كم** قد رأت وليس بشئ باقيا **من** رابطة الهوي **ومزور**
ويشركها في ذلك كان بعد نفي او شبهه كقوله **اذل** يكن احدا باقيا **فان** التامس **ذو** الاسمي **وقوله**
ولو كان حي في الحياة بخلافه **خلدت** ولكن ليس شئ خالده **وهذا** يلحق بها في ذلك **والاخر** **ص**
وتزاد في كان لم يزل وتزاد وسطا قبل واخرا فارقة وقيل لما عليها خبر مقدر رها وشديدين جار ومجرور
اذ الكوفة اصبحت واسمى والفرا تكون والباقي ان لم ينقص للعين وقوم كل فعل لازم **ش** فيه مسئلتان **الاولى**
مختص كان بمرادف لم يزل كثير الي انها تأتي في الية على الدوام وان كان الاضربها ان تدل على جموع ما دخل
عليه فقامت مع انقطاعه عند قوم وعليه الاكثر كما قال ابو حبان او سكنوها عن الانقطاع وعدمه
عند آخرين وحزم به ابن مالك ومن الزيادة على الدوام الواردة في صفات الله تعالى نحو وكان الله سمعا
بصيرا اي لم يزل متصفا بذلك **الثانية** تحقق ايضا بانها تزداد بشروط ان تكون بلفظ الماضي متصفا
بين مسند ومسند اليه نحو ما كان احسن زيد اولم يره كان مثله ومنه حديث ابي كان ادم ويجوز
الفرازا وادها بلفظ المضارع كقوله **انت** تكون **تاجد** نيل **وجوز** انما يزدادها اخرا
يجوز زيد قائم كان قيا ساعلي الفاظ اخر اوردت سماعه والزيادة خلاف الاضرب فلا يستتبع
في غير مواضع المعتادة ويشد زبادها الجار والمجرور في قوله **مسراة** بي اي يترساعوا
قيل كان المسومة العرب **قال** ابو حبان ولا يحفظ في غير هذا البيت وجوز الكوفون زيادة

بين

اصح

اصبح وامسى شكوا اما اصبح ابردها وما امسى ادفاها وحمل على ذلك ابو علي قوله **عدو** عليك **ص**
وشا بينهما **اصبح** مشغول بمشغول **وقوله** **اعتاد** لي قول ما هويت فابني **شبر** اري اسم اليك ذنوبي
واجاز الفراز زيادة سائر افعال هذا الباب وكل فعل لازم من غير هذا الباب اذ لم ينقص المعنى نحو ما
اصبح احسن زيد او ما زيد اصبح قائم واستدل على ذلك بان العرب قد زادت الافعال في نحو قوله
فاليوم قدبت تبصونا وتضمننا **فاذهب** فابك والايام من عجب **ولم** ان يامر بالذهاب والصح
ان ذلك كله لا يجوز لاحتمال التاويل وما لا يحتمل من ذلك من القلة بحيث لا يناس عليه **وقد**
اختلف في كان المزيعة هل لها فاعل فذهب السبراني والصبري الي انها رافعة لصير المصذر الدال
عليه الفعل كانه قبل كان حواي كان الكون وذهب الفارسي الي انها لا فاعل لان الفعل اذا استعمل
استعمل ما لا يحتاج الي فاعل استغنى عنه بديل ان فلا فصل ولما الزايرة فلا يبيح في نحوها من
الاشناد **ص** ويجوز حذف كان واسمها ان علم بعد ان ولو كثرة وحلا ولا مقلدة ويجوز رفع
تاليها ان احسن تقديره في اومعه والا فلا ويجوز بونس وان ما لك جرم مقرون بان لا واولا ان
عاد اسم كان على مجرور محذوف وحمل على الف جواب ان خبر مبتدأ اولى من خبر كان مضمر او كان
او مفعول بالابق واضمار الناقصة قبلها اولى وكل بعد لدن ونحوها وجب بعد ان وقد وبعد
ان معوصا منها ما وقيل من التامة والمنعوب حال وقيل العامل وقيل غير عوض فيظهر
ان **ش** تحقق كان ايضا من بين سائر احوالها بانها قد تعمل محذوفة وذلك اقسام **الاول**
ما يجوز بكثرة وذلك بعد ان ولو الشرطيتين فتحذف هي واسمها اذا كان صير ماعلم من غائب
او حاضر مثاله بعد ان مع الغائب قوله **قد** قيل ذلك ان حق وان كذبا **فما** اعتذر ان من
قول اذ اقلا **ومع** المسكلم قوله **جدي** على بطون صبة كلها **باب** التامس منهم وان مطلقا
ومع الخطاب قوله **لا** تغزبن الدهر **مطرف** ان ظالمك ابر او ان مطلقا **ومثاله**
بعد لوم مع الفلاثة قوله **لا** يا من الدهر ذو بغي ولوم ملكا **جنوده** ضاق منها السهل والجل
وقوله **علتك** منا فلست بامل **بذاك** ولو عزبان ظلمان عاريا **وقوله** **انطق** غوق
ولو مستخرجا احنا الحق غلاب وان غلبا **ولو** ظهر الفعل في نحو هذه المثل لجاز قال سبويه
وان شئت اظهرت الفعل ولا يجوز عند عدم الاظهار الا نصب الثاني على انه خبر كان **ودعا**
يجوز فيه الرفع والجر **والاخر** **اذ** احسن هناك تقدير فيه اومعه او نحو ذلك كقولهم
الناس تجزبون باعمالهم ان خير الخيرة ان شرا فشر والمرد مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف
وان خجرا الخجرا فاستصاب خيرا وشرا وسيف وخجرا على تقدير ان كان العمل خيرا او كانت
المقتول به سيفا وارتفعها على انها الاسم على تقدير ان كان في اعمالهم خيرا وان كان معه
سيف او على تقدير ان كانت التامة والاول اولى وهو معن قولي واضمار الناقصة قبلها اي
الف اولى من التامة **وعليه** ابن مالك بان اضمار الناقصة مع النصب مباح وهو مع الرفع
ممكن فوجب ترجحه ليجري الاستعمال على سنن واحد ولا يختلف العامل ومثاله بقولوا
الاطعام ولو عمرنا فالنصب على تقدير ولو يكون الطعام عمر او الرفع على تقدير ولو يكون
عندكم عمر او على كان التامة فان لم يحسن تقدير ما ذكرنا متنع الرفع كالاسات السابقة
ومثله سبويه بقولك امرز بايم افضل ان زيد او ان عمروا **والثاني** بعد ان فقط اذا عاد

اسم كان على نحو ونحو سوا اقتربت ان بلام ام لا كقولهم مررت برجل صالح الاصل فطالحو وامرر
بهم افضل ان زيد وان عرو فصالح وزيد بالنصب على تقدير ان لا يكون صالحا وان يكون ريدا وحل
يونس فيه الجرح على تقدير ان لا امر صالح او لا ان مررت بصالح بعد مررت بطالحو واجاز في زيد
على تقدير ان مررت بزيد وان مررت بعرو فوافقه ان مالك على اطراده وقصر وعبر على
السمع لان الجرح بالحرف المحذوف مشهور غير متعاس قال ابو حيان والعتوب مع الجرح في الاول
من التكلف ولم يسمع مثله ذلك بعد لولا قولا وقولي وجعل نالي الف الى اخره استر به ان قولهم
فجر من المثال السابق يجوز فيه ايضا الرفع والنصب والاول ارجح لان المحذوف معه شي واحد
وهو المبتدأ ومع النصب شيان ولان وقوع الاسمية بعد ف الجرح في الرفع قالذي
يجري به خير والنصب على حذف كان واسمها اي كان يجزي خيرا او على الحال اي هو نفعه خيرا
او على المفعول بفعل لا يبق اي هو يجزي اي يعلى خيرا وعلم من ذلك ان في مسئلة ان خير لخير
اربعة اوجه احدها نصب الاول ورفع الثاني واصعها عكسه ويمنها نصبها ورفعها
ثم قالت الشلوين انها متساوية لان ما في نصب الاول من التبع يعادله حسن رفعه وقالت
ان عصفور بل رفعها احسن لقلة الاضار فيها بالنسبة الى نصبها **القسم الثاني** ما يجوز
مقبلة وذلك في ثلاث صور الاولى والثانية بعد هلا والافان ابو حيان يجري مجرى لوعوها
من الحروف الدالة على الفعل اذا تقدم ما يدل عليه لكنه ليس بكثر الاستعمال الثالثة بعد لن
كقولهم من لدنولا قولي ابلابهم اي من لدن كانت بشولا والشول بفتح الجيم التي ارتفعت
اليانها من البوق واحدها شائلة او شادرا واولاها ان يتلوها واولاها قولي ونحوها وقول
التشليل وشهها مثاله قوله ارحمان قومي واجلعة كذا في لزوم الرحالة ان تملأ حيلة
قال سيبويه اراد ارحمان كان قومي مع الجماعة **القسم الثالث** ما يجب وذلك في صورتين
الاولى بعد ان المصدرية اذا عوض منها ما كقولهم ابا حراشة لما انت ذا نفرة اي لان
كنت تحذف اللام اختصارا ثم كان ذلك فافصل الضمير وجن بها عوضا عنها والضم حذف
كان ليلابح بين العوض والمعووض منه والمرفوع بقدر اسم كان والمضروب خبرها هذا هو
العمد في مسئلة ونحوها اقوال اخر فيهم ان كان المحذوف فيها تامة والمضروب
حال وزعم ابو علي وان حتى ان ما هي الرافعة الناصبة لكونها عوضا من الفعل فتايت ما به
في الفعل العمد وزعم المبرد ان ما زائدة لا عوض فيضو اظها ركان معا نحو ما كنت مطلقا
انطلقت ورد بان هذا كلام جري مجرى المثال فقال كما سيع لا يغير وليس هذا الموضوع من مواضع
قياس زيادة ما الثانية بعد ان الشرطية اذا عوض منها ونحو ذلك قليل بالنسبة للاول كقولهم
افعل هذا الا لا اي ان كنت لا تفعل غيره وقول اخر امرت الارض لو ان مالا لو ان ثوبا
كنت او مالا او ثوبا من غم امالا اي ان كنت لا تحذرها وما عوض من كان وانما كان هذا قليلا
لكنه الحذف ولا يحذف مع الكسوة معوضا منها مالا في هذا الوقت اما كنت مطلقا انطلقت
كان ما زائدة لا عوض ولا يجوز اما انت مطلقا انطلقت تحذف كان **ص** وتحذف نونها
ساكنة جرما والثامة اقل مالم توصل بضمير او ساكن خلاف ليونس **ش** تجوز حذف نون كان
خفيفا بشرط ان يكون من متاخر في الخلق الناصبي والامر مجزوم بالسكون خلاف للمرفوع والنصب

والجرح

والجرح بالحذف وان لا توصل بضمير نحو ان يكتنه فلن تسلط عليه ولا ساكن نحو لم يكن الذين كفروا امثال
ما اجتمعت فيه الشروط ولم اكن بجيلا نك من المصلين ولا نك في ضيق فلم يكتنه ينفعهم ايمانهم وسوا
في ذلك الناقصة كما مثلنا والثامة لكن الحذف فيها اقل نحو وان نك حسنة بالرفع قال ابو حيان
وحذف هزه النون شاذ في القياس لانها من نفس الكلمة لكن بسوغة كثرة الاستعمال وشبه النون
عروف العلة وانما يجوز عند ملاقات الضمير لان الضمير يرد الشيء الى اصله كما رد نون لذا اذا اضيفت
اليها فقبل لذه ولا يجوز له ولا عند الساكن لانها تحركت فقبضت الشبه واجاز يونس
حذفها مع الساكن ووافقه ابن مالك تمسكا بنحو قوله لم يكن الحق سوا ان حاجه رسم
دار قد يعنى بالضرورة وقوله فان لم تكن المواة ابدت وسامة وقوله اذ لم تكن الحاجات
من جهة الغنى والجهنم قالوا ان ذلك ضروري وما قاله ابن مالك من ان النون حذفت للتخفيف
وتقل اللفظ والتقل بثبوتها قبل الساكن اشد فيكون الحذف ح اولى رده ابو حيان بان التخفيف
ليس بعد العلة انما العلة كثرة الاستعمال مع شبهتها بحروف العلة وقد ضعف الشبه كما تقدم
فزال اخذ جزئها والعلة المركبة نزول بزول بعض اجزاها **مسئلة** الحق بليس احرف **اما**
النافية عند اهل الجواز وزعم الكوفية النصب بعدها باسقاط الباء وشرطه بقاء الشيء لان نقعه
بالا او انا وتالها بنصب ان نزل الثاني منزلة الاول واربعا ان كان صفة ولا يدل منه خلافا
للمصنف لا بغير ويجوز الفرار فعه وقد ان وجوز الكوفية بضمه وهي كافه لانا فيه خلافا لخير
وما خلافا ليقوم وتأخير الحذف خلافا للمفر مطلقا ولا خلافا مع الاو قبل بضمه لغة ومعو
خلافا لابن كيسان ومنعه الرماضي مرفوعا ايضا وفي تقدم الطرف ثالثا الاصح عندهم تجوز معولا
لاخرا وغندى عكسه ولا يقدم معول على ما عالج وتالها يجوز ان تصد الودش اصل العمل للاموال
بدليلان كل فعل لا بد له من فا على الاما استعمال زايدها كان او في معنى الحذف نحو قلما او مركب مع
غيره نحو جذا وما علم من الاسماء فليشبهه بالفعل واما الحرف فتقدم انه ان اختص بما دخل عليه
ولم ينزل منه منزلة الحرف منه عمل فيه فان لم يختص او اختص وتنزل منزلة الحرف منه عمل فيه
لان جرد الشيء لا يعلم في الشيء **وما** من قبل خبر المقتضى ولها شبهتان **احدها** هذا وهو عام
فيما لا يعلم من الحروف وربعه بنوميم ولم يعولها **والثاني** خاص وهو شبهتها بليس في كونها
للشيء ودخله على المصدر او الخبر وتخلص المحتمل للحال كما ان ليس كذلك وراعي هذا الشبه اهل
الجواز فاعطوها عملها فرفعوا اليها المبتدأ اسمها اليها ونصبوا اليها الخبر فخر اليها قالت الله تعالى
ما هذا بشر اما هن امهاتكم هذا امهاتكم لضربين وزعم الكوفيون ان مالا يعمل شيئا في لغة
الحجازيين وان المرفوع بعدها باق على ما كان قبل دخولها والمضروب على استقامت الب
لان العرب لا تكاد تنطق بها الا بالياء فاذا حذفوها عوضا منها النصب كما نحو المعهود عند
حذف حرف الجر ولغيره فوا بين الخبر المقدر فيه الشا وغيره وزعم الكوفية الحذف الخارج حذفت
ولم ينصب ما بعدها وعلى الاول لا عالجها على كذا شرط **احدها** بقاء الشيء فان
التنقص بالابطال العلة نحو وما جحد الارسل وكذا اذا ابدل من الخبر ببدل معيوب بالا عوفا
زيد الاش لا يجاب له لا تحاد حكمة البذل والمبدل منه وخالف قوم في هذا الشرط يجوز يونس
والشلوين النصب مع الاطلاق لوروده في قوله وما الدهر الا يخبونا با خله وقوله

جسيم

وما حق الذي بعثوا بها را **و** كسوف ليلة الانكالا **و** اجبت بانه نصب على المصدر راي ينكل نكالا
و يعذب معدبا اي يعذبنا ويدور ويران مخنون اي ذواب وقال قوم يجوز النصب ان كان الخبر
هو الاسم في المعنى نحو ما زيدا الا احاك او من لا منزلته نحو ما زيدا الا زهرا وقال اخرون يجوز
ان كان صفة نحو ما زيدا الا قايما وقال الصفا في المبدل يجوز نصبه لكن على الاستئناس لا البدلية
وان انتفى بغيره لم يورث فيجب النصب عند الضرر بين نحو ما زيدا غير قائم واجاز الفراء **الرفع**
الثاني فقد ان كان زيدت بعد ما بطل العمل لقوله **ف** ان قلنا حين ولكن وقوله **و**
بني غداة ما ان اسم ذهب ولا صرف ولكن اسم الحذف قال ابن مالك لما كان عمل ما استعسفا
لا قياسا شرط فيه الشروط المذكورة لان كلا منها حال اصلي فالقاعليها بتوحيده والظلي عنها او
عن تعقبيها توحيده واحسن الاربعة يلزم الوهن عند عدمه المعلوم مقارنة ان تزيل شهادتها
بليث لان ليس لا يلزمها ان فاذا وليت ما تبينا في الاستعمال وبطل الاعمال انتهى وذهب
الكوفون الى جواز النصب مع ان ورووا قوله ما ان اسم ذهبا ولا صرفا بالنصب والبصريون
على ان ان المذكورة زائدة كافة وزعم الكوفون نافية كذا حكوه وعندني ان الخلاف في ان
ينبغي ان يكون مرتبا على هذا الخلاف **الطريق الثالث** ان لا يؤكده بما فاه الكري بها بطل العمل نحو
ما ما زيدا قائم قال في الغرة وهي كافة وحكي هو والفارسي عن جماعة من الكوفيين اجازة النصب
لقوله لا يستلالي لاسيما في ما في حكم احد مسميها واجبت بانه اذا او مؤل أي في اخرى
الحزن ثم ابتدا ما قلين بكونه **الطريق الرابع** تاخير الخبر فان تقدم ارتفع كقوله وما حق
ان يمدح المرء نفسه وجوز الفراء نصبه مطلقا نحو ما قائما زيد وجوز الاخفش مع الاخوان ما قام
الا زيد وحكي الجرمي ان ذلك لغة سمع ما مسميا من اعتب وقال الفرزدق اذ هم قريش واذما
مثلهم بشر وقال اخر جازان اذما مثلها غران والجمهور اولو ذلك على الحال نحو ما قائما راجل
والخبر مخذوف وهو العامل فيها اي ما مثلهم في الوجود واذ المنع النصب في حال تقدم الخبر في
تقدم معموله اولى نحو ما طعمتكم زيدا اكل واجاز الكوفون وابن كيسان نصبه قاسما على الاولين
ولم كذا فان تقدم الخبر او معموله وهو ظرف او جار مجزوع نحو ما في الدار
او ما عندك زيد وما في انت معني فاقوال اخرها منع النصب لغيرها والثاني الجواز
للتوسيع فيها والثالث جواز النصب ان كان الظرف المتقدم معمول للخبر والنوع ان كان هو
الخبر وهو ظاهر كلام ابن مالك في كتبه وصريحه في الكافية الكري وشرحها وابن هشام
في الجامع وعندني على هذا وهو النصب ان كان الظرف المتقدم الخبر والمنع ان كان معموله
ص وما عطف على خبرها بكن وبيل رفع ونصب خبرها اجود ومنع قوم نصب مقطوف
ليس مطلقا ولا بغير ما الامزة والاحذف خلافا للكسائي ولا اسمها ولا خبرها ما لم تكف بان
وسد بنا النكره مع **ش** فيه مسایل **الاولى** اذا عطف على خبر ما بكن او بيل تعين في المقطوف
الرفع نحو ما زيد قائما لكن قاعدا او بد قاعدا على انه خبر مبتدأ مجذوف اي هو ولا يجوز النصب
لان المقطوف بها موجب وما عمل الا في المنى اما المقطوف بغيرها نحو ليس زيد قائما لكن قاعدا
وولا قاعدا والمعروف خلافا **الثانية** اذا دخلت حرف الاستفهام على ما الحجازية لم تغيرها عن
العمل نحو ما زيد قائما كما تقول الشئ قائما **الثالثة** اجاز الكسائي اصارا ما واشد فقلت لها

والله يدري مسافر اذا اصغرت الارض ما الله صانع اي ما يدري ومنع البصريون ذلك **الرابعة**
لا يجوز حذف اسم ما قياسا على ليس واخوانها فلا تقول زيد ما مطلقا تزيد ما هو ولا خبرها
كذلك فان قلت بان جار تشبيها بلا كقوله لنا مواثا ان من حديث ولاصال التقدير فما خبرت
وما صال منته اي ذي حديث **الخامسة** شذبا النكرة مع ما تشبها بلا سمع ما باس عليك
كما قالوا اباس عليك واشد الاخفش ما باس لو ردت علينا حية قليلا على من يعرف الحق
عابها **ص** ان النافية عند اهل العالمية بشرط ترتيب وعدم نقص وانكرها اكثر البصريين
وقيل لا فاني الامع **الاش ان النافية** ايضا من الحروف التي لا تخفى فكان القياس ان لا تعمل
فلذلك منع اهلها الفراء واكثر البصريين والمغاربه وعزى الى سيبويه واجاز اهلها كالكسائي
واكثر الكوفيين وابن التراج والفارسي وابن جني وابن مالك وصحح ابو حبان لمشاكلة ما
في النفي وكونها النفي للحال ولست اعلم حتى عن اهل العالمية ان ذلك نافي عن ولا ما ركن وان اخذ
خبر من احد الابالغا فيه وسمع الكسائي اعرابيا يقول ان قائما فانكرها عليه وظن انها ان المنددة
وقعت على قائم فاستثنته فاذا هو يريد ان قائما فخره من الهمزة وادغم على ما
لها هو الله ربي وقراسميد بن خيران الذين يدعون من دون الله عبادا امثالكم وقال الشاعر
ان هو مستوليا على احد وقاب ان المرء ميتا بانقضا حيا **و** لكن بان سفي عليه فيجذلا
وذهب بعضهم الى انها اذا دخلت على الاسم فلا بد ان يكون بعدها الاخوان الكافون الا في غرور
وبرده ما تقدم **ص** وتزاد ايضا بعد ما المؤنولة المعتدلة والاول منة الانكار وضرورة
بعد ما التوقية قال قطرب وترد بمعنى قد والكوفية واذ **ش** الاستطراد الى ذكر بقية معاني
ان فاتها تكون نافية كذا ذكر شرطية كاسي وراية وذلك في مواضع **احدها** بعد ما النافية
كما تقدم واشتد اليه يقول ايضا **ثانيها** بعد ما المؤنولة كقوله برجي المرء ان لا يراه
اي الذي لا يراه **ثالثها** بعد ما المعتدلة كقوله ورج الغنى لغير ما ان راتته **رابعها**
بعد الاستفهام كقوله الا ان سري ليل فت كني **خامسها** قبل حرف الابتكار قيل
لا غرابي اخرج ان اخضبت البادية فقال انا انه منكوا ان يكون رايه على خلاف ذلك **و**
قطرب ان ان تاتي بمعنى قد وخبره عليه فذكر ان نعت الذكرى **و** زعم الكوفون انها تاتي
اذ يخرج عليه ليدخل المحذوف ان شاء الله امين والجمهور انكره والامرين وقالوا هو في
الامين شرطية والقصد في الاولى التبيين وفي الثانية التبرك **ص** لا عملها اكثر من ان
وقيل عكسه وقيل لا تعمل وقيل في الاسم فقط بشرط ان لا يلامر فوعها وتكبر جزوها والغاء
بن جني **ش** ايضا من الحروف غير المختصة وفي احوالها اقوال **احدها** وهو المشهور
انها تعمل كالحاقا بليس كقوله تغرف لاشي على الارض باقا ولا وزر ما قضى الله واقا
الثاني انها لا تعمل اصلا ويرتفع ما بعدها بالاشد والخبر ولا نصب اصلا وعليه ابو الحسن
الثالث انها اجريت مجري ليس في رفع الاسم خاصة فترفعه ولا تعمل في الخبر شيئا وعليه
الزجاج واستدل له بانه لم يسمع النصب في خبرها مطلقا به لقوله من صديق نراها
فانا ابن قسي لا يراه **و** قوله في الخصم حين لا يستصير **و** رد بالنكت السابق وعلى الاول
قال ابن مالك عملها اكثر من عمل ان وقال ابو حبان العتوب عكسه لان قد عملت نفرا ونظما

ولا اعلم انما قليل جدا لم يرد منه صريحا الا البيت السابق والبيتان لا يتبين عليهما القواعد
ولا اعلم انما اربعة شروط الشيطان المذكوران في اذ والثالث ان لا يفصل بينهما وبين مرفوعها فان فعل
بطل عليها لانها اصعب من ما وما شرطها عدم الفصل والرابع تنكير اسمها وخبرها نحو لا رجل قائما
ولم يعتبر ابن جني وطائفة هذا الشرط فاجازوا العمل بها في المعارف كقوله دخلت سواء القلب
لانا باخشا. سواءها ولا عن جيبها متراخيا. وتأوله الجمهور على ان الاصل لا اري باخشا محذوف
الفعل وانفصل الضير وباعيا حال **تنبيه** قالت ابو حنيفة لم يصح احد بان اعمال الاعمال ليس
بالنسبة الى لغة مخصوصة الا صاحب المقرب ناصر المطرزي فانه قال فيه بنوعيم لا يعلو بها وغيرهم
يعلوها ومن كلام الزمخشري اهل الحجاز يعلونها دون طي وفي البسيط القياس قد بني غير وعدم
اعمالها ونحوها ان يكونوا وافقوا اهل الحجاز على افعالهم **صريح** لا وفي لازمة الثانية
وقيل لغوي وسيبويه ركب كائنا وقيل فعل ماض وقيل اضمارا وقيل تلمس وتختص بالحق قل هـ
ومرادف ولا تعمل في هذا خلافا لان عصفور ولا يذكر جذاها والاكثري حذف الاسم والعطف على خبرها
كما وانكر الاخفش عليها وفي قوله كان وجه الفراء ان الزمان وقد نص في اليها حين ولو تقدمت او قد
تحذف ح دون التاوجات مفردة **ش** اختلف في لا في فذهب سيبويه الى انها مركبة من لا والنا
كائنا وهذا اخبر عند التسمية بها كالحكماء لوسيت بائنا وذهب الاخفش والجمهور الى انها لازمة لزيدت عليها التا
لثانية الكلمة كما زيدت على ثم ورب فعملت ثم ورب وذهب ابن الطراوة وغيره الى انها ليست
للتاينك وانما زيدت على الحين كقوله العاطفون حين ما من عاطف اي حين ما من عاطف
وذهب ابن ابي الربيع الى ان الاصل في لا ليس ايديت سديتها كما في ست فعادت التا الى الالف
لان الاصل في ليس لا في لا في فعل وكلمة كرهوا ان يقولوا ليت فيصير لفظا لفظا التني ولم يفعل
هذا الامع الحين كما ان لدن لم تشبه نونها بالثوبين الامع عدوة وفي البسيط وتعمل ان تكون التا
بدلا من كين ليس كما في ست وانقلبت الى الفاعل القياس فتكون كين تقسمها صنعت بالتغير
فعلت في لغة اهل الحجاز عليها وموضعها وهو الحال واختلفوا على ان عملها على افعال اخرها
وهو مذهب سيبويه والجمهور انها تعمل عمل ليس ولكن في لفظ الحين خاصة قال في البسيط ورب
شيء محقق في العمل بنوع ما لا ليس كما اعملوا الدن في عدوة خاصة والنا في القتم وقيل لا تفصل
على لفظ الحين بل تعمل ايضا في مرادف كواوان وساعة وعليه ابن مالك كقوله ندم البغاة
ولا في ساعة مندم. والتمسوا فيها ان لا تذكر الجز ان معايل لا يرمي حذف اخرها والاكثري كون
الحذف في الاسم وقد يكون الخبر قوي بالوجهين قوله تعالى ولا في حين مناس اي ولا في الحين
حين مناس او ولا في حين مناس لم. وحذف تعريفي هنا كسائر مرادف الحين. وقولان اخرها تعبر
وعليه الشلوبين وابن عصفور كقوله لا في هذا ذكر يجر نوار ولا في هنا حنت اي ليس
هذا وان حين والنا في لا وعليه ابن مالك ومعنى قوله ذكر وشبهه ندم وهذا نص علي
الظرفية خبر ما بعده والفعل بتقدير ان لا في هنا ظرف غير متصرف فلا يعلو من معنى في الا ان
يدخل عليه من اوالي ووافقه ابو حنيفة **القول الثاني** انها لا تعمل بشي بل الاسم الذي يرفعها
ان كان مرفوعا فبئد او منصوبا فعلى اخبار فعل اي ولا في اري حين مناس فقل ان عصفور
عن الاخفش وصاحب البسيط عن السمراني واختار ابو حنيفة لانها لم تحفظ الا بيتان بعدها

فانما اصل
سفر

باسم

باسم وخبر فتثبت ولا في ليس لا يجوز حذف اسمها فلو حذف اسمها لكانت كالموا قد تصرفوا في الفرع عالم
يتصرفوا في الاصل الا انه جعل المنسوب بعدها خبر مبتدأ محذوف لانه لم يحفظ في الفعل هنا في موضع
من المواضع **القول الثالث** انها تعمل عمل ان وهي للشيء العام وعزى الاخفش جعل ولا في حين
مناس بالنصب اسمها مثل لا غلام سفر والخبر محذوف اي لثم **الرابع** انها حرف جر خفض اسمها
الزمانه قاله الفراء واشد طلبوا اصلها ولا في او ان وقرى ولا في حين مناس بالجر **ومن** احكام
لا في انها قد تكسرتا وهما وانها قد نص في اليها حين لفظا كقوله وذلك حين لا في او ان حله
او تقدم كقوله تذكر حين لا في حين اي حين لا في حين تذكر وقد حذف في حين اضاف
الحين ونسب التا كقوله العاطفون حين ما من عاطف ارادهم العاطفون حين لا في حين
ما من عاطف حذف حين مع لا قاله ابن مالك وقد جات لا في غير مناس في اليها حين ولا مذكور بعدها
حين ولا مرادف من قول الاقوي تركب الناس لنا اكثرا فتم. وتقولوا لا في نفع العزازا وفي هذا
حرف في موكد بحرف النني وهو لم وليست عاملة والعطف على خبر لا في العاملة كالعطف على ما
فتنصت وترفع في خواتم حين جازع ولا حين طيش وبتعين الرفع في خواتم حين قلبي نل حين
ضرب ولكن حين صبر **مسئلة** تزداد اليها في خبر منفي بلفظي وما ولو زيدت كان بعد
اسمها خلافا للفراء والخبر مثل خلافا لاسم او ظرفي فتعمل اسما وقال هشام مطلقا والكسائي
او كان التشبيه ولا يخص بالحجازية خلافا للفارسي ولا منصوب خلافا للكونية فيصور بعد
ان وفي مقدم وثالثها فيه لثم ان فعند معموله وقد تزداد بعد نفي فعلنا سح ولا ومنع
قياسها ابن عصفور ولا المبرية واسم ليس موحرا وخبر مبتدأ بعد هذا ولكن ولت وان بعد
نفي ودونه قالت ابن مالك وحال منفية وخالفه ابو حنيفة والاخفش وكل وجب **ش**
تزداد اليها في خبر ليس وما اذا كان منفيا نحو ليس الله بكاف وما ركب بغافل وفي اربع زياتها
دفع نحو ان الكلام موحث لاحتمال ان السامع لم يسمع النفي او الكلام فيتوجه موجبا فاذا حق
بالا ارتفاع الوهم ولذا لم تدخل في خبرها الموجب ولا يجوز ليس زيد الا بقاء وما لا يزيد الا غايه
فلو زيدت كان بين اسمها وخبرها لم يحذف دخول التا عند الفراء واخا ز البصريون والكسائي نحو
ما زيد كان بقاء ولو كان الخبر مثلام يحذف دخول الباعث هشام واجاز البصريون والكسائي نحو
ما زيد بمثلك ولو كان الخبر ظرفي فجاز ان يستعمل اسما جاز دخول الباعثها وان لم يستعمل
اسما كحذف عنده البصريين واجاز هشام نحو ما زيد بحثت حب واجاز الكسائي دخولها
والخبر اذا كان كاف التشبيه حكمي ليس بكذلك ولا يحذف دخول التا خبر ما الحجازية بل تدخل
في خبر التثنية خلافا للفارسي والزمخشري لوجود ذلك في اشعار بني عديم ونظم وان البيا
انما دخلت الخبر لكونه منفيا لا لكونه منصوبا بل لدخولها في ما ان بقاء واستعرا في كنت
جاء ولا تحذف ايضا بالخبر المنصوب خلافا للكونية فيحذف ولو بطل عمل ما لزيادة ان او تقدم
الخبر في الامح قائم لمحرك ما ان ابو مالك بواه ولا نصب قراه كذا
وقد تزداد اليها في خبر فعلنا سح منفي غولم ان بقاء وقاله فلما دعا لم يجد في بقعد
وقد تزداد في خبر لا احتما كقوله فكن لي شفيقا يوم لا دوشفاة. معن قسلا من سوادين
قارب. ومنع قياس ذلك في التثنية ابن عصفور وقد تزداد في لا التبرية قالوا لا خبر خبر

أي خبر وفي اسم ليس إذا أخر عن الخبر كذا وفي خبر ليس إذا أخر عن الخبر كذا
 مثل قولهم ألهذا أخو عيسى لذيد بن داود وفي خبر ليس إذا أخر عن الخبر كذا
 كقولهم ألهذا أخو عيسى لذيد بن داود وفي خبر ليس إذا أخر عن الخبر كذا
 إن الله إلى قوله بما در قولك أنما عرفناك ثم ما أحسن بالجرى وذكر ابن مالك أنها تزداد
 في الحال المنفية كما رجعت نظائره ركاب أي خايبه ونارعه أبو جابر كونه احتمال البهائم لا زائدة
 أي حاجة خايبه أي ملتبسة بحاجة وجوز الأخفش زيادة الباء في كل موجب يجوزيد بقا خبر
 وأستدل بقوله تعالى خزاينة عثمها وأوله الجمهور على حذف الخبر أي وأفع ص مشتمل
 ولعل عطف خبر ليس وما وصف تلاء سببي رفع والوصف ماله أو جعل مبتدأ وخبر أو اجنبي جاز
 عطفه بعد ليس على اسمها والوصف على خبرها وتجريان جوع على الأصح وجب بعد ما الرفع وجوز
 الكو في نصبه وجزم لأن حذف لا وأطلق هشام فان تأخر الوصف عن الاجنبي جاز نصبه خلافا لقوم
 ش إذا عطف على خبر ليس وما وصف يتلوه سببي على الوصف ماله مفرد أو رفع به السببي نحو
 ليس زيد قائما ولا ذاهبا أخوه وما زيد قائما ولا ذاهبا أخوه ويجوز جعل السببي مبتدأ متوقفا
 والوصف خبره فتح مطابقة وانحلال اجنبي قبل ليس يخطف على اسمها والوصف للتلو على
 خبرها فنصب خبر ليس زيد قائما ولا ذاهبا أخوه وفرد معطوف على زيد وذاها على قائما
 فان كان الخبر مجزورا جاز حذف الوصف أيضا خولس زيد قائم ولا ذاهب عرو ويجوز في الحالين
 على الاستدراك والخبر وقيل لا يجوز نصب في الأولى بل يتعين الرفع قياسا على ما ورد بالتمتع حكى
 سيبويه ليس زيد ولا أخوه قائم عرو وقيل لا يجوز الخبر لأن خبرها لا يتقدم على اسمها فكذا
 خبر ما عطف على اسمها كقولهم العزك ما مغيض بشارك حقه ولا منسى مغيض ولا منسى مغيض
 ولجاز الكوفون نصب الخبر والخبران جروا ما زيد قائما متعلقا بجاهل إذا قام
 زيد بمختلف أحد ويقال عندهم ما زيد متعلق ولا خارج عرو بالخبر إذا حذف لافان حذف
 لا متعلق الخبر عندهم الأهتام في أنه تجر كله ولو تأخر الوصف في العطف نحو ما زيد قائما ولا عرو
 خارج جاز مع الرفع نصب عند سيبويه والخليل والكسائي وهشام ومنع النصب نحو بون الفزما
 الذين رد عليهم سيبويه **ص الثاني** كاد وكرب وأوشك وهليل وأوبى والتم لمقاربة الفعل
 وجعل وطفق كسروا وفتحوا وبأنا وأخذ وعلق وإنشاء وذهب للشروع فيه وعسى وأخلوق للوجه
 وزاد ابن مالك وابن طريف والشرقي حري وتعلب قام والبهاري كارب وقارب وقرب
 وأحال وأقبل وأظلم وأشرف وأشرق وأشراف وقرب ودنا وأثرو فعد وذهب وأمر دلف ودلف
 وأزلف وأظرف وأهيا واستف وبعضهم طاروا بنري ونشب والحي ابتدا وبعيا وقد ترد عسى
 انشأ قائما وقيل هو معناها وقيل كرب للشروع **ص الثاني** من فو استخ الإحدى **ص**
المقاربة وتسميتها بذلك على سبيل التعليل إذ هي ثلاثة أقسام **أحدها** ما هو لمقاربة
 الفعل وهي ستة الفاظ أشهرها كاد وأغرى لها أولى وما شوا حرها قوله قعاري بين خاد
 بين منها وأولى أن تزيد على الثلاث والبواي كارب بفتح الراء وكسرها والفتح أفصح وزعم
 بعضهم أنها من أفعال الشروع وأوشك وهليل ومن شوا أحدا قوله وطنا بلاد
 المعتدين فهليلت نفوسهم قبل الأمانة ترسف والتم ومن شوا أحدا حديث وأن ما

في خبر ليس إذا أخر عن الخبر كذا

نبت

نبت الربيع لقتل أو لم أي يلم أن يقتل وتحدث لولائه شيء فضاء الله لأم أن يذهب بصره **والثاني**
 ما هو للشروع في الفعل وهو ستة الفاظ جعلت قاله فأتت اسال والوسوم جيبين وقد
 جعلت إذا ما قتت تعلق ثوبى فأيض نصف الشارب التمد وطفق بكسر الهمزة والتخفيف
 ويقال طبق بكسر الهمزة قال تعالى وطفقا بخصفان وأحد قاس فآخذت اسال والوسوم جيبين
 وعلق قاله أراك علق تعلق من أجربا وأدنا قاله انشأت أعرب عما كان مكنونا وحب
 قالت هببت الدم القلب في طاعة البوي قاله ابن مالك وأغرى من علق وحب **الثالث**
 ما هو لترجي الفعل وهو لفظان عسى وأخلوق غواخلولقت السما أي تملط فهدر الأفعال
 المتفق عليها في هذا الباب وزاد ابن مالك فيها حري للترجي كقوله محري أن يكون ذلك وكأنا
 وقال أبو جابر والحفوظ أن حري اسم مؤن لا يثنى ولا يجمع قال تعلب أنت حري من ذلك أي
 حقيق وخلق قال ابن قاسم ولكن ابن مالك ثقتة **قاسم** ظاهرا كلامها أنه مفرد بذلك
 وليس كذلك فقد سبقه إلى هذا ابن طريف والسوف فلي وزاد تعلب في أفعال الشروع قام ونشد
 قامت تلوم وبعض اللوم أوسه وزاد أبو الخاق إبراهيم بن أحمد بن يحيى البهاري في كتابه السبي
 الاملا المنفصل في أفعال هذا الباب مع قام المذكورة كارب وذاد كربع وذلك سعة عشر فعلا وزاد
 غيره طاروا بنري ونشب وزاد كذا الخ اسدا وعبا فليقت أفعال الباب أربعين فعلا
 قال ابن قاسم وما زاده البهاري ومن ذكر لا يقوم دليل على أنها من أفعال الباب وقد ترد عسى
 للاشتقاق من المكروه وهو أقدم من مجيئها للرجال وقد أجمعوا في قوله تعالى وعسى أن تكرهوا
 شيئا وهو خير لكم وعسى أن يحبوا شيئا وهو شر لكم **ص** ويلزمها لفظ الماضي وسمي مضارع كاد
 وأوشك واسم فاعلها وحكي الجوهر مضارع طفق والاختش مسدود وقطرب مصدر كاد وبعضهم
 فاعله ومصدر القاهر مضارع عسى وفاعله والكسائي مضارع جعل وبعضهم الأمر والعنفل
 من أوشك وقوم فاعل كارب **ص** أفعال هذا الباب جاعده لا تتصرف ملازمة اللفظ الماضي
 وعلل ذلك ابن جني أنها ما قصد بها البالغة في القرب أخرجت عن بابها وهو التصرف ولذلك كل
 فعل يراد به البالغة كنع وبليس وفعل التمج وعلله ابن بسوس في الاستغناء بل يوم المضارع خبرها
 فلم يبنوا منها مستقلا وعلله ابن عصفور بأن معناها لا يكون إلا ماضيا إذ لا يجوز أن لا يكون
 استغنى في نفسك والماضي يتعمل في الحال الذي هو للشروع لإرادة الاتصال والدوام ولا يكون
 معناها مستقلا أصلا واستثنى منها كاد وأوشك فسمع فيها المضارع قال تعالى بكاد زينت
 بضي وقال الشاعر يوشك من فوم منبتة بل المضارع في أوشك استمر من الماضي حتى زعم
 الأصمعي أنه لا يتعمل من الماضي وسمع اسم الفاعل من أوشك قاله فوشكه أرضنا أن تقول
 وقاسم فانك فوشك أن لا تراها وحكي الجوهر مضارع طفق قال ابن مالك ولم أره
 لغوم والظاهر أنه قال ذلك رايًا وحكي الاختش مصدر طفق وحكي قطرب مصدر كاد وكذا
 وكذا وكذا وقال بعضهم كوه أو كاد أنقله في السبط وحكي ابن مالك اسم الفاعل من كاد وأنشد
 أفوت أسايوم الزحام وأما يقينا برهن بالذي أنا كائد أي بالموت الذي كدت إليه وحكي
 عبد القاهر الجرجاني المضارع واسم الفاعل من عسى كذا وحكي الكسائي مضارع جعل
 روي أن البعير يهرم حتى يجعل إذا شرب إلى محبة وحكي أبو جابر الأمر وأفعال التفعيل من أوشك

لا يخبر

وانشد قول زهير واوشك بحالم خصبه تبع وقوله باوشك منه ان يسادر رقرته وحكي قوم
 اسم الفاعل من كرت كذا **ص** والفكاد واوشك با ووشك با ووشك با ووشك با ووشك با
 للاخفش وكسر عسي لغة ومع مبرر رفع قليل **ش** كاد من ذوات الواو وحكي سيبويه كدت ضم
 الكاف ولا يكون هذا الا من الواو وقيل من ذوات التاء كذا وزعم الاخفش ان كاد
 قد تزداد واستدل بقوله تعالى ان الساعة اتيه اكاذا يخفيها والجمهور تاء ولو الاية على معنى
 اكاذا اخفيها فلا اقول هي اتيه وكسر السين من عسي لغة وحكي ابن الاعراب ان عسي فهو عسي
 واذا انقلبت تاء صير الرفع نحو عسيت وعسين وعسنا وعسنت جاز فيهما الفتح والكسرة
 واشهر وقوي بالوجهين ان السبع اتمام خبر النصب فليس الا الفتح **ص** **مسئلة** فعل كان
 لكن خبرها مضارع مجزوم من ان مع هاءل ومما للشروع ومعها مع او كى والرجاء في الباقي الوجهان
 والخبر في مع كاد وكرب اعراف وعسي واوشك قيل وقاد بالفتح ونذر دخول ان مع جعله والباقي ان
 في اوشك والسين عن ان في عسي وتجي خبرها وكاد مفرد او جعل جملة اسمية واسناد عسي الى الشأن
 ونفيها ونفي خبر كاد وزعم الكوفي ان بدل ما قبله وقوم مفعول به وقوم باستقاط الخار وقيل
 يتعفن الفعل وقيل رفع ساد عن الخبرين **ش** **افعال** هذا الباب تعمل على ان ترفع المبتدأ انما
 وتنفست الخبر خبر انما ويدل على ذلك مجي الخبر في بعضها منصوبا كما سيأتي ولا خلاف في ذلك **ح**
 كان الفعل بعدها غير مقرون تان اما المقرون فزعم الكوفيون انه بدل من الاول بدل المصدر
 وزعم المبرد انه مفعول به لانها في معنى قارب هذا الفعل ويجز رامن الاخبار بالمصدر عن المبتدأ
 ورد بان هنا لا تقول بالمصدر وانما حتم بها لتدل على ان في الفعل تراخيا وزعم اخرون ان مؤضمه
 نصب باستقاط حرف الجر لانه سقط كثر ومع ان وقيل يتعفن الفعل معنى قارب وزعم ابن مالك
 ان مؤضمه رفع بان والفعل بدل من المرفوع ساد مسد الخبرين كما في احب الناس ان يتركوا قال
 في البسيط وهذه التاويلات غرر الالفاظ من مقتضاها بلا ضرورة مع انها لا تسوغ وجوبها
وا **نفسر** هذه الافعال بالترام كون خبرها مضارعا ثم هو ثلاثة اقسام ما تحت خبره
 من ان وهو هاهل وافعال الشروع لانها لا اخذ في الفعل خبرها في المعنى حال وان تخلص للاستقبال
 وما يجب اقتراانه بها وهو خبر اولي وافعال الرجاء من مخلصات الاستقبال فناسنه ان وما
 يجوز فيه الوجهان وهو خبر التواقي والاعرف في خبر كاد وكرب الحذف قال تعالى وما كادوا
 يفعلون بكاد زيتها يضي وقامت الشاعرة كرت القلب من جواه يذوب ومن الايات قوله
 قد كاد من طول العلى ان تمجها وقوله قد كرت اعناهما ان تقطعا والاعرف في عسي واوشك
 الايات قال تعالى وعسى ان تكرهوا فنعسى الله ان ياتي بالفتح فله عسى ان تولتم ان نفسوا وقال
 الشاعر ولو سئل الناس المراب لاوشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا او يمنعوا ومن الحذف
 قوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراه فوه قريب وقوله باوشك من فومن
 منيته في بعض غزاته يوافقها قال ابو جابر وزعم الزجاج ان قارب مما لا جود فيه ان
 يستعمل بان ورد عليه وعلى من ادخلها في افعال المقاربة بانها لا تستعمل الا بان ولست من
 هذه الباب لانها ليست داخلية على المبتدأ والخبر بدليل مجي مفعولها اسمي في جميع الكلام تقول
 قارب زيد القيام ونذر دخول ان في خبر جعل قال ونذر دخول الباقي خبر اوشك **ح**

اعاذل

اعاذل يوشك بان تربي **ح** ونذر دخول السين في خبر عسي عوضا من ان قال عسي على بعد هذه
 ستطفي علامة الكل والجواخ ونذر مجي خبر عسي وكاد استيا مفردا قال لا تلحن ابي عسيت
 حياتها وقال فانت الى فهم وما كدت اتيه وهذا تنبيه على الاصل لئلا يجهل ونذر خبر جعل
 جملة اسمية لقوله جعلت قلوبى بنى سهيل من الاكوار مرثها قريب ونذر اسناد عسي
 الى خبر الشأن حكى غلام ثعلب عسى زيد قائم **ص** ولا تقدم خبرها ويتوسط بلان ومهتا
 بخلف وعسى ان علم ولا يرفع اجنبيا مطلقا ولا سببا غالبا الا خبر عسي وقد عني اسمها نكرة محضة
 وتسد اوشك وعسى وكذا اخلوق في الاصح الى ان يفعل فيعني عن الخبر وقيل في كامة ح فان
 وقعت خبر اسم سابق جاز الاضمار وتركه قال دريود وهو احوذ وقد وصل بعسي خبر يفت
 اسما جلا على لعل وقيل خبر امقدا وقيل نايب المرفوع وقيل حرفي ح وقد يقتصر عليه ونفي
 كاد نفي المقاربة وقيل يدل على وقوع الخبر بطل وقيل انما تنبيه وعكسه **ش** فيه مسائل
الا في لا تقدم الخبر في هذا الباب على الفعل فمما فلا يقال ان تقدم عسي ردا نقا قال
 حكاه في البسيط قال ابن مالك والسبب في ذلك ان اخبار هذه الافعال خالفت اصلها بلزوم
 كونها افعالا فلو قدمت لازدادت مخالفتها الاصل وانما فانها افعال ضعيفة لا تصرف فلها
 حال ضعف بالنسبة الى الافعال الكاملة التصرف فلم يتقدم اخبارها لتفصيلها كان واخواتها
 ومحال قوة بالنسبة الى الحروف فاجتزت توسطها تفصيلها على ان واخواتها فان اقترنت بان
 في التوسط قولان اخرجوا الجواز كغيره وعليه المبرد والسرياني والفارسي ومجى ابن عصفور
 والثاني المنع وعليه الثلويين **الثانية** يجوز حذف الخبر في هذا الباب اذا علم ومنه قول
 تعالى فطلق مئمتا اي مئمتا لدلالة المصدر والاحسن كما قال ابن خنسي انه ما ورد فيه الخبر
 استيا مفردا تنبيه على الاصل كما تقدم في صاعا وابسا ومن الحذف خبر من تاتي اصحابا وكاد
 ومن جعل اخطا او كاد وقوله وقد داق طعم الموت او كرا **الثالثة** يتعين في خبر هذا الباب
 ان يعود منه خبر الى الاسم فلا يجوز رفعه الظاهر لا جديا ولا سببا فلا يقال طفق زيد
 يتحدث اخوه ولا انشا عرويشدا بانه لاهاجات لتدل على ان فاعلنا قد تلبس بهذا الفعل
 وشرع فيه لا غير ويستثنى عسي فان خبرها يرفع السببي كقوله وما ذا عسي الحجاج يبلغ جهنم
 على روية رفع جهنم وقوي غالبا اشترت به الى ما ورد نادرا من رفع خبر خبر عسي السببي
 كقوله واسقنه حتى كادما اتيه يكلمني الحجاج وملاعه وقوله وقد جعلت اذا
 ماقت يتقلني توي قال ابو جابر وذلك عند اصحابنا لا يجوز وقالوا ما ورد من ذلك
الرابعة حق الاسم في هذا الباب ان يكون معروفا او مقارنا لها في باب كان وقد يرد نكر
 محضة كقوله عسى فرج ياتي به الله انه كذا **الخامسة** تسند اوشك **ح**
 وعسى واخلوق الى ان يفعل فيعني عن الخبر ويكون ان والفعل سادة مسد الخبرين كما سدت مسد
 مفعولي حسب وقيل بل هي ح تامة مكثفة بالمرفوع كما في كان التامة كقوله تعالى وعسى ان
 تكرهوا شيئا عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا وقول الشاعر سيوطيته ان يبعث الى
 كرم بئالك بالنداء قبل السؤال ويقول اخلوق ان تظن السما وقال الخضراوي لا يجوز ذلك
 في اخلوق بل يخص ذلك باوشك وعسى فان تقدم والحال هذه اسم ظاهر غور يد عسي ان يخرج

جاز فعل الفعل مسند الي ان يفعل كما تقدم وجعله مسند الي ضمير الاسم السابق وان يفعل الخبر
فعل الاول مجرد الفعل من علامة التثنية والجمع والثاني غو الزيدان عسي ان يقوموا والزيدون
عسي ان يقوموا وهذا عسي ان تقوم واليهذا عسي ان يكون وكذا الوثنك واجلوا وعل الشا في
بلحق بها فيقال في الامثلة عسي وعسوا وعسيت وعسين والخبر يرد اجود كما قال دريود وقال
ابوجان وقت من قدم على نقل وهو ان الخبر يرد لغة لقوم من العرب والاحاق لغة الاخرين
ونسيت اسم القبيلتين فليس كل العرب تنطق باللغتين وانما ذلك بالنسبة الى لغتين انتهى
اما غير الثلاثة فلا تسند لان يفعل بحال **السادسة** حق عسي اذا اتصل بها ضمير ان لا يكون
الايضوة المزفوع هذا هو المشهور من كلام العرب وبه نزل القرآن ومن العرب من ياتي به
بضوء المنصوب المتصل فتقول عساني وعسائك وعسائه قال يا ابتاع عليك او عسائك فذهب
سبويه اقرار الخبر عنه والخبر على خالهم من الاسناد السابق الا ان الخلاف وقع في العمل فكس
العمل بان نصبت الاسم وزعت الخبر حلا انا على لعل وقد صرح به في قوله فقلت عسا حانار
كاسد وعسا برفع ناز ومذهب المبرد والدارمي عكس الاسناد اذ جعل الخبر عنه خبرا والخبر
مخبر عنه ويلزم منه جعل الخبر عسي اسما مترعا ومذهب الاخفش وابن مالك اقرار الامر من العمل
والاسناد لكنه يجوز في الضمير جعل مكان ضمير الرفع ضمير النصب وهو محل رفع نيابة عن الرفع
كما نأب ضمير الرفع عن ضمير النصب والخبر في قوله الترمك انت وانما كانت ومذهب السرافي
انها حروف كلف وقد يقتصر والمالة هذه على الضمير المنصوب كالبيت المنصوب فيكون الخبر
الخبر محذوف كما يقع ذلك في لعل السابقة وزعم قوم ان نفي كانت الخبر وانما نفي
له وشاع ذلك على الاسناد حتى قال بعضهم ملغزا فيها اعوي هذا الضمير ما هي لفظة
جرت في لساني جرم وعود اذا استعملت في معرض الحمد اشقت وان اشقت قامت مقام عود
واستدل لذلك بقوله تعالى قد عوها وما كادوا يفعلون وقد دعوا ويقول بكا
انها يضيء ولم يضيء والتحقيق انها كساير الافعال فغيرها نفي وانما اشقت المقاربة للفعل
ولا يلزم من مقاربة الفعل وقوع الفعل فغيرها نفي للمقاربة للفعل ويلزم منه نفي الفعل
ضرورة وقوعه انما يقارب الفعل لم يقع منه الفعل وانما اشقت للمقاربة للفعل ولا
يلزم من مقاربة الفعل وقوعه فقولك كاد زيد يقوم معناه قارب القيام ولم يقع ومنه بكا
زيد يضيء اي يقارب الاضاءة الا انه لم يضيء وقولك لم يكذب زيد يقوم معناه لم يقارب القيام
فضلا عن ان يصدر منه ومنه اذا خرج يرم لم يكذب براهي لم يقارب ان يراها فضلا عن ان يري
ولا يكاد يضيء اي لا يقارب اضاءته فضلا عن ان يضيء وعلى هذا الرجاء وغيره وذهب
قوم منهم ابن جني الى ان نفيها يدل على وقوع الفعل بعد بطوء لاية وما كادوا يفعلون فانهم
فعلوا بعد بطوء واجواب انها محولة على وقتين اي قد عوها بعد تكرار الامر عليهم بزمعها
وما كادوا يفعلونها قبل ذلك ولا قاموا الذي بل انكروا ذلك اسد الانكار بديل قولهم انكروا
هروا **الثالث** ان للتاكيد ولكن للاستدراك قبل والتوكيد وكمن بسيطة والكوفة مركبة من
لكن ان اولها كان اول ان اقوال وكان للتشبيه راد الكوفة والتحقيق والتقريب والشك ان
كان للفرصة او جملة او ظرفا وتدخل في تنبيه وانكار وتجب والاصح انها مركبة وانه لا يتعلق

لها

لها فها ولتب التمني ويقال لت ولعل لترح واشفاق قال الاخفش وتعليل والكوفة واستنهام
والطوال وشيك وهي بسيطة ولا ميا اصل وقيل زايغ وقيل استدا ويقال عل ولعن وعن ولا
وزعن وزعن ولعن وزعن ولعن ولعن ولعن ولعن **الثالث من خواص الابداء** الاخرف
الحنة المشبهة بالفعل وعدد تلك خمسة كما صنع سبويه والمبرد في المقضب وابن السراج في اصول
وابن مالك في التسهيل لاسية لان وان واخره وانما تكسر في مواضع وتفتح في مواضع وان
كانت غيرين فانثانية فرع الاول قال ابن مالك فان قيل ينبغي ان لا تعد كان لان اصلها ان زيدت
عليها الكاف فالجواب ان ذلك اصل منسوخ لاستعنا الكاف عن متعلق به بخلاف ان فليس اصلها
منسوخا بديل جواز العطف بعد ما على معنى الاستدراك كما يعطف بعد المسورة **فان** كالتاكيد
ولذلك اجبت بها القسم كاجاب باللام في قولك والله لزيد قائم وزعم ثعلب ان الفراق ليس
ان مقدرة لغزم متروك استغنى عنه بها والتقدير والله ان زيد القائم وان المفتوحة ايضا
تفيد التوكيد كما ذكر في اشكال ذكرته في الفقه القريب على معنى اللبيب **ولكن** للاستدراك
ومتعناه ان ثبت حكا حكوم عليه مخالف الحكم الذي حكوم عليه قبلها ولذلك لا بد ان يتقدمها
كلام ملفوظ او مقدر ولا بد ان يكون نقيضا لما بعده او ضدا له او خلافا على رأي نحو ما هذا
ساكن لكنه متحرك وما هذا السور لكنه ابيض وما هذا قائم لكنه شارب ولا يجوز زيد قائم
لكنه بكرا قائم بالاجماع وذكر ابن مالك وصاحب البسيط انها للتاكيد ايضا قال في النسخة
معناها الاستدراك الخبر بوجه انه خالف لما قبله في الحكم فاني به لرفع ذلك التوهم وتقدم
او لتاكيد الاول وتحقيقه او ملاكسه ترتفع ذلك التوهم بالاراء رداك وخولوا قام فلان لت
لكنه لم يقع فالكذبت لكن مادلت عليه لو كانت في المعنى مخدجة في الاول توهمها ولذا لا يقع
بين وفان واختلف فيها احى بسيطة ام مركبة فالجواب ان على الاول وانها منتحلة من
خسة اخرف وهي افعي ما جاء عليه الخزي والكوفون على الثاني ثم اختلفوا فقالت الفراء
في مركبة من لكن شاكبة النون وان المفتوحة المشددة طرحت الهمزة لحذف نون لكن للافانها
التساكن وقال قوم من الكوفيين هي مركبة من لا وان حذف الهمزة وزيدت الكاف وقال
اخرى منهم هي مركبة من لا وكان وانما زعم التسهيل فاذا قلت قائم زيد لكن عرو لم يقع فكانت
قلت لا كان عرو لم يقع والمعنى فعل زيد لا كفعل عروم ركب وعبرت للانتشار في الهمزة
ولسنا الكاف وقال التسهيل لما كان اصلها كان ان المسورة ونفت للكاف كسرت الكاف عند حذف
الهمزة لتدل على المحذوف ككثرة التغيير **وكان** للتشبيه لا معنى لها عند البصريين غيره وزعم
الكوفيون والرجاجي انها تاتي للتحقيق والوجوب لقوله فاصبح بطن مكة مفتشرا كان الارض
ليس بها هشام اي ان الارض لانه قد مات وراه بذلك وخرج ان مالك على ان الكاف
للتعليل كاللام اي لان الارض قلت وعندي خبر اخبرني من هذا وهو انه من باب جاحل
العارف كقوله ايا شجر الجاهل ما لك مورقا كانك لم تخرج على ابن طريف وزعم
الكوفون انها تكون للتقريب في نحو كانك بالشتا بقبل وكانك بالفرج انت وكانك بالدنيا ولم تكن
وبالآخر ولم نزل اذ المعنى تقريب اقبال الشتا واثان الفرج وزوال الدنيا وبقي الاخرة
وزعم الكوفيون والرجاجي انها اذا كان خبرها استباحا مد كانت للتشبيه نحو كان زيد املاك

واذا كان مشتقاً كانت للشك منزلة ظننت ونحوه خوكان زيدا قائم لان الشيء لا يشبه نفسه
واجبت بان الشيء يشبه محالة ما به في حالة اخرى فكذلك شتمت زيدا وهو غير قائم به
قائماً او التقدير كان هيئة زيد هيئة قائم ووافق الكوفيين على ذلك ابن الطراوة وابن السيد
وصرح ابن السيد بان اذ كان الخبر فعلاً او خبراً فكذلك اذ كان صفة وقد دخل كما في
في التشبيه والآن كما روى النحوي تقول فعلت كذا وكذا في لا اعلم وفعلت كذا كان الله لا يعلم ما
تفعلون وقال تعالى ويكافؤ لا يعلم الكافرون في النجس على جعل واني مفعولة واختلف
في كان اسبغة ام مركبة فقال بالاول شردمة واختار ابو حبان لان التركيب خلاف الامثل
فالاول ان تكون حرفاً بسيطاً وضع للتشبيه كما في وقال بالثاني للظليل وسبويه والاختلاف
وجمهور البصريين والفرأوا انها مركبة من ان وكاف التشبيه وامدكان زيد اسد ان زيد اسد
فانكاف التشبيه وان مؤلفة كذا ثم ارادوا الاهتمام بالتشبيه فلما دخلت الكاف على ان وجبت
فجها لان المسنونة لا تقع بعد حرف الجر وادعى الحضري ان في اختلاف في انها مركبة من ذلك
واختلف على هذا هل متعلق بضم الكاف تشبيهاً على قولين احدهما وهو المعنى لا اله الا الله
فارتت الموضوع الذي يمكن ان يتعلق فيه محذوف في ثالث ما كان لها من التعلق وعلى هذا الرضي
وابن عصفور والثاني نعت عليه الزجاء قال الكاف في موضع رفع ومذخورها في تاويل المقدر
والخبر محذوف فاذا قلت كافي اخوك فالتقدير كافي اخوك مفعول ورد بان العرب لم تظفر
قط ما ادعى اصحابه وعلى عدم التعلق حل من ثمانية على جرمه في ان لا احتمال لان من حيث
اقوالهم عند الاول بدليل فيجوز البعثة بعدها **وليت** للفتي ويقال ليت بابل ان التا تأد اذ غامتها
في التا ويكون في الممكن وغيره نحو ليت الشهاب يعود **ولعل** للترجي في المحبوب والاشفاق
في الكرم نحو ليت الساعة قريب فليعلمك باضع نفسك ولا تستعمل الا في الممكن وزاد الاخفش
والكسائي في معانيها التعليل ونحوه عليه لعله يتذكر او يخشى وزاد الكوفيين في معانيها
الاستغناء ونحوه عليه وما يدريك لعله يترك وحدث لعنا اعينناك وزاد الطوال في
معانيها الشك والبصيرة ونحوه على هذه المعاني الى الترجي والاشفاق والمهور على
ان لعل بسيطة ولا اله الا الله في البسيط عن الكوفيين والفرأوا في قول مركبة من
عل واللام الزائدة وقيل هي لام الاستغناء او في ثمانية عشر لغات اخر عدتها ثلاث عشرة لغة عمل
بحذف اللام قال لا تهن القدر عليك ان يوضع يوماً والآخر قد رفعه ولعن بابل اللام
بونا قال اخوك ولا تدري لعنك سائله وعن حذف اللام من هذه ولان بابل العين
حذف واللام بونا قال عوجا على الظل المحل لانا نبيك الذي اركا بلى ان حذام وان
بحذف اللام من هذه ونحوه عليها وما يشعرك انها اذا جأت لا يومنون وعلى ان السوف
انك تشتريني لنا وعن بابل اللام را كما في رجل ورغن ولغن بالفتح المحبة فيهما
بدلان المحبة ورجل بالهمزة حكاه في الغرة وعن بالفتح حكاه ابو حبان ولعلت وهي
اقلنا استعمالا كما قال الفارسي في تذكرته ولعا ولوان حكاهما
وحكي لوان القالي في اماليه وقال قال رجل عني من يدعوى البراء الضالة فقاس
اغرائي لو ان علمها خارا السود يريد لعل عليها واشهد على لغن بالفتح قول ابي الهمم اغد لغنا

والرهان برسالة قال عيسى ابن عرسمت ابا النجم ينشده هكذا **اص** **مستقلة** تمل فليس كان
وقال الكوفية الخبر باق وتعدده كان ولا يخبر بواحد عن متعاطفين بتكررها ولا تدخل على ما لا
يدخله دام وفي ما خبر به خلف ومنع الاخفش وقوع سوف خبر ليت ومبرمان للامس للعل وتقع
بحواراه فيه وبالممكن ويجوز الفرأوا نصب خبري ليت وابن سلام وابن الطراوة الباقي وتقع ان
اسما لها بفصل وللت بدو له فتسد عن الجزين والحق الاخفش بليت لعل وكان ولكن والفرأوا
ان وان **ن** كان له من الاحرف شبه كان من لزوم المتدا والحق والاستغناء بها علك عمل
مفعولها لتكون معه كفعول قدم وفاعل اخر تبين على الفرعية ولان معانيها في الاخبار
فكانت كاللغة والاشكال لفصلات فاعطينا اخرها بها ولا خلاف بين الفريقين انها الناصب
للانتم واختلف في الخبر فذهب البصريين انها الرافعة ايضا ومذهب الكوفيين انها لم تعمل فيه
شأن هو باق على رفعه قبل دخولها واستدل له التمهيد بانها اضعف من الافعال فلم يخبر
ان تعمل عملين وسع من العرب نصب الجزين بعدها قبل هو مفعول وعليه الجمهور وقيل سابع
في الجمع وانه لغة وعليه قوله ان خراسا اسدا وقوله ان العجوز حمة نحو حوزا
وقوله كان اسد اذ انشوف قادمة او قلنا محرفا وقوله ايا لشيء حوزا
وقوله ياليت ايام الصنار واجعا وسمع لعل زيدا اخانا والجمهور اقلوا ذلك وسموه
على الحال واصار فعل وحذف الخبر ونق في المتن مسائل **الاولى** في حوار تعدد خبر هزم الاحرف
خلاف قال ابو حبان والذي يلوح من مذهب سبويه المنع وهو الذي يقتضيه القياس
لانها انما عملت تشبيهاً بالفعول والفعل لا يقتضي من وقوعه كذلك هزم مع انه لم يسمع في شيء
من كلام العرب **الثانية** لا يجوز الانسان خبر واحد عن متعاطفين بتكررها ولا يقال
ان زيدا وان عمرو منطلقان من جهة ان الخبر يكون معولاً لعاملين وهو لا يجوز **الثالثة**
اي لا يكون الخبر في جميع هذا الباب مفرداً بل يجب ان لا يكون في دام كذلك واختلف في جملة الهي
وسج ابن عصفور ووقعها خبرا هي لقوله ان الذين قتلتم سندهم اس لا يحسوا النهم من
لنكم باننا قال ابو حبان وينبغي تحسني ذلك بان وتحتها انها مكررة السماع فانك
والذي نصب عليه شيوخنا المنع مطلقا وتا ولوا لليت على امار القول ومنع مبرمان وقوع
الناصب خبر اللعل فلا يقال ليت زيدا سوف يقدم لان ليت لمام بليت وسوف لما ثبت واخص
خبر لعل بخوار دخول ان فيه حملا على عيسى قال لعلما ان ينبغي لك حيلة وفي الحديث
لعل احدكم ان يكون الحق بحته وقولي وبالممكن من تقرير **الرابعة** تقع ان للفتوحة
ومعولها اسما لهذه الاخرف بشرط الفعيل بالخبر الاليت بلا شرط نحو ان عدي انك
فاصل وكان في نفسك انك فاضل ولا يجوز ان فاضل وخوم ونحوه في ليت خوليت
انك عدي فتكون ان ومعولها سادة مسددة خبري ليت والحق الاخفش بليت في ذلك
لعل وكان ولكن خوليت انك منطلق ولكن انك متعلق وكان انك منطلق **فانك**
الجرمي وهذا ردي في القياس لان هذه الحروف انما تعمل في المتدا وان لا يستد اياها ولا خاز
هشام ان ان زيدا منطلق حق بمعنى ان انطلق انطلاقا زيدا حق ولا خاز الكسائي والفرأوا
اذ خال ان لقوله وخبرت ان انما بين سده وخبر ان اخري والجناب رطيب قال الفرأوا

ادخل ان عليا وقال الفراء لو قال قائل انك قايما بجدي جاز ان تقول ان انك قايما بجدي
قال ابو جابر وهذا من الفراء ايضا قال رايه ان ان تجوز الابدان بها **خاص** ولا يتقدم خبرها
نحو ان يتوسط طرفا ومنع معجولة ولو مع اللام خلافا للفراء ويحذف الامر ويتوسط المعول
طرفا خلافا للاخفش وحالا وفاقا للجولي ويحذف في خبره قبل بشرط تنكير الاسم قبل
والتنكير واجب مع واو مع وسد حال والذات شعري قبل استنهام في الاصل واسم وقيل يختص
بالشعر وثانها ان ادي الي ولا فعل في غير رايها فهمها وخالفها ما كيو دالي ولا اسم
في غير رايها وسادسها يختص بان وانما يكون الثابت ولا يجوز ان قايما الزيدان ولا ظننت
خلافا للكوفية **ش** فيه مسائل **الاولى** لا يجوز تقديم خبره في الاخر في علمها حال لان علمها
محقق الغرضية فلم يتصرفوا فيها وانما تقدم على الاسم فان كان غير طرف او مجزورا لم يحز ادعيا
لما ذكر وان كان طرفا او مجزورا جاز للتوسيع فيها نحو انك لا ان علمها لليدي وان لم
للاخره وقد يجب التقديم والحالة هذه كان يتصل بالاسم خبره نحو ان في الدار ساكنها وان عند
هذه احوالها ولا يجوز ايرادها في الاخر في معول خبرها فلا يقال ان طعامك زيد اكل بالاجماع فان
كان طرفا او مجزورا جاز للتوسيع فيها لقوله فلا تخفي فيها فان عراها اخاك مصاب القلب خبر
بلا بلة ومنع الاخفش قياس ذلك وقصص على السماع وان كان خالا فالجزم نور على المنع والجاز
ابو علي الحسن بن علي بن مدون الاسدي المعروف بالجولي في نكتة في ايضا قال الرازي قال
لانهم قد اخرجوا الحال تجري الظرف نحو ان صاحبك زيد اقام **الثانية** تجوز حذف الخبر في هذا
الباب للعالم به كغيره سواء كان الاسم معرفة ام نكرة كزيت ان اقام هذا مذهب سيبويه قال
يقول الرجل هل لكم احد ان تسمى علينا فقول ان زيدا وان عمروا الى لنا وقال ان محلا وان مخرلا
اي ان لنا في الدنيا محلا وان لنا هنا مخرلا وذهب الكوفيون الى انه لا تجوز الا اذا كان الاسم نكرة
وذهب الفراء الى انه لا تجوز من معرفة ومن نكرة الا بالتكرير كالبنت والمثال ورد المذهب بالسماع
قال تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم اي يعذبون وقال القاسم **عشر** اتوا في قولوا يا جميل
تبدلت **ش** بتبديله ابدلا فقلت لعلاء اي تبدلت ويجب حذف الخبر اذا سدت مسرة او للمفارقة
حكي سيبويه انك ما وخبر اي انك مع خبر وما ز ابره وحكي الكسائي ان كل جواب لو منه بادخال
اللام على الواو او سدت مسرة حال كقوله ان اختيارك ما يبعينه ذابقه بالله مستظهر بالاجزم
والجلد **والذات** شعري اذا اردت باستنهام كقوله **والذات** شعري كيف حارت رحلها فشعري
مستدر اسم ليت والخبر ملغى في الحذف والتقدير ليت شعري بكذا اثابت او موجود او واقع وخلة
الاستنهام في موضع نصب بالمصدرية وخلة الحذف كونه في معنى ليتني اشعر وسد الحجة بغير
هذا المحذوف ومقابل الامم فيه قول المبرد والاجماع ان جملة الاستنهام في محذوف خبر ليت والتقدير
ليت علي واقع بكيف حادث وضلها ثم حذف واسم في استنهاما ورد بان يودي الى الاختيار
في هذا الباب بالجملة الطولية والى خلو الجملة الخبرية عن الرابط **الثالثة** في جواز حذف الاسم
في هذا الباب للعالم به هذا انت احبها الجواز مطلقا وعليه الاثر وحكي سيبويه عن الخليل
انك زيد ما خوذ اي انه وحكي الاخفش انك ما خوذ اخواك وقال **الشاعر**
فلو كنت ضبيا حرفت غرابي ولكن رجي عظيم المشافر اي وللك وقال فليت رفعت الهم غني ساعة

اي فليتك **الخامس** في انه خاص بالشعر وصحح ابن عصفور والتشعاري في شرحه المفعول **السادس**
انه حسن في الشعر وغيره مالم يؤخذ فيه الى ان يلي ان واخواتها فعل فانه اذا ك يفتح في الكلام
قيل وفي الشعر ايضا وهذا هو القول **السابع** لا يهاجرو في طلبة للاشياء فاستقصوا ما بشرتها
الافعال **للسابع** انه حسن فيها ان لم يؤخذ في الى ان يلي ان واخواتها اسم يفتح عملها فيه
نحو ان في الدار قام زيد وقوله كان علي عريته وجبته **اقام** شعاع الشمس وطلع البدر **ش**
وقوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلقى فيها حادرا وطيا فان الشرط لا يحسن عمل ان فيه فان
ادي الى ذلك لم يتجر نحو انه زيد قايما ولا يجوز حذف في الضمير **السادس** ان الحذف خاص بان
يكون سايرا نحو انها ونقله ابو جابر عن الكوفيين والثرما يكون الاسم اذا حذف في ضمير الشأن وقد
يكون غيرهما كما تقدم في ولكنك وليتك **الرابعة** لا يجوز هنا ان قايما الزيدان كما لا يجوز ذلك
في المبتدأ دون استنهام او نفي واجاز الكوفيون والاخفش بنا على اجازته في المبتدأ المحذولا
في نحو اسم ان والزيدان فاعل به سد مسد خبرها والخلاف جاز في باب طين فتن اجاز في المبتدأ
وهنا اجاز ظننت قايما الزيدان ومن منع منع وابن مالك واقف على الجواز في المبتدأ ومنع
في باب ان وظننت وفوق بان افعال العندة عمل الفعل فزعم افعال الفعل فلا يستباح الا في موضع
يقع فيه الفعل فلا يلزم من جواز قيام الزيدان جواز ان قايما الزيدان لصحة وقوع الفعل موقع
المشعر ومن ان وظننت امتناع وقوعه بعدها **ص** **مسئلة** تفسران صلة وحالا وحكيه
يقول وقيل لام معللة خلافا لما في مطلقا والفراء ان طال وكذا خبره من وميدوا بها في الاصل
واحوالهم قسم وجوز قوم الفتح واختار قوم واوجه الفراء وتفتح بعد لولا ولو وما
الظرفية وحتى غير الابدان **س** واما بمعنى حقا ولا جزم غالبة وموضع جواز رفع فعلا او
ابتدا او نصب غير خبر وتوكل جيلد بمشدر وانكر السهيلي ويجوز ان بعد اذ اجازة وقا حيز
او اي المفسر **و** اول قول وفي الكسر بعد مذ ومنذ خلافا **ش** لان ثلاثة احوال **احدها**
ما يجب فيه الكسر وذلك اذا قدرت بالجملة وذلك في مواضع **الاولى** ان تقع صلة نحو واثنائه
من الكنوز ما ان مفاعله لتتوا **الثاني** ان تقع حالا كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان
قريب من المؤمنين كما رهون **الثالث** ان تقع محكية بالقول نحو قال اي عند الله **السابع**
ان تقع قبل لام متعلقة نحو والله يعلم انك لرسول **الخامس** ان تقع خبر اسم عين نحو زيد
انه منطلق بنا على اجازة ذلك وهو راي البصريين والكوفيون ينعون صحة هذا الترتيب
اصلا والخلاف غايه الى افضل المسئلة لا الكسر وخلافا مثلا زمان **السادس** اذا وقعت مبدوءا
بها نحو انزلنا قال ابو جابر وليس وخوب كسر حاج مجع عليه فقد ذهب بعض النحويين
الى جواز الابدان المفتوحة اول الكلام فتقول ان زيدا قايما عندي ودخل في المردوي **س**
الواقعة بعد حيث فتسلا لانها لا تقعا في الاجملة نحو احلس حيث ان زيدا احلس ومن اجاز
اضافها الى مفرد اجاز الفتح **السابع** اذا وقعت جواب قسم نحو والله ان زيدا قايما هذا مذهب
البصريين وانه ورد السماع وقيل يجوز فتحها مع اختيار الكسر وقيل يجوز ان مع اختيار الفتح
وعليه الكسائي والبغداديون وقيل يجب الفتح وعليه الفراء قال سيبويه في البسيط **واحد** هذا
الخلاف ان جملي القسم والقسم عليه حل احدهما معجولة لاخرى فيكون القسم عليه مفعولا

لفعل القسم الاول في ذلك خلاف من قال نعم فتح لان ذلك حكم ان اذا وقعت مفعولا ومن قال لا
 وانما في تأكيد القسم عليه لا مفعولا فيه كسر ومن جوز الامر ان اجاز الوجهين **الحال الثاني**
 ما يجب فيه الفتح وذلك في مواضع **الاول** بعد لولا نحو فلولا انه كان من المستحسن الثاني بعد
 لو نحو ولو انهم صبروا **الثالث** بعد ما الظرف فيه نحو لولا انك ما ان في التامع **الرابع**
 بعد حتى الابتدائية وهي العاطفة والجار نحو عرفت امورك حتى انك فاضل فان قدرها عاطفة
 كان في موضع نصب او جارة في موضع جر اما الابتدائية فتكسر بعدها نحو مرض حتى انه يبرح
الحال بعد اما الحفظة اذا كانت بمعنى حقا فان كانت الاستعانة كسرت بعدها
 وروي بالوجهين قولهم لما انك ذاهب فخرج على المغنيين **السابع** بعد لاجرم غالبا قال
 مقال لاجرم ان لم النار اي حقا وبغض العرب اجزاها نحو في الذين فكسر ان بعدها **الثاني**
 اذا وقعت في موضع جر عري او اضافه نحو ذلك بان الله مثل اما **الثاني** من اذا وقعت في موضع
 رفيع بفعل بان تقع فاعله او نائبه عنه نحو اولم يكفهم انا انزلنا كل الامم الى الله استمع او
 يا بني ابان تقع مبتدأة نحو ومن اياته انك ترى الارض خاشعة غلافي ما اذا وقعت
 في موضع رفع على الخبر فانه تكسر كما تقدم **الثاني** اذا وقعت في موضع نصب خبر نحو ولا
 تخافون انكم غلافي نحو حبت زيدا انه قام فانها في موضع كذا خبر في المعنى فتكسر وهي في موضع
 المواضع كلها مفعولة مع مفعولها بمصدر مفرد ما نحو من لفظ خبرها ان كان مشتقا نحو بلغني
 انك متطلق او متطلق اي انطلقا فك ومن الاستقرار ان كان ظرفا او مجرورا نحو بلغني ان
 زيدا عندك او في الدار اي استقرار ومن الكون ان كان اسما جامدا نحو بلغني ان هذا زيد
 اي كونه زيدا وانك ذلك السهميل وقال انما يقول بالمصدر ان التسمية للفعل لانها ابراج الفعل
 المصدر فان المشتقة انما تقول بالحديث لان خبرها قد يكون جامدا ونحو لا يجر بالمصدر
 لانه لا فعل له واجيب بانه يقدر بالكون كما تقدم **الحال الثالث** ما يجوز فيه
 الامر ان في اعتبار تقدير خبرها جملة تكسر وباعتبار تقديرها مصدر تفتح وذلك في مواضع **الاول**
 بعد اذا التسمية لقوله ولنت اري زيدا كما قيل سيدا اذا الله عبد الفقا واللاهزم روي
 بالكسر على عدم التاويل وبالفتح على معنى اذا عبوديته حاصلة **الثاني** بعد فاعل نحو من عمل
 منكم ستواجهه ثم تاب من بعده واعتل في نه عفوز زعيم قري بالكسر وبالفتح على معنى فالغفران
 حاصيل ومنه نحو اما في الدار فان زيدا قام **الثالث** بعد اي المفسر **الرابع** اذا وقعت
 ان خبرا عن قول وخبرها قول وفاعل القولين واجز نحو اول ما قول واول قول اني احمد الله
 فالفتح على تقدير حمد الله **الحال** بعد من ومنه نحو ما رايته منذ او منذ ان الله خلقني اجاز
 الاضطرار كسر ومحمم ابن عصفور لان منذ ومنه يلها الجمل ومنه بعضهم لان الجملة بعدها تاويل
 المصدر وصنوه سبويه وابن السراج نحو ان الفتح ساكتين عن الجازفة الكسر والفتحة ولا يقول
 اخذ بتعيين الكسر وانشاء الفتح **والاصح** ان الفتوحة فرع المكسورة وانهما اضلان والجار
 وفاقا للبخاري وابن الحاجب انها بعد لولا فان كانت مقدر او قال من مبتدأ الخبر او
 مقدر قبل او بعد اقوال **الثاني** ولا يجب كون الخبر بعدها فعلا خلافا للبخاري والسيراني
 مطلقا وابن الحاجب في المشتق **ش** فيه مشكلتان **الاولى** الاصح ان المكسورة اضل والفتوحة

مفعول
 في قوله

فخرج منها

فخرج عنها لان الكلام مع المكسورة جملة غير مفعولة بمفرد ومع الفتوحة مفعول بمفرد وكون المنطوق
 به جملة من كل وجه او مفردا من كل وجه اصل لكونه جملة من وجه ومفردا من وجه ولان المكسورة
 مستغنية بمفعولها عن زيادة الفتوحة لا تستغني عن زيادة الجرد من الزيادة اصل ولان الفتوحة
 تقصر مكسورة تحذف ما يتعلق به ولا يصير المكسورة مفتوحة الا بزيادة والرجوع اليه تحذف
 اصل المتوصل اليه بزيادة ولان المكسورة تفيد معنى واحدا وهو التاكيد والفتوحة تفيد
 وتعلق ما بعدها بما قبلها ولا يما شبه بالفعل اذ هي عاملة غير مفعولة والفتوحة عاملة
 ومفعولة ولا يما مستقلة والفتوحة كغيرها اسم اذ هي وما علت فيه بتقدير وقاس قوم
 الفتوحة اصل المكسورة وقال اخرون كل واحد اصل براسها كالحال ابو حيان **الثالثة**
 اذا وقعت ان بعد لولا ذهب سبويه والكثير للمضربين انها في محل رفع بالابتداء والخبر محذوف والجوز
 اظهار حذفه بعد لولا وذهب الكوفيتون والمبرد والرحاجي والبخاري وابن الحاجب الى انه
 فاعل بفعل مقدر بعد لولا تقدير ثبت وهذا هو المختار لا غنا به عن تقدير الخبر وابقا لوجه حالها
 من الاختصاص بالفعل ثم ذهب قوم منهم البخاري والبرقي الى انه يجب وقوع خبر ان والحالة
 هذه فعلا ليكون خبر الماقاة لو من ايلها الفعل ظاهرا نحو ولو انهم صبروا ولا يجوز لوان زيدا
 اخوك لا كمتك وقال ابن الحاجب هذا اذا كان مشتقا منه نحو يتعين فعله فان كان اسما
 جامدا وجوز الخضراوي وعنه وقوع خبرها جامدا ومشتقا غير فعل ونحو الصواب لوروده
 قال تعالى ولوان ما في الارض من شجرة الا قد اذوا وقطعت
 ملاعب الرماح **ص** **مسئلة** تدخل اللام اسم المكسورة المفعول والعماد والخبر المفعول واول
 جزي الاسمية اولى وفي مفعولة متوسطة ظرفا فانها الاصح ان خبر الخبر قبل وحالا مفعولا به
 وتوقف ابو حيان لا متاخرا وجوز الرحاجي مع مدحها على الخبر فان تاخر عنه دون الاسم فاجاز
 ابن خروف قسما ولا شرط وجوز ابن الانباري في الجواب وما ضا متصرفا قال سبويه
 وجامد الا قد والحق خطاب ولا مفعولة ونقيا وواو مع وخلاصا وواو وخبر ان ولكن
 حال الاصح في الكل ومنعها الكوفية في تنفيس والفرابي شرط معترض واطن والي وحق وملا وجوز
 دخول لامين وهي لام الابتداء اخرب كراهة نوال توكيدن وقال ثعلب ومعاد مقابلة للبا في ما
 وهشام والطوال جواب قسم مقدر وقد تدخل على كان وشدت في خبر مبتدأ وامني وزا
 وراي وفي لسانك مع تأكيد الخبر ودونه وقبل هي لام القسم وقبل اصله له انك فان سمعت
 نون توكيد بقران او ما ضا متصرفا دون قد توي قسم وفتحت **ش** تدخل اللام بعد ان
 المكسورة على اسمها المفعول اما بالخبر نحو انك لاجر الو بمفعول الخبر نحو ان فيك لزيد اراغب
 او بمفعول الاسم نحو ان في الدار لساكتا زيدا وعلى ضمير الفضل نحو ان هذا ابو القصاص الحق وعلى
 الخبر الموحى عن الاسم نحو وان ريك لذي فضل بخلاف المقدم عليه فلا يقال ان لعندك زيدا فان
 كان الخبر جملة اسمية جاز دخولها على اول جزئها وعلى الثاني والاول اولي لتعيينه في الفعلية
 نحو وانما لخص الصافون ومن دخولها على الثاني قوله وانك من خاتمة تحارب **ر**
 شق ومن سألته لسعيد وفي دخولها على مفعول الخبر اذا كان متوسلا بين الاسم والخبر وهو
 ظرف او مجرورة اقوال **الثاني** اخذها الجوز مطلقا وان دخلت على الخبر وقبله المبرد ومحمم

بعد اللام من الله والبرق من ان وبانه لم يمت مع اقوال البرق في موضع قال ابو جابر ويحوز دخول اللام
على كان كقوله . قت بعد وكان لم تشع **الرابعة** اذا صحبت اللام بعد ان تون تالكيد وما ضيا متصرفا
عازيا من قد نوي قسم وتكون اللام جوابه لا لام الابتداء نحو ان زيد يقوم وان زيد القام وحيد منع
الكسر اذا تقدم على ان ما يطلب موضعها نحو عالت ان زيد يقوم او لقام وانما امتنع الكسر لان اللام
ح في موضعها غير منوي بها التقديم قبل ان عالا في عالت ان زيد المطلق فانها تكسر معها لانها مقدمة
في البنية معلقة للفعل عند فتحه ان وانما اخبر للعللة السابقة **ص** **مستقلة** ترد ان كسر خلا لا في
عبدة فتمل **ش** **اختلاف** هل تاتي ان خرف جواب بمعنى نعم فانت ذلك سبويه والاخفش ومحمدا
ابن عصفور وابن مالك والكره ابو عبيدة ومن شواهد من انك قول ابن البرمكي قال له لعن الله
ناقة حملتني تلك ان وراكها ولا عمل لها ح وخبر الاخفش علمها قراءة ان هذا ان لساجران **ص**
وتخفف فتمل خالبا وتلزم اللام ان تخفف ليس بالنافعة وهي الابتداء بنة وقالها ان دخلت على اسمته
في والاخرها فعلى الاصح تكسر ان كنت لمنا ولا تعمل وضر ولا يلزمها عاليا فعلى الاختصار قد ناتي
بماض او متعارف خلا لا ان ما لك وقاس كالاخفش ان قلت لمسا ولا تخفف وخبرها ما مض ولا
تعمل الكوفية بل نافية واللام كما ولا وقال الكسائي ان دخلت على فعلة والاعلى والفراهم كقوله **ش**
تخفف ان الكوفية فينبطل اختصارها بالجملة الابتداء بنة وتعلب اهلها وقد فعل على فلة وخالها
اذا اعلنت كمالها وعن مشددة الا انها لا تعمل في الضمير الا في ضرورة بخلاف المشددة ونقول انك
قام بالشديد ولا يجوز انك تمام بالتخفف واما دخول اللام وعز ذلك من الاحكام فهي كالمشددة
سواء اذا اعلنت لزمت اللام انما الجزين وقا بينهما وبين ان النافية للناس بها ح بها نحو ان
زيد القام ومن لم لا تلزم مع افعال لعدم الالتباس ولا تدخل في موضع لا يضل للنبي كقوله **ص**
انا ابن ابا الضيم من ال ما لك وانما لك كانت كرام المعادن . لانه كمدح وكو كانت نافية كان نحو
ولا حيث كان بعدها في نحو ان زيد لن يقوم اولم يقر اولما يقر او ليس قايما او ما يقوم لعدم الالتباس
في الجمع واختلف في خرف اللام فذهب سبويه والاخفش الاوسحا والصغير واكثرها بعد اد
وابن الاخضر وابن عصفور الى انها لام الابتداء التي تدخل مع المشددة لزمت للفرق وذهب الفارسي
وابن ابي العافية والشلوبين وابن ابي الربيع الى انها لام اخرى غير تلك احتلت للفرق لان
تلك متوالية الناحية من تقدم وخرجه عتلاها اد تدخل والجملة الفعلية بخلاف تلك ولان هذه
تعمل ما قبلها فيما بعدها بخلاف تلك لا يقال انك قلت لمسا ولا انها تدخل على غير المشددة والضمر
ومعوله من الما على والمفعول بخلاف تلك واجاب الاولون بان ذلك كله مما جاز تبعنا وشيخنا
على خلاف الاصل لضرورة الفرق فانها بضم الثمن ذلك وذهب بعضهم الى التفصيل بين
ان تدخل على الجملة الاسمية فتكون لام الابتداء او الفعلية فتكون الفارقة قال ابو جابر ونسوة
الخلاف تظهر عند دخول عالت واخواتها فانه كانت للفرق لم تعلق وان كانت لام الابتداء علفت وقد
اختلف في الحديث المشهور قد علمنا ان كنت لمنا الاخفش الصغير والفارسي ثم ابن الاخضر وابن ابي
العافية فقال الاخفش الاخضر لا يجوز في ان الكسرية على ان اللام لام الابتداء فعلت فعل العلم
عن العمل وقال الفارسي وابن ابي العافية لا يجوز الا الفتح بها على انها غير ما قبل تعلقه ولا على
الحفظة في الغالب من الافعال اما كان متصرفا ناسي ما قضيها كان او مفعلا رعاها وان كانت

كبير

كثيرة وان وجدنا الثمن لنا سقين وان يكاد الذين نفروا وان نطقت له الكاذبين وقواي وان لنا لك
يا فرعون مثبورا ودم ابن مالك انه لا يليها الا الماضي وانما ورد من المتعارف يحفظ ولا يقاس عليه قال
ابو حنيفة وليس يصح ولا اغل له موافقا انتهى ونذر ابلا وها غير الناصح في قراءة ابن مسعود ان
لستم لقليل وقول الكسائي عر شلت يمينك ان قلت متبعا . وممكن ان فتحت كما سكت لسوط
وان يزمتك لنفسك وان بسيتك لهية فالمضربون الا الاخفش على ان ذلك من القلة بعث لا يقاس
عليه وذهب الاخفش الى جواز القياس عليه ووافقه ابن مالك ولا تخفف وخبرها ما مض متصرف
فلا يقال ان زيدا ذهب لعدم سماع مثله ولا يزلزم فيم احذر ورين اما دخول اللام على الماضي
او عدم لزوم اللام وكلاهما ممتنع هذا كله مذهب الضميرين وذهب الكوفيون الى ان المشددة
لا تخفف اصلا والحفظة انما هي حرف شاي الوضع وفي النافية فلا عمل لها البنية ولا تؤكد فيها
واللام بعدها للالتصاف بمعنى الادبجرون دخولها على الناصح وغيره وذهب الكسائي الى انها
ان دخلت على الاسم كانت تخفف من المشددة عاملة كما قال المضربون وان دخلت على الفعل
كانت للنفي واللام بمعنى الاحكام قال الكوفيون وذهب الفراء الى ان الحفظة بمنزلة قد الا ان قد
تخص بالافعال وان تدخل عليها وعلى الاسماء وكل ذلك لا دليل عليه ومردود سماع الاغراب
نحو وان كلالا ليقومهم ان كل نفس لما علمها حافظا قرنا بالنصب وسمع ان عمرو المنطلق **ص**
وتخفف ان فتا لها الاصح تعمل جوازا في مضمرة ولا يلزم ان يكون الشأن على الاصح والخبر جملة اسمية
مجردة او مع لا او شرط او رب او فعلية فان تصرف ولم يكن دعا قرن غالبا بنفي اولوا وقد
وتنفليس **ش** تخفف ان المفتوحة وفي الناحية هذا اذهب احذر انها لا تعمل شيئا في ظاهر ولا في
مضمرة ويكون حرفا مضمرة رياء مملأ كسائر الحروف المضمرية وعليه سبويه والكوفيون الشأن انها
تعمل في المضمرة وفي الظاهر نحو عالت ان زيدا قام وقرى ان غضب الله عليها وعليه طائفة من
المعاربة الثالثة انها تعمل جوازا في مضمرة لا في ظاهر وعليه الجمهور قال ابن مالك فان قبل ما الذي
دعي الى تقدير اسمها محذوف وجعل الجملة بعدها في موضع خبرها وهما قبلها ملغاة ولم يكتف
لخفف بالجواب ان ثبت عليها الاختصاص بالاسم في كلام الاختصاص ينبغي ان يعقد انها
عاملة وكون العرب تتعجب وقوع الافعال بعونها الالفضل ثم لا يلزم ان يكون ذلك الضمير
المحذوف ضمير الشأن كما زعم بعض المعاربة بل اذا امكن عوده الى حاضر او غايب معلوم كما في
اولى ولذا قدر سبويه في ان يا ابراهيم قد صدقت الرويا انك ولا يكون خبرها مفردا كل
جملة اما اسمية مجردة مضمرة لها المتدأ نحو واخر دعواهم ان الجزية او الخبر نحو ان هالك كل من
نخف وينتقل او مفرونة بلا نحو وان لاله الا هو او باداة شرط نحو ان اذا سمعتم انا مت الله
او ترب غوثيقت ان رب امري خيل حيا امين ونحو ان حال امنا او فعلة فان كان فعلها
جامدا او دعاء كتحج الى اقتران بنفي نحو وان لنس للانسان الاماسعي وان عسى ان يكون
ان بضم معترك الجياح اذنه والفا مستكة ان غضب الله عليها وان كان متصرفا خبرها قرن غالبا
بنفي نحو فلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا ان لن نجح عظامه ان لم يره اخذ قال ابو حنيفة ولم يحفظ
وما قبله ولا في ما فنحن ان لا يقدم على جواز حتى يسمع او يلو نحو ان لو شئنا اميناه وان لو ده
اشتقماؤا ان لو كانوا يغلبون الغيب ان لو بيت الله اهدى الناس او بعد نحو ونعلم ان قد صدقت

أو تحرف تنفيس نحو علم أن سيكون وتد رخلوها من جميع ما ذكر كقولهم علوا أن يوحلون لها ذوا وخرج
عليه قراءة لما أراد أن يتم الرضاغة بالرفع وكذا اندراجها في بارز كقولهم فلو أنك في يوم الرضاة الساتني
ص وكانت فاقوالها وبقي خبرها مفردا واسمية وفعلية مع لم أفلا أو قد **ش** تخفف كانت
وفي أعمالها الإقوال الثلاثة في أن أحدها للرفع وعليه الكوفون والثاني للجواز مطلقا في الضم
والبارز لقوله كان طيبة تعطوا وقوله كان يد سيد حقان في رواية النصف فيهما الثالث الجواز
في الضم لا في البارز ولا يلزم أن يكون خبر الثاني أيضا كما في أن يزيد علمها بجواز كون خبرها مفردا
كقوله كان طيبة في رواية الرفع وحيلة اسمية كقوله كان يد ياء حقا في رواية الرفع وفعلية
مضد رفع بل هو كان لم تغن بالانحس أو بطل الحارمة قال أبو حنيفة ولم يسمع وينبغي أن يتوقف في جواز
أو بغيره لما نزل برحائلنا وكان قد **ش** أي وكان قد زالت **ص** ولكن فلا تعمل خلافا ليويس **ش**
تخفف لكن فلا تعمل أصلا لعدم سماعه وعلل بمسألة لفظ الفعل وبزوال موجب أعمالها وهو
الاختصاص إذ صارت يلبسها الاسم والفعل وأجاز يونس والاختصاص أعمالها قياسا على أن وان
وكان **ص** لا لعمل وجوز الفارسي ونوي الشأن **ش** لا تخفف لعل وقال الفارسي تخفف وتعمل
في ضم الشأن محذوف **ص** مشبلة تلي مالت فتعمل وتعمل ولا يلبسها الفعل بحال في الأصح والباقي
فلا تعمل وجوز الزجاجة والفرري في لعل وكان وأوجه الفرافيت ولعل وهي زانقة
كأنه وقيل كونه يفسرها ما بعدها خبرا وقيل نافية والآخر أن معها تفيد المحض وأنتم أيها
حنان قال التنوخي والرخشي والبضاوي وأن **ش** توصلت بما يجوز أيضا أعمالها وأعمالها
كفأما وروي بالوجهين قوله مالت ألا يسمي هذا العام لنا ويوصل بها الباقي فتكفيها عن العمل وتلزم
الأعمال نحو ما الله الله وأخذ أعا الحكم الله وأخذ والفرق بينهما وبين لبت أن لبت أشد بالأفعال
منها ولذا لزمها نون الواقية بخلاف البواق وأنها باقية الاختصاص فلا تدخل على الأفعال
بخلاف البواق فإما تدخل عليها مع غواتي يوحى إلى أنها خلقناكم حيث كنا يساقوت، ولكنها
استعملت موبلة لعلها أضأت لك النار الحار المقيد فلها نعين فيها (الأنفا) وجاز في لبت (الاعمال)
رعي لقوة اختصاصها بالأعمال الخافا باخواتها قال أبو حنيفة ووقعت على كتاب تاليف طاهر القزويني
في الضم كونه أن لبتا تلبسها الجملة الفعلية قبل نقله أبو جعفر الصغار من البصريين لكن الاختصاص
على سعة حفظه قال أنه لم يسمع قط لبتا يقوم زيد ونقل أبو حنيفة عن الفدا أنه يجوز أيضا الفعل
لبت لأنها بمعنى لو وأشد فلبت دفعت الدم على سعة وخرجه البصريون على حذف الاسم
وقد اشترت إلى الخلاف في الخاليتين بقولي ولا يلبسها الفعل بحال أي لا مع ما ولا مجردة وتعمل من
جمع المسيلين فلا في أقوال وذهب الزجاجة إلى أنه يجوز الإعمال في الجمع على أنما زبداني ونحاس
في الباق ووافقة الرخشي وابن مالك ونقله عن ابن السراج وذهب الزجاجة وابن أبي
الربيع إلى أنه يجوز في لبت ولعل وكان خاصة وسعين (الأنفا) وإن وإن ولكن وعزي إلى الاختصاص
ووجه باشر أن الثلاثة الأولى في تغير معنى الجملة الابتدائية بخلاف الأخر فإما لا يتغير معنى
الابتداء وذهب الفرالي وذهب الإعمال في لبت ولعل ولم يجوز فيها (الأنفا) وعند جواز الوجهين
في لبت وإن قصر على السماع وتعين (الأنفا) في البواق لعدم سماع الإعمال فيها **ش** ما لم يزل رفع
زائده كافة عن العمل مبنية لدخول هذه الحروف على الجمل هذا هو المعروف وزعم ابن درستوب

وتعين

وتعين الكوفيين أنها نكرة مبنية بمنزلة الضمير المجهول لما فيها من التخميم والجملة التي بعدها في موضع
ومفتوح إنا كالتن بعد ضمير الشأن ورد بها لما لو كانت لذلك لاستعملت مع جميع النواتج كضمير الشأن
وزعم أبو علي الفارسي أنها نافية واستدل بأنها أفادت معها الضمير نحو ما الله الله وأخذ كما أفادة
النفي والإشبات بالأو وما ذكر من أفادتها المحض قول الأكثرين وأنكره طائفة يسيرة منهم من الخفاة
أبو حنيفة والحق الرخشي بأنما المكسورة إنما المفتوحة فقال أنها تفيد المحض لأنها فرعا وما ثبت
للأصل ثبت للفرع وقد اجتمع في قوله تعالى قل أوحى إلي أنما ألهم الله وأخذ فالأولي لقصر العمل
على الموصوف والثانية بالعكس قال أبو حنيفة وهذا شئ منفرد به قال ودعوى المحض في الآية
بأطلة لا تقتضيها أنه لم يوحى عليه غير التوحيد وأجيب بأنه محض مقيد إذا الخطاب مع
المشركين أي ما أوحى إلي في شأن الربوبية إلا التوحيد لا الإشراف فهو قصر قلب على حدود
محمد الرسول إذ أنت صفات صلي الله عليه وسلم مختصة في الرسالة وإن كان قصر أفراد وقد
وافق الرخشي على ذلك البضاوي وسبقه التنوخي في الأقوى القريب ولم يتعرض من له
سواء فمأملت **ص** مشبلة كأن لا أنم تكرر وقصد بها النفي العام في نكرة تليها غير مقولة
لغيرها لكن إن كان غير مضاف ولا شبيهة ركب معها وبني على ما يعيبه ومنعه التماثل
وقيل يغرب مطلقا وقيل مثنى وجمعاً وقيل إن ركبتم عمل في الخبر قبل ولا الاسم وحل يكسر
الموت بتثوين أو دونه أو يفتح أقواله والأصح جواز الأخيرين ويجب تنكير الخبر وتأخير
ولو ظرفا وذكر أن جهلا خلافا للقوم والأخيرة عالت والزمه ثم ويكثر مع الأو يرفع تأليها
بدلاً من محل الاسم وقيل لا معه وقيل خبر المحض وقيل خبر اللاحق اسمها ويجوز نصبه خلافا للمحضي
وربما حذف الاسم دونه ويجوز مبرمان حذف لا وربما ركب مع الزائدة والجمهور أن لا يالك
ولا يدري لك مضاف واللام زائدة وابن مالك عومل له واللام متعلقة بمقدّر غير خبر المحض
ووافق الفارسي وابن سعيون وابن الطراوة على لغة القصر وكذا المحض ولا حذف اللام اختصاراً
ولا تفصل بطرف خلافا ليويس وقيل الخلف في الناقص ويجوز باعتراض والجمهور لا يلزم تنوين
شده مضاف وجوز ابن مالك بقلة وابن كيسان حسن وبني أهل سهل بغداد النكرة أن عملت
في ظرف والكوفية المظنون ولا تعمل في مفعول خلافا للرماني ومعرفة خلافا للكسائي في علم مزدرد
ومضاف لكنية ونه والرحمن والعزير والفر في ضمير غائب وأشار **ش** يعمل الأفعال الخافا
بما لها من النقص والنقص والدخول على المشد أو الخبر ولاها لتوكيد النفي كما أن لتوكيد الإثبات
فهو قياس نقصان والحكاية بالنسبة قياس نفي لاها نافية مثلاً فهو أقوى في العباس لكن عملها
عمل إن أفصح وأكثر في الاستعمال ولم شروط **الأول** أن لا تكرر فإن كررت لم يتعين
أعمالها بل يجوز كسباني في التوابع **الثاني** أن يقصد بها النفي العام لاها تخفف بالاسم
فأنم يقصد العموم فتارة تلحق وتارة تعمل عمل النفي **الثالث** أن يكون مفعولاً منكرة
فلا تعمل في معرفة بأحاج البصريين لأن عموم النفي لا يتصور فيها وخالف الكوفيون في هذا
الشرط فأجاز الكسائي أعمالها في العلم المفرد نحو لا زيد وللغياق لكنية نحو لا يا محمد ولله أو
الرحمن أو العزيز نحو لا عبد الله ولا عبد الرحمن ولا عبد العزيز ووافقة الفرع إلى أن عبد الله
فإنه حرف يستعمل يقال لكل أحد عبد الله وخالفه في الأخيرين لأن الاستعمال فيها

لم يكن كالنوم عبد الله والكسائي قاسم ما عليه وجوز الفراء قالها في مذهب الغالب واسم الاشارة نحو
هو ولا هي ولا هذين لك ولا هاتين لك وكل ذلك خطأ عند البصريين واما ما سمع مما ظاهره اغاها
في المعرفة لقوله صلى الله عليه وسلم اذا هلك كثرى فالكسائي يذهب واذ هلك فقص فلا يفتقر
وقوله قضية لا ابا حسن لها وقول الشاعر يكون ولا امر في البلاد وقوله لا همم الله للخط
وقوله سكت على زيد لا يريد مثله في اول ما اعتقد تكثيره كما تقدم في العالم بان جعل الاسم والفاعل
مساو وعمل كل من اسمية فصار نكرة لغومه او بتقدير مثل واما قولهم لا اباك والظالم ولا يدري
لك ولا غلام لك وزيدت اللام تحسن اللفظ لئلا تدخل الاعلى ما ظاهره التعريف فيه اقوال
احد ما وعليه الجمهور انها اسمية فانه لا يجوز وباللام واللام زائدة لا اعتداد بها ولا تغلق والجر
محذوف والاضافة غير محتملة في مثل ذلك وعز ذلك لانه لم يقصد نفي اب او امر معين فلم يعمل
لا في معرفة قال احدوا بنيتك لا اباك وزعموا انك لا اخالك وقال لا تغني عما استبانه علون
فلا يدري لامري الا بما قدر الشا في انها اسم مفردة غير مضافة عوملت معاملة للمضاف في
الاعراب والجر وباللام في موضع الصفة لها وهي متعلقة بمحذوف وكثير ايضا محذوف وعلته
هشام وابن كيسان واختر ابن مالك قال لا انها لو كانت مضافة لكانت الاضافة محتملة اذ
للمن صفة عاملة فيلزم التعريف ورد بعدم الخصاص غير الخبر وعليه الفارسي وان تسخون
وان الظراوة وانما اخترت لسلامته من التاويل والزيادة والحذف وكلها خلاف الاصل وكان
القياس في هذه الالفاظ لا بلك ولا في لك ولا يدري لك قاسم اي الاسلام ولا بلي سواء
وقاسم تامل فلا عيبه وصار فاما الا انه كثيرا استعمال بما تقدم مع مخالفة القياس ولم
يرد في غير ضرورة الامع اللام وورد عند في الضرورة قاسم ابا الموت الذي لا يداني ملاك
اباك مخوفيني ولا يجوز ايضا في غير ضرورة للفعل بين اللام والاسم مطرقة او غير ذلك نحو
ابا اليوم لك ولا يدري بها لك وجوز يونس في الاختيار كذا احكا ابن مالك وقال ابو جابر
الذي في كتاب سيبويه ان يونس يفرق في الفعل بالطرف بين الناقص والتمام فيصير بالاول دون
الثاني ورده سيبويه بانه لا يجوز بواحد منهما بين ان واسمها ولا في باب كان فلا يجوز ان عندك
زيد اميم وان اليوم زيد اميم فكذا كان فاذن لا فرق بين الناقص والتمام وبما سيبويه الفاعل
نحو الا اعتباره نحو ابا فاعلم لك **الشرط الرابع** ان لا يفتل بين لا والنكرة بشي فان فعل
يقع الرفع بضعفها من درجته ان غولا فاعلم غول وجوز الرما في بقا النصب حتى لا كذلك رخلا
ولا يزيد رخلا ولا كالعشبة زابرا واجيب بان اسم لا في الاولين محذوف اي لا احد ورخلا
تيميز والثالث على معنى لا اري **الشرط الخامس** ان تكون النكرة غير معقولة لغيرها
بغيره في نحو جيت بلا زاد فان النكرة فيه معقولة للبا وغولا مرجحان فاما فيه معقولة لفعل
مقدر فاذا اجتمعت الشروط نصبت الاسم ورفعت الخبر لكن انما يظهر نصبت الاسم اذا كان مضافا
نحو غولا جيت او مضمنا به بان يكون عاملا لا يقدر على الفعل نحو غولا طاعا جيت ولا
زاجا في الشر محذوف فان كان مفردا اي غير مضاف ولا شبيهة ركب معها وبني هذا مذهب الثوري
البصريين واختلف في موجب البناء فقبل نفعه معنى من كان قابلا قال هل من رجل في الدار
فقال يجيبه لا رجل في الدار لان نفي لا عام فينبغي ان يكون جوابا لسؤال عام ولذلك صرح بمن في

بعض

بعض المواضع قال الامام سبيل الى هند وصحة ابن عصفور ورد بان المعنى معنى من هو لا
لا الاسم وقيل تركيبه معها تركيب حنة عز بدليل زواله عند الفصل ومحي ان الصانع ونقل عن
سبويه وقيل لتضمنه معنى اللام الاستغراقية ورد بان لو كان كذلك لوصف بالمعرفة كما قيل لقنته
امس الدابر وذهب الجري والزجاج والبراني والرماني الى ان المفرد معها مغرب ايضا وحذف التنوين
منه تخفيفا لئلا ورد بان حذفه من النكرة المطولة كان اولي وبانه لم يجهل حذف التنوين الا لمنع
صرف اواضا في اوصاف العلم بان اولا فاة ساكن او وقف او ثا وهذا ليس واحدا مما قبل البناء
فتعين البناء وذهب المبرد الى ان اللحن والجمع على حرف معربان منها لانه لم يجهل فيها التركيب مع شي
اخر بل ولا وحده في الكلام العرب مثني وجمع مثنيان ونفثن بانه قال بئسهما في النداء فكذا هنا وعلى
الاول فينبغي مدحوا على ما نصب فيه فالمفرد وجمع التكسير على الفتح نحو لا رجل ولا رجلا
في الدار والمثنى والجمع على التثنية فلا لغنى بالعنص متعاقبا وقوله اري الرب لا اهلين
في عوصاته وقوله يحشر الناس لابن ولا ابا الا وقد علمت شئون وما جمع الموت السلام فيه
اقوال احدها وجوب بناءه على النكرة لانه علامة بضمه الثاني وجوب بناءه على الفتح
وعليه الفارسي والمازني الثالث جواز الامرين وهو المعنى للسماع قد دري بالوجهين قوله
والذات للشيب وقوله لا سايفات ولا جوا ويا سلة كالابو حبان وخرج بعض اصحاب الكثر
والفتح على الخلاف في حركة لا رجل فن قال انها حركة اغراب اوجب هنا الكسر ومن قال بحركة سا
اوجب الفتح للتركيب تحسنة عشر اذ الحركة ليست للذات خاصة انما هي للذات ولا ومن جوز
الوجهين راعى الامرين ثم اذ اني على الفتح جواز او وجوب فلا تنبذ كما هو ظاهر وان بقي على الكسر
فقبل تنوين وعليه الدهان وابن خروف لان التنوين فيه كالنون في الجمع فيثبت كما ثبت في لاسم
لك فان اضيف لفظا او تقديرا اعرب بالكسر وفاقا نحو لاسمات زيدك او لاسمات لك
ومنع التركيب غالبا ودول الباعلى لا وجوب بل زاد وسمع حيث بلا شي بالفتح وهو نادر والجمع
على ان لا هي الرافعة للخبر عند عدم التركيب وانما في التركيب كذلك عند الاخفش والمازني والمبرد
والبراني وجامعة ومحي ابن مالك اجروا بحري ان وقيل انها لم تعمل فيه شي بل لامع النكرة
في موضع رفع على الاستدلال المرفوع خبر الاستدلال ومحي ابو حبان وعزاه لسبويه فاستدل بجواز
الارتجاع بالرفع قبل استعمال الخبر خلافا ان وذهب بعضهم الى انها لم تعمل في الاسم ايضا خلافا
التركيب لانها متارة منه بمنزلة الجزء وجزء الكلمة لا يعمل فيها وبقي في المتن مسائل **الاول**
يجب تكثير خبر لا لان اسمها نكرة فلا يغير عنها بمعرفة وتأخر عنها وعن الاسم ولو كان ظرفا او
محذورا لغيرها فلا يجوز الفصل بينها وبين اسمها لا يغير ولا اجبي
الثانية حذف خبر هذا الباب ان علم غالب في لغة الجاهل ملتزم في لغة عجم وطى فلم يلقوا
به اضلا غولا ضير فلا فوت لا ضرر ولا ضرار لا عدوي ولا طير لا باس وانما كثر او وجب لان لا
وما دخلت عليه جواب استنهام عام والاجوبة تقع فيها الحذف والاختصار كثيرا ولذا
يكثفون فيها بلا ونعم وحذفون الجملة بعدها راسا واكثر ما يحذفه الجاهلون مع الاغلا
اله الا الله ولا حول ولا قوة الا بالله وان لم يعلم بقربية قاله او كاليه لم يحذف عند احد
نقل عن ان غير غولا احدا غير من الله قال ابن مالك ومن نسب اليه عجم التزام الحذف مطلقا

فقط فلفظ لان حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفاعل والعرب مجوّهون على ترك النكاح
بما لا فائدة فيه يشي الى الزمخشري والفرولي وزعمنا حذف الاسم وابق الخبر قالوا اعلى كذا اي لا بأس
عليك وخبر مبرمان حذف **الثالثة** اذا وقعت الالف بعد الحاء في المذكور بعد هذا الرفع والنصب
خولا سيل الاذوالفقار وذوالفقار والاله الا الله والا الله فالنصب على الاستثناء ومنعه الجرمي
وقال لان لم يعم الكلام فكانت قلت الله ورد بانه تم بالاظهار والرفع على الدل من محل الانسار
وقيل من محل لامع اسمها وقيل من الصبر المستتر في الخبر المحذوف وقيل على الخبر للاهم اسمها لانها
في محل رفع بالابتداء **الرابعة** ندر تركيب التكرار مع الالف في التثنية كقولك لولم يكن
عطفا لا ذنوب لانا وهذا من التشبيه المخطوط فيه مجرد اللفظ وهو غير تشبيه ما الموصولة
بما التاني في زيادة ان بعدها **الخامسة** الجوهري على ان الاسم الواقع بعد لا اذا كان عاملا في العدة
يلزم تنوينه واغرابه مطلقا وذهب ابن كيسان الى انه يجوز فيه التنوين وتركه وان الترك
احسن احواله جرمي للفرد في البناء لعدم الاعتداد بالمفعول من حيث انه لو اسقط لعم الكلام
وذهب ابن مالك الى جواز تركه بقله تشبيها بالمضاف لانا كقولك اراي ولا كفران بالله انه وذهب
المعتمد اذ يقول الى جواز بنايه ان كان عاملا في ظرف او مجرور نحو ولا جلال في المظلال المفعول
الضريح وذهب الكوفون الى جواز بناي الاسم المطلق نحو لا قابل فولا حسنا ولا صواب ضربا كثيرا
ص وتفيد مع الهمزة توبيخا وكذا استعملها ما خلا في اللطوين فلا تغرو وثبتا فلا تلتقي والآخر
ولا مقدر او لا اتباع الاعلى اللفظ خلا فالله **ش** اذا دخلت همزة الاستفهام على لا كانت
على محال **احدها** ان يراد الاستفهام عن الشيء المحض دون تقدير ولا انكار ولا توبيخ
خلافا للثبوتين اذ زعم ان لا يقع لمجرد الاستفهام المحض دون انكار وتوبيخ قال ابو جبران
والنص وجود ذلك في كلام العرب لكنه قليل كقوله الاطمان الا فوسان عادية وقوله
يكون الاستفهام على التقدير والانكار والتوبيخ كقوله الاطمان الا فوسان عادية وقوله
الا ارفعوا وان كنت شبيته وحكم لا في هذين المعنيين حكما لولم تدخل عليها الهمزة من جواز الغاها
واما ان عمل ان وعمل ليس جميع احكامها **الثالث** ان يدخلها على معنى التمني فذهب سيبويه
والخليل والجزمي انها لا تعمل الا عمل ان في الاسم خاصة ولا يكون لها خبر الا في اللفظ ولا يتبع اسمها
الا على اللفظ خاصة ولا يلحق بحال ولا يعمل عمل ليس نحو الاغلام في الاما باردا الا بالي الاغلام
لما الاغلامين الاما وليتا الاما وعسلا باردا خلوا وذهب المبرد والمازني الى جعلها كالخبر
فيكون لها خبر في اللفظ او في التقدير ويتبع اسمها على اللفظ وعلى الموضع ويجوز ان تلحق وان
تعمل عمل ليس والفرق بين هذين المذهبين من جهة المعنى ان المعنى واقع على الاسم على الاول
وعلى الخبر على الثاني ومن شواهد ما قوله الامر على مستطاع رجوعه فتراب ما اثار
يد الغفلات **و** مستطاع خبر رجوعه والجملة صفة **ص** مشيئة تحت اختيار اخلاق المبرد
تكرارا اذ لم تعمل ولم يكن مدحها بمعنى فعل وفي المفرد من خبر معنى لها ولغت وحال وما في
لفظ ومعنى وقد يعنى حرف نفى وتغرض بين جار ومجرور وزعمها الكوفية ح اسمها غير مضافا
ش اذ لا تعمل الا في اللفظ او لكون مدحها معرفة فذهب سيبويه والجزمي لزوم
تكرارها لكون عوضا ما في انما من مضاعفة ذي العموم اولان العرب جعلتها وجواب من سأل

قوله الا في
الاسم خاص في
الاسم التوحيدي
ان مستطاع
ان يكون
بالضم
بالفتح
بالسكون

بالهمزة ومم والسؤال بها لا بد فيه من العطف فذلك الجواب واجاز المبرد وان ليس ان مع الفعل
والمعرفة ان لا تكرر كقوله بكث اسفا واسترجعت ثم اذنت ركايتها الا التنازع فيها وقوله
لانت شائبة من شامنا شاي وذلك عند الجهور ضروري نعم ان كان مدحها في معنى الفعل لم تكرر
خولا فوكك ان تفعل لانه ضمن معنى لا ينبغي وكذا الالف السوالة في معنى لا يسوكت الله لانها لا تكرر
مع الفعل ويلزم تكرارها ايضا اختصارا اذ اولها مفرد معنى لها خبر او بغت او خالا غور لولا في ام
ولا قاعد ومردت برجل لا في ام ولا قاعد ونظرت البند لا قاعد ولا قاعد اول تكرر في ذلك
ضروري في قوله حياتك لا تنفع وموتك فاجع وقوله فميت العدي لا مستعين للعصبة
ولكن با نواع الحدايع والمكر وكذا ايضا في الناضي لفظا ومعنى غوزيد لا في ام ولا قاعد فلم يبق شي
لا تكرر فيه سوى المتعارف نحو لا يزيد لا يقوم وقد يعنى عن تكرارها حرف نفى غيرها وهو قليل كقوله
فلا هو ابداهما ولم ينج وتزاد لا بين الجار والمجرور فخطاها لهار كقولهم جيت بلا زائد **ص**
التراب الافعال الدالة على ظن انما لا يجوز الالف وقصد وسوق وكتم وحفظ واقامة وعمل
وعده لا غشاب وانكره الكثر البصرية وزعم لا الكفالة ورئاسة وسمن وهزال وجعل لا القسبر
واجاد واججاب وترتيب ومقارنة وهب جامدا ولا ختن بالصبر خلافا للجزمي وانكره المبرر
او يقب كعلم لا لعله وعرفان ووجه لا الامانة وعنى وحزن وحقد والغنى اى وانكرها
البصرية ودري لا تحتل وانكرها المعارية وكعلم كعلم جامدا وقال ابو جبران ينفرد اوها
كظن لا التهمة وانكره العبدري كونهما للعلم وزعمها الفران للكتاب وصحب لالون وخال الحال لا تحتل
وظلم وراي لا لا يضار وضرب ربه قال الفارسي وابن مائ ولا راي وما مر قلبى او غويض
كصبر واضار وجعل ووهب جامدا ورد وكذا ترك واخذ واخذ في الامم والحق العرب
باري العلمية الحلية والافقش بعلم سمع معلقة بعنى وخبرها فعل موت وقوم بعنى ضرب
مع مثل وان ابى الربيع مطلقا وهشم عرف وابصر وابن درستويه اصاب ومادف وغادر وان
اقلم الكان وخطا كل مقدي واحد ممن غويل ونعمت خلق والسكاكي توم وتيقن وشعروثين
وامتاب واتخذ وتمني وود وهب كاحسب **الرابع من النواحي** الافعال الداخلة
على المبتدأ والخبر فتصميمها مفعولان وعن اربعة انواع **الاول** ما دخل على ظن في الخبر
وهو خمسة افعال **احدها** جى والمضارع نحو قال فركنت اججو الهامو ولخاشفة
اي الظن فان كانت بمعنى غلب في الحاجة او قصد اورد او ساق لولكم او حفظ بعدت الى واحد
فقط او بمعنى اقام او جعل فلا زمة **ثانيها** عد انتها الكوفون ويعنى البصريين واقفهم
ابن ابي الربيع وابن مالك كقوله فلا تعد المولى شريكك في العنى وقوله لا اعد الاقار
عدما ولكن اى لا تظن ولا اظن وانكرها الكثر فان كانت بمعنى حسب من الغشاب الى العبد
الذي يراد به احصاء المعزود بعدت الى واحد وخبره عليه تعدون غير السمن افضل عندكم
على ان افضل بدل **ثالثها** زعم بمعنى اعتقد كقوله زعمتني شيئا ولست بشيخ وقوله فان
تزعجني كنت اجمل فيكم ومصدر الزعم قول يقترن به اعتقاد مع اول يعنى وقال ابن دريد
الكثر ما يقع على الباطل وفي الاقضاء زعم بمعنى علم في قول سيبويه وقال غيره يكون بمعنى الكذب
اعتقد فقد يكون علما وقد يكون منكرا ويكون ايضا ظنا غالبا وقيل يكون بمعنى الكذب

فان كانت بمعنى كفل تعدت الى واحد والمصدر الزعامة كقوله علي الله ازرأق العباد كما زعموا
او بمعنى راس تعدت ثار الى واحد واخرى كقوله الجرا فبمعنى سمع او هزل فلازمة يقال زعت
الشاة بمعنى سمعت وبمعنى هزلت **ثانيها** جعل بمعنى اعتقد نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن
اناث اي اعتقدوهم فان كانت بمعنى صير فستاتي في افعال التضمين او بمعنى اوجد نحو وجعل الظلمات
والنور واوجب نحو جعلت للعامل كذا او التي نحو جعلت بعض متاع على بعض تعدت لواحد او بمعنى
المقاربة فقد مرت في باب كاد **خامسها** كتب انتهى الكوفة وابن عصفور وابن مالك كقوله
فقلت اجري اباخالد والا فبمعنى امر واخال كذا اي ظنني وقوله فيها امه هلكت ضياعا
يريد اميرها وابو زيد وهي جامة ولا يستعمل منها سوى الامر لا ما من ولا مضارع ولا وصف
ولا امر باللام ويتصل به ضمير مؤنث والمثنى والجمع وزعم الخوري كذا **النوع**
السادس ما دل على يقين وهو خمسة ايضا **أحدها** علم غوفان علمتوهن مؤنثات فان كانت
بمعنى عرف تعدت لواحد نحو لا تعلمون شيئا او بمعنى علم علمته فهو اعلم اي مستفوق الشدة العليا فالزم
ثانيها وجد نحو وان وجدنا الثرم لفا سقى ومصدرها وجدان عن الاخفش ووجد عن السيرافي
فان كانت بمعنى اصاب تعدت لواحد نحو وجد فلان ضالته وجدنا او بمعنى استغنى او جردن او
حقد فلازمة ومصدرها الاولى وجد مثلث الواو والثانية وجد بالفتح والثالثة موجبة **ثالثها**
التي بمعنى وجد انتهى الكوفة وابن مالك كقوله قد جربوه فالكوفه المغت اذا وانكرها البصري
وابن عصفور وقالوا المنسوب ثانيا خال واللام فيه في البيت زابزع **رابعها** دري بمعنى علم
عدما ابن مالك كقوله دريت الوفي بالهند يا عمرو قا غلط قال واكثر ما يستعمل معناه
بالا كقوله دريت به فان دخلت عليها حزة النقل تعدت الى واحد بنفسها والآخر بالياء
قال تعالى ولا اذراكم به وقالوا ابوجان لم يبعدها احتجبت فيما يتعدى لاثنتين ولعل
البيت من باب التضمن ضمن دريت معنى علمه والتضمن لا ينقاس ولا يتبني ان يجعل امثلا
حتى يكثروا اثبت ذلك بيئت نادرجة للتضمن فان كانت بمعنى دخل تعدت لواحد نحو دري
الذئب الصيد اذا استخفى له ليفترسه **خامسها** تعلم بمعنى اعلم كقوله تعلم شفا النفس
فهرعدوها قال ابن مالك وهي جامة لا تستعمل فيها الا لامر قال ابوجان وتابع فيه
الا علم وليس يصح لان يعقوب تعلمت فلانا خراجا بمعنى علمت اما تعلم لا بمعنى اعلم من تعلم
يتعلم فتصرف بلا نزاع ويتعدى لواحد **النوع الثالث** ما استعمل في الامر من الظن واليقين
وهو اربعة افعالا **أحدها** فن استعملنا بمعنى الظن ان نطق الاظن وما غن
بمستيقنين وبمعنى اليقين الذين يظنون انهم ملاقونهم وزعم ابو بكر محمد بن عبد الله بن ميمون
العبدري ان استعملنا بمعنى العلم غير مشهور في كلام العرب وابق الآية ونحوها على باب
الظن لان المؤمن حتى الصديقين مازالوا وجلين خافين النفاق على انفسهم وزعم الفراء ان
الظن يكون تشككا وقيضا وكذا ايضا واكثر البصريين يشكرون الثالث فان كانت ظن بمعنى التهم
تعدت لواحد نحو ظننت زيدا ومنه وما هو على الغيب بظنني **ثانيها** حسب فمن الظن وحسبون
انهم على شيء ومن اليقين حيث التقى والمؤخر خارج والمصدر رخصان فان كانت من لوز
نحو حسب الرجل اذا حملوه وايضا او كان ذا شقرة فلازمة **ثالثها** خال خال من الظن

قول

قوله خالك ان لم يغضض لطرف ذاهوي ومن اليقين قوله دعاني العذاري عمن وغلظني
لي اسم فلا ادعي به وهو اول والمصدر رخيلا وخالا وخيلة وخالة وخيلان وخيلة وخيلولة
واشتقاقها من الخال وهو الذي لا يتحقق فان كانت بمعنى تكبر او طلع من خال الفرس طلع وللغاري
منها ايضا خال فلازمة **ثانيها** راي راي قال تعالى انهم يرونه بعد اي يظنون وتراه
قريب اي يعلم فان كانت بمعنى انصر وضرب الرية تعدت لواحد قال الفارسي وابن مالك وكذا
التي بمعنى اعتقد قال ابوجان وذهب عنهما الى ان التي بمعنى اعتقد يتعدى الى اثنين ويدل
قوله راي الناس الامن راي مثل راية خوارج تراكيب قصد الخارج وافعال هذه الانواع الثلاثة
شي قلبية وهي للمراد حيث قيل افعال القلوب **النوع الرابع** ما دل على دل على كقول وهو ثمانية
افعال صير واصار المنقولان من صار احدي اخوات كان بالتضعيف والهمز قال فقير وامثل كعصف
ما كوكب وخعل بمعنى صير نحو خعلناه هبا وذهب حكى ابن الاعرابي وذهب الله وذاك اي صير لي
ولا يستعمل منها بمعنى صير الا الماضي فقط ورد نحو لو يردونكم ما بعد انما كنتم كذا را وترك كقوله
تعالى ليخترت عليته اجرا وفي قواة لاخذت واتخذ الله ابراهيم خليله والكره بعضهم بتعدي ترك
وتخذواخذ الى اثنين وقالت انما يتعدى الى واحد والمنسوب الثاني خال قال ابن مالك
والحق ابن ابي اسلم تاسار اكان المنقول من كان بمعنى صار قال وما حكم به جاز فاسالا اعلم مشغوعا
وقاسك ابوجان لا اعلم اجرا من النجاة يقال له ابن ابي كفي في شذو الاعمال رجل اسمه مسلم بن
احمد بن ابي الاديب يكنى ابا بكر اخذ كتاب شيبويه عن ابي عبد بن الجباب قال وما قاله ابن مالك
من انه جازير قياسا ممنوع فان مذهب شيبويه ان النقل بالان قياس والحق العرب براء العلة
الحلية فا دخلوها على المبداء والغير ونصبوها بها مفعولين اجرا لها غير انها حيث ان كلامهم
اذراك بالباطن فقوله ازارهم رفعتي جمع اذما تعري اللبس في غزل اغزالا وفي التثنية
اي ارا في اغصر خيرا فاعلم مضارع راي الحكية في صيرين متصليين كشي مسمى واحد وذلك خاص
يعلم ذات المفعولين وما جازعها والحق الاخفش تعلم سمع المعلقة بعين الخبر بعدها يفعل
والعالم صوت نحو سمعت زيدا بكلامه بخلاف المعلقة بشيوع نحو سمعت كلاما وسمعت خطبة
ووافقه على ذلك الفارسي وابن تائش وابن عصفور وابن الفارسي وابن ابي الدبيع وابن
مالك واحضوا بانها لما دخلت على غير مشغوع الى انما بمفعول ثانيا يدل على المطلق والجمهور
انكروا ذلك وقالوا لا يتعدى سمعت الا الى مفعول واحد فان كان ما يتبع فهو ذلك وان
كان عينا فهو المفعول والفعل يفرق في موضع نصب على الحال مبني واجتنب ابن السكيت
لقولهم بانها من افعال الحواس وافعال الحواس كلها تتعدى الى واحد وبانها لو تعدت الى اثنين
لكانت من باب اعطي او من باب طن وبطل الاول كون الثاني فعلا والفعل لا يكون في موضع
الثاني من باب اعطي وبطل الثاني انها لا يجوز الغاؤها وباب طن يجوز فيه الالغا والحق
قوم يصير ضرب مع المثال خوان يصير مثالا ما بعومة وضرب الله مثلا عباد اهلوكا واضرب
لهم مثلا اصحاب القرية فقالوا في الايات ونحوها متعدية الى اثنين قال ابن مالك
والصواب ان لا يلحق به لقوله تعالى ضرب مثل في استعجاله فبيئت المفعول
واكتفت بالمر فوع ولا يفعل ذلك بيئي من افعال هذا الباب قال ابوجان وهو استدلال

ظاهر الا انه يمكن تأويله على حذف المفعول لدلالة الكلام عليه اي ما يذكر وذهب ابن ابي الربيع
الى ان ضرب بمعنى صير متعدي لانه مطلقا مع المثل وغيره نحو صيرت الفضة خيالا ومات
الله ابو حبان والحق هشام بافعال هذا الباب عرف وابصر والحق بها ابن درستوبه اصاب وصارف
وعادرو والحق بها بعضهم خلق بمعنى جعل كقوله وخلق الانسان ضعيفا والجمهور انكر ذلك
وجعلوا المنصوب الثاني في الجمع خالا وزعم جماعة المتأخرين منهم خطاب للماردي انه قد يجوز ان
يصح الفعل المتعدي الي واحد معنى صير ويجعل من هذا الباب فاجاز حفرت وسط الدار بركا
بمعنى صيرت وسط الدار بركا ولا يكون بيراغتين لانه لا يحسن فيه ولذا بينت الدار سجدا وقطعت
الثوب قميصا وللحد بعللا وصيغت الثوب عمامة لان المعنى صيرت قال ابو حبان والعلم ان هذا
من باب التضمين الذي يحفظ ولا يقاس عليه وزعم السكاكي كذا **ص مشيئة**
مدخولها كان او ذوا استفعالهم وانكر السهماني دخولها على حزي ابتداء فيضمها مفعولين وقيل
الثاني شبه حال **ش** ما دخلت عليه كان دخلت عليه هذه الافعال وما لا فلا الا المبتدأ المشتمل
على استفعالهم غواهم افضل وعلا من عندك فانه لا يدخل كان لان الاستفعال لا يندرج
فلا يجوز ان يدخل عليه ظننت ويقدم عليها غواهم ظننت افضل وعلا من ظننت عندك فاذا
دخلت على المبتدأ والخبر نصبتما مفعولين وكان الاضداد لا تؤثر فيها لان العوامل الدخالة
على الجملة لا تؤثر فيها الا انهم شبهوها باقطعت فصحت الاسمين كذا مذهب الجمهور وزعم الفراء
ان هذه الافعال لما طلبت اسمين شذبت من الافعال مما يطلب اسمين اخبرها مفعولان
والاخر حال نحو انت زيدا اضنا جكا واستدل بوقوع الجمل والظروف والجور ان موقع المنصوب
هنا كما يقع موقع الحال ولا يقع شي من ذلك موقع المفعول به فدل على ان انتصابه على
التشبيه بالحال لا على التشبيه بالمفعول به قال ولا يقدح في ذلك كون الكلام هنا لا يتم
بدونه وليس ذلك شأن الحال لانه ليس بحال حقيقي بل شبهة بها والمشيئة بالنسبة لا تعبري
عنراه في جميع احواله الا ترى انه على قول البصريين لا يتم ايضا بدونه وليس ذلك شأن
المفعول من حيث انه ليس بمفعول حقيقي بل شبهة به عندكم واستدل البصريون بوقوعها
معروفة ومضمرها واسما جاعدا كالمفعول به ولا يكون شي من ذلك خالا ولا يقدح بوقوع الجمل والظروف
موقعه لانها قد تنصب على التشبيه بالمفعول به في حق ال زيد وعمر ومطلقا ومرت بزيد
وانكر السهماني دخولها على المبتدأ والخبر اضنا قال بل هي بمنزلة اعطيت في انها استعملت مع مفعولها
ابتداء قال والذي حمل النحويين على ذلك انهم راوا ان هذه الافعال يجوز ان لا يذكر فليكون بين
مفعوليهما ابتداء مبتدأ وخبر قال وهذا باطل بل دليل انك تقول ظننت زيدا جرو ولا يجوز ان تقول
زيد عمر والاعل وجه التشبيه وانت لم ترد ذلك مع ظننت اذ قصدت انك ظننت زيدا وعمر وانفسه
لا شبهة عمر وقات ابو حبان والعقبة قول النحويين وليس دليلهم ما توجه بل دليلهم رجوع المفعولين
الى المبتدأ والخبر اذ الغيب هذه الافعال **ص** وسند عنهما ان ومعمولاها وتقدمها المحرور
وكا نهما خبر كان **ش** فيه مسايل **الاول** يسد عن المفعولين في هذا الباب ان للشدة ومعمولاها نحو
ظننت ان زيدا قائم اعلم ان الله على كل شيء قدير وان كانت بتقدير ارفعهم مفردا للطول وتجريان الخبر
والخبر عنه في بالذكر في العبارة ثم اخذ في فيه عند سيبويه وذهب الاخفش والمبرد الى ان الخبر محذوف

والشدة

والتقدير ان زيدا قائم ثابت او مستقر وكذا اسد عنهما ان وصلتهما نحو احب الناس ان
يتركوا التضمن مشند ومشد اليه مصرح بهما في العبارة **الثانية** حكم هذين المفعولين
في التقديم والتأخير كما لو كان قبل دخول هذه الافعال فالأصل تقدم المفعول الاول وتأخير الثاني
وتجوز عكسه وقد تجب الاصل في نحو ظننت زيدا اصديقتك وقد عكس خلافه في نحو ما ظننت زيدا
الاختلاف واستجاب الوجوب في البيتين معروفة في باب الابتداء **الثالثة** للمفعول الثاني هنا
من الاقسام والاحوال ما خبر كان وذلك معروف مما هناك **ص** ويجوز حذفها لدليل لا خبرها
ذونه وفاقا ويجوز له في الاصح لا خبرا ذونه وفاقا للاخفش وعونه الاكثر مطلقا والاعلم والظن
لا العلم فادريس سماعا في ظن وقال وحسب فان وقع محلا طرفا او ضمرا واسما لم يقصر ان
كان احدهما ولا دليل لان لم يكن **ش** الحذف لدليل يسمى اختصارا ولا غير دليل اقتصارا اخذ في
المفعولين هنا لدليل جاز كقوله **ب** اي كتاب لم ياب سنة **ب** تري جهم عار علي ومجيب **ب** اي
وعتبت ختم عار علي واما حذفها لغير دليل كاقصارك على اظن او اعلم من اظن او اعلم زيدا
منطلقا ذونا قريضة فقه مذهب اهلها المنع مطلقا وعليه الاخفش والجرمي ونسبه ابن مالك
لسيبويه والجمهور كان خبرا في خبر وفي التلوين لعدم الفائدة اذ لا يخلو الانسان من ظن
ما ولا علم ما فاشبه قولك النار خارج الثاني الحوار وعنه التلوين منهم ابن السراج والسراجي
وصحبه ابن عصفور لوروده قال تعالى اعنه علم الغيب فهو يري اي يعلم وفاقا
وظننت ظن السور وحكي سيبويه من يسمع على اي يقع وما ذكر ما عدم الفائدة ممنوع لخلوها
بالاشارة الى الفاعل الثالث الحوار في ظن وما في معناها **ب** علم وما في معناها حاورا عليه الاعلم
واستدل بحصول الفائدة في الاول دون الثاني اذ الانسان قد يخلو من الظن ففقد قوله
ظننت انه وقع منه ظن ولا يخلو من علم اذ لا اشيا يغفلها ضرور كعلمه ان الاثنين اكثر الواحد
فلم يقد قوله علمت شيئا ثورده انه يغيد وقوع علم عالم بين يعلم السراج المنع قياسا والحوار
ولغتها سماعا وعليه ابو العلاء ادريس فلا تعدي الحذف في ظننت وقلت وحسب لوروده
فيها واما حذف احد المفعولين اقتصارا فلا يجوز بل اخلاق لان اصلها المبتدأ والخبر وذلك
غير جائز فيهما واما اختصارا فيجوز نقله عند الجمهور ومعه طائفة منهم ابن الحاجب ومحمد
ابن عصفور وابو اسحق بن مكيوز بالاقصا وفاقا على باب كان وقرئ الجمهور بان مرفوع
كان كالفاعل وخبرها كالحرف ايا فصار عوضا منه فلذلك امتنع الحذف هنا خلافا هنا وقد
ورد السماع هنا بالحذف قال **ب** ولقد نزلت فلا تظني عزم **ب** من بمنزلة المحاكم **ب** اي
واقعا او حقا وعلى بعضهم المنع بانها متلازمان لا فتقار كل منهما اى صاحبه اذ هما متداخلا
وخبر في الاصل فلا يجوز حذف احد **ب** اي لا يودي فيهما فلم يجوز حذف احدهما ذونا الاخر
وفرق بينهما وبين المبتدأ والخبر حيث يجوز حذف احدهما بانه لا يودي فيهما الى ليس وهنا
يودي الى الثاني ما يتعدي منها الى اثنين بما يتعدي الي واحد فان وقع موقع المفعولين
طرفا نحو ظننت عندك او جرو نحو ظننت لك او ضمرا نحو ظننته او اسما نحو ظننت ذلك
امتنع الاقتصار عليه ان كان احدهما ولم يعلم الحذف لما تقر من ان حذف احدهما اقتصارا
ممنوع وان لم يكن احدهما بان اريد بالطرفا مكان حصول الظن وذلك العلة وبالفهم ضمير

المصدر والاشارة اليه او كان احدهما وعلم الحروف جاز الاقتصار عليه ويكون المصدر في العلم به **ص**
وخص متصرف القلب بالانواع الاخرى والاشارة في الوسط خلف لام مقدمات
خلاف الكيفية والاختصاص والاشارة في موضع ويجوز تضعيف بعد معول فعال الاصح يجوز ظننت
يقوم زيد وتعم الرجل زيد او كذا زيد اطعامك وقد يقع ملغى بين معول ان وعطفين وسوف ولا
يجب الغائبين الفعل ومرفوعه خلاف الكيفية وتوكيد ملغى بمصدر نصب قبيح ومضاف ليس
منحرف وفوقه ضمير فاشارة وتوكيد مجزلة بمصدر الفعل بدل من لفظة منعوكا فلا تقدم ظراف
لقوم فعل الاصح لا يعمل وكذا على الاخر عند الغرض والاشارة عليها يقدم ويعمل مع متى فان جعلت خبره رفع
وعمل حتما **ن** محقق لمنصرف من الافعال القلبية وهو ما عدا اهب وتعلم من الانواع الثلاثة
بالانواع وهو ترك العمل بغير ما منع لفظا وحالا وانما يجوز اذا تأخر الفعل عن المفعولين يجوز ان كان
ظننت او توسط بينهما يجوز ان ظننت قام لصعده ج تقدم المفعول عليه كما هو شأن القام
اذا تأخر والجمهور انما على سبيل التخيير لا التكرار فذلك الانواع والاحوال وذهب الاخفش الى ان
على سبيل التكرار واختاره ابن ابي ابيس فان بدأت بخبر بالترك عملت على كل حال وان بدأت
وانت تريد اليقين ثم ادركك رفعت الشك بكل حال وعلى الاول فالانواع التاخر اولي من احواله
دون المتوسط خلاف احواله لان الفعل اقوي من الابتداء اذ هو كامل للفعل وقيل كما هو الان عادل
قوته تاخيرهم فضعف لذلك مقابلة الابتداء بالتقدم ومن شوهه الانواع المتاخر قوله **هـ** ما
سيد انا بزعمنا وانما والمتوسط قوله وفي الاراجيل خلعت اليوم والعشيل وانما اذا انصرف الفعل
فلا يجوز فيه الانواع عند البصريين وجوز الكوفيين والاختصاص والاشارة ابن الطراوة الانواع الاعمال
عندهم احسن واستدلوا بقوله في راي ملاك البشمة الادب وقوله وما اخلال لدينا منك
تنويل وقوله واحال اني لاحق مستنبح بالكسر البصريون خرجوا ذلك على تقدير من خبر
الشان لانه اولي من الغا العمل بالكلية ويتفرع على الخلاف المذكور مسابيل **احدها** غرض
ظننت يقوم زيد وظننت قام زيد افعول الكوفيين والاختصاص لا يجوز نصب زيد وعند البصريين
يجوز لان النية بالفعل التاخير **الثانية** اظن نعم الرجل زيد يجوز نصبه عند البصريين
دون الكوفيين **الثالثة** اظن كذا زيد اطعامك يجوز على قول البصريين دون الكوفيين
فان تقدم الفعل على المفعولين ولكن تقدمه معول جاز الانواع بضعف غرضي ظننت زيد قام
وقد يقع المفعول بين معولي ان لقوله ان الحب غلت مضطرب وبين مفعول ومفعول
عليه كقوله ولئن دعاك لخر احب والتمس وبين سوف ومفعولها كقوله وما ادري
وسوف اخل اذري فان وقع بين الفعل ومرفوعه نحو قام اظن زيد ويقوم اظن زيد فالانواع
جائز عند البصريين واجب عند الكوفيين ويؤيد البصريين شيك اظن ربيع الطالعيت
روي بر فروع ونصبه قال ابو جيان والذي يقتضيه القياس انه لا يجوز الا الانواع الانواع
مترتب على كون الخبرين كانا مبتدأ وخبراً وليساً هنا كذلك والاولادى الى تقدم الخبر الفعل
على المبتدأ **وتصح** توكيد الملغى بمصدر منصوب يجوز ان ظننت ظناً منطلقاً لان الخبرين
المصدر اذا توسط قيام الفعل وحذف مكانه لا يجمع بين العوض والعوض ويضعف توكيد
بمصدر مضاف الى المصدرين ظننت ظني قائم وبصير اقل ضعفاً يجوز ان ظننت منطلقاً او منقطعاً

فاجزاه جزي المصدر الصريح وانما كونه اقل ضعفاً منه ولان المفعول عوضاً انما هو المصدر
لا يصير ومثله توكيده باسم الاشارة يجوز ان ظننت ذاك منطلق قال ابو جيان وانفقوا على انه
احسن من المصدر واختلفوا هل هو اخسن من الصير او الصير احسن منه او هما سواء ووجه الاول
ان الصير يتوهم منه رجوعه الى زيد ووجه الثاني ان اسم الاشارة ظاهر منفصل فهو اشد بلفظ
المصدر وتوكيد الجملة بمصدر الفعل بدلاً من لفظة منصوباً يجوز ان منطلق ظننت اورد ظننت
منطلق نائب ظننت مناب ظننت ونصب نصب المصدر الموكد للجمل فلا يجوز تقديمه عند الجمهور
كما لا يقدم حقاً من قولك قام حقاً لان شان المؤكد التاخير وجوز قوم منهم الاخفش تقديمه
فعل الاول لا يجوز احواله وفاقا لانه لو عمل لا سحق العقول كونه عاملاً والتاخير كونه
موكداً واستحقاق شيء واحد تقديمه وتاخير افعال واحد محال واختلف مجزاه التقديم فاجزاه
فاكثره على المنع لانه لو عمل لم يكن على الفعل الحذف دليل ومنهم من اجاز فقال ظننت زيداً
قائماً وفي التقديم قولك ثالث انه يجوز مع متى غرضي ظننت زيداً ذاهباً قائماً متى
تظن زيداً ذاهباً قائماً ابو جيان الاحوال في ظننت زيداً قائماً كان عندها اجور لان ادوات
الاستفهام طائفة للفعل فجاء اخبار الفعل بعدها لذلك ومنه ذهب الى اجازة الاعمال ختاماً ومنع
في ظننت زيداً قائماً لانه ج ليكن بن عصفور فان جعلت متى خبر الظن رفع وعمل وجوبا غرضي
ظننت زيداً قائماً لانه ج ليكن بمصدر موكداً لا يدل من اللفظ باللفظ وانما هو بقدر عرف مقدر
والفعل **ص** وخص ايضا بالتعليق وهو عطفه معنى لا لفظاً في ذي استفهام او مضاف له
او نالي ما وان النافية اولاً ابتدأ قال ابن مالك يافقه كوا وان الشراي اولاً والفارسي
او لعل وانكر تغلب لظن وقيل القسم مقدر فيها معلق وقيل في ان ولا وقيل هو جواب
المفعول وقيل يجوز العمل مع ما واختلف هل يخص بالتمية **ن** يخص ايضا المتصرف
من الافعال القلبية بالتعلق وهو ترك العمل في اللفظ لا في التقدير لما منع ولما يعطف على
الجملة المعلقة بالنصب لان محلاً نصب والموانع كون احد المفعولين اسم استفهام غرضي
اهم قائم لتعلم اي الخبرين اخيراً ومضافا اليه غرضي غرضي او مدحولا له غرضي
ازيد قائم ام عروفا ومدحولا لما التافيه غرضي غرضي او ما لثم من محين قد علمت ما هو لا ينطقون
اولان التافيه غرضي غرضي ان لستم الاقل الا اول الام الابتدائي ولقد علموا ان اشارة ووجه
المنع في الجميع ان لها المصدر فلا يغفل ما قبلها فيما بعدها وعدا ان مالك من العلاقات لام القسم
كقوله ولقد علمت لنا ثين مبدئي **فجاء** ابو جيان ولم يذكرها كذا انما بنا بل صرحوا ان
الدهان في العزة بانها لا تعلق وعدا ان مالك ايضا لو كقوله ولقد علم الاقوال لو ان كانت
اراد ثر المالك كان له وفرة وعدا ان الشراي منها لا التافيه وذكرها الفارسي غرضي لا يقوم
زيد قائم ابو جيان ولم يذكرها انما بنا وعدا ابو علي الفارسي منها لعل غرضي وما يذكر
لعله يزكي وما يذكر لعل الساعية قريب وكذا فقه ابو جيان لانه مثل الاستفهام في ان
غير خبر وانما ما يغرض منقطعاً قبله ولا يعمل فيه وذهب نعلب والمبرد وابن كيسان الى انه
لا يتعلق من الافعال الاما كان بمعنى العلم وانما الظن وخوفاً لا يتعلق ورخص الثلوثين
ووجهه اذ ريس بان الة التعلق في الاصل بحرف الاستفهام وحذف التاكيد اما التحقيق ولا

يكون بعد الفعل لانه نقضه واما الاستفهام فتزداد الظن ايضا ترد فلا يدخل على مثله وذهب
بعضهم الى ان القسم مقدر بعد هذه الافعال مع جميع المعطيات المذكورة وانه هو المعلق لاهي وقوم
الي انه مقدر في ان ولا وقوم الى القسم المضمون جوابه في موضع مقول الفعل وذهب بعضهم الى انه
يجوز الاعمال مع ما عولت زيد اما ابوه قائم ثم قيل هذا خاص بالقيمة لان المجازية كالفعل
والفعل لا يدخل على الفعل فلا يقال علت ليس زيد قائما وقيل غام فيهما لانها ليست بفعل
ص والحق مع استفهام ابصر وتفكر وسال قات قوم ونظروا في مالك ونسي وما قاربا
لا غير هذا فلا يونس ونصب علت زيدا ابومن هو ارجح والوجه ان لسان ونصب على الاصح
بعد ارايت بمعنى اخبرني ولذي استفهام منها ماله ذواتهم المعلق ان تعدي لاشتمال فالحكم
مسلما والثاني ان ذكر الاول او عرفت فنعيب باستظهاره اول واحد في هو فان ذكر قبل كل
وقيل اشتمال وقيل حال وقيل فان على تضمنه **ش** فيه مسایل **الاول** الحق بالافعال
المذكورة في التعليق لكن مع الاستفهام خاصة ابصر عوفستبصر وسعبرون بابم المقنونات
وتفكر تقول **د** تفكر اياه يعنون ام فدا وسال عوفشال ايتك يوم الدين وزاد من خروفي
نظروا فقام ابن عصفور وان مالك عوا فلا ينظرون الى الابل كيف خلقت قال ابن التبرير
ولم يذهب احد الى تعليقها سوى المذكورين وزاد ابن مالك نسي كقول **د** وما انتم ان
نسيتم من انتم **و** نازعه ابو حبان بان التفت محتمل الموصولة وحذف العايد من من انتم
وزاد ابن مالك ايضا ما قارب المذكورات من الافعال التي لها تعلق بفعل القلب عواما تبرز
اي يرق هنا على ان راي بصريه ويستفتونك احق هولان استفهاما بمعنى استعلم في طلب
العلم ليلتوكم ايك اخشن عالا ونازعه ابو حبان بان راي في الاول عليه بعض وانما يونس تعلق
كل فعل وابكم في الاخير موصولة حذف صدر صلتها فنبت وهي تدل من منه الخطاب بدل بعض
ولجاز يونس تعلق كل فعل غير ما ذكر وغيره عليه ثم لنتر عن من كل شعبة اهتم الله وللمهور
لم يوافقه على ذلك **الثانية** اذ اتقدم على الاستفهام احد المفعولين عولت زيدا ابومن
هو جاز نفسه بالاتفاق لان القائل مسلط عليه ولا مانع من الفعل واختلف في رفعه فاجاز
سبويه وان كان الحذف عند النصب لانه من حيث المعنى يستفهم عنه اذ المعنى علت ابومن زيد
وهو نظير قولك ان احد الا يقول ذلك الا ترى ان احدا مما يقع بعد نفي لكن لما كان ضميره قد
نفي عنه الفعل وهو ضمير واحد صار كان النفي دخل عليه ومنعه ابن كيسان لظاهرها شرع
الفعل ورد بالسماع **قالت** فوالله ما ادري عزم لوسد **السدان** قاضاك ام يتضرع
الثالثة بحث النصب بعد ارايت بمعنى اخبرني عواريتك زيدا ابومن هو ولا يجوز التعليق كرفع
كاجاز لي علت زيدا ابومن هو لانها في معنى اخبرني واخبرني لا تعلق هذا املا بمتبوع
ونازعه كثيرون وقالوا كثيرا ما يتعلق ارايت **قالت** متعال قل اريكم ان اناكم عذاب الله وانتم
التاعة اخبر الله تدعون ارايت ان كذب وتولي الم يعلم بان الله يري في ايات اخر واجبت بانها
حذف فيها المفعول اختصارا اي ان اتيكم عذابكم **قالت** ابو حبان في باب التنازع فان
ارابت وفعل الشريط تنازعا الاسم بعد فاعل الثاني وحذفه من الاول لانه منسوب اي ارايت
اي العذاب ويضم في ارايت مفعول فعل الشريط الذي يمكن تليط ارايت عليه **الرابعة**

لاشم

لاشم المستفهم به والمضاف اليه مما بعد عا ما لما دون الافعال المذكورة فلا يوشرفه
طننت واخواته بل يبقى على حاله من الاغراب فان كان مرفوعا على الاستفهام بقي كذلك وان كان
مفعولا به بقي مفعولا به او مصدر او ظرفا او حالا بقي كذلك مثالها علت اي الناس صديقتك
واهم ضربت واي قام فت ومتى قام زيد وكيف ضربت زيد **الخامسة** الجملية بعد المعلق في هذا
الباب في موضع المفعولين سادة مسددا فان كان التعليق بعد اشتغال المفعول الاول كان على
زيد ابومن هو في موضع المفعول الثاني واما في غير هذا الباب فان كان الفعل مما يتعدي بحرف
الحرف الجملية في موضع نصب باستظهاره خوفت هذا اصحج اولا وجعل ابن مالك منه فليست اياها
ازكي طعنا اي الى وان كان مما يتعدي لواحد في موضع نصب عوفرت ايم زيد فان كان مفعول
مذكور اخو عرفت زيدا ابومن هو فالجملية بدل منه هذا اما اختار الثاني وان مالك ثم **قالت**
ابن عصفور بدل كل من كل على حذف مضاف والتقدير عرفت قعة زيدا وامر زيدا ابومن هو واجتنب
الى هذا التقدير لتكون الجملية هي المتبدل منه في المعنى وقال ابن الصايغ في بدل الاستعمال والاختار
الى تقدير وذهب المبرد والاعظم وابن خروف وغيرهم الى ان الجملية في موضع نصب على الحال وذهب
الفارسي الى انها في موضع المفعول الثاني لعرفت على تضمنه معنى علت واختاره ابو حبان
ص ونصب ايضا وراي بصريه وجملية عواريتك فاعلها مفعولها ضمير متصل في محذوف
معنى والاكثر منع نفس مكانه وقد تشارنا قدم وقد وجد ومنع مطلقا ان اخبرنا على متصلا
وفعل مفعول ومفعول مضاف اليه خلافا للاختلاف وجوز الكسائي ان ابرز **ش** تختص ايضا
المضمر من الافعال القلبية عوازا لانه في ضمير متصل لمسي واحد اخذها فاعلا
والاخر مفعولا عواظنتني خارجا وانت ظننتك خارجا وزيد ظننتك خارجا **قالت** تعالي
ان راه استغنى وقال الشاعر وخطني لي اسم **و** **قالت** ولنت اخالي لا حزع **و** **قالت**
قد كنت احسبني كاهني واحد **و** **قالت** وحب وما حببتك ان حسبتا **و** **قالت** وقاله معايا
وهل يجوز وضع نفس مكان الضمير **الاول** عواظنت نفسي عالمة خلافا **قالت** ابن كيسان
ثم والاكثر لا ولا يجوز ما ذكر في سائر الافعال لا يقال صرتني ولا صرتك ولا ردت ضرب
بالاتفاق وعلم سبويه بالاستغناء عنه بالنفس عوا قال رب ان ظلمت نفسي وقال المبرد
ليلا يكون الفاعل مفعولا وقال غيره لئلا يجمع ضميران برحمان الى شي واحد اخر من ارفع والاخر
نصب وعناشي واحد وقال الفرما كان الاصل المتعارف تغاير الفاعل والمفعول لم يوقع فطنت
على اسمه الا بالفضل نعم الحق بافعال هذا الباب في ذلك راي البصري والخلية بكرة وعدم وفقد
وجود بقلة كقول الشاعر فلقد اراي للرماء درية **و** **قالت** تعالي اي اراي اعصرت خيرا
وحكي الفراد ممتني وفقدتني ووجدتني وذلك على سبيل المجاز لا الحقيقة اما **قالت**
اخرسني وجدي فشما اذا لم يقل اخرس نفسي فان كان احد الضميرين متصلا اجاز في كل فعل عوا
ما ضربت الاياك ومنع الاتحاد مطلقا في باب ظن وعبرم ان اخبرنا الفاعل متصلا مفسرا بالمفعول
عواظن زيدا قائما الا هو وما ظن زيدا اخبرني بريد ظن نفسه وضرب نفسه فان اخبرنا متصلا
جاز عواظن زيدا قائما الا هو وما ظن زيدا قائما الاياه وما ضرب زيدا الا هو وما ضرب زيدا
الاياه **ص** **مسئلة** حكى بالقول ونصر فيه الجمل وفي لفظ المحونة خلف ولا يلحق به معناه

لذلك كقول من قال اعلمت زيد انكرا قائما اعلمت واما الاختصار وهو الحذف لغير دليل فغير
مذاهب **احدها** وعليه الاكثر منهم المبرد وابن كيسان وريحان ابن مالك وخطاب
يعوز حذف الاول بشرط ذكر الاخرين او الاخرين بشرط ذكر الاول كقولك اعلمت كسرك سميت
بحذف المعلم او اعلمت زيد اخذ في الثاني والثالث اذ لم يحل الكلام من فائدة بذكر المعلم به
في الصورة الاولى والمعلم في الثانية **الثاني** وعليه سيبويه وابن النادش وابن طاهر
وابن خروف وابن عصفور لا يعوز حذف الاول ولا الاختصار عليه وحذف الاخرين بل لا بد من
الثلاثة لان الاول كالمفاعل ولا يحذف والاخران كما في باب طن وقد منع هو لاحد فها فيه
اختصار **الثالث** وعليه الثلوثين يعوز حذف الاول فقط مع ذكر الاخرين خوا اعلمت كسرك
سكتا ولا يعوز حذف الاخرين دون الاول ولا حذف الثلاثة ولا حذف الاول واحد الاخرين ولا
حذف احد الاخرين فقط **الرابع** وعليه الجرمي واختار ابن القواس يعوز حذف الاخرين
فقط لا يما في حكم مفعولي طن دون الاول في حكم المفاعل **ص** والحق سيبويه باعلم بنا والحق
ابن عوف واشعر وادري والفرار واخبر والكوفية والمتأخرون حدث والاخص وابن
الترج اظن واحسب واحال وازعم واحد وابن مالك وقوم اري الحليمة والحوري علم
والجرجاني استغنى وتضمن كسي **ش** الجمع على تعدية الى ثلاثة اعلم واري وزاد
سبويه بنا كقوله ونبت قيسا ولم ابله كما زعموا اخيرا هل اليمز وزاد ابن هشام اللجاني
وعرف واشعر وادري وزاد الفرار في معانيه خبر بالتشديد واخبر كقوله وخبرت سود
القلوب مريضة وقوله وما عليك اذا خبرتني دنقا وزاد الكوفون حدث وتبعهم المتأخرون
كالجرجاني وابن مالك قال ابو حيان واكثر اصحابنا كقوله ممن حدثتموه له علينا الولا
وزاد الجرجاني في شرحه الحجة علم المنقول بالتضعيف قال ابو حيان ولم يوجد في لسان العرب
متعدية الى ثلاثة وزاد ابن مالك اري الحليمة كقوله تعالى اذ يركبكم الله في منامك قللا
ولو ارادهم كسرا وزاد الاخفش وابن التراج اظن واحسب واحال وازعم واحد قيسا على
اعلم واري ولم يمنع وزاد الجرجاني استغنى وزاد بعضهم كسي فبلغت افعال الباب تسعة عشر
والجور منعوا ذلك واولوا المنشاء به على النظمين وحذف حرف الجر والحال **ص** وما
بقي للمفعول فكلن **ش** ما بقي للمفعول من افعال هذا الباب صار كظن في وجاز في طن جاز
فيه قال ابن مالك الا اختصار على المزفوع فانه غير جائز في طن لعدم الفائدة جازها لوصول
الفائدة وقد تقدم الخلاف في ذلك في البابين فاعني عن التصريح باستثنايه **ص الفاعل وتايبيه**
الفاعل المزفوع له العامل على جهة وقوعه منه او قيامه به **ش** لما كان الكلام يتعقد من مبتدا
وخبير ومنشأ عنه نوابغ ومن فعل وفاعل ومنشأ عنه النابغ عند الفاعل اخبرت العبد في ذلك
وقدم الكلام على النوع الاول ما ينشأ عنه وهذا هو النوع الثاني فالفاعل ما اسند اليه عامل
مرفوع على جهة وقوعه منه او قيامه به فالعامل يشمل الفعل نحو قام زيد وما ضمن معناه
كالصديق واسم الفاعل والصيغة المشبهة والامثلة واسم الفعل والظرف والخبير والمرفوع
يخرج نحو واسم الخوي الذين ظلموا وقولنا على جهة وقوعه منه كقرب زيد او قيامه به كات
زيد **ص** وزعم هشام رافعة الاسناد وقوم شبهه المبتدا وظن مفعلي الفاعلية وقوم اخذوا

الفعل

الفعل والكسائي كونه داخلا في الوصف ونصب المفعول بوجهه والجمهور بوجه تاجير وذكره وحذف
مع عامله والمصدر او فعل الاثنين او الجماعة الموكدة ويقدر في غوتم بداهم مناسب وقد جرح من
او الباء الزائدة وتغلب في كسري قال ابن الزبير ان كانت بمعنى حسب **ش** فيه مسائل **الاولى** في رافع
الفاعل اقوات احدها وعليه الجمهور انه العامل المسند اليه من فعل او ما ضمن معناه كما فهم من اللة
لانه طالب له الثاني ان رافعة الاسناد اي النسبة فيكون العامل مفعوبا وعليه هشام وزاد بانه
لا بعدل الي جمل العامل مفعوبا الا عند تعذر اللفظ الصالح وهو هنا مؤخر الثالث شبهه بالمبتدا
من حيث انه يخبر عنه بفعله كما يخبر عن المبتدا بالخبر ورد بان النسبة معني والمعا لم يستقر لها
عمل في الاسماء الدارج كونه فاعلا في المعنى وعليه خلف كما نقله ابو حيان وزاد بقوله مات زيد
وما قام خبره والعامر **كذا** **الثانية** الصريح وعليه البصريون انه يجب في
تأخير الفاعل عن عامله ويجوز الكوفون تقديمه عز زيد قام مستدلين بقوله ما الخيال
مشبهتا وبسبب اي وبسبب امثها وتاولة البصريون على الابتداء او اضرار الخبر الناصب وبسبب اي ظهور
او بقت وضرورة الخلاف فظهر في خواريزدان او الزيدون **الثالثة** الصريح ايضا وعليه البصريون
انه يجب ذكر الفاعل ولا يعوز حذفه ورفقا بيبه وبين خبر المبتدا بانه كالصريح في عدم تأخره
بمعامل متلوه وكالمصنف اليه فانه يعتمد البيان وتجزأ المركب من الامتزاج متلوه ولزوم تأخره
والخبر ميانا للثلاثة وهو مغمض الفائزة لا يعتمد البيان وبان من الفاعل ما يستمر فلو حذف
لا لتضمن الحذف بالاستتار خلاف الخبر وذهب الكسائي الى عوز حذف الفاعل لدليل كالمبتدا
والخبر وريحان السهيلي وابن مضاء يستثنى على الاول صور يجوز فيها حذف احد هاتين رافعة
تعاله كقولك زيد لما قال من اكرم والتقدير اكرم زيد اخذ في الفاعل مع الفعل فانيها فاعل
المصدر يعوز حذفه خوار اطماع في يوم ذي مسخنة يتنمنا ثلثها فاعل فعل اثنين للبيان
والجماعة الموكدة بالنون غوليلوث فاما ترمين فان منير الحاطية والجمع في النفا السالكين
فان قلت دما ظاهرا حذف في غير المواضع المذكورة قوله تعالى ثم بداهم من بعد ما راو
الايات وقوله صلى الله عليه وسلم ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن فالجواب ان
الفاعل فيه ممن مقدر راجع الى ما دل عليه الفعل وهو المبتدا في الآية لدلالة بداهم والشارب
في الحديث لدلالة يشرب وتبين بذلك ما اشبهه **الرابعة** قد جرح الكل الفاعل
بمن الزائدة نحو ما ياتيهم من ذكر اي ذكر او الباء الزائدة نحو وكفى بالله والحل في الصور بين
رفع فيجوز الانباء بالرفع والخبر مراعاة للحل واللفظ وغلبت في زيادة الثاني فاعل
كسري نحو وكفى بالله والياء وكفى بالله نصير **ص** ويجوز دعاء ملة ان كان ظاهرا من علامة تشبيه
وجمع الاية لغة الكوفي البراعنة وقيل هو خبر مقدم وقيل الثاني بدل **ش** اذا اسند الفعل
الى الفاعل الظاهر فاشهر جرحه من علامة التشبيه والجمع نحو قام الزيدان وقام الزيدون وقام
الهندات ومن العرب من يجمع الالف والواو والنون على انها عروفي دوال كذا الثاني
لا صابر وخرج اللغة يسميها الضويون لغة الكوفي البراعنة ومنها قوله وقد اسلاه
معبدا وحيي وقوله يلقونني في اشتر المضل افعلي فكلم اليوم وقوله يوم الريع
عاسنا الفصحى عر السحاب وقوله يجوز ان يعصران يعصرن السليط انا ربه

ومن التوحيين من جعلها من غيرهم اختلفوا فقل ما بعد ما يدل منها وقيل مبتدا والجملة السابقة
لجملة الضمير الاول لنقل الامية انما لغة وعربت لعل واراد شئوه وكان ابن مالك يسميها لغة
يتبعها فقولكم ملائكة وهو مردود **ص** ويحذف لقربية الجواب نفي او استنهاج ولا يقياس لبك
يزيد ضارح وقيل يجوز ان يكون من وجوز قدوم زيد عمرا اي ليضرب لذكيل **ش** يجوز حذف عامل الفاعل
لقربية كان بجواب به نفي او استنهاج كزيد في جواب ما قام احد او من قام وما حذف فيه لعدم
اللبس قوله تعالى يسبح له فيها بالغدوة والاصل رجال على قراءة بنايح للمفعول اذا التقدير
يُسبحه رجال لدلالة يسبح على ذلك فمعناه الجمهور ويضرب الجرمي وابن جني وابن مالك حسب
لم يلبس لفاعل بالنايب عنه فلو قيل يوعظ في المسجد رجال على معنى يعطي رجالا بغير لاصلاحية
اشناد يوعظ الهم بخلاف يوعظ في المسجد رجال زيد فانه يجوز لعدم اللبس واجاز بعض الخويعين
زيد اعروا بمعنى ليضرب زيد عمرا اذا كان ثم ذليل على اضرار الفعل ولم يلبس ومنع ذلك بسبويه
وان لم يلبس لان اضرار فعل الغائب هو على طريق التلخيص وازمار كسند على اضرار فعل اخر لان
المعنى قل لم يضر فذكر الاضرار فرفض **ص** **مستبلة** الاصل ان يلي فعله وقد يعمل بمفعول
لان اللبس خلافا لابن الحاج في مقدار الاضرار او كان ضمرا غير محصور ويجب ان كان المفعول ضمرا
او يوضر ما حصر منها بايما وكذا الاخلاق للكتابي مطلقا والنفرا وابن الانباري في حصر الفاعل
وحكم المتصل بضمير **ش** الاصل ان يلي الفاعل الفعل لانه منزل منه منزلة الجزاء ويجوز الفصل
بينهما بالمفعول نحو ضرب عمرو زيد ويجب السماع الاصل اذا حصل اللبس كان على الاغراب ولا
قربية نحو ضرب موسى عليا اذ لا دليل على تبين الفاعل من المفعول هذا اما في قوله ان لا يراه
والجزوي والتأخرون وتأخرهم في ذلك ابو العباس بن الحاج في تقديم على المغرب بان سبويه
لم يذكر في كتابه شيئا من هذه الاغراض الواهية وبان في العربية احكاما كثيرة اذا حذرت طورا
مها لليس ثم لا يقال بامتناع ما كتبه غير عمرو وفان اللفظ بها واحد ولم يمنع ذلك تضعفها
او تضعف اخرى امتنع ان من القاصد العروفة بين العقلاء احوال ما يتخاطبون به لما لم من
ذلك من غرض فلا بعد لذلك جواز ضرب موسى عيسى لافادة ضرب اخرى الاخر من غير
تعبينه انتهى فان كان قربية معنوية او لفظية جاز وفاقا نحو اكل الكثرى موسى واشتت سعدى
الحجر وضرب موسى سعدى وضرب موسى العاقل عيسى ويجب السماع الاصل ايضا اذا كان الفاعل ضمرا
غير محصور نحو ضرب زيد او كرمك لان الفعل يودي الى انفصال الضمير مع امكان اتصاله
وتحت الضمير من الاصل اذا كان للمفعول ضمرا والفاعل ظاهرا الما ذكر نحو ضربني زيد ويجب كاختر
المحضور فاعلم ان كان او مفعولا ظاهرا بايما اجبا على خوف الاكياس وكذا ابا اغل الاصح اجرا لئلا
يجري انما غواض ضرب عمرو زيد اي لا ضارب له غيره وقد يكون لزيد مضمون اعرف انما
ضرب زيد عمرو اي لا مضمون له غيره وقد يكون لعمرو ضارب وكذا انما ضرب زيد انا واما
ضرب زيد اياك واما ضرب عمرو الازيد واما ضرب زيد الاعزوا واما ضرب زيد الالانا واما
ضربت الازيدا او الالايك واجاز اللساني تقديم المحصور بالافعال كان او مفعولا لامن اللبس فيه
بخلاف انما ومنه قوله ما زاد الاضعف ما في كلامه **و** وقوله ولما الى الاجاحا قوله وقوله
فلم يدرك الله ما يجب لنا **و** وقوله ما عاب الاليم فعل ذالرم واجاز الفراء وابن الانباري

تأخير الفاعل ان حصر المفعول ومعا تقديمه ان حصر هو لان الفاعل اذا تأخر في اللفظ كان في سبة
التقديم محصل المحصور فيه تأخير من وجده وهو البنية بخلاف ما اذا كان هو المحصور وقدم فانه يكون
في رتبته فلم يحصل المحصور فيه تأخير بوجه واما التقديم والتأخير لا اتصال الفاعل بضمير المفعول
او عكسه فقد مر في بحث الضمير فاعني عن اعادته هنا **ص** **مستبلة** يحذف لغرض تعليم وحمل
وضعة ورفع وخوف وابهام ووزن وسجع واجاز فينبوب عنه المفعول به فيماله ونظام الثاني من
باب اعطى اذ لا لبس ومنعه قوم ولما لهما ان كان نكرة والاول معرفة ورابعها قبح وطن واعلم
خلافا لقوم ان امن ولم يكن جملة ولا ظرفا قيل ولا نكرة والاول اولى لانا في اختيار وثالث اعلم على
الصحيح فهنا **ش** قد يترك الفاعل لغرض لغفل او متخوي كاعلم به خوكتب عليكم القتال للعلم بان
فاعله ذلك هو الله او ليجزله كسرق المتاع او سخطه فيمان اسمه عن ان يقرر بانكم المفعول لقوله
من بلى مثله المفاذ وراث او محققين فيمان اسم المفعول عن مفاذ رتبة لقولك اوزي فلان اذا
علم او حق من اذاه او خوف منه او خوف عليه فيستر ذكره او قصدا بهامه بان لا يتعلق مراد الكلام
بتعليله خوفا ان احضرته واذ احببتم واذ اقبل لكم تنقحوا او اقامة وزنا الشعر لقوله واذ ا
مشرت فاني مثلك **و** مالي وعرضي وافرم بكلم **و** او اصلاح النجر غوما طابت سريرته حدث
سيرته او قصدا لاجاز غوما ومن خاف مثل ما عوقب به ثم بغى عليه فينبوب عن المفعول به
فيماله من رفع وغدبه وخوب تأخير وامتناع حذف ونزل منزلة الجزاء فان كان الفعل ما يتبع
الاكثر من واحد فان كان من باب اعطى ففي اقامة المفعول الثاني عن الفاعل دون الاول اقوات
اصحها وعليه الجمهور الجواز اذا امن اللبس نحو اعطى درهم زيد او الاحسن اقامة الاول والمنع
اذا لم يؤمن ويقين الاول نحو اعطى زيد عمرو اذ لا بدري لو اقيم الثاني محل هو اخذ او ما خوذ ذو
الثاني المنع مطلقا والثالث للسم ان كان نكرة والاول معرفة لان المعرفة بالرفع اولى قيا ساعلى
باب كان وعزاه ابوذر الحاشي للفارسي والاربع انه فيصح اي اذا كان نكرة والاول معرفة
فان كان معرفة كالاول كان في الحسن سوا وعزى للكوفي **و** **ش** كان من باب ظن او اعلم فقيم
انبعثا اقوات **احدها** الجواز اذا امن اللبس ولم يكن جملة ولا ظرفا مع ان الاحسن اقامة
الاول نحو ظننت ظا لعم الشمس واعلم زيد انك سمعتك واللعن ان اللبس نحو ظن من يركك
زيد او اعلم بشرا زيدا او كما جملة او ظرفا نحو ظن في الدار زيدا او ظن زيدا ابو قاسم
زيدا فانك ابو حبان فان عدم المفعول الاول واعلم زيد اعلمك في الدار واعلم زيدا اعلمك
اخوة سابر وهذا اما صحح طلبة وابن عصفور وابن مالك **و** **الشاذ** المنع مطلقا وتعين
الاول لانه معتمد في الاصل وهو اسمه بالفاعل فكان بالنبابة منه اولى وهذا اما اختيار
الجزوي والحضر اوى **والثالث** الجواز بالشروط السابقة وبشرط ان لا يكون نكرة فلا يجوز
ظن قاسم زيدا **قال** ابو حبان فان عدم المفعول الاول ذهبت الجملة فمقتضى مذهب
الكوفي في الجواز نحو علم اثم اخوك ومروبه السراي والخاص ومنعه الفارسي **وان**
كان من باب اختيار ففينا قولان اصحهما كما قال ابو حبان وعليه الجمهور تعين الاول وهو
ما تعدي الله بنفسه وامتناع اقامة الثاني نحو اختر زيدا الرجل وبه ورد السماع منا
الذي اختر الرجل سماحة وجوز الفراء وابن مالك اقامة الثاني نحو اختر الرجل زيدا واسار

ابو حنبلان الى ان الخلاف مبني على الخلاف في اقامة المجزور بالحرف مع وجود المفعول به
الفرق لان الثاني هنا على تقدير حرف الجر **ثالثا** من باب العلم ولا يجوز اقامته قال
الحضرة آوي وابن ابي الربيع بالاتفاق لكن قال ابو حنبلان ذكر صاحب الحاشية جواز عن بعضهم بلوط
ان لا يلبس نحو علم زيد الكسك سمين وهو مقتضى كلام السهيلي وحزم به ابن هشام والجامع
ص فان فقد قال الكوفية والاختفاء او لا قبل وتأخر مصدر متصرف لا يؤكد ولو مضى اذ كان
عليه غير العامل قبل او هو لا صفة خلافا للكوفية او ظرف مختص متصرف وتلا في غيرهم ومقدر وصفه
خلف او مجزور بزيد وكذا غيره وقال هشام الناب صير بهم والفر الحرف وابن درستوبه والسهيلي
واليزيدي صير المصدر فعلا لا يقدّم ولا يجوز لا يقام مفعول له ويميز ويغير في مصدر وغيره
وقدم ابن عصفور وابن معط المجزور وابو حنبلان المكان وهو مختار وينصب فاعله الناب بغيره
وقيل بالاضافي **ث** ان حرف الجر يجر اقامة غير المفعول به مع وجوده على قولين احدهما او عليه
البصريون لانه شريك الفاعل والثاني نعم وعليه الكوفيون والاختفاء وابن مالك لوروده قرأ ابو
جعفر وليصري قوما بما كانوا يكفون وقرا قاصم بنحى المؤمنين اي النجاة وقال **ثا** ع
لسب بذلك الجر والكلاباء وقال لم ينعن بالعليا الاسماء قال ابو حنبلان ونقل ابن الدهان ان الاختفاء
شيط في جواز ذلك تأخر المفعول به في النطق فان تقدم على المصدر والظرف لم يجز الا في مفعول
به قال ابن قاسم فالمدح على هذا ثلاثة فان جوزه اوله ولكن فقد المفعول به جاز اقامته غير
من مصدر او ظرف او مجزور وشروط المصدر ان يكون متصرفا بخلاف سحان الله ومعاذ الله لا التزام
العرب فيه النصب وان لا يكون للتاكيد بخلافه في قام زيد فيما لعمري الغاية اذ المفعول منه غير
المفعول من الفعل ونحو في الجواز المنعوط به نحو ستر ستر شديد الصبر الذي دل عليه غير الفعل
العامل نحو بل ستر لمن قال ما ستر ستر شديد فالناب صير في ستر مدلول عليه بغير ستر وهو
القول العامل نحو بل المذكور فان كان مدلوله عليه بالفعل لقولك جلس وضرب وانت تزد هو اي
جلس وضرب لم يجز قال ابو حنبلان وفي كلام ابن طاهر اشعار بجواز ولا يجوز اقامته وضيق المصدر
مقام المصدر الموصوف فلا يقال في ستر ستر حديثك بل يجب نصبه واجاز الكوفية
وشروط الظرف ان يكون مختصا بخلاف غيره فلا يقال في ستر وقت ستر مكانا ستر وقت وجلس
مكانا لعدم الفايده ويجوز ستر في وقت صعب وجلس مكانا تقيده وان يكون متصرفا بخلاف ما لو لم
الظرفية كسروم وعند لان نيابة عن الفاعل يخرج من الظرفية واجاز الكوفيون والاختفاء
نيابة عن المتصرف نحو ستر عليه ستر وجلس عندك ولا يجوز ايضا نيابة الظرف الموصوف ويجوز بان
الستر اقامته كالمصدر وفي نيابة صفة الظرف الخلاف في نيابة صفة المصدر فالصريحون على المنع
والكوفيون على الجواز واما المجزور فان جري عرف زائد فلا خلاف في اقامته وانه في محل دفع
نحو احد قولك ما ضرب من اخذ فان جري غير عرف فاختلف على اقوال **احدها**
وعليه الجمهور ان المجزور في محل رفع وهو الناب نحو ستر بزيد كما لو كان الجار زائدا **والثاني**
وعليه ابن هشام ان الناب صير بهم مستتر في الفعل وجعل صير اجهما ليحتمل ما يدل عليه
الفعل من مصدر او ظرف مكان او زمان اذ لا دليل على تعيين احدهما **والثالث** وعليه
الفر ان الناب حرف الجر وحده وانه في موضع رفع كما ان الفعل في زيد يقوم في موضع رفع قال

ابو حنبلان

ابو حنبلان وهذا مبني على الخلاف في قولهم مرزب بجره فذهب البصريين ان المجزور في موضع نصب
فاذا بني للمفعول كان في موضع رفع ومذهب الفران حرف الجر في موضع نصب فلذا اذ بني
للمفعول في موضع رفع **الرابع** وعليه ابن درستوبه والسهيلي واليزيدي ان الناب صير عايد على
المصدر المفعول من الفعل والتقدير هو اي الصبر لانه لو كان المجزور هو الناب لقل سترت به
ويحتمل في الدار وكان اذا تقدم بصير مبتدا كما هو شأن الفاعل وذلك لا يتصور في المجزور ورد
بان العرب ترفع معه بالمصدر والمنعوب نحو ستر بزيد ستر ابدل على انه الناب **واحد**
عن ترك الثاني بانه نظير كفي بزيد فاضل في بابا فاعل قطعاً ولا يثبت في وجه امتناع البتة
بوجود المانع وهو العامل للفعل ويتفرع على هذا الخلاف جواز تقديره نحو بزيد ستر فعل الاصح لا
يجوز ولذا على الثالث وعلى الرابع يجوز وبه صرح السهيلي وابن اصبغ وكذا على الثاني قال ابو حنبلان
ولم يذهب احد الى ان الجار والمجرور مع الغائب فيكونان في موضع رفع **اذ** اختلفت الثلاثة
المصدر والظرف والمجزور فان جري في اقامة ما شئت هذا مذهب البصريين وقيل بخلاف اقامته
المجزور وعليه ابن معط وقيل بخلاف اقامته طرف المكان وعليه ابو حنبلان ووجهه بان المجزور في اقامته
خلاف والمصدر في الفعل دلالة عليه فلم يكن في اقامته كسر فاسد ولذا الحرف الزمان لان الفعل
يدل على الحدث والزمان نحو مخرج خلاف المكان فاذا يدل عليه دلالة لزوم كدلالة على المفعول به
فيما شئت به من المذكورات فكان اولى بالاقامة **قائدا** اقتضى لفعل مفعولين او ثلاثة اقم
احدهما نصب الباقي متعدي الفعل المبني للمفعول اليه عند ستره والجوزور وقيل لا ينصب به
وانما هو منصوب بفعل الفاعل ما بني الفعل للمفعول في اعطيت زيدا درهما بقى درهما منصوبا
قال امثل بفعل الفاعل واختار الزحطري وذهب الفران وابن كيسان الى انه منصوب بفعل
مستدراي وقيل واخذ وذهب الزجاج الى انه انتصب على انه خبر تام يسمى فاعله كما في كان زيد
قائما ولا يجوز نيابة المفعول له اذا كان منصوبا اتفاقا وفي المجزور الحرف قولان احدهما لا
يتأخر ان المجزور لا يقام ولانه بيان لعلم الشيء وذلك لا يكون الا بعد ثبوت الفعل مرفوعه وهذا
ما صححه الفارسي وابن جنى وقيل يجوز بناء على جواز اقامته المجزور ولا يجوز ايضا اقامته المنع
وجود الكساي وهشام فيقال في امثلة الدار رجا لا امثل رجا وحكي خذ مطبوعة به نفس
قالت ابو حنبلان لا يقام في هذا الباب مفعول له ولا مفعول متعده ولا حال ولا تمييز لانها لا يسمع فيها
خلاف المصدر والظرف **ص** ويقام في كان قيل صير المصدر وقيل ظرف او مجزور مفعول وحكمها
عطف جزاها وجوز الفران في الخبر المفرد وكين بقام وجعل يفعل فارعا والكساي بنى
المجهول وفي اللازم صير مصدر او مجهول او فاعل اقوال **ش** فيه مسئلتان **الاولى**
اذا جوزه بان كان للمفعول فقد اختلف في ما يقام مقام المرفوع فقل صير مصدرها ويجوز
الاسم والخبر وعليه السرافي وابن خروف وقيل ظرف او مجزور مفعول لانها على انها تتحمل
فيها ويجوز الاسم والخبر ايضا وعليه ابن عصفور وجوز الفران في الخبر المفرد نحو كين بقام
في نحو كان زيد قائما وجوز ايضا اقامة الفعل في كان زيد يقوم او قام فيقال كين بقام او
قيم ولا يقدّر في الفعل شي وجوز ايضا في جعل من باب المقارنة فيقال جعل يفعل كذا ذلك
من غير تقدير في الفعل ووافقه الكساي في البابين الا انه يقدّر في الفعل صير المجهول والبصريون

على المتع مطلقا **الثانية** اذ انبى الفعل اللازم للفعل في الناي اقوالك احدها ضمير المتعذر
 كجلس الى المجلس وقلته الزجاجة وابن السند قال ابو حبان وبمفعول فيه اختصاص الى المجلس المتعذر
 الثاني ضمير المتعذر وقلته الكسائي وهشام لانه لما حذف الفاعل اسند الفعل الى احد ما يعمل فيه المتعذر
 او الوقف او المكان فلم يعمل اليها المتعذر في ضمير مجهول الثالث انه فارغ لا ضمير فيه وعليه الفراء
ص متبدا لا يكون الفاعل ونائبه جملة وثالثها يجوز ان كان قلبا وعلق **ص** اختلف
 في الاسناد الى الجمل على هذا اذهب اصحب المتعذر فلا يكون فاعلا ولا نائبا عنه والثاني يجوز ان لو زوده
 في قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسبحنه فاجازوا ان يحذفوا ريد وظهر ان اقام
 ريد اعم من واجب بان الفاعل في الآية ضمير البدل المفهوم من بدا او ضمير السجدة المفهوم من السجدة
 والثالث يجوز ان يقع فاعلا او نائبا عنه لفعل من افعال القلوب اذ علق نحو ظهر لي اقام ريد
 اعم من وعلم اقام بتمامه خالدا خلافا نحو بشري خزي عند الله فلا يجوز ونسب هذا السبويه **ص**
المضارع يرفع اذا جرد من ناصب وجازم وهو رافعه عند الفراء وابن مالك وابن الحجاز
 وقيل تعربه من العوامل اللفظية مطلقا وقيل الالهام وقيل نفس المعنى رعمة وقيل السبب الذي
 اوجب اغرابه وقال البصريه وقوع موقع الاسم والكسائي الزايد **ش** لما انقص الكلام في حيز
 مرفوعات الاشياء ختمت بالمرفوع من الافعال وهو الفعل المضارع حال جرده من الناصب والجازم
 ومن عامل الرفع فيه اقوال احدى ها نفس المصدر والتعري من الناصب والجازم فهو معنوي وهو
 رأي الفراء واختاره ابن مالك وقال انه سالم من النقص ونسبه لحدائق الكوفيين واختاره ايضا ابن
 الحجاز والثاني وقوعه موقع الاسم فهو معنوي ايضا وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين
 وقال ابن مالك انه منتقن بوجه لا تفعل وهذا ان تفعل ومالك لا تفعل ورأيت الذي يفعل
 فان الفعل في هذين الموضعين مرفوع مع ان الفعل لا يقع فيها والثالث وعليه الكسائي انه ارتفع
 بمزوي المضارفة فيكون عاملا لفظيا والرابع انه ارتفع بنفس المعنى رعمة وعليه ثعلب
قال ابو حبان في الرفع للفعل المضارع سبعة اقوال **احدها** انه التعري من العوامل
 اللفظية مطلقا وهو مذهب جماعة من البصريين وعزى في الايضاح للفراء والافحش **والثاني**
 الجرد من الناصب والجازم وهو مذهب الفراء **والثالث** وهو قول الاعراب ان رفع الالهام وهو
 قريب من الذي قبله وهو على المذهب الثلاثة عدي **والرابع** وعليه جمهور البصريين انه
 ارتفع بوقوعه موقع الاسم فان يقوم في غوزيد يقوم وقع موقع قائم وذلك هو الذي اوجب
 له الرفع **والخامس** وهو مذهب ثعلب انه ارتفع بنفس المضارعة **والسادس** انه ارتفع
 بالسبب الذي اوجب له الاعراب لان الرفع نوع من الاعراب وهو على هذه المذاهب الثلاثة
 بتوقي معنوي **والسابع** وهو مذهب الكسائي انه ارتفع بحروف المضارعة فاقوم مرفوع بالهمزة
 ونقوم مرفوع بالنون ونقوم مرفوع بالياء وهو على هذا الفيل قال ابو حبان
 ولا فائدة هذا الخلاف ولا ينشأ عنه حكم بطلان **ص** جازمة انت بعض الرفع بالحاء والرفع
 والاعلام بالاحمال في نحو يقال له ابراهيم وابن عصفور يرفع العدد الجرد المتعطف فك حذف العاطف
 وقف وهو سيبويه اشياء واحدا التثنية ونقل هذا ربيعة الى ثلاثة ومنها غير **ش** فيه ثلاثة
 انواع من المرفوعات على قول ضعيف **احدها** كذا **الثاني** الرفع بالاحمال

انته الاعلام ويجعل منه قوله تعالى يقال له ابراهيم فارفع ابراهيم صدره بالاخمال من العوامل لانه
 لم يتقدم عامل يؤثر في لفظه فيقول من اولا والمفعول اذا هم الى ضم انفع وسائر الناس انكروا ذلك
 وخرجوا الآية على غير فهم من خرجها على انه مفعول صريح ليقال فيكون من حكاية المفرد وكان
 قال بطلق عليه هذا اللفظ ومنهم من قال انه منادى حذف منه حرف النداء اي يا ابراهيم ومنهم من
 قال هو خبر مبتدأ قال ابن عصفور يرفع الاسم اذا كان مجردا وكان معطوفا على غيره او معطوفا
 عليه غير **ش** ولم يدخل عليه عامل في اللفظ ولا في التقدير نحو واحد واثنان وثلاثة واربعه فان عوي
 من العاطف كان موقوفوا نحو واحد واثنان وثلاثة اربعة كان الترتيب الذي حدث فيه بالعلقا قائم
 مقام العامل في حدوث هذه الصفة والضمير ان هذه ليست حركة اغراب لكونها لا عن عامل **ص**
الكتاب الثاني في الفضلات

كذا

ص المفعول به اختلف في ناصبه فالبصريه عامل الفاعل وقيل الفاعل وقيل هي وقيل كونه
 مفعولا وقيل نصب الكل تشبيها به وسمع رفعه ونصب الفاعل ورفعها ونصبها وهو الواقع
 عليه الفعل **ش** بذات من الفضلات بالمفعول به وقد خرج صاحب المنهل وغيره بانها ما وقع
 عليه فعل الفاعل والبراد بالوقوع التعليق ليدخل نحو اوجدت ضربا واحدا وت فاعلا وما صرحت زيدا
 وقد اختلف في ناصب المفعول به فالبصريون على انه عامل الفاعل الفاعل او شبهه **قال**
 هشام من الكوفيين هو الفاعل وقال الفراء هو الفعل والفاعل معا وقال خلف معنى المفعول اي
 كونه مفعولا كما قال في الفاعل ان عامل كونه فاعلا وقوي وقيل نصبه الكل تشبيها به وانكرت
 به الى ما ذكره ابو حبان في شرح التمهيد ان انقسام المفعول الى مفعول مطلق ومفعول به ولما
 وفيه ومعهم هو مذهب البصريين واما الكوفيين زعموا ان الفعل انما له مفعول واحد وهو
 المفعول به وبأقربها عندهم ليس بشئ منها مفعولا وانما شرب بالمفعول وسمع رفع المفعول به
 ونصب الفاعل حكوا حرق الثواب التسمير ولسر الزجاجة **وقال الشاعر** مثل الفتاة قد
 هدا جود قد بلغت **محران** او بلغت سواهم **محرور** والسوايات هي بالغة وسمع ايضا رفعها قائم
 كيف من صا دعفتا نايوم **ونصمها** قالت قد سالم الحيات من الغدما **والبيهي** لذلك كله
 فهم المعنى وعدم الالباب ولا يناس على شئ من ذلك **ص** ويجب تقديم ان تضمن شرط او
 استثناء خلافا للكوفة فيما قصد به استثناءات او اضيف اليها او ضممتها فاصلا جواب اما او
 امثله الفا او كان مفعول مفسر الجواب او كمن الخبرية الا في لغته وتأخر ان كان وان اومع فعل
 نحوي ومؤنول عرفت او جازم لا عليه اولام ابتدا او قسم او قد او سوف او قلما او ربما ونحو ما زيد
 عمرو الربيع **قال** الرندي وضرب القوم بعضهم بغضا وقوم ومفعول الامر والنهي ونحو
 فيما عدا ذلك واذا قدم افاد الاختصاص خلافا لابن الحاجب لما يكن محققا والحق ان راءه غير
 الحصر وفاقا للتبكي **ش** الاصل في المفعول به التأخر عن الفعل والفاعل وقد يقدم على الفاعل

فان الفية به التأخير نحو يروي تقدير بعد المفعول الذي يعود عليه الضمير وما يفرع عن الاصل
انما امتناع اعطيت ما لك الغلام كعود الضمير على مؤخر لفظا ورتبة لان المالك هو الاخذ فهو
نظير ضرب غلام زيد او الكوفون جواز ذلك على تقدير تناول الفعل للغلام او لا فالاول عندهم
هو الذي يقدر الفعل اخذ الم قبل صاحبه وقد يخرج عن هذا الاصل فقال اعطيت درهما زيدا
واخبرت الرجال زيدا اخبر ما حقه التقديم وقد يجب الالتزام الاصل في نحو اعطيت زيدا درهما
لانه لو قدم لم يدر زيدا خذام ما خوذ وقد يجب الخوذ عنه في نحو اعطيت الغلام مالك لم يفرغ
الضمير على مقدم ويؤخر المحصور منها نحو ما اعطيت زيدا الادريها وما اعطيت درهما
الادريها **مسألة** حذف عاملة قياسا لقربة ويحذف سماعا في مثل وشبهه لان
بكثر استعماله خلاف اللزومي كالكتاب على المقرات هو اخيرا احشفا وسوكيل من انت
زيد اكل شي ولا هذا هذا ولا زعماءك ان تاتي فاهل الليل واهل النهار ديار الاحباب عديرت
وكذا مزحيا واهلا وسهلا خبر لا دعاء من باب المصدر وقيل مصدر مطلقا وقيل جعل المنسوب
مبتدا وخبر فيلزم حذف ميم والايج ان من سبوحا وقدوسا على النصب **ش** يجوز حذف
ناصب المفعول به قياسا لقربة نحو زيد الم قال من ضربت اي ضربت تعظم او بعد من
شرح في اعطى اي اعطى وخبر الم ذكر روي اي راي وخبرك من قطع خبره اي تم وممكن من
تاهب لي اي تريد او اراد والقرطاس من سدوسم اي نص وممكن كونه قياسا لانه لا يقتصر
فيه على سكر والسماع ومنه في القرآن ما انزل ربك قالوا خبر اي انزل خبرا بل ملة اشرهم
اي تتبع ويجب الحذف سماعا في الامثال التي حركت فلا تغير لقوله كل شي ولا هذا
اي انت ولا تترك وهذا ولا زعماءك اي هذا اهل الحق ولا اتهم وقيل التقديم ولا زعم
وكذا ما اشبه المثل في كثر استعماله نحو انتوا خبركم اي والوا تخلاف بما لك استعمال
نحو انت امرأ صبرا اي وانت فانه لا يجب انما رفق بالابو حنبل وقد علق الخشري
عن هذا الجعل انتوا خبرا وانت امرأ صبرا سوا في وجوب افعال الفعل وقد يفسر سبويه
على انه لا يجب افعال الفعل في انت امرأ صبرا وعلى ذلك بانه ليس في كثر استعمال
مثل انت خبرك وقولهم الكتاب على البقر باضار رسل ومعناه يخل بين الناس جميعا
خيرهم وشرم واختم انت طريق السلام فاشكها وقولهم احشفا وسوكيل مثل من يظلم
الناس من وجهين ومعناه ان يظلمني حشفا وشي الكيل وامان انت زيدا فاصل ان رجلا
غير معروف تسمى زيدا وكان زيدا مستورا بالفضل والشماع فلما تسمى الرجل المجهول باسم ذي
الفضل دفع عن ذلك وقيل له من انت زيدا على جهة الانكار عليه كانه قال من انت
تذكر زيدا او ذا كذا زيدا وفي قولهم من انت عقيم الخاطب وقد يقال لمن ليس اسمه زيدا
من انت زيدا على المثل الجاري واما كل شي ولا هذا فعنه انت كل شي ولا تات هذا اقرب
كل شي ولا تقرب هذا واما هذا ولا زعماءك فعنه ان الخاطب كان يزعزع زعمات فالت
ظهر خلاف قوله قبله هذا الكلام وهذا مستلحق من حذف اي هذا الحق ولا يقتصر بهذا
اللفظ بل يقول اقول كذا ولا زعماءك واعلم كذا ولا زعماءك واما ان تاتي فاهل الليل واهل
النهار فالمعنى يجد من يقوم لك مقام اهلك في الليل والنهار وهو مما يجري مجرى المثل في كثر

الاستعمال

الاستعمال واما ديار الاحباب فعنه ان ذكر وقال ابو حنبل ان اراد ان ما لك هذا اللفظ بخصوص
فيحتاج الى سماع ولم يقف عليه وان اراد لفظ ديار مضى الى اسم الجوبة فكثير قال ذو الرمة ديار
ميه ادي بساحسا وقال طرفة ديار سلمي اذ يصعدك تالمني وفي البسيط ما فيه ومنها ذكر الدار
فانه كثير عندهم فاستعملوه حذف الفعل لقوله ديار ميه اي اذكر ومثله ذكر الايام والمعاهد والدمى
لانه يستعمل عندهم كثيرا وما عديرت فعنه احضر عاذرك قاله اريد حياته واريد قتلي عديرتك
من خيلك من مراد واما مزحيا واهلا وسهلا اي لينا وحقنا لاجرا وهذا استعمال آخر في المعنى
صادقت رجلا وسعه ومن يقوم لك مقام الاهل وسهلا اي لينا وحقنا لاجرا وهذا استعمال آخر في المعنى
فصدك ودعا للسا فر والاول هو المراد هنا ولما الثاني فتقديره لئلا يكون باللفظ فقد يفرح بغير
برحت بلادك واهلها قال ابو حنبل وانما قدره بفعل لان الدعاء لما يكون بالفعل فقد يفرح بفعل
من لفظ الشيء المدعوه فعل تقديره سبويه يكون انتصاب مرجعا على المصدر لا على المفعول به وكذلك
اهلا وهذا الذي قدره سبويه انما هو اذا استعمل دعاء اما اذا استعمل خبرا على تقدير صادقت واصبت
فيكون مفعولا به لا مصدرا قال ووم القواس فنب سبويه ان مرجعا مفعول به اي صادقت رجلا
لا ضيقا وان مذهب غير انه مصدر يدل عن اللفظ بفعله ومن العرب من يرفع المنسوب في هذه
الامثلة وكونها على الابد او الخبر فيلزم حذف الجذر الاخر كما لزمه افعال الناصب نحو كل شي اي اشر
بمعنى قصد وديار الاحباب اي تلك وكلاهما ونما اي لي وزدي ومن انت وزيد اي ذكرك او ظلمك
وكذا الكواقي قاله الامزجيا واديك غير مفسق اي الا هذا امرجيا او لك مرجح وان سبويه
وبالسبب ميمون العسة قوله يلمن المعروف اهلا ومرجح واما سبوح وقدوس فيقالان بالرفع
عند سماع من يذكر الله على افعال المذكور فليس بمصدرين وبالنصب على افعال المذكور فذكرت سبوحا وقدوسا
اي اهل ذلك فاختلف على هذا الفعل الناصب واجب الاضار او جازع فقال
الكلوبين وخامعة بالاول واخرون بالثاني **ص** ومنه ما نصب **حذ** ان كان ايا او مكررا
او متعاطفا ولا يجوز اظهار واجازة قوم مع الكثرة ولا يحذف عاطف بعد ايا الانصب المحذور
باصار اخر وجوه بمن وبكلى تقديرها في ان تفعل وتعطى المحذور على اياي وايانا وعلى اياك
واخوته ونفسك وشبهه من الخطاب ويضم ما يليق كنه وانق وقيل لكل ناصب ولا يحذف من
ظاهرو صير غائب الامعطوف والصير هنا موكدا ومعطوفا عليه كغيره **ش** من المنسوب
على المفعول به باضار فعل لا يظهر **باب** **الحذر** وهو الزام الخاطب الاحترار
من مكرره او ما جرى مجرى الحذر وانما يلزم الاضار مع ايا مطلقا نحو اياك والشرقا لناصر لا ايا
فعل مضمر لا يجوز اظهار ومع المكرر نحو الاسد الاسد انت لان احد الاسمين قام مقام الفاعل
ومع التعاطف نحونا فة الله وسبقها استغنا بذكر المحذر منه عن ذكر المحذر ما عدا هذه
الصور الثلاث يجوز فيه الاظهار ويجوز بعضهم اظهار العامل مع المكرر كما في البسيط وقال
الجزولي يقيم فيه الاظهار ولا يمنع ويمنع عند قوم والشاعر في التقدير ان يراد به الخاطب
فاذا حذر بايا انقل بعضهم وعطف عليه المحذور نحو اياك اياك او اياك او اياك او اياك
والشر ويضم فعل امير يليق بالحال نحو انق وباعد ورح وظرودك وما اشبه ذلك
ويحذف بنفسه وشبهه من المضاف الى الخاطب معطوفا عليه المحذور ايضا باضار ما ذكر

تجوز اسكت والتأبط ورجلك والحجر وميتك والنظر الى ما لا يعمل وتمك والحوام وكونه مغطوقا مذهب
الشرافي وجماعة فيكون التقدير اياك باعد من الشر واحذر الشر واخاف ان يغتفروا ان ما لك
وذهب ابن طاهر وابن خروف الى ان الثاني منصوب بفعل اخر مضمر فيكون الكلام حلتين وعلى الاول
يكون جمله واحده والتقدير اياك باعد من الشر والشر منك فكل منهما مباعدا من الآخر ولا يحذف العاطف
بعد ايا الاول والخدور منصوب بتأصب اخر مضمر او مجزور ومن غواياك الشر فلا يكون مجزورا ان يكون الشر
منصوبا بما انتصب به اياك بل بفعل اخر تقديره دفع الشر واياك من الشر ويجوز تقديره من مع افعل
لاطرا وحذف حرف الجر مع ان اذا من اللبس غواياك ان تفعل اي من ان تفعل وقد يكون المجزور للتمثيل
سمع اياي وان يحذف الجرحم الارب اي اياي عن حرف الارب ويحذف الارب عن حرفي ولا يكون
المجذور وظاهرا ولا ضميرا فليب الا وهو مغطوق غواياك والشر وما زراسك والسيف وقوله ولا
تصح اياك الجمل واياك ايا ١٠ اي باعد منه وباعد منك واما قوله عور عينك المحر فعل حذف
العاطف اي والحجر وقولهم قايامه وايا الشواب شاذ اي لباعد من النساء الشواب ولباعد من منه ومعك للفهر
في هذا الباب موكدا ومغطوقا عليه حكمة في غنم وهذا ضمير ان لخدع لفظ اياك والاحتمال فضمير اياك
من الضمير المنقول اليه من الفعل الناصب له فاذا اكدت اياك قلت اياك نفسك ان تفعل او اياك نفسك
والشر وانما بالخيار في تأكيده بان قبل النفس وتترك واذا اكدت الضمير المستكن في اياك قلت اياك انت
نفسك ان تفعل او اياك انت نفسك والشر فاذا عطفت على اياك قلت اياك وزيدا والاسد وكذا
راسك وجلبك والضرب وان عطفت على الضمير المستكن فقلت اياك وزيدا ان تفعل كان قبضا حتى
تؤكد بان تفعل ثم الفعل المضمر في هذا الباب يجب تقديره بعد ايا ولا يجوز تقديره قبلها وان اتصل
باعدا مثلا قل حذف الفصل الضمير لانه يلزم منه تعدي الفعل الراجع لضمير الفاعل الضمير المتصل
وذلك لا يجوز الا في افعال القلوب وما حمل عليها الا في اياي اذ اقدر ناصبه فعل امر فانه يجوز ان تنفص
هذا الخدور **ص ومنه ما نصب اعني** باضمار الزم ان يعطى او كور ويجوز اظها ر ذواتها ولا يكون
ضميرا وقديره مذكور وانما يعطى فيها بالواو ويجوز كون تاليها مغطوقا لامع **ش** من المنصوب مغطوقا
به باضمار فعل واجب **الاضمار باب ش** الاعراب وهو الزم مخاطب العكوف على ما يجره عليه وانما
يجب الاضمار في صورتين اذا عطى او كور كقولك الاهل والولد وقولك العهد العهد الزم او شبهه فك
اخاك اخاك ان من لا اخاله ويجوز الاظهار فيما عداهما نحو العهد فيجوز ان تقول الزم العهد واخفظ
العهد ولا يكون الضمير به الاظهار فلا يجوز ان يكون ضميرا وقد رفع للكرهات لحد يرون بالوظ
اذ قال لغو الضمير التلاخ ولا يعطى في هذا الباب وباب الضمير بالواو لانه لا يملك على الجمع
وهو المقاربة هنا في الزمان بخلاف الفاء ولم دلالة على التلخي ولان للفظ هنا شبهة بالتاكيد
اللفظ لان اياك والشر معناه اياك ابعد من الشر والشر منك والتوكيد اللفظي اذا اختلف اللفظ
لا يكون الا بالواو ويجوز كون ما بعد الواو في البابين مغطوقا لامع لانها لما كانت للمقاربة في الزمان
جاز ان يلحق فيها معنى للعبية **ص ومنه ما نصب على الاختصاص** قال سيبويه بتقدير باعني
وهو اي بعد ضمير متكلم وقل بعد مخاطب وغايب في تاويله خلافا للضمار وضعها كالنداء الا في هذه وضمتها
بالباء وقالت **الشرافي** معربة مبتدأ وخبر والاختصاص منادى ومتبوعها مرفوع ولا يزداد
عليه ويقوم مقام ما منصوبا معروفا بال او اضافة قال سيبويه والاكثر بنو ومعه واخر وال

والجور

وابو عمرو ولا ينصب غيرهما وقل علما ولا يقدم منصوب على الضمير **ش** من المنصوب مغطوقا به بفعل
واجب الاضمار **باب ش** الاختصاص وقد سبويه باعني ومغتنق باي الواقعة بعد ضمير المتكلم
غوايا فعل كذا ايا الرجل والام اعفونا ايها العمامة وقوله جدي يعطوقا نبي ايا العبد للالعفو
ما التي قد صير وانما اختص بها لا عمل لما جرى مجرى النداء لم يكن في المناديات ما لزم النداء على صيغة
خاصة الا ايا الرجل فلازمة معنى الخطابية الذي في النداء فتناسب ان يكون وعنه معشرا فلا يقال
مثلا اي افعل زيد نريد نفسك وحكم اي في هذا الباب حكما في باب النداء من بناء على الضمير حكومتا
على موضعها بالنصب ووضعها باسم الجنس ملتزما فيه الرفع واستثنى ابن مالك في التسهيل دخول
حرف النداء فانه لا يدخل عليها لان النداء لها للتمك والتمك لا ينادي نفسه وزاد ابو حسان وضمتها
باسم الاشارة فانه منتمية هنا فلا يقال على اياها ذا الفخر تصدق ستوا قصدتها التعجب ام صرف الي
اسم الجنس وزعم الشافعي ان اياها معربة ومنها حركة اعراب لا بناء على ان تقديره انا افعل كذا هو
ايها الرجل المحضوس به او مبتدأ تقديره الرجل المحضوس انا الذي كور وزعم الاخفش انها منادى لانها
في غير الشرط والاستفهام لا يكون الا على النداء **قالت** ولا ينادي انسان نفسه
الا شري ان عمر قال كل الناس افقد منك يا عرقا **ش** وهذا القول من ان يحذف اي عن باها ورد
بان بنية الباب لا يمكن فيه تقدير الحذف عن عن العرب وبك الله ويقوم مقام اي في الاختصاص
معصرا بنفسه اسم دال على مفهوم الضمير معروفا باللام عن عن العرب اقوي الناس للضعيف
او الاضافة قال سيبويه واكثر الاسماء المضافة دخول في هذا الباب بنو فلان ومعشرا مضافة
واحد البيت قال فلان **قالت** ابو عمرو والعرب تنصب في الاختصاص من هذه الاربعة ولا ينصبون
غيرها **قالت** عن بني ضبة اصحاب الجمل **قالت** انابي مغفر قوم ذو وصبي **قالت**
عن بنات طارق **ش** غنى على النارق **قالت** لنا معشر الانصا ومجد فوعلى **قالت** بارضا بنات خير البرية احمد
وفي الحديث عن معاشر الانبياء لا نورث وقوله كونه على كقول روية سائما بكتف الضباب
ولا يكون اسم الاشارة ولا غنم ولا تنكر البنية ولا يجوز تقدير اسم الاختصاص على الضمير انما
يكون بغير حشوا بينه وبين ما نصب اليه او اخيرا وحل وقوع الاختصاص بعد ضمير الخطاب غو
بك الله نرجو الفضل وسجنا لك الله العظيم ونعد لفظ غايب وفي تاويل المتكلم او مخاطب غو
على المقارب الوضعية ايها البالغ فالمراد باللفظ غيبة لانه ظاهر كنهه في معنى على او عليك
ومنع المقارب ذلك البنية لان الاختصاص شبه للنداء فكما لا ينادي الخطاب فكذلك لا يكون فيه
الاختصاص **ص ومنه المنادى** وتقدر ادعوا وانادي انشأ وقل ناصبه القصد وقيل
الحرف يابا وقيل اسم فعل وقيل فعلا وهو هرة لتقريب واي له اوله او ليعينه او متوسطا قول
ويا ويا ويا ويا واي والبعيد حقيقة او حكما وقد ينادي بيا القريب وقيل مث تركب بئها
قيل وللنوسط وزعم الجوهري ايا مشتركة وبعضهم المرفوع للنوسط وباللتقريب وان
السيكيت هاهنا بدلا والضمير غنم وبالبنية **ش** من المنصوب مغطوقا به بفعل لازم الاضمار
باب ش المنادى وللزوم اضمار اسباب الاستعجاب بظهور معناه وقصد الانشأ
واظهار الفعل يوم الاخبار وكثرة الاستعمال والنحو من منه نحرف النداء وتقدر بانادي او
ادعوا انشأ هذا مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى ان الناصب له معنوي وهو القصد ورد

بانه لم يجهد في عوامد النصب وذهب قوم الى ان الناصب له حروف النذر ثم اختلفوا فقيل على سبيل
النسابة والعوض عن الفعل فهو على هذا مشبه بالمفعول به لا مفعول به وعليه الفارسي ورد
بحوار حروف الحرف والعرب لا يجمع بين العوض والمعوض منه في الذكر ولا في الحذف وقيل على ان حروف
النذر اسماء افعال بمعنى ادعوكا في معنى اقتصر وليس ثم فعل مقدر وورد بانها لو كانت كذلك لكانت
الضمير وكان يجوز ان تكتب كما سمع في اسماء الافعال ولا تكتب بها دون المنصوب لانه فضله ولا قابل
بانها تستعمل كلاما وقيل على انها افعال وقيل يا جرحه رويانه كان يلزم اتصال الضمير بها كما يحصل
بساير العوامد وقد قالوا يا ايها الناصب منفصلا ولم يقولوا يا ايها الناصب فدل على ان العامل محذوف وذهب
بعضهم الى ان النذر اسم ما هو خسر لا شأ وهو النذر بغير صفة وحروف النذر ثمانية **احدها**
المرق والآخر راء القريب غوا فاعلم هذا بعض هذا النذر **ثاني** وزعم شيخ بن الجبار انها المتوسط
قاس ابن هشام في المعنى وهو خرف لا جاعهم وذكر في شرح التسهيل ان النذر افعال قليل في كلام
العرب وتبعه ابن الصائغ في حواشي المعنى وما قاله مزود وقد وقعت لذلك على الكرمين
ثلثاية شاهد وافد تاسف **الثاني** اي بالنفي والقصر والسكون فالتكثير لم يسمع اي
عبدني رونق المعنى وفي معناها افعال قيل للقريب كالمترج وعليه المبرد والجزي وقيل للسعد
كما وعليه ابن مالك وقيل للمتوسط **الثالث** يا وحي ام الكتاب ومن لم يأت ابا جحان انها في
الحروف وانما تستعمل للقريب والبعد مطلقا وانه الذي يظهر من استقرار الكلام العرب وقال ابن مالك
في التكملة حقيقة او حكايا كالتام والسماح وفي المعنى لان هشام باحرف ليد البعد حقيقة او حكايا
وقد ينادي بها القريب يؤكد او قيل هي مشتركة بين البعيد والقريب وقيل بينهما وبين المتوسط
وذكر ابن الجوزي عن شيخه ان ثانيا للقريب وهو خرف لا جاعهم **الرابع** يا وحي البعيد وفي المعنى
انها لند القريب والبعيد قاس في المعنى وليس كذلك قال الاطمينية الوعدي بن جلال
وبين النفا لانت ام ام سالم **الخامس** هيا للبعد قال هيا ام عمر وخرى في اليوم عندكم وهاؤه
اصغر وقيل بزل من هزة ايا وعليه ابن السكيت وخزم به ابن هشام في المعنى **السادس** اي
بالمد والسكون **السابع** ايا بالمد وحي البعيد وقد حكاها الكوفيون عن العرب الذين ينفقون
بغير ضمهم وذكر الاخفش في كتابه الكبير اوجعلها ابن عصفور في المقرب للقريب كالمترج
الثامن واذا كرها ابن عصفور نحو وا ففعلها وابن مني ففعلها والجر هو راء النذر بالذبة
لا تستعمل في غيرها وحكي بعضهم انها تستعمل في غير النذر قلنا لا نقول غير ابن الخطاب لعزوب
العامس واغنى لك يا ابن الناصب **ص** وانما يظهر نصب مضاي وشبهه ونكره لم تقصد ويبني
على ما يرفع به لفظا او تقدر افعالا مفردا ونكرة مقصورة وزعم الرابعا في اعراضها فانها وصفت
فقطبه المضاف وقيل يجوز البناء والنصب وقيل ان كان فيه ضمير عليه وجب النصب او خطاب فالرفع
وهو زعم ثعلب من حسن الوجه والكوفية نصب اثني عشر وبعضهم كل مثنى وجمع ومنع الاصمعي نذر
النكرة مطلقا والمجازي بلا قصد والكوفيون ان لم تدخل خلف مؤنول ولا ينصل بين مضاف باللام
وقد يخل عاملا في مصدر وطرف وتحذف تنوين منقوص لا ياء ولا خلافتين فان كان نذرا
اصلا واحدا فاق **ثاني** تكون للنذري مفعولا به كان منصوبا لكن انما يظهر بنفسه اذا كانت
مضافا نحو يا عبد الله يا رجل سوا او شبيهها به نحو يا خير من زيد وقوله فيا موقدا نار الغيرك

مواها

صونها او تترك غير مقصودة كقول الاعمي يا رجلا خذ بيدي ويبنى العلم المفرد اغني غير المضاف
وشبهه والنكرة المقصودة على ما يرفع به لفظا وهو الصفة في المفرد والجمع المكسر وفتح اللونث
السالم نحو يا زيد يا رجل يا رجلا يا هندا في الالف في اللذي نحو يا زيدان والواو في الجمع السالم نحو
يا زيدون او تقصد بيا في المقصور نحو يا موسى والمنقوص نحو يا قاضي وما كان مبنيا قبل النذر نحو
يا سبويه ويا حذام ويا خمسة عشر ويا برق خزه هذا مذهب الجمهور وعليه البناء الوقوع موقع
كاف الخطاب وقيل بنية بالضمير وفتح بالضم لئلا يلبس بغير المنصرف لوفتح وبالمضارع للباكو
كسر وزعم الرابعا انها معربان وان الصفة اعراب لاني ونقد ابن الانباري عن الكوفيين وذهب
بعض الكوفيين الى جعل المثنى والجمع بالياء افعالا على المضاف وذهب الكوفيون الى ان اثني عشر اذا
نودي اجري على اصلهم من الاضافة فيعرب نفسا بالياء والضمير يثني يتبعونه على التركيب مبنيا
بالالف لان اضا فته غير حقيقة وذهب ثعلب الى ان نحو يا حواش الوجه على الضم لان اضا فته
في سنة الانفعال ورد بان النذر ثمانية عن شبه الضمير والمضاف عادم له وذهب الاصمعي الى منع
نذر النكرة مطلقا وذهب المازني الى انه لا يتصور ان يوجد في النذر نكرة غير مقبل عليها وان
ما جاء منون فاما لحقه التنوين فهو زعم وذهب الكوفيون الى حواش نذر ان كانت خلفا من
مؤنول بان كانت صفة في الاصل حذف مؤنولها وخطفتها نحو يا ذا هبنا والاصل يا رجلا ذا هبنا والجمع
ان لم تكن كذلك وذهب ابن جني الى انه في النكر غير المؤنول اما كالم مؤنول نحو يا جدي او طرف
فيحذف نذرا وهاؤه فاقوه من شبه المضاف فتعصب نحو يا رجلا كريما يا عظيما برجي لكل عظيم الاما
تحذف من ذوات عرف وقيل يجوز فيها البناء والنصب قاله الكسائي وقيل الفرافا وجب النصب
اذا كان القايد فيها ضمير **الخبر** نحو يا رجلا ضرب زيد والضم اذا كان ضمير خطاب نحو يا رجلا
ضربت زيدا ولا يجوز نصب المضاف في المادي باللام الا في الضرورة كقوله يا موسى لعل ضرار
الاقول وقد يعامل المادي في المصدر كقوله يا هندا دعوت صب دايمة دنف وفي الطرف
كقوله يا دار بين المقادير ما صنعت **يدي** النوي الاولي كانوا اهل الكوفة وتحذف تنوين
للمنقوص المعين بالند نحو يا قاضي لحذوت البناء وينبت ياءه عند الخليل اذا لا موجب لحذفها
وقالت يونس حذف لان النذر دخل على اسم مغرب منون محذوف الياء فذهب التنوين من
الحذوف الياء فحق حذف الياء حاله وتقدر الصفة في الياء المحذوفة كما يقدر فيها حركة الاعراب
مع ان النذر امكان تغيير وتخفيف فاسب ان لا تثبت الياء فان كان ذا امثلة فاحد تثبت البناء
بالجاء نحو يا مرحي ويا ياق عليا لان مر ذهب عنه ولا مية وبق ذهب فاه ولا مية فاذا
نودي ردت اللام **ص** وينون منادي للمؤنول والاختيار عند الخليل وسبويه بقا الضم
وقوم النصب وابن مالك في الاول في العلم والثاني في النكر وعندي عكسه **ش** نحو
تنوين المادي المبني في الضرورة بالاختراع لم يختلف هذا الا في بقا صفة او نفسه فالخليل
وسبويه والمازني على الاول علما كان او نكره مقصودة كقوله سلام الله يا مطرعلينا
وقوله مكان يا جمل جيت يا رجلا ابو عمرو وعيسى ابن عمرو الحمديين والمبرد على الثاني
رد الى امثلة كما رد غير المنصرف الى النكر عند تنوينه في الضرورة كقوله يا عبد الله لقد وفيتك
الاو في يا سيدة اما انت واختار ابن مالك في شرح التسهيل ابقا الصفة في العلم والنصب

في النكرة المعينة لان شبيهها بالضم اصعق وعندي عكس وهو اختيار النصب في العلم لعدم الانبساط فيه والضم في النكرة المعينة لان لا يلتبس بالنكرة غير المقصودة اذ لا فرق حينئذ الا الحكم استواءها في التنوين ولم اقف على هذا الرأي لاحد **ص** **مستقل** يحذف حركة النداء الامع الله والمتفاتك والتعجب والمندوب ومنع البصرية اختصارا مع اسم الجنس والاشارة في نكرة لم تقصد وحذف النادى ذونه خلف وقد يفصل بامر **ص** يجوز حذف حرف النداء اختصارا وفي التنزيل يوشك سفا عرض عن هذا ايضا لا تزج اعياها المومنون ويستثنى موز لا يجوز فيها الحذف احدها اسم الله تعالى اذ لم يلقه الميم نحو يا الله الثالث المتفاتك نحو يا يزيد الثالث التعجب منه نحو يا الله الرابع المندوب نحو يا زيدا الخامس اسم الجنس السادس اسم الانثى السابع النكرة غير المقصودة هذا مذهب البصريين وذهبت طائفة الى جواز حذفه في الثلاث الاجزاء وعليه ابن مالك حديث ثوري جسر واشتد في اسم انفرجى وقوك ذي الذمة بمثلك هذه الوجة وعذام وقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقولون وقوله شتى سيد اضيعا بيوت اي يا ضيعا والاولون حملوا ذلك على السعد وذو الصلوة والاية فعل في الابتداء والخبر ولا يشاء واما الحديث فلم يثبت كونه بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم كما تقدم غير مرة ويؤيده ورود في بعض الطرق بلفظ يا حمراما حذف النادى وابقا حرف النداء الجوزم ابن مالك يجوز ان يفتل الامر والدعا وخبر عليه قوله تعالى ان لا يسجدوا وبقوله الشاعر يا لعنة الله والا قوم كلمه والصالحين على سمعان من حارة اي يا قوم او يا هؤلاء قال ابو جابر والذي يقتضيه النظر انه لا يجوز لان الجمع بين حرفي فعل النداء وحذف النادى ارجح فلم يرد ذلك سماع من العرب فيقبل ويأى في الآية والبيت ونحوها للتنبيه وقيل ابن مالك حق للمنادى ان يمنع حذفه لان غامله حذف لزوما الا ان العرب اجازت حذفه والترتيم ابقا يادليا وتكون ما يقرر امرا او دعا لانها من موكيد المأمور والمندوب يستعمل النداء قبلها كثيرا حتى صار الموضوع فيها على النادى اذ حذف وبقيت يا محسن حذفه لذلك وقد يفصل بين حرفي النداء والمنادى بامر كقول الحمير مخاطبا امها لطيفة الايافايك سوا اللطيف ارا دق بالطفة فرحمت وفصك **ص** والاصح لا ينادى ضمير في اشارة بحرف الخطاب ولا مضاف لكاف ولا معرف بالياء في السعة خلافا للكوفية الا الله والحكي قال المبرد والمؤمل وابن سعدان والجنس المشبه به لا ذوه عهده وعليه ولحن **ص** لا ينادى الضمير عند المهور اما ضمير الغيبة والتكلم فلا ينادى فيها قصدا لنداء اذ هو يقتضي الخطاب واما ضمير الخطاب فلان الجمع بينه وبين النداء اعسن لان احدهما لا يغني عن الآخر وجوز قوم نداءه تنسكا بقوله يا حمرين انكر يا انتا وقول الاخوص يا اياك قد كفيتك واجاب الاولون بندورم ولا ينادى اسم الاشارة المتصل بحرف الخطاب نحو يا ذاك قاله السرافي وغيره واجاز ابن كيسان ونقل عن سيبويه ولا ينادى مضافا لكان الخطاب نحو يا غلامك المنادى من له الخطاب فكيف ينادى من ليس بمخاطب ولا ينادى المعرف بالياء فلا يقال يا الرجل الا في الضرورة لان في ذلك جمعا بين اذاتي تعريف وجوز الكوفون في الاختيار ومن وروده في التعرف قوله فيا غلامان اللذان فراء وقوله عباس يا الملك المتوج والذي

عرف

عرفت له بيت العلى عدنان وقوله من اجلك يا ابي تيمت فلي **ص** وسنفي البصريون شنيئنا احدها اسم الله تعالى فيقال يا الله لان الب للزوم ما فيه كانه من بنية الكلمة ويجوز حقلع همزة ووصله والثاني الجوزم المسمى بها كان يسمى بالرجل قائم فاذا نادى به قلت يا الرجل قيل لانه سمي على طريق الحكاية واشتقني المبرد ثانيا وهو للوضوء اذ اسمى به غويا الذي قام كسي به ووافقه ابن مالك قالس ابو جابر والذي نص عليه سيبويه المنع وقرق بينه وبين الخلة انما سمي فيها بشيئين كل واحد منهما اسم تام والذي بصلته بمنزلة اسم واحد كالحارث فلا يجوز فيه النداء واشتدني محمد بن سعد ان اسم الجنس لشبهه فاجاز نداءه مع المشي غويا الاسد شدة وبالفظة هبة ووافقه ابن مالك لان تقديره يا مثل الاسد شدة وبامثل الخليفة فمن لتقدير دخول يا على غير الالف واللام ولا ينادى ما فيه انت العهدة ولا التي للعلم ولا التي للصفة **ص** بل اذ انودي هذا النوع حذف منه الت قال انك يا حارث نعم الحارث وقالت عمر بن مرة يا فرزدق كنهها **ص** **مستقل** اذ انودي اشارة وصف بذي الكرم فوج فان استغني عنه جاز نصبه او اي ضم وتلي بها التنبيه عوضا من الاضافة مفتوحة وقد تضمن وذي الكرم من فوجا وجوز للنازي نصبه وصفا وان السديانا وزعمه ملك النخاعة مبينا والبدلان يا او موصول بغير خطاب او باشارة بلا كافي قبل اوهاقات ابن الضابع ان نعت بدي الت ولا يتبع بغيرها ولا يقطع عنها وموت لتا نيت صفته وقيل حاشية من الاشارة وقيل اي موصولة بالمرقوع غير المحذوف **ص** اذ انوكا اسم الاشارة وجب وصفه بما فيه اسم الجنس او موصول نحو يا هذا الرجل يا هذا الذي قام ابوه ويحب رفع هذا الوصف اذ اقدرا اسم فاستغني عنه بان التلي بالاشارة في النداء مع جى بالوصف بعد ذلك جاز فيه الرفع على اللفظ والنصب على الموضع واذا انودي اي وجب بناؤها على الضم والاولاوها التنبيه اما عوضا من مضامها المحذوف او تاكيد معنى النداء او وصفها اما ندي الكنية مرفوعا نحو ياها الانسان ياها النبي وقيل انه عطف بيان لا وصف قال ابن السكيت لانه ليس مشتقا وقيل انه يجوز نصبه قاله المازني حاشا على موضع اي ورد بان الخلق على الموضع اما يكون بعد تمام الكلام والنداء لم يتم بها ختم جمل على موضعها وبان المقصود بالنداء هو الرجل وهو مفرد وانما في باني ليتوصل اليها لي ندائه ومن ثم زعم ملك النخاعة ابو ترار انه مبنى وان اللام فيه برك من يا كذا ولا يجوز الوصف بما فيه التلي للنداء والتلي للعلم او التي للعلم ولا ما فيه الت من منى او مجموع كان على قبل دخولها فلا يقال ياها الزيدان ولا ياها الذين واما موصول مصدر رتال حال من خطاب نحو ياها الذي نزل عليه الذكر ياها الذين امنوا ولا يجوز ياها الذي رايت كما لا يجوز ان ينادى واما باسم اشارة عاز من الكافي نحو ياها اذ انزل كان ادكا الا انها والزاجري اخضر الوقي ولا يجوز ما فيه الكافي كما لا يجوز نداءه وجوز ابن كيسان نحو يا هذا ذلك الرجل وضوط ابو الحسن ابن الضابع لجواز وصف اي باسم الاشارة ان يكون اسم الاشارة منعوتا بما فيه الالف واللام كالبيت السابق وقوله الا انها ذا السابلي ابن عمت ولا يجوز اتباع اي بغير هزم الثلاثة فلا يقال ياها صاحب الفرس مثلا ولا يقطع عن الصفة فلا يقال ياها

يدون ما ذكر ويؤيد لنا في الصفه فانسب تعالى يا أيها النفس الظلمية وفي السبع ان
ذلك اولي لأفاجت فيجوز بالمرأه ولا يفتحها من علامه الفروع غير التا لعلامه تنبيه واجت
قال تعالى ايها الثقلان ايها المؤمنون وحكمها التنبه الفخ عند أكثر العرب ويجوز منها
في لغة بني أسد وقري في السبع يا ايها الساجر ويقولون يا ايها المرأه وقيل ان هذا التنبه في ايها
ليست متصله باي بل مبقاه من اسم الاشارة والاصل يا اي هذا الرجل فاي منادي ليس بموصوف
وهذا الرجل استنباه في تقدير هولاء ايها مده وحذف ذلك كتنها من الدلالة الرجل عليها
وعليه الكوفون وقيل اي موصولة والرفوع خبر مبتدأ محذوف والحمد صلته اي وعليه الاخفش
ورده المازني وابن مالك بانها لو كانت موصولة لوصلت بالظرف والمجرور والجملة الفعلية
واجب بان ذلك لا يلزم اذ له ان يقول ايهم التزموا فيها ضربا من الصلته كما التزموا فيها
ضربا من الصفه على وانكم ورده ابن مالك ايضا بان له لوصح ما قال لجاز ظهور المبتدأ واجاب
ابو حنبلان بان له ان يقول ايهم التزموا محذوف في هذا هذا الباب لان الدان باب حذف وتخفيف
بذل جواز الترخيم فيه خلافا لغيره ورده الزجاج بانها لو كانت موصولة لوجب ان لا تنضم لان
لا يبي في النداء الا اذا قدرت مبتدئة قبله ثم التزموا فيها في النداء كما قد قبله ورده بعضهم بان ايا
الموصولة لا تكون الامضا فله لفظا اونية والامضا فله مسقية في هذه بوجوهنا واجيب بانها
عوضت فيها من المعنا في المحذوف محذوف فكلها مضافه هي مشيئة اذا فودي علم
وصف بان متصل مضاف لعلم قال الكوفية او بعين جاز فتحه وفي الاجود وتقدير فتح المقدرا
خلق وقد ضم الابن اتباعا لوزن الجزجاني فتحه بنا ومثله فلان بن فلان وصل بن وصل والحق
الكوفية كل ما اتفق فيه لفظ المنادي والمضارع اليه ويجب فيه في غير المند حذف تنوينه الا
لضروجه وزعمه ابو علي مركبا ومتلوع تابعاً لمركب والاصح ان الوصف بانة كان وفي بيت لا في
النداء وجهان **ش** اذا كان المنادي على موصوف بان متصل مضاف الى علم نحو يا زيد بن
عمر وجاز في المنادي مع العلم الفخ اشاعاً لحركة ابن اذ بينهما ساكن وهو خارج عن حصر
واختلف في الاجود فقاك للبرد الكضم لانه الاصل وقال ابن كيسان الفخ لانه لاكثر كلام العرب
فان كان مما تقدر فيه الحركة نحو يا عيسى ابن مريم فقاك ابن مالك كيتعين تقدير الصفه
ولا يبي بدلاً ما فتحه اذا فادى في ذلك واجاز الفراء تقدير الصفه والفتحة ولو كانت
المنادي غير علم نحو يا غلام ابن زيداً وهكذا بغيره ابن كنه غير صفه بل يدل اوبيان او منادي
او مفعول بمقدرا وصفه لكنه غير متصل بنحو يا زيد الفاضل ابن عمرو او متصل لكنه غير مضاف
الى علم نحو يا زيد بن اخينا او وصف بغيره بن نحو يا زيد الكرم تعين الضم في الصور كلها ولم يحز
الفخ واجاز الكوفون الفخ في الاخر وهو ما اذا وصف بغيره بن مستدلين بقوله يا جود منك
يا عمر الجواد اعلى ان الرواية بنع الزا وعلوه بان الاشم ونعتة كالشيء الواحد فلما طال النعت
بالنعت حركوه بالفخ وحكي الاخفش ان من العرب من يضم نون الاين اتباعاً لعلم المنادي
وهو نظير من قبل المحدثه يضم اللام وزعم الجزجاني ان فتحة ابن بنا كذا
قال ابن مالك والحق بالعلم المذكور في جواز الفخ نحو يا فلان بن فلان ويا من بن مثل

ويا سيد

ويا سيد بن سبأ كثر استعماله كالعلم قال ابو حنبلان والذي ذكره اصحابنا ان السليم مفروضة
فيما اذا كان المنادي والمضاف اليه ابن كنه مما اتفق فيه لفظ المنادي ولفظ ما اضيف
اليه بن نحو يا كرم بن كرم او ابن الكرم ويا شريف ابن شريف او ابن الشريف وكتب بن كلب او ابن
الكلب وذكروا في ذلك خلافاً فالصغير بنون يعنون المنادي وينصبون ابن والكوفون وابن
كيسان يحرونه محري يا زيد بن عمرو في جواز الضم والفخ كما اخرب العرب ذلك في غير النداء
في حرف التنوين من الموصوف قال الكيت تناو ايها كلب ابن كلب فاصبحت **هـ** وقال اخبر
فان اباكم مثل ابن صل وما ذكره الصغير بنون هو القياس اذ الاعلام قبل للتغير من غير
انتهى ثم الموصولة التي يجوز فيها فتح المنادي يجب فيها غير حذف تنوينه كثر استعمال
والنفا السالكين نحو قام زيد بن عمرو وقام فلان بن فلان بخلاف قام غلام بن زيد او زيد
بن اخينا نعم الحق بعضهم ما اذا اضيف ابن الى مضاف الى علم نحو قام زيد بن اخي عمرو وشرط
بعضهم في المضاف اليه ابن التذكير لانهم لا ينسبون الرجل الى امه فلا يحذف التنوين من مثل
زيد بن عليه وشرط بعضهم في العلمين التذكير فالكـ ابو حنبلان وهو باطل انما ذلك في ابن وابنة
التنوين فيما اجمع فيه الشروط ضرورية قال حارث بن قيس بن عتبة الا ان يحل على ان ابن يدل
لاصفه كما في قوله تعالى وقالت اليهود عذير ابن الله فيمن ثون عزير الان اخبر وزعم ابو
علي الغارمي ان حذف التنوين من نحو قام زيد بن عمرو للتركيب وانهم بنو الصفه مع الموصوف
وان ثون ابن حنبلان اعراب والال تا بعة للثون بمنزلة الميم في قولهم هذا امرؤ ورايت امرأ
ومررت بمرء ولما كانت اللذان حرف اعراب لم ثون لان التنوين لا يكون وسطا قال ابن مالك
وهذا امرؤ وبالاجماع على فتح المجرور الذي ينصرف نحو صلى الله على يوسف بن يعقوب
ولو كان كذا قال كسروا **و** اذا كان الموصوف عالماً مؤنثاً ونعت وابنة مضاف الى علم محذوف
في النداء من جواز الفخ وفي غير من وجوب حذف التنوين حكم المذكر للموصوف بان نحو يا هند
ابنة زيد وقامت هند ابنة زيد وهذا ما اجزم به ابن مالك وغيره وعنه القياس على ابن
وذهب قوم الى السمع لان السماع انما ورد في الابن وهو خروجه عن الاصل فلا يقاس عليه وفي
الوصف بنيت في غير النداء وجهان رواهما سيبويه عن العرب نحو هل هند بنت عاصم
بالتنوين ونحو كثر استعمال الاستعمال فقط وليس في التنوين السالكين الذي في ابن وابنة
ولو كان المنادي المؤنث مسيباً في الاصل نحو يا رقي شي ابنة عمرو تنغير حركة الياء الاصلية
ويكون فتح الاتباع تقدير اذكر ابو حنبلان **هـ** واذا كان لفظ المنادي مضافاً نحو يا تيم تيم
عدي فصب الثاين ندا او باضمار اعني اوبياناً قال ابن مالك او توكيداً او التماساً او الغتا ومن
الاول او نصب امثاله لثالث في معه او هو محم اولئك مقدرا او مركبا او اتباعاً او التماساً
واشمال للنسب والوصف ان كالمعلمين خلافاً للكوفية **ش** اذا ذكرت منادي مضافاً
وكررت المضاف اليه فلا اشكال نحو يا تيم عدي تيم عدي وهو توكيد محض وان كررت
المضاف وحده نحو يا تيم تيم عدي فلك ان تضم الاول على انه منادي مفرد ونصب الثاني
على انه منادي مضافاً مشتتاً او منه موصوباً باضمار اعني او على انه عطف بيان او بدل
واذا بن مالك او على انه توكيد قال ابو حنبلان ولم يذكره اصحابنا وهو ممنوع لانه لا معنى

كما هو واضح ولا يغفل لاختلاف جهتي التعريف لان الاول معروف بالعلنية او النور والثاني بالاضافة
لا م يصف حتى سلب تعريف العلنية واجاز السرا في نصبه على النعت وبتاول فيه معنى
الاشتقاق وهو ضعيف ولك في الاول ايضا النصب لكن البصر اوجه واكثر في كلامهم واختلف
في وجه النصب فقال سيبويه هو الاضافة الى متلوا الثاني والثاني معجم من المضاف والمضاف
اليه والاصل يا يتم عدي بنه حذف الضمير من الثاني واختم قالوا ولا يجوز الفصل بين المتمايعين
بغير الظروف الا في هذه المسئلة خاصة وقال الفراهي هو الثاني معما مضافا الى المذكور اخذ من
قوله قطع الله يد رجل من قايما ان الاسمين مضافان الى من ولم يعترض به هنا وقال
المبرد هو على نية الاضافة الى مقدر مثل المضاف اليه الثاني والثاني توكيد اوبى ان او بدل
وقالت الاعلم هو على التركيب وفتح الاول والثاني بالاعراب جعل اسماء واحدا واصنفا
كما قالوا فقلت خمسة عشر وقال البراء في هو على الاتباع والتحقيق مثال يا زيد من عمرو
لان الثاني صفة مثل ابن وليس ذوبه في الكثرة ههنا خمسة اقوال ولا يخفى المشقة بالعلمين
عند البصريين فيصور النصب في اسمي الجنس نحو يا رجل رجل القوم وفي الوصفين نحو يا صاحب صاحب
زيد وخالف الكوفيون فاوجنوا في اسمي الجنس ضم والاول وفي الوصفين ضم لا توين او نصبه
منونا نحو يا صاحب صاحب زيد **مسئلة** لزم الله من الاستفاد فلم وفي كتابه
عن تركه وقيل علم وقيل ترجم فلان وفلان وجوز ضرورة ومكرمان وملايمان ومجنسان
ويمكذبان ومككحان ومطيان وملام ولومان ونومان وههنا والمعدول الى فعل في نصب مذكر
وفعال مبنيا على الكسر لسبب موث الاضروية وسمع رجل مكرمان وملايمان وقدر ابو حبان
القول وينقاس فعال سببا وامرا على الاصح في ثلاث مجرود تام منصرف وقاس ابن طليح
الامر من افعال **ش** من الاسماء اسما لازمت الله فلم يتصرف فيها بان يتعمل مبداء ولا
فاعلا ولا مفعولا ولا محذورا بل لا تتعمل الا في النداء وهي قسمان مشعور ومقنيس **قسم**
المشعور قل للرجل وفلة للثاة يقال يا فلان ويا فلانة وقد جرد في الضرورة قال في حجة امسك
فلان عن قل واختلف فيها فقيل هما منقوصان من فلان وفلانته حذف الالف والنون
ترجيحا وبه جزم ابن مالك ونسبه ابو حبان للكوفيين وقيل هما كنانتان عن علم من يعقل
وعليه ابن عصفور وصاحب البسيط قال ابو حبان ومذهب سيبويه انهما كنانتان
عن تركه من يعقل بمعنى يا رجل ويا امرأة وقل ما حذف منه حرف وبي على حرفين بمنزلة
دم وتركبه قل ن وقل كناية لنادي وفلان كناية ي بدليل انه اذا سمي به ثم صغر قيل
قل وليس اصغر فلانا فذاك تركبه قل ن وقل كناية لنادي وفلان كناية عن اسم سمي
به لحدث عنه خاص غالب فيها مختلفا المعنى والمادة وقل الذي في الشعر السابق هو فلان
صغيره الشاعركه لك ضرورة وليس هو المحقق بالنداء انتهى **ومنها** ههنا قال ابن مالك
يقال للنادي المصغر يا محمد في التذكير يا هن ويا هنان ويا هتوت وفي التانيث يا هنت
ويا هنتان ويا هنتات وقد يلى او اخرهن ما يلى او اخر المندوب من الالف وههنا السكت
فيقال يا هنة يشكون اليها وكثرها لا تتقا التاكين وخمها تشبه بها الصغير ويا هنتاه
ويا هنتاه ويا هنتاه **ومنها** ملام ولومان ونومان في نداء الكثير اللوم والنوم

ولا يقاس

ولا يقاس عليها قطعاً قاله اذا قلت يا نومان لم يحجر الذي اريد ولم ياخذ بشي سوى حمل
ومنها مفعلان في المرح والزم ذكر الاكثر انه مشعور لا يقاس على ما حاشته والذي سمع منه سكت
الفاظ مكرمان للعزير المكرم ومجنسان ومككحان ومطيان ومكذبان وذكر بعض المعاربة انه
منقاس وانه يقال في الموت باليا وحكي ابن سيرين رجل مكرمان وملايمان وامرأة ملامانه
وحكي ابو حاتم هذا زيد ملايمان فهم من اجاز استعماله في غير النداء بقوله وقال ابو حبان
الذي اذهب اليه في خرجته انه على اضرار القول وحرف النداء والتقدير من سبب لحذف القول
ومنها فعل المندوب في سبب المذكور جزم ابن مالك بانه لا ينقاس والمشموع منه يا كعب ويا فاسق
ويا خبت ويا عدل وهي معذولة عن الكعب وفاسق وخبت وغادر قال ابو حبان ويا صاحب
نصوا على القياس فيه وقال المبرد اذا اردت بفعل مذهب المعرفة جاز ان تبني في النداء من كل
فعل فعل وامّا حديث لا تقوم الساعة حتى يكون استعد الناس بالدين كعب بن كعب فليس هذا
للمحقق بالنداء ولا مفعولا لانه معروف وهو وصف كعب ولما قوله شهادة بيدي لمجاده عذر
فصروا والمقنيس فعال للمندوب في سبب الموت نحو يا كعب ويا خبت ويا فاسق ولما قوله
الي بيت قصصه لكعب فضرورة على انه اول باضمار القول بالوعدا وحرف النداء اي يقال
ايها او تدعي يا لكعب وهذا النوع مبني على الكسر ليعتد به من جهة العدل والثبات
والوزن وينقاس فعال في السبب باختلاف وفي الامر وفاقا لسبويه وخلافا للمبرد من كل فعل
ثلاثي مجرد تام منصرف نحو يا لأم ويا قدار بمعنى يا لأمه ويا قذار ويا قذار ويا قذار
اخلس وانطق ويا فلا يبنى من غير ثلاثي ولا من مزيد بل يقتصر فيه على ما سمع غودراك من
اذرك خلافا لابن طليح ولا من ناقص فلا يجوز كوان مطلقا ولا بيات ساهرا بمعنى كن وت
ولا من جامد ولا يجوز وذار ولا وداع زيدا بمعنى ذر وذع **ومنها** اللهم والله عوذ
حرف النداء ومن ثم لا يثبتم في سعة خلافا للكوفية ومنع سيبويه وصفه وجوز المبرد
بمرفوع ومنقوب وشدي غير نداء وحذف لامه وقد يستعمل ثانيا للجواب ودليلا على الندوة
ش من الاسماء الخاصة بالنداء اسماء الله وشدا استعماله في غيرهم قاله الاعشى
كحلفه من اي رباح يبيعها اللهم الكبار وشدا ايضا حذف الالف منه قاله ان كنت قلت محق
واصل الحلاله زبدت فبه الميم المشددة عوضا عن حرف النداء او من ثم لا يجمع بينهما الا في الضرورة
لقوله اي اذا ما حدثت اليها اقول اللهم يا اللهم هذا مذهب البصريين وجوز الكوفيون الجمع
بينهما بناء على ان الميم ليست عوضا منه بل بقره من جملته محذوفة وهي اسم غير
ومذهب سيبويه والتحليل ان هذا الاسم وهو الله لا يوصف لانه صا ر عهده مع الميم بمنزلة
الصوب يعني غير متمكن من الاستعمال وقال في قوله قل اللهم فاطر السموات انه على نداء اخر
اي يا فاطر وذهب المبرد والذجاج الى حوا وضمه بمرفوع على اللفظ ومنع منسوب على الوضع
وجعل فاطر صفة له قالت ابو حبان والضم مذهب سيبويه لانه لا يسمع فيه مثل اللهم الرحيم
ارحمنا والايه وخوها محملة للنداء قاله المطرزي وشرح المقامات وقد تستعمل
الله غير الدعاء ثانيا للجواب ومنه الحديث اللهم ارسلك فلكك اللهم نعم ودليلا على النداء
كقوله العلاء لا يجوز اكل الميتة اللهم الا ان يضطر ويجوز **مسئلة** الندبة اعلان

المتفجع باسم من فقله ملوك او غيبة واما واما مع الأمن والمندوب حكم الله ولا يندب مغير وإشارة
وكذا موصول الا بصلته تعيينه واسم جلس مفرد على الصحيح قال البراني ومضاف في المغير خطاب والكوفية
وجمع السلام **ش** المندوب نوع من المنادي والندبة مصدر نذب الميت اذا نفع عليه والحق به
الغائب ويخص من خروى الله اعز من واهي الاصل ويا ولا تستعمل الا عند من التمس بالمنادي
غير المندوب فان نذب ميتا اسمه زيد ونحضر بك من اسمه زيد وهم المندوب بحكم المنادي من
نصبه اذا كان مضافا او شبهه نحو واعبد الله واصار يا عمرو او صم اذا كان مفردا نحو وازيد
وتنوينه عند الاضطرار نحو وافصح يا ابن ممي ففصحيا ولا يندب المهم من صهر واسم اشارة
وموصول واسم جنس مفرد وتكره فلا يقال وآتاه ولاواه ولاواه من ذهابه ولاواه
لان ذلك لا يقع به العذر للمتفجع لانه ما هو المقصود بالندبة فان كان اسم الجنس غير
مفرد جاز نحو واعلام زيدا وكذا اذا كان الموصول صلبا تعيينه نحو وامن خفيار زمزمه لانه
في الشهرة كالعلم واجاز الرياشي ندبة التكره وفي الحديث واجياله وقاله غيره هو نادران
صح ومنع البراني ندبة المضاف لصبر الخطاب كما لا يجوز نداه لان البابين سواك بعض
المعارضة ولم يسمع شاهد بخلاف قوله ومنع الكوفيون ندبة الجمع السام كما لا يجوز تنوينه ولا
جمع لان الحاق الالف هنا كالحاق الالف والواو هناك وفوق اليهم يكونان ههنا الالف
لا تغير المفعول عما هو عليه ولا يحدث فيه شيئا بخلاف حرفي التنبيه والجمع **و** يلحق اخر
ما تم به جواز الالف حذف ايا ما تليها من تنوين والالف وجوز الكوفية قلبها وحريك التنوين
بفتح او كسر وحذف حرف التنين وفتح ما يليها بفتح فتنين فتقلب بحسبه وجوز الكوفية مطلقا
وي يا وواو بقدر حركتها الفتح والحذف والاصح لا يغني عنها فتحة واما لا تقلب يا بعد تنوين
مثنى واند لا يعوض منها تنوين وصل واند لا يلحق تنوينه او نعت ايا او مضاف في نعته غير ان
قال ابن مالك او ما اخره الف وحذف بعضه في بدل وسبق ومنادي غير مندوب
ويلم غالبا سالمة ومنقلة ههنا سألته لا وصل اختيارا خلافا للفراس **ي** يلحق جواز
اخر ما تم به المندوب الف وليس حاقا بل لازم واخر ما تم به بشمل للفرس والمضاف وشبهه
والموصول والركب ثم ان كان متلواها تنوين او الف حذف لا تنقي الساكنين نحو واموساه
واعلام زيدا وجوز الكوفيون قلب الالف يا وحريك التنوين بفتح او كسر فيقال واموساه
واعلام زيدناه او زيدنيه وان كان حرة تانيث افزع نحو واحرااه وجوز الكوفيون حذفها وان
كان حرفا محركا فتح ان كان مفعولا او مفعولا او قران كان مفتوحا نحو وازيدناه واعبد الله
وارقا شاه واعبد يعقوبه ما لم يحصل لبس فتقرر الحركه وتقلب الالف واو ان كانت ضمّة
ويا ان كانت كسرة كقولك في غلامه وقوموا مسمى بيد واعلامه وقوموه بقلب الالف
واو وحذف الواو الاولى لا تنقي ساكني معها وفي غلامك وقومى مسمى به واعلامك وقوميه
بقلب الالف يا وحذف التاني الاولى لذلك اذ لو باقيت الالف وقبل واعلامها لالتبس بالغايه
او واقوماه لالتبس بالمثنى او واعلامها لالتبس بالندبة بالندبة
لم يلبس فاجازوا وارقا شه واعبد للملك وان كان واو يا بقدر فتحها الحركه جاز
فيها الحذف والابقا محركا بالفتح كقولك في غلامي واعلامها او واعلامه وبقي مسائيل

الاولي لا يستغني عن الالف بالفتحة فلا تقول واعمر وانت تريد واعمره خلافا للكوفيين **الثانية**
لا تقلب الالف يا بعد تنوين التنبيه عند البصريين بل يتعين الفتحة النون نحو وابدناه واجاز الكوفيون
وابن مالك فيقال وازيدنيه **الثالثة** كذا **الرابعة** لا تلحق
الالف نعت المندوب عند جمهور البصريين لانه منفصل من النعت واجاز الكوفيون
وابن مالك نحو وازيد الطويله واجاز خلف نحو نعت اي نحو يا ابن الرخلاه واجاز يونس
وابن مالك نحو نعت الجوز باضافة نعت نحو يا عمرو وعمر ابن الزبيره والجمهور
حملوا ذلك على الشذوذ وجوز بعضهم كون البدل وعطف النسق **الخامسة** اطلاق الناة
يلتضي جواز حاق الالف بما اخره الف وحذف صرحه بغض المعارضة وابن معطي الغيبة
وابن الحاجب فيقال في عبد الله واعبد الله للاهه وفي جملة ما نعت ابن مالك لا يستغني
الف وحذف الف وحذف **السادسة** قيل قد تلحق الالف المنادي غير المندوب كقول امارة
من العرب نعت يا عمروه فقال يا لبيكاه حزم بذلك ابن مالك وغيره ومنعه سيبويه **السابعة**
تلى الالف في الغالب ساكنة ومنقلة نيا او واو او واو ساكنة كما تقدم من الامثلة ويجوز ثراها
كقوله وقت فيد يا عمر الله يا عمرا ولا يثبت في حال الوصل الاضطرار واجاز الفرغ فيه ثبوته
مكسورة ومنقوطة **ص** مشددا نحو الام مفتوحة منادي متعجبا منه او مستغاثا
به متعلقا بفعل النداء او قيل بحرفه وقيل زايين ومكسورة المفعول عليه دون يا والمستغاث
من اجل متعلقه بفعل النداء او ادعوك او مدعوا اقوالا وقد يجوز من اؤخذ في اؤتله
يا لحذف المستغاث به واذا ولي يا مالا ينادي الاجاز اجاز فتح اللام مستغاثا به وكسرها
ولست بعض الالف لزاغته وتعاقها الف كالتدب وتختص الباب بيا وقول ورود
واو التجب **ش** اذا استغث المنادي او تعجب منه جرب باللام مفتوحة نحو يا الله يا الله يا
للجب وما كان مادي مستغاثا ومتعجبا منه وما لا فلا الا المعروف بالانه يجوز ههنا والاستغاث
دعا المستغث المستغاث والتجب بالنداء اعلى وجهين احدهما ان ترى امرا عظيما فتنادي
جنسه نحو يا الله والآخر ان ترى امرا فتعظمه فتنادي من له نسبة اليه ومكة فيه عويا
للعلما وعلف فتح لام المستغاث العرفي بيته وبين المستغاث من اجله واخرى المتجب منه
محررة لمشاكرته في المعنى لان سبهم امر عظيم عند المنادي واختلفت في هذه اللام ففتل
زايين وعلفه ابن خروقي واختار ابو حبان بدليل معا قتها للالف والاصح لست زايين
وهي هذا فذهب ابن حني الى انها متعلق بحرف النداء المافية من معنى الفعل وذهب سيبويه
الى انها متعلق بالفعل المضمر واختار ابن عصفور وكسر اللام مع المفعول ان لم تقدم
يا نحو يا الكهول وللشباب للجب فان اعيدت معه يا فتحت نحو يا لعطام يا لرياح
وكسر النفا مع المستغاث لاجل نحو يا لقومي لفرقة الاعباب وتعلق بفعل مضمر
تقدير ادعوك لئلا قال ابن عصفور قولا واحدا وليس لذلك بل الخلاف موجود فعيل
انها متعلق بفعل النداء وهو بعيد وهل حال عذوفه تقديره يا لزيد مدعو العزوف وقد
مجر المستغاث من اجله من لانها تاتي للتعليل كاللام كقوله يا لرحال ذوي الابواب من نفر
لا يبرح السفه المردى لهم ديناه وقد حذف المستغاث من اجله ان علم كقوله فملن

خاله اما حكاية وحل بالموت بالناس وقد عذرت المستغاث به قتل بالمستغاث من اجله كقول
بالاناس ابو الامشاس على التوغل في بني وعدوان اي بالقوي لانا واذ اولى يا اسم لا ينادي
الاجاز احوي بالحب ويا لله ويا حي جازي الالام الفتح على انه مستغاث به اي يا عجب احضر هذا
وقتك والكسر على انه مستغاث من اجله والمستغاث به عذوف وكانك دعوت عنك ثبته
على هذا الشيء وزعم الكوفون ان الالام الاستغاث به بعض الكوفون وان اصل بالفلان يا الكوفون فلان عذوف
لكثرة الاستعمال كما قالوا في امن م وانه اصل الوقف عليها في قوله اذ الداعي المشوب قال مالا
والصبريون قالوا بل هي لام الجربيل وقوع كسرهما في العطف ولو كانت بعض الكوفون لم تكن لكسرها
موجب ونقل الاول عن الكوفين ذكر ابن مالك ونارح فيه ابو جابر بان الفراء قال ومن الناس
من زعم كذا فذكرهم وظاهر هذه العبارة منه انه ليس مذهب الكوفيين ثم انهم نقل به وهو
من رويهم فلذا لم اعز به في المتن اليهم بل قلت خلافا لراعيه وتعاقب الالام الف كالمندوب
فلا يحتمل ان يكون غويا زيد العرو وقطعنا هذا السكت وقفا ويظهر من كلام سيبويه عن الخليل ان
اللام في الاصل ومختص باب الاستغاث والتعجب بامان بين ساير حروف النداد وما وردت
واي التعجب **تنبيه** انما اعرب المستغاث والتعجب منه مع كونه منادى وعلم
البناء موجهة فيه لدخول اللام التي هي من خصائص الاسماء فارجع الى اصلك وعلى هذا الاموضع
رفع له فنبعت بكسر والنصب وقيل لان يا صا رحكها في النداء فكم التعامل اذ النبا فيها يشهد
بالاعراب فلما دخل الحرف لغناه زال عمل اللفظ ومانر بمنزلة ما زيد بجابر فعلى هذا
موضع رقي فنبعت ثلاثة **اوحد** **ص** **مسئلة** الترقيم حذف اخر المنادى ولا يرخم
غير الاضروحة انما هي ولو غير علم وذي تا ومعوذ ومنتهى في الاصح ولا ملازم اللام او مندوب
ومستغاث باللام قطعاً ولا دواها ومضاف ومبني غير اللام اخلاق كراعيه **تنبيه** الترقيم
لغة التسهيل واصطلاحا حذف اخر الاسم بالمراد فالاسمي مثل يدمرحما ويذخر في المنادى
والتصغير والقصود هنا الاول وهو المراد عند الاطلاق قال يرخم غير المنادى الاضروحة بشرط
صلاحية اللام اخلاقا لا لادفله كالمعرف بالث وسوا في جواز في الضروحة العلم وغيره وذو النان
والحال منها والمعوذ وغيره والمنتهى وغيره كما حرم به ابن مالك وقال ابن مالك منها في غير
النداء الا العلم لانه السمع والاشاهد في غير وزد لقوله ليس حي على الموت تعالى اي خالده
وقال بعضهم لا يرخم فيها ثلاث في حال من التا كما لا يرخم في النداء او قال بعضهم اذ ارخم في غير
النداء عوض منه يا ساكنة كقوله من الشعال وخر من انهم **وقال** للمبرد لا يجوز الترقيم
في غير النداء الاعل منه التمام لقوله طريق ابن مال ليل المعوض والحضر **ولا يجوز** على سبيل الاستعارة
لجذوف وزد بالقياس على حال النداء او بالسماع **قال** ابن حارث ان اسق لروية اي ابن
حارث وما ورد من ذلك فيما فيه الت كقوله فوالله انما ملكه من ورق الحى اي الحوام في الحرف
الذي هو غير الترقيم ولا يرخم الاسم للملازم للنداء كقوله ابو جابر في شمر التسهيل **قال**
وكما ملام فليس ترقيم ملا مان بل بناء على مفعول من التوم **قال** وتصور الصانع على انه لا يرخم
المندوب الذي يحقته علامه النديه ولا المستغاث الذي فيه اللام قطعاً واجاز ابن خروف
ترقيم المستغاث اذ لم يكن فيه لام الاستغاث كقوله ادلم لك بن صعبه ابن سعد

وقال ابن الصايغ انه ضروري ولا يرخم المنادى المضاف عند البعير من لان المضاف اليه ليس
هو المنادى ولا يرخم الا المنادى واجازم الكوفون وابن مالك عذرت اخر المضاف اليه لقوله
خدا وحظكم يا ابا عكرم واذ كروا في اشياء اخرى واجاب سيبويه بانها ضرورية قال ابو جابر
ولو ذهب ذاهب الى جواز ذلك اذ كان اخر المضاف اليه تا الثاني وقفا مع الوارد ومنه اذا
كان غيرهما كان مذهباً ولا يرخم المنادى بسبب غير اللام اجاب خدام **ص** ويرحم ذو النان
مطلقا خلافا لابن عصفور في نحو صلعة بن خزيمة وللمبرد في النكر مطلقا لانه لا يرخم
ان كان علما قيل او نكره مقصودة زائد على ثلاثة قيل او ثلاثة عرك الوسط قيل او ساكن
ش مافية تا الثاني لا يترط في ترخيم عليه ولا زيادة على الثلاثة بل يرخم وان كان
ثلاثا غير علم كقول بعض العرب يا سائر ارجي تريد يا سائر اقمي **قال** ولا يترخى قال ابو جابر
ويثني فله الخاص بالنداء لانه لا يجوز ترخيمه وان كان مؤنثا بالانتم ان كان المؤنث بالانتم
على الاطلاق في ترخيمه كقولك في هذه سمي يا هب اقبل وان كان نكرة مقصودة فقيم خلافا
ذهب المبرد الى انه لا يجوز ترخيمها وزد الترخيم نحو قوله يا ناي سيري عني فسيح **ص**
وفي النديع لا يجوز للمبرد ترخيم النكرة العامة نحو خيرة وعلم **قال** ويرحم من كان مقصودا
وهو خلاف ما حكاه غيره فلذا قلت مطلقا وزعم ابن عصفور انه لا يجوز ترخيم صلعة لانه كناية
عن الجهول الذي لا يعرف **قال** **الشاعر** اصلعة ابن قبيعة من فقع **لكن** لا يابالك
مزدري **قال** ابو جابر واطلاق النحويين مخالفه وايضا وان كان كناية عن جهول فانه
علم الاتري انهم منعوه العرف للعلية والثاني عرك حكم اسامة للاسد والعارى من تا
الثاني انما يرخم بشرط ان يكون علما خلافا لاسم الجنس والاشارة والموصول وان تكون زائدا
على ثلاثة فلا يرخم الثلاثي وذهب بعضهم الى جواز ترخيم النكر المقصودة لانه في معنى المعرفة
ولذلك نبعت **قال** حارث غصنفرا غصنفق واستدل بما ورد من قولهم اطلق كراي
كراوان ويا صاح اي صاحب والجرم جعلوا ذلك سادا وذهب الكوفون الى الكسائي الى
جواز ترخيم الثلاثي بشرط ان يكون عرك الوسط فيقال في حكم باحث وهذا مبرور به سماع ولا
يقبله قياس ونقل ابن باشار ان الاخفش وافق الكوفيين على ذلك قال ابن عصفور فان كان
الثلاثي ساكن الوسط كمد وعمر ولم يجر ترخيمه قولا واحدا عند اهل البصرة فلان اقل
ما سبق عليه الاسم بعد الترقيم ثلاثة احرق واما عند اهل الكوفة فليلا يبقى على حرفين
ثانيتها ساكن فليست الادوات حو من وعن **قال** ابو جابر وليس كما ذكر بل الثلاثي فيه
موجود حكمي ابو البقاء الكسيري في كتاب التبيين ان بعض الكوفيين اجاز ترخيمه ونقله
ابن هشام الحضراوي عن الاخفش **قال** ما نصبه اجاز الفراء وجماع ترخيم الثلاثي
المحرك الوسط واجاز ابو الحسن وحذف ترخيم الساكن الوسط من الثلاثي **ص**
ويرخم المخرج عذف ثمانية وقيل انما يحذف حرف او حرفان وقيل انما فقط من ذي ديه
ومن اثني عشر وقوعه الالف ايضا ومنع سيبويه ترخيم المحلة والوجهان المخرج
والتر الكوفية ذابيه والفراء مركب العدد على والحري علم الكناية والكوفية المسمى
به من تثنية وجمع **ش** فيه مساييل **الافقي** اختلف في ترخيم العلم المركب

تركيب مزج فان لم يجر على جواز مطلقا ومنع اكثر الكوفيين ترخيم ما اخرج فيه وقال ابو حنبلان
الذي اذهب اليه انه لا يجوز ترخيم المركب تركيب مزج لان فيه ثلاث لغات البناء ويلبغى ان لا
يرجم على هذه لانه مبني لا بسبب البناء والاضافة وقد منع البصريون ترخيم المضاف
ومنع الضرف ويلبغى ان لا يجوز ترخيمه لانه لم يحفظ عن العرب في شيء من كلامهم وانما قولهم
اقا تلتني المحاج انتم ازرله در اب وانك عندهم فوا ديا يردد را مجرد هذا من الترقيم
في غير البناء المتعدي وهو مشا ذنا در لا تبني عليه القواعد قال ولم تعتمد الضاه في ترخيم
على سماع انما قالوه بالقياس من جهة ان الاسم الثاني منه شبه لثا الثاني فتعومل
معاملة كل واحد بالحد في الترقيم قال ولو كان غير مستوعب اختلافوا في كيفية ترخيمه ففاسد
البصريون كلهم تحذف الثاني منه فيقال في حضرموت وخمس عشرة وسبويه باحضروا يا
خمس ويا سبب ومنع ذلك ابن كيسان لانه يلبس بالمفردات وقاس تحذف منه حرف
او حرفان فيقال يا حضرم ويا بعلب في بعلبك لان ذلك ادل على الحذف من حذف الثاني باسم
واجاب الاولون عن اللبس بانهم يزول بالانطمار فتعين اذا حذفت وقال الفراء في اخره وبه
لا تحذف منه الا اليا خاصة ثم تقلب اليا الفاء فيقاس في ياسبويه **الثانية** اذا سمي بانثا
عشر وانثا عشر رخم عذف الحذف وتحذف منه الالف ايضا فيقال يا ثني وانثا كما يقال في ترخيمها
لؤلؤم بركبا وهذا ايضا على ان المركب مبني العدد اذا سمي به يجوز ترخيمه وهو مذهب البصريين ومنع
الفراء **الثالثة** ما سمي به من الجمل كقائط شراي ترخيمه خلافا فذهب اكثر الكوفيين الى المنع وابن
ما ك الى الجواز وقوله عن سبويه خطا فان سبويه فيقال يا ثا مطلقا في الثاني وقاس
ابو حنبلان هذا النقل عن سبويه خطا فان سبويه في المنع وقد سقت عثارته في التلث التي
انما على الالف وما ضم اليها **الرابعة** لا يستثنى من العلم المفرد شي عند الجمهور واستثنى
الجزمي مسئلة طامرين طامركاية عمن لا يعرف ولا يعرف ابوه فلم يحز ترخيمه لانه كتابه عن
اسمه ورد بانهم رخوا فلان اسمع يا فلا يقال وهو ايضا كتابه واجيب بان فلا كتابه عن
الاعلام فرخم كما يرخم العلم وطامرين طامركاية عن جمهور لا عن علم واستثنى الكوفيون ما سمي
به من ملئي وجع تلحمه فتعوا ترخيمه والبصريون يجوزوه عدا العلامة واليونان
وتحذف مع الاخر متلوه ككنا ساكنا زابدا قبل اكثر من حرفين وحركة واحدة وجوز الجزمي حذف
ثاني الفتح والاختفاء المغلوب عن اصل والفس الساكن الصحيح ولين بعد حرفين وقيل ان كان
واو او قوف للذم والكوفية يا فعلايا والالف قبلها وتحذف زابدا ان زابدا معا مل يبق على حرفين
ولم ان حررك او لا على الثمور واما متلوا الباقية الاكثر وجوز سبويه ان يبق ثلاثة ولم
ينتظر وقال ابو حنبلان يجوز ان والترك اكثر **الخامسة** تقدم ان الترقيم حذف الاخر وعدا
مع الاخر ايضا ما قبل من حرفين ساكن زابدا قبل اكثر من حرفين وحركة واحدة سواء
كان الاخر متلوا اصليا ام زابدا ام حرف علم بشرط ان لا يكون هتا ثانيا فيقال في منصور
ومسكين ومروان واسما وزيدون وهنات اخلاص يا ملعن وباسك وما مرو
باسم وبازيد وباهند فان اختلف شرط مما ذكر من حذف ما قبل الاخر فلا يحذف ان كان صحيحا
كجعفر ولا يثبت محركا كقنور وصبيح ولا اصليا كخنا رومند فان الفها منقلبة عن يا وواو

خلافا

للاختفاء حيث جوز الحذف في هذه النون فقال يا ملعن ويا ملنق ولا ما قبله حرفان فقط كخنا د
ومؤد وسعيد ليل يشبه الاسم بقا على حرفين الادوات خلافا للفراء حيث جوز الحذف فيه
فيقال يا ملنق ويا ملنق وقيل انما قال الفراء بالحذف في مؤد فقط فزاد من بقا اخر الاسم ولو
ابعد منه ووافق البصريين في عداد وسعيد لانتقا ذلك وجوز ايضا حذف ما قبل الاخر من ساكن
متحرك قبله حرفان فقط امر قل فيقال يا ملنق لانه لو بقي الساكن اشبه الادوات الى ليس
في الاسم التمكن ما اخرج ساكن ورد بان على لغة التمام لا يثبتها وعلى الانتظار الحذف وقراد
وجوز اخرون حذف الساكن الصحيح ان كان مدغما كقرشت لانه في قوة حرف واحد ولا ما قبله
حركة لا تحاسبه كغريق وفردوش خلافا للفراء والجزمي حيث جوز الحذف فيه فيقال يا غرن
ويا فرد ولا ما قبل ها الثاني كسعاء وميمونه عند اكثر من اجاز سبويه حذفه ان بقي بعد
ثلاثة احرف فصا عدا ولم ينتظر الحذف قاس ابو حنبلان والصحيح مذهب سبويه وبه ورد
السماع قاس اخارين بذر وليت ولاية يريدها رشة ابن بدر وقاسك يا ارط انك فاعل
ما قلت يريدها رطاه وقاسك انك يا معاويا ابن الافضل يريدها معاويه ويا ابن الافضل
منا دي ثان لان بعض المنشدين له من العرب كان يقطع عند قوله يا معاوي ثم يبتدي يا ابن
الافضل ثم قال ابو حنبلان والوجه ان الذي للثا الذي هو على اكثر من اربعة احرف وجهين احدهما
وهو الشايع الكثير ترخيمه حذف التافيط والثاني وهو قليل ترخيمه حذف التاوما يليها
وما فيه زيادتان زيدا معا عدا فان ذلك الف الثاني كحوا والالف والنون في نحو سكرن وعلا م
التثنية والمجوعين كما تقدم وبالنسب كطاييل والواو والثاني مكثوث ورهوبوت وكلم ثلاثة شروط
الاولى كون زيادتهما معا كما ذكر فلوم يراد معا كعليام عدا فان الاول زيدي
للحق ما زبديت الاخرى لاهو فعلى ساسرداج وزلال وكذا كحوليا ويرد ايا لا يحذف
لانها لم يزد امعا بل الاخرى جات للتانيث بعد ما كانت الاولى للالحاق الثاني ان يبقى الاسم
على ثلاثة فان بقي على اقل لم يحذف كمدان او بنون على الثالث ان يكون اول الزيادة ثنين
ساكنان فان كان محركا لم يحذف كغربي ومن الكوفيين من عدا فها معا وما اخره ثلاثة زوايد
ما قبل اخر حرف علم كحوليا ويرد ايا لا يحذف منه الا الاخير فقط عند البصريين وجوز الكوفيون
حذف الثلاثة قاس ابو حنبلان وقاس قولهم يقتضي حذف الثلاث في رعنوتا ورهوبوت
ص مستلزم الا جود انتظار الحذف ولا يغير الباقي لا يجرى كما كان مدغما ان تلا الفاقيل
اولا وما كان له لا اضل التكون فينضم على الاصح وتا كنه عدا كل ساكن يبق قال الاكثر
والا بر د كما زال سبب حذفه ويتعين الانتظار في ذي الثا ان البس وقيل مطلقا وقيل لا بشرط
اللبس في الاعلام وفي ما يودي الى عدم تغير على الاصح ويعطى اخر ما لم ينتظر ما استحق
لوجوه وصفا ويريد ثالث ثا يدي لين ويتبع ثا ثا ان جهل وحيد الكوفية فيما قيل
اخر ساكن **ش** في المرحم لغتان الانتظار وهو سبب الحذف وترك الانتظار وهو
عدم نيته والاول اكثر استعيا الاوقا في نحو وجا عليه ما قري ونا در اياما
وقول رهير يا حارلا ارمين منكم بداهية وجا على الثاني يدعون عندهم والرمح كما لها شر
اذا انتظر فلا يغير ما بقي بل يبق على حركته وسكونه يقال يا جعف ويا هرق ولا يعمل فيقال

قام بها الفعل وذلك شأن الفروع ان يدل على ما يدل على الاصل من زيادة هي فائدة الاشتقاق
ومذهب الكوفيين ان الفعل اصل والمصدر مشتق منه لان المصدر موكد للفعل والمؤكد قبل
المؤكد ولان المصدر يغفل باغتيال الفعل ويصح بمعقده وذلك شأن الفروع ان تحل على الاصل
ومذهب ابن طهم ان كل ما من المصدر والفعل اصل براسه وليس احد مما مشتقا من الاخر
وذهب بعض النحويين الى ان المصدر اصل للفعل والفعل اصل للوصف وزاد منه ليس في الوصف
ما في الفعل من الدلالة على زمن معين فبطل اشتقاقه منه وبقي اشتقاقه من المصدر
قال ابو جيان وهذا الخلاف لا يحل لي فيه **ص** ثم ان لم ينفذ زيادة على عامل فمذهب
لتوكيد والاختصاص لنوع وعدد وبني وتجمع دون الاول وفي النوع خلف **ش** المصدر نوعان
منهم وهو ما يساوي معنى عامل من غير زيادة كقمت قياما وجلست جلوسا وهو مجرد
التوكيد ومن لم لا يثنى ولا يجمع لانه بمنزلة تكرير الفعل فعمله في عدم التثنية والجمع
ولذا قال ابن ابي ابي انه من قبيل التاكيد اللفظي وقيل انه من التاكيد المعنوي لازالة الشك
عن الحدث ورفع الجواز وعليه الايدي وغيرهم وقسم هؤلاء التاكيد المعنوي الى قسمين ما لازالة
الشك عن الحدث وهو بالمصدر وما لازالة الشك عن الحدث عنه وهو بالنفس والعين ومخصص
وهو ما زاد على معنى عامل فيفيد نوعا او عدد او نحو ضربت ضرب الامير او ضربتني او
ضربتك وبني في ذلك العدد وتجمع بلا خلاف واما النوع ففيه قولان احدهما انه يثنى ويجمع
وعليه ابن مالك قياسا على ما يجمع منه كالعقول والابواب والعلوم والثاني لا وعليه الثوري
قياسا لانواع على الاحاد فانه لا يثنى ولا يجمع لاختلافها ونسبه ابو جيان لظاهر كلامه
سيبويه قال والتثنية اصل من الجمع قلنا نقول قمت قياما وبني وقعدت قعودا والاحسن
ان يقال نوعين من القيام ونوعين من القعود **ص** وناصبه مثل وصفه وفعل فان كان من
لفظ وتجرى فيه وقال ابن الطراوة بفعل مضمر او السهيلي بمضمره وانما يعرف انهما
انما غير معناه فيفعل المضمر والا فانه او من غير لفظه والجمهور بمضمره وانما يعرف انهما
او مخفيا وله فعل **ش** ينصب المصدر مضمر مثل غوفنا حرمنا جزا او جزا موقورا
وتجئت من ضرب زيد عمر واضربا وبالوصف اسم فاعل غو والذاريات ذروا والاضافات
صفا والعاصفات عصف او اسم مفعول غوانت مطلوب بطلنا وبالفعل غو وما يزلو تديلا
هذا ان كان من لفظ وهو جار عليه كما مثلنا على مذهب الجمهور ونفي صاحب الافصح فيه
الخلاف وقال الطراوة هو مفعول به بفعل مضمر لا يجوز انهما انهما في التقدير في قعد
فعودا قعد فعل فعودا وقال السهيلي كذلك الا انه قال انصبه مضمر من لفظ الفعل السابق
فاذا قيل قعد فعودا فهو عندهم بقعد اقوي لا يجوز انهما انهما في التقدير في قعد
عن الظاهر بل دليل فان كان من لفظ وهو جار عليه غوا نبتكم من الارض نباتا فثلاثة
مذاهب احدها انه منصوب بذلك الفعل الظاهر وعليه المازني والثاني انه منصوب
بفعل ذلك المصدر الجاري عليه مضمر او الفعل الظاهر دليل عليه وعليه المبرد والثالث ان
وعنه سيبويه والثالث التفصيل فان كان معناه مغاير المعنى الفعل الظاهر
كالاية فنصبه بفعل مضمر والتقدير فنبئت نباتا لان النبات ليس بمعنى الانبات فلا يصح

توكيد

توكيد به وان كان غير مغاير فنصبه بالظاهر كقوله وقد تطويت انطوا الخصب لان
التطوي والانتطوا بمعنى واحد واختار ابن عصفور وان كان من غير كظم فثلاثة مذاهب
احدها وعلم الجمهور انه منصوب بفعل مضمر من لفظه كقوله الساكك الشجر البقلان
كالما مثنى الموكك عليها الخيل الفيل مثنى منصوب بمضمر دل عليه السالك والثاني
انه منصوب بالفعل الظاهر لانه معناه فتعدي اليه كما لو كان من لفظه وعليه المازني والثالث
وعليه ابن جني التفصيل فان اريد به التاكيد عمل فيه المضمر الذي من لفظه كفعدت جلوسا
وقمت وقوفنا بالماكك انه من قبيل التاكيد اللفظي فلا بد من اشتراك مع عامل في اللفظ
او بيان النوع عمل فيه الظاهر لانه معناه وقالت ابن عصفور الاخرى التاكيد ما ذكره ولما
الذي كثر التاكيد فان وضع له فعل من لفظه عمل فيه المضمر ايضا لقوله والى حلفه
لم تحلل حلفه منصوب عكفت مضمره وان لم يوضع له فعلا نصب بالظاهر ولا يمكن ان يكون
بفعل من لفظه لانه لم يوضع **ص** والاختصاص بالن لعهد والجنس وقيل لا تدخل الا ان
وصف ونعت واصافة ولا تضافه ان والفعل خلافا للاختصاص ونسب نصا فكل
ونعته ومضمر ونوع وهنبة وعدد وشارع واوجب ابن مالك وصرفا به ووقت ونعت
وما استفهامية وشرطية والى لا تالم يحدد ومنه علم كسبحان وبرم وفجار واستعمل نحو عطا
وتواب مصدر او لا يقاس والا فلا ينصب مصدرين موكدا او مبنيا وقيل يجوز وثلاثة
ش فيه مسائل **الاولى** الاختصاص في المصدر يكون بالما اما عهدة غوضرت الضرب
تريد ضربا معهودا بينك وبين الماطب اي الضرب الذي تعلم او جنسية غوز يربط
للملوس مرية الجنس والتكثير ويكون بالنعت غوفت قيا طويلا وبلاضافة غوفت قيام
زيد والاصل قياما مثل قيام زيد حذف المصدر ثم صغته وقام مقامها المصدر فاغرب
باغرابه **الثانية** لا يجوز ان يقع ان والفعل في موقع المصدر فلا يجوز ضربته ان اضربه
لان ان تخلص الفعل للاستقبال والتاكيد انما يكون بالمصدر لم تقع المنة وعلم بعضهم
بان ان يفعل يعطى حاملة الفعل ويجوز ان المصدر ليس بالمصدر فذلك لم يسع ان
تقع مع صلتها موقع المصدر وحكي عن الاخفش اجاز ذلك **الثالثة** يقوم مقام
المصدر المبين ما اضيف اليه من كل وبعض غو فلا تملوا كل المثل لمتة بعض اللوم وما
اذري معناه غا غوضرت اي ضرب ولا تضروا شيئا وضربوا غولا اعذبوا احدكم
العالمين ونوع غو والنا زكات غرقا رجعت المنيقري قعدت العرفصا وهيدة غو
ما ك منية سوا وعاش عيشة مرصية وعد غوضرت ثلاثين ضربة واسم اشارت
غوضرت ذلك الضرب قال ابن مالك ولا بد من جعل المصدر تابعا لا يسم الاشارة
المقصود به ذلك المصدر ورده ابو جيان بان من كلامهم طننت ذلك يشرون به الى
المصدر ولذلك اقتصر واغلبه اذ ليس مفعولا اول ولم يذكر ابو جيان المصدر تابعا
وعلى هذا اخرجه سيبويه ووقت غو لم تغف عن عيناك لئلا ارمدا اي اخفاض لئلا
ارمدا ونعت غو واذا ذكر ربك كثيرا او ما الاستفهام منه غوما تضرب زيدا اي اضرب
تضرب وما الشرطية غوما شئت ثم اي اي قيام شئت والم غوضرت سوطا ورشقت

يعتقد الآخر قال طرفه **ح** حناشك بعض الشراؤون من بعض **و** ذهب فوسن الى ان ليك اسم
مفرد واسم قبل الاضافة لبا مقصور اقبلت الغزاة لا يضافه الى المفعول كما قبلوا في ليدك وعليك
والذي ذهب اليه الخليل وسبويه والجمهور انه تشبيه لب كان حناشك تشبيه حنان لانه سمي لب
ولم يسمع لباً وذكر ابن مالك ان اضافة ليك الى الظاهر شاذة كاضافة ليك الى ضمير الغائب قال فلي
يدي مرور وقال لبه ان يدعوني ورده ابو حنن بان سبويه قال في كتابه يقال لي زيد وسعيد
زيد فساق ذلك مساق المنقاس المبرد والكاف في ليك وسعيدك وحناشك الواو في موقع الفعل
الذي هو خبر في موضع المفعول لان المعنى لزوماً وانما لا يجابك ومساخنة لما تحمى ومعنى
قوله سبحان الله وحناشك اسبح واسبحه والكاف في هذا ذكرك وذوالك وحناشك اذا
وقعت موضع الطلب في موقع الفاعل كما قال هذك ومداوكتك وتغنيتك وزعم الاغلام ان الكاف
حرف خطاب لا موضع لانها من الاعراب كى في اعينك واليهاك وذلك وحذف النون لشبه
الاضافة ولان الكاف تطلب الاتصال بالاسم كما بقا لها بانهم الاشارة والنون تمنعها من ذلك
فحذفت ورد بان وقوع الاسم الظاهر وضمير الغائب موضع الكاف يطل كذا حرفاً وسمع مفرد
ليك لب بالكسر وهو مصدر بمعنى احبته منصوب مبني كما من وعاق لقله كنك كذا من عليه
سبويه ورد به ابو حنن على ابن مالك حيث قال انه اسم فعل بمعنى احب **ص** ومنه سبحان
الله ومعاد الله ورحمته ويلزم سبحان الله في الاصح ويعرف ولا يلزم الاضافة وعرف سبحان بان
في الشعر واخذ منونا ويحذف وقبل انه مبني **ش** من البديل عن فعل سبحان الله اي براه له من
السوا وليس مصدر الاسم بل اسم مشتق منه كاشتقاق كاشت من كاشي وكوليت من لولا
وهي منبت واقفت وسوفت وباتت ولبيت من مده واف وسوق وبان وليك ولا يقال سبح
محققاً فيكون سبحان معنداً الى ويلزم الاضافة ولا يتصرف وقد يفرق في الشعر منونا ان لم
ينو الاضافة لقوله سبحان سبحاناً نفوذه **ع** وغير منون ان نوبت كقولك سبحان من
علقه الفاخر اذ سبحان الله يحذف للضاف اليه وابقى المضاف بحاله وعرف بان
والشعر قال سبحانك اللهم والسبحان ومن ذلك معاد الله بمعنى عباد الله ويلزم ايضا الاضافة
ولا يتصرف ومنه الترخان الله بمعنى استزراق الله ويلزم ايضا الاضافة ولا يتصرف ولم ينطق
له بفعل من لقله فيقدر من مضاه اي استراقه ولا يتعمل مفرداً بل مقترناً مع سبحان الله
وقيل يتعمل وحده لان سبويه لم يذكر مقترناً مع سبحان ولا شبه على ذلك ومذهب سبويه
ان سبحان علم للتبعية منوع الضرف وقيل هو مبني لانه لا يتصرف ولا يتعمل مع هذا
الموضع فاشبه الحرف **ص** ومنه سلاماً وحجراً ومنه عجا وسكراً لا كلاً وحل
هو خبر او انشأ ويلزم لهما على خلاف ومنه افعلم وكرامة ومستم ونعمة عن وحنا
ونعم عن ولا افعلم ولا كذا ولا عجا ولا فعلته ورعاً وهو انما وجار كنع بغيرها وطرد
ابن عصفور ومنه صلتا وكرماً في التبع وهل منه غفرانك خلافاً **ش** من البديل عن فعل
سلاماً بمعنى بركة منكم لا خير ينشأ ولا شر ولا يتصرف بخلاف سلام بمعنى الضم فانه
يتصرف ومنه حجراً بكسر الحاء يقال للرجل اتعمل هذا فيقول حجراً اي منعا اي امتع نفسي
وابعد وابرامه وقال سبويه اي ستر وبراه من هذا ومنه قوله تعالى ويقولون

حجراً حجوراً ولا يتصرف اذا كان مشا بما معنى المباشرة والقعود خلاف ما اذا كان عال اصله من
المنع والشر من غير ان يشا به المعنى فانه متصرف لقوله تعالى الذي حجروا من ذلك عجا
وحجراً او كذا الاكفر قال ابن مالك ومن انشأ قال ابو حنن وكذا قال الثوبين ايضا فثبت ان
قلت كيف يكون هذا اما لا يظهر فاعلم ولا شك انه يجوز ان يقول حدث الله حمداً واحمد حمداً
فالجواب ان ما تكلم به سبويه في حقه الذي هو نفس الحمد اعني الذي هو صيغة الانشاء
للحمد هذا لا يظهر معه التثنية بل يتعاقبان والذي اورد المعترض انما هو محض الخبر عن
الحمد لا نفس الحمد قال ابو حنن والذي ذكره ابن عصفور ان هذه الالف لا خبر فانه قال
عجا وحجراً او كذا الاكفر افعلم وقامه مقام افعالها الناصبة لها اي اعجب عجا
واحمد حمداً او كذا وكذا وتعارق ويلد واخواتها في ان معنى هذه الخبر ومعنى تلك الدعاء
وتعارق سبحان الله واخوانه وان كان معناها الخبر من جهة انها تتصرف فتشعل من فوعة
قال عجب لتلك قضية واقامتي فيكم على تلك القضية اعجب **ع** وتلك القصيدة لا تتصرف
وقد سرد سبويه مع ما هو خبر فقال هذا باب ما ينتصب على افعال الفعل المترك وكف
اظهار من ذلك قولك حمداً وشكراً لا كلاً ولا عجا وافعل ذلك وكرامة ومستم ونعمة
عن وجبا ونعم عن ولا افعلم ذلك ولا كذا ولا عجا ولا فعل ذلك ورعاً وهو ان
فانما ينتصب هذا على افعال الفعل كما تكلمت احمد الله حمداً واشكر الله شكراً واعجب عجا
والكرمك كرامة واسرك مستم ولا كذا كذا ولا عجا ورعاً ثم قال سبويه
وقد جاء بعض هذا افعلم اي يبنى عليه كقولك عجب لتلك قضية البيت قال سمعنا
بعض العرب يقال له كيف اصبحت فيقول حمداً لله وثنا عليه كانه يقول امرى وثنا
حمد الله وثنا عليه انتهى قال ابو عمرو بن نقي قول سبويه حمداً وشكراً ولا كلاً الا ان
بالثلاثية حمدة وقد نفرد وعجا مفرد عن وقال ابن عصفور لا يتعمل كلاً الا مع حمداً
وشكراً ولا يقال ابد حمداً وخم وشكراً الا ان يظهر الفعل على الجواز ولا يلزم الاضمار
الا مع الاكفر افعلم الامور كحري المثل يلبي ان يلزم قهراً ما التزم منه العرب
وقال ابو حنن لا يتعمل افعلم وكرامة الاجواب ابداً وكان في الاكفر افعلم ذلك اذا فعله
فقلت افعلم والكرمك بفعل كرامة واسرك مستم ولا يتعمل مستم الا بعد كرامة
وكذلك نعم عن بعد عجا لا يقال مستم وكرامة ولا نعم عن وجبا وكرامة هنا اسم موضع
موضع المقدر الذي هو الاكرام وكذا انما عن اسمان في معنى النعم ونعم عن بعيم
النون وكسرها وفخراً وانكروا ثوبين الفخ والاد الذي قدر سبويه في كذا اختلف فيه
فقال الاكفر في الناقصة والمعنى ولا كذا قارب الفعل وحذف الخبر للعلم به وقيل
ابن طاهر في التامة والمعنى ولا مقاربة وهذا من حممت بالشئ ولا فعل ذلك ورعاً
جواب لمن قال افعلم وان زعم انهم رعا وان هان هوانا قال ابو حنن وقول سبويه
وقد جاء بعض هذا افعلم اي دليل على انه لا يطرده صرح صاحب البسيط وهو عجا
لكلام ابن عصفور انما تشعل من فوعة انتهى ومن ذلك قولك في التبع كرامة وملا
لانه صار بدلاً من الكرم به واصلف قالت بعضهم ويقدر بامير لكرم كرامة واصلف صلفاً

لان ابيه التي لم يمس منها ماله مقدر الافعل ومن ذلك غفرانك عزم ابن مالك تنحلي
للزجاجي فيما هو يدل من اللفظ بالفعل وقيل هو من قبل ما يجوز ان يارنا صبه واضطرب
كلام ابن عصفور في ذلك فتر قال بالاول ومن قال بالثاني واختلف في الفعل الناصب
له بمعنى الطلب ام بمعنى الخبر فذهب الزجاج الى الاول وان التقدير غفرانك وغفرانك وغفرانك
البحر ونزى الى سيبويه وذهب الزجاج الى الثاني وان التقدير غفرانك غفرانك غفرانك
وجوز بعضهم الرفع على الاستدراك واضمار الخبر اي غفرانك مطلقا **ص ومنه**
الواقع في توجيه منع استغفارهم او النفس او غيرها او تفصيل غافلة طلب او غير اوانا
عن خبر اسم عن بكرير او حضرة او مؤكده لا تحتمل غيره ويسمى مؤكده نفسه او تحتمل مؤكده
غيره ويلزم منه معرفة السمع ولا يقدم عليها في الاصح الا جازك لا تفعل اللازم للاضافه
لما نسب الفاعل وايلا يد غالبا لا اول اولن وجوز الزجاجي توسط سيبويه رفعه والبرد
النا في **ومن** المشبه به مفعول الخروف بعد جملة مشتملة على معناها وضاعف دون مناه
للعمل ويجوز ان يسمع قاست ابن خروف بضعف وابن عصفور سوا وهو اولي ان خلعت الجمل
ش من المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر ما وقع في توجيه سوا كان مع استغفارهم
كقوله اذ لا اذ اسب العدي تار حرمهم وراهوا اذا ما يحطون الى السكاه ام دونه كقوله
خولا واحدا وغيره مولى بتبديت الشياح السيادة والحدة سوا كان التوجيه الى الجمل
كما مثل وكقوله اطربا قاست ففسري ام للنفس كقول عامر بن طفيل مخاطب كفسه
اعز كغيره العبر في بكت سلوليه **ومن** ما وقع تفصيل غافلة طلب او غير فاعل
خوفش والوثاق قاستا من بعد واما قد والخبر نحو لاجد ن فاما قد واو افعه عتشي
واما بلوغ السؤل والامل **ومن** نابت عن خبر اسم عن بكرير او حضرة جوزيد
سير اسير اي سير وكقولك انا جرد لجد او اهلك بزداده اذن ما الى ما اتفاق سبل
اي اجد جرد والخبر نحو انما زيد سير او انما زيد الاسير اي سير وكقولك الانك
المتوجون تفضلا بدار الى نيل التقدم في الفضل اي مبادرون بدار ارجل اللفظين
في التكرير عوضا من ظهور الفعل وقام مقامه في الخبر انما او ما والافلو كان الخبر عنه
اسم معني وجب رفع المصدر خبر خبر جردك جرد عظيم واما بدارك بدار حريص **ومن**
ما وقع مؤكده المضمون حمله فان كان لا يتطرق اليه احتمال نزول بالمصدر رسمي مؤكده النفس
لانه بمنزلة تكرير الحمله فكأنه نفس الحمله غولم على دينا اعترافا وان كان مفعول
الحمله يتطرق اليه احتمال نزول بالمصدر رسمي مؤكده الغنم لانه ليس بمنزلة تكرير الحمله
فهو غير الحمله ومعني غوانت ابني حقا كاست ابو حبان وهذا المصدر المؤكده على
ضربته جوزان ياتي تكرير ومعرفة باللام وبالاضافه فالتكرير غوه هذا عند الله حقت
وقطعا ويثبت وهو عالم حده او المعرفة غوه هذا عند الله الحق واليقين لا الشك
والضاف غوه عند الله وكتاب الله وقد التزم في بعضها التعريف غوا البتة كقولك لا افعل
البتة ومعناه القطع ولا يعود الى البتة وانت طالق البتة ثم هذا المصدر المؤكده بضمير
لا يجوز تقديم على الجملة المؤكده على الصحيح وسببه ان العامل فيه فعل يفسد مفعولها

من جهة

من جهة المفعول اذ التقدير في له على دينا اعترافا اعترافا وذلك اعترافا وفي هو ابني حقا حقه
حقا فاشبه ما العامل فيه مفعول الفعل فلم يجر تقدمه قياسا عليه واجاز الزجاجي توسط
وقال هذا احق عند الله قال لانه اذا تقدم جرد فقد تقدم ما يدل على الفعل واستشهد بقوله
وكذاكم مصير كل اناس سوف حقا تبليهم الايام وقوله في ورب القام للهدى ما رأت
حقا يا بني عدي اخا اعتلال وعلى ادي اي سفر واجاز قوم تقدمه واستدلوا بقوله
احقار من مطلق واولم المتألفون على ان حقا هنا نصب على الظرف اعلى المصدر راي او حق
زيد مطلق نص عليه سيبويه قال ابن مالك رحمه الله واما قولهم احرك لا تفعل فاحراز
فيه الفارسي تقدم بين احدهما ان يكون لا تفعل في موضع الحال والثاني ان يكون اصله
احرك ان لا تفعل ثم حذف ان وبطل عملها وزعم السلوين ان فيه معنى القسم ولذلك قدم
انتهى وقال ابو حبان قد اذ حله سيبويه في المصدر المؤكده لما قبله وهو بمنزلة احق لا تفعل
كذا ولا يستعمل الامضا فغالبا بعد لا اول اولن قال في النهاية والاسم للمعاني اليه حل حقه
ان يناسب فاعل الفعل الذي بعده في التكلم والمخاطب والغيبة نحو احدي الكرمك واجدك
لا تفعل واجدك لم يفعل واجدك لم يزلنا وعلمه ذلك انه قصد يؤكد الحمله التي بعده فلو
اضفته لخبر فاعله اختل التوكيد قاست ابو حبان فان قلت كيف ادخل سيبويه في هذا
المصدر المؤكده لما قبله وليس كذلك لانك اذا فرضته مؤكدا فاما يكون مؤكدا لما بعده قلت
انما هو جواب لمن قال انا لا افعل كذا وانا افعل كذا فيلا شك ان التكلم على كلامه على الحد
فهو مجرد فاما يقول فاذا قلت اجد ذلك جدا فهو مؤكده لما قبله وجوز سيبويه رفع هذا
النوع كالمصدر المؤكده حمله على تقدير الاستدراك او يكون لازم الاضمار كالفعل ففسح
الله مثلا هو اذ ذلك وجوز المبرد رفع الثاني في الخبر المكرر والمضمر فيقال زيد سير سير وان
انت سير **ومن** المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر ما وقع في توجيه سوا كان مع استغفارهم
تخروث بعد جملة حكاوية فاعلم مفعلي دون لفظ ولا صلاحية للعمل فيه كقولك
مررت به فاذا له صوت صوت حمار وله ضراة ضراة الشكي وقوله له صوت صرير
القعود بالمسد واختار يقولنا مشعر اخذت عن كمالا يشعره حوله ذكا ذكا الحمار
فلا يجوز نصبه لان نصب صوت وشبهه اما كان يكون ما قبله بمنزلة يفعل مسندا الى فاعل
اذ التقدير في وله صوت وهو بصوت فاستقام نصب ما بعده لاستقامة تقدير الفعل
في موضع وذلك لا يمكن في له ذكا فلم يستمر النصب ونقولنا بعد جملة عما بعد مقرر دخو
صوته صوت حمار فلا يجوز نصبه ونقولنا حكاوية الى اخره عن غوفها صوت صوت حمار
وعليه نوع نوع الحمار فالنصب في ذلك منقطع لانه لا يتحمل على صاحب الصوت فلم يمكن
تقديره بصوت فوجه النصب على منعهم ان الصوت يدل على الصوت ونقولنا ولا صلاحية
للعمل عما قبله للعمل في المصدر نحو هو صوت صوت حمار حمار صوت حمار حمار صوت حمار حمار
بصوت لا يفسد بشر اذا اجتمعت الشروط فان كان معرفة تعين فيه ما ذكر من الخشب
على المصدر رحو له صوت الحمار وان كان تكرير جار فيه مع ذلك لانه لا يتقدر بفعل
اي يخرجهم ويبدية صوت حمار ويجوز الرفع في المعرفة والتكرير على الاشباع بدلا منها

ونعتا في التركة وعلى الخبرية بتقدير المستدافين وجعل ابن خروف النصب في هذا النوع اقوي
من الرفع قال لان الثاني ليس الاول فيدخل الجواز الانتفاع وجعلهما ابن عصفور متساويين
لان في الرفع الجواز وفي النصب الاضمار والانتفاع اولى من النصب ان دخلت الجملة عن صاحبه كما
تقدم **في مسئلة** انا بواعنه صفات كعائذ ابك وهنيا واقايتا وقد تعدوا اذاعانا
كثريا وجندلا وفاقها كفيت وااعور وذا ناب ولا تقاس وفي الصفات خلف والاصح انها احوال
والاغيان مفعولات وسمع رفع ترب وقاس سيبويه رفع اعيان غير الدعاء **في مسئلة** انا بوا
عن المصدر الارم اضمار ناصبه صفات كعائذ ابك وهنيا لك واقايتا وقد تعد الناس
واقايتا وقد سار الركب وفي اسما فاعلين وهني من هنيء كشراف من شرف قال بعض
المعاربة وهي موقوفة على التمتع وزعم بعضهم ان ذلك مقيس عند سيبويه يقال لكل من
لازم صفة داب علم باحوال صاحبه والخارج انا بوا عنه اعيان اسما اعيان قالوا ثريا وجند
لا في معنى ترب تدها اي لا اصحاب خير او الركب التراب والجدل الجواز وقالوا فاقها لك
اي قال داهية ويعمل هذا في معنى الدعاء اي دهاه الله وقتل ضمير فاعلها الخبيث وقالوا
ااعور وذا ناب والمفعول به الانكار واصلة ان يبي عامر لما قالوا اي اسد جعلوا في
مقدمتهم عند القائل ااعور مشبه الملق ذئاب وهو السن فقال بعض الاسديين ذلك
مكرا عليهم ولا يقاس هذا النوع اجتماعا لا بفعال ارضا ولا بجملا وراي الاكثري ان نصب
الصفات المذكورة على الحالية المؤكدة لتمامها الملتزم اضمار والتقدير اعود وانقوم
والفعل اتعد ونصب الاعيان على المفعول به بفعل مقدر والتقدير اطمع الله او الركب
تربا وجندلا والزمك الله فاعلها لك وانتقبلون اعود وذا ناب وذهب المبرد الى
ان هزم الصفات منصوبة على انها مصادر رجاء على فاعل كالسار والغافية والثلويين
ذهب كثير من الارباب وجندلا انتصابه انتصاب المصدر بدل جواز دخول اللام فيقال
تربا لك كما يقال سقيك وذهب ابن عصفور وابن خروف الى ان اعود وذا ناب
خال والتقدير انتقبلون اعود وسمع رفع ترب على الابتداء وما بعد الخبر قال فترب
لا فواء الوشاة وجندل قال ابو جيان ولا يقاس الرفع في اسما الاغيان التي تدعى بالوا
قلت فوها لك على فقد الدعاء محذورا ما غير المدعواها فقال سيبويه لو كان
ااعور وذا ناب كان مصيبا له قال ابو جيان وهو مبتدأ خبر مقدر اي مستفهم او
مصدر **في المسئلة** ان يكون مقدر اخلافا لبونس معللا قبل ومن
افعال الباطن وشرط المتأخرون والاعلم مشاركتها لفعل وقت وفاقلا والجزمي والمبرد
والريائي تنكيره والاصح ان نصبه نصب المفعول به المتصاحب في الاصل جار الانواع المصدر
ولا بفعل من لفعل واجب الاضمار فان فقد شرط جوبا للام او من اواله قيل اوق الاصح
ان وراي وبكثرت مقرونا بات ومقل مجردا ومنع الجزوي ويستويان معا في يجوز
تقديمه خلافا لقوم لا تعدده ولو جاز **في مسئلة** قال ابو جيان تطا فترت فصول الخويين
على اشتراط المصدرية في المفعول له وذلك ان الباعث انما هو الحدث لا الدوام
وزعم بونس ان قومك من العرب يقولون اما العبيد فذو عبيد بالنصب وكأوله

في المفعول

على المفعول له وان كان العبيد غير مقدر اوله المرحاج بتقدير التملك يصير الى معنى المصدر
كانه قيل اما تملك العبيد اي مما تذكر من اجل تملك العبيد وشرطه ان يكون مقرا لان
المصدر الذي لا تعليل فيه كقعد جلوسا ورجع التفرج وشرط بعض المتأخرين فيه ان يكون
من افعال النفس الباطنة نحو جازر برحوقا ورغبة بخلاف افعال الجوارح الظاهرة نحو جازا
زيد فتا لا للنفار وقرارة العلم فلا يكون مفعولا له وشرط الاعلم والمتأخرون مشاركتها
لفعل في الوقت والفاعل نحو ضربت ابني ناديت اخلافا لما لم يشك في الوقت نحو قد رقت
لنوم سبابها لان النفس ليس وقت النوم والفاعل نحو والى لتعريف لذكر ان هزم ففاعل
تغري هزم وفاعل ذكر ان عسري لذكر اي ابك في ان باللام ولم يشرط ذلك سيبويه
ولا اخذ من المتقدمين فيجوز عندهم ان يمتك اسس طعا عدا في معزوقك وجبت حذر
زيد ومنه يركب البرق خوفا وطعا ففاعل الارادة هو الله والخوف والطع من الخلق
وشرط الجزمي والمبرد والريائي كونه بترك وانه ان وجدت فيه السب فز اسب لان
المراد ذكر ذات السب الكامل فلفظ فيه الذكر والتعريف زيادة لا يحتاج اليها وورد
سيبويه والجمهور بان السب الكامل قد يكون مغلوما عنه المحاط به فحول عليه فيعرفه
ذات السب وانها المغلومة له ولا تنافي بينهما في مجموع الشروط باتفاق واختلاف
ستم وبقي سابع وهو ان لا يكون من لفظ الفعل فان كان ففعل مطلق لان الشيء لا
يكون علت لنفسه وهذا الشرط راجع الى معنى الشروط المذكورة كما قال ابو جيان فلهذا لم
اصرح به واختلف في ناصبه فالصحيح وعليه سيبويه والفارسي ان ناصبه مفعول للحدث
نصب المفعول به المتصاحب في الاصل محذوف جواز له والجواب ان ناصبه مفعول للحدث
السؤال فتقولك في جواب لم ضربت زيدا ضربته ناديت اضمارا للتأنيب الا انه استقط
اللام ونصب واهذا بعد اليم في مثل ابتغى الثواب بقصد قتله لان العزم يرد الاشياء الى
اصولها وذهب الكوفيون الا انه ينتصب انتصاب المصادر وليس على استقامت الجوز
ولذلك لم يترحموا له استغنا بيات المصدر عنه وكانه عندهم من قبل المصدر المعنوي
فاذا قلت ضربت زيدا ناديت فكلت فقلت ادبته ناديتا وذهب الزحاج فيما نقل ابن
عصفور عنه الا انه ينتصب بفعل مضمون لفظه بالتقدير في حيث اكرامك لك التملك
اكرامك لك حذف الفعل وجعل المصدر عوضا من اللفظ به فلهذا لم يظهر متى فقد
شرط من الشروط المتقدم وجب جزم باللام وانتفع النصب فقال فقد المصدر بترجيبك
لما وللعب والسمن ومثاله فقد لك ذكر البيت في السبايق وقد حرم من اواليها
في معنى اللام نحو خاشعا متصدعا من خشية الله فيعلم من الذين عاودوا قيل وقلت في
نحو دخلت المرأة النار في هرة ولا يتعين الجمع مع اذ وان كانا خبر مقدرين لا يمت
بقدران بالمصدر وان لم يمتد فهما الفاعل او الوقت لان حرف الجر عطف في معهما كثر اخو
ازورك ان تحسن الى وانك تحسن الي ولا يتعين النصب انتصابا لشرطه بل يجوز
مع الجر ان كان مجردا من اللام والاضافة والنصب الترويض لاجل السابغ ويجوز
ضربته لتأنيب وزعم الجزوي ان تعين نصبه ومنع جزم قال الثلويين ولا سلف له في ذلك

وإن كان معروفا باللام فالجواب أكثر ويقل النصب كقول **اللا** أقعد الجبين عن الاستحباب وقوله **شدوا**
 الأمانه فوسانا وركبانا ويجوز للجر والاعارة وإن كان مضافا استوى نصبه وجره قال تعالى
 ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله وقال لا يلاف قريش ويجوز تقديم المفعول على عامله ومنه
 ثعلب وطائفة ورد بالسماح **قال** فاجزعا ورب الناس أبكى وقال طربت وما شوقا إلى
 البغي اطرب ولا يجوز تعدد المفعول له منصوبا كان أو مجزوا أو من ثم منع في قوله تعالى ولا
 تسكوهن ضرارا يتصدوا فتسكوهن على جعل ضرارا مفعولا له والماسبق له على جعل
 ضرارا محلا **الاص** **المفعول** **فيه** هو ما ضمن من اسم وقت معني في باطراد لواقع فيه
 ولو مقدر انما نصب له ويصلح لهم المهم الوقت ويخصم فان خارا ان خبر عنه أو غير غير من تصرف
 اما منصرف كحين أو لا كغدوة وبكرة عليا والافغير منصرف كعجدة بين وما عني من بكره
 وسحر وفي وضوء وصباح ومساء وليل ونهار وعشية وعشية وقد منع وجوز الكوفية
 تصرف محي وعشية وليل أو ممنوع كسحر معينا مجرد **أشبه** **المفعول** **فيه** **الذي**
يكنى ظرفا ما ضمن من اسم وقت أو مكان معني في باطراد لواقع فيه مذكور أو مقدر انما نصب
 له فاما من جنس يشمل الطرف والحال والسهل والجبل من قول العرب مطرنا السهل والجبل وقولنا
 من اسم وقت أو مكان معني الحال وقولنا باطراد مجزى السهل والجبل من المثال المذكور فانه
 لا يقاس عليه لافي الفعل ولا في الأماكن فلا يقال انحصنا السهل والجبل ولا مطرنا القيعان والتلول
 بل يقتصر فيه على مورد السماع بخلاف ما ينصب على الظرفية فانه يجوز ان يخلف الاسم والفعل
 خبرها تقول جلست خلفك فحجوز فعدت خلفك وجلست امامك والنصب للمفعول فيه
 هو الفعل الواقع فيه ظاهر أو خفي وقت يوم الجمعة وقت امامك فالقيام واقع في يوم الجمعة وفي
 الامام وهو العامل فيه أو مقدر أو مجزى امامك والقتال يوم الجمعة فالعامل فيهما كان أو
 مستتر وهو مقدر لا مفعول به وبدأت في المتن بالكلام على ظروف الزمان فلما اقتضت في الحذف
 على ذلك وهو أوسع من المكاد لان جميع اشياء الزمان صالحة للنصب على الظرفية مهما كانت
 أو تخففت والسبب في تعدي الفعل إلى جميع ظروف الزمان قوة دلالة علمها من جهة ان الزمان
 أحدهم لو لي الفعل كما أذهبت في تعديته إلى جميع ظروف الزمان مع قوة الدلالة علمها من حيث
 يدل علمها من جهة المعنى واللفظ **فالمبني** ما وقع على قدر من الزمان غير معين كوقت وحين
 وزمان وينصب على جهة التأكيد المعنوي لانه لا يزيد على دلالة الفعل ومنه استري بعبد
 لئلا لا الاستري لا يكون إلا بالليل قال بعضهم ولا ينكر التأكيد في الظرفين كالاستري في المصدر
 والكتاب **والمتن** فتعان معذور وهو ما لم يقدر من الزمان معلوم كسنة وشهر ويومين
 والحرم وسائر اشياء الشهور والصف والشت ولا يعمل فيه من الافعال الاما ينكر ويبدأ وليت
 فلا يقال مات زيد يومين ومن ثم قدر في اماتة الله مائة عام والسنه وغير معدود وهو الاسما
 الايام كالسنة والاحد وما يخص بالاضافة كيوم الجمل أو باليوم والليل أو بالصفحة
 كقعدت عندك يوما فعد عندك فيه زيد وما اضافت اليه العرب لفظ شهر من اعلام
 الشهور وهو رمضان وربيع الاول وربيع الآخر خاصة **شروط** في الزمان فتعان **أحد**
 منصرف وهو ما جاز ان يستعمل غير ظرف كان يكون فاعلا أو مبتدأ أو خبرا أو ينصب مفعولا

به أو غير

به أو غير من كسر في يوم الخميس ويوم الجمعة مبارك واليوم يوم الجمعة واجب يوم الجمعة
 وليجعلنه إلى يوم القيامة ثم هو نوعان منصرف كحين ووقت وساعة وشهر وتمام وكثير
 وغير منصرف كغدوة وبكرة عليا قصد هما التبيين أم لا لأن عليهما ما جسيم فتسكوهن
 استعمل اسما فكلما يقال عند قصد النظم اسما من الساعه وعند التبيين هذا اسما
 فاحذر يقال عند قصد النظم غدوة أو بكرة وقت نشاط وعند قصد التبيين لا سترن الليل إلى
 غدوة أو بكرة وقد يحلوان من العلم بان ينكران جدها فيصرفان ويصرفان ومنه وكثير
 رزقهم فيها بكرة وعشية قال ابو حيان جعلت العرب غدوة وبكرة عليا لهذا الوقتين
 ولم يفعل ذلك في نظائرها كعقمة وضوء وكحوة وكحوة وذكر بعضهم ان غدوة في الآية انما توثقت
 لما سبقت عشية **التي** غير متصرف بان لا خبر عنه ولا غير غير بل يلزم النصب على الظرفية
 أو مجزى من أو بكرة وكما استصرف ما جزم من وخبرها كعند وقيل وبغدا من كثرة زيادتها
 فلم يبعد بدخولها على الطرف الذي لا يتصرف وهو انما نوعان ممنوع النصب فيهما اذا كان
 من يوم بعينه وجره من ان والاضافة فزعوا زورك يوم الجمعة سحر وحبك سحر وانت
 تريد ذلك من يوم بعينه بخلاف ما اذا كان بكرة فانه يتصرف ويتصرف نحو حينها ثم يتصرف
 وكذا ان عرف بانك أو الاضافة غوسير يزيد يوم الجمعة السحر ويصرف ويصرف ككلمات
 بين معني أو قات غير متصلة وذوي جمع بغد مصغر ومعناه ولقيته مرارا متفرقة قريباً
 تعقبتا من بغد جمع بعد يدل على ما ارى من المراد ويقصرون بذلك على ما اراد من تعاقبها
 لان تعقير الطرف للسراذبة التقريب ومنه ما عني من بكرة وسحر وفي وضوء وصباح
 ومساء وليل ونهار وعقمة وعشية وهذه الاسماء توثق انما ارادها معني في وقت
 مواضع العارف وان كانت تكرر ولذلك لا تنصرف ويوصف بالتكرار تقول انتك يوم الخميس
 محي مترفع وانتك يوم الجمعة عتمة متاخرة وقد منع عشية النصب في تقدير اذ ذلك على
 جنسها كغدوة واحراز الكوفيين تصرف ما عني من عتمة وكحوة وليل ونهار فنقول سر غلبه وقت
 وضوء وليل ونهار **ش** ومنه ما لم يصف من مركب الاضمان كصباح ومساء أي كل صباح
 ومساء وسأوبه المضاف معني خلافاً للحزري في تخصيص الفعل بالاولى وذو ذوات
 مضافين كوقت الا في لغة وانكرها السهلي في ذات ويقع تصرف وقت صف حين عرض قيام
 ولم يوصف **ش** الحق بالمتنوع التصرف ما لم يصف من مركب الاضمان كفلان بزيورن
 صباح ومساء ويوم يوم أي كل صباح ومساء وكل يوم **قال** ومن لا ينصرف للواشنة
 صباح ومساء بضوئه جبالاً **وقالت** في الرزق يوم يوم فاحمل ملكا وابغ للغة زادا
 وهو مبني حينئذ لتضمنه معني حرق العطف خمسة عشر خلافاً ما اذا اضيف الصدر الى الحرف فانه
 يتصرف فيوقع ظرفاً وغير ظرف كقولهم ولو لا يوم يوم ما اردنا وقولهم وقد غلاك
 مسيب حين احين ولذا اذا لم يركب كل عطف خولان يتعاهدا صباحاً ومساءً وزعم
 الحزري في درج الفواص انه فرق بين قولك يا قتيص صباحاً مساءً على الاضافة وصباح
 مساءً على التركيب وان الفواص يؤهون في ذلك فلا يفرقون بينهما وان الفرق هو ان السراذبة
 به مع الاضافة انه ياتي في الصباح وجره اذ تقدير الكلام ياتينا في صباح مساء والسراذبة عند

تركيب الاسمين وتباينهما على الفتح انه ياتي في الصباح والمساءل اصل صباحا ومساء غدا العاطف
ورد عليه ابن بري بان هذا الفرق كما نقله اخذ بل صرح الي ان بان سر عليه صباح مساء وصباح مساء
وصباحا ومساء معاها واحد قالت وليس سر عليه صباح مساء مثل قولك ضربت غلام زيد
في ان السر لا يكون الا في الصباح كما شهر ان الضرب لا يقع الا بالاول وهذا الغلام ذون النسائي
لانك اذا لم ترد ان السر وقع فيهما لم يكن في محك بالمشافيرة وهذا نص واجه والحق العرب
انصافا بالمنوع التصرف في التزام النصب على الظرفين ذوات مضامين الى زمان خولقت ذواتها
وذات مساء وذات مسرع وذات يوم وذات ليلة قال اذا شد العصاة ذاك يوم الالفة فانها اجازت
فيما التصرف فيقال سر علي ذاك لنيل برقع ذاك قال بعض المتعبدين حرمت على اقامة ذي
صباح وزعم السهيلي ان ذاك مرع وذات يوم لا تصرف في لغة خثعم ولا غيرها وان الذي يتصرف
عنده انما هو ذو فقط وردة ابو حيان يتصرف سبويه والجمهور خلاف ذلك والسبب وعدم
تصرف ذوات في لغة الجمهور انما في الاصل صاحب وصاحب صفتان الظرف محذوف والتقدير
في لقيته ذاصباح ومساء صاحب هذا الاسم وذات يوم قطع ذات يوم محذوف الموصوف واقمت
صفتهم مقامه فلم يتصرفوا في الصفة لئلا يكثر التوسع وعبار ابن ابي العاصم فضعف لذلك ولم
يشغل الاظرفا وان اضافتها ما قبل اضافته للنسب الى الاسم وهي قليلة في كلام العرب فلم يتصرفوا فيها
لذلك واستغنى جميع العرب التصرف في صفتهم حين عرض قيام مقامه ولم يؤلف لغير ذلك
سر عليه فيها او حديثا او طويلا فترجى او صافي عرض حذوف موصوفها وان تصبغت على الظرفين
فلو تصرف فيها فقل سر عليه قديم او حديث او طويل قيم ذلك فابطل بعرض قيام مقامه بكل
استعملت ظرفا وهي الاصل صفة نحو قريب وملي حتى فيها التصرف نحو سر عليه قريب وسر عليه
ملي اي قطع من النهار وكو وصفت حين فيها انصرفت التصرف نحو سر عليه طويل من الدهر لانها
لم تصفت صارت الاسماء وما صلب جوابكم او متى وهو اسم شهر لم يصف الله شهر
فيل او اصف قال ابن خروف ولذا شهر مفرد واعلام الايام او كان لا بد من الدهر والليل
والنهار مقرونا بالانصاف لغيره فالفعل واقع في كل تعميم او تواريعا ويجوز في غيرهما
التعميم والتشخيص ان صلب وجواب تعريف جوابكم خلا في ابن السراج واصناف شهر الى كل
الشهور ووافق سبويه وخلافه للتأخيرين وقيل يقبل المعطوف والموصوف يقبل للمفعول تباين
عن المصدر وقيل على حذف المصدر **ش** ما صلب ان يقع جوابا لكم ولا يخلع ان يكون
جوابا لمي هو ما كان موقفا غير معرف ولا يخص بصيغة نحو لانه ايام ونومين قائم
يفعل ان يكون جوابا كما سرت فهذا النوع يكون الفعل في جميعه اما تعميم او اما تنقيصا فاذا
قلت سرت يومين او ثلاثة ايام فالتعريف واقع في اليومين او في الثلاثة من الاول
الى الاخر وقد يكون في كل واحد من اليومين او الثلاثة وان لم يقع من اول اليوم الى اخره ومن
التعميم صمت ثلاثة ايام ومن التنقيص اذنت ثلاثة ايام ومن الصراح لما تقدمت ثلاث
لنال ولا يجوز ان يكون الفعل في احد الايام او الليلي ويكون جوابكم كغيره كاذر ومعرفة
كالنومين المخبون وانكر ابن السراج ان يرد جوابكم معرفة لانه من جواب متى اذ يتراد
بالا الوقت ويحكم العدد وما صلب ان يقع جوابا لمي فان كان اسم شهر غير مضى في اليه لفظ شهر

فذلك

فذلك يكون الفعل واقع في جميع تعميم او تنقيصا نحو سرت المحرم وسرت صفر وعمل
الامرئين واعتكفت المحرم للتعميم واذنت صفر للتنقيص وكلها بفتح جواب متى سرت ومتى
اعتكفت ومتى اذنت وان كان غير اسم شهر فالعمل مخصوص بغيره عومتي قدمت فيقال يوم الجمعة
فكون القدوم في بعضه وكذا ان كان اسم شهر مضى في اليه لفظ شهر فانه يجوز ان يكون في بعضه
وفي جميعه نحو قدم زيد شهر رمضان وطمت شهر رمضان هذا ام ذهب الجمهور وزعم الزجاج
انه لا فرق بين المضى في اليه شهر وغيره وانه يجوز ان يكون العمل في بعضه وان يكون في جميعه
قال ابو حيان وهو خلاف نص عليه سبويه قال والتفرقة بين ذلك بالاستقراء والسمع
وليس للفتنيس فيه محال وزعم ابن خروف ان الفرق بين رمضان وشهر رمضان من جهة ان
رمضان علم شهر وليس كذلك انما هو معرفة باضافته الى رمضان وكذلك سائر الشهور
والعلم واقع على الشخص بجميع صفاته فذلك اسم الشهور كالاعلام فلا يقع على بعض الشهر
قالت وليس كالشهر لانه واقع على جزء من الشهر منفردا او جمعا من جهة انه ليس علم
فاجاز ان يقال سرت الشهر وان ترد ان الشهر في بعضه واجاز ان يعمل في الشهر من الايتا ول
خولقتك الشهر وكذا زعم في اعلام الايام انها كالاعلام الشهور فاذا قلت سرت او سرت
الحسين لم يكن العمل الا في جميعها لان علمان فاذا اذنت اليه يوم او ليلة فقلت سرت يوم
الثنت او ليلة الثنت خاز ان يكون الشهر في بعضه وفي جميعه لان تعريفه بالاضافة واجاز
لذلك ان يعمل في المضى في النهار ما لا يتناول خولقتك يوم الخميس ولم تجزه في الخميس وسائر
ايام الاسبوع فلا يقال لفتنك الخميس ولا لفتنك السبت قال ابو حيان وما زعم باطل
لان الاسم يشاوب سماء بحكمة نكرة كان او معرفة علم او غير علم او غير علم بين اسم الشهور
اذ اضيف اليها شهر وبينها اذ لم يصف اليها شهر من جهة انه اذا انفرد الشهر ولم يصف والفعل
فيه جميعه لانه يراجه ثلثون يوما ويجوز ان يكون في بعضه وكذلك اسم الايام يجوز ان يكون
في كلها وفي بعضها لانها من قبيل الجنس غير المعطوف ويعمل فيه المتناول وغيره فلو اضيف اليه
يوم ام لا انتهى وكذا ان كان جواب متى الايد والدهر والليل والنهار مقرونة بالانصاف فانها
مثل رمضان اذ لم يصف شهر يكون للتعميم نحو سر عليه الليل والنهار والدهر واللايد ولا يقال
لقيته الليل والنهار وانت تريد لقاها في ساعة من الساعات ولا لقيته الدهر واللايد وانت
تريد يومافه فان قصدت للبالغة جاز اطلاقه على غير العام نحو سرت عليه الايد من يد المبالغة
جاز التعميم السير في جميع الايد وما سوى ما ذكر من جواب متى من اعلام الشهور غير المضى في
اليها شهر ولايد ونحوه وذلك نحو اليوم والليله ونوم لدا وليله كذا واسم الايام واسماء ذلك
يجوز فيه التعميم والتشخيص ان صلب في الاول نحو قام زيد اليوم والثاني خولقتك زيد
اليوم وتعملا نحو سار زيد اليوم ولون ما يكون العمل في جميعه هو ظرفي وانتصب انتصاب
الظرف وهو مذهب الضريرين وزعم الكوفيين انه ليس بظرف وانه ينتصب انتصاب
المشبه بالفعل لان الظرف عندهما انتصب على تقدير في واذا في الفعل الظرفي لا يتقدر
عنده في في لان في تقتضي عندهما التبعيض وانما جعلوه مشبها بالفعل لانفعول لانه لا ينفك
بنوه على ان في داوه ينتصب بعد الافعال اللازمة قال ابو حيان وما ذهبوا اليه باطل

لاهم بنوه على ان في تقضي التبعض وانما هي للوقايات تعالي فارسلنا عليهم رعا صرصر في ايام
حسرات فادخل في علي الايام والفعل واقع في جميعها سحرها علمهم سبع لئال وثمانية ايام ضوئها
وقالت فكري القوم فيها صرعي فادخل في علي ايام والشيء في ان الرواية متصلة في جميعها
وذهب بعض الضوئين الى ان ما كان من الظروف متصلة غير كما اعلى الفعل كالظروف المتعددة
والوقتة فنصبها نصب المفعول على تقدير ما يتبعها عن المصدر فوسرت يومين كانه فانس
سرت سيرا مقدر يومين لانه لادلالة للفعل عليه وقيل هو متصلة صرته سولا اي
سير يومين فادخل في علي ايام تبعدى اليه بعد ذلك في الجار فنصبه والقولان الحكمان في اخر
لقوله راجعان الى اصل القول لا الى مشتبه التعميم وحيثما بلان لقولي في اول الباب
لواقع فيه ناصب له وبقى مسئلة اضافة شهر الى اسم الشهر فانس ابو حنبلان ظاهر كلام
الشهين جوار اضافة شهر الى كل اسم الشهر والشهور والشيء كذلك فلم تتعد العرب من اسم
الشهور مضافا اليه شهر الاربعين وربع الاول وربع الاخر واما غير هذه الثلاثة
فلا يضاف اليه شهر لا يقال شهر الحزم ولا شهر صفر ولا شهر جمادى قال ابو حنبلان اخذ
الكثير الضوئين فاجاروا اضافة شهر الى سائر اقسام الشهر ولم يخصصوا ذلك بالثلاثة التي
ذكرناها انتهى **مسئلة** فصل للظرفية من الامكنة ما دل على مقدار وفي كونه منها
خلاف ولا يعرف الا بالاضافة او جري تجرأ باطراد ومنه الكوفة الا بالاضافة لا تحقق الا بغير
وغيرها والحق به منه ما قرن بدخلت وقيل هو مفعول به وقيل انشاع وقيل جئت النفع
ان انشع المذخول لان مضاف قال الفراء وكذا ذهبت وانطلقت وابن الطراوة والطريق مطلق
والحق به قنما ما اشعق من الواقع فيه وسماعا عند سيبويه والهمز ما دل على قرب
او بعد كموقي من جبر الكلب **مسئلة** الذي يصل للظرفية ويتعدى اليه الفعل من الامكنة اربعة
انواع **احدها** ما دل على مقدار ويعبر عنه بمقدور قال ابو حنبلان وحيثما متفارقا نحو
ميل وقريب ويريد وغلوم وهذا النوع اختلف فيه هل هو داخل تحت حد المكنة ام لا فالشواوين
على الثاني لان المكنة بالانهاية له ولا حد ودمحونة وهذه الظروف المقدرة بالانهاية
معروفة وحدود محنونة لان الميل مقدار معلوم من المسافة وكذا الثاني والفارسي وغيره على
الاول لانه انما يرجع تقديرها الى السماع الا ترى ان الغلوم ما به باع والميل عشرة غلوم والفرس
ثلاثة امثال والبربر اربعة فراسخ والباع لا ينصب الا بتقريب لانه يزيد وينقص فليس ان
يكون هذه المقدورات غير محققة بالانهاية والحد وذلك على وجه التقريب قال
ابو حنبلان والضم ان ضمير بالكنه ولذلك وصل اليه الفعل بنفسه وما ذكر من ان هذا
المقدار ينصب الفعل نصب الظرف هو قول الضوئين الا السهيلي فانه لم يمان انتصاب
هذا النوع انتصاب المصارر لا انتصاب الظروف لانه لا يقدر بغير ولا يعمل فيه الا ما كان
في معنى المشي والحركة لا يقال فعدت ميلا ولا زفدت ميلا والظرف يقع فيه كل ناصب له فهو اسم
مخلى متعددة فكما ان سرت خطوة مقدر فكذلك سرت ميلا ونحوه **الثاني** ما لا يعرف
حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه كانه وناحية وورا ايام ووجه وجنايتي من قولهم
حي خطان جنايتي انتهت يعنون خطين كشفا ان العسيرة وجنيتي في قوله جنيتي فليعلم الميزان والفرق

وكا قطار

وكا قطار من قولهم قومك اقطار البلاد وسوا في جوار نصب ما ذكر على الطريق المكنة والميل وذهب
الكوفيون الى انه لا يجوز نصب المكنة لعدم الفارقة بل لا بد من وصف مخصوص وما في حكمه فوقع
مكانا صالحا وكذلك في الجهة ولا يقال فعدت قدما ولا خلفا الاعلى الحال كانت قلت متقدما
ومتاخرا فان خصصت بالاضافة جاز فوقع قدما مكنة وخلفك **الثالث** ما جاز اجزاء
باطراد قال ابن مالك وذلك صفة المكان العالمية عوهم قريبا منك وشرقي المسجد ومصادر
قامت مقام مضاف اليها تقدير اخو قولهم هو قرب الدار ووزن الجمل وزنته قال والمراة
بالاطراد ان لا يختص ظرفيته بما مل فكا لا يختص من ظرفية المشتق من اسم الواقع فيه وجعل
ابو حنبلان من ذلك قبلك وخوك وقربك بمعنى قريب الا انه اشبه بالغة فانس
وشرقي منسوب الى الشرق ومغناه المكان الذي يلي الشرق قال وذكر سيبويه من هذا
النوع هو قصرك وهو صدرك وهو صديقك وسوا في هذا النوع وما قبله النكرة
والمعرفة هذا امذهب الضوئين واما الكوفيون فلا يكون ظرفا المكان عندهم الا معرفة
بالاضافة فان كان نكرة فليس بظرف عوهم عند الله خلفا وورا بمعنى متاخرا وقد امانع
متقدما اما المختص وهو الذي له اسم من جهة نفسه كالحدار والمسجد والحانوت وقيل نحو
ما كان لفظه مختص ببعض الاماكن دون بعض وقيل ما كان له اقطار خصم وبهايات
خطبه فلا يتعدى اليه الفعل الا بواسطة في اذ ارى مدعى الظرفية جلست في الدار الا
ما سمع من ذلك بدونها فانه يحفظ ولا يقاس عليه وهو كل مكان مختص مع دخلت نحو
دخلت الدار والمسجد فذهب سيبويه والمحققان انه منصوب على الطريق تشبيها للخصص
بغير المختص وذهب الفارسي ومن وافقه الى انه مما حذف فيه في انشاعا وانتصب
على المفعول به وذهب الاقتص وجماعة الى انه مما يتعدى بنفسه فهو مفعول
به على الاصل لا على الانشاع وذهب السهيلي الى انه ان اتسع المذخول فيه حتى يكون كالبلد
العلم كان النصب لا بد منه كدخلت العراق ويقبح ان تقول دخلت في العراق وان
صاف بعد النصب جدا لان المذخول قد صار ولو جازا ونقح كدخلت في البير وادخلت اصبعي
في الحلقه قال ابو حنبلان وسكت عن المتوسط وقياس تفصيل انه يجوز فيه الوجودان
التعدي بنفسه وكواسطة في والحق الفراء بدخلت وذهبت وانطلقت فقال العرب عدت
الى اسم الاماكن دخلت وذهبت وانطلقت وحكى اهلهم يقولون دخلت الكوفة وذهبت
اليمن وانطلقت الشام قال ابو حنبلان وهذا اسم لم يحفظ سيبويه ولا عنده من الضوئين
والفراء نقة فيما ينقله وقالت المبرد ليس من هذا الباب بل هو مما استقام منه حرف
الجر وهو ال لا في ومما سمع نفسه الطريق قال كما غسل الطريق الثعلب اي في الطريق
وهو ضروري لقوله في الاخص اي ام معبد اي في خفي وذهب بعضهم الى ان انتصاب الطريق
ظرفا يجوز في الاختيار وانه مشهور في كلام العرب ومقبول واختاره ابن الطراوة
النوع الرابع ما دل على محل الحركة المشتق هو من اسمه لمفعد ومزود ومصلي
وممكن عوهم فعدت مقعد زيد وقعودي مقعد زيد وهو مقبوس بشرط ان يكون
العامل فيه اصل المشتق منه ولا يجوز ان يعمل فيه غيره فلا يقال فعدت فعدت محلى

زيد اي فيه وما سمع ما نصب ذلك يقتصر فيه على السماع ولا يقاس نحو هو منى مقعد القابل
ومقعد الأزار ومنزلة الولد اي في القرب ومناط الثريا ومزجر الكلب اي في الارتفاع والبعد
واستناه ذلك مما دل على قرب أو بعد وما ذكرناه من الاقتصار فيه على السماع هو مذهب سيبويه
والجمهور فلا يقال هو منى مجلسك ومثلك اريد ومرشد الفرس ومقعد الشراك ولا هو منى
مقعد القابل ومزجر الكلب يعني للكان الذي يقعد فيه ويرجلان العرب لم يتغيرا الا على
معنى القبل للقرب والبعد وذلك صعب الكساي الى ان ذلك مقس **من مشيئة** كتر تصرف
عني وشمال وذات مضافة اليها ومكان ونذر في وسط ساكن والمحرك اسم وقا الكوفة
ظرفان والفراماحس فيه بين طرف والاحسن تشكيده وما لاسم والاحسن تحريكه وتقلب
والمزروفي ما كان اجزا تفصل سكن وما لا حرك ومما عدم فيه بدل لا بمعنى بديل وانكر
الكوفية ظرفية ومكان بمعنىا وحول وحوالي وهو في وحوال وحوال وحوال وحوال
وزنة ووزن الجبل وصدرك وصوبك وسوي ويقال سوي وسوا وسوا وقال الزجاجي
وان ما لك هي اسم متصرف والرماني وابو البقا وابن هشام طرف كثير وغير قليل ويستلني
ويوصف بها كغير فتضا في المعرفة وقد انكر في الاصح وزعم عبد الدائم بناسا على الفتح ونزد
بمعنى وسط وسوي بمعنى مشروطا بمعنى نحو ذكر ابو حنيفة وعند مثلث العين لكان
الحضور والقرب حسا او معنى وثاني لزمانه ومعناها الذي معرفة لا بمعنى لدن في الاصح
لكن لا مجرد امثلا ولا تكون ظرفا للمعاني بخلاف عند ولا تطلق على غائب وقا في الحزبي
والعسكري وابن الحري وخلافا للمعري وتقلب اليها مع الضمير لا غير غالبا **ش**
الظروف الكائنة ادواع **احد** ما كثر فيه التصرف وهو الاستعمال غير ظرف مبتدا
وقا علا وتابيا ومضافا اليه وهو عني وشمال نحو جلست عني زيد وشمال بكر عني
الطريق استعمل وشمال الطريق اقرب وقال تعالى تزاو عندهم ذات اليمن واذا غربت
تقرضهم ذات الشمال وقا الشاعر وكان الكاس عراها اليمن فقول دراك
ذات اليمن ومنازلهم ذات الشمال ومكان نحو اجلس مكانك ومكانك حسن **الثاني**
ما ندر فيه التصرف كوسط ساكن الشين قال ابن مالك حردم عن الطرفية قليل لا يكاد
يعرف ومنه قوله نصف حجابا وشط كذا النزع او سحر المحل اخو وطور اثنى
فوسط مبتدا خبره كالبراع اما وسط المحرك الشين فاسم فاسم في البسيط جعلوا السلك
ظرفا والمحرك اسم ظرفي فالاول غوزيد وسط الدار والثاني نحو ضربت وسطا وقا
الفر اذا حسنت فيه بين كذا ظرفا نحو قعدت وسط القوم وان لم يحسن فاسم نحو اخبر
وسط راسه ونحو في كل منها الشكين والتحريك لكن السكون احسن في الطرف والتحريك
احسن في الاسم واما بقية الكوفيين فلا يفرقون بينهما ويحذفونهما طرفين الا ان تغلب
قاك يقال وسط بالسكون في المتفرقة الاجزاء نحو وسط القوم ووسط بالتحريك فيما تفرق
اجزأه نحو وسط الدار وتابجه المزروفي قاك ابو حنيفة وفي قوله الفرزدق انت
يحلزم كان حبيبه صلا فوس وسطها قد تغلبا **شاذ** من حيث استعمال وسط مزفوعا
بالابتداء وعند الكوفيين من حيث استعماله فيما لا تفرق اجزأه وهو الصلاب **الثالث**

مما عدم

مما عدم فيه التصرف فلم يخرج عن الطرفية اضلا وهو الفاظ **منها** بدل لا معنى بدليل نحو هذا بدل
هذا اي مكانه هذا قاك ابو حنيفة ولم يذكر الكوفيون بدل طرفي مكانا قاكما ذكر التصريفون
واذا استعمل مكانا بمعناه لم يتصرف ايضا **ومنها** ما ذكر سيبويه ركة الجبل حول وحوال
وحولي وحوالي وحوالي واحوال وحوال قاك تعالى فلما اصابته ما حولك وقاك صلى الله
عليه وسلم اللهم حولي ولا عليا وقاك الشاعري ما رزأا ونقص حولي وقاك
النيس تربي السما والناس اخوالي **ومنها** ما ذكر سيبويه ركة الجبل اي حذاء متصلا
به ووزن الجبل اي ناحية تقابل قرية كانت او بعيدة وصددك وصديقك لكن قاك
ابو حنيفة يجوز ان تجعل اسما اذ قاس كل طرف ان يتصرف فيه الا ان نقل انه يلزم ان يكون
ظرفا قاك ابو حنيفة وحال الجبل الضو بون ذكر من الظروف التي لا تتصرف شطر بمعنى نحو
قاك تعالى شطر المجد الحرام فولوا وحوكم شطره وقاك الشاعري عرا قول لام زبنا
اقبي صدد العيش شطري ثم **وقا** لعدديا شطري **ومنها** سوي
من قوله وقد اهلك من شطر فركم **هول** له ظلم بغشاك قطع **ومنها** سوي
يكسر الين ومنها مقصورا وسوايها وكسرها ممدودا وعدم قصرها بان يلزم الطرفية
مذهب سيبويه والجمهور لا يها بمعنى مكانك الذي يدخل معنى عومك وبذلك فكا انك اذا قلت
مررت برجل مكانك اي عومك وبذلك لا يتصرف قلدا ما هو بمعنىا وسب ذلك ان مكانك
بهذا المعنى ليس مكانا حقيقيا لان مكان الشيء حقيقة اما هو مؤنثه ومستقر فلما كانت
الطرفية على طريقة الحار لم يتصرفا فيه كما يتصرفا في الظروف الحقيقية وذهب جماعة
منهم الرماي وابو البقا ونظم في البسيط عن الكوفيين وذهب الزجاج وابن مالك انها ليست
ظرفا البتة وانها اسم مترادف لمعغير فكا ان غير لا يكون ظرفا ولا يلزم فيها النصب فلذلك
سوي وحكم المقصور والممدود في ذكر كل الاقوال الثلاثة سوا دفع عليه الاسدي
وحكم المشوكة والمغمومة انما سوا من عليه ابن مالك وابن عصفور ومن قصرها ما حكي
اي سوادك **وقوله** فسواك يا بعا وانت الشري **وقوله** ولم يبق سوي العبدوان
وقوله لا ترك ليلى ليس بيني وبينها **سوي** ليلتي الى لذن لعبور **وقوله** ذكرك
الله عند ذكر سواه **مما رفق** عن قواك الغلات **وقوله** معلل بسوا الحق مكروب
وقوله فان احاسواكم الوحيد **وقوله** وما قصدت من اهلها الصوايك **والاشهر** في سوي
لغة الكسر والقمر ولغة الفم والقمر حكاها الاخفش ولغة الفم والمد حكاها سيبويه
ولغة الكسر والمد حكاها ابن الجا زعم الفصح ابن مقط وزعم عبد الدائم بن مزروف
القيرواني ان سوا الممدودة مبنية على الفتح كتنصبا معنى الاقالت ابو حنيفة والذي حمل
على ذلك انه لا رها لازمة الفتح لا تتغير بوجه الاعراب تغير غير الصحيح ان فتحها اعراب
وتح لازمة الطرفية فلذلك لم ترفع ولم تجز قاك ويلزمه ان يقولك بناسا سوي وسوي
او بندي فوق بينهما وبين هذين اما سوي بمعنى حذ اخو بن سوا وسوا وسوا
الحجم او بمعنى مشغوع سوا عليهم انذرهم شعربة اجناعا وكذا اسواحي بمعنى حذ اخو بن
سوا وسوا وتتعمل سوي كغير فيستلني بها نحو قام القوم سوي زيد وما في الدار سوي حمار

قال كل شيء عند الفؤاد ففعله صرح وضار وقال لم الف في الدار ما نطق سوى طلال
ويوصف بها نحو رجل سوى زيد قال اصحابهم ان كان فيهم سواء ما قد اصاب بني النضر
وتفرد سوى عن غير بانها تنزوم الاضافة لفظا غلظا غير فانها تقطع عنها لفظا وتنوي كما
سباني ولا يعترض على هذا بقوله تعالى مكانا سوى فان سوى فيه بمعنى مشوول وليس
الذي الكلام فيه ونضاف في سوى الى المعرفة والتكرار كالتكرار في النافقين وقيل انها تنفرد
عن بانها لا تنضاف الا الى المعرفة غلظا غير فانها نضاف الى التكرار وردة ابو حنيفة تقول سوى
طلال وسوى ليل وهاك لكرات **ومنه** عند وفي لسان كونه مطروقا فاحضرا حسنا او
مقني او قريبا حسنا او مقني في الاول خوف لاراه مستفرا عنده والثاني خوف في الذي عنده
علم من الكتاب والثالث خوف عند سيرة المنتهي عند حاجته الى ما في والرابع خوف عند ملك
مقتدر رب ان في عندك بنت في الجنة وانهم عندنا من المعتطفين الاخير ما عندكم بنفد وما
عند الله تعالى وقد ترد الزمان نحو الصبر عند الصدمة الاولى ولم تستعمل الا منصوبة على الظرفية
كما مثل او محمودة من غوانيها راحة من عندنا وانما تستعمل في الشرع نحو غلظا في الايام لاها
تصدق على للمهاجرات الست والاشهر كغير غلظا من العرب من يفتحها ومن العرب من يفتحها
ومنه الذي وفي معنى عند لا بمعنى لذي في الاصح ومن كان متعربة كان تفارق لذي عند
من الوجه احدها انها لا تحذف الا عند غير من كما تقدم والثاني ان عند تكون ظرفا للاعيان
والمعاني كما تقدم ولدي لا تكون ظرفا للمعاني بل للاعيان خاصة يقال عندى هذا القول
صواب ولا يجوز لذي ذكر ابن النحوي في اماليه ومبرمان في حواشيه الثالث انك تقول عندى
مات وان كان غائبا ولا تقول لذي مال الا اذا كان حاضرا قاله الجوهري وابو جلال العيني
وابن النحوي وزعم المعري انه لا فرق بين لذي وعند قال ابن هشام في المغني وقول غيره
اولي ونقلب الي لذي مع الصبر يا كاري وعلى قال تعالى ولدينا مزيد وما كنت لذيهم لا
مع الظاهر غلظا لذي المحاجر لذي الابواب ومن العرب من تقول لاني مع المضمرة ايضا كالظاهر
وكذا الى وعلى قال الامام باجاء الى ناء عن الناس الصراعة والموانا فلو برت عقولكم بصريح
بان دواكم لداوا وذلكوا او انقمونا على نصر اعماكم غلظا **منه** يتوسع في النحوي
فيجعل مفعولا به ويضم غير مفعول في نحو اليوم هربت ولا يجوز ذلك في المفعول على النحوي
بل اذا ضم ونضاف ويشتد اليه لان كان العامل حرفا او اسم جامدا او لا متعديا لثلاثة على
الاصح قيل او اثنان ولا كان ان علمت فيه على الاصح **التوسع** جعل الظرف مفعولا به على طريقه
الحجاز فيسوغ حينئذ اضمارة غير مفعول في نحو اليوم سرت ولا يجوز ذلك في المنصوب على النحوي
بل اذا اضمرة وجب التضييق في لان الصبر يرد الاشياء الى اصواتها فقال اليوم سرت فيه وسوا
في التوسع ظرف الزمان والمكان فالاول نحو وموم شهيدناه سليفان وها مرناب يوم في لا
اطلال والثاني في نحو ومشراب اشربة ومثل ولا ملة شهيدناه فيه واطلال فيه واشرب فيه ونحو
الاضافة اليه على طريق الفاعلية نحو بل مكر الليل والنهار يا سارق اللبم اهد الدار والمفعول به
غوشون اربعة اشهر يا مشروق اللبم اهد النار ولا يصح الاضافة عند ارادة الظرف لان
تقدير في نحو بل بين المضاف والمضاف اليه فيمنع قاله الفارسي ولان الحافض اذا دخل على الظرف

مخرج عن الظرفية قاله ابن عصفور ويجوز حينئذ الاستناد اليه نحو في يوم فاصد انا غلاف
من ربا يوما عبوسا غلظا من اهد عليه الليل والنهار قال بعضهم ويؤدد ويبدل ويبتلى منه ولا
يجوز في الظرف غير المتوسع فيه قال صاحب البسيط وفي هذا نظر والتوسع شرط الا ان
يكون الظرف متصرفا في كرم الطريق لا يتوسع فيه لان التوسع من ان لعدم التصرف اذ يلزم منه
ان يشتد اليه ونضاف اليه الثاني والثالث ان لا يكون العامل حرفا ولا اسم جامدا لانها لا يمكن
في الظرف الا في المفعول به والمتوسع فيه مشتد بالمفعول به فلا يمكن فيه والرائع ان يكون
متعديا الى ثلاثة لان الاتساع في اللازم له ما يشبهه وهو المتعدي الى واحد والاتساع في
المتعدي الى واحد له ما يشبهه وهو المتعدي الى اثنين والاتساع في المتعدي الى اثنين له ما
يشبهه وهو المتعدي الى ثلاثة فيصور فيها واما ما يتعدي الى ثلاثة فليس له ما يشبهه اذ ليس
لنا فعل يتعدي الى اربعة فيمنع هذا ما عجز ابن مالك ونسبه ابن عصفور للاكثرين وعزاه غير
المرد وقيل يجوز في المتعدي الى ثلاثة ان يضاف اليه بنو حنيفة والي سبويه وابو حنيفة الى الجمهور
ولا مبالاة بعدم النظم واللام تجز في اللازم اذ ليس يفتد بنفسه المفعول وانما حازقه لغرض
من الحجاز فكذلك هنا وقيل يمنع الاتساع مع المتعدي الى اثنين ايضا لانه ليس له اصل يشبهه
اذ لا يجوز ما يتعدي الى ثلاثة في حق الاصل والحال انما يكون على الاصول لا على الفروع وهذا
ما عجز ابن عصفور قياسا لما ذكر وسما عالا لانه لا يرد الا في المتعدي لواحد واللازم قال
ابو حنيفة والامر كما قال من عدم السماع مع المتعدي لاني في الحجاز من ان لا يكون العامل كان
واحوالها ان قلنا انها تعمل في الظرف جازا من كثر الحجاز لانها اذا رفعت ونصبت بشبهها بالافعل
المتعدي والعمل بالشبه مجازا فاذا نصبت الظرف على الاتساع وهو مجاز ايضا كثر الحجاز فيمنع
منه قال ابو حنيفة وهذا ما يقتضيه النظم ونظم قوله دخلت في الامر لا يجوز جدي
في لان هذا الدخول مجاز ووصول دخل الى الظرف بغير وساطة في مجاز فلم يجمع غلظا مجازا ب
وقال ابن عصفور يجوز الاتساع معها كسائر الافعال ان قلت بانها لا تعمل في الظرف فواضح
انه لا يتوسع ولا يمنع التوسط اضافة الظرف الى الظرف المقطوع عن الاضافة المعهودة منه
التنوين غوشون عليه وما انتصب من المضاد نصب الظرف بجوز فيه التوسع ومنه لقد تقطع
بينكم واما صفة الظرف غوشون فليلا فيضعف فيها التوسع الا ان وصف **وصف** وينوب
مقتدر عن مكانا بقلعة وزمان بكثرة وقد يجعل ظرفا دون تقدير او مقام عن مضاف اليه
لامصدر كما قول خلافا للزحشري **ش** قد ينوب عن الظرف مضدركا في الظرف مضاف اليه ظرف
ولا بد من كونه معينا لوقت او مقدر وهو كثر في ظرف الزمان نحو حينئذ صلاة العصر او قدوم
الحاج وانتظر تلك حلب ناقة قليل في المكان نحو حينئذ قرب زيدا في مكانا قربة وقد جعل المصدر
ظرفا دون تقدير مضاف كقولهم احضرت انك ذاهب اي او حق وقد يكون الثاني اسم عن
غولا الحلة القارطين والاصل من غلبة القارطين ولا ينوب في ذلك المصدر للمؤول وهو
ان والفعل نحو وترغبون ان شيئا من اذ اورد في خلافا للزحشري **ص** الكلام في الظروف
المشتقات **ش** اورد في هذا الفصل ما لم استبق الى سبعة واستيفاه من مبنى ظروف
الزمان والمكان مرتب على حروف الجر **ص** اذ الوقت الماضي والمستقبل في الاصح وتلزم

الظرفية مالم يضاف اليها زمان واخره او ادم او ليس او
لكن اولئك اولئك وبقية ان يلبس اسم بعينه ماض وقد حذف حرفها وكلها فتعوض تنوين
وتكسر للتساكنين وقاسم **الافقش** اعرابا وقد تفتح والحق بها شخا الكافي في ذلك اذا
وجوز الافقش والزجاج والمتاخرين وقوعها منغولا وبلا منه والزجاج مستداوي
للتعليل خلافا لغيره وحرفا وقيل طرفا والمفاجاة بعد بينا وبينها حرفا او طرفا مكانا او زمانا
او زائدا **اقوال** وعلى الظرفية عاملا قال ابن جني وابن الناجي نالها وعامل بينا
مقدور والثوبين عاملا محذوف واذا بدل في ابوعبيد وللحقق وزايرة واختار ابن
الشرقي بعد بينا وبينها **من** من الظروف المبينة اذ والدليل على اسميتها قبولها التنوين
والاجاز بها نحو محذوف اذ صار يد والاضافة اليها بلا تاويل نحو بعد اذ هديتنا ونيت لا فتارها
الى ما بعدها من العمل ولو وضعها على حرفين واصل وضعها ان تكون طرفا للوقت الماضي وهاهنا
للاستقبال قال الجوهري لا وقاتل جماعة منهم ابن مالك ثم واستدلوا بقوله تعالى
يومئذ يحدث اخبارها والجمهور يجعلوا الالة ونحوها من باب ونفي في العنبر راي من تنزل
المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع قال ابن هشام ونحوه لغيره بقوله تعالى فتوق
يعلمون اذ الاعلال في اعناقهم فان يعطون مستقبلا لفظا ومعنى لذهول حرف التثنية عليه
وقد يحل في اذ فلزم ان تكون بمنزلة اذ ونلزم اذ الظرفية فلا تنصرف بان تكون فاعلة او
مبتدأة الا ان يضاف اسم الزمان اليها نحو حينئذ ويومئذ وبعد اذ هديتنا ورايتك امس
اذ جيت وجوز الافقش والزجاج وابن مالك وقوعها منغولا به نحو واذا كروا اذ كنتم قتللا وبلا
منه نحو واذا كروا الكتاب مررهم اذ انشذت والجمهور لا يثبتون ذلك ووافهم ابو حيان
قال لانه يوجب في كلامهم اجبت اذ قدم زيد ولا كرهت اذ قدم وانما ذكرنا ذلك مع اذكر
لما اعتاض عنهم ما ورد من ذلك في القرآن ونحوه سهل وهو ان تكون اذ معولة محذوف
يدل عليه المعنى اي اذكروا اخذتم او قصتم او امرهم وقد جاء بعض ذلك مصرحاً به **قال**
تعالى واذا كروا اتوا الله علم اذ كنتم اعداء فادرك لفظه **لغوه** بغيره الله وهذا اولى من
اشياء حكم على محفل بل مرجوح انتهى وجوز الزخري وقوعها مبتدأ فقال في قراءة بعضهم من
من الله على المؤمنين انه يجوز ان يكون التقدير منه اذ بعث وان تكون اذ وحل رفع كذا في قولك
اجعل ما يكون الامر اذ كان قائما **قال** ابن هشام فقصي هذا ان اذ مبتدأ وانما بذلك
قايلا وتلزم اذ الاضافة الى جملة اما اسمته نحو واذا كروا اذ كنتم قتللا او فعلية كما
سبق ويصح في الاسمية ان تكون مجزها فعلا ماضيا نحو جيتك اذ ريد قام ووجه فصح ان
اذما كانت لماضي وكان الفعل الماضي مناسباً لها في الزمان وكان الجملة واحدة عكس الفعل
بينها بخلاف ما اذا كان مضارعاً نحو اذ ريد يقوم فانه حسن وثبت في الجملة ان لا تكون
شرطية فلا يقال اذكروا ان تاتوا نكرمكم تكرمكم الا في ضرورة وقد عرفت خبر الجملة المضارع
التي اذ فعلن من الاخر له انها اسميت الى المفرد كقوله والعيش منقلب اذ اذنا
والتقدير اذ اذنا كذلك وقد حذف الجملة كلها للعلم بها ويعوض منها التنوين **قال**
ابو حيان والذي يظهر من قواعد العربية ان هذا المحذوف جائز لا واجب وتكسر الاله حينئذ

لا النقا

لا النقا الساكنين نحو وانتم حينئذ تنظرون اي حينئذ بلغت الروح الحلقوم وازعم الافقش حينئذ
معربة والكسر جازا غراب بالاضافة لاسا وحينئذ قال ذلك انه جعل بينا اناسيتك عند اما قنت
الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة وهو مردود بان سبق لادحة البيا والاصل استغنى به
حتى يقوم دليل على اعرابه وبان العرب قد نبت الطرف المضاعف لاذ ولا علم لنا به الاكونه مضاعفا
لمبني فلو كانت الكسرة اعرابا لم يحذف الطرف وبانهم قالوا يومئذ بفتح الدال منونا ولو كان معربا
لحذفه لانه مضاعف اليه فدل على انه مبني مرفوع على الكسر لا النقا الساكنين ومرفوع على الفتح طبق
للتخفيف وهذا معنى قولي وقد تفتح وقولي والحق شخا الكافة بها في ذلك اذا اشترت به الى
مشكلة عن رتبة قل من تعرض لها وكذلك اني سمعت شيخنا رحمه الله يقول في قول تعالى ولئن
اطعتم مشركيكم انكم اذ الخاسرون لست اذن حرم الكلمة المنوودة فانما هي اذ الشرطية حذف
جملتها التي تصاف اليها ونحوها منها التنوين كما في يومئذ وكنت اسحق هذا وان النقي لاسبق له
في ذلك حتى رأت بعض المتأخرين جمع اليه الشخ وقد اوسعت الكلام في ذلك في الانتقاد وحاشية المعنى
وتزداد للتعليل خلافا للجمهور كقوله تعالى ولئن تعلم اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون اي لا يحل
ظلم في الدنيا وان لم يمتدوا به فسقوا وان اذ اعترفتهم وما بعدون الا الله فاقوا وهي حرف
بمنزلة لام العلة وقيل طرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام لامن اللفظ وترد المفاجاة تنص على
ذلك سبويه وهي الواقعة بعد بينا وبينها كقوله فينبئ العزاد اذ اذت ميا سبر وقوله
بينك كذا وكذا والاعداد وجهتها اذ راعها تخفيف قبلها فرع. وجهها حرف في طرف مكانا او زمانا
او حرف لعن المفاجاة او حرف مولد اي زائد اقوات اختار الثاني ابو حيان اقرارها على ما استقر
لها وان مالكا والثوبين الثالث وعلى القول بالظرفية قال ابن جني وابن الناجي نالها وعامل بينا
الفعل الذي بعدها لانها غير معناه اليه وعامل بينا وبينها محذوف بنفسه الفعل المذكور
وكالت الثوبين اذ مضافه للجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا في بينا وبينها لان المضاعف اليه
لا يعمل في المضاعف ولا فيما قبله وانما عاملها محذوف يدل عليه الكلام واذا بدل منها وذكر لاذننا
اخران اعدوا التوكيد وذلك بان عمل كل الزيادة قاله ابو عبيد وتبعه ابن قتيبة وعامل عليه
ايات منها وعوله تعالى واذا قال ربك لللائكة والى التحقيق كذا وحملك عليه الالة قال
في المعنى وليس القولان بشي واختار ابن جني انها تقع زايرة بعد بينا وبينها خاتمة
قال لانك اذا قلت بينا انا جالس اذ جازيد فقد رتبا غير اذ عمت فيها الخبر وفي
مضافة الى جملة جازيد وهذا الفعل هو الناصب لمن فعل المضاعف اليه فيما قبل المضاعف
ص اذ المشتق من معنى الشرط غالب قال ابن مالك والماضي والتكرار ابو حيان وقوم
الحال وتخص بالجزء منه وكذا المظنون خلافا للسائرين بخلاف ان ومن ثم لم يحذف في التسعة
خلافا لغيره جوز بقلة الوم مع ما لا يدل على تكرار ولا عموم على الصبر فهما ونصافي ابدأ
لجملة صدرها فعل ولو مقدرا قبل اسم بليه وجوز الافقش الى اسفينة الخبرين ووجب الفراء
اباها الماضي شرطية وقالت غير هو الغالب ومما تم قال الاثرون ناصبها الجواب لا لفظ قال
ابن مالك ونحو منغولا به ومحذوف يعني ومبتدأ وترد المفاجاة فاقوا اذ وتلزم لها الفا قال
لارفي زائده ومبرمان عاطفة والزائدة جزائية ولا يلزمها فعل وثالثها مجوز مع قد وقال

ابو عبيد ويزاد **ش** من الظروف المبينة اذ او الدليل على اسميتها الاخبار بها مع مباشرة
الفعل نحو الغمام اذ اطلعت الشمس وانما اليها من اسم صريح نحو اعمك عد اذ اطلعت الشمس
ومن ظروف المستقبل مصدرة معنى الشرط غالبا ومن ثم ايلواها المعلقة الفعلية ولازمها الظاهر جواها
عواذنا بنصر الله الى قوله فبحر وقد لا تضمن معنى الشرط بل بمجرد الظرفية المحمودة نحو
والليل اذ انبغى والليل اذ اشمى وزعم قوم انما نحن عن الظروف فقال ابن مالك انها وقعت
منعولا به في حديث ابي لا اعم اذ اكلت على راسك واذ اكلت على غصبي ووقعت مبتدأ في قوله
اذ او وقعت الواقعة وكلمة اذ الثانية وحاصفة رافعة بالنصب خالان والمعنى وقت وقوع
الواقعة حاصفة لعموم رافعة لآخرين هو وقت زرع الارض ومجوز عن معنى في قوله حتى اذ اعمها
وسبق الى ذلك ان حتى من الثاني والاختصاص من الثالث والعموم رانكروا ذلك كله وجعلوا حتى
في الآية حرف ابتداء اذ اكل على الحلة باسرها ولا عمل له واذ او وقعت ظرفي جوابه محذوف اي
انفسه اقصا ما كنتم اذ واخا واذ الثانية بدل من الاولى واذ اي الحرف ظرفي محذوف هو
منقول اعم اي شئتكم ونحوه وزعم اخرون انها مخبر عن الاستقبال فقالت ابن مالك انها وقعت
للماضي في قوله تعالى واذ اراوا احوارهم او انما انفسوا اليها فان الآية نزلت بعد انقضاءها
وكذا او لا على الذين اذ انا اتوك لتحملهم قلت لا احد الآية وقال قوم انها وقعت للحال في قوله
والليل اذ انبغى لان الليل معان للشمس واختص اذا انما متيقن وجوده نحو انك اذ اتمر للشمس
او ربح نحو انك اذ ادعوتني بخلاف ان فانها تكون للمحتمل والمشكوك فيه والمضيق لقوله قل
انك اذ اتمر للشمس واذ او لا تدخل على متيقن ولا راجح وقد تدخل على المتيقن لكونه مهم الزمان
خوفا من موتهم للحال دون ولكن اذ اخاص بالمتيقن وللظنون خالفت ادوات الشرط فلم تخرج
الا في الصورة لقوله واذ انفسك خصاصة فتجمل واذ اكلت على اذ اعل الشرط فلا تدخل على
التكرار على الصحيح وقيل نزلت عليه ككلمة واختاره ابن عصفور فلو قال اذ اكلت فانت طالع
فما انت ثم قامت انفسك في العزم ثابثا وثالثا لم يقع بها شيء على الاول دون الثاني وما لا يدخل
على التكرار لا نزل انفسك على العموم على الصحيح وقيل يدل عليه قوله فاذ اطلعت امرأة من نسائي
فصعد مع عبيدي حر فطلق اربعمائة بعثت الاخير واحد وتعمل للمين على الاول ويعتق اذ ربح
على الثاني وتلزم اذ الاضافة الى حيلة مبررها فعل سوا كان مضارعا نحو واذ انتلي عليهم اياتي
واذ لم تاتهم بآية ام ما مضى نحو واذ احك المنافقون وزعم الفراء ان اذ اذا كان فيها معنى الشرط
لا يكون بعدها الا الماضي وقال ابن هشام ايلواها الماضي اكثر من المضارع وقد اجمعنا في قوله
والنفس رابعة اذ انا رعلنا واذ اتراد ال قليل تقنع وقد يلها اسم بفتح الف ففعل قبله
فعل بفتح الف بعد الاسم عواذ السم استفت وجوز الاختصاص ايلواها حمل فيها اسمان
منه او خبر من غير تقدير فعل لقوله اذ اباها هل ختمه خنطليه وفي ناصب اذ اقول ان احدها
انه شرطها وعليه المحققون واختاره ابن جنيان تجللا على سائر ادوات الشرط والثاني انه
ما في جوابها من فعل وفي شهاد وعليه الاكثر لما تقدم من ان ملازمة الاضافة الى الشرط
في المتعاقب اليه لا يعجز للمنافي فالاشارة بقول ومن ثم ان قوي وتضاف ايلوا والاولون انفصلوا
عن ذلك بان قالوا بعدم اضافتها وتتراد اللفا جاء فخص بالجملة الاسمية فيجزم به ابن مالك

ورده ابو حيان وقيل تدخل على الفعل مطلقا وقيل تدخل على الفعلية المعنوية بعد نقل
الاختصاص ذلك عن العرب نحو خرجت فاذا قد قام زيد قال في المعنى وجهه ان التزم الاسمية
معها انما هو للفرق بينها وبين الشرطية الخاصة بالفعلية والفرق حاصل بقدر ان تقترب
الشرطية بها والاختصاص بخواب ولا تقع في الاستدلال ومعناها الحالة لا الاستقبال نحو خرجت فاذا
الاسد بالكتاب ومنه فاذا هي حية تشع وهي خ حرف عند الكوفيين والاختصاص واختاره ابن مالك
ونحو قوله خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر الهمزة لان لا يعمل ما بعدها في قبلها وظرفي مكان
عند المبرد والفارسي وابن جني واي بكون الحياط واختاره ابن عصفور وظرفي زمان عند الرباعي
والراجح والاختصاص الزمخشري وابن طاهر وابن خروف والشلوبين ايلواها على ما شئت اي فاذا
قلت خرجت فاذا زيد صيغ كونهما خبرا على المكان اي فالحصير ثم زيد لعل الزمان لانه لا يخبر به
عن العمرة ولا على الحرف لانه لا يخبر به ويذكر ما الف داخله عليها واختلف فيها فقال المازني في
زاد اللسان لان اذ الثانية فيها معنى الاتساع ولذا وقعت في جواب الشرط موقع الفاء وهذا
ما اختاره ابن جني وقال مبرمات من عاطفة لعله اذ او مدخولا على الجملة قبلها واختاره
الشلوبين الصغير وايدى ابو حيان كوقع في موقعها في قوله تعالى ثم اذا انتم مشرنتن شرون
وقال الزجاج دخلت على جد دخولا في جواب الشرط وزعم ابو عبيد ان اذ قد تزداد واستدل
بقوله حتى اذ اسلكوكم في ماهد سلا كما شئت للحال الشرد قال فزادها لعدم الجواب
فكانه قال حتى سلكوكم وتاولة ابن جني على حذف جواب اذ **الان** لو فت حصر في نفسه
وزعم الفراء متفولا من ان والحق ان اعرابه والفه عن عطا ووقيل اصله وان قيل وظرفية
غالبية **ش** من الظروف المبينة **الان** حقف الله عنكم والدليل على اسميته دخول الـ ك وحرف المبر
عليه وهو اسم الوقت الخاص بجمعه كوقت فعل الانسان حال الشطوط به او الحاضر بجمعه
عوفت **الان** **الان** حقف الله عنكم قال ابن مالك وظرفية طغالبية لازمة فقد عجز
عنها الى الاسمية كحديث وهو يهوي في النار لان حين انتهى الى قعرها فالان في موضع رفع
بالابتداء يعني انتهى خمر وهو مبني لامنا فته الى حيلة مبررها ملحوظ كقوله الى الان
لاهيمن ارجوا لك بعد المنيب عند النصابي والفة منقبة من اول قولهم في معناه الاواب
وقيل عندي لان ان بين اذ اقرب وقيل اصله وان قبلت الواو القاء حذفت للتقاء الساكنين
ورد بان الواو قبل الالف لا تقلب كالحواد والسواد وقيل حذفت الواو الى الالف
كما قالوا ارام ورواه استعملوه مفع على فعل ومفع على فعال لزمن وزمان واختلف في علته
بنا في فعال الزجاج بني لتضمن معنى الاشارة لان معناها هذا الوقت ورد بان التضمن
معنى الاشارة وهو لا يدخل اليك وقالت ابو علي لتضمن معنى لام التعريف لانه استعمل
معرفة وليس على ذلك فيه زائدة ومنعوه ابن مالك فانه تضمن اسم معنى حرف
اختصاصا بنا في زيادة ما لا يعتد به هدام كون المزيد مضمنا معناه فكيف اذا كان اياه
وقالت المبرد وابن السراج لانه خالف نظائره اذ هو تكرر في الاملا استعمل ما اول
وضعه باللام وباب اللام ان يدخل على التكرار وكذا قال الزمخشري بسبب بناه ووقوعه
في اول احواله بالالف واللام فان حقه الاسم في اول احواله التجرد منها ثم يعرض تفرقة

فتلقاه فلما وقع الآن في أول احواله بالالف واللام خالف الاسماء واشبه الحروف ورده ابن مالك
يلزم بنسب الياء العبر واللات وغوها مما وقع في أول احواله بالالف واللام وبانه لو كانت عاقله
الاسماء لغير الاسماء موجبة تشبه الحروف واستحقاق البناء لوجب بتاكل اسم خالف الاسماء بوزن
او غيره وهو باطل باجماع وقال ابن مالك بنى لشد الحرف في ملازمة لفظ واحد لانه لا يثنى ولا
يجمع ولا يصغر خلاف حين ووقت وزمان ومترق قال ابو حيان وهو مردود بما روي عن علي
الركاشي وقال الفراء بنى لانه نقل عن فعل ماض وهو ان بمعنى حان فبق على ما روي عن
استنصحا على حد ايامه عن قيل وقال ورد بانه لو كان كذلك لم يترك عليه التثنية كما لا يدخل على
قيل وقال وحاز فيه الاغراب كما يجوز في قيل وقال وذهب بعضهم الى انه معرب وفتحته اغراب
على الطرفية واستدلوا بقوله كاتبا ثم تتغير الياء في النون اي من الان فحذف النون التثنية الثانية
وجوز في ان معرب ومنعه ابن مالك باحتمال ان تكون الكسرة كسرة بناء وتكون في بناء الان
لغات الفتح والكسر كالشبان الان الفتح الكسر والشبان الفتح عند رعي القول باغرابه لانه لم
يثبت لبنائه على معتبر فهو منصوب على الطرفية وان دخلته من جر وخرجه عن الطرفية
غير ثابت ولا يصح الاستدلال به بالحديث السابق لما تقرر غير مزم وفي شذوذه الالفية لانه لا يصح
ان الذي قال بان احمله او ان يقول باغرابه كان او انا معرب **ص** امس كما يلي يومك ميني
على الكسر كالزجاج والزجاجي والفتح لغة واغرابه غير منصرف رفعا ومطلقا ومنصرفا لغة
وزعم قوم يحكى من الاشراف ان ابن اعراب غالبا وكذا انه اضيف او نكر او ثنى او جمع او صغر
ص امس اسم معرفة منصرف يستعمل في مؤنث رفع ونصب وجر وهو اسم زمان موضع
اليوم الذي يليه اليوم الذي انت فيه او ما هو في حكمة في ارادة القرب فان استعمل طرفا فهو مثنى
على الكسر عند جمع العرب وعلة بنائه بنصفه معنى الحرف وهو لام التعريف ولذا لم يثنى
مع ثبوته معرفة لانه لا يثنى وانما يثنى ما هو حاصل واقع وعده ليس بواقع والفرق
بينه وبين كسر حيث لم يثنى انما عدل عن الصرح بعض معنى الحرف بل انبى من كتاب المعرب
المعرب فصار معرفة مثله بالنسبة كما صار معرفة بالبناء عن عامر العجل وقال
ابن كيسان بنى لانه في معنى الفعل الماضي واغرب عدل لانه في معنى الفعل المستقبل والمستقبل
معرب وقال قوم علة بنى لانه في معنى الحرف اذ افتقر في الدلالة على ما وضع له الى اليوم الذي
انت فيه وقال اخرون بنى لانه بالاسماء المهمة في انتقال معناه لانه لا يثنى يسمى دون
اخر واجاز الخليل في لحيته امس ان يكون التقدير لحيته بالامس فحذف الحرفين البناء والتثنية
فتكون الكسرة على هذا كسرة اغراب وزعم قوم منهم الكسائي انه ليس مبنيا ولا معربا بل هو
محكي سمي من فعل الامر كما لو سمي باسم من الصبا فقولك حيث امس اي اليوم الذي كنا
نقول فيه امس عندنا او معنا وكانوا الكسائي ما يقولون ذلك للزور والخلط اذ اراد الانصراف
عنه فكثر هذه الكلمة على السنتهم حتى توارت اسمها الوقت وتعريفه بالاشارة الى انه اليوم
الذي قبل يومك وقال السهيلي تعريفه بالاضافة تعريف جمع وان استعمل غير ظرف
فدروسية عن الجازين بنى لانه على الكسر رفعا ونصب وجر كما كان حال استعماله
طرفا تقول ذهب امس بما فيه واحببت امس وما رايتك منذ امس قال اليوم اعلم

ما يعني به

ما يعني به. ومعرب بفصل فضائه امس. ونقل عن بني عيم اهم بنو افقون الجازين حالة النصب
والحرف في البناء على الكسر ويعربونه اغراب ما لا يعرف حالة الرفع قال شاعرهم اعظم بالرجال
ان عن ياس. وبنياس الذي يثمن امس. وما بني عيم من يعرف اغراب ما لا يعرف في حالتي
النصب والجر انصفا وعلة ما ذكر في بحر من العدل والتعريف وعلة قوله. اني رايت عجب
مذا امسا. ومنهم من يعرفه اغراب المنصرف فيثبته الاحوال الثلاثة حكاة الكسائي ومحيي
الزجاج ان بعض العرب يثبته وهو مبنى على الكسر تشبها بالاموات وحكي الزجاج والزجاجي
ان من العرب من يثبته وهو طرف على الفتح فتطعم فيه حال الطرفية لغتان الياء على الكسر
وعلى الفتح وحال غير الطرفية حسن لغات البناء على الكسر بلا تنوين مطلقا وثبوتية واغرابه
منصرفا وغير منصرف مطلقا واغرابه غير منصرف رفعا وبناؤه نصب وجر فان في ربه
الان اعراب عالما غوان الامس ليوم حسن وقال تعالى كان ثم بالامس ومن العرب
من يستعصب البناء على قال. واني وقفت اليوم والامس قتله يسارك حتى كان النفس
تغرب. بكسر الهمزة وهو في موضع نصب عطفا على اليوم قالوا والوجه في تحريكه ان تكون
الان زائفة لغير تعريف واستعصب معنى المعرفة فاستعمل البناء او تكون هي المعرفة
وجوز على (ص) انما فالكسرة اغراب لابن وتعرف ايضا حال الاضافة غوان امسا يوم طيب
وحال التثنية نحو معنى امس حسن لا يزيد اليوم الذي قبل يومك وحال التثنية نحو امسا
وحال الجمع نحو امس وامس واموس قال. تمررت بنا اول من اموس تليس تليس العروس
قال ابن مالك في كسر الكاف وحال التصغير قال ابو حيان وهو محال في كسر سبويه وغيره
من النحاة ان امس لا يصغر وكذا هذا استغنيت بتصغير ما هو اشتد ثلثا وهو اليوم والليل
قال نعم ذكر المبرد انه يصغر فتبعه عليه ابن مالك وكذا ذكر ابن الدهان في العبر
وهو ذهل عن كسر سبويه **ص** بعد طرف زمان لازم الاضافة فان اضيف او حذف
مضافه ونوي لفظه اعراب او معناه من بنا وقديون ح وبقية اعرابا وان نكر نصب طرفا
وقد عبر برفع ولا يضاف لحذف حتى يكف بما **ش** من الطرف المبينة في بعض الاحوال
بعد وهي طرف زمان لازم الاضافة له احوال **احد** ان يصغر بمضافه
خو جئت بعدك فهو معرب منصوب على الطرفية **ثاني** ان يقطع عن الاضافة
لفظا ومعنى قصدا للتذكير فذلك لقوله. في شربوا بعد اعدا لذة حمرنا. وقد عبر
قري له الامر من قبل ومن بعد بالجر والتنوين وقد يرفع روي فاشربوا بعد بالرفع
ثالث ان يقطع عنها بان يحذف المضاف اليه لكن بنوي لفظه فيعرب ولا ينون
لا يثنى المضاف اليه الحذف **رابع** ان يحذف وينوي معناه فيثني على الضم نحو
له الامر من قبل ومن بعد اي من قبل الغلبة وبعدها وعلة ابن مالك بانه كان
حقها البناء والاحوال كلها لشيء بها بالحرف لفظا من حيث انها لا تنصرف بثنائية ولا
جمع ولا اشتقاق ومعنى لا يثنى احوالها في بيان معناها لكن عارضا ذلك
لزومها للاضافة فاعربت فلما قطعت عنها ونوي معنى الثاني دون لفظه اشبهت
حروف الجواب في الاستعانة بها عن لفظ ما بعدها في نعم ذلك الى السببين المذكورين



فثبت وفي الاصطاح اكثر النوبتين يقولون لما اوردت من معانيها وتضمنت اشبهت الحروف لتعلمها
بالحروف بعدد معانيها فثبت لذلك مع النوبتين وكلاهما اعراب حكمي
هشام رايته قبل ومن قبل وانشد ولا وجد العذري قبل حمل وانشد للحليل قوله فما شربوا
بعد المرة خيرا بالضم منونا ولا يضاف بعد جملة ما لم يلف بما تقول اعلا فقه ام الوليد بعد ما
افان راسك كالعام الحرس ومثله فيما ذكر قبل واول وامام وقدام وورا وخلف واستقل
وتصرف الكل متوسط وانكر الجزمي وعين وشمال وفوق وتحت ولا يتصرفان وعمل وانكر ابن
ابن الربيع انما فتن لفظا فاشبهه الجوهري وذون وحسب لكن نصيبا على الحال وغير بعد
ليس قال البراء بن السراة وابو حيان ولا يجوز فيها والفتا زوفا لا اخفى اعرابها
مختلفا والحق بعضهم كلا ولا يتصرف مبيها والحق ان اول اوائ وان لا يستلزم ثانيا
واذ لو قيل انما صرف وانك بالثالثة مثل بعد فيما تقدم من اعرابها في الاغوال الثلاثة
وبناءها في الحالة التي يصح على الهمزة المذكورة قبل واول وامام وقدام وورا وخلف
واستقل وعين وشمال وفوق وتحت وعمل وذون وحسب وغير من بناء قبل الابه
السابقة ومن تنكرها قوله فساغ الى الشراب وكنت قنلا وتقدمت قراه من قبل بالجر
والنوبتين ومن شبه لفظ الاصطاح فيه قوله ومن قبل ناري كل مولى قنابة كذا رواه
الثقات بكسر الهمزة وحكى ابو علي ابا هذا من اول بالفتح على تنكيره ممنوع القصر وبالضم
على شبه الاصطاح ذون قصد الى لفظ المضاف اليه وبالجر على قصد لفظه قال في الصحاح فان
انكرت الحد وفي نصبت فقلت ابراهيم اول فقلت وقال الشاعر امام وخلف المرء من خلف ربه
كواي تزوي عنه ما كان عذرا وحكي الكسائي اوفى تمام ام استقل بالنصب على تقدير اوفى هذا
ام استقله قال الشاعر ولم يكن لفاؤك الامن وراة وقال لغيا شريكه من
قدام وقال واوتيت فوق من كلب من علي وقال كلبود صحر حطة السيل من علي اي
مكان حال ويقال قبضت عشرة نحس اي نحسي ذلك وهذا حشك من اجل وقبضت عشرة
لنبي غير اي ليس غير ذلك مقبوضا وذكر ابن هشام ان شرطها ان تقع بعد لنبي وان قول
الفتا لا غير غير جائز وليس كما قال فقد صرح البراء بن السراة وابو حيان لا يلبس
فذلك وانشد ابن مالك فعن عمل اسلفت لا غير شمال ويجوز فيها زيا دة على اخواتها
النبا على الفتح فقال لنبي غير والاخفى يقول اعرابها في الضم والفتح معا وان حذف النوبتين
لا ينتظر المضاف اليه وعلى الفتح خبر لنبي والاسم محذوف اي ليس المقوم غير ذلك
وراه حواشي رندي لما تقدم في الموضع ثم انصب على الظرفية الاحسب
فعل الحال قال ابن هشام وما اظن نصيب على موجودا وانكر ابن ابي الربيع انما فتن على
لفظ لكن الجوهري صرح بخواره فقال يقال انشد من على الدار بكسر اللام قال ابو حيان
ومن غيرك لنقول ما ذهب اليه محمد بن الوليد من جواز حذف النوبتين من كل فتقول لا مطلق
جعل غايته ميل قبل وبعد حكاة عنه ابو جعفر النحاس وانكر عليه علي بن سليمان ان الظروف
قد خضبت بعدة ليست في غيرها وما يبي من الظروف للذوارة فانه لا يتصرف ولما المغرب
منها فذكر ابن مالك ان فوق وتحت لا يتصرفان اصلا قال ابو حيان ونص على ذلك الاخفش

فقال

فقال اعلم ان العرب تقول فوقك راسك وتحتك رجليك لا يغتلفون في نصب الفوق والتحت
لانهم لم يستعملوا الا طرفا او جزورا من قال تعالى فخر عليهم السقف من فوقهم وقال
يجري من تحتها الانهار وقد جاء جرف فوق بعلى في قوله فما قسم بالله الذي اهتر عرشه على فوق
سبع وبالنبا في قوله لست رهنا بفوق ما استطيع وكلاهما شاذ وامام بين وشمال
فكثير تصرفها كما تقدم واما قبل وتحت والنته بعدها الى استقل فتصرفها متوسطا وفي
والرب استقل منهم بالرفع وقال فعدت كلا الفرخين تحسب انه مولى الحاة خلفها وامامها
ويقال امام زيد من رايته وزع الجزمي انه لا يجوز استعمال الا طرفا ولا يفسر على
استعمالها اسميا ولا يضاف قبل انما جملة ما لم يلف بها خوفنا وبقي مسائل نتبع بانك
الاولى العضم ان امثلة اوائ بورن افعل قلت الامن الثالثة واوام ادعت بذليل
قوله في الجمع اوائ وقيل امثلة وول بورن فوعلى قلت الواو الاولى حرة وامام الجمع على
اوائ لا يستحقان اجتماع الواو بينهما بل الجمع **الثانية** العضم ان اوائ
لا يستلزم ثانيا وانما منعاه ابتد الشيء ثم قد يكون له ثان وقد لا يكون تقول هذه اوائ
مال النسلته وقد يكسبه بعد ثانيا وقد لا وقبل انه يستلزم ثانيا كما ان الاخير يقتضي اوائ
فلو قال ان كان اول ولدك له ولدك فقلت طالق فقلت ذلك اوائم ولدك غير وقع الطلاق على
الاول دون الثاني **الثالثة** لاول استعمل الان احدهما ان يكون صفة اي افعل تنقيد
بمعنى السابق فيعطي حكم الفعل التفضيل من مع العرف وعدم تانيته بالتا ودعول من علمه
بحو هذا الاول من هذين والقيته علم اوائ والثاني ان يكون المضاف مفعولا وخولفت
عاما اولا ومنه ماله اوائ ولا الخرف قال ابو حيان وفي عفو على ان هذا يوجب بالتا وتصرف
انما اوائ واخره بالنوبين **ص بن** للكان وقيل للزمان وقال الزجاج في نصب ما نصفا في
النه وتصرفه متوسطا وحك العطف عليه بالواو وان اضيف لمفرد فان الحقيقة ما اوالا ل
عرض فيه الزمان ولزومها والاضافة للمفرد ولو فعلته على الاصح وقيل يضاف لزمان محذوف
لا الجملة وقيل ما اوالا ل كافة ولا موضع الجملة وقيل ما كافة والالف اشباع وقيل للثاني
وتضاف بين المصدر لا يبين على الاصح وقيل هي محذوفة منها وتليت ضرورة نكاف
التشبيه وتركب بين خمسة عشر قبلي على الفتح فان اضيفت صدرها جاز انما الظرفية
او اضيف اليها تعين زوايا **ص** قال ابو حيان اصل بين ان تكون طرفا للكان
وتتحلل بين شئين او ما في تقدير شئين او اشياء ما لحقت ما اوالا ل لزم الظرفية
الزمانية وصرفه بغير احيات انما طرف زمان بمعنى اذا ومنه الحديث ساعة يوم
الجمعة بين خروجه الامام وانقضا الصلاة انتهى وذكر الزجاج في انها نصب ما نصفا
اليه وتصرفها متوسطا قال تعالى هذا افران بيني وبينك لقد تقطع بينكم بالرفع
مؤدة بينكم بالجر ولا يضاف الا الى مصدر دو من اضيفت لمفرد وجب تنكيرها معطوفة
بالواو كالاية الاولى واذا لحقت الالف او ما كذبت انما فتن الى العمل سواء كانت اسمية
لقول فبين نحن من فتنه اتانا وقوله فبينم العسرا دارت مناسير او فعلية
وهو قليل لقوله فبينم نسوس الناس والامرا مرقا وتقول بيني انصفتي ظلمي ومع

تعميم اضافتها الى الفعلية والاقوال لانضاف الى الاسمية واول البيت وخو على اصار خذ وزعم
بن الانباري ان بين ح شرطية وما ذكر من ان الجملة بعد بنما وبينما متضاف الى انفسها دون حذف
مضاف وانها في موضع خبر مذهب المهور وذهب الفارسي وان جنى الى ان اضافتها الى الجملة على تقدير
حذف زمان مضاف الى الجملة لان المضاف الى الجمل طرف الزمان دون طرف المكان ولان بين تقع على
الكثير من واحد لانها وسط ولا بد من اثنين كما في قوله والتقدير بينهما اوقات زيدا قائم افضل محرو
واختار ابن الساري وذهب قوم الى ان ما والالف كافيان والجملة بعدها لاموضع لها من الاعراب
وذهب اخرون الى ان ما كافية عن التحقق والالف اشتباع لان كون الالف كافية لم يثبت وثبت وكونها
اشباعا في الجملة بعد الالف في موضع خبر بالاضافة وبعد ما لاجل انما من الاعراب والاضافة للغارية
وزعم قوم ان الالف للثبات ووزعها على وريان الظروف كلها المذكورة الامثلة وهو قد اقام
قورا واجازة الى الدخول في الشاذ من غير داعية وقد تعاضف بيب الى مصدر في الالف
بينما تعاضف الكافة وروعه والحق بعضهم بنما بها واجاز اضافتها الى مفرد مصدر نحو بنما قيام
زيد قام عمرو وقال ابو حيان والضمير لا يجوز لانه لم يسمع ولا يسمع كما س بينما على بنما ولا
تضاف بنما الى مفرد غير مصدر وكنى في ذلك ابو حيان وسببه ان تستدعي جوابا فلم يقع
بعدها الا ما يعطي معنى الفعل وذلك في الجملة والتقدير من المفردات وقد حذف خبر المبتدأ
بعديا وبينما كدالة المعنى عليه كقوله فبينما العشر كما قد حذف الجواب لذلك كقوله
فبينما القتي في ظل نعام غضة شاكرا فاضاها وثرا فاع الى ان رمتها الحاد ذات بسكة يضيق بها
منه الرحا في الفساح وثبت بنما كافي التشبيه في الشعر كما بينا كذا ان رأتني معشقا
قال ابو حيان وياضافة بنما الى المصدر احيى ابو علي ان لك بنما لفت عذرة من بنما
كما قال بعضهم لان بنما لانضاف وانما هي مكتوفة بما دخلت على الخليل وتركيب بين خمسة عشر
فتنبى على الفتح كقوله في حقيقته وبين القوم لفظ بين بين الامل بين هولا وبين هولا
فاذا ريت الامانة وركبت الاثنا تركب خمسة عشر فانما يصح صدر بين بين الى عجزها كاز
بنما الظروف كقولك في احكام المزمع التمهيد بين بين ورواها كقولك بين بين اقل من
الانذار وان اصف اليك تعين روال الظروف ومن ثم خطا ابو الفتح من قال عذرة بين بين
بالفتح وقال الصواب عذرة بين بين بالاضافة **ص ح** **حليل** للمكان مثلنا وجوت واعرابها
لفحة وتلزم الاضافة لجملة ونذر لمفرد وقاسه الكسائي ونزلها اندر فتعوض ما وجور
الاختصاص وقوعها للزمان وتقرر فيها نادر وانكر ابو حيان وفي وقوعها اسم ان ومفعولا
خلف وزعمها الزجاء مؤنولة **ش** من الظروف المبينة حيث وعلة بنما بها شها
بالحذف في الافتقار الى استعمال الاضافة الى جملة وثبتت على الفتح تشبها بنقل وكفد
لان الاضافة للجملة كذا اضافة لان اثرها وهو الجرح لا يظهر ومن العرب ما يضاف الى الفتح
طلب التحقيق ومنهم من يضافها على الشر على امثلة الشك السالكين ولغة على انذاك
ياها واو فيقولون حوث وفي ثايب ايضا القوم كالثلاث ولغة فتعوض اعرابها يقولون
خلست حيث كنت وحيث من حيث جرحها من وعن عندهم كعند وقرى يستبد بهم
من حيث لا يغفلون بالشر فيتم الاعراب ولغة البناء على الشر وسواي الجملة الاسمية

او الفعلية قال في المعنى واصافتها الى الفعلية اكثر واكثر واذا رجع النصب في جملتها حيث زيد ارادة
وندرت اضافتها الى المفرد كقوله بعض المواضع حيث في العاصم وقوله اما ترى حيث سئل طالعنا
والكسائي يقيسه واذ من ذلك عدم اضافتها الى الجمل لان تضاف الى جملة عذرة معوضها منها ما
كقوله اذ اريد من حيث ما تحت لاي من حيث حيث والامثلة فيها ان تكن للمكان قال الاخفش
وقد نزل الزمان كقوله للفق عقل بعشر به حيث تهدي ساقه قدمه اي حيث تهدي
ولا تستعمل غالب الاظرف ونذر جرحا بالسا في قوله كان حيث بعثت على الاثار وبالي في قوله
الى حيث القت رجليها ام قشع وكلي في قوله فاصبح في حيث التفت بشريدهم وقال ابن مالك
تصيرها نادر ومن وقوعها محروقة من الطرفية قوله ان حيث استقر من انك راعيد جري
فيه عن واما ان حيث اسم ان وقال ابو حيان هذا خطأ لان كونها اسم لان فرع عن كونها
اسم لان فرع عن كونها تكون مبتدأ ولم يسمع ذلك فيها البتة بل اسم ان في البيت جري وحيث
الخبر لانه طرف ولا يصح انما لا تستغرق فلا تكون فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ انتهى وقال
ابن هشام في المعنى العاكب كونها في محل نصب على الظروف او خفض من وقد خفض بغيرها
وقد يقع مفعولا وفاقا للفارسي نحو الله اعلم حيث جعل رسالته اذ المعنى انه سبحانه
يعلم نفس المكان المحقق لوضع الرسالة لاش في المكان وناسمها يعلم عذرة مذكورا لعلته
فاعلم لبا علم نفسه لان الفعل التفعيل لا يوجب المفعول به الا ان اوله يعلم قال ولم يقع اسمها
لان خلاف لابن مالك انتهى وزعم الزجاء ان حيث مؤنولة **ص** **دوت** للمكان ونصرفه
قال البصريته ممنوم والاخفش قليل واختار وفاقا للفتن المغاربة يستثنى به فان كان بمعنى
ردي في غير ظرف **ش** من الظروف المبينة في بعض الاحوال دون كما تقدم ذكره في اخوات
قبل وبعد وهو للمكان تقول بعد زيد ذوات عمرو اي في مكان متخف عن مكانه وهو ممنوع
التصرف عند سبويه وجمهور البصريين وذهب الاخفش والكوفون الى انه يتصرف لكن
بقلة وخبره عليه وما دون ذلك فقال دون مبتدأ وبني لاضافته الى مبني والا يكون قالوا
تقدم ما دون ذلك في ما وقال الشاعر وما شرت جد الموت ولقوت ذوايا وقال
وغير الحمى ذوايا ما وراحا بالرفع ويستثنى به كسري فيما نقله ابو حيان في شرح التنزيل
عن بعض الفقه الحنفية ونقله **لدا** اما دون بمعنى ردي كقولك
هذا ثوب دون فليس بطرف وهو متصرف بوجوه الاعراب **ص** **ريث** مصدر استعمال
بمعنى الزمان فاصنف للفعل وقد يليه ما اريد او مصدرية والظروف مبنية في معنى
ولم تصر حواشيها والعللة فاعلم **ش** **ريث** مصدر راث ريث اذا ابطا فاذا استعمل في
معنى الزمان حازان يضاف الى الفعل فتقول انشك ريث قام زيدا في قدر سبطه قام زيدا
خرجت الى طرف الزمان حاز فيها ما جاز في الزمان انه مبني كسائر اسما الزمان المضافة
الى الفعل المبني فيكون اذ لم يرد في الظروف المبينات ومن شواهد قوله لا تصعب الامن
الارث مكنة وقوله خليل ريث رقت ريث اقصى لانه مؤنول يفضل بين ريث والفعل
مما قال ابن مالك اريد او مصدرية كقوله تحياه حين ملق بالشال السول راجه ريث
ما يستثنى **ص** **عوص** مثلك العموم المستقبل وقد يرد المعنى وقد يضاف للغايضين

منكم سرت كما تقول بكم اثرت ولو كانا ظرفين لجاز ان يستغني الفعل بعدهما عن العمل فهما
بما عماله في خبرهما فكان يقال منكم سرت فيه اوسرته ان اسع كما تقول يوم الجمعة قت فية او
قتة ولم تنك العرب بذلك وعلى هذا انما يعنى من ان كان الزمان ماضيا ومعنى في ان كان حاضرا
ومعنى من والى جميعا ان كان معزودا نحو ما رايته منذ ايام او منذ يومنا او عاتيا او منذ ثلاثة
ايام والآخر العرب على وجوب خبرهما للحاضر وعلى ترجيح خبره لما مضى على رفعه وترجيحه برفع
مد لما مضى على جزمه ومما اثار في منذ قوله وربع عفت ان كان منذ زمانا ومن القليل في منذ قوله
اقرب من ذلك ومنه خبر يجرى وقوعه منذ رجعها نحو ما رايته منذ قدوم زيد ويحوز وقوعه
ان وصلته بغيرها نحو ما رايته منذ ان الله خلقني فتصم على موضعها بما حكم به اللفظ المصير
من رفع او حذر وهو تقدير زمان انقضا ومنه لا تحران الا انظر ان اسم الزمان او المصدر
على ما بين واجاز المبرد ان جزمه الزمان نحو يوم الخميس وما رايته منذ او منذ ورد بان
العرب لم يقلوا ولا يلحق منذ ومنه بالظروف المستقرة عند المهور من الضميرين ومن قال
يا هذا مبتدأ ان في الحال الثاني للمعنى بالتصريف **ص** كان الاجتماع او وقت
وتجرب من وقع خبر او صلة وصفة وحالا وسكونها قبل حركتها وكسرها قبل سكونها
ولست اخ حرف خذ خلافا للخاص وتقدر فتكون حالا بمعنى جميع وغيره بقلة وهل هي حرف
مقبول خلافه ولا تنسب الاتحاد في الوقت وفاق للعلب وان حال لونه واي حيا
ش من الظروف العادية التصريف مع وهي اسم لمكان الاجتماع او وقتة تقول زيد مع
عمرو وجئت مع العشر ويدل على استقامتها ثبوتها في قولك معا ودخولها من عليها في قولك
ذهب من معه وقرا هذا ذكر من معي قال ابن مالك وكان حقه البناء لشبهه بالظرف في التهود
الحسن وهو لزوم واحد واحد من الاستعمال والوضع الناقص اذ هي حال حرفين بل انك تحق
العود الا انها اعزبت في اكثر اللغات لثباتها عند وقوعها خبرا وصفة وحالا وصلة
وذا على حضور وعلى قرب فالحضور بمعنى ومن معي والقرب كان مع العشر شيئا ونسبها
قبل حركتها نحو زيد مع عمرو وكسرها قبل سكونها نحو زيد مع القوم لغة رقيقة وحركتها
اعراب فلذلك نأثرت بالعوامل في من معه ومن سكن بيتي وهو الخاص واستقامتها حيا
السكون نافية على الاصح كما يشعر به كلام سيبويه لانها معناه حاضرا مبدية ومغربة واطروم
الخاص انها حرف خبر وليس بصيغ انتهى وبذلك عرفت وجه ذكر مع في الظروف للبناء
لانها مبدية في بعض اللغات مع التكرار في اول الكتاب باعتبارها وتقدر عن الاضافة فتكون
في الاكثر منصوبة على الحال نحو جاني زيد ويوم معا وقيل وقوعها في موضع رفع خبر القول
اقول اني حذر واحوانا معا **قوله** الكف حين حاجات معا واختلاف في معا فذهبت
الخليل وسبويه ومحمد ابو حسان الى ان فحتمها اعرابا في حال الاضافة والكلمة ثبات
اللفظ حال الافراد وحال الاضافة وذهب يونس والافخش ومحمد وان مالك الى ان
فحتمها كقمة يافتي وانها حين افردت رد اليها الحذف وهو لام الكلمة فصا مقصورا وابتدأ
ابن مالك بوقوعه كذلك حالة الرفع كما يقصروا ورده ابو حسان بان شأن الظروف غير المتصرف
اذ اخبر به ان يبقى على نصبه ولا يرفع تقول الزيد ان عندك وذهب ابن مالك الى انها

في الافراد

في الافراد مساوية لمعنى جميع قال ابو حسان وليس يصح فقد قال ثعلب اذ اقلت حيا جميعا احتمل
ان فعلها في وقت او وقتين واذا قلت حيا معا فالوقت واحد ولذا ذكر ابن خالويه ان
باقية الدلالة على الاتحاد في الوقت **ص** ومنها كل زمن منهم مضى في الجملة فان صدرت
بمعنى فنيا وه راجح او معرب مخرج وضمنة البصرية او ما اولام تتغير او لا التبرية فكذلك
وقد يجوز اسمها ويرفع ومنع سبويه اضافة مستقبل لاسمته وخوز لاخفش وان ما لست
ش من الظروف التي تبني جوارز الاوجوب على اسم الزمان المنهية اذا اضيفت الى الجمل والموا
بالمهمة ما لا يتحقق بوجه كمن ومدة ووقت وزمن وما يغني بوجه دون وجه كهار وصباح
ومسا وعداة وعشة بخلاف ما تحتضن بغيره او غيره كمنس وقد فانه ايضا في الجمل
ومنه الحدود والعذود والوقت كيومين وليكنين واشبوع وشهر وسنة فلا يضاف شيء من
ذلك الى الجمل الفعلية والاسمية على الصحيح عند ابن مالك وغيره ويضاف الجمع اليها كالمفرد
وسوا في الجمل الفعلية والاسمية لكن البناء راجح فيما كان صدرها منبسطا نحو ليوم وليلة امه
على حين عانت المشيب على حين تستغيثين كل حكمة مرعوم فيما كان صدرها مع باقيا نافع
هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بالبناء وفي التثنية بالاعراب وقال الشاعر على حين
لا بد ويترجمي ولا خضر **وقالت** كرم على حين الكرم قليل **وقال** على حين النواصل خبر كان
روى التثنية بالفتح ومنع البصريون البناء في هذا القسم واوجبوا الاعراب وابدان مالك
مذهب اللوفيين بالسماح كقراءة نافع السابغة والابيات وان صدرت الجمل بما لا اخق
ليس لمختلف الجملة من بقاء رفعها الاسم ونصبها الخبر والاضافة عما لا كقول **معا** حين
ما هذا حين قضائي **وقوله** وكنت لي شفعا يوم لا ذو شفاعة **معا** فتداعى سواد
قارب وان صدرت بلا التبرية بلي اسمها ايها ملك ما كان من بيا او نصب وقد تحرك وقد يرفع
حكي جملته يوم لا حر ولا برد بالبناء وبالجر وبالرفع **وقالت** تركتني حين لا مال اعيش به
بالرفع ومذهب سيبويه ان الظروف اذا كان بمعنى التثنية تعين اضافة الفعلية والاعراب اضافة
للاسمية لانه بمعنى اذ او في لانتفا في اليها فلو كان انيتك حين زيد اذ هي خلاف الذي بمعنى
الماضي فانه معنى اذ فيض في الفعلية والاسمية معا كهي وذهب الاخفش الى جواز اضافة
المستقبل الى الاسمية ايضا ومحمد ابن مالك مشتد لاخوقوله تعالى يوم هم بارزوت
قالت ابو حسان اما ابحار الاخفش ذلك لانه معبر في اذ ان تضاف الى الاسمية فكذلك
ما هو معناه **ص** او لمبني والحق به في ذلك نافع الدلالة كغيره ومثل والحشا وفاق
لان مالك لا يبنى مضى في لمبني مطلقا **ش** من الظروف التي تبني جوارز الاوجوب اسمها
الزمان المهمة اذا اضيفت الى مبتدئ مفرد نحو يومين وجنبه والحق بها الاكثر وان كل اسم نافع
الدلالة كغيره ومثل ودون وبين فبنوه اذا اضيف الى مبتدئ نحو قام احد فترك قالت
تعالى انه خلق مثل ما انتم تنطقون وقري ان يصيبكم مثل ما اصاب بفتح الهم وقالب
وبنا دون ذلك لقد تقطع بينكم وقال الشاعر واداما مثلهم بشر وقال لم يبلغ الشرب منها
غير ان نطق والقول بيتا القفا الى تا المنك من شعب هذا الاصل وذهب ابن مالك
الى انه لا يبنى مضى الى مبتدئ بسبب اشتراكه في اضلا لاظرفا ولان الاضافة من خصائص

في الافراد

الاسماء التي يمكن بسبب البناء وتعلبه في غير ما موضع فكيف تكون دأمة البنية والفتحات في الشواهد
الشرقية حركات اعراب فمثل في الآية الاولى حال من صهر حتى المسكن وفي الثانية مصدر او حال وقابل
يصيب الله وفي البيت حال وفي غير المثال والبيت حال واستثنى وذن وبني منصوبان على الظرفية
وهذا الذي ذهب اليه هو المختار **ر** ولا يتحقق الرابط للجملة للمضاف اليها الا نادرا **ش**
قال ابن مالك حال مضاف الى اجمل مقدر الاضافة الى مصدر ومن معناه ومن اجل ذلك لا يفور منها
مصدر الى المضاف اليها كما لا يفور من المصدر فان سمع ذلك عند نادرا لقوله صنعت سنة لقم ولدت
فيه وقوله ويحسن ليله لا يستطيع بنا حياها الكلب الا هربا فالمعروف انه اذا كان في الجملة
مصدر فمثل من الاضافة وجعلت صفة لقوله تعالى وانقروا يوما ترجعون فيه **ص** **المنقول**
م **م** هو الثاني واو المصاحفة والاصح انه مفسر فمثل لا تحصى والجمهور بما صلح فيه العطف
ولو جاز او الشرا في المبرد بما كان الثاني مؤثرا الاول وهو سبهم والحضر اوي بما في معنى
ما سمع **ش** **المنقول** مع هذا الثاني واو المصاحفة خرج غير الثاني واو اما قد يطلق عليه
في اللغة مفعولا معناه كالحزور ومع وبنا المصاحفة فيه من يوم من الغافل السابق لامين الو او
وهنا لا يفهم الا ما الو او وفي كون هذا الباب مقيما خلاف في بعض النحويين يقتصر في مسابله
على السماع ونسبه حكاية للكثيرين قال ابن عصفور ومعناه انهم لا يحزونه الاحياء لا يراد بالواو
معنى العطف لخص لان السماع انما ورد به هناك والصحح استعمال القياس فيه ثم اختلف فيقوم
بقتضيه في كل شيء حيث يراد بالواو معنى العطف المحض نحو قام زيد وعمر واوحي لا يتصور معنى
العطف املا نحو فعدت او صحت وانتظرتك وطلوع الشمس وعليه ابن مالك وطالب في
وكما الجمهور كما قال ابو حيان خضوه بما صلح فيه معنى العطف ومعنى المنقول به فلا يفور حيث لا يتصور
معنى العطف لقيام الأدلة على ان او ومع عطف في الاصل ولا حيث يخص معنى العطف لان
دخول معنى المنقول به هو الذي سوغ خروجه من يقتضيه العطف من المضاف التي توترها
العرب على غيرها الى النصب وقال وسوا صلح فيه العطف حقيقة نحو جاز البرد والطبائسة لان
الحج يصح منها وجاز اخو شاز زيد والنيل الاقيم عطفه على الجاز من جهة ان لا يفارق زيدا
وقال سبهم كما لا يفارق من سبهم وقالت المبرد والشرا في قياس في ما كان الثاني مؤثرا الاول
وكان الاول سببا له نحو جاز البرد والطبائسة فالبرد سبب لاستعمال الطبائسة وجبت وزيدا
اي كنت السبب في حجة وقال ابن هشام الحضر اوي الاتصاف على ان هذا امطر في لفظ الاستسوا
والحج في المشع وفي كل لفظة صنعت وينبغي عندي ان يقاس على ما صلح في معناه وان لم يكن من
لفظة قياس وصلح على جاز وافق على استوي وفعلت على صنعت وكذا انما في معناه بما ليس
من الفاظها ومما فيها لا ينبغي ان يحوز انتهى **ص** **و** ناصبه بما سبقه من فعل او شته
وقيل الواو وقال الزجاء مفعول بعد جاز والكوكبة للطلاق والاختصاص انتصبت انتصبا بالظرف
والاصح ينصبه المتعدي وكان لامعنوي كما شارح **ش** **ف** ناصب المنقول معناه اقوال
احدها والاصح انه ما تقدمه من فعل او شته غوجا البرد والطبائسة واستوي
الماو المشقة والناقصة متروكة وفيها ما واستار اربا وزيدا حتى فعل وسوا في الفعل اللازم
والمتعدي عند الكثيرين غولوا خلد الاسد لا كلك ولوتركت الناقصة وفيها ما لم يضرها

اقوال

وقال قوم لا يكون الا مع غير المتعدي لئلا يلتبس بالمنقول به فلا يقال ضربتك وزيدا على انه
منقول معه وجعل يكون مع كان الناقصة خلاف قال قوم لا لانه ليس فيها معنى حدث تعدي
بالواو والجمهور نعم لان النصب انما مشتقة وانما يدل على معنى سبوي الزمان وقد قال الشاعر
يكون وابهاها لم لا بعدك وقال فكونوا انتم وبني ابيكم ومنه سبويه انه لا ينصب
العاميل المعنوي بحرف التشبيه واسم الاشارة والظرف والجار والحزور والجاز ابو علي غورها
لك واياه وعلى هذا رداي مطوبا وشرا **القول الثاني** ان ناصبه الواو وعليه الجمهور في
اختصاصها بما دخلت عليه من الاسم فعلت فيه ورد بانه لو كان كذلك لا ينصب المتعدي معها
كما ينصب بان واخواتها وبانه لا ينصب لها ان لا يعمل الحرف نصيبا الا وهو يشبه بالفعل **الثالث**
ان ناصبه فعل مفعول بعد الواو وعليه الجمهور قال فاذا قلت ما صنعت وانا بك فالقيد يراد
بست اياك وانما يعمل فيه الفعل السابق لفعل الواو ويغور من بالعطف فان فعل الواو فيه
لم يعم من تسلط العاميل وبان في ذكره احواله للباب اذ يصير منصوبا على انه مفعول به لا
مفعول معه **الرابع** ان نصبه بالظرف في قوله ان ما لك للذكر فليس ورد بان للظرف
معنى من المعاني ولم يثبت النصب بالمعاني الحرة من اللفاظ وبانه لو كان للظرف ناصبا
لقبل ما قام زيد لكن عمرو ومقوم زيد لا عمرو واقتله احد من العرب قال ابو حيان وهذا القول
لعض الكوفيين واكثرهم والاختصاص على ان الواو مهيبة لما بعدها ان ينصب انتصبا
الظرف لان املا جاز البرد والطبائسة مع الطبائسة قلما حدثت مع وكنت منتصبة على الظرف
ثم ائت الواو مقام ما انتصبت ما بعدها على انتصبا مع التي وقعت الواو معها اذ لا يصح
انتصبا بالحروف كما يرتفع ما بعد الواو فله موقع غير بار تفاعل غير لو كان فيهما الية الا الله
لفسدنا والاصل غير الله **ص** ولا يقدم على عاملة ولا مصاحبه خلافا لابن حنبل ولا ينصب من الواو
بظرف ولا يكون جملة خلافا لمصدر **الافاضل** **ش** **المنقول** معناه لا يتقدم على عاملة باتفاق
لان املا واو العطف والمعلول لا يتقدم على عامل المعلول عليه اجماعا ولا يتقدم على مصاحبه
انفعا لما ذكره الجاز ابن حنبل فيقال استوي والخشية لما لوزوده في العطف قال السجستاني
ورحمه الله السلام وسماحة هنا قال جعت وخشا غنية وخفة ولان باب المنقول في التقديم
اوسع مما لسان باب التابعية وانما المانع من التقديم هنا العمل على ذلك فاذا جاز في الاصل بقله
او اضطرار جاز هنا بكثرة وسعة ولا يجوز الفصل بين الواو والمنقول معه بظرف ولا يفور
فلا يقي مقام زيد واليوم عمرو وان جاز الفصل بالظرف بينهما وزعم صدر الافاضل ان المنقول
معه يكون جملة وخبره عليه قولهم جاز زيد الشمس طاعة من جعلها حالا لانها لا تعمل المفرد
تثنى جملة فاعل والمنقول فلا هي مؤنثة واجيب بانها مؤنثة بالحال السببية اي جاز زيد
طاعة الشمس عند مجيء وقيل تول مبتكر او غوم **ص** ويجب العطف بعد مفرد خلافا
للمعمرين وثالثها يجوز ان اول جملة والنصب بعد مفعول متصل لم يؤكد وهو نحو ما لك
وزيدا بكان مفعول فقل الجاز او مصدر لا بيس بعد الواو وقال الشرا في بلايس فان كان
منفصلا او ظاهرا رجع العطف واوجب بعضهم وقد ينصب بعد ما وكيف مقدر وهو كانه ناصبة
وقيل تامة وقد سبويه مع ما كنت وكيف تكون فقالا ولا يتعين وفرو والصرا في لا

ورج النصب ان خيف فوات المعية فان لم يصلح الفعل انجازا صار صالحا فان لم يحسن مع وجب وقيل
بغير معنى يتسلط به ويستويان في مفعول واحد وخوارسك والحابط من كل متعاطفين باصا والفعل
نقل مسائل هذا الباب بالنسبة الى العطف والمفعول معة خمسة اقسام **الاول**
ما يجب فيه العطف ولا يجوز النصب على المفعول معه وذلك شئ واحد ان لا يتقدم الولا
معهذ غوانت ورايك وكل رجل وصنعتة والرجال واعضاءها والنساء واعجازها هذا قول
الجمهور وجوز الصيرفي فيه النصب بلا تأويل وجوز بعضهم فيه النصب على تأويل لما قبل الولا
حمله حذف ثاني خبر يدي والنقد بركل رجل كائن وصنعتة والثاني ان تقدم الولا وحمله غير
متضمنة معنى فعل غوفوك انت اعلم وما لك والمعنى مالك وهو عطف على انت ونسبته العلم
اليه عجز **الثاني** ما يجب فيه النصب ولا يجوز فيه العطف ان تقدم الولا وحمله تعلية او
اسمية متضمنة معنى الفعل وقيل الولا وحمله متصل بخوارسك او مفعول لم يؤكل بمفصل غوما لك
ورند او ما شئتك وزيدا وما صنعت وياك فبتعين النصب هنا على المفعول معه ولا يجوز
العطف لا متناحاه الا في الضرورة والنصب في الاستحباب كما ان مفعول قتل الجار وهو اللام وشان
اي ما كان شأنك وزيدا او مصدر لا بس منونا بعد الولا اي ما شئتك وملاسة زيد
او وما استك زيد اذا نص عليه سبويه قال ابو حنيفة ان فلا عن شخصه ابن الضايغ وهذا التقدير
معنى لا اعز اب لان عند سبويه مفعول معته وتقدر بالاملاسة جعل مفعولا به لا مفعولا
معه وقال السرا في وابن خروف المقدر فعل وهو لاس لان المصدر لا يفعله مقرر **الثالث**
ما اختار فيه العطف مع جواز النصب وذلك ان يكون الجوز في الصورة السابقة على هذا او
غيره المرفوع مفعولا مع ما شئتك وزيدا الله وزيدا وما انت وزيدا فالاحسن جر زيدا في الاول
ورفعه في الثاني لا مكان العطف وهو الاصل ويجوز فيه النصب مفعولا معه ومنعه بعض
المشايخين كما بن الحاجب وزيد بالتمام قال وماتت في متلف **وسمع** ما است
وزيدا وكيف انت وقصعة من تربد قال سبويه اي ما كنت وزيدا وكيف انت وزيدا وكيف
انت وقصعة من تربد قال سبويه اي ما كنت وزيدا وكيف تكون وقصعة من تربد لان كنت
وتكون يقتضيان هذا الشر انتهي قال الفارسي وغيره وكان هناء المصنوع تاما لانه لا تقبل
هنا فكيف حال دون هذا واختار الشلوبين وقال ابو حنيفة العظم انها الناقصة وانها
تعمل هنا فكيف خبرها وكذا ما واختلف في تقدير سبويه مع ما كنت ومع كيف تكون اذ كانت
مفعولا لسبويه وقال بضم في كل منهما الكافي والمستقل وتابعد ابن طاهر وزيد ابن ولاد
على البرد وقال انه لا يجوز الا ما قدر سبويه لان ما دخلت معنى التحقير والاكثار اذ يقال
لمن انكر عليه ما علم زيدا ولا يسته ما انت وزيد الامن لم يقع منه ذلك ولا ينكر الامان
واستقر دون ما لم يقع وليست مجرد الاستفهام وما لك فعل ياتيها من الاستفهام والمعنى كيف
تكون اذ وقع كذا اي على اي حال تكون الاستفهام انما يكون عند المستقبل **الرابع** ما اختار
فيه النصب مع جواز العطف وذلك ان تختم شروط العطف لكن يخاف منه فوات المعية المفعولة
غولا تقتض بالسمك واللبن ولا يصحك الاكل والشبع اي مع اللبن ومع الشبع لان النصب يبين
مراد المتكلم والعطف لا يبينه وكذا اذا كان فيه تكلف من جهة المعنى نحو فكونوا انتم وبني ابيكم

مكان

مكان الكليتي من الطحال فان العطف وان حسن من حيث اللفظ لكن يؤدي الى تكلف في المعنى
اذ يصير التقدير كقولنا انتم وليكونوا وذلك خلاف المقصود فاما ما يخص الفعل للتسلط على
تالي الولا او امتنع العطف عند الجمهور وجاز النصب على المعية وعلى افعال الفعل الصالحة نحو فاجعلوا
امرهم وشركهم لا يجوز ان تجعل وشركهم معطوفا لان اجمع لا ينصب الا الامر والكثير ونحوه
فاما ان تجعل مفعولا معه او مفعولا باجمعوا مقدر او مثله شؤن الدار والايان فالاعيان
مفعول معه او مفعول باعتدوا مقدر افا لم تحسن والمالة هذه مع موضع الولا وتبقى
الاصحار وامتنع المفعول معه ايضا لقول **الرابع** وجوز الجواب والعنوان لان ربحي غير صالح
للعمل في العيون وموضع الولا غير صالح لي فيقدر ويحذف وذهب جماعة منهم ابو عبيدة والاصمعي
وابو محمد واليزيدي والمازني والمبرد الى جواز العطف على الاول يتضمن العامل معنى يتسلط
به على المتعاطفين واختار الخليلي وقال يجوز في العطف ما لا يجوز في الافراد نحو اكلت خيرا
وليسا ففهم ربحي معنى حسن **الخامس** ما يجوز فيه العطف والمفعول معه على السواء
وذلك اذ المصدر الرفع المتصل نحو ما صنعت انت واباك وخوارسك والحابط اي دخل اودع
وشانك والحي اي عليك بمعنى الزم وامر او نفسه اي ادع وذلك مقس في كل متعاطفين
على افعال فعل لا يفرق فالتعدي في ذلك والعطف جائز ان والفرق بينهما من جهة المعنى اذ المعية
منها الكون في حين واحد دون العطف لاحتمال مع ذلك التقدم والتأخر قال ابو حنيفة وفي
تتميل سبويه بهذا الامثلة وعلى من يعتقد ان المفعول معه لا يكون الامع الفاعل **ص**
ويطأ خبر وحال بعدد واوجه ابن كيسان **نقل** اذ اوقع بعد المفعول معه خبرا قبله او حال
طابق ما قبله نحو كان زيد وعمر متفقين وجا البرد والطباسة شديدا ونحو ذلك المطابقة
لما قبل بان يثنى نحو كان زيد وعمر متفقين وجا البرد والطباسة شديدا ومنع ذلك ابن
كيسان واوجب المطابقة للاول قال ابو حنيفة وايضا غلت لان باب المفعول معه باب
ضيق واكثر الضميرين لا يقبلونه فلا ينبغي ان يقدم على احازع شي من مسابله للاسماع من العرب
ص المستثنى هو المخرجه بالا او احدي اقوالها بشرط الافادة فان كان بعضا فمقتضى والا
فقط يقد ريلكن وقد التوفيق بسوي وابن سحون الا فيه مع ما بعدها كلام مستأنف ولاه
يشغلي بفعل فان حذف المستثنى منه فله مع الاماله مع سقوطها ولا يكون بعد مصدر مؤكد
قطعا ولا في غير ذلك او شبهه في الامه وفي لازمه كولو لا وحلف وجوز الزجاء الابدالي في التخصيص
وكوم نصب ما قام الازيد او ان ذكر نصب بالا او ما قبلها اوبه بواسطتها او بان مقدر بعدها
او بان عطفه من ان ركب الامنها ومن لا او خلافة للاول او يا عثني اقوال فان كان متصلا
موجزا متفقا او كفي اختير انتا معه بدلا وقال الكوفي عطف ولا شرط افراد المستثنى منه
ولا عدم علامية للامجاب ولا في نفسه تعريف المستثنى منه ولا اختار النصب في مترادف ولا مردود
به متضمن الاستثنا خلافا لواعدها فان توسط بين المستثنى منه وصفته فكذلك وقيل النصب
زاجح وقيل مساو وقيل واجب واتباع منقطع مع متصل متقدم وموجب لغز وهل التقدم
بذلك او مبذل او يقاس خلف ولا ينبغي مجوز بزياد واسم لا التبرية على اللفظ وجوز الكوفي
في نكرة مجز ويزمن والاخفش ومعرفته وان عاد قبل متابع للاتباع على مبتدا او منسوخ بغير

زال وأخوته من غير وصف قال أبو حيان أو حال اتبع العابد جواز أو صاحبه اختياراً وكذا
مضافاً ومضافاً إليه **عبرت** بالمستثنى كان مالم في الشئ بل خلاف قصر النفاة بوجوبه
فمن يفرح بالاستثناء لأن الباب للمنفويات والمستثنى أحد حال الاستثناء كما ترجم في بقية
الأنوار بالمفعول والحال دون المنفويات والحالية قال أبو حيان يجري ابن مالك الباب على
ما قبله من المفعول معه فكل جوب لما بعد وأومع بالمفعول معه كذلك بوب لما بعد الأوسته
بالمستثنى وحده المخرج بالأواصر أو أضافاً عطف أو تقدير من مذكور أو متروك شرط الفارقة
فالمخرج من المفعول مع ما قبله وبالأواصر ما بعد المستثنى منها وحقيقاً هو المنفصل فانه بعض
المخرج منه غوقام كقولك **الازيد** وتذكر كذا هو المنقطع نحو ما لم به من علم الاتباع الفطن كان
الظن وان لم يدخل في العلم حقيقة لانه ليس بقصه فهو تقدير الدخول فيه اذ هو مخصص
بذكره لتمامه مقامه في كثر من المواضع وتوسعت استثنى مخرج مما قبله تقدير أو من هذا
المنفصل أن عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبع من العاكين في الخط في الاضافه
معنى الاظهار من الخاصية النوم من امر الله الامن رحم ولا تنكحوا امانيكم ابائكم من النساء الاما قد
سلف لان السابق زمانه لا يقع دخوله ومثال المذكور ما تقدم والمذكور ما مضى من الازيد
اي احد او قولنا بشره القادر لبيان ان المنقطع لا يستثنى منها في الواجب ما لم تنفد الايقال
مما قوم الارجال ولا قام رجال الا انزل لعدم القابلية فان افاضل خوطب فيهم الف سنة
الاخيرين عما قام رجال كانوا في دارك الارجال والفاروق حاصلة في النفي للقوم غوما حان
احد الارجال او الازيد وكذا الاستثنى من المنفردة التي لم تخصص غوقام المقوم الارجال
فان خصص جاز غوقام المقوم **الارجال** **من** المنقطع بقدر عند المضربين ولكن المشددة لانه
في حكم جملة متصلة غير الاولى فقولك ما في الدار احد الاحرار في تقدير لكن في الجاهل على ان
استدراك مخالف مما بعد لكن فيه ما قبلت من انهم استغوا فاجر والآخرى لكن ولما كانت لا يقع
بعد جاز الامر خلاف لكن فانه لا يقع بعد جاز الاكلام تام لقبوله بالاستثناء فبما اذا كانت
استثنى حقيقة وتفرق بينهما وليس لكن والكوفيين بقدر وانه بسوى وقال قوم منهم ابو الحجاج
ابن سحنون الامع الاسم الواقع بعدها في المنقطع يكون كلاماً مستانفاً وقال في غوقامه
وما بالكوب من احد الا افاري . **الافيه** بمعنى لكن والافاري اسم انا منصوب بها والخبر محذوف
كانه قال لكن الاول بالرفع وحذف خبر لا كما حذف خبر لكن في قوله ولكن زحياً عظم المشافر
قال أبو حيان ولا يسوي للتعدد والمنقطع في الادوات فان الافعال التي يستثنى بها لا تقع في
المنقطع لا تقول ما في الدار احد الاحرار **ان** استثنى منه تاريخ يكون محذوفاً وتارة يكون مذكوراً
فالاول تجري على حسب ما يقتضيه العامل فله من رفع ونصب وجزعه لغيره لانه
وجود الاستقواء غوقام الازيد وما مضى الازيد وما مضى الازيد وما مضى الازيد وما مضى الازيد
وما في الدار الامر ولا يكون ذلك عند النفاة الا في خبر الموجب وخبر النفي كما مضى في النفي
والاستثناء غوقام لا تقولوا على الله الا الحق لا تنفردون الا الله وهذان هما الا القوم الظالمون
وجوز بعضهم وقوعه في الموجب انفس غوقام الازيد وما مضى الازيد وما مضى الازيد وما مضى الازيد
يلزم منه الكذب او تقديره ثبوت القيام والضرب والمرور لجميع الناس الازيد وهو غير جاز

خلا

خلا النفي عنهم الافراد فانه جاز ولو كان الموجب لازماً لدرني كل ولا فذهب المبرر الى جواز
التفريق نحو قولهم الازيد الاكرمات ولو كان هذا الازيد لا كرماتك فاباه غيره لان التفريق
يدخل في كل جملة الثابتة واما الجواب الذي هو مني فخاره عن دخلت فيه الا واحد الزحاة الابدال
في التخصيص اجره الجري النفي غوقام كانت قوية امنت فنفسها اي انها الاقوم **بوصف**
والتفريق يكون في كل المعولات من فاعل ومفعول به وعنه الا مصدر المولد فانه لا يكون
فيه ولذلك اقولوا قوله تعالى ان تظن الاظن على حذف الوصف اي ظن منيعاً واجاز الكسائي
في غوقام الازيد مع الرفع على الفاعلية النصب على الاستثناء قال أبو حيان وهو مبني على
ما احاز من حذف الفاعل وجوز ايضا بنا عليه الرفع على البدل من الفاعل المحذوف وهو افق
الكسائي على اجازة النصب طائفة واستدلوا بقوله لا يبق الا الحد والفتا يد غيرك
يا ابن الاكرمين والداد فروي بنصب الحد وغيره لا يبق الحد خبر كذا وجب بان خبر في فعل
مرفوع والفتا بنا لاضافة الي مبني **والثاني** وهو المستثنى من مذكور نصب على التخصيص
الا في وناصبه اقول **احدها** انه الا وحقه ابن مالك وقراه لسبويه والبرد واستدل
بانه مختصة بدخولها على الاسم وليس لجزء منه فعلت فده كان ولا التبرية **الثاني** انه
بما قبل الامن فعل وخبر من خبر ان بعد في الله بوساطة الا وعري لان خبر في الاستثناء خبر
به بلا واسطة اذ وقعت موقع **الاول** **الثالث** انه بما قبل لا يتعدى الله بوساطتها وفعلت
السراي وابن البادش والفاطسي وابن يا بشادو الريدي وعزاة الثلوبين المحققين قياساً
على المفعول معه فان ناصبه الفعل بوساطة الواو ونسبه ابن عصفور لسبويه واجاز
ابن الضايغ ورفقوا بينه وبين غير ما بعد ما بعد الامشبه بالنظر المحقق الذي لا يصلح الله
الفعل **الابو** اسلم حرق المبر وغيره لا ينام ما كالنظر المبر بصل الله الفعل بنفسه وقدم فيه
بان قد لا يكون قبل الفعل غوقام **الازيد** **الرابع** انه بان مقدرة بعد الا وعلة
الكسائي فيما نقله السراي قال تقديره لان زيد لم يبق **الخامس** انه بان عطفه ركت لا
منها ومن لا وعلة الغير قال ولما رقع من رفع تغليب حكم لا ومن نصب جلب حكم ان
السادس انه انتصب لخالفة الاول لان المستثنى موجب له القيام بعد نفيه هذا **الاول**
او عكسه وعليه الكسائي فيما نقله ابن عصفور **السادس** انه باستثنى مضمراً وعليه **البرد**
والزحاج فيما نقله السراي ولم يخرج عندي قول من ان ارسلك الخلاق واقوا اليها الثلاثة
الاول والاخير وسوا في نفس المستثنى من المذكور للتفصيل والمنقطع الموجب وغيره غوقام المقوم
الازيد واجاز المقوم الاحراز وما قام احد الازيد او ما مضى احد الازيد او ما مضى احد الازيد
الازيد وقال تعالى ومن يغفر الذنوب الا الله ومن ينقطع من جهة ربه الا القوم الضالون
ما فعلوه الا قليل منهم وهو يدل عند البعضين ببدل بعض من كل لانه على شئ تكرر العاقل
وعطف عند الكوفيين والاعندهم حرف عطف لانه مخالف للاول والخالفة لا تكون في البدل
وتكون في العطف ببدل ولا ولكن واجبت بان الخالفة واقعة في بدل العطف لان الثاني فيه
مخالفة للاول والمعنى وقد قالوا امرت برجل الازيد ولا عمرو وهو يدل لا عطف لان من شرط
لا العاطفة ان لا تكرر قال ابن الضايغ ولو قيل ان البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من ذلك

والا في وناصبه اقول احدها انه الا وحقه ابن مالك وقراه لسبويه والبرد واستدل

الابدال التي عرفت في باب البدل لكان وجهها وهو الحق وحقيقة البدل هنا انه يقع موقع الاول
وبديل مكانه انتهى وزعم بعض الصوابين ان الاشاعرة يختص بما يكون به المستثنى منه معزود او قد
رد عليه سيبويه بقوله تعالى ولم يكن لهم شهة الا انفسهم فهذا جمع وقد ابدل منه وشرط بعض القدماء
للاشاعرة عدم صلاحية المستثنى منه للاختصاص كاحد وعرف ورد بالجمع قال تعالى ما فعلوه الا
قليل منهم وشرط القدر الموزن ان يختص فيه الاتباع ان يكون المستثنى منه معرفة ورد بالجمع
قلت تعالى ولا يملك منكم احد الا امراتكم فيمن مضى وحكي سيبويه ما مررت باحد الا زيدا
وما اتاني احد الا زيدا واختار ابن مالك النصب في المترادف عموما ثبت احد في الخبرين ثبات يقع
الناس الا زيدا ولا يقتل على احد من بني نهم ان لا يثبتهم الا قسما قال لانه قد يصعب التشاغل
بالبدل لظول الفضل بين البدل والمبدل منه قال ابو حيان وهذا الذي قلناه لم يذكره اخصا واختار
ابن مالك انما النصب فيما رده كلام تضمن الاستثنا كقول القائل قاموا الا زيدا وان شئت
تعالى ان الامر بخلافه فتقول ما قام القوم الا زيدا فنصب ولا ترفع لانه خبر مستقل والبدل
وخلم الاستقلال قال ابو حيان وهذا التعليل لم يذكره اخصا ان ابن عصفور حكى عن قوم عن
ابن السراة ورده **واذا** اتبع الخبر عن اولئك الذين اوتوا من الله اسم لا الجنسية تعين اختيار المحل
خوما في الدار من احد الا زيدا وما من الله الا الله واحد وليس زيد بنى الاشياء لاجابه
ولا الله الا الله وانما تجوز الاشاعرة على اللفظ لا على المعنى في المعرفة سوى التاوي والموجب
واختار الكوفيون انما يجوز من اذا كان المستثنى كرم واختار الاخصي ولو كان معرفة بيا
على رايه من حوازي ياذن من المعرفة والموجب والتقدير عليه قوله وما بالربع من احد الا
الاواري **والخلف** **وعلم** من القواعد ان المنقطع والمتمم المقدم والمؤخر للموجب لا يختار رفته
الاشاعرة بل جعل النصب في الغلابة في اللغة السريعة خوما كما ردها من علم الاشاعرة الظن وما ياتي
الا ان اخذت شعبة فخر بنو امية الا قليلا منهم وقد شبه سيبويه بالنصب المقدم بنعت
الكلية اذا تقدم عليها فانه ينتصب على الحال بعد اشاعه في لغة منهم ينتص المنقطع بشرط
حصة اعتباره عند المستثنى منه خوما في الدار لا وند قلت ويلحق ليس فيها التمسك **والا** العافية
والا العيسى فان لم يصح اعتباره خوما زاد الاما نقص وما يقع الا ما شرط تعين مقبده عند جمع
العرب ولذا ان تقدم خوما في الدار الاحار احد وفي لغة ينتص المقدم حكى سيبويه ما في الا
ايوك اخذ قلت سيبويه فيقولون احد ابدل اياك مبدلا منه ووجهه الا بدلي بان البدل
لا يمكن تقديمه وقيل هو بدل وخوفي منه التاخير وقال ابن الصايغ ابدل من الله الامم
الاشع مخوعين وهو شبه بدل الشيء من الشيء لان ما قام الا انوك في قوة ما قام غيرك
وغيرك اشع مخوعين وهو شبه بدل الشيء من الشيء لان ما قام الا انوك في قوة ما قام غيرك
الكوفون والخبر اكون وابن مالك ومن الواو اورد منه قوله اذ لم يكن الا البيون يافع
وقوله فلم يبق الا واحد منهم شقرا اما المتوسط بين المستثنى منه وصفته خوما جاني
احد الا زيدا خبر منك وما قام القوم الا زيدا العقل وما مررت باحد الا زيدا خبر منك
فيكون فيه الاشاعرة بدلا والنصب على الاستثنا كالمؤخر والاشاعرة فيه هو المختار ايضا
مثله المشاكهة هذا مذهب سيبويه واختلف النقل عن المازني قال في مشهور عنه موافقه

سبويه

سبويه ونقل ابن عصفور عنه انه يختار النصب ولا يوجهه لان المبدل منه منوى الطرح فلا
يلغى ان يوصف بعد ذلك ونقل ايضا عنه انه يوجب النصب ويمنع الا بدل الى حصل عنه ثلثه
اقوال قالت ابو حيان والنصب ح اجود من النصب متاخرا ونقل ابن مالك في شرحه الكافية
عن المبرد اختار النصب ثم قال وعندي ان النصب والبدل مستويان لان لكل واحد منهما
مرحبا فتكا في اول لغة يتبع المؤخر الموجب وخبره عليه قراءة فشر بنو امية الا قليل **واذا**
عاد على المستثنى العام لغة الامم او احد بنو امية فمير قبل المستثنى العام منه للاشاعرة
انتم القوم العائد حوازا وصاحبه اختار اخوما احد يقول ذلك الا زيدا وما كان يجري عليه
الا زيدا وما حيث احد يقول ذلك الا زيدا فيصور في هذه الامثلة ان يجعل زيدا ثانيا بعد
المبتدا او لا يتم كان او المفعول الاول فيكون بدلا منه وهو المختار لان المسوء للاشاعرة هو الثاني
وهو اقرب الى الظاهر منه الى المعنى وتجاوز ان يجعل ثانيا للمضمر فيكون بدلا منه لان الثاني
متوجه عليه من جهة المعنى وسواء كان التعايد من الخبر كما تقدم او من الموصف خوما فيهم احد
اخترت عنده بدلا زيدا وما كان فيهم احد يقول ذلك الا زيدا قال ابو حيان والقياس يقتضي
اخر الحال يجري العطف في ذلك خوما اخوتك في البيت عاتين عليك الا زيدا فيكون اشاعرة زيد
اخوتك او التعر المستكن في عاتين لان الحال متوجه عليه بالنصب في المعنى وسواء في المسألة الفصل
والمنقطع خوما احد يقول ارجو الا الوخش قلت في لغة لا تترى بها اخذ معك على الاكوال
فقد ابدل بالرفع بدل من ضمير محكي وهو منقطع الا ان اخذ او ضمير خاص بالعاقل فلو كان العايد
بعد المستثنى خوما احد الا زيدا يقول ذلك او المستثنى غير صالح للاشاعرة خوما احد ينفع الا الغير
ولما لم يرد الا النصب تعين النصب وامتنع الاشاعرة البتة ولو كان العاملا غير ما ذكره ما سكر
رحل الرمة الا زيدا وما مررت باحد اعرفه الا محضو تعين اتباع الظاهر وامتنع اشاعرة
الصير اذ لا تأثير للنصب في الوقت واعرف ولذا ما زال واحوته من النواصب خوما راجع
فاقد من جني تميم يسترقنا الا زيدا يجوز فيه الاشاعرة لانه في معناه الاتحاط
قلت ابو حيان وهذا يخص بالاستثنا بالامم مثل الكوفون الابهة والظاهر ان غير ذلك
خوما ظننت احد يقول ذلك غير زيد بالنصب تعنا احد وبالرفع تعنا للغير قال ابن مالك
وفي حكم الظاهر والمضمر من اتباع اهما ثبت المضاف والمضاف اليه خوما حوازا اخو احد الا زيدا
ان ثبت اشعت المضاف فترفع والمضاف اليه فخص **ص** ولا يقدم اول الكلام ويجوز الكوفون
والنحو لا يقدم حرفي في خلافه الا بدلي وقدمه الكسائي عليه والفرق الامم المرفوع وهشام
مع الدار وفي تقديمه على المستثنى منه وبخام مل متوسط كلام ثانيا يجوز ان كان العاملا
مستغفرا **ش** الجمهور على منع تقديم المستثنى اول الكلام موجبا كان او منفيا فلا يقال الا
زيدا قام القوم ولا الا زيدا اما اكل احد طعامك ولا ما الا زيدا قام القوم لانه لا يسمع
من كلامهم ولان الامثلة بلا العاطفة وهو موافق وحال لا يتقدمان ويجوز الكوفون والرجاء
تقديمه واستدلوا بقوله خلا الله لا ارجو اسواك وانما اعد عباي شعبة من عباي كما
وقوله ويلد ليس بها طوري ولا خلاف الجني بها انسي ورد في خلا وفي فرع الافلا مبدل
اولي بذلك ويجوز الا بدلي في المعنى بعد سبق حرف النصب لقوله ولا خلا الجني قلت لانه

لم يتقدم على الكلام بحيلته سبق لا النافية وجوز اللفظي تقديمه على حرف النفي انما و اجازة
القدر الامع للرفع ومنه هشام الامع الدائم اما تقديمه على المستثنى منه وعلى العامل فيه
اذ لم يتقدم وتوسط بين جزئي كلام فقيه هذا **أحدها** المنع مطلقا سواء كان العامل متصلا
متصرفا ام غير متصرف فلا يقال القوم الازيد اقاموا ولا القوم الازيد اقاموا ولا القوم الازيد
في الدار تسبها بالمتعول معه فالتاثير في هذا مذهب من يرى ان العامل في المستثنى
ما تقدم من فعل وشبهه **والثاني** الجواز مطلقا ومنه بعض النحاة لو رودة قال
الاحل على ما خلا الله باطل **والثالث** الاستثناء من غير باطل وباطل عامل في ذلك الضمير وقاس
كل دين يوم القيامة عند الله الازيد الحنفية **والرابع** الجواز مع التصرف والمنع في غير
وعليه الاخص ومنه ابو حيان لان السماع انما ورد بالقديم والمتصرف فيقتصر عليه ولا يقدم
على غيره الاثبت من العرب **مسئلة** لا يستثنى باداة تشان دون عطف على الاصح
وقيل قطعاً والخلاف في موجهه فقول من وجب على انما يدل ومعه قول من وجب على انما
س لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيئا فلا يقال اعميت الناس الاعور والاعمى الدوابير
ولا ما اعطيت احدا درهما الاعور ادا بقا تشبهها بواو مع حرف الجر فانها لا يصلح
الا الى معول واحد واجازة قوم تشبها بواو العطف حيث قال ضرب زيد عمرو او غير
خالدا وقيل لم يقل احد نحو ارحم واما الخلاف في صحة التركيب فيقوم قالوا بفساده وانه حين
يقوم قالوا ان صحح الاعلى الاستثناء بل على ان الاول كذلك والثاني منصوب بفعل مضمر
من لفظ الفعل الطاهر والتقدير الاعور اعطيت الدوابير واعطيت زانقا واحدا فاعطى درهما
وضرب بعضا وقيل كلاما بذكر ان من الاسمين السامعين قبل فيسند من الرفع مرفوع ومن
المنصوب منصوب وعليه ابن السراج وقد ورد ابدال اسمين من اسمين في الموضع في قوله
فلما نزعنا النعيم بالنعم بعضه بعضا **س** اما تعدد المستثنى مع العطف فيقوم الازيد او غير
فما يوافق **س** والواو بعد جمل متعاطفة للكل ولو اختلف العامل في الامع وقيل ان سبق
لغيره وقيل ان عطف بالواو بعد مفردين يعم لكل الثاني فان تقدم فلا لاوك فان كان اخرا
مرفوعا ولو معني فانه مطلقا **س** قال ابو حيان هذه المسئلة قل من تعرض لها من الخاة
قال ولم ارم من تكلم عليها منهم سوى ابن مالك في التسهيل والابن ابي في شرحه **قلت**
والامر كما قال فان المسئلة بغير الامع اليق وقد ذكرها ابو حيان في قسم في الارشاد
فاجبت ان لا اخلي كتابي منها فنقول اذ ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض فهل
يجوز للكل فيه مذهب **أحدها** وهو الامع نعم وعليه ابن مالك الا ان يقوم ذلك
على ارادة البعض قال تعالى والذين يرمون اراهم الآية في قوله الا الذين يرمون اراهم
انفسهم وعدم قول شهادتهم معا الا في الجملة لما قام عليه من الدليل وسواء اختلف العامل
في الجملة ام لا على ان العامل في المستثنى انما هو الا لا فعال السابعة **الثاني**
انه يجوز لكل ان سبق الكل لغرض واحد نحو حسبت داري على اعمامي ووقفت بسببتي على
اخوالي وسبقتم سقايي لغيري الا ان يسا فروا والا فلا اخبره فقط نحو اكرم العلى وحسن
ديارك على اقرارك واعتق عبيدك **الثالث** ان عطف بالواو عاد للكل او

بالفاو ثم

بالفاو ثم فلا اخبره فقط وعليه ابن الحارث **الرابع** انه خاص بالجملة الاخيرة واختاره انوا
حيث ان **الخامس** ان احد العامل للكل او اختلف فلا اخبره خاصة واذ لا يمكن عمل العواويل
المختلفة في مستثنى واحد وعليه اليها بادي بنا على ان عامل المستثنى الافعال السابقة دون
الا **واما** الوارد بعد مفردين وهو حيث يعم لكل منهما فانه الثاني فقط كذا اخبر به ابن مالك
غوي غلب ماية مؤمن مايتي كافر الا انما فان تقدم الاستثناء على احدهما تعين الاول نحو
الليل الا قليلا نصفه فالاولا صالح لكونه من الليل ومنه نصفه لكنه تقدم على نصفه فاختص
بالليل لان الاصل في الاستثناء التاخير ولذا لم تقدم عليه معا فانه يكون للاول نحو استبدلت
الازيد امة اصحابنا باصحابك فالازيد مستثنى من قوله من اصحابنا الامن قوله باصحابك هذا
اذ لا يمكن اخذها مرفوعا لفظا او معني فان كانا اختص به مطلقا او لا كان او ثانيا نحو ضرب
الازيد اصحابنا اصحابك وممكت الا الاصا غير عبيدنا ابنانا وضرب الازيد اصحابنا اصحابك
وممكت الا الاصا غير ابنانا عبيدنا والاشان الثاني فاعل من حيث المعني لانهم لا يملكون
فان لم يعم كونه لكل منهما بل لاحدهما فقط تعين لغيره مطلقا وسواء الزيدان **والسابعة**
واصبى الزيد من نسائه الازدي الهوى واستبدلت الازيد من امانيها بعبيدنا **س** وتكرر الا
توكيد فيبدل غير الاول منه ان كان معني عنده والاعطف بالواو وجوز الصمري حرطها واخبر
فان امكن استثنى بعض من بعض فكل ما يليه وقيل الاول وقيل الثاني منقطع او لا فان فرغ
العامل شغل باحدهما ونصب غيره والاشان الثاني ان تقدمت استثنى وكان ابن السند
يجوز خالوا استثنى الاول وخالية الباقي وعليه وغير واحد ان تاخرت ولة مال من فرد او جوز
الابدي نصب الكل استثنى ورفعها واحدها لغيا او بدلا لشيء في النفي وحكمها معني كالاول
س اذ كررت الافعال خالوا **الاول** ان تكون للتاكيد ففعل كذا ياربكم لم تدركه ويكون
ما بعد السابعة بدلا عما بعد الاولى فيقوم الازيد الى ابا بكر وفي كنيته وشروط هذا التكرار
ان يكون الثاني يعني عن الاول كما ان ابا بكر يعني عن ذكر محمد فان لم يكن يعني عنده عطف بالواو
لما يئنه للاوك فيقوم الازيد او الاحقر او قد اجتمعا في قوله فالك من سعة الاحمد
الارسيمة والارسله والرسيم والرميل ضربان من العدو والرميل لا يعني عن قوله الاوسية فعطف
بالواو وحيا يعنيان عن قوله الاعداء فلم يعطف الاوسية **الثاني** ان تكرر لغير
تاكيد فان امكن استثنى بعضها من بعض فقيه مذهب **أحدها** وعليه البصريون واللساني
ان الآخر يستثنى من الذي قبله والذي قبله يستثنى من الذي قبله الى ان ينتهي الى الاول
عوله على عشرة الانسعة الا ثمانية الاسبعة فارقا لاسعة مستثنى عن ثمانية يعني واحد يستثنى
من تسعة وهي من عشرة فبعض الاشياء داخلها والاولا خارجة فالمقربة اشان **الثاني**
انها كلها راجعة الى المستثنى منه الاول فاذا قالك له على عشرة الا اشان فالمقربة ثمانية
وشان ونوع الاول المقربة اشان وتنعون اشان **الثالث** ان الاستثناء الثاني منقطع وللقدر
به على هذا اشان وتنعون اشان وعليه الفراء والمعنى عليه له عندي ماية الا عشرة يعني الاثنى
التي له عندي وان لم يكن استثنى بعضها من بعض فان كان العامل مفرغا شغل بواحد منهما
ايا كان متقدما او متاخرا او متوسطا ونصب ما سواه نحو ما قام الازيد الا عمرو والابكر او لك ان

ترفع بذلك زيد مذكورا او يكون الكلي الاول اولى وان لم يكن مقرفا فان تقدمت بصفتها المجمع على
الاستثنى نحو ما قام الازيد الاعرج والاحمال احد وزعم ابن السيد انه يجوز في ذلك ان يرفع
اوجهه النصب على الاستثنى كما نفعه عليه الضميمة والنصب على الحال فان لا يوافقها فخرت طاركوها
صفت لان الازيد صفة لها فان تقدمت انصببت على الحال وجعل الاول حالا والثاني استثنى وعلم
وزيد بان الازيد متمكن في الوصف بها فلا يكون صفة الا وهي تابعة في اللفظ والاعوجز تقدم بها اصلا وان
تأخرت فالاحد على حاله مفرد والباقي النصب عوقام القوم الازيد الاعرج والاكبر اعوجز الازيد
في الاحتجاب نصب المجمع على الاستثنى كما قاله الضميمة ورفعت المجمع على الصفة ورفع احد حيا
على الصفة ونصب الباقي على الاستثنى كما قال ابن السيد فيما تقدم ان الازيد في المردود وجوز في النصب
نصب المجمع على الاستثنى ورفع المجمع على التبدل او الكسبة ورفع احد على الوجهين ونصب الباقي
على الاستثنى وحكم ما بعد الاول من هذا النوع حكم الاول من قوله في غير الموجب وخروج
في التوحيد **ص** ويجوز استثنى المسماوي خلافا لقوم والاكثروا في الازيد عبيد والسيراي والكوفية
وعلمهم حكم جامع الامن اطعمه لا المستغرق خلافا للفراف والعد ثالها لا يجوز رفعه مخرج وهو من
الاشياء نفى وعلمه خلافا للكساي ومباحث الاستثنى من صناعات الاصوليين **س** قال
ابن حبان اتفق القويون على انه لا يجوز ان يكون المستثنى مستغرقا للمستثنى منه والاكبر الفرقة
الا ان ابن مالك نقل عن الفرقة جواز رفعه على الف والالفين واختلفوا في غير المستغرق فالفرقة
انه لا يجوز كون المستثنى منه او اكثر بل يكون اقل من النصب وهو مذهب البصريين واختاره
ابن عصفور والابدي والفر الكوفيين واجازوا ذلك وهو مذهب ابي عبيد والسيراي واختاره
ابن خروف والكلوبيين وابن مالك وذهب بعض البصريين وبعض الكوفيين الى انه يجوز ان
يكون المخرج النصب قاضونه ولا يجوز ان يكون اكثر من بدل الجواز الاكثر فوكس تعالى ان عبادي
لكن لك علمهم سلطان الامن انتهت من الغاوين والغاوين اكثر من الراشدين ومن رغب
عن مله ابراهيم الامن سفة نفسه وحدث مثل عبادي حكم جامع الامن اطعمه والمطعمون
الفر قطعنا وجوز النصب قوله تعالى في المثل الاقل لان صفة قال ابو حبان وجمع ما استد
به عملة التاويل والمستغرق من كلام العرب انما هو استثنى الاقل واختلف الضميمة في الاستثنى
من العدد على مذهب احدها الجواز مطلقا واختاره ابن الضميمة والثاني المنع مطلقا واختاره
ابن عصفور لان اسما العدد نفوس فلا يجوز ان تزد الا على ما وصفت له والثالث المنع ان كان
عقد اخوه عدي عشرون الا عشرة والجواز ان كان غير عدد عولم عشرة الا اثنين وزد هذا وما
قبله بقوله تعالى فليست فيهم الف سنة الا من عامما وقالت ابو حبان لا يكاد يوجد استثنى
من عدد في شيء من كلام العرب الا في هذه الآية الكريمة قال سفيان في شيء من دواوين العرب
على استثنى من عدد في الاية خرجت عنده التثنية ومذهب الجمهور ان الاستثنى من النفي اشياء
ومن الاشياء نفى فهو قام القوم الازيد او ما قام احد الازيد بذلك الاول على نفى القيام عن زيد
والثاني على ثبوته وخالف في ذلك الكساي وقالت انه سكوت عنه لاذلاله على ثبوته عليه ولا
ثبوته له واستفاد الاشياء في كلمة التوحيد من عرف الشرح وتبية مباحث الاستثنى للذكورة
في الارشاد من علم الاصول لانها بالضم فلا ضربا عن ذكرها هنا **ص** **مسئلة** هو وصف

بالاوتشالها

بالاوتشالها جمع منكر قال ابن الحاجب غير محصور او شبهه او ذوات الجنسية قال الاخفش انظرها
في سوية كل نكرة وقوم كل ظاهر ومفرد وقيل المراد بالوصف البيان وشرطه ان يعم الاستثنى وقيل
المتصل وقيل التبدل وقيل ان يتعذر وان لا يحذف موضوعها ولا يلبس **ش** الاصل في الا ان تكون
للاستثنى وفي غير ان تكون وصفا ثم قد تحذف خبرها على الاخرى فيوصف بالاولى بغير واللفظ
من كلام الاكثري ان المراد الوصف الصفاي وقالت بعضهم قول الضميمة انه يوصف بالاولى بغير ذلك
انه عطف بيان وعلى الاول الوصف بها وبقية الازيد والاولى بالثاني وخذره كالموصف بالخيار
والجبرور وسرطه الموصوف ان يكون جمعا منكر اخو جاني رجال مرسون الازيد ومنه لو كان فيهم
الاهة الا الله او شبهه لجمع نحو ما جاني احد الازيد وزاد ابن الحاجب في الكافية بقوله جمع
منكر غير محصور قال النيلي وهو اختار من العدد دخوله على عشرة الادوية فانه ينعين الاستثنى
او ذوات الجنسية لانه في معنى النكرة نحو قليلها الاصوات الاتعاهما على الاق ذي الب العمدية
هذا ما حرم به ابن مالك شق الابن السراة والمبرد وجوز الاخفش ان يوصف بها المعروفة بال
العمدية وجوز سيبويه ان يوصف بها كل نكرة ولو مفردا او مثل بلوكا معارجل الازيد واختاره
وما قبله صاحب السمعط وهو زعم بعض المغاربة ان يوصف بها كل ظاهر ومفرد ونكرة ومعرفة
وقالت ان الوصف بها في الاوصاف ومن شروط الوصف بها ان يعم الاستثنى بخلاف
غيره لا يجوز عدي درهم الاجيد ويجوز عدي كذا قال ابن مالك وغيره وقالت ابو حبان
انه لا يجمع عليه الا ان تشكل سيبويه بلوكا معارجل الازيد على اللفظ لانه لا يجوز فيه الاستثنى
ولم يوافق فيه ما اياه الا الله لا يجوز فيه الاستثنى لانه لا يعم فيه استعراق بغيره فيه ما بعد
الافاق وقد انفصل بعض اصحابنا عن ذلك بانه لا يعمي بجم الاستثنى المتصل كل اع منه
ومما انفصل والاية يعم فيها الاستثنى المنقطع وقد صرح المبرد والحري بجواز الوصف بها
حيث يعم المنقطع وشاهد قوله تعجب عنه اقربوه الى الصفا والضميمة والقويون فاقربوه موقوف
بالا والاصا القويون واللسان من جنسه والقصير مرفوعة وسوا كان الاستثنى مما يجوز فيه
التبدل لولا وزعم المبرد ان الوصف باللامعي الا فيما يجوز فيه التبدل ولذلك منع قام الازيد
بعطف الموصوف وخالف الاصفة لانه لا يجوز فيه التبدل وزاد بالسمع قال وكل امرئ مفارقة
اخوه لعربك الا الفرقدان فالفرقدان صفة ولا يمكن فيه التبدل واعرب ابن الحاجب
فخط في وقوع الاصفة ان يتعذر الاستثنى وحمل البيت المذكور شاذ ومن شروط الوصف بالا
ان لا يحذف موضوعها بخلاف غير فلا يقال جاني الازيد ويقال جاني غير زيد ونظيرها في ذلك
الجل والظروف فانها تقع صفات في لا يجوز ان تنوب عن موصوفها وان لا يلبس بان تقدم
عليه منصوبة على الحال لانها غير متمكنة في الوصف كما تقدم **ص** قال الكوفية والاخفش
ونزد عاتفة كالواو والاعراب كالا استثنى والاصمعي وابن جني وزاد **ش** انبت الكوفيون
والاخفش لا معنى ثالث وهو العطف كالواو وخبره اعلمه لئلا يكون للناس علمه **ح**
الا الذين ظفروا لاختلاف لدى المرسكون الامن علم اي ولا الذين ظفروا ولا من ظفروا ولا
الجمهور على الاستثنى المنقطع وانبت الاصمعي وابن جني انما معنى راعيا وهو الزنادقة
وخرجنا عليه قوله **ح** حواجج ما تنفك الامانة وخبره علمه ابن مالك اري الدهر لا يجوز

بأخذه. واجب بتقدير لا في الثاني وبأن تنفك تامة فتغيرها في ومناخه حال **ص** ولا يلزمها
نعت ما قبلها خلافا للزحشري ويذكرها في النفي مضارع مطلقا وماض ان وليت فعلا قبل او يجب
قد لا يعمل تاليها فيما قبلها ولا عكس الاستثنائي منه أو صيغة قال الاخفش أو ظرفا وحال
وإن الاستثنائي أو مرفوع والكسائي مطلقا **ف** فيه مسائل **الأولى** لا يفصل بين الموصوف
وصفته بأداة فلا يقال جاءني الأراكب لا بها كشي واحد فلا يفصل بينهما بأداة لا يفصل بينهما
والموصول والابن المضاف والمضاف اليه وإن لا وما بعدها في حكم حلة مستأنفة والصفة لا
تستأنف ولا تكون في حكم مستأنف كذا ذكر ابن مالك نعتا للاخفش والفارسي وذكره انصاري
صاحب النسخ ورت عليه الزحشري حيث جوز ذلك في المرفوع ما مررت برجل الصالح وفي
الحلة غوما مررت برجل باخذ الأزيد خرمه وما اهلكنا من قرية الأولى ما كانت معلومة بأنه
مذهب لا يعرف لصري ولا كوفي وقالت الصواب ان الجملة في الآية وللحال حاله وإنما يفصل بينهما
على الحال لوضوح الفرق بينهما لحوار تقدم الحال على صاحبه وخالفه بالاعراب والتشديد **الثانية**
يلى الا في النفي فعل مضارع مطلقا سواء تقدم بها فعل أو اسم غوما كما في زيد ان يغرب عمرو أو ما
خبره زيد الا خبرونه وما زيد لا يفعل كذا وماض بشرط ان يتقدم بها فعل غوما يأتيهم من رسول
الاكتفاء به يستهزئون قال ابن مالك ويغني عن تقدم فعل اقتضان للماضي بقوله ملحد
الاقتضاء انه سدي وحكم لا يزال موبلا لا بها تقربه من الحال فاشبه المضارع والمضارع لا
يشترط فيه ذلك لشبهه بالاسم والاسم بأداة الاولى لان السنتي لا يكون الا اسما او مفعولا وما
يشترط وقوع الماضي بتقدم الفعل لانه كنع النفي يجعل الكلام بمعنى كلما كان كذا كان كذا فانه فيه
فعلان كما كان مع كذا وقالت ابن جابر اجاز المرفوع وقوع الماضي مع قد بدون تقدم فعل فانه يذكر
من تقدم من الفاعل وفي البدع لو قلت ما زيد الا قام فخر فان ادخلت قد اجازها قوم **الثالثة**
الاستثنائي وحكم حلة مستأنفة لانك اذا قلت ما القوم الا زيد فكذلك قلت ما القوم ما
منهم زيد فتقتضي هذا ان لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها ولا ما قبلها فيما بعدها في لا يقدم معول
تاليها عليها فلا يقال ما زيد الا انما صار بوقالت الرمانى لا يقال ما قومك زيد الا صار بوه
لان تقدم الاسم الواقع بعد الاعيانا خبرها يز فذلك معوله كما تقرر من ان المعول لا يقع
الا حيث يقع العامل ولا يوجب معول ما قبلها عنها فلا يقال ما فيمرب الا زيد عمرو أو ما
ضرب الا زيد عمرو وما مر الا زيد عمرو والاعمال افعال ما قبلها بفسه ما قبلها ويسنتي من هذا
القسم المستثنى منه وصفته فحوز تأخيرها كما تقدم غوما قام الا زيد احد وما مررت باخذ
الا زيد اخر من عمرو ولما ذكر الكسائي تأخير المعول مرفوعا كان او منصوبا او مجزوا او استدلا
بقوله قنا زاذني الا غراما كلاما وقوله وما كف الا ما جرد عن نفسه وكوكبه تعالى
وما ازلنا من قبلك الا رجلا الى قوله بالسنة في الزبر وفافقه ابن الأبياري في المرفوع
فقط كما تقدم في باب الفاعل بتوجيهه وواقته الاخفش في الظرف والجور والحال
غوما حلس الا زيد عندك وما مر الا عمرو بك وما جبا الا زيد ركبنا قال ابو حيان وهو
المختار لانه ينسج في المذكورات ما لا ينسج في غيرها **ص** **مسألة** يوصف بغير يستثنى
جراولها اعراب نحو الا وفهمها مطلقا لغة واصبها قال الجمهور كونها فصلة والكسائي

المتتابع والفارسي حال فيما معنى الاستثناء والمختار انها قائمة مقام معناها وان اصله النصب
باستثنى ويجوز مراعاة المعنى في تابع المعنى بها قبل وبالا والصفة وفي العطف بالابتداء
غير خلف ويحد في تالي الا وغيره بعد ليس قبل ولم يكن **ش** تقدم ان غير اصلها الموصف وانها
محمولة في الاستثناء على الا والمعنى بها مجزور باحدا فتها اليه وتقرّب بما للاسم الواقع بعد
الامن وجوب نصب في الموجب غوما قام القوم غوما زيد وفي المنقطع وفي المقدم ما جبا القوم غير
الحير وما جبا غير زيد اخذ ومن جوا ورحمان الانباء في المنفي غوما احد غير زيد ومن كونه
على حسب العامل في المرفوع غوما جبا غير زيد وما رأت غير زيد وما مررت بغير زيد وتقعن
بني اسد وقضاة يفتان في الاستثناء مطلقا واذا انصب على الاستثناء ففي الناصب انما
اقولت **احدها** وعليه المفاصلة ان انتصارها انتصاف الاسم الواقع بعد الا والناسب
له كونه جبا فصلة بعد تمام الكلام وذلك موجود في غير **والثاني** وعليه السرا في واب
البادش انما منصوبة بالفعل **والثالث** وعليه الفارسي انما منصوبة على الحال وفيها
معنى الاستثناء كما ان ما بعد ازيد امقد راعضه في موضع الحال وفيها معنى الاستثناء والاي
اختار انما انتصبت لتمام مقام مضارفا وان اصله النصب باستثنى مضمرا وهو الذي
اصل اليه في اصل الاستثناء ان نصبه باستثنى لازم الاضمار وجعلت الاعوضا عن النطق به
واذا عطف على المعنى بها جاز في المغطى مراعاة اللفظ فجاء وهو الاخوذ غوما جبا
زيد وعمرو ويجوز مراعاة المعنى فنصب في غوما جبا غير زيد وعمرو ويرفع في غوما جبا
احد غير زيد وعمرو وليس ذلك عطف على غير بل على مجزور بها لان اصله النصب او الاتناء
كذا قالوه وهو يؤيد ما اخترته من ان غيرا قائمة مقام مضارفا في الاعراب ووجهه ان منع
عطفه على غير نفسها بانه يلزم فيه التشريك في العامل ليستعمل المعنى قال ابو حيان
وما ذكره في العطف يقتضي جريانه في سائر التوابع من نعت وبيان وتأكيد وبدل غوما جبا
غير زيد نفسه او العاقل أو أي حصن أو اخيك فالنصب ان يجوز في الجميع الجرد والرفع ولم
ينصوا الا على العطف الا انه في لفظ ابن عصفور ما يقتضي القوم حيث غير بالتابع فقالت
ويجوز في تابعه الحمل على المعنى قال وقد صرح صاحب البسيط بخبر بان ذلك أيضا وغير اذا
كانت صفة الا انه فيها من الحمل على المعنى وفي الاستثناء من الحمل على الموضع فهو في الاستثناء
اقوي وذكره سيبويه ايضا وقالت قوم انه خاص بالاستثناء ولا يكون في الصفة والظاهر
الا ان قال ويجوز وحده اخر وهو القطع على الابتداء او اما المغطى على المستثنى بالا فلا يجوز
فيه الامتراك في الاعراب واجاز قوم منهم ابن خروف العطف عليه بالجر غوما جبا
زيد وعمرو على ان لا في معنى غير لان مكانها واحدا وانشدوا عليه وما جاء هذا الشوق الاحكام
تغنت على حشر اسمر فيود صاء يروي برفع سمر على لفظ حمامة وبالجر على معنى غير حمامة
قال ابو حيان وفي هذا دليل على اجز النعت بحري العطف وانها لا تتقدم به ولما يكون
حملوا الجرد على الجواز واذا كانت غير استثناء في العطف بعدها بالاخلاف فذهب ابو عبيد
والاخفش وابن السكيت والزجاء والفارسي والرمانى الى جواز ذلك اما على تقدير زيادة
لا واما على الحمل على المعنى لان الاستثناء في معنى النفي قال قولك جبا القوم الا زيد اي معنى

حاشا القوم الأريذ وهو هنا أوي لأن غير في أصلها تعطي النبي وذهب الفراء وتعلب إلى اللين كما في الإاذ
لا يقال جازا الأريذ ولا عروا ويحذف في ما بعد الأو بعد غير ذلك بعد ليس خاصة يقال جازي
زيد ليس الأو ليس غير أي ليس الحاشي الأهو أو غير وقضت عشر ليس الأو ليس غير أي ليس
المقبوض غير ذلك أو ليس غير ذلك مقبوضا قالت النوحيان وليس هذا استثناء من الأول لأنه
يكون تابعا لما ليس معصيا ولأن ما بعد ليس هو الأول كيف كان وأختلف في يجوز الحذف مع ما
فإن جازع الإخفش وابن مالك غولم يكن غير ومنه السراقي لأن الأصل في باب كان أن لا يجوز فيها
حذف الاسم ولا الضم وعلم ليس الأو ليس غير على خلاف الأصل **ص** ويستثنى بيده منقطع لا زمر
النصب والأضافة إلى أن وصلتها غالبا وفي معنى غير وقبل على وقبل من أجل ويقال مبد
من أدوات الاستثناء بيد ويقال فيها مبد ياء بدل بياها مبد وفي اسم ملازم لأضافة إلى أن وصلها
غوا الأخرى الساكنة بيد أيهم أو نحو الكتاب من قبلنا ومعناها معنى غير في الظهور إلا أنها
لا تقع مرفوعة ولا محذورة بل منصوبة ولا تقع صفة ولا استثناء متبوعا وإنما يستثنى بها
والاستقطاع خاصة قالت في النصب بيد بمعنى غير كقول أنه لئلا المال بيد أنه دخل وفي الحكم أن
هذا المثال حكاه السكيت وأن بعضهم فسروا معنى على وقبل على بمعنى من أجل وخرجه عليه حديث
أنا أفصح من نطق بالصاد بيد أي من قرئش وقال ابن مالك وغيره أنها فيه معنى غير في حد ولا
عيب فهم غير أن سيقولهم البيت وأشد أبو عبد الله على جهتها معنى من أجل قوله بعد فعلت ذلك
بيد أي أخاف أن هلك أن ترقى **ص** وحاشا وخلا وعد بالنصب أفعالا كمنع قبل بلا فاعل
والأصح أنه ضمير النصب وقبل المصدر والجر حرف متعلقة كغيرها أولا لا ليدان على كغير أقوال
وفي الفراء حرفية حاشا والجر بلا مقدرم والأكثر في فعليتها وحرفية تأليها ويلتصان معا وفي
مصدرية ومن ثم نعت النصب معها وقبل زائدة فحذف وقيل بمعنى المدح ولا تدخل على حاشا
خلاف النصب ولا المطلق وقيل يجوز أن حرت وقد تدخل على خلاف وبعد مع ما وتترد
حاشا فعلا متصرفا وقبل لام الجر فعلا أو انما بمعنى التثنية مبتدأ في لغة أو اسم فاعل
أقوال وقد حذف في هذا بعد ما عول كل شيء منه ما النسب وقال الفراء والجر ما استثنى **ش**
من أدوات الاستثناء حاشا وخلا وعد أو نصب المستثنى بها وجرها بالنصب كن أفعالا
لا تلي ليس ما قبل الاسم العاملة ومدحوا لئلا ليل القوامل كمدحول الأاذ لا يقال ما قام
القوم خلا زيدا بالرفع فانعت الاسمية والحرفية معا وفي جازمة في صريح على لفظ الماضي
فلا تنصرف مضارع ولا امر وأد جركن حروف جر لأنها لا تنصرف القوامل كغير فليست
استأ ولو كانت أفعالا لم تنصرف بغير واسطة حرفة وفي على هذا متعلق بما قبلها
من فعل أو شبهه كسائر حروف الجر فحاشا مع المحذورة نصب واختار ابن هشام في المعنى أنها
لا تتعلق بالحرف في الزائدة لأنها لا تنصرف معنى الفعل إلى الاسم بل تزيله وقنه ولا أنها بمنزلة
الأو في غير متعلقه وقبل موضعها نصب من تمام الكلام كغيرها إذا استثنى بها ومن النصب أنها
قول حاشا فريشا فان الله فضلم وحكي اللهم اغفر لي ومن سمعني حاشا الشيطان
وإيا الأضيق وقوله ولا خلا الحذف أي انبني وقوله معك أسلمي وعدا بابها ومن الجر
بها قوله من رامها حاشا النبي ورهطه وقوله حاشا أي ثوبان إن به وقوله

حاشا

حاشا أي من رامها حاشا النبي ورهطه وقوله حاشا أي ثوبان إن به وقوله
الصغير وأنكر بعض الكوفيين منهم الفراء حرفية حاشا وقال أنها فعل أيد القول حاشا حاشي
وإن الجر بعد حاشا لام مقدرة والأصل حاشا لزيد لكن كثر الكلام بها فاستعملوا اللام وحذفوا الياء
وانتدبوا سيوبه وكثر البصريين فعليتها وقالوا أنها حروف دائما بمنزلة لا لكنها جاز المستثنى وانكروا
أيضا حرفية خلا وعد وقالوا أنها فعلان بمعنى المفاضة والمجاورة فمن معنى الاستثناء
والعذر لسيوبه أنه لم يحذف النصب حاشا ولا الجر بعد القلته وإنما نقل الإخفش والفراء
ثم على فعليتها هذه الأفعال وذهب الفراء إلى أن حاشا فعل لا فاعل له قالت النوحيان ويمكن
النوك وخلا وعد بذلك كقولنا اشترت من معنى الأمر اتفق بقية الكوفيين والبصريين على
أن في على ما صدر مستثنى فيها لازم الأضمار ثم قالت البصريون هو قايده على النصب المفعول من
الكلام والتقدير قام القوم عدا هو أي بعضهم زيدا أو قالت الكوفيون عدا يد على المصدر المفعول
من الفعل أي عدا قايدهم أي زيدا وهو غير مفعول فقام يتقدم فعل وخو ولا يكون الضمير عدا على
النصب أو المصدرين ولم يجمع ولم يوثق لأنه عدا يد على مفرد مذكر ويدخل ما على خلا وهذا فيشعير
النصب بعدها لأنها مصدرية فدخلها بعض الفعليين لقوله الإكلبي ما خلا الله باطل **ص**
وقوله على النداء ما عدا أي فاني وزعم الجري والريعي والكسائي والفارسي وابن جني
أنه يجوز الجر على تقدير ما زائد في ذلك في المظني فان قالوه بالقياس ففسد لأن ما لا تتراد
قبل حروف الجر بل بعدها أو بالسماع فتشددت لقياس عليه وقيل ما طرف بمعنى المسدة
فحمل نصب والتقدير قام القوم في وقت عدا وزعم زيدا في وقت خلوع وما المصدرية كثر
ما تكون طرفا وإجاز بعضهم دخول ما المصدرية على حاشا فحمل تشك بقوله رأيت الناس
ما حاشا فريشا فانما نحن افضلهم فعلا والذي نض عليه سيوبه اللين وذهب الكسائي إلى
أنه يجوز دخول الألف على حاشا إذا حرك وحكي قام القوم الإحاشا زيدا ومع البصريون ذلك
كما أن نصب لأنه جمع بين أداتين لمعنى واحد والحكاية شاذة لا يقياس عليها وتترد حاشا
في غير الاستثناء فعلا متصرفا متعديا تقول حاشيته بمعنى استثنائه ومنه الحديث ما حاشا
فأهمه ولا غيرها وقالت النابغة ولا إحاشي من الأقوام من أحد ويقع حاشا قبل الأذ الحشر
غوا حاشا الله وهي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا التصريح فيها بالحذف قالوا
حاشي وحشا ولا دخلهم أيها على الحذف والعصم أنها اسم مصدر مرادف للتثنية بدل قراءة
بعضهم حاشا لله بالتثنية كما يقال تنزه الله وقراءة ابن مسعود حاشا الله بالإضافة
كما حاشا الله وأما ترك التثنية في قراءة الجمهور لأنها مبتدئة لشمها حاشا الحرفية لفظا وزعم
بعضهم أنها اسم فعل بمعنى انبأ أو نبأ أو حاشا على ذلك بناؤها وبردها أعوان بعض
اللغات وروي من كلام العرب كثر شيء الله النساء وذكره عن غيره ابن مالك على أن صلة ما
محذوفة وهي عدا حذفها وأبقوا معونها وإنما امره الإحاشا متفق على فعليتها خلاف
حاشا وخلافا لها مختلف في فعليتها فكان المتفق على فعليتها أولى بأن يكون هو المحذوف
وزعم الفراء والآخر أن ما استثنى بها كالا وخارجا عليه للحكاية المذكورة وزيدانية غير غفوط
فلا يخرج عليه ومعني الحكاية كل شيء يسير ما عدا النساء وذكره عن غيره الشهابي على أن

منا فية كل من استثنى بها **س** وليس وبلا يكون نصبا خيرا ولا قدما ان اول الكلام يجوز كونهما
صفة حيث كان الاستثناء فرعاً عن صفة المطابق **ش** من ادوات الاستثناء ليس ولا يكون وفي الناصب
الاخرى ان حلت للاستثناء ونصباً ان المعنى على انه خبر ايها والاسم صفة مستتر لازم الاستثناء كما تقدم
في مصنف الضمير هو قام القوم ليس زيد او غيره الناس لا يكون عدوا ولا قيد في يكون فلو نعتت بما اولها
اولها يقع في الاستثناء ومن شواهد ليس قوله اذ احبب القوم الكرام ليس في وجوبه يطبع
المؤمن على كل خلق ليس الحياة والكذب وقد يوصف بليس ولا يكون حيث يقع الاستثناء بان
يكون نكرة مبينة قالت ابن مالك او معروفا بلام الجنس نحو ما اتاني احد ليس زيد او ما اتاني
رجل لا يكون شيراً واتاني القوم ليسوا اخوتك قالت ابو حيان ولا اخاك في ذلك خلافاً الا ان المنقول
اختصاصه بالنكرة دون المعروفا بلام الجنس ولا يجوز في النكرة المؤنثة نحو اتتني امرأة لا تكون
فلانة اذ لا يصح الاستثناء منها ولا في المعرفة نحو جاء القوم ليسوا اخوتك بل يكونان في موضع
نصب على الحال فاذا اوصف بها رفعا من الموصوف المطابق له في خبر نحو ما جاءني امرأة ليست
او لا يكون فلانة وما جاني رجال ليسوا زيدا او ليسا لسن الهندات قال ابن ابي عمير في اجازة الوصف
بليس ولا يكون لانها في النفي عن الثاني وهو معنى الاستثناء وليس ذلك في خلا وعدا
الا بالنفي فلا يوصف بها لانها ليسا مع مني محذوف لا يقال ما اتتني امرأة عدت هند او عددا
س وبلا سيما عند الاخفش واي حاتم والناس والامم ليس ما بعدها مستثنى بل منسوبة
على اولوية بما نسب لما قبله وقامت خطاب منكون عنه وسي اسير او قل خات وقيل لا زائدة
واصله سوي وعففي يا وها خلافاً لابن عصفور وسكن فالخروف اللام او العين قولان فان تلاها
معرفة جر بالاضافة وما زائدة مجزئة في خلاف الحضر اوي اوزع خبر محذوف وما مؤنولة او
مؤنولة او نكرة جاز او النسب تميز لما نكرة تامة وقيل ظرفا صكرة ايها وتكمل هي كافر وقامت
درجوي محقق الخبر بالتحقيق والرفع بالتثنية وقد يلحقها ظرف وفعل وشرط فانها في وجوب
الواو قبل لا خلف ويقال لا سيما وناسي **ش** هذا الكوفون وبها لغة من البصريين كالأخفش
واي حاتم والفارسي والفاطسي وابن مضاء ادوات الاستثناء لاسيما ووجهه انك اذا قلت
قام القوم لاسيما زيد فقد خالفهم زيد في انه اولى بالقيام منهم فهو على القوم في الحكم الذي ثبت
لهم بغيري الاولوية قالت الحضراوي لما كان ما بعدها بعضها مما قبلها وخارجا عنه بمعنى
الزيادة كما ان استثناء من الاول لانه خبر عنه بوجهه ما بين له واقرب ما يشبه به قوله
فتمت حجت خبره غير انه خواد فابقي من المال باقيا لان يكونه جواد خبر لكن زاد في هذا
الخبر على غير ما هو خبر والضمم اليها لا تقدم ادوات الاستثناء لانه مشترك لهم في القيام
وليس تالكيد القيام في حقه خبره عن يكون قايما وما يملك ذلك دخول الواو عليها وعدم
صلاحية الامكان في خلاف سائر الادوات فالمدكور بعدها ليس مبتثا بل منسوبة على اولوية
بالحكم النسب لما قبلها فان تلاها معرفة مجزئة نحو لاسيما زيد فبالاضافة وما زائدة
وزيادة ما بين الضامات معوجة ونحو حذفتها غولاسي زيد عن علم سبويه وزعم ابن هشام
الحضراوي انها زائدة لازمة لا تحذف وليس كما قالت او موقوف غولاسيما زيد غير مستند
محذوف وما مؤنولة بمعنى الذي مجزئة باضافة سي والجملة صلة والتقدير لاسي الذي

هو زيد فاجاز ابن خروف ان تكون ما نكرة مؤنولة والجملة صلة وان تلاها نكرة جاز فيه الامران
وثالث وهو النسب وقد روي بالوجه الثلاثة قوله ولا سيما يوم بدان جليل ما احتلف
في وجه النسب فقيل انه على التميز وما نكرة تامة غير مؤنولة في موضع خفض بالاضافة والمنسوبة
تفسير ايها اي ولا مثل شي يوما وقيل انه على الظرف وما بمعنى الذي وهو صلة ايها اي ولا مثل
الذي اتفق يوما محذوف للعلم كما قالوا اي الذي اتفق وانفق وقيل ان ما حرفا
كالنسي عن الاضافة والمنسوبة تميز مثل قولهم على الشجرة مثلها زيد واستحسنة ابن مالك
والكلوبين وقيل ايها كافة وهو ظرف قاله ابن الضايغ اي ولا مثل ما كان لك في يوم وقد يلحقها
ظرف كقوله يسر الكرم الجدر لاسيما الذي شهادة من في خبر ينقلب ونقول بحديث الافتكاك
ولاسيما عند الكعبة ولا سيما اذا قرب الضيق وفعل كقوله في الناس في الخبر لاسيما يسبكت من
ذي الحلال الرضى وشرط قوله اري السك تحلوهم والغم والغنى ولا سيما اذا كنت بالمديس
الضيق ومن احكام سيما انه لا يحذف بعدها الجملة باله او وقات ابو حيان وغيره من المصنفين
من قاتك لاسيما ولا امر كذا ولا تحذف الامم لاسيما لانه لا يسمع الا في كلام المولدين كقوله سيما
من خالت الاخراس من دون مناه وذكر ثعلب انه يجب اقتراح لا بالواو كما لبث السابق وهو زعيم
حذفها كقوله ف بالعقود وبالايمان لاسيما عهد وقاية ما اعظم القرب والجم مؤر على ان سي
اسم لا التسمية وفيه بناء اي في لارجل وقالت الفارسي انه منسوبة على الحال من الجملة السابقة
ورد بوجوب تكرار لاخ ويمنع الواو اذ لا يقال جاز زيد ولا ضاحكا وحكي في السبعة عن بعضهم ان لا
في لاسيما زائدة قالت ابو حيان وهو غريب واسمه سي سوي فعينه واسمائه قاتت بالكونها
واذ عمت في التيا وقد سمع تخفيف التيا من لاسيما حكاية الاخفش وابن الاعرابي واخرون ومنه
البيت السابق ومنه ابن عصفور حذرا من نقا الاسم المغرب على حرفين واذا حذفت فتاقت
ابن حنبل المحذوف لام الكلمة وانفخت التيا بالتحريك اللام عليها واتي ابوحيان الاول عندي
ان يكون المحذوف العين وان كان اقل من حذف اللام وقوا مع الظاهر لانه لو كان المحذوف اللام
لردت العين واو الزوال الموجب لقلها فكان يدان لاسوها وقد ابدلت العرب سني سيما
فقالوا الاتي كما قالوا في الناس الناس وقري قل اعوذ برب الناس وابدلت ايضا لاسيما فقالوا
ناسيما كما قالوا اقام زيد ناسيلا عن **ص** والحقبة لاسيما ولا سيما ولا سيما ولا سيما
بعد تلوهذين **ش** حكي ابن الاعرابي في نوادره وايضا النسائي لاسيما ما بمعنى اسماء وان
يرفع ما بعده ونحو كذا بعد لاسيما في التثنية ان لاسيما كذا كذا فقال قام القوم لاسيما زيد
قالت ابو حيان واطلاقه يدل على حواز الزفع والجذر بعد الضاء وقال النسائي لا سيما ولا سيما
ولا مثل ما بمعنى واحد وذكر ابن الاعرابي لو نثر ما بمعنى لاسيما قات الا انه لا يكون بعدها
الا الزفع وكذا قات الاخر ووجهه ان تر فعل فلا يمكن ان تكون ما بعدها زائدة ونحو ما لاسيما
بالاضافة لان الفعل لا يضاف فتعين ان تكون مؤنولة وهي منسوبة وتروى خبر محذوف
وتربعد لا يجوز بها وهي ناصبه والتقدير في قام القوم لا سيما زيد لا سيما لاسيما لاسيما
الذي هو زيد فانه في القيام اولى به منهم او غير مجزوم ولا نافية وحذفت الفه شذوذ الاول للتركيب
وكذا بعد لو والتقدير لو تبصر الذي هو زيد لاسيما اولى بالقيام منهم قاله ابو حيان **س**

وسيله اثبتت اهل بغداد والكوفة وسمع جريا لها فقبل لغير منقطعها وقبل مصدر مضى وقيل حرف
جر ونصبه مفعول او في مصدر واسم فعمل وزفعه مبتدأ وحرف كلف وهما لغة تعجب وتكسر ويقال
يحمل ويحمل **ش** عد الكوفون والبغداديون من الفاظ الاستثبات مبدأ وهي بمعنى لا سيما نحو
الكرمت العبد مبدأ الاحرار على معنى ان اكرم الاحرار يزيد على الكرام العبد وانكر ذلك البصريون
لان الا لا تقع مكانها وان ما بعدها لا يكون الاما جسي ما قبلها ولا حرف العطف يجوز دخوله
عليها **قال** ابن الضاير ولو صح دخول الاسم في ادوات الاستثبات لدخلت فيها حتى لان
ما بعدها خفي صفة لم تثبت لما قبلها والجزم ما بعدها مجمع على صحاحه وانكار الكوفون فيه
النصب وانكره اكثر البصريين وهم يخوضون بالسما قال جرير وهل كنت يا ابن الفان في
الدرهم الكا **بغير** بغير مبدأ مبرمة غيا **قال** قطرب وزوي نافع ما بعدها على انما
بمعنى كيف وقد روي بالجر والنصب والرفع قوله **تذكر** الجاهل ضاحيا ما ماتا **بجمله** الاك
كانها كخلق **واذا** حرف فقال بعض الكوفيين هي اسم بمعنى غير والجر باضافتها فيكون استثناء
منقطع **وقال** الفارسي هي مصدر لم ينطق له تفعل متفاد ما بعده وهي اضافة نصب وقال
الاخفش هي حرف جر واذا المفعول فعل **وبجمله** مصدر مفعول الفعل بمعنى تركا واسم فعل
بمعنى دع واذا رفعت فثبت او بجملة الخبر وفيها لغتان الفتح والضم على اصل التثنية التاكيد
الاحتمال المصدرية فالفتح اعراب **وقال** العرب في بجملة بفتح الهمزة وشكوا **ص** وبجملة معنى الا
قبلا نحو ان كل نفس لما عليها حافظ وانكره الخواري وقاسم الزجاج وثقف ابو حيان وتقدم
استثناسوي ودون **ش** **قال** ابو حيان تكون لما معنى الا وهي قليلة الدور في كلام العرب
ويبقى ان لا يتبع فيها بل يقتصر على التركيب الذي وقع في كلام العرب غوفولة تعالى ان
كل نفس لما عليها حافظ وان كل ما جمع له من محضرون في كسرة الميم فان نافية وما
بمعنى الا ومن حكى انما بمعنى التحليل وسيبويه والكسائي وقراءة ابن مشغود وان منالما
له مقام معلوم اي الاله وقالوا انشدك الله لما فعلت كذا ارفعوك الله لما فعلت كذا
وقعدت الله لما فعلت كذا ولما مع هذه معنى الا وقد عرفت نشدتك اوسالتك وما اشبهه
فيقال بالله لما صنعت كذا اي استلذت كذا بالله الاصنعت **قال** الشاعر **قال**
له بالله يا ذا البردين لما غنت نفعا او اشين **فهذه** التركيب ونحوها من المفعول ينبغي
ان يعتمد في معنى الا وزعم الزجاج انه يقال لم يات من القوم لما اخوك ولم لا من القوم
لما زيدا معنى الا اخوك ولا زيدا **قال** ابو حيان وينبغي ان يتوقف في الجازع هذا التركيب
ونحوها حتى ثبت سماعها او سماع نظائرها من لسان العرب وزعم الخواري ان لما
بمعنى الا غير معروفة في اللغة ويكن من ادوات الاستثناسوي وقد تقدم الكلام عليها
في الظروف وكذا دون عندهم يري **الاستثناسوي** **الحال** هو فضلة دال
على هيئة صاحبه ونصبه نصب المفعول به او المشبه به او الظرف اقوال **ث** ويغلب
انتقاله الا في موكرة وقيل بشرط لزومها وانتقال غيرها واشتقاقه وبمعنى وصفه
او تقدير مضاف في قوله او دلالة على سماعه ومفاعلة غوكلمه فاه الى في وهل هو مفعول مصدر
سعدن الحال او تقدير من او جاعلا او حذف وناب اقوال **ث** ولا يقاس خلافا لاسم وسمع

رفعه ولا يقدم الجوزور وجوز الكوفية رفعا ويؤخر العامل على الاصح او على ترتيب كملته لكتاب
بابا بابا ونصب الثاني **قال** الفارسي بالاول **قال** ابن جني صفته والزجاء تأكيد والوجهان
منصوبان بالعامل لان محمولهما الحال والخيار عطف بقا اخذوه لظهورهما في التبعين سن
من قبلهم باعافيا او على اصل او فرع او نوع او تشبيه او تقسيم او تفصيل على نفسه او غيره
ش **الحال** تذكر وتؤنث وهو فضلة دال على هيئة صاحبه لغو جاز يدها حكا فضا حكا
فضلة دال على الهيئة التي حالها زيد وخرج بالفضلة العدة غو جاز يدها حكا وبدل
على هيئة ساير المنصوبات الا المصدر النوعي وبصاحبه غور جعت القمري فان بدل على هيئة
الزجاء لا على هيئة الصاحب ولا يقدح في جعله فضلة عدم الاستثناسوية في بعض المواضع نحو
واذا انقضت مطشتم بخارن لانه عارضة لا لا يقدح في العلة من روض الاستثناسوية واحتفظ
من اي باب نصب الحال فقبل نصب المفعول به وقبل نصب التشبيه بالمفعول به وهو الاصح
وقيل نصب الظرف لان الحال يقع فيه الفعل اذ المحي في وقت الضحك او الاشراق مثلا فاشبهت
ظرف الزمان ورد بان الظرف اجنبي من الاسم والحال هي الاسم الاول والغالب في الكتاب
المبينة ان تكون منتقلة اي وصفا غير لازم وقد يكون ثابتا نحو انزل الله الكتاب مفعلا
قائما بالقيس خلق الله الزرافة يدينها اطول من رجليها ولدي زيد قصير خلق الله المولود
فلا يغلب فيها الانتقال بل هو والثبوت فيها كثران غو وهو الحق مصدق وان هذا صرحا
مستقيما ولا تعشوا في الارض مفسدين ويوم يبعث حيا فنتنم ضاحكا وقبل لا تكون المبينة
الانتقلة وما ورد من الثابت كالامثلة السابقة محول على الموكرة لانه في حكم المعلوم
وقيل لا تكون المبينة الا غير منتقلة والغالب في الحال ان تكون وصفا مستقيما اما من
المصدر كما في الفاعل والمفعول او من الاسم غير المصدر كما في ظرف من الظرف وسنح من غير
ومستنسر من النشبر وبمعنى عن الاشتقاق في انور **احذرها** ومنه غوفختل لها
بشراسوي **الثاني** تقدير مضاف في قوله كقولهم وقع المصطرغان عند اي قير اي مثل عدلي
الثالث دلالة على شعر غو جعت الشياء شاة بدرهم والبر فقير بدرهم والدارجة
ذراعا بدرهم اي شعر **الرابع** دلالة على مفاعلة غوكلمه فاه الى في اي مثلا فيمة
وبعته يد ابيدي اي منا جرة دراسا براس اي مماثلة وقد اختلف في اعراب كلمة فاه الى في
فهذه سيبويه ما ذكر انه حال على انه اسم وضع موضع المصدر راي مشا في موضع موضع
الحال اي مشا فينا ونعقب بان الاسم الذي تنقله العرب الى المصدر لا بد ان يكون متحرك
كما قال سيبويه ولا بد ان يكون له مصدر من لفظة كادخن والعطا وقاه الى في لئلا كذلك
ومذهب الاخفش ان اصله من فيه الى في حذف الجار فنصب كقوله ولا تعزوا عقرة النكاه
اي على عقرة ونعقب بان لا يبعد حذف الخبر ملتزما وبان مبدأ غابة المتكلم فيه لا في
المتكلم ولو كان معنى من مفعول الفعل من في الية اذا ظهرت وفي الية اذا قدرت
وقد ورد في الحديث اقرانها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاه الى في والبر مبدأ الاقرا
من في النبي صلى الله عليه وسلم على ما هو الظاهر في الغاية على ان الفارسي اخاب عنه
في الثالث التثنية بان من المفاعلة ما تضمن كلمة معنى كلفي وكلمته مع ذلك لان كلفي من

فيه صحى اي لا يوساطه ولا كناية والعرب اذا ضمنت شيئا معنى شي علقته به كما يتعلق بذلك
الشيء ومنه حب الكوفيين ان اصله كنهه جاعلا فاء ال في فهو مفعول به ومنه ذهب الفارسي انه حال
نايبة من باب جاعلا ثم حذف وصار العامل فيها كنهه ولا يقاس على هذا التركيب بل يقتصر فيه
على مورد السماع فلا يقال كنهه وجهه الى وجهي ولا يمينه الى يميني واجاز هتاف الفياض عليه
فاجاز ما شئت قد مر الى قدمي وكنهه وجهه الى وجهي وصار كنهه وجهه على وجهي وجاورت
بديته الى يتيقن وناضت قوسه عن قوسي وخو ذلك ورد بان فيه ايقاع جامد موضع متفق ومعرفة
موضع نكرة وفركب موضع مفرد وباقى من هذه الشذوذ يمنع القياس ويصح كنهى كنهه الى وجه
بالرفع على الارجح خالصة ولا يجوز تقديم ال في على فاء نصب او رفع عند البصريين لان الحار للشيء
كله بعد سقيا وهو لا يقدم وجوز الكوفية تقديمه اذا وقع وعجز تقديمه على وجهها وتأخير العامل يقال
فاه الى في كنهت زيدا عن سبويه واكثر البصريين لرفع العامل وانفق الكوفيون على منعه وشعرهم
البصريين وعجزى كسبويه ايضا عند الكوفيين قال ابو حيان ولا يحفظ عن البصريين نصا في ذلك
والقياس يقتضي الجواز **الحاشية** دلالة على ترتيب نحو ادخلوا رجلا رجلا مرتين واجزا بعد
واحد وعلمته الحساب بانها باي اى مفصلا او مصنفا وفي نصب الثاني من التكرار خلاف ذهب الفارسي
الى ان الاول لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل في الثاني وذهب ابن جني الى انه في موضع العطف الاول
وتقديره بابا ذابا حذف واقيم الثاني مقامه مجرى عليه جريان الاول كما تقول زيد مجرواى مثل
عمر وقيل هي صفة لا بلا تقدير لان التفصيل لا يفهم بالاول وحده وقال الزجاج الثاني تأكيد للاول
قل وهو اول لان التكرار للتأكيدات في كلامهم واما التكرار للتفصيل فلم يثبت في موضع وتعتق
بانه لو كان تأكيد ال ادى لما ادى الاول وقالت ابو حيان الذي اختار ان كلهما منصوب بالعامل
السابق لان مجموعهما هو الحال لا احدهما وبني اختلافه بالوصف او خبره كما يمكن له مدخل
في الحالية والحالية مستفادة منهما فصار يعطيان معنى المفرد فاعطيا اعرابه وهو النصب
وتعريف ذلك قولهم هذا اهلوا هذا من هذا من فروع على الخبرية واما حصل الخبر مجموعهما فلما نانا
مناب المفرد الذي هو مزاج اعرابه قال ولود هب ذاهب الى ان النصب اما هو بالعطف
على تقدير حذف الفاي رجلا رجلا وبابا فبالكان وجهها حسنا عاركا عن التكلف لان المعنى
ادخلوا رجلا بعد رجل وعلمته الحساب بانها بعد باب **قلت** وهذا هو المختار عندي لظهورها
في بعض التراكيب كحديث لنتعن سنن من قبلكم باعنا فباعا قال ابو حيان والتكرار في نحو
هذا الابدل على انه اراد به شفع الواحد بل الاستغراق لجميع الرجال والابواب وهو ذلك
السادس دلالة على ازالة الشيء غوا او محو من خلقت طينا وهذا اخذك خديرا وهذه
جيتك غزا **السابع** دلالة على فرعية نحو هذه احد يدك خات **الثامن** دلالة على نوعية
غوا هذا مالك ذهب **الثاني** دلالة على تشبه غوا كذا زيدا اى مشبه اسد **الثامن**
دلالة على تقسيم غوا قسم المال بينهم الثلاثة او اجزاء **الحاشية** دلالة على تفصيل على
نفسه باعتبار ان غوا هذا بسرا اطلب منه ربط **الثاني عشر** دلالة على تفصيل على غير
ذكره ان مالك في كافيته غوا احد طفلا احل من على اهل **الحاشية** وورد مصدر في قول بوسلف
وقيل غدا في مضاق وقيل مفعول مطلق لما قبله وقيل مصدر هو الحال ولا يقاس ولو نوح الفعل

في الاصح الاغوات الرجل على وزهر شعره والخيار انما تميزان واما على فعلم والخيار مفعول
به وقيل مطلق ورفع لانه فان عرف فراج والنصب مفعول له او به لم يعلق اقوال
ولا تقع ان اوان والفعل بالاخلاق لابن جني **قلت** ورد الحال مصدر رائق قال ابو حيان وهو اكثر من
وزوده نعتا فنه لم اذ من ياتيك نعتا ينفقون اموالهم سرا او علانية ادعوه خوفا وطعنا
الى دعوتهم كما رآوا وقالوا اقلنته صبرا واتنته ركضا ولسا وقد اولقته حاة ولفاحا وعيانا
وكنهه مشاورة وطلع نعتا واخذت ذلك منه سماعا فاختلف الصوابون فيخرج هذه الكلم وما
اشبهها من النجوم فذهب سبويه وجهور البصريين الى انها مصادر في موضع الحال مؤولة
بالمشتق اى ساعيا ورانعا ومطاحيا وميرا ومعلنا وخافين ومطايين وعجاءا ومعدرا
وكذا الباقي وقالت بعضهم عن مصادر رجلى حذ في مضاق اى اتيان ركض وسير مدد ولفاحا وقيل
عن اخوات على حذف مضاق اى داسعي وذات الحاة وقيل هي مفاعيل مطلقة للافعال التامة
نوعية وعليه الكوفيون وقيل هي مفاعيل مطلقة لفعل مقدرة من لفظها وذلك الفعل هو الحال
اى اتيت اركض ركضا وعليه الاحقش والمبرد واجمع البصريون والكوفيون على انه لا يستعمل ذلك
الامنا استعمله العرب ولا يقاس عليه غيره فلا يقال جاز يدركا ولا ضحك زيدا كما وشذ المبرد فقال
يجوز القياس واختلف النقاد منه فنقل عنه قوم انه اجاز ذلك مطلقا ونقل عنه اخرون
انه اجاز فيما هو نوع الفعل نحو اتيت شجرة وبسنتى ثلاثة انواع حوزو القناس فيها
الاول بعد خبر قد بان الدالة على الكمال نحو اتت الرجل على اى الكامل في حال
علم فيقال انت الرجل ادا وبلا وحلا قال ابو حيان وعندي ان النصب في هذا على التمييز كما
قال انت الكامل من حيث العلم لان اطلاق الرجل بمعنى الكامل معروف والامثلة الكامل
علم **الثاني** ما وقع بعد خبر يشبه به مبتدأ في نحو انت زهير شعرا فيقال انت خاتم جودا
والاحق حلا وبوسلف خست قال ابو حيان والتمييز فيه اظهر ايضا وقد مضى اعلى انه
تميز في قولك زيد الشعر حسنا وثوبك البق جفرا **الثالث** ما وقع بعد ما غوا ما على
فعلم بريد ما يذكر انسان في حال علم فالذي وصفت عالم كانه منكر ما وصف به من غير العلم
فالنائب اى الحال هو فعل الشرط والخروج وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشرط ويقال
قياسا عليه اما سميت فسمين واما نبلا فنبل وذهب بعضهم الى ان نصب عالم في هذا
المثال على انه مفعول به بفعل الشرط للمقدر فتقدر متغيرا على حسب المعنى فكانت قال
مما يذكر على فالذي وصف عالم وهذا مذهب الكوفيين واختار السرا في وابن مالك قال
لانه لا يخرج منه شيء اصله اذ الحكم عليه بالحالية وفيه اخراج المصدر من اصله ووضع موضع
انتم الفاعل والانه ورد في ليس مصدر راسخ اما قرينا فاما الفصل واما العبيد فز وعبيد
وذهب الاحقش الى انه مفعول مطلق مؤلفا لاصبه وهو عالم المؤخر والتقدير يرميها من
شي فالله كور عالم على فلزم تقديمه كالزم تقديم المفعول في فاما البتة فلا تميز ولا اصل لها
يكن من شيء فالتبكي لا تميز ورفع المصدر الواقع بعد ما خات في لغة تميم قالوا اما على فعلم من
ترجيهم النصب فان وقع بعد ما معرفة فالارجح عند الحارزين رفعه واجبه بوضع عواما
العالم فعلم اى هو عالم ويجوز نصبه ايضا في لغة الحجاز ووجهه سبويه بان مفعول له لتعذر

الحال بالتحريف والمصدر لانه يؤكد والتوكيد لا يكون معرفة وذهب الاخفش الى انه مفعول
مطلق والكوفون وما وافقهم الى انه مفعول به كالتولين في المسكون ومذهب سيبويه ان
والفعل وان قدرت مصدر لا يجوز ان يقع حالا لان العرب اجرت اجري المعارف في باب المضار
كان لان الاستقبال والمستقبل لا يكون حالا واخا زه ابن جني ونحوه عليه فوكه وقالوا انها
لا تنكبه فانه لا اول فصل ان يلا في جمعها **مسئلة** تحت تنكيره وقالوا لان كان فيه
مضي الاخر وورد باللام والاضافة وعلى قول ومئة العدد من ثلاثة الى عشرة مضافا لغير
سابق وجعله بنوعين يؤكد او كذا مرته في الاصح وان وجد وموضع مصدر حال وقيل
مصدر يحذف الزيادة وقيل من وجد وقيل لا فعل له وقيل نصب ظرفا وقيل بمصدر **مسئلة**
يجب في الحال التنكير لانها خبر في المعنى وتليها بنوعين كونهما تحت نصب صاحبها او خبرا
هذا مذهب الجمهور وجوز يونس والبعيد ان يونا تعريفها نحو جازيد الرالك فتا على الخبر
وعلى ما سمع من ذلك في الكوفون اذا كان في الحال معنى الشرط جاز ان تأتي على صورتين
المعرفة وهي مع ذلك تترك نحو عبد الله الحسن افضل منه المعنى التقدير اذا احسن افضل منه اذا
اسما وانت زيد اشهر منك عمرو اي اذا سميت وسمع ليد الرمة ذا الرمة اشهر منه عيان فان لم
يكن فيها معنى الشرط لم يجز ان تأتي معرفة في اللفظ نحو جازيد الرالك والاولون قالوا المنسوب
في الاول اذا كان بتقدير اذا كان وفي الاخرين بفعل التنبيه وورد من العرب احوال مقترنة
باللام كقولهم مررت بهم لهما الغفر وارسها العراك وادخلوا الاول فالاول وقري لخرجين
الاخرين في الاول وفي مؤولة على زيادة اللام وورد ايضا احوال مضافة نحو تفرقوا ابادي
سبا قالوا بتقدير مثل او بتدريج الا بقاء معناه وطلبتة جهدي وطا قتي ووجدي قالوا بتدريج
حاجدا ومطلقا ومنفردا ورجع عوده على يد ربه ومئة عند الحجاز بين العدد من ثلاثة الى
عشرة مضاف الى ضمير ما تقدم نحو مررت بهم ثلاثتهم او خمستهم او ستمتهم وتاويله عند سيبويه
انه في موضع مقدر ومع موضع الحال اي مثلها او خمستها لانه بنوعين يتبعون ذلك لما قبله في
الاغراب يؤكد فعل هذا بقدر تنبيههم وعلى الاول جمعا وحل بحري ذلك في مركب العدد
قل او النجم الجواز فقال خمسة عشرم والسنوة خمسة عشر من بالنصب وورد ايضا من
الحال ما هو محال قالوا اجات الخيل يداد وليد ادعاهم جنس قالوا بتدريج وفي وجوه مذهب قال
سبويه وللخلل هو اسم موضع المصدر الموضوع موضع الحال كانه قال ايجادا وايجادا
موضع موحدي المتعدي ومتوحد في اللزوم وقال قوم انه مصدر على حذف حرف الزيادة
من ايجادا واقع موضع الحال وقالت اخرون انه مصدر لم يلفظ له بفعل كالاخوة وقيل انه مقدر
بلا خلاف لانه سمع وحده وقال يونس وهشام انه منصوب انتصاب الظروف في خبري محري
عنه والاضطر في جازيد وخرج على وجه حذف الحار ونصب على الظرف وسمع حلسا على وجهها
والتقدير في زيد وخرج زيد موضع التقدير وهذا المثال مشهور وهو اقوي دليل على طريفة حيث
جعل خبرا حالا لا يجوز زيد جالسا وقيل انه في زيد وخرج منصوب بفعل مضمر اي وخرج
كما قالوا زيد اقبلا او ابارا اي يقبل ويدبر **مسئلة** لا يجي من تنكير غالبا الا بمسوم ابتدا
قال ابو حيان ودونه قيا سنا وقيل تحسن بالوصف وشرط بغيره الوصف بوصفين مالم يتقدم

او يكن جملة بالواو والاصح انه في خوفها قايما رجل من المنبد اقل من غيري الحال من التنكير غالبا
الا بمسوم من مسوغات الابتداء بها ومنه النادر قولهم عليه مائة بيتا وفيها رجل قايما واختار
ابو حيان في الحال من التنكير بلا مسوم كثيرا سنا وفيها رجل قايما نقله عن سيبويه وان
كان دون الابتاع في القوة ومنه المسوغات التي كقولهم تعالى وما اهلكنا من قرية ولا اولادها
كتاب معلوم والهي لا يركن احد الى الاحكام قوم الوحي متقوى لحام والاستمهام يا صاح هل
حم عيسى باقيا فترى والوصف خوفها بغير كل امر حكيم امرا وبالاية رد على من قال
انه لا يجوز الا ان تكون التنكير موصوفة بوصفين والاضافة نحو في اربعة ايام سو او حشر للعلم
كل شي قلا والعلل غومرت بضارب هذا قايما وقيل لا يجوز في غير الموصوف الاسماء فان
قدم الحال على صاحب التنكير جاز ان لم يكن مسوم خلاصا من تقديم الوصف نحو هذا قايما رجل
وكذا ان كان جملة مقرونة بالواو وخو على قرية وهي حاوية معنى زما والناس يستشفعون
بي وظاهر كلام سيبويه ان صاحب الحال في غير جملة ماضية المتداوي محذوف ان مالك وذهب
قوم الى ان صاحب الضمير المستكن في الخبر ساعل انه لا يكون الا من الفاعل والمفعول وزعم ان
خروف ان الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا لا يصرف فيه عند سيبويه والفرق الا اذا تأخر واما اذا تقدم
فلا يصرف فيه لانه لو كان جاز ان يؤكد ويعطف عليه وبديل منه كما يفعل ذلك مع المتأخر
وحق صاحب الحال ان يكون مجرورا بالاضافة كما لا يكون صاحب خبر ان المضاف اليه ممل للمضاف
واقع منه موقع التنوين فان كان المضاف بمعنى الفعل حسن جعل للمضاف اليه صاحب الحال
لان في المعنى فاعل او مفعول نحو اليه من جملة جمعا وعرفت قيام زيد مشرعا وجوز بعض
المصنفين وصاحب السطوح في الحال من المضاف اليه مطلقا وخرجوا عليه ان دار هو لا مقطوع
مبنيون وقوله خلق الخلد مضافا اليها وجوز الاخفش وابن مالك ان كان المضاف
جزما اصنف اليه او مثل جزية عوما في صندوق من غل اخوانا ملة ابراهيم حنيفا لانه لو استغنى
به عن المضاف وقيل ونزعنا ما في صندوق من غل اخوانا واتبع ابراهيم حنيفا لفتح وروده ابو حيان
وقال ان النصب في اخوانا على المدح وحنيفا حال من ملة بمعنى دين او من الغنم في اتباع وكانت
انما عبر الحال من المضاف اليه كما تقرر من ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها وعامل
المضاف اليه اللام او الاضافة وكلاهما لا يصلح ان يعمل في الحال وفي حال من النادى مذهب
كذا **مسئلة** ويقدم على صاحبها المجرور باضافة اليه
وقيل الا بوضف ولا منصوب كان وليت وفعل تحب ولا ضمير متصل بغيره اليه او حرفي ونعت
ان اضيف لغيره ملاحظة قيل او قرن بالواو ومعناه الضمير على مجرور بغير زيد وثا لهما الا لغير
والعلية والكوفية على ما هو من فروع اخر رفعة ومنسوب وقيل لا الفعلية **مسئلة** الاصل في الحال
التأخير عن صاحبها كما هو ويجوز تقديمها عليه كما يجوز فيه سواء كان مرفوعا لقوله سقي ديارك
غير مفيدة صوب الحمام ودمية هي ام مفعولا لقوله وصلت قلم اصم مسمن اسراي
ام مجرورا اخر في زيد غوما كاجا قلا من احد وثي معينا بزيد او اصل غوما واما زكناك الا
كافة للناس هذا هو الاصح في الجميع اما المجرور بالاضافة فلا يجوز تقديم الحال عليه كعرفت
قيام هند مشرعة فلا تقدم مشرعة على هند لئلا يفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا على قيام

الذي هو المضاعف لان نسبة المضاعف اليه من المضاعف كنسبة الصلوة من الموصول فلا يقدم عليه
شي من معولاته وسواء كانت الاضافة محضة كالنحو ام غير محضة نحو هذا المصارع السويق ملتوتا
الان او هذا كما قال ابن هشام في الجامع فاندلج واجاز ان مالت في المثال تقدم الحال على
المضاعف لان الاضافة في نسبة الاضافة كذا ذكر في شرح التسهيل لكنه نقل ذلك في شرح الخزانة
عن بعض النحويين وقال المنع عندي اولى ومنع الحاجة من النحويين منهم المصنفون تقدم الحال على
صاحبها المحرور وعرف غير زائد سواء كان ظاهرا او ضميرا فمضرت ضاحكة بهند ومضرت ضاحكا
بك وتاوكوا الالة بان كان حال من الكاف وعلوا المنع بان نقل العامل بالحال ثا في تعلقه بصاحبه
تحفة اذا تعدي لصاحبه بواسطة ان تعدي الله بتلك بواسطة لكن منع ذلك في قول التباس الحال
بالبدل وان فعلا واحدا لا يعدي بحرف واحد الى شيئين فعملوا عوضا من الاشتراك في الواصلة
الترام الناحية وان حال المحرور وعرف شبهه الحال على فيه حرف جر معننى الاشتراك في المحرور
في الدار متبعا فكما لا تقدم الحال على حرف الجر في مثل هذا لا يقدم عليه هنا وجوز الكوفون التقديم
ان كان صاحب الحال ضميرا او ظاهرا والحال فعل محرور مرت تخطك بهند ومنه اذا كان ظاهرا
وعلى اسم ونقل ابن الانباري الاجماع على المنع وليس كذلك فقد قال بالجواز مطلقا الفارسي
وابن كيسان وابن بريان ومحمد بن مالك ومنع الكوفون التقديم على المرفوع الظاهر الموقر
رافعه فلا يجزى من مشرعا قام زيد ويجزى من قام مشرعا زيد التقديم الراجع ومنع الكوفون
انضا التقديم على المنصوب الظاهر سواء كانت الحال اسما او فعلا فلا يجزى من لفتت رابكة هذا
ولا لفتت تركب هذا او علوفه يانه يوم كونا الاسم مفعولا وما بعد بدل منه وجوز بعضهم
اذا كانت الحال فعلا لا اسم لا متفادوم المفعولية اذا لا يتسلط الفعل على الفعل تسلط المفعول
به وفي شذوه الغدة ابن مالك ومما يمنع فيه تقدم الحال على صاحبها ان يكون مفعولاً
بكان اوليت او فعل محب او افضل صلة **الـ** عوالق صدك بما لا زيدا افضل بفعل
موصول به حرف نحو اعطيت ان ضربت زيدا مودبا ولم يتعرب من ذلك في التسهيل وقد يعرض للحال
ما يوجب تقدمها على صاحبها كاضافة فتة الى ضمير ملا اسمها نحو جاز زيدا هذا اخوها واما مقادا
لعرو صاحبها وجعل قوم من ذلك اقتران صاحب الحال بالاعوم ما قدم مشرعا لاريد **ص**
وعلى عاملم ونالها يمين في حور الكا زيدا وان كان من ظاهرو في الموكدة خلا للمصدر
ويمتن ان كان العامل فعلا غير متصرف او صلة **لا** او حرف او مصدر او قال ابن مالك او فعلا
او فعل تفضيل او افضل بلام ابتداء او قسم او اسم تشبيهه خلاف للكسائي او ممن مفعول الفعل
الاحرف قد كسار ونسبه ومن وترو او فن الحاش بالواو واثلاها يجوز ان كان فعلا
ش في تقدم الحال على عاملها مذهب **الـ** المنع مطلقا وعليه للفرجي تشبيها بالتقدير
والثاني الجواز مطلقا الا ما ياتي استثناءه وهو الاسم وعليه للمهور قيا شاع على المفعول به
والظرف والفرق بينه وبين التمييز ان الحال يقتضي الفعل بوجه تقدمت كما تقدم على
سائر الفضلات وقد ورد به السماع قال تعالى خاشع انصارهم مخرجون وسواء كانت الحال
مصدرا ام حرف موكدة ام غير موكدة وفي الموكدة خلاف كالحال في المصدر بالموكدة ومنع الاخفش
راكبا زيدا جالسا عن العامل وهذا هو المذهب **الثالث** **والرابع** وعليه الكوفون

ان كانت

ان كانت الحال من مرفوع ظاهر ناهرت وتوسطت في الرابع قبلها ولم يتقدم على الرفع والمرفوع
معها فلا يجوز ركبها جازيلا لها عندهم في معنى الشرط فيقول ان تقدم المصغر على الظاهر لفظا
ورثة وان كانت من مرفوع مضر جازيلا آخرها وتوسطها وتقدمها على الرفع والمرفوع مع
خوفا يما في الدار انت وراكبا جيت وان كانت من منصوب ظاهر او محرور ظاهر لم تجز لتقدمها
كالمرفوع ولا توسطها جازيلا من توم المفعول او مضر جازيلا لتقديم خصوصية للشيء عند
وضاحتها مرت بهند وعلى الاصح يستلزم المحرور فيها التقديم منها ان يكون العامل فعلا غير
متصرف عو ما احسن هند متحركة فلا يقال متحركة ما احسن هند او صلة غير محضة او صلة لانت
عولها اي مشرعا زيدا فلا يجوز انك مشرعا جيت زيد غلاف صلة غيرها فيقال من الذي خاها
جا او صلة حرف مصدر ي غويجي ان يقوم زيد مشرعا فلا يجوز ان مشرعا يقوم زيد او مصدرا
غويجي ركب الفرس مشرعا فلا يقال مشرعا ركب الفرس او متعاهو مرت برجل ذاهبة
فرسه مكسور اسرجها فلا يقال برجل مكسور اسرجها ذاهبة فرسه كذا قال ابن مالك وقال
ابو حنيفة ان الله عطفه منه ونص من النحويين على جواز تقدم مفعول النعت عليه من مفعول
به وحال وظرف ومصدر وعو ما انما منعوا تقدم المفعول على المفعول لا على النعت العامل
فيه فيجوز في مرت برجل يركب الفرس مشرعا مرت برجل مشرعا يركب الفرس ولا يجوز
مرت مشرعا برجل يركب الفرس قال واما المثال الذي فلم يمنع فيه تقدم مكسور اسرجها
من جهة ان العامل في مكسور النعت بل من جهة تقدم المصغر على ما يفسر وقد نص النحويون
على منع تقدم المصغر في هذه السئلة وما اشبهها وانه مما يلزم لغة تاجر الحال اذ ليس من
المواضع التي يفسر فيها المصغر ما بعده من المصور المستثناة او يكون العامل فعلا تفضيل نحو
زيد الفاحم ناصرا الا عطا طه من درجة اسم الفاعل والصلة المشبهة فاشبه الجوامد او
منظما بلام الاشارة او لام القسم عو لا صبر عتسا والله لا قوم من طاعت او منهم تشبه عوزيد
مكسوك شيئا عوا زيدا زهير شعرا وزيد الشمس طاعة والمنع في هذه الصورة مذهب النحويين
واجاز الكسائي التقديم فيقال زيدا شيئا مكسوك وزيد طاعة الشمس ومنها ان يكون العامل
غير فعل ولا وصف فيه معنى الفعل وحروفه وهو الجاهل المتعجب معنى مشتق كما في مثل ما عطا
فعالم او اسم الاشارة وحروف التشبيه نحو هذا زيد قائما يجوز كون العامل **والخامس** حرف
التشبيه وان يكون الاشارة فعل تقدم الاول يجوزها قائما زيدا ولا يجوز على تقدير الثاني
وحرف التثنية وهو لنت والترجي وهو كعمل ومنها ان يكون الحال جملة معها الواو نحو جاز زيد
والشمس طاعة فلا يجوز والشمس طاعة جاز زيد واجاز الكسائي والفرج وهشام مطلقا
والجاز بعضهم اذا كان العامل فعلا **الـ** واغتفر بل وص على الاصح توسط الفعل بين حاله
واما حنيفة فمعه مختلفي الحال او ذات والاصح انه يعمل فيها **الثاني** اذا كان العامل فعلا التفضيل
واقتضى حاله ان يتاخر الحال ان عنه لانه اذا كان يقتضى حالا واجرة وجب تاخرها عنه ولا
تنتصب مع فعل التفضيل الا المختلفي الذات مختلفي الحالين عوزيد مفرقا انفع من عمرو معانا
او متفقي الحال عوزيد مفرقا انفع من عمرو مفرقا او الا متحد الذات مختلفي الحالين عوزيد مفرقا
اطيب منه رطبا وزيدا قائما اخطب منه قاعدا واختلف في العامل في هذين الحالتين فالاصح

انه افعّل الفضيل فبسرّ حال من الضير المستكن في اطلب ورطباً حال من ضمير منه والعالم فيها
اطيب وذو حيت المرد وطافه الى انما منصوبان على افعال كان الثانية صلة لان في الماضي اذا في
المستقبل وطافاً حالاً من ضميرها وقيل على افعال كان ويكون الثانية صلة وعلى الحالية والمستفوع من
كلام العرب توسل افعّل بين هذين العالمين فاقصر المفعول على ما سمع فقالوا لا يجوز تأخيرها
عن افعّل ولا تقدمها عليه لان القياس في افعال هذه المسئلة لو كان السماع ورد بها اذ لا يبعد نصب افعّل
فصلتين بدليل انه لا ينصب مفعولين فلما وردت اجريت كما سمعت ووجهه الزجاء بهم اذ اذا
ان يفصلوا بين الفضيل والفضيل عليه كناية يقع التباس ولا يعلم انهما الفضيل فلما قدم الفضيل واخر
الفضيل عليه واخار بعض الغاربه تأخير العالمين عن افعّل بشرط ان يليه الحال الاولى منصولة عنه
من الثانية فيقال هذا اطيع بشرّ امه رطباً وزيداً نحو افرس من عمرو واسلاماً قال ابو حيان وهذا
احسن في القياس لكنه يحتاج الى سماع اما التأخير على غير هذا الوجه غلط اطلب منه كسر اطلب او التقدم
غوهذا افسر امه رطباً اطيع فلا يجوز باجماع **ص** فان كان العالم طرفاً لم يقدم على العمل
وثانها يجوز ان كان مثله وفي تقدمه عليه لا لجملة الاقوال **و** راجع يجوز ان كانت من مضمير
مرفوع وقال ابن مالك ان كانت مثله قوي والاضعف فان تأخر المبتدأ اجاز اتفاق **ث** اذ كان
العالم طرفاً او مجزوراً افعّل جواز تقدم الحال على الجملة التي فيها الطرف والمجزور اقوال **ط** افعّل
وهو الاصح المنع مطلقاً وعكس فيه ابن طاهر الاتفاق فلا يملك قائماً في الدار زيد **و** الثاني
الجواز وعليه الاخفش **و** الثالث وعليه ابن برهان التفضيل بين ان يكون الحال انصباً
طرفاً او حرف جر فيجوز تقدمها غوهذا لك التولية لله الحق فمنها لك طرف مكان وهو حاك
من ضمير الله الذي هو جبر الولاية والمنع في غير ذلك وفي توسيطه بان يقدم على العامل دون المبتدأ
اقوال **ط** **ح** هب الجواز مطلقاً وعليه **ح** من ابن مالك يجوز زيد متكباً في الدار وزيد عند
هند في بيتها **و** الثاني المنع مطلقاً لصنع العامل وعليه المهور ومحمد ابو حيان ورد بالسماع
قائلاً تعالى والسموات مطويات بيمينه **و** الثالث الجواز ان كانت الحال انصباً طرفاً او مجزوراً
والمنع في غير ذلك **و** الرابع الجواز ان كانت من مضمير مرفوع غوات قائماً في الدار والممن ان كانت من
ظاهر وعليه الكوفون واختار ابن مالك انه ان كانت الحال انصباً طرفاً او مجزوراً او
طرفاً مجزوراً اجاز التوسط بقوة وعلى الخلاف ما اذا تقدم المبتدأ وتأخر الخبر فان تأخر المبتدأ او تقدم
الخبر جاز توسيط الحال بينهما بلا خلاف غوي الدار عندك زيد وفي الدار زيد **و** اذا
وقع ظرف واسم مضمان الخبرية فان تقدم الطرف اختر الحالية الاسم والاخرية **و** قائم
المرد لا فرق فان تكرّر مطلقاً رجحت الحالية واوجبها الكوفية فان كانا قسماً فالخبرية مطلقاً
خلافاً لهم او تام وناقص وبدي بآخر اجاز اعل **ث** اذ اذكر مع المبتدأ اسم وظرف او مجزوراً
وكلاهما مطلقاً الخبرية بان حسن السكون جاز جعل كل منهما حالاً او الاخرية ابلخلاف لكن ان
تقدم الطرف او المجزور على الاسم اختير عند سيبويه والكوفية الحالية الاسم والخبرية الطرف غوهذا
زيد قائم لانه من حيث تقدمه الاول به ان يكون عمدة لافضلة فان لم يقدم اختير عند هـ
خبرية الاسم غوزيد في الدار قائم وقال المرد التقدم والتأخير في هذا واحد فان كرّر الطرف او
المجزور جاز الوجهان ايضا وحلم برجحان الحالية الاسم او تأخر تقدم الطرف للقران به

قالت تعالى واما الذين سعدوا فاولئك هم الذين فيها فكان ما قدمت اهما في النار خالدين فيها
واحد الكوفيون ان النصب مع التثنية لا يزم لان القران نزل به لا بالرفع واجبت بانه يدل على انه
اجود لا واجب على انه قد قرئ في الاثنين خالدين وخالدين فان كان الطرف او المجزور غير متغني
به نعين خبرية الاسم الحالية الطرف مطلقاً نكر زائد لا غوفيك زيد راعب وفك زيد راعب
فبك واخار الكوفيون نصب راعب وشهد على الحال وان اجتمع طرفان تام وكافض جاز الرفع
والنصب في الاسم ابتدأت بالتمام غوان هذه الله بك في الدار واقفا او واقفاً لم بالناقص غوي
ان فك هذه الله في الدار راعباً او راعباً واوجب الكوفيون الرفع في الصورين لانك حين قدمت
ما هو من تمام الخبر وصلته وهو بك وفبك صرت كالك اختارت اخراج الاسم عن الحالية للخبرية
ص **مسئلة** اختلف هل يعمل فيه فمر عالم صاحبه ومنع التسهيل على الاشياء والتفسيه
وابو حيان لبت ولعل ونقصه كان والافح جواز تعدده لمعده وغير متغني او لا لا جمعان الا ان
صلى انفراد كل بالموصوف وقيل يجوز في متضامين وفي التقريب يكون للآخر وللأول
ولا يورد بهما ما يزيد بعد **ث** فيه متسايل **و** اختلف هل يعمل في الحال غير العامل
في صاحبه فالجهور لا لا لصفة والموصوف وجوز ابن مالك كالتقريب والميم والخبر عنه وخرج
عليه ان هذه امته واحده فامتك صاحب الحال والعامل فيه ان وفي الحال الاشياء **ث**
تقدم ان العوامل المعنوية تعمل في الحال كالاشارة وعوها ومنع التسهيل على حرف التثنية والحال
فقال ما حرف ومعنى الحروف لا يعمل في الظروف والاحوال قائلاً ولا نعين ان يعمل في اسم الاشياء
لانه غير مشتق من لفظ الاشياء ولا من غيرها انما هو كالمفعول ولا يعمل هو ولا انت قد علمت معنى
الامارة في حال ولا طرف والعامل في مثل هذا زيد قائماً انما هو انظر مقدمه دل عليها الاشياء
لانك اشترت الى الخطاب لينظر وقال ابو حيان انه قريب لان فيه انما العمل الفعل الا ان
فيه تقدير عامل باللفظ به قطع صرح باختياره واختار ايضا صاحب السبب وقال ابو حيان
البحر انك ان لبت والعلو با في الحروف لا تعمل في الحال ولا الطرف ولا يتعلف بها حرف جبر الا ان
وكاف التثنية ومنع بعضهم عمل كان انصباً في الحال نقله صاحب السبب **ث** يجوز
تعدد الحال كالحرف والنصب سواء كان صاحب الحال واحد او جاز زيد راكباً مسرعاً ثم تعدد اجزا
في التعدد اتفق اعرابه غوجار زيد وعمرو مسرعين لم اختلف غولقي زيد عمرو صاحبين هذا هو
الاصح ومذهب الجمهور وزعم جماعة منهم الدارسي وابن عصفور ان الفعل الواحد لا ينصب اكثر
من حال واحد لصاحب واحد فاسأ على الطرف واستثنى افعّل التفضيل فانه يعمل في حالين
كما تقدم وخرجوا المنسوب ثانياً على انه صفة للحال او حال من الضير المستكن فيه ونصب ابو
حيان هذا القول الى كثير من المحققين وعلى الاول لا يجوز الحال ان حق يصلى انفراد كل وصف
بالموصوف فان اختلف في هذا المعنى لم يجزها واجاز الكسائي وهشام ان يجزى الحال مخوفة من
مضاف ومضاف اليه غولقيت صاحب الناقة طلحين على ان طلحين حال من صاحب والثانية
وتخرج عندنا انه حال من صاحب الناقة ومن المعطوف المقدر اي والثانية لان الحال
كالخبر والمضاف اليه لم يقصد الاخبار عنه انما الاخبار عن المضاف وان تعدد ذو الحال وتفرق
الحالان غولقيت زيداً مصعداً محذراً حال الاول على الثاني لانه يلية والحال

فالتعالي

والجمع بينهما كما تقدم من الامثلة لكن نلزم الواو والمضارع المثنى المقرون بقدر ولا يفيد منه الضمير
كما في نحو وقد تعلون كما اجتمع ما في الاسمية اكثر من الاقتصار على الضمير ومثلها المصدر بليس
غوا ولا يمتوا الخليل منه تنفقون ولستم باخذيد ومن انفراد الواو فيها قوله **دم الشيا**
وليس املاك عذ وذهب الفراء والرخشي الى انه لا يجوز انفراد الضمير في الاسمية بل لابد
منه ومن الواو معاً وذهب الاخفش الى انه ان كان خبر المبتدأ فيها مستقياً متقدماً كما في نحو
الواو عليه فلا يقال جازيد وحسن وجهه قال ابن مالك وقد خلو الاسمية من الواو والضمير
معاً نحو مرت بالبر فغير بدرم على حد السمن منوان بدرهم وقال ابو حنيفة هو على تقدير
الضمير كما في المشبه به وكذا قال ابن هشام وزاد انه مقدر اما الضمير كما في المثال الواو وكقوله
نصف النهار الماعا م **اي** ولما وذهب ابن جني الى انه لا بد من تقدير الضمير مع الواو فاذا قلت
جازيد والشمس طالعة فالتقدير بطالعة وقت محله ثم حذف الضمير ودلت الواو عليه وقد عرفت
انفراد الضمير ولا يجوز الاثنان بالواو معاً وذلك في الاسمية اذا عطلت على حال كراهة اجتماع
حرفي عطف نحو جازيد ما شياً او هو راكباً لا يجوز فوهو راكب قال تعالى جاءهم باسبابات
اوهم قابلون قال في البسيط وكذا في الاسمية الواقعة بعد الاو الاتصال تحصل بالواو ما ضربت
احداً الامر وخبر منه وزعم ابن خروف ان للمضارع المنفي بل لابد منه من الواو وكان الضمير اوم يكن
ورد بالسماع كالآلة السابقة قال ابن مالك رحمه الله والمنفي بل كما لمنفي بلم في القياس
الا ان لم احرم الا بالواو نحو ان تتركوا وطاعتم والمنفي بما فيه الوجهان انما نحو
جازيد ما يبعثك او وما يبعثك والمنفي بان لا يحفظه من كلام العرب والقياس يقتضي جواز
نحو جازيد ان يدري كيف حال الطريق قياً ساعداً وقوعه خبراً في حديث فلان ان يدري
كم صلب ونجب في الماضي المثنى المنتزعة في غير الثاني الاو المتلو بالواو والعماري من الضمير قد الواو
كقوله **فجئت وقد نمت ليوم نيا** فان كان حامداً اكلتس او منفي فلا يجوز زيد وما
طلعت الشمس بالواو فقط جازيد وما دري كيف جاء بالواو والضمير جازيد ما دري كيف جاء
بالضمير فقط وكذا الثاني الاو المتلو بالواو وان منبت وفيه الضمير وجبت قد انصت لتقريبه من المثال
نحو وقد فضل لكم ما حرم عليكم وقد بلغني الكبر فان لم تكن ظاهراً قدرت عوا وجاهم فخرجت
هزم بضاعتنا ردت اليك هذا ما حرم به لك اخرون كان عنقور ولا بد من الجزوي وهو قول
المبرد والفارسي قال ابو حنيفة والعجم جواز وقوع الناجي خالاً بدون قد ولا احتاج الى
تقريبها للترق وزود ذلك وتاويل الشعر ضعف هذا الا انما ينبغي القياس ليس لعربية
على وجود الكثرة وهذا مذهب الاخفش ونقله صاحب اللباب عن الكوفيين وابن اصبغ عن
الهمزورم هذه الواو شئ او الحال وواو الابتداء ولست غاطفة ولا اصلها العطف وزعم
بعض المتأخرين انها عاطفة لاورب قال لا يدخل العاطف عليها وقد رخص سبويه
ولا قدمون باء ولا يبدون انها بمعنى اذ لا يرد في الجرا الاسم بل انها وما بعدها قيد للفعل
السابق كما ان اذ كذلك **ص** وتشبه هذه الجملة الاعتراضية الواقعة بين جزئي صلة او
استناد او شرط او قسم او اضافة او جراً وصفة وموضوفا او حرف ومدخوله وتبين لجواز
الفاول وتنقيس وكونها طلبية وعدم قيام مفرد مقامها ومن ثم لا عمل لها ولا لشيء انفسه

سجواب

والجواب بها قسم او شرط غير جازم او غير مقترن بالفا او اذ او الصلة قالوا والمفسر
الك شقة حقيقة ما يليه صدرت عن رده او لاو المختار انما يحسبه ووافق الشلوبين
وانه لا عمل لتالي حتى وفي افعال الاستثنا ومذ ومنه خلف **ش** لما انقضى الكلام
على الجملة الحالية وكان من اجل ما يشبهها وفي الاعتراضية شبه عليها عطفها وذكر ما
فتميز به عنها ولما كان من وجوه التميز لونها لا عمل لها من الاغراب استعرد ال ذكره
بقية الجملة التي لا عمل لها والاعتراضية هي التي تغيدنا صديراً وتشديد الكلام الذي
اعتراضه بين اجزائه وفي البسيط شرطها ان تكون مناسبة للجملة المقصودة بحيث
تكون كالتركيب او التنبه على حال من اجزاءها وان لا تكون معقولة لشي من اجزاء الجملة
المقصودة وان لا يكون الفصل بها الا بين الاجزاء المتصلة بذاتها بخلاف المضاف
والمضاف اليه لان الثاني كالشوبين منه على انه قطع بينهما نحو لا اخا فاعلم لزيد
انتهى والاعتراضية تقع بين جزئي صلة اما بين الموضول وصلته كقوله ذاك الذي
واسك يعرف مالك او بين اجزاء الصلة نحو والذين كسبوا الشياتي الايات فان وترجم
عطف على كسبوا من الصلة وما يليها اعتراض بين به قدر جزاءهم والجملة ما لهم
وبين جزئي استناد اما بين المبتدأ والخبر كقوله وفيه من الايام يعجزن بالفتي او بين
ما اصله المبتدأ والخبر كقوله والموعود حق لقاً و **و** بذلك في تلك القلوب من يد اقول
يا ليت شعري والمضي لا ينفع **هـ** هل اغدو يوماً وامري بجمع **و** قوله **اي** واستطارسطو
سطرا لقايل يا نصر نصر نصرا **و** قوله **اي** في الكفران لله انني **اي** من الاقوال كقوله
او بين الفعل ومفعوله كقوله **و** قد ادركتني والحوادث جولة **ا** شدة قوم الضعاف والاعزل
او بين جزئي شرط اي بين الشرط وجوابه نحو فان لم تفعلوا اولن تفعلوا فان تفعلوا انار وبين
جزئي قسم اي بين القسم وجوابه نحو قال والحق اقول لا مثلاً ان وبين جزئي اضافة
وتقدم وبين جزئي جري جري بين الجار ومجرور نحو اشترتته باء الف درهم وبين جزئي
صفة اي بين الصفة وموضوفا نحو عوانة القسم كقوله غنم وبين الحرف ومدخوله
كقوله **اي** ليت وهل ينفع شيأ ليت **ل** ليت شيأ ما يورع فاشترت **و** قوله **كان** وقد ان
حول جديد **ا** انا فيهما فامات متول **و** قوله **و** سوق اخا ادري **و** قوله **اخاله** والله
او طات عشر **و** قوله **ولا** اراها تزال طامعة **و** تنقيز الاعتراضية من الحالية بامور
احذرها انه يجوز اقترانها بالفا كقوله **واعلم** فعل المرء ينفعه **ان** سوق
يا في كل ما قدر **الثاني** انه يجوز اقترانها بدليل استغناء لن في ذلك تفعلوا او حرف
القياس في سوف اخات **الثالث** انه يجوز كونها طلبية كقوله **ان** التي تني
وبلغتها **قد** اخوت سمعني ترجمان **الرابع** انه لا يقوم مقام مفرد بخلاف
جملة الحال ومن ثم كان جملة الحال النصب ولم يكن للاعتراضية عمل من الاغراب وكذا ساير
الاجل التي لا عمل لها سببه عدم حلول مفرد عليها وفي المسئلة الواقعة
ابتداء الكلام لفظاً ونية غوز يد قايماً وقام ريداً ونية لا لفظاً نحو الباجازيد والجواب

لها القسم عونا لله لا كيدن اشناكم والواقعة جواب شرط غير جازم مطلقا كجواب لو ولو لا
وكما وكيف او شرط جازم ولم تقترب بالغا ولا باذا النجاسية عوان ثم ان قلت قلت اما الاول
فلما نور الحزم في لفظ الفعل واما الثاني فالان الحكوم بوصفه بالحزم الفعل للجملة باشرها
والواقعة صلة لاسم او حرف عوجا الذي قام ابوه واعني ان قلت والمفسر في الكاشفة
لحقيقة ما تلبه سوا صدرت بحرف التفسير عونا وحينئذ ان اضيق الفلك وترتبي بالاطراف
اي انت مذبذب ام لم يقدر به عوان مثل علي عند الله كمال ادم خلقه من تراب الاله جملته
خلقته الى اخره تغير مثل ادم هذا اذ لم على تخارج تحريكه قال ثومنون والقول بان للفرع
لا عمل لها هو المشهور قال الثوبين انه ليس على طاهره والتحقيق انها على حسب ما كانت
تفسر له فان كان المفسر له موضع فكذا لك هي والافلا وماله موضع وعد الله الذين امنوا
وعملوا الصالحات لهم مغفرة واجر عظيم فقله لهم مغفرة في موضع نصب لانه تفسير للعود
به ولو صرح بالموعود به لكانت منصوبا وكذلك انما هي خلقته فخلقناه فسر عاملا لكل
شي وله موضع كالمفسر لانه خبر لان وهذا الذي قاله الثوبين هو الحق رندي وعندي
تكون الجملة عطف بيان او بدل وقد اختلف في جعلها على ام لا ومنشا الخلاف اهي مستانقة
الاولى بعد حقي الابتدائية كقوله حتى ما وحالة اشكل فقال الجمهور انها مستانقة
فلا عمل لها وقال الزجاج وابن درستويه انها في موضع جر عني ورد بان حرف الجر لا يعلق عن
العمل **الثانية** جعل افعال الاستثنا ليس فلا يكون وخلا وعدا وحاشا فقال السرافي خال
اذ المعنى قام القوم خالين عن زيد وقال قوم مستانقة وصحة ابن عصفور اذ لا رابط لها
بذي الحال **الثالثة** جعله مذهب ومنه وما بعدها وقد قدمت ذلك عند شرحها في الظروف
وعلم ان ما عدا ما ذكر من الجمل له محل من الاعراب **ص مسئلة** ورد منه الفاظ مركبة
منها ما اصله العطف كشعر بغير وشذر مذر واحول اخول وحيث بليت وبيت بيت وما اصله
الاضافة كبايدي بدا واياي سيات فقال قوم منبئة خمسة عشر وقوم مركبة تركيب **الاضافة**
وحذف التنوين من الثاني للاتباع **ش** لما كانت الحال شبهة بالظرف حتى قيل فيها انها
منفصلة فيها من حيث المعنى وتوسعا فيها توسع الظروف اجريت جراحا ايضا والجمهور بان
خمسة عشر وهي الفاظ عطفية ولا يقاس عليها فاما ما اصله العطف نحو تفرقا كشعر بغير
بمعنى متشترين وشذر مذر بفتح اولهما وكسر معني متفرقين واحول اخول في قوله
سقاط شرار العين اخول اخولا بمعنى متفرقا وتركزت البلاد حيث بيت بمعنى مجتوثة
اي بحث عن اهلها واستخرجوا منها وبيت بليت بمعنى مقاربا ولقيته كفه كفه بمعنى
مواجهها ومنها ما اصله **الاضافة** كما دي بدا بمعنى مندوبين وتفرقا اياي سيات
اي مثل اياي سيات والذي جزم به ابن مالك ان هذه الالفاظ مركبة تركيب خمسة عشر
منبئة على الفتح للتبني الذي بني لاجله خمسة عشر وهو تفضي معنى الحرف العطف في القسم
الاول وشبه ما هو متضمن له في الثاني وذلك صاحب البسيط انها ليست بمنبئة بل مضافة
وانما حذف التنوين من الثاني للاتباع وحرك الاتباع بسبب حركة اعراب فهو مخفوض
في التقدير كما اتبع الاول في ياريد بن عمرو والثاني في حركته **ص مسئلة** حذف الا ان

حضر او هي عنه او كان جوابا او تاب عن خبر او عن فعله وعامله لا المعنوي عند الاكثر ويحي ان
يجري مثلا او بين نقصا او زيادة بتدريج مع الفا ونم او كان مؤكدا او نائبا او نقيضا **ش**
الاصل في الحال ان تكون جارية الحذف وقد يعرض لها ما يمنع منه لكونها جوابا عن خبر او نائبا
كيف جئت او مقصود احصرها في غول اعدم الاحراض او كايست عند خبر غوصي زيدا قائما
او عن اللفظ بالفعل نحو هنيئا لك او منها عن غول لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى ولا تمس
في الارض مرجسا ويجوز حذف عاملها القربية خالصة كقولك للسا فراسد اهد يا اي تذهب
وللقادم مشرورا اي رجعت ولجئت صادقا اي يقول او لفظية غور كبا لمن قال كيف جئت
وبل مشرعا لمن قال لم تنطلق ومنه بل قادرين اي غمها وتعدني ما اذ كان العامل معنويا
كالظرف والحزور واسم الاشارة ونحو فانه لا يجوز حذفه عند الاكثرين فهم ام لا الضعفة
في نفسه ولا انه انما عمل بالنيابة والقدم لا يقوي قوة الاصل ولا انه يجمع فيه عوز ان تنزله
منزلة الفعل وحذفه واحاز الميرد الحذف في الظرف فقامت في قوله واذا ما مثلك مشرا
شكك حال والتقدير واذا ما في الدنيا بشر مثلك فحذف العامل كان جري مثلا كقول
حطس بن نبات صلفين كما في عرفهم او بين نقصا او زيادة بتدريج اي شيا فشا نحو
بعثه بذرهم فصاعدا او فسألا او فسألا اي فزاد الثمن صاعدا اي فذهبت صاعدا او فاخط
سألا ولا وشرط نصب خبر الحال ان تكون معنوية بالغا او نيم والفا اكثر في كلامهم ولا يجوز
ان تكون بالواو لغوات معني التدريج معها ومورف فسا فلا ذكرها ابن مالك قال ابو حنيفة
ولم ارها لغو فان لم تنقل عن العرب فهي ممنوعة لان حذف العامل في الحال وجوبا على
خلاف الاصل وما التزم حذف عامل الحال المؤكدة والنايبة عند خبر والواقعة بد لا من
اللفظ بفعله كنيبا مرييا اي شئت لك له ذلك والواقعة توجب اخواتها وقد فقه الناس
الاهيا وقد جده قرنا وك **ص التبيين** هو تارة معني من رافع لا يرفع افعالهم اذ
مفرد عدد او مفرد مقدار او عائلة او معانير او تحب بالنصب على جنس المفراد بعد تمام **ب**
او تنوين او نون ومع الكوفية التميز عن غير وانوذر بما في نعم والاعلم عن التبع **ص**
التميز ويقال له الميز والتبيين والكنى والتفريق والمفسر يكثر فيه معني من الحشنة رافع
لا يرفع افعالهم اذ تنصبت زيد ففرقا او مفرد عدد نحو احد عشر رجلا او مفرد مقدار ككيل او وزن
او مساحة او مشهرا كمنقال ذرع وذنوب ما وحي سينا او عائلة غومثل احد ذهنا او
مخاير غولنا عندها شا او تحب غور وعده رجلا وما انت حارم وباحشها ليلة وناهيك
رجلا وقولي بالنصب على جنس الزاد يتعلق بقولي رافع لا يرفع افعالهم والحال والتميز مشترك
في سائر القنود الا في كونه معني من وانما ياتي التميز بعد تمام ياضافة غومالي الارض
ذهنا وعك ذلك صياما او تنوين طاهر كطل زينا او مفرد خمسة عشر او نون
تثنية كنبوا سينا او نون جمع نحو يا اخسرين اعمالا او شبه الجمع غولنا لمن الله كل نكره
وقد اختلف في نكرات منها مثل شمع الكوفون التميز بها لامها لا يرفع افعالهم واخا رة
سجود ففوكس عشرون مثله وحكي في ما لا اراماله ومنها غير فنع الف التميز
بها لانها اشد اهما مشا واختار بنونس وسينويه لانه لا غلوم في ايزه اذا فادان عند

ما ليس بمماثل لهذا وهذا المقدار فيه تخصيص ومنها ما في باب علم اجاز الفارسي ان يكون مذكورة
تامة بمعنى شيء وتشتبه بغيره او تشبه الزخري وشبه ذلك قوم منهم ابو ذر مصعب ابن ابي بكر
الحشي وذهب الاعراب فيما تقدم انه منصوب عن التثنية الى انه ما انتصب عن تمام الكلام **ص**
ونا صبه ميمر تيمير با فاعل من او باسم الفاعل قولان وتخرج بالاضافة ان حذف التنوين او
التون ولا حذف غير (الاضافة) يعني عدم التنوين ويجب اضافة منهم مقدار ان كان في الثاني
معنى اللام او خيرا وتختار في نحو جند خذ ويجوز نصبه تيمير او حالا واظهاره من مع كل تيمير الا
افعل والعدد ونعم ومنقول فاعل ومنقول وهي تعين وقيل زايده وان كان المقدار من
جنس جاز عطف احدى خلاف للفرا **ش** تيمير المفرد نصبه ميمر لعشرين مثلا في
عشرين ذراعا ورطل وقير وذراع في رطل ريثا وقير بر او ذراع ثوبنا وجاز لمثل هذه
ان تعمل وان كانت جامة لان عملها على طريق التشبيه واختلاف الضميرين في الذي شئت
به فقول باسم الفاعل في طلمها اسماء بعد ما وقيل يا فاعل من فاعلهما اسماء بعد ما على طريق
التبيين ملترما فيه التثنية قال ابو حيان وهو اقوي لان اسم الفاعل لا يعمل الا بعد ما او يعمل في
التثنية وغيرهما وتخرج التيمير باضافة ما قبله اليه ان حذف التنوين او اللون نحو رطل ريثا وارب
شعر ومواسم ولا حذف في غير التنوين او اللون (الاضافة) الله سبحانه مقام التيمير مقامه
عوز يد اسم الناس رجلا فقال اشعر رجلا فان لم يقبل ذلك عوته درج رجلا وقتله رجلا
لم تحذف كلاب قال در رجلا ولا در رجلا والمقادير لا يرد بها الا لا التي يقع بها التقدير
لا يجوز الا اضافة نحو عندي مواسم وقير بر وذراع ثوب يري بالطين الذين يوزن
في السمن والكيل الذي يكال به البر والالة التي يذرع بها الثوب واصافة هذا النوع
على معنى اللام لا على معنى من ولد اعجب الاضافة فيما ميمر بغيره نحو عندي رجلا
ونحو خذك وحب ومات وسعد مقل هذا اذا لم تغير شيئا به بالتعويض بان بقي على
اسمه الاول فان تغيرت كسبه خذ وخاتم فضة وسوار ذهب فانها استأجرت في تعويض
والعمل الذي هنا هو الالفاظ الالفة بها فذلك في هذا النوع الجبر بالاضافة والنصب
على التيمير والحال والاضافة ارجح لان الحال نحو الى الثوب ويل بمشتق كما تقدم والتيمير
بأنه متعين لكونه في حاسس ريشة من الفعل لان النصب فيه على التشبيه با فاعل من وافعل
من مشبه بالصفة المشبهة وهي مشبه باسم الفاعل وهي بالفعل خذ الحسن الا عند تقدير
الاضافة واذا كان المقدار مطلقا من جنس فقال الفراء نحو عطف احدى على الخبر بل
تقول عندي رطل سمن عسلا اذا اردت ان عندك السمن والعسل مقدار رطل لان تفسير
الرطل ليس السمن وحده ولا العسل وحده وانما هو مجموعهما فعمل سمن عسلا انما هو مجموع
عسل فوكم هذا احولوا مضه وذهب عنهم الى العطف بالواو لان الواو الجامع زيد وغيره
جرا فلهذا ان لا يمكن ان يكون زيد على انفراد غيرا ولا عمر وعلى انفرادهم وكذلك
زيد وعمر وقايان وقال بعض المغاربة الامر ان شايغان العطف وتركه ويجوز اظهار
من مع كل تيمير ذكر في هذا الفصل او غير نحو مكي الارض من ذهب وارب من فح ولا مثالا
من ابل وغيرهما من شيا وتخرج من رجل وده درج من فارس وحشيك من رجل وما انت من جاز

قال تياسيد اما انت من سيد وقال فيالك من ليل ويستثنى لعدد فلا يقال عشرون
من درهم مالم يخرج عن التعريف نحو عشرون من الدراهم وافعل التفضيل فلا يقال في زيد اكثر
مالا من مال ونعم فلا يقال نعم رجل زيد من رجل والنقول عن فاعل ومنقول وهي ان تيمير الجملة
فلا يقال طاب زيد من نفس ولا حرت الارض من عيون ومن المذكور في قولان احدى ان
للتخصص وصحة ابن عصفور واليك في انما زاد في قول في الارشاد في ويؤيد السلف على موضعها
نصا في قوله طافت امامه بالريكان اويس يا حسنه من قوام وصفا **ص** مشيد
ميمر الجملة ناصبه ما فيها من فعل وتثنيه وقال ابن عصفور هي وتكون منقولا من فاعل ومبتدا
ومنقول وانكره الكلوبي والابدي وابن ابي الربيع ومثلهما به وهو بعد فاعل فاعل معنى
حقيقة او جازا ومنه نحو حشيك به فارسا وده درج رجلا وكفى يا شهميد فان مع ان غير
به عما قبله فله اول ملاسمة للمقدار وان دل على هيئة وعني به الاول جاز لونه حالا واظهاره من
ش تيمير الجملة ما انتصب عن تمام الكلام فتارة يكون منقولا من فاعل وخطاب زيد
نفسا واشتعل الرأس شيئا والاصل طابت نفس زيد واشتعل شيب الرأس وتارة من المبتدا
نحو انما اكثر منك مالا والاصل مالى اكثر من مالك وتارة من المفعول نحو وجرنا الارض عيون
والاصل جرننا عيون الارض **ش** مذهب للناظرين وبه قال ابن عصفور وابن مالك وقال الابدي
هذا القسم يترك الضمير والاما الثالث كونه منقولا من الفاعل والمفعول الذي لم يسم فاعله
وقال الكلوبي عيوننا في الآية نصب على الحال للمقدار لا التيمير ولم يثبت كون التيمير منقولا
من المفعول فيسبق ان لا يقال به وقال ابن ابي الربيع عيوننا نصب على البدل من الارض وحذف
الصير اي عيونها وعلى اشتراط حذف الحراي يعنون وتارة يكون مشبهات بالمفعول نحو املا الانا
ما وتخرج زيد رجلا وحده الشبه ان املا مطاوع مالا فكانت قلت مالا الانا ما صار تيمير بعد
ان كان فاعلا واصل من الرجل ثم ضم وصار بعد ان كان فاعلا تيمير او التيمير بعد فعل التفضيل
فاعل في المعنى اما حقيقة او جازا ومن تيمير الجملة فيما نقله ابو حيان عن الضميرين من فاعل
ابن مالك حيث جعله تيمير من المفرد قولام حشيك فارسا وده درج رجلا ومنه عند ابن مالك
وغيره وكفى يا شهميد **وي ناصب** تيمير الجملة قولان احدهما ما فيها من فعل وشبهه
لوجود ما اضل العمل له وعليه سيبويه والمازني والمبرد والزهراوي والفارسي ومحمد بن عصفور
ان العامل فيه نفس الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا الاسم الذي جري مجراة
كان تيمير المفرد ناصبه نفس الاسم الذي انتصب عن تمامه ومتى سمح الاخبار بالتيمير عن
ما قبله نحو كرم زيد ابا فانه يعنى ان يقع اب خبر زيد فتقول زيد اب فلان فيه وجهان
عوده الله بان يكون هو الاب اي ما كرمه من اب وعلى هذا لا يكون منقولا من الفاعل ويجوز
دخول من عليه وعوده الى ملاسمة المقدار بان يكون الاب ابا زيد لا زيد نفسه اي ما كرم
اباه وعلى هذا يكون منقولا من الفاعل ولا يجوز دخول من وان دل التيمير على هيئة وعني
به الاول نحو كرم زيد ضيف اذ اريد ان زيد هو الضيف جاز ان يكون ضيفا منصوبا على
الحال لدلالة على هيئة وعلى التيمير لصلاحية من ويجوز ان يظهر من معه وهو الاخر فاعل
لنوع الحالية نحو كرم زيد من ضيف فان لم يعنى به الاول على قصد كرم ضيف زيد تعين

النصب تميزا واشتدعت الخالصة ولم يحذر دخول من عليه لانه في اصل **ص** ويتطابق ما قبله
اغد معني اول ما يلزم افراده لا افراد معناه او كان مصدر لم يقصد اختلاف انواعه ويلزم الجمع بعد
مفرد مبين لا يفيد معناه **ش** يلزم في تمييز الجملة المطابقة لما قبله في الافراد وفرعية ان اخذ
معني نحوكم زيد رجلا ولم زيدان رجلا وكذا في الافراد وكذا في الافراد وكذا في الافراد وكذا في الافراد
الزيدون وجوها الا ان يلزم افراد التمييز لا افراد معناه نحوكم الزيدون امثلا اذا كان اصله واحدا
فاصل لم يتخذ من حيث المعني بالزيدين الا انه لا افراد مدلوله يلزم افراد لان الجمع يوم اختلاف
اصولهم او يكون التمييز مصدر لم يقصد اختلاف انواعه يجوز في الزيدون سبعة فان قصد اختلاف الانواع
في المصدر لا اختلاف في محالها التمييز جمع عوبا لا يميز اغلا لان اعمالهم مختلفة لمحال هذا خبره
وهذا خبره بل او كقولك تخالف الناس اراءه وتفاوتوا فيها ويلزم جمع التمييز بعد مفرد مبين
اذا كان معني الجمع ينفوت بقيام المفرد مقامه نحو نطق زيدا ثانيا اذ لو قيل ثوبا لتوهم ان له ثوبا
واحد انطيف **ص** ويجوز توسطه بين متصرف وفاقا لا تقتضيه اختيارا وجوز قوم على فعل
متصرف غير كفي والفرع على اسم شدة به الاول **ش** يجوز توسط التمييز بين الفعل ومفعوله
بلا خلاف نحو طاب نفسا زيد قال ابو حنيفة وقياسه جواز توسطه مع الوصف نحو طيب نفسا
زيد قال وكذا قياسه للفرع بين الفعل ومفعوله نحو جرت عينها الارض واما تقديره على الفعل
فمعناه ان عصفور حزم ما يتا على ان الناصب له ليس هو الفعل وانما هو الجملة باسرها والقليل
بان الناصب له ما قدما من فعل وشبهه اختلفوا في سبويه والاكثر من البصريين والكويتيين
والمطاريق تقديره ولا يقال نفسا طاب زيد كما يمتنع التقديم في تمييز المفرد وما ورد من ذلك
فمضروغ وجوز الكسائي والمبرد والمازني والجرمي وطائفة واختار ابن مالك بشرط كون
الفعل متصرفا لوروده قال وما كان نصبا بالفرق انطيف وقياسا على سائر الفصائل
ويستثنى من المتصرف كفي فلا يقال شهيد كفي بالله باجماع فذكر ابو حنيفة فان كان الفعل جامدا
امتنع باجماع فلا يقال تاجر جلا احسن زيد كما يمتنع اذا كان جامدا باجماع نعم استثنى من
عمل الاجماع في الثاني منوز وهو التمييز بعد اسم شدة به الاول يجوز في التمييز فان التفرع
جوز فيه التقديم فيقال زيد جسا التقر **ص** وجوز اللوفية وابن الطراوة تعريفه وتناول
البصرية ما ورد **ش** البصريون على اشتراط تمييز التمييز وذهب الكوفيون وابن الطراوة
الي انه يجوز ان يكون معرفة لقوله وطلبت النفس باقيس عن عمرو وقوله علام ملئت
الربع والحرب لم تغد وقولهم سغه زيد نفسه وام راسه وطلعت معيشتها والاولون تناولوا
ذلك على زيادة الالام والمضائق نصب على التشبيه بالمفعول به او على اسقاط الجاراي
في نفسه وفي راسه وفي معيشتها **ص** ولا يمتنع دخول الجوز في التمييز لخال في ان لا يمتنع
او قصد الابهام لا التمييز ما لم يوضع غير موضع موصوفه **ش** خازن التمييز لخال في ان لا يمتنع
نظاما وهو ان لا يكون مؤكدا او لخال تكون مؤكدا كذا قال الجمهور وذكر ابن مالك ان التمييز
قد يكون مؤكدا كقوله تعالى ان عزة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا واجيب بان شهرا وان
اكد ما فهم من ان عزة الشهور الا ان لا يمتنع ان يمتنع الي عاملة وهو اثنا عشر شهرا مبدل ويجوز
تحذف التمييز اذا قصد ابقاء الابهام او كان في الكلام ما يدل عليه ولا يجوز حذف التمييز لانه يزيل

دلالة

دلالة الابهام الا ان يوضع غير موضع موصوفه كقولهم ما رايت كاللوم رجلا وقد حذف ما خبره بدل
كقولهم بالله رجلا اي بالله ما رايت كاللوم رجلا **ص** **مسئلة** ميم العدد ان كان ما بين
عشر ومائة مفرد ومنسوب واحراز الفراعنة واصافة عشرون واخواته لغة او عشرة
فما دونها مجموع مضاف اليه لان كان مائة وقد جمع وفي اسم الجمع والجلس ثانيا ان استعمل
للقلة جاز قناسا او مائة فما فوقها مفرد مضاف وجمعه مضاف وروى وقال الفراعنة
ويجوز جمع من ونصبه مع مائة وما بين والفرع ضرورة واحراز ان لسان ولا يمتنع والمطاريق
دون شد ودون ضرورة ولا يمتنع تمييز كثر ان امكن كلمة غالبا ولا يمتنع من العدد واختارا
ويغت حمل عليه وعلى العدد وسبعين الثاني في الجمع السلام ويغني العدد عن تمييز اضافته
لغيره **ش** حوت ذكر تمييز الاعداد من باب العدد الى هذا للمناسبة الظاهرة خصوصا
وقد تقدم في صدر الباب ان من انواع تمييز المفرد تمييز العدد فاقول العدد ان كان واحدا
او اثنين لم يمتنع ان يميز استعنا بالنصب على المفرد والمثنى فيقال رجل ورجلان لانه
اخصر واجود ولا يقال واحد رجل ولا اثنين رجل اما قولهم شربت قديحا واثنى عشر
اشا مد البصر فشاذ وقوله ظرف يجوز فيه ثلثا حصل **ص** فمضروغ وان كان ثلاثة فما
فوقها الى العشر ميم مجموع مجزور باضافة العدد اليه نحو ثلاث اثواب وثلاث ليل وعشرة
اشهر وعشرين مائة ميم التمييز لفظ مائة مفرد غالبا نحو ثلث مائة وقد جمع ايضا نحو
ثلاث مائة اما الالف فيجمع اليه نحو ثلاث الالف وقيل يجوز اضافته الى اسم الجمع نحو ثلاث
القوم او اسم الجنس نحو ثلاث خيل اقوال اخرها نعم ونقاس وان كان غليلا وجليه الفارسي
ومحمد صاحب البسيط لثمة بالجمع ولو زوده قال ثلاثه انفس وثلاث دود وقال
تعالى وكان في المدينة تسعة خط وثلث في لياقاس وعلية الاغش وان مالك وغيرهما
والثالث التفرقة بين ما يستعمل من اسم الجمع للقلة فيجوز اولئك في الجوز وعلية لاني
وعلى للمطريفة ان يمين بين فيقال ثلاثة من القوم واربعة من الطير وثلاث من الخيل
وهو في اسم الجنس اكد من اسم الجمع وان كان احده عشر الى تسعة وسبعين ميم مفرد منصوب
عواحدة عشر كوكبا اثنا عشر عينا ووعدا موسى ثلاثين ليلة واختار موسى قومه سبعين
رجلا ولا يجوز جمعه عند الجمهور وجوز الفراعنة في احد عشر رجلا وقام ثلاثون رجلا
وخبره عليه اثني عشر استساظا قال الكسائي ومن العرب من يصف العشرين واخواته
التمييز بكرة ومعرفة فنقول عشر درم واربعون مائة وان كان مائة فما فوقها ميم
مفرد مجزور باضافة عومائة رجل ومالك عام والفرع انسان وجمعه مع المائة مضروغ
وجوز الفراعنة التسعة وخبره عليه قراة حمزة والكسائي ثلث مائة مائة مضروغ
جمع من فيقال ثلاث مائة من التسنين ونصب المفرد مع مائة وما بين والفرع ضرورة وقال
اذا عاش التقي ما بين عاميا واحراز لسان ان يقال في التسعة مائة دينار والالف
درها وبقي مسائل **الاولى** لا يجمع التمييز مع ثلاثة ونحوها جمع كثر ما امكن جمع كلمة
غالبا ومن جموع القلة جمع التخصيص كقوله تعالى سبع سموات وسبع بقعات وسبع سنبلات
وتسع ايات ومن القليل سبع سنبلات وثلاثة قروم وثي في جمع فان لم يمكن جمع القلة بان لم

يستعمل تعين جمع الكثرة نحو ثلاثة رجال **الثانية** لا يجوز الفصل بين التمييز والعدد الا في ضرورة
كقوله في خمسين عشرة ما حادي ليلة وقوله ثلاثون البحر حول اصبلا وقوله وعشرون منها
اصبعان ورايت **الثالثة** اذا جئ بمتعدد اوجبه تمييز جاز الخلف فيه على التمييز وعلى
العدد نحو عند عشرون رجلا صالحا او عشرون رجلا كراما وكرام فان كان جمع سالمة
تعين الجواز على العدد نحو عشرون رجلا صالحون ذكره في السطر **الرابعة** يعني عن تمييز العدد
امثاله الى غير نحو عند عشرون وعشري زيد لانك لم تفضل الى غير التمييز الا في العدد عند السماع
معلوم الجنس فاستغنى عن التفسير وقد قال الشاعر وما انت ام تها رسوم الديار وستوك
قد قربت بكل **منه** منكم الاستغناء مية منصوب وفي جزم ثالثة يجوز ان حرق
وهو بمن مقدر وقال الزجاني باضافتها ولا يكون جمعا خلافا للكوفة مطلقا ولا اخفش فيما
اريد به الاضافه ونحو فضله وحذفه **من** فقلت الكلام والتمييز با نوع منه لم يجر عاديهم
بذكرها في هذا الساب كما ذكرت تمييز الاعداد وذلك تمييزكم الاستغناء مية والخبرية وكان
وكذا اوسى في الكلام على معانيها في بحث الادوات فتميزكم الاستغناء مية منه مفرد منصوب
كم من عشرون واخواته نحوكم شخصنا سما قال ابن مالك لما كان الاستغناء مية بمنزلة عدد
مفرد بمنزلة الاستغناء مية اشبهت العدد للركب فاجريت مجرأه بان جعل تمييزها كم بزه
في النصب والافراد واختار اللوفون كونه جمعا مطلقا كما يجوز ذلك في خبرية نحوكم
علما بانك ورد بان لم يسم واجاز اخفش اذا اردت بالجمع اصنافا من الغلات ترد
كم عندك من هذه الاصناف واختار في بعض المغاربة فقال لم يستغناء مية لا تفسر بالجمع
انما هو شرط ان يكون السؤال بها عن عدد الاشياء وان كان الشئ ال غن الجاهات
فيسوف تمييزها بالجمع لانه ان ذاك بمنزلة المفرد وذلك نحوكم رجلا عندك تريدكم جمعا
من الرجال اذا اردت ان تسال عن عدد اصناف القوم الذين عندك لاعتد مبلغ اشخاصا وسوغ
باسم الجنس نحوكم بطا عندك تريدكم صنف من البطا عندك وقيل يجوز تمييزكم الاستغناء مية
بجاء على كم حرف جر نحو على كم حذر بيتك ميني ثم الجرحين من مقدره حذفت خفيفا وصار
لحرف الداخل على كم عوضا منها هذا مذهب الخليل وسيبويه والفر والجماعة وخالف الزجاني
فقال انه باضافة لكم لا باضافته من ورده ابو الحسن الايدي بانهم حين خفضوا بعد هذا
لم يخفضوا الا بعد تقدم حرف جر فكونهم لم يتعدوا هذا دليل لقول الجماعة ويجوز فصل تمييزكم
الاستغناء مية في الاختيار وان لم تجز في عشرون واخوته الاضطرار او يكثر بالطرف والجزر
وقد يفسر بقامها وبالجر نحوكم ضربت رجلا وكم اتاك رجلا ولكن انما له هو الاصل
والاقوي وهما وجهيه جواز الفصل فيها انما لما لامت المقدر ونظيرها من الاعداد التي
ينصب تمييزها ليس لذلك بل يقع صدر او غير صدر جعل هذا المقدر من التصريف فيها عوضا
من ذلك التصريف الذي سلبته ويجوز حذف تمييزها نحوكم ضربت رجلا على ان رجلا مفعول
ضربت والتمييز محذوف وكم رجلا جازي كم مرة او يوميا ورجل مبتدأ وما بعده خبر **من**
والخبرية يجوز باضافتها وقيل بمن وينصب ان فضل ودونه لغة وجزم مفعول لا نظير
مفروق وثالثة يجوز ان كان ناقضا ونحوها يجوز في الشعر فقط ويكون جمعا وقيل

شاذ

شاذ وقيل على معنى الواحد وقيل ان لم ينصب والامح جواز حذفه وثالثة ان لم يقدر مضافا
ورابعها يقع ان لم يقدر منصوبا ومنع نفسه فيما **من** منكم الخبرية مجزوز ويكون مفردا
وجمعا قال كم عمة لك يا حبر وجملة وقال كم ملوك باد ملكهم والافراد اكثر من الجمع
والفصح حتى زعم بعضهم ان تمييزها بالجمع شاذ وعليه العكسي في شرح الافصح وقيل يكون
الجمع على معنى الواحد فاذا قلت كم رجال كانك قلت كم جماعة من الرجال لم تجز باضافتها
النه عند البصريين وقال اللوفون عن مقدره حذفت والقي عملها كما في قوله رسم دار وقفت
في طلعة وضعف بان اخبر حرف الجر وانما عمله انما يكون في ضرورة او شذوذ فان فصل
نصب جملا على الاستغناء مية كقوله كم نالي منهم فضلا على عدم ورعا ينصب غير مفعول
روي كم عمة لك البت بالنصب وذكر بعضهم ان النصب بلا فصل لغة غيم وذكر سيبويه عن
بعض العرب قال ابو حيان وفي لغة قليلة ولذا نصب بفضل الى غير فضل جاز كونه انصا
مفردا وجمعا كما اذا جرح هذا مذهب الجمهور وذهب الاستاذ ابو علي وابن هشام الخضر اوي
الى انها اذا نصب تمييزها التزم فيه الافراد لان العرب التزمت في كل تمييز منصوب عن
عدد او كناية كم استغناء مية وكان ولذا ورد بان ذلك فيما نصب نفسه لا فيما يجوز نصبه
وجزم وهل يجوز جزم مع الفصل بطرف او مجزور مذهب اصحاب الامامية من الفضل بن
متضابفين وذلك ممنوع الا في ضرورة نحو كم يجوز مقدر نال الغالي وكذا في قوله قد وضعف
والثاني نعم وعليه اللوفون ساعل رايهم ان الخبر من مصر ومنه ساعل رايه من جواز
الفصل بين المتضابفين في الاخبار بذلك والثالث الجواز ان كان الطرف او الجوز راقضا
نحوكم تلك ما خذ اتاني وكم النوم جايه جاني والنوم ان كان كالماء ورد بان العرب لم تفرق الطرف
الثام والثاقص في الفصل بل جازي واحدا فان كان الفصل بمجمله لم تجز الجرح في كلام ولا
شعر عند البصريين لان الفصل بالجر من المتضابفين لا يجوز البتة ويجوز الكون في تمييزها
على ان الخبر من لا باضافة ويجوز المرد في الشعر فقط وروي كم نالي منهم فضل على عدم
بالجر ويجوز حذف تمييزكم الخبرية ولا يجوز كوني المميز منفي لاني الاستغناء مية ولا في الخبرية
لا يقال كم لارجلا حاك ولا كم لارجل محبت نص عليه سيبويه واجاز ذلك بعض النحويين
نعم يجوز العطف عليه بالشئ نحوكم فرس ركب لا فرسا ولا فرسا اي كثيرا من الافراس
ركبت لا قليلا **من** وميزا بن بحر عن غالب وقال ابن عصفور لازما ومع قد جازها بامارها
وقيل بالاضافة قال ابو حيان ولا يجوز حذفه سابق او ضعف او ممنوع اقوال **من**
والا فصح ان لا يفصل **من** منكم كاي الاكثر من طاهره **من** تعالى وكان من اي
وكان من بني وكان من مائة قال ابو حيان ويظهر من كلام سيبويه ان من هنا لتأنيد البتات
لاني رايه قال وقد يقال انها لا تزاد في غير الواجب فقال ان هذا روي فيه اصله من
الاستغناء وهو غير واجب وينصب قليلا قال الشاعر وكان لنا فضلا عليكم ونعمة
اطرد الياس بالرجال فكان الماحم يسير بعد عشره وزعم ابن عصفور ان جزم بمن لازم
وانه لا ينصب **من** في المعنى ويرد من سيبويه على خلافه ويجوز جزم مع فقد من قال
ابو حيان الا انه لا يحفظ قانجا كما نعل اصمار من وهو مذهب الخليل والنسائي ولا على

اضافة كايين كاذب الله ابن كلسان لانها لا يجوز ارضا فيها اذ الحكم لا يضاف ولا في اخرها تنوين
فهي مانع من الاضافة ايضا وقد قال سيبويه ان جرها اخذ من العرب فغسلت جرها باسماء من
ابنهم وقال ابن خروف يكون في مبرزها النصب ويجوز للمبرزين وغيرهم من النصب وبغير فصل قال
ابن جنيان ومقتضى الاستقار ان تميز كايين لا يكون جمعا فليست مثل كم الخبرية في ذلك
واختلف في جواز حذفه فحوز المبرد والاكثرون وقال صاحب السبسط انه منصرف للزوم من
فيه حذف عامل ومفعول قال ابو حيان ومن يقول بجواز حذفه لا يلزم ان حذف وهو غرور
من بل حذف وهو منصوب كما حذف من كم الاستقار مية وهو منصوب ولا يصح اتصال مبرز
كايين بها وكذا وقعت في القرآن ويجوز الفصل بينهما بالتحلة والظرف قال وكاس رردنا عنكم
من مدح قال وكايين بالاباط من صدق **ص** وميز كذا البعير عن وفا ولا بالاضافة ولا البدلية
ولا يرفع ولا يجمع خلافا لراعيها **ش** متركذ الا يكون الامفرد ان منصوبا قال الشاعر عد النصب
تعي بعد بوساك ذاك كذا وكذا الطفاه نسي الجهد ولا يجوز جزم عن اتفاق ولا بالاضافة
خلافا للكوفيين اجازوا في غير تكرار ولا عطف ان يقال كذا اثوب وكذا الثواب قياسا على العدد
الصريح ورد بان الحكم لا يضاف ويان في اخرها اسم الاشارة والسم الاشارة لا يضاف واجاز
بعضهم كذا درم بالجر على التبدل ويجوز الكوفيين الرفع بعد كذا قال ابو حيان وهو خطأ لان
يشع وجوزوا الجمع بعد الثلاثة الى العشرة **ص** **نواصب المضارع** **ب** ويقال
عن وهي الموصولة بالماضي خلافا لان ظاهر لا بد يقين غير ماول في الاصح ويجوز في تلون الرفع
مخففة وكذا اخوف تيقن مخوفة في الاصح والاصح لا تعمل رائدة ولا يتقدم مفعول معول بها وثانها
يجوز مع اريد وعسى ولا يفصل وقيل يجوز بظرف وقيل بشرط وترفع اهلها على الاصح وعسى
الكسائي لا يقاس ولا يجزم وحكاة الرواسي او الهباني وابو عبيد لغة وكنت مبتدأ وخبر ومفعول
حرف فاسخ واجازوا لكان وظن ويقض المضاربة وفعل غير مجزم ومضاف خلافا لان لظرف اوق
لا معنى الذي خلافا لابن الذي **ش** لما اصبحت منصوبات الاسماء عقت منصوب الافعال
كما ذكر عقت المرفوعات المضارع المرفوعة نواصب الفعل المضارع اربعة اخرف **احدها ان**
قال ابو حيان بدليل الاتفاق عليها والاختلاف في لن ولذن وي ويقال فيها عن بانرا **ب**
الهمزة عينا وان هزم الناصبة للمضارع هي التي توصل بالماضي في جواز كان ذي مال وبالامر
في نحو كتبت الله ان قد وبالنهي في نحو كتبت الله ان لا تفعل ورغ ابو بكر ابن طاهر انها غير
فتكون ان على مذهب مشترك او يجوز بها واستدل لذلك بامرين احدهما انها تخلص للاستقبال
فلا تدخل على الماضي كالسمن وسوف وكذا الامر والثاني ان لا تفرصنا دخولها على الماضي لوجب
ان تصير بصيغة المضارع كما لما دخلت على الماضي قلت صيغته الى المضارع لتعمل فيه بشرط
نصب المضارع بعد ان لا تفعل بعد فعل تيقن كعلم وخفق وتيقن ونحوها فانها لا تخفف
من الثقيلة نحو علم ان سيكون خلافا للفرحيين جواز ان تلي ان الناصبة للمضارع كلف العمل وما
في معناه مستدل لا قراءة افلا يرون ان لا يرجع اليهم بالنصب وهي بمعنى افلا يفعلون ويقول جابر
نرمي عن الله ان الناس قد علموا ان لا بد ان تت من خلقه احدا واجيب بان العلم انما ينتج
وقوم ان الناصبة بعون اذا بقي على موضعها الاصل اما اذا اول بالظن واستعمل استعمله فانها

يجوز فيه

يجوز فيه ذلك والدليل على استعمال العلم معنى الظن قوله تعالى فان علموه من مؤمنات
فالمراد بالعلم فيه الظن القوي اذ القطع بما يات من غير متوصل اليه ومنع المبرد النصب ايضا في
المؤول بالظن فقولي في الاصح راجع الى المستثنى والمستثنى منه جمعا ويجوز في الواقعة بعد الظن
الرفع على انها مخففة من الثقيلة وهو قليل ولا اكثر في لسان العرب النصب بعد قال تعالى
احسب الناس ان نتركوا وقرى بالوجهين وحسبوا ان لا تكون فتنة قال ابو حيان وليس في
الواقعة بعد السكت الا النصب وفي الواقعة بعد فعل خوف تيقن مخوفة نحو حيث ان لا تقوم
وخفت ان لا ترمي قولان اصحهما جواز الرفع كما بعد الظن وقد سمع قال ابو حيان مخافا اذا
ماتت ان لا ادركها والثاني تيقن النصب وعلمه المبرد ولا تعمل ان الزائدة عند الجهور
لانها لا تخفف بدليل دخولها على الفعل في قوله فلما ان جأ البشر ولا يعمل الا لخص وجوز
الاختصاص افعالها على المضاربة وقياسا على الساكنة الزائدة حيث تعمل الجور وفوق بان الساكنة
الزائدة تخص بالاسم ولا يجوز تقدم مفعول معول ان الناصبة علمها لانها تعرف مصدرها
ومعولها ماصلة اليها ومفعول من تمام الصلة فكما لا يتقدم الصلة لا يتقدم معولها هذا مذهب
الضريين وجوز الفراء تقدم كقوله كان خيرا بالضم ان احلها فقوله بالضم متعلق **هـ**
باجلده واحسب بدوه او تا وبليه على تقدير متعلق دل عليه المذكور ونقل ابن كلسان عن **هـ**
الكوفيين الجواز في نحو طعامك اريد ان اكل وطعامك عني ان اكل ولا يجوز فصل ان الناصبة
من الفعل لا يظرف ولا يجرور ولا قسم ولا غير ذلك هذا مذهب سيبويه والجمهور وجوز بعضهم
بالظرف وشبهه جواز اريد ان عني تقعد واريدان في الدار تقعد قياسا على ان المشددة حثت
يجوز ذلك فيها جامع ما اشتركا فيه من التمدد والعمل وجوز الكوفيين بالشرط جواردت
ان ان تزور في ازورك بالنصب مع جواردهم الا انها انما جزم ازرك جواردا ويجوز افعال
ان حكا على اختيارها ما المضاربة فرفع الفعل بعدها وخبره عليه قراءة ان يتم الرضاغة بالرفع
وقيل لا وان المرفوع بعد هذا الفعل مخففة من الثقيلة لا المضاربة وعليه الكوفيون ولا يجوز
يجوز الجزم بان عند الجهور وجوز بعضهم الكوفيين قال الرواسي من الكوفيين فصح العرب
ينصبون افعالها واخواتها الفعل ودوام قوم يرفعون بها ودوام قوم يخرون بها وانشد
على الجزم احاذر ان تعلمها فتردها ومحمد على الجزم بالغة من الضريين ابو عبيد **هـ**
والهماني وزاد انها لغة بني صاه ثم لما كانت ان مع معولها في تقدير الاستسلط عليها العامل
المعنوي واللفظي فتقع مبتدأ وخبرها وتقوموا خبركم وخبر المبتدأ جواردا لغيره لان فعله كذا ولا
يكون مبتدأ والمصدر افعال وقع حثه اول ومعولها لا عرف ناسخ جواز عني ان مخرف ولا
بد ان يكون احد الجزين مصدر الا في فعل فيجوز ان يكون حثه مفعول لعل زيد ان مخرف محلا
على عسى ومعولها لا عرف خبره ومفعولها كان واخواتها اسما وخبرها كذا ان
تقعد خبر لمن قيامك ويكون عقوقك ان اعزلك ومعولها الظن واخواتها مفعولا او لا
وثانها عوطنت ان تقوم خبرا من ان تقعد وقوله اني رايت من الكارم حسيك ان
تلبسوا اخر الثياب وتشفوا اي ليس الثياب ومعولها بعض افعال المضاربة واخبرها
من افعال غير الجزم عوطنت منك ان تقوم واردت ان تفعل وبديالي ان اقوم خلافا لافعال

المستدركان ولا تنصرف تصرفا ان فلا تنفع مبتداه ولا فاعله ولا مفعوله ولا محذوف عن الخبر اللام وتبين
الناصبية بعد اللام نحو جئت لكي انعم كما لا يصح بين حرفي جرت ومفعول اللام على الناصبية كقولها موصولة
كان ولدت لك شبه سبويه اخذها بالآخرى وتنفع في الجازع اذ الجازع قبل اللام نحو جئت لكي لا اقترأ
فكر حرفي جرت واللام تأكيد لها وان مضمر بعد حرفي جرت واللام نحو جئت لكي لا اقترأ
باللام ولا يجوز الفصل بين الناصب والفعل بالجار ولا يجوز ان تكون في ناصبية للفعل بينهما وبين الفعل
نشئت زيدا في غير هذا الموضع فيجوز هذا اعلية وهذا التركيب اي محذوف قبل اللام نادر ومثله قول
الطبراني كادوا ينصب عليهم في الجحيم واصار ان بعد الجازع على جهة الوجوب فلا يجوز ان يجرها
عند التصريح باللام في ضرورة وجوز الكوفول في السعة قال ابو حيان والمضبوط ان يجرها بعد
الموصولة بما كقولها فيما ان تعز وحدها ولا اختط من كلامه حيث كان نكر مني ومعظم ان غو
حيث لكما ان تقوم فمرح كذا في الجازع مؤخر اللام على كونها ناصبة مؤخر بان ان الذي وليت
الفعل وفي ام الفعل اليك وما كان اصلا في ناصبية كذا في الجازع ناصبة مؤخر بان ان الذي وليت
بأن الناصب والفعل واللام اصل في باب الجر كذا في تأكيد ان لا يجوز ان يكون في تأكيد لان
التأكيد من غير المضاد لا يستلزم على المؤكد ومن احكام في انه لا يمنع تاخير مفعولها فيجوز ان تقول
كن نكر مني جئت لك سوا ان كانت الناصبة او الجازع وذلك انما في المعنى مفعول من اجله وتقدم المفعول
من اجله شايخ قال ابو حيان رحمه الله واجمعوا على انه يجوز الفصل بينهما وبين مفعولها باللام في
غويلا يكون دولة وبما الزايع كقوله تزيين كذا في الجازع وخالفه ابو حيان في قوله ارادت
لكما لا ترى في عشر ومما في فعل الكمال فيكلا وانما الفصل بغير ما ذكر فلا يجوز هذا الضربين وهشام
ومن فافقة من الكوفيين في الاختيار وجوز الكسائي مفعول الفعل الذي دخلت عليه وبالقسم وبالشرط
فصل على ما فنقول ان زورك في والله تزورني والرمك في غلامك قدام وزورك في ان تكاف في الرمك
واختار ابن مالك وولد جواز الفصل بما ذكره في الجازع قال ابو حيان رحمه الله وهو مذهب مالك
لم يسبق الله وتقدم مفعول مفعولها مفعول وله ثلاث صور احدها تقدمه على المفعول فقط خرجت
في نحو انعم والثانية على كذا فقط خرجت الضمير انعم والثالثة على المفعول انعم
نحو الضمير في انعم وعلى المفعول في الاولى الفصل في الثالثة والثالثة ان كذا من الموصولات
ومفعول الصلة لا تقدم على المفعول وان كانت جازع فان مضمر وهي موصولة ايضا وفي
الصورة الثانية خلاف الكسائي قال ابو حيان رحمه الله ولا يبعد ان تحذف في الثالثة ولكنه لم
ينقل في الثانية وان ثبت الكوفيون من حذوف النصب كما يحذف كذا في فافقة المبرور واستدلوا
بقوله وطرفك اما حشمتا فافترقته كما يحذف ان الموصولة كيف ينظر وانكر ذلك الضمير
وتأوله اما وردي ان الاصل كما اخذت يا و ضروري او الكاف في الجازع كفت بما وحذف في النون
من الفعل ضروري **سادس** الجوز انما يحذف بيضا وقال الخليل من اورد ان
والزدي اذ ان وقوم اسم في انما تنصب بنفسها لا بان مضمر وبليها بحالة السمية وخبر
ذي خبر وانما تنصب مستقبلا وليها مضمر في الرفع حينئذ لعمري انكرها الكوفية فان وليت
عطف قبل النصب او اذا خبر مشع وجوز هشام بعد مشد او الكسائي بعد اسمي ان وكان ويفصل
بقسم حذف جوابه ولا النافية وجوز ابن بابشاد بندا ودعا وابن عصفور والابدي بطرف

والكسائي

والكسائي وهشام والفرع بمفعول ثم اختار الرفع والكسائي النصب وجوز تقدمه مع العلم ودونه
والفرع والظلال ولا نص للبصريين قال ابو حيان ومقتضى قواعد المنع ومعناها قال سيبويه
الجواب والجد ان قال الشلوبين ذاك والفرع غالبا ولا يحذف مفعول كاصب دونه ولا دليل على
الاصل **سابع** اختلاف الضمير في حقيقة اذن فذهب الجوز انما يحذف بيضا وقال الخليل من اورد ان
قوم الى انما اسم ظرفي واصلا اذ الظرفية لحقها الضمير عوضا عن المفعول المضاف اليها ونقلت
الى الجوز انما فيسقى في ذلك مفعول الرطب والتب واللام في سيبويه معناه هذا الجواب والفرع
فقال الشلوبين ذاك في كل موضع وقال ابو حيان الفارسي غالبا في التركيب كقولك لمن قال
ان زورك اذن اكرمك فقد اجبت وجعلت الكسامة جواز يادته اي ان زرتني اكرمك قال وقد تضمن
الجواب كقولك لمن قال احبك اذن اكرمك اذ لا يجازاه هنا والشلوبين يتكلف في جعل مثل هذا
جزا اي ان كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك وذهب الخليل الى انما حرفي تركيب من اذ وان غلب
عليها حكم الحرفية ونقلت حركة الهمزة الى الدال لم حذف والترم هذه النفل فكأن المعنى اذ قالك
القابل ان زورك فقل اذن اكرمك قلت حينئذ زيارتي واقعة ولا يستلزم هذا وذهب ابو علي عيسى
عبد الحميد الرندي الى انما مركبة بين اذ وان لا يجرها في كل واحد منهما فيعمل الرطب كذا والنصب
كان ثم حذف حرفي ان ثم الف اذ لا يلتصق التاليفين وعلى الاول فهي ناصبة للمضارع بنفسها عند الاكثريين
لانها تنقلبه الى الاستقبال وقال الزجاج والفارسي الناصب ان مضمر بعد حرفي لا يجرها عن حقيقة
اذ يدخل على الحمل الاستدانة عواذ عن عند الله يا نيك وتلك هي الاسماء صنية قال في الفصل والنصب
المضارع ثلاثة شروط **احدها** كونه مستقبلا فلا يقال لك احبك فقلت اذن انك صديق
رفعت لانه حال ومن شأن الناصب ان يعلق لمضارع الى الاستقبال **ثانيها** ان يجرها في
الرفع فيجوز ان زيد يكرمك للفعل ويعتبر الفصل بالقسم وبلا النافية خاصة لان القسم تأكيد كونه
اذن واللام بعدتها فاصلة وان فله اذن قال الشاعر اذن والله ترميهم بحرب وجوز ابو الحسن
طاهر بن بابشاد الفصل بينهما بالباء والفاء عواذ ان يازر يد الحسن اليك واذن يغفر الله لك يدخلك
الحجة قال ابو حيان ولا يلحق ان تقدم على ذلك الاسماء من العرب ولباز ابن عصفور والابدي
الفصل بالظرف عواذ ان عدا اكرمك ولباز الكسائي وهشام والفرع الفاعل مفعول الفصل والاختيار
عند الكسائي ح النصب وعند هشام الرفع عواذ ان قلت ارضى وارغب واذن صا حكت اكرم والكرم
فلو قدمت مفعول الفعل على اذن عواذ ان زيد اذن اكرم فذهب الفرع الى انه يسل عملها ولعل
الكسائي اذ اذ الرفع والنصب قال ابو حيان ولا نص للبصريين في ذلك ومقتضى اختيارهم
التقدير في عملها لانها لا تقول والحالة هذه لانها غير مضمر في وعمل ان يقال تعمل لانها وان لم تقدر
لفظا فمفعول مضمر في النصب لان النصب بالمتعول الساخر **ثالثها** ان تكون مضمر في فلا تنصب
متأخر عن اكرمك اذن بل لا خلاف لان الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه وكما المنصوب
فان افتقر ما بعدها الى ما قبلها افتقر الشرط لجرها به عواذ ان زورك اذن اكرمك او القسم لجرها
عواذ ان عاد عند العزير بمثلها او امكني منها اذن لا افتقارها او الضمير في خبر عواذ ان زورك
امتنع النصب في الضمير كذا وفي الاخر خلافه فاجاز هشام النصب بعد مشد كالمثال واجاز الكسائي
بعد اسم ان عواذ اذن اهلك او اطير او بعد اسم كان عواذ ان عند الله اذن يكرمك ووافق الفرع

في البيت قبل ان يحكي ابواه بهود انه اوينصرانه عندي انه يجوز ان يكون على القطر حالاً من
التعريف ويؤكد في موضع الخبر حتى بمعنى الا ان للقطر كانه قال الا ان يكون ابواه والمعنى لكن ابواه بهود انه
او ينصرانه قال وقد ذكر المحققون هذا في اقسام حتى ومنه قوله والله لا يذهب شي من باطلا حتى ابر
مالكا وكاحلاد المعنى الا ان ابر وهو منقطع بمعنى لكن ابر انتهى وانما تنصبا كطائر بعد حتى اذا كان
مستقبلا نحو لا سر حتى اضيق القادسية او متاصيا في حكم المستقبل نحو سر حتى اذ دخل المدينة فهذا
مؤول بالمتقبل نظر الى انه كان له ما قبل حتى فهو مستقبل بالاضافة اليه فان كان حالاً او مؤولاً به
رفع وذلك بان يكون ما قبلها سبباً لما بعدها ولا يكونان متصلين الوج فيما قبل حتى وقع ومضى
وما بعدها في حال الوقوع فعلا من ذلك صلاحيته جعلها مكان حتى نحو قولهم مرض فلان حتى لا يبرح
اي فهو الا ان لا يبرح ويضرب امس حتى لا يستطيع ان يترك اليوم والمؤول بالحال ان يكون ما بعده حتى
لم يقع لكنك متمكن من ايقاعه في الحال نحو سر حتى ادخل المدينة اي فان الاق متمكن من دخول
المدينة لا امتنع من ذلك وشروط الوقوع ان يكون ما بعدها فاعلة فلو كان واقعا موقوع خبر المبتدأ
ايضاً كان ادخولها وجب نصبه نحو كان سيري حتى ادخلها لانه لو رفع لكانت حتى تطلع الشمس ونصب
لحال اذا كان خبر مستقبلاً كما قبل نحو سر حتى تطلع الشمس ونصب للحال اذا كان مستقبلاً على اقل
وجوز في قول حسنة ان يغشون حتى ما لم يركبهم ورد بعد السماع ونحو الفقه للقداس فان التواجب
من مخلصات المضارع للاستقبال وتبين النصب عند سبويه ولا اكثر من بعد فعل غير موجب
ونحو النفي وما الاستفهام وقبل نحو ما سر حتى ادخل المدينة وقبل ما سر حتى ادخلها اذا اردت
بقيا النفي للحض واسر حتى تدخل المدينة وانما يجوز الرفع لانه على السببية للاول والثاني
والاول متني لم يقع فالا يكون نفي النصب موجباً لوجود سببه وخالف الاخفش يجوز الرفع على ان
اضل الكلام موجب وهو سر حتى ادخل المدينة ثم ادخل اداة النفي على الكلام بانسرح فثبت ان يكون
سبباً في عند دخول فلانك قلت ما وقع السير الذي كان سبباً لدخول المدينة وانفردوا على الرفع في ذلك
غير مشمول وانما اخاف الاخفش ومن تبعه قساً ولو اريد بقيا التعليل لا النفي فلهذا كان عند سبويه
وجوز ابو علي الرماني ونحوه الرفع بعد حتى وذهبت طائفة من القدماء الى امتناع الرفع انفساً
بعد كثر ما وطالما وربما نحو كثر ما سر حتى ادخلها وطالما للدراب صار متمزلاً ما ليس بواجب
وعارضة سبويه بقولهم غير متر حتى ادخلها لانهم كانوا يصيرون الرفع في هذه السببية وفيه غير
متر الذي من اجله صار السير عندهم ليس مغلولاً وحكي الجرمي في الفقه ان من العرب من ينصب
حتى في كل شيء قال ابو حيان وهي لغة شاذة وما احكام حتى انك لا تفصل بينها وبين الفعل شي
وجوز الاخفش وابن السكيت فاضاها بالظرف نحو اقعده حتى عندك تحتم الناس وشروط ما من نحو
اصحك حتى ان وقد وليته اعلم العالم نعم من هنا وجوز هشام بالنصب والمفعول والحار والحوز
نحو
كذا
واضرب حتى انك تحتم الناس واجاز الاخفش وابن مالك تغلقها
قبل فطر قد عرضته عليه وكذلك يقال في هذه الاعراض والاعطفة مجرد العرض حتى
الثاني من النفي نحو يا ليتني كنت معكم فافوز واختلف النحاة في الرخا هل له جواب فينصب
الفعل بعد الفاعل كانه وذهب الكوفيون الى جواز ذلك قال ابن مالك وهو القوي للثبوت
في النشر والنظم قال تعالى وما يدريك لعله يزكي او يذكر فتنفعه الذكرى وقال ابن

البلغ

البلغ الاستثبات اسباب السموات فاطلوع في قراءه من نصب في ما قال وقال ابو حيان يمكن تاويل
الاثنين بان النصب فيهما عن العطف على التوهم لان خبر لعل كثر في لسان العرب دخول ان عليه
وفي شرحه كتاب سبويه لاقى الفاعل الصفار لعل الكوفون وغيره فاجازوا بعد هذا النصب
لان معناه النفي نحو انما غيرت فاكرمك لان معناه ما انا فاكرمك قال وهذا يجوز لان خبر مع
المضاف اليها اسم واحد وما خلاها لانك تقدر بعدها المصدر فتقول لكن كذا او ما يكون كذا او غير
لا يتصور فيها ذلك لانها مع ما بعدها اسم فلا يفصل منها ويجوز ان يكون ذلك ازالة لوضوحها
واشاره بدر الدين ابن مالك الى ان اياه وافق الكوفيين في ذلك قال ابو حيان وزعم الكوفيون ان كان
اذا خرجت عن التشبه جاز النصب بعد الفاعل كما في بريد ياتي فتكرمه لان معناه ما هو ياتي الا تاتي
فتكرمه قال وهذا الذي قالوه لا يحفظه البصريون ولا يكون كان انما الا للتشبه وفي التمسك بلحق
بالنفي التشبه الواقع في قعره نحوك وان علت فتشمت فتكرمه ما انت والعلية فتشمت فانك
ابو حيان وهذا اي قاله الكوفيون قال ابن السكيت وليس بالوجه ومنه البصريون من تقدم هذا
الجواب على سببه لان الفاعل عندهم للعطف وجوز الكوفيون انما تاخير معول النصب بعد الفاعل
عندهم ليست للعطف فتقول وجوزوا الى الكوفية وجوز الكوفيون انما تاخير معول النصب بعد الفاعل
والنصب بعد ما زيد بكم فتكرمه اخانا تريد ما زيد بكم اخانا فتكرمه ومنه اكثر النحويين النصب
تأخراً ان الفاعلة على مصدر متوهم فكما لا يجوز الفصل بين المصدر ومفعوله فكذلك لا يجوز بين بكم
ومفعوله لانه في تقدير المصدر وان تقدمت اسمية جملته اشبهت لاندك على المصدر وذهبت طائفة
الى جواز وقال ابو حيان الصحيح الجواز بشرط ان يقوم مقام الفعل ظرف او مجرور او اسم فاعل
او مفعول لندل ذلك على المصدر المتوهم نحو ما انت غنونا فتكرمك وما انت منا فحسب اليك
وما زيد بكم لنا فتكرمه وما زيد بكم فتكرمه فان كان اسماً لادلة فيه على المصدر نحو ما انت زيد
فتكرمه لم يخر النصب ويتعين القطع او العطف واخسن لان العطف ضعيف لعدم المتأخر من
حيث انه عطف جملته فعليه على اسمية قال ويؤيد ذلك على الجار والمجرور والظرف بحري العقل في الالة
على المصدر ان العرب نصب بعد الجار والمجرور وحزمت بعد الظرف ووصلت الموصول وادخلت
الفاعل خبراً للموصولة بالجرور كما ادخلتها في خبرها اذا كانت موصولة بالفعل قال الفرزدق وما
انت من ليس فدمج دونها وقال الاخضر ما لك تحدي او تسترعيه وقال تعالى وما بك من نعم من
الله وبعد **واو الجمع** جواباً لما مر ويوقف ابو حيان في الرفع والعرض والتخصيص والروحا
وتميز بعلول مع والفان قد بر سر ط قبلها افعالها **الثالث** الفاعل اذا كانت الجمع في الزمان
او المعية التي في احد عظامها وكانت هي ومفعولها جواباً للموضع السابقة في القامثال الامر قوله
فقلت ادعي وان دعوان اندي فقصوت ان يادي داعيان ه والهم قوله تعالى ولا تلبسوا الحق بالباطل
ونكتموا الحق وقول ابي الاسود لاشد عن خلق وتاني مثله والذها لقوله رت اخفركي ووسع
علي في الرزق والاستفهام ما انت شرع بغير النجاة قال ابو حيان ولا اذرى اهو مشمول او مشمول
ابيت ريان للضوء من الكري ما انت منك بالوجه المشمول والنفي قوله تعالى وليت يعلم الله الذين
جاهدوا منكم ويعلم الصابرين اي وما يحكمهم علم بالجهاد وعلم بالصبر والمؤول قول الخطبة السمر
اك جاركم ويكون بيدي ويبيكم المؤدة والاعضا والعرض قوله لا تنزل ونصيب غير اي الجمع بين

النزول واصابة النفس فذلك هو الثاني ونكر ما اى هاجم لنا بين اثباتنا والكرمانا والقنى
قوله باليتنا مرد ولا كذب بايات ريبا ومكون من المؤمنين في قراءه من نصيب والرجاء قولك لعل ساجدة
واعلم قال ابو حيان ولا اخفط النصيب حيا بعد الواء بعد الدعا والعرض والتخصيص والرجاء فينبغي ان لا
يقدم على ذلك الاسماء قال ومقتضى كلام ابن مالك جواز ذلك مع التشبيه الواقع موقع النفي وطلع
للتقريب ما وجبنا ذلك الى سماع من العرب وغيره والجمع من الفاعل في تقدير مفعول لا ينظر بين
ما قبلها وما بعدها حاشا شرط وجزا الا ترى ان قولك لا تأكل السمك السمكة وتشرب اللبن لا ينظم منه ان
تأكل السمك تشرب اللبن ولا ان تأكل السمك تشرب اللبن خلاف الفاعل في جواب غير النفي او جواب
الانري ان معنى لا تفعل عليه جزم الاستفهام للتقرير ينظم منه شرط وجزا لان ما تقدمه مسبب عما قلنا
ان وجدت ما لا انفق منه قال ابو حيان وتخص من ذلك ان قولك لم تقع الواو في جواب كذا وكذا لما هو
على وجهه الحجاز لا الحقيقة لانها اذا كانت بمعنى مع لا تكون جوابا ولا شرط ما هي منه ان ينظم منه شرط
وجزا او يميز فالجواب من الواو يتقدم شرط قبلها كما مر احوال مكانها وذلك ان كل من الفاعل اما قبل مسبب
انتمى سلبه فمجرد ان يفرض شرط قبل الفاعل اذا قصدت الاخبار بنفي الحدوث لا تنفي الاثبات قلت
ما تاتينا ففقدنا كذا ان يقال ما تاتينا وان تاتينا ففقدنا واما بين امرين اريد نفي اجتماعهما فمع
ان يقال ما تاتينا ففقدنا فاذ قصدت ان ينفي اجتماع الحدوث والاثبات فقلت ما تاتينا ففقدنا فمع
نفي الجمع بينهما وذلك هو المقصود من النصيب على احد معنييه **ف** اذا عطف بها
او باء على فعل قبل او قصد الاستيفاء بطل احوالها في غير ذلك **و** اذا عطف بها
الشرط وخامسها باء تنفي موجه الرفع والجزم **ش** اذا عطفت بالفاء والواو او باء على فعل قبل
اي قبل الفعل الذي ولي الفاء والواو او قصد الاستيفاء اي القطع عن الفعل الذي قبله فيكون اذ ذلك
الفعل خبر للبتدأ المحذوف بطل احوالها لان العطف بشرك الثاني مع الاول في رفعه او نفيه او جزمه
والاستيفاء ان كان بعد الواو والفاء فهو جزم في الاخبار فان كان بعدا ونفيها نوع ما من الاضراب لذلك
اذا قلت الزم زيدا او ينقصك حقتك وفعلته مستانفتا فالفعل او هو ينقصك حقتك او ينقصك
على كل حال سواء الزمته ام لم تلمه فكانه قال بل ينقصك حقتك فاذا عطف ما بعد الفاء والواو على
ما يعم عليه العطف من الفعل قبلها لم يكن معنى العطف كعني النصيب فاذا قلت ما تاتينا ففقدنا
بالرفع على معنى العطف على تاتينا فكل واحد من الفعلين مقصود نفيه وكان اداة النفي منطوق بها
بعد الفاء واذا قلت ما تاتينا ففقدنا بالنصب كان انتفاء الحدوث مستبدا عن انتفاء الاثبات
وفي التزميل ولا يؤيدان فليحذر روي وما ذكر من ان النصيب بعد الفاء والواو وبما صار ان هو
مذهب البصريين وفيه ما المذهبان الاخران السابقان في او الفاء والواو وبما صار ان رايه ان
احدهما قائم تغلب انهما نصبتا لا نفي ولا على شرط لان معنى هلا تزدري فاجدك ان تزدري
احدك فاني نابت عن الشرط انما رعت في فليزمت المستقبل وعملت عمله والثاني قاله هشام انه كما
لم يعطف على ما قبله لم يدخل الزم ولا الجزم لان ما قبله من الفعل لا يخلو من احد هذين وكما لم
يستأنف بطل الزم ايضا ليستقيم رفع المستقبل منها ولا جزمه لا تنفي موجه ما لم يبق الا النصيب

س وعطف الفاعل برفع فاعلا او وضا او استنفا او جزمه وهل هو بما قبله
مضما معنى الشرط او نابت عن جملة او بان او اللام معترقة او مبني اقوالك ويجوز بعدا
نحو او اسم والامع منه بعد نفي وبعد امر ونفي لا ينع ان تفعل وان لا تفعل وقاله ياردي وراسما
معنى زحاما على القطع الجواب **ش** تنفرد الفاعل ما بها اذا حدثت جاز في بعدها ان ترفع اذا لم يرد
بما قبله شرط مقصود انه الحال ان كان قبله ما يكون كالامنة غوليت زيدا يقدم بزدري او النعت
ان كان قبله ما يعتد الى نعت غوليتي ما لا انفق منه او الاستنفا في هل ابو حيان وقوله تعالى
فا ضرب لهم طريقا في البحر يسا لا تخافون كما محتمل الحال ومحملة الاستنفا في اي غير خائف او
انك لا تخافون فمحملة غوليت لحيادي الذي امنوا ايقموا الصلاة قل لحيادي يقولوا التي هي احسن قل للمؤمنين
يغضوا امن الصغار هم يقول لا تفعلوا لله يدخلك الجنة رب وفقني اطعك الا تفعل نصيب خير البت الى
ما لا انفق منه قال ابو حيان وجزمه بعد الترجي فرب جد او القياس بقوله قال الشاعر لعل التفاتنا
منك نحوي ميسر **ر** عمل بك بعد القسامة **و** سوا في جواز الجزم بعد الامر القصر والمدة **و** لو
عليه خبر غواني الله امر وفعل الخبر ثبت عليه اي ليتي او اسم نحو حقتك الحديث بين الناس لان معناه
الكف بين الناس ونزال الرمك وعليك زيدا احسن اليك قال ابو حيان وقال بعض الحكماء الفاعل الغري
لفعل الامر معنى لا ينع اس انما هو موقوف على السماع والستوع اتق الله امره فعل خبر لا يثبت عليه انما
فان لم يحسن ان تفعل مقام الامر وان لا تفعل مقام النهي لم تجزم نحوها في امثاله احسن الى الاحسن
اليك يرفع على الاستنفا في الامة لو قدر ان تحسن الى الاحسن اليك لم يناسب ان يكون شرط وجزا
لان مقتضى الاحسان لا يترتب عليه عدم الاحسان وكذا التقرب الاستدنا حقتك اذا يصح تقدير لا تقرب
الاستدنا حقتك فيصير الرفع هذا ترحم سبويه والثر البصريين ويجوز الكسائي للجزم فيه ما ونسبه ابن
عصفور للكوفيين وذكر انه يحرم الجزم في الرفع انه يجوز على ردة وفيه قال ابو حيان وفيه مذهب اخر انه
يجوز الجزم لعل انما جواب نفي لا ينع لفظ لان الاول مجزوم والى هذا ذهب الاخفش اما النفي فالجزم
الجزم بعينه على النقص لان خبره غوليت فليس فيه شبهة بالشرط كما في التواقي وغيا الى القاسم الزحاجي انه
اجاز الجزم في النفي وقالت بعضهم حقا رمة الرمك ويجوز الجزم وهو موافق لاطلاق بعضهم ان كل نصيب
فيه بالاعجاز لم يمتنع النفي قال ابو حيان ولم يورد الجزم فالنفي سماع من العرب وعين جزم في التواقي
فقال ابن مالك في شرح الكافية هو بما قبلها من الامر والنهي وسائر ما على تضمين معنى الطلب معنى ان
كما في الاسمي الشرط نحو من ياتي الرمة فاعني ذلك التضمين عن تقدير لفظها بعد الطلب قال وهذا المذهب
الخليل وسبويه وقد رد ولزم من هذا المذهب فقال تضمين جزم الاستنفا معنى الشرط ضعيف لان الضم
زيادة بتغير الوضع والاصار زيادة بغير تغيير هو اسمهل وان التضمين لا يكون الا فاعيد ولا فاعيد
في تضمين الطلب معنى الشرط لانه يدل عليه بالالتزام والافاد في تضمينه لمعناه ورواه ايضا بن عصفور
فقال التضمين يقتضي ان يكون العامر جملة ولا يجوز عامر جملة في موضع من اللوامع قال ابو حيان
واقول ان التضمين لا يجوز لانه لا المضمين شي يصير له دلالة على ذلك اني بعد ان لم تكن له دلالة
عليه مع ارادة مدلوله الاصل فاذا قلت من ياتي الرمة فاعني ذلك التضمين معنى الجزم ودلت على هذا دلالة
من الاسم فصار رت انا دلالتان دلالة مجازية وهي معنى ان ودلالة حقيقة وهي من مدلول
الشخص العاقل واما هنا فقولك الذي الرمك يتوى فيه تضمين اسمي معنى ان ياتي في تضمين

لا استعانة عن فاعله بعد انجاز الخوف فخرج به من الغمرات رزقا كما فلو قصد اسناد الاخر
الى اليا وقيل انزل ما اخرجه من الغمرات رزقا كما لمع وحسن لكنه عجزوا والخبر حفيظة ومنه كتب بالعلم
وقطعت بالسكن فانه يقع ان يقال كتب العلم وقطعت السكن والظنون بغير قول هذا هذه الباسا
الاستعانة وامرنا على ذلك التفسير بالسبلة من اجل الاطلاق المشبهة الى الله تعالى فان استعمال
السبلة منها يجوز واستعمال الاستعانة منها لا يجوز انتهى وقال ابو حيان ما ذهب اليه ابن مالك
من ان الاستعانة مدحجة في باب السبلة قوله نفرد به وانما جازا فرقا بين باب السبلة وبين باب
الاستعانة فقالوا انما السبلة هي التي تدخل على سبب الفعل نحو مات زيد بالحب وبالرحمة وبالحق
بتوفيق الله وباب الاستعانة هي التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذي هو الاله
نحو كتبت بالقلم وخرت الباب بالقدوم وبرت القلم بالسكن وخفضت الماء برجل اذ لا يصح جعل
القلم سببا للكتابة ولا القدوم سببا للخرار ولا السكن سببا للبري ولا الرجل سببا للظن نل
السبب غير هذا **والظرفية** وهي التي تخص مؤنثا وخبره كرم الله بك رخصنا في بحر **والفاحية**
وهي كما قال ابن مالك التي تخص مؤنثا مع واغني عنها وهي معطوف على الفعل نحو اصب سلام
اي تم سلاما وما احكام الرسول بالحق اي مولا الحق ومحقا فليس على ركع اي مخرج وحامدا
وهذه المعاني الخمسة عامه الاتفاق كما نقله ابو حيان عن الامام في صفة الارب بالحق ولذا ذكرنا
مؤنثا خلافا لصنع التسهيل **والغاية** نحو وقد احسن بي اي الى **وقد السند** وهي التي تخص
مؤنثا بذلك **والنوع** وهي التي تخص مؤنثا من **عل** **الحق** فيها مثال الاول قول عمر رضي
الله عنه طمة ما يستر في اني يا ابا الدنا اي دانا وقول العباسي قلت لي ايام فوما اذركوا سنوا
الاغارة في سنانا وزكنااه ومثال الثاني قوله تعالى عينا شرب انا عينا دانه اي منها وقول
شرب من البحر وقول الاخر شرب الترفيع بين دنا الحشر وهذا المعنى ائتمت الكفرس والافاعي
والفارسي والعربي وابن مالك والاول المشاخرين وانكرهم لجماعة وقالوا اي امثلة الاول الباه
للسبلة قالوا امثلة الثاني بان يشرب ويشرب من معنى بروي ونحوه وقيل المعنى شرب
بما الخمر كما تقول شربت الماء بالعسل قال بعضهم ولو كانت الباه للتعبض لعم زيد بالقوم يريد
من القوم وقبض بالذراع اي من الذراع **قال ابن مالك** في التسهيل **والنقل** قال
في شرحه وهي التي تخص مؤنثا باللام غالبا خوفا من الذين هادوا ان الملا تسمى بكت
قاله واحتررت بقولي غالبا من قول العرب غصبت لفلان اذا غصبت من اخله ونحوه وغصبت
به اذا غصبت من اخله ونحوه **قال ابو حيان** ولم يذكر انما هذا المعنى وكان التعليل
والسبب عندهم شي واحد قال ويدل لذلك ان المعنى الذي سمي به باب السبب هو مفعول في باب التعليل
لان مفعول ان ينسب الفعل لما دخلت عليه تا التعليل كما يقع ذلك في باب السبب فتقول فلانة انفسك
ياخذك العمل ولما ياتون بك فالتا فيه ظرفية اي ياتون فيك اي ينسبوا زوايا في امرك
لاجل القتل انتهى وهذا هو الحق **قال ابن مالك** **والنقل** قال وفي الدخلة على الاغراض
والاشنان قال وقد شئنا بالاعوض نحو اشترت الفرس بالف وكاف الايمان بصفه والظاهر
انها اذ حلت في باب السند **وقال الكوفية** **وتسعين** على اي الاستعلاء وخرج به ابن مالك
عن من ان تاخذ بقتل راي عليه بدليل الا كما استنكم على اخيه فاذا امرواهم يتعاضون اي عليهم

بدليل وانكم لتتزون عليهم **ارث** يقول الثعلبان بزاوية بدليل تاحه **لقد** من بآلت عليه
التهالب **قالوا** **ومعنى** **عن وفي اختصار** **مسك** **بالسؤال** **خلاف** فقيل يخص به فظاهر
كلام ابن حبان ان الكوفة لهم علمهم كقوله تعالى فاستل به خيرا ابدليل يستلون عن اناسكم
وقول طرفة فان تملوني بالناس فاني يصير باؤا والناس طيب وقيل او عليه ابن
مالك نحو سق نورهم بن اذهم وبما ياتهم تشفق التبا بالعلم والبصرة انكر واخذ
المعنى واولو الاله والبيت على ان المعنى اسئل بسببه خيرا او يلبس الناس التعلو احوال
او تضمن السؤال معنى الاخذ والاهتمام قالوا اولو كانت التبا بمعنى عدا لجاز اطعته بنوع
وسقته بجمعة يزيد بن جوم ومن جملة قال ابن هشام رحمه الله فقد التا ويل الاول بعد كان
لخو ورواها التا هو السؤال عنه ولا يقتضي قولك سالت بسببه ان الخو وهو السؤال عنه
وقال ابن هشام الخطراوي **ومعنى** **الكاف** **ذ** **اخلة** على الاسم حيث يراذ النسبة نحو
لقت يزيد الاسد ورايت به القمراي لقت بلفظ اياه الاسد نحو شربه قال ابو حيان
والقبح انما للسبب اي بسبب القايه وسبب زوينة **وترا** **توحيد** **اي** **موضع** **سنة**
وهي القاهر والمفعول والمتدا والخر والجال والتوكيد وهو منه كوز في محالنا ومن
غربت زيدا دنا ان نزا في الخو وركنول **فانصبت** لانما له من ثابته **من** **تشق** **قال**
اراد **من** **تشق** **به** **فزا** **البا** **فمن** **عوض** **وحكاية** **انما** **في** **عس** **فعل** **واشد** **قول** **اعز**
ان **نفس** **اتاه** **احاها** **فها** **التي** **عن** **بين** **جندك** **نرفع** **اي** **في** **الاعن** **التي** **بين** **جندك** **نرفع**
نحذ **في** **عل** **و** **اراد** **ها** **بعد** **التي** **عوضا** **وقول** **الاخر** **ان** **الكرم** **واسبك** **بعند** **ان** **اعده** **بوماع** **عل**
من **يشكل** **اي** **ان** **يحد** **من** **شكل** **علته** **نحذ** **في** **علته** **وزاد** **عل** **فمن** **عوضا** **وقال** **في** **اللام**
ومن **فقال** **في** **الشعر** **عوضا** **عندي** **ان** **يمايل** **بذلك** **المعاملة** **من** **واللام** **واليا** **في** **قناست**
عل **عن** **وعل** **والبا** **فما** **كفر** **من** **عجبت** **منه** **ومن** **قلت** **له** **ومن** **او** **يت** **التي** **من** **اوب**
ومن **من** **عجت** **والاخر** **فرفت** **من** **عجبت** **منه** **ومن** **قلت** **له** **ومن** **او** **يت** **التي** **من** **اوب**
نحذ **في** **ما** **بعد** **من** **وزيد** **ما** **قلا** **عوضا** **وردة** **ابو حيان** **اي** **العوض** **بما** **واحد** **فقال** **في** **الاسات**
المستشهد **بها** **لا** **تبعن** **في** **ما** **التا** **ويل** **الذكر** **لا** **احتمال** **ان** **يلون** **الكلام** **ثم** **عند** **قوله** **فانظر** **اي** **في**
فانظر **لنفسك** **ولما** **تقدم** **انه** **لا** **يوانته** **الاخوة** **استدرك** **عل** **لنفسك** **فانصبت** **عل** **سبيل**
الانك **رعل** **نفسك** **حيث** **قرر** **وجود** **اخيه** **فقال** **من** **تشق** **اي** **لا** **احد** **يتوق** **به** **فالباق** **عن**
متعلقة **بتشق** **وكذا** **البيت** **الاخر** **عقل** **عام** **الكلام** **عند** **قوله** **ان** **محد** **يوحا** **اي** **اذ** **لم** **عده** **تاستعين**
به **اعتمد** **بنفسه** **ثم** **قال** **عل** **من** **شكل** **ومن** **استفهام** **اي** **لا** **يحد** **شكل** **علته** **فعل** **متعلقة** **بشكل**
ولم **يلول** **البيت** **الثاني** **وقال** **في** **المفسر** **هذا** **الذي** **لجازه** **قناست** **لن** **مقت** **الاسل** **الذي** **تفاس**
علته **الان** **ي** **الى** **ما** **ذكرناه** **من** **التا** **ويل** **فما** **استدرك** **به** **ولو** **كانت** **لا** **احتمال** **التا** **ويل** **كانت**
من **الشذوذ** **والنذور** **والبعدين** **الامور** **عجت** **لانفس** **علمها** **ولا** **يلتفت** **اليها** **قال**
وقد **نص** **سجويه** **عل** **ان** **عن** **وعل** **لا** **يزاد** **ان** **لا** **عوضا** **ولا** **عوض** **حق** **كان** **في** **انها** **الغاية**
لكن **اي** **امكن** **منها** **لان** **ذلك** **خالفت** **في** **اشا** **الاول** **انما** **تقتضي** **الفعل** **شفا** **فقط**
وله **الاجور** **ركبت** **حيث** **زيد** **وا** **ناحي** **عزرو** **وحو** **ركبت** **اي** **زيد** **وانا** **الي** **عزرو** **اي** **هو** **عائني** **كاي**

في حني عن الفدا والرماني وطائفة وابن هشام في غير منى قاسميه وهو قول الازدي في ما نقله
الوصي فان كانت حني عاصفة ونقلت وفان اعلم انك التسمية حتى راسها قال ابن هشام ووقع من
ادعي الاتفاق في فصول العاصفة في حني مطلقا وانما حني العاصفة واللاف في الحافضة مشهور قال
والفرق ان العاصفة بمنزلة الواو **وربت** مضم الواء وتبدل السا والفتحة **وربت** بفتح الراء
وربت بضمها **وربت** بالضم وفتح السا والفتحة **وربت** بضمها **وربت** بفتح السا والفتحة **وربت** بفتح الراء
بفتح الراء **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا
والسكون **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا
ابن مالك منها عشر او ثلث ابو حيان رتب **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا
الانواع والعوامل **الانواع** **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا
الانواع **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا
على انها ثلاثة الوجود وان التثنية المذكورة في حني العاصفة معروفة **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا
منها لانها في التثنية مثل كرم في التثنية وفي اسمها كجاء وللجاء غنها في قوله ان يقتلوك فان
فذلك لم يكن **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا
لجوارها فيقيد انما فقال رتب رجل اضل من عمرو وتقع مصدر **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا
يوم سرت ومنقول **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا
الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا
منه الاخر كما اختار في قوله قل رجل يقول ذلك الازدي التثنية اسمها في معنى العلة **وربت** بالضم وسكون السا
فان لفت غلا فلا عمل **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا
كانت اسمها جازان شعوري **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا
الصبر ومضاف اليها وذلك **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا
وبعد نقل عار وانما حنت تلك الرواية فغار خبر عاروق اي حو حار حار حار **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا
في خبر من دلة والحكمة صفة الجور او خسر اذ هو في موضع مستند **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا
حرف انهم لم يفصلوا بينها وبين الجور كما فصلوا بين كرم وبين ما فعل فيه **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا
احدها انما للتثنية فاما وهو قول الاكثرين قال في التثنية كالمثل وسبويه وعليه من عمر
ويونس ابى زيد واى عمرو بن العلاء والاحسن الاخفش والمازني وابن سراج والجرى والمبرد
والزجاج والفرجاني والفارسي والرماني وابن حني والمازني والسيدي والعمري ومجلة الكوفيين
كالسائي والفرجاني وسعدان وهشام ولا يخالف ايام الاصحاب العتيق انهم في ثابته للتثنية في
وقوله صاحب العتيق وابن درستويه وخامسة ومروى عن الكلبي **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا
للفارسي ابى نصر وطائفة **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا
كثيرا وجزم به في التثنية واختار ابن هشام في المعنى **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا
اي اخذ حني نقله ابو حيان عن بعض النسخ **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا
تدرك كل تكثير ولا تقلل وانما فيهم ذلك من خارج واختار ابو حيان **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا
موضع **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا

العبد تكون تقبلا وتكثيرا قاله ابن النسي وابن طاهر فلهذا اقول حكي ابو حيان في شرحه
التثنية ومن وزودها للتثنية قوله تعالى زما يود الذين لقوا الزنا فانه يكفرهم **وربت** بالضم وسكون السا
ذلك وحديث البخاري يارب كاسية في الدنيا عاربه يوم القيامة ومن مؤمن قول عاربه ابن حنبل
فان تكن الايام ثلثين مفرق **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا
ثبنت به عن المتد اثار عذب **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا
ومن وزودها للتثنية **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا
في خروج به **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا
والمراد بقصد برها على ما يتعلق به فلا يقال لفت رتب رجل عام الا اول الكلام فقد وقعت خبر الان
الحقيقة من التثنية وتجاها للوقاية **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا
وقال الاخري: تنقلت ان رتب امر رجلا حيا آمن وفحان حال امنا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا
الاقدام كغير خلتهم **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا
ذلك كمرور لنا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا
تمني في موتهم يطوع خلاف **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا
فهم **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا
على كراية السر **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا
كالمتفرق والمثني والكثير فقط كالمجموع وما لا يحتمل لاعتقاده الى علامه يصير **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا
وربت بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا
للبصر بين تحب لان رتب اجرت بحري حرف الذي حيث يحتمل **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا
بعدها تحالفي سائر حروف الجر وحكم حرف النفي ان يدخل على جملة **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا
يوصف بجاءة وقد يوصف بما يجري مجراها من طرف او جزم **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا
ابن هشام في المعنى واختار ابن الرضي وقال الاخفش والفرجاني والزجاج وابو اليد الوقي وابن طاهر
وابن خروف لاصت ونقرب القلة او اللثمة بفتح مقام الوصف واختار ابن مالك وتبعه
ابو حيان ومنه لو انما لا تقع الاضداد انما تقدم كون ما تعلق في ما بعدها لا يتقدم نقض الثبوت
حرف النفي بان لا ياتي ما لا يتقدم على الجور الذي يتعلق به ولا يلزم ان يكون جار مجرى النفي
جوزكم درهم تصدقت على الخيرية **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا
رايت واسوع ذلك كون الاضافة غير محضة فلم تغد تغريف وقال الجوزي ان يعقرب في التابع مالا
يعقرب في المتبوع قال الرضي ولو كان كذلك لجاز رتب غلام والسند ولا يجوز ذلك وغير العطف
من التوابع ولا في العطف بغير الواو ولا في **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا
الاخفش واختار ابن مالك وابو حيان وقصر سبويه على المتبوع اما ما حكاه الاصمعي من ما سطر
رتب المضاف الى الصبر حيث قال لا اعربيه الفلان ان اذاه فقال رتب ابيه ورت اخيه تريد
رتب ان له ورت اوله تغد ير اللانفصا لكوت اب واو من الاسماء التي يجوز الوصف بها فلا
يقاس عليه اتفاقا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا
مؤنثا وكونه **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا **وربت** بالضم وسكون السا

ابو حيان والتسمية بالجواب مجاز ووجهه ان شبه الجزاء من حيث كونه فعلا مترسلا على فعل اخر فاشبه
الفعل المترسب على فعل اخر ثوبا عليه او عقابا الذي هو حقيقة الجزاء شبه الجواب من حيث كونه
لازماعن القول الاول فصارت الجواب الاق بعد كلام السائل **فان كانا اي الشرط والجزاء فقلنا فالاحسن**
ان يكونا مضارعين لظهور تأثير العمل فيهما ثم ان يكونا **ماضيين** للشاطئة في عدم التأثير عن ان احسنتم احسنتم
لانفسكم ثم ان يكون **الاول ماضيا** والثاني مضارعا لان فيه للضرورة من الاضعف الى الاقوي وهو من عدم التأشير
الى التأشير ثم ان يكون **الاول مضارعا** والثاني ماضيا وهذا القسم احسن من الاضطرار والاختيار وتبعه ان ما لك
وتحسينه سيبويه والجمهور بالضرورة كقوله ان قصر مونا وصلناكم وان تصلوا فلا نتم انفس الاعذارها
وتجمل مستقبلا لان ادوات الشرط من اشياء ان تغلب الماضي الى الاستقبال وتعمل المضارع له **ولو كان**
اذا وقعت **شروطا** فانها كذلك تغلب مضارعا الى المستقبل في الامر كغيرها نحو وان كنتم حبست فاطمئنا
قال ابو حيان ونقد عن المبرد انه زعم ان كان سيق علم مدلولها من المعنى ولا تغير ادوات الشرط دلالته
عليه نحو ان كنت قلته فقد علمته ان كان مقصودا قد **اوذا الغاء مع قد** طاعة او مقدره حال كونه **جوابا**
في الامر وذكر ان ما لك تبع الجزاء وغيره ان الفعل المقرون بالفاء قد ظاهرا او مقدره يكون جواب الشرط
وهو ماضى واللفظ والمضارع نحو ان يشرق فقد سرق او لا ان كان مقصودا من دبر فقلت اي فقد كنت
قال ابو حيان وذلك مستحيل من حيث ان الشرط يتوقف عليه مشروطه فيجب ان يكون للجواب
بالسببه الله مستقبلا واللام من ذلك تقدم المستقبل على الماضي في الخارج او في الذهن وذلك محال فيتناول
ما ورد من ذلك على حذف الجواب اي ان يشرق قاس سرق او لم يشرق قاس سرق او لم يشرق فقلت
رسول اي تسبب فقد كنت وشيئنا ذلك نحو جوابا لانه معنى عنه بحيث لا يحتمل كثر ما استعمل محذوف
وانما جازا الشرط بفعل مضارع غير مضارع ولا ذي تنفيس **فثبت او مع الاول** نحو ان يشرق فقلت
خيرك في قتله فان لم تفعلوا اوله تفعلوا اقله ان لا يضر مضارع دعاء او مقرون بالسين او سوف
او يضر بفعل ماض عار من قد وحرف مني ودعاه ونحوه نحو ان يشرق فقلت ولا يضر مضارع مقرون
بقدر او يحرف في او ذي دعاه او جامدا ولا يفعل الامر البتة **ولو كان الفعل مضارعا فسر فعل** بعد معوله
فانه يجوز تقدير الشرط به نحو وان اخذ من الشركين استخارك التقدير ان استخارك اخذ من الشركين
استخارك فاستخارك الشاخر فسترت الاول للمضمر وارتفع اخذ على الفعلية **فانما وكونه والحالة**
هذه مضارعا دون ضرورة لقوله يبنى عليك وانت اخذ شاكك **ولو كان** زعمه يستزدك مزبد
والاختيار ان يكون عند الاختيار والتفسير اما ما مضى كما تقدم او مضارعا مقرونا لمقوله فان انت
انفعلك عليك فانثبت وقوله ان هو لم يعمل على النفس ضمها **وكذا تقدم الاسم على افعال الفعل**
قلته والتفسير بعد مع غير **ان** من الادوات ضرورة والاشياء وقوم ذلك مع ان وجهها كما تقدم
واختصت بذلك لانها ام الباب واصلا ادوات الشرط ومن الضرورة قوله ان كنت فوميد بكت وهو امن
وقوله **فاني واغلب بينهم** نحو **او يعطف على كاس الساق** وقوله **انما الذي عملها عمل** **وجوزة الكسائي**
اختصارا مع من واخبرته فاجاز نحو من زيد ان ضرب اضربه **وجوزة قوم من اللوفيين في غير اللوفيين**
اي التصوب والحجور والامام ففعله ومنعوه في المزقوع **وجوزة قوم منهم في المزقوع ايضا ان لم يكن**
عود ضمير على الشرط كما في متى وايضا فان امكن هو الضمير عليه لم يحذف تقدم الاسم لا لقوله من هو يضرب
زيد اضربه لان الضمير من وهو اختار هذا المذهب الاخير ابو حيان صاحب المذهب قال ابو حيان

والصحيح

والصحيح المنع لان الفعلة والعلم شيان اذ فيه الفعلة بحالة بلن الادوات والفعل وفي الفصلين من واخواتها
والفعل يعطف وتوكيد خلف كوفي احارة الكسائي ومنعه الفراء قال ابو حيان وهو الذي يقتضيه قواعد
البصريين **وسئل الجواب الافادة** فلا يكون عمالا بقدر خبر المتدافع لا يجوز ان يتم زيد في كالا يجوز في الاستد
فريد زيد فان دخله معنى خرج له الافادة جاز نحو ان لم يفعل الله عصى الله اريد به الكسبية على العقاب
فكانه قالك وجبا عليك ذما وما يجب على العاص كما حاز في الامتد اخوانا ابو التيم وشعري شعري
ومنه من كانت محرمته الى الله ورسوله فمحرمته الى الله ورسوله الحديث **وتدخله الفاء ان لم يصح** تقديره
شروطا بان كان جملة اسمية لقوله ان تتركوا قد كوتب المضارع فادناه او فعل امر نحو ان كنتم عاون الله
فاتبعون او دعاء نحو ان مات زيد فبرحمه الله او فرحه الله او مغفونا عرفت تنفيس نحو من يرتد عنكم
عن دينه فسوف ياتي الله بقوم او يعرف نبي غيري لا واما نحو ان قام زيد فاقوم او قلن يقوم عمرو او بقى
نحو ان يشرق فقد سرق او جامدا نحو ان يندو الصدقات فقم ما هي ان ترفي انا اقل منك ما لا وولدا
فغسي زبي ان اقل زيدا فاحسنه قال ابو حيان وهذا الفاء في السبب الكاسية في الانجاب
في قولك يقوم زيد فقوم عمرو كما يربطها عند التحقيق يربطها عند التقدير ولا يجوز عندها من حروف
الخطف لانه بمنزلة الربط السببي وسبق هذا الربط لا للتشريك وقال بعض اصحابنا في هذا ما طرفة
جملة على جملة فلم يخرج عن الخطف قالك وهذا عندي فيه نظرا انتهى **وفي جواز حذف** اي الفاء
احوالا **أحدها يجوز ضرورة** واختيار انقله ابو حيان عن بعض النحويين وخرج عليه قوله
تعالى وان طعمتمهم انكم لمشركون ثانيا في البيع في المالحين قال ابو حيان في محطوط فذمت ان للمبرد
منع من حذف الفاء في الضرورة فانه زعم في قول من يفعل الحسنات الله يكبرها ان الرواية من يفعل
الحسنات فالحسنات ثمة قال وهذا ليس بشئ لانه على تقدير محضة الرواية لا يطمعن ذلك في الرواية الاخرى
ثالثا **وهو الامر يجوز ضرورة** ويقتضيه السعة وهو مذهب سيبويه **ويجوز عنها في الاصل اذا انما**
في جملة اسمية غير طلبية ولا منفعية قال ابو حيان النحويين متفقا في ان يكتب على الاطلاق والربط
بأد اولين السماع انما ورد في ان قال الله تعالى وان تصبهم تصبهم عينا اذهم يقتضون
فيحتاج في اثبات ذلك في غير ان من الادوات الى سماع واحترزا لاسية من الفعلية فان اذا لا تدخل عليها
لا يجوز ان قام زيد اذ يقوم عمرو وبغير الطلبية فلا يجوز ان يصح زيد اذ او بل له وان اطاع اذ اسلام عليه
وبغير التسمية من التسمية فلا يجوز ان يتم زيد اذ اما عمرو قائم واما تدخل الفاء في العنور كما ومقابل الاصح
في المتن قوله الاخفش لا اري اذ بمنزلة الفاء الا رد يا يقول ان فاشي اذ انا اقولك كما تقول فان اقولك
ولكن اري الله على حذف الفاء فاذا هم يقتضون ورده ابو حيان بان حذف الفاء في تكملة الفاء لا يجزى
في كلامهم الا في الشعر ولو جاز حذف الفاء رقت في قولك ان تقيم اقوم وان يصح منه شي قاله فالصحيح
ما ذهب اليه الخليل وسيبويه انتهى **ومن** اي من هنا وهو ان اذا نال به الفاء اي من اجل ذلك لا يحذف
لان العوض لا يستعمل مع العموم فلا يقال ان يتم زيد فاذا اعزوا قائم **ويجوز الجواب** **ولجوبا ان فترن**
بالفاء لو كان فعل كثر ما مضيا نحو ومن عاد فينتقم الله منه ام مضارعا نحو ومن يؤمن بالله فلا يخاف
وانما هو لانه حينئذ من جملة اسمية وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره هو يؤمن بالله منه فهو لا يخاف
قالوا ولو لا ذلك تحم بزيادة الفاء فكان الفعل محرم ولكن العرب التزمت فيه الرفع فعل انما غير
زائلا **ويجوز الجواب جوازا ان كان الشرط فعلا** **طائفا** نحو ان قام زيد يقوم عمرو وقوله وان اتاه

خليل يوم مسئلة بقول لا غيب مالي ولا حرم ومن شواهد الجزم قوله تعالى ومن كان يريد الحياة الدنيا
وربما ينقلبها فوفى اليهم من كان يريد جزاء الاخرة نزل في جزائه قاتل ابو حيان ولا نعلم خلافا في جزاء الجزم
وانه قسم عتار الاما ذكر صاحب كتاب الاغراب عن بعض الضمير انه لا يجوز في الكلام المضمير وانما يجوز مع كان
لانها اصل الافعال قاسم والذي نص عليه الجماعة ان ذلك لا يخص بها بل يشارك الافعال في ذلك مثلها وانما قد
سيبويه للفرزدق دست رسولان القوم ان قدر واعظك اشقوا صدوا ذات توغير قاسم وانما الرفع فهو
مستوعم وفي بعض اقواله انما احسن من الجزم واختلف في تحريكه فقايس سيبويه انما على يده التقديم
والجواب محذوف وقاسم للمبرد والكوفون انما الجواب وانما على حذف الفاء وقال اخرون انما الجواب لا على
اضمار الفاء ولا على يده التقديم ولكن لم يظهر لادواة الشرط تاثير في فعله لكونه ماضيا ضعيف عن العمل في فعل
الجواب **والايمان** كان الشرط مضارعا **فضرورة** مرفوع الجواب لقوله يا اقرم من خاتمت يا اقرع - انك ان
تصرح اخوك تصرع **والاخي** جزمه قاسم تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا واذ ارفع في ذهب سيبويه
انه على يده التقديم والناظر ان كان قبله مما يمكن ان يطلعه كالبيت ولا فعل اضمار الفاء عوان تاتى انك
اذا جاء في الشعر ومذهب للمبرد انما على اضمار الفاء في المثالين لانه جواب في المعنى قد وقع محله فلا يتوحي به
التقديم **وجازمه** اي الجواب **الاداة** علمت فيه كما علمت في الشرط با تفاق لاقتضاها ايها فعلت ففعلت
كما علمت كان وطن وان في جزاءها هذا مذهب التحقيق من الضمير وعزاه السمراني لسبويه واشاره
الجزولي وابن عصفور والابدي **وقيل** جازمه فعل **الشرط** قاله الاخفش واختاره ابن مالك لانه
مستدع له بما حدثت فيه الاداة من المعنى والاستدلال ورد بان النوع لا يعمل اذ ليس احدهما بالاول من الاخر
وانما يعمل عزيمه وهو ان تضمن العامل من غير النوع او يسميه كقول الاسمان **وقيل** جازمه **جاء**
اي الاداة والفعل معا ونسب الاخفش ايضا قال المجموع هو الطالب فهو العامل وباطل ان يكون العمل
لان لان الجزم فغير الجازم وهو اقوي لا يعمل عملين فاجري ان لا يعمل الجازم ورد بان الجازم لا يقتضي معولين
والجازم يقتضيها فبطل فيها وان كان طرعا لم يركب من شئين لا يجوز حذف احدهما كما في ذمنا وحيدنا وقد
تعد في فعل الشرط دون الاداة فدل على ان العامل ليس مركبا منهما وان الجازم لا يعد في معول
والجواب يجوز حذفه فلو كان العامل مجموع الاداة والشرط لزم ابقاء الجازم مع حذف معوله بخلاف ما اذا
كان العامل الاداة وحذف فانه يكون قد اخذت معولا واحدا فلا يتبع **وقيل** جازمه **الجواز** لا يرتب
عليه فادع ولا حكم لطف **وقيل** فعل الجواب **جبن** وفعل الشرط معرب **وقيل** هو **والشرط** ايضا مبنيان
والقول القاري استدلال على بناهما لان الفعل لا يقع موقع الاسم في الجملين فلا يكون معربا بنا على ان سبب
اعراب المضارع وقوعه موقع الاسم واستدل لبناء ابو حيان والمجازي في راسه بخلاف **مسئلة**
الجزم قالوا **الاداة الشرط** الصذر اي صدر الكلام **فلا يسميه** **معول** **معول** اي لا يجوز ان يفتى
ش من معولات فعل الشرط ولا فعل الجواب عليهما لانها عديم كاداة الاستفهام وما النافية وهو
مثاله الصذر ولا يعمل ما قبلها في بعدها وانما تقع مسئلة او مبينة على ذي خبر او نحوه وجوز
الكسائي تقديم معول فعل الشرط والجواب على الاداة نحو خبر ان تفعل شيك الله وغيره ان انيتني
نصب قاسم ابو حيان ونحوها اجازة هذا التركيب الى سماع من العرب **غير معول** فعل الجواب للرفع
فانه يجوز تقديمه نحو خبر ان انتني نصيب وسوء ذلك انه ليس فعل جواب حقيقة بل هو في نفسه
التقديم والجواب محذوف والتقديم نصيب خبر ان انتني **قاسم** **الجزم** اي البصريين **والجواب**

بعض

انما لا يجوز تقديمه على الاداة لانه ثابا ابداعن الاول متوقف عليه وقال الاخفش يجوز تقديمه عليهما
كذهب الكوفيين ماضيا كان لم مضارعا خوف ان قت واقوم ان قت **والايمان** تقدم الجواب
ان كان مضارعا ويمتنع ان كان ماضيا وعليه لما زني لان المضارع هو الاصل فلم يكثر فيه التحريك خلافا
لما في فانه يجوز فيه بان غير بعينه عن المستقبل فان قدم وحده التاخير فيه يجوز **والايمان**
يجوز تقديم الجواب **ان كان** اي الشرط والجواب **ماضي** بخلاف ما اذا كان الشرط وحده ماضيا ووجه
بان لم يظهر لادواة فيه على اذ تاخير جازم تقدم لانه مقدما محاله موهرا فكان فاما لم يعمل فيه
بخلاف المضارع فانه متاخرها فصار تقدمه على الجازم كتحريم الجوز على الجازم **وقيل** **والايمان** الجواب **جاء**
الجزم معوله قاله الفراء والعصم جواره وعليه سيبويه وكسائي عوان تاتى خبر نصيب **وعلى الاول**
وهو مذهب الاكثر من مع تقدم الجواب على الاداة مطلق **ان تقدم** **شبهه** **فدليله** وليس اياه **وشرط**
اختارا **معنى الشرط** **الغضا** **او** **المعنى** بان كان مضارعا مفعولا بل **في الايمان** خوف ان قت واقوم ان
قت واقوم ان كتم قاسم سيبويه هكذا جري في كلامهم وانما الشرط محل ضرورة واتساع واجاز الكوفون
سوى الفراء ان خلا في جواب الشرط في الاختيار وفعل الشرط مستقبل قياسا على الماضي فاجازوا ان نظام
ان تفعل فان لم يكن فعل الشرط ماضيا تقررت على الامر **وهو مع ما او من او اي** **صرن** **موصولات**
اي حكم كن بذلك الذي هو من محانيها **اختارا** **او** **الحكم** الشرطية لروا سطرها وهو المعنى فليس
الجزم عوان من ياتني وزيد مع ماضيه واكرم ايمهم تحريك وحيدة فيا في احكام الموصولات من جواز
ما علمت فقلنا وحكم الصغر العايد عليها وصلتها وغير ذلك واماني الشعر يجوز في الشرطية
والجزم **وكذا ان** **الاضيف** **اي** **اي** **من** **وما** **اي** **من** **جاء** **المن** في السعة ان كان موصولات عوان تذكر
من ياتني ناتييه ولا يجوز الجزم عند سيبويه والجزمي والمجازي لان اسم الاحيان لا تقتضي الال لجزم الشرطية
للمصدرة بان فكذا الانقضاء الى ما تضمن معني ان **خلافا** **للزبادي** اي اسمها في ذهابه الى جوار الجزم
اختار القول على حين من يست عليه ذنوبه يرت سربه اذ في المقام تدابر والاولون قالوا هو ضرورة
بجرك هذا الحكم وهو وجوب الرفع وامتناع الجزم **مطلق** اي في الاختيار والضرورة اذ اوقعت **بقيد**
باب **كان وان** عوان من ياتني ناتييه وان من ياتني ناتييه وليت من يحسن النيا حسن البتة
لان الشرط لا يعمل فيه عامل قبله **ولكن** **الهيئة** **عوان** **من** **يزرني** **ازور** **واذا** **المفاجاة** **عوان** **مسررت**
يزيد فاذا من يزره تحسن الله **وما** **النافية** **عوان** **ياتني** **نعطيه** لان ما لا تنفي المحلة الشرطية **وهذا** **عوان**
من ياتني ناتييه لان هال لا يشترط هذه المحلة الشرطية **وقيل** **الهيئة** **قال** **السريوس** **قياسا** **على** **هذا** **والايمان**
جواز الجزم بعدها وكون من الشرطية لانها توسع فيها لا تستعملها هذه المحلة الشرطية كما استعملها
غير ذلك عوان تاتني انك فلما حسن ذلك فان حسن في اخواتها عوان تاتني **مسئلة**
حذف الجواب **لو** **كلم** **م** **كقوله** **تعالى** **ان** **ذكرتم** **اي** **تظلمتم** **وقوله** **وان** **كان** **كبر** **عليك** **اعراضهم** **فان**
استطعت الآية اي فاعل **وكثير** **الحذف** **لتقدم** **شبهه** **على** **الاداة** **كامر** **لتقدم** **جواب** **فهم** **بذلك**
وتحذف **الشرط** وهو اقل من حذف الجواب نص عليه ابن مالك في شرو الكافية ومنه ان احدهما للمركبين
اشتركا فاجزف وقوله ان خير الخبر **وقيل** **انما** **يجوز** **حذفه** **ان** **عوان** **منه** **لا** **عليه** **ابن** **عصفور**
والابدي **كقوله** **فظلمنا** **فلست** **انما** **بكنفور** **والايمان** **مفر** **كك** **الحسام** **اي** **والايمان** **فان**
ابو حيان وليس بشي لانها لو كانت عوان من الفعل المحذوف لم يجز الجمع بينهما مع انه يجوز عوان

الحق انتهى وقال أبو حيان في شرح التسهيل لا يتحقق التوقع في قديم زعمه على الماضي لأنه لا يتوقع إلا المستقبل وهذا
قد وقع والذي تلقناه من أقوام الشيوخ بالاندلس أن الحرف تحقيق إذا دخلت على المستقبل إلا أن على التوقع
أنه كان متوقفا ثم صار ماضيا ويكون التقريب الماضي من الحرف تقول قام زيد فيجوز للماضي القريب والماضي
البعيد فإذا قلت قد قام اختص بالماضي وقد كان اختص بالماضي القريب والتعليل مع المضارع نحو قد صدق الكذب وقد يجوز التحليل
والتحقيق مع ما مثاله مع الماضي قد فعل من ذلكها وضع المضارع قد تعلم ما أنت عليه قال سيبويه والتلفيز
كقوله قد تركت القرن مصفرا أنامله كان أبو حبيب يفرصه وقابل أن سترع والنفي وحكي قد
كنت في خير فتعريفه بنحوه وشار إليه في التسهيل بقوله وربما نفي بقدر نصب الخواب قال ابن هشام
ومحمد بن عدي على خلاف ما ذكر وهو أن يكون قوله الكذب هو كذب صادق ثم جاء النصب بغير نظر إلى المعنى
قال وإن كانا إنما حكم بالبني لقوت النصب بغير مستقيم لحي قوله ولحق بالحرفا شذوذا وقدرة بعضهم
نيل نقد بالحرف على الساطع فبمعنى النصب على اسم موضوع لا مستغرق أفراد الفكر على كل نفس ذاتية الموصوف
والعرف المجموع نحو وكلهم اتبه وجزء المفرد المعروف نحو كل زيد خشن ونقطة تامة وسبب في بحث الكتاب في كتاب
الخامس ونعتا لا على الكل لتلك أو معرفة فتضاف حتى تهاجر ما تلك تضافا ومعنى نحو طاعنا شاة كل شاة
وقوله وإن الذي حانت بفعل ما وهم هم القوم كل القوم بما داخل قبل أو معنى فقط وتالية للعوامل فتضاف
لفاعل نحو كل نفس بما كسبت رهينة أو ضمير محذوف نحو كل هذين أي كلهم فإن ضمنت لضمير محذوف يعمل
فيها غير الابتدائية نحو أن امرئكم لله فمن رفوكم وكلهم ومن القليل قوله بعد إذا مادت عليه دلاوه فصدر
عنه طبا وهو نا هل وقبل داهيا ثم إن ضمنت معرفة أو ضمير محذوف المعنى أو الفقه وقد أحسنه تعالى قوله تعالى
أن كل من في السموات والأرض إلا إلى الرحمن عبد الله خصاه وعدهم عند أو كلهم أي يوم القيامة فرد أو أو جملته
أي مراعاة اللفظ ابن هشام فقال في المعنى والصواب أن الضمير لا يعود إليها في خبرها الأمعرا مذكرا على لفظها
نحو وكلهم اتبه كل أولئك كان عند نفسي لأحكم جابع الأمن اطعمته وكلنا لك عبد أو ما الآية الأولى جملة لقد
أخصاه أجيب القسم ونسبت خبرا عن كل وضمير محذوف راجع إلى الكل أو أضفت إلى نكرة فتأخرها أي الإقوال
وهو المختار وقاله أي ابن هشام أن نسب النكر لكل فرد فاللفظ نحو كل رجل يتبع رغبتا أو نسب للمجموع
فاللفظ نحو كل رجل فاعون أي مجموع الرجال وأقول الأقوال وعليه ابن مالك وجوب مراعات المعنى مطلقا فذلك
جاء الضمير مفردا مذكرا في نحو وكل من فعلوه في الزمر ومفردا مؤنثا في نحو كل نفس بما كسبت رهينة ومعنى في نحو
وكل رفيق كل رجل وإن هي تعاطا القتا قومنا أي أخوان مجموعا مذكرا في نحو كل حزب بما لديهم فرحون
ومجموعا ومؤنثا في نحو وكل مصيبات الزمان وجدتها سوى فرقة الأحباب رهينة للخطب والثاني وعليه أبو حيان
جواز الأمرين مطلقا لقوله مجادت عليهن كل عين تراه فترك كل خبره كالدهره فقلت تركن ولم يقل تركت قد
على جوار كل رجل قائم وقامون أو قطعت عن الإضافة لفظا فجاء أي مراعاة اللفظ والمعنى أبو حيان مثال
اللفظ كل رجل يعمل على شاكلته فلا أخذنا بذييه ومثال المعنى وكل كانوا أظلمين وقال ابن هشام في المعنى الصواب
أنه إن قدر المتبوع مفردا نكرة وجب الأفراد كما لو صرح بالأفراد أو قدر جمعا معروفا فاجب وأن كان نسب
المعرفة لو ذكرت لوجب الأفراد ولكن فعل ذلك تنبيه على حال الصديق فيهما فأول نحو كل رجل على شاكلته كل من
بالله كل قد علم صلاته وتبيينه والثاني نحو كل لم قانتون كل في ذلك يبحون وكل أنوة داخريين مسيئة
قال السانوي إذا وقعت كل في خبر النفي توجه النفي إلى الشئول خاصة وأفاد بمن يوم نبوت الفعل بعض
الأفراد كقولك صاحب كل القوم ولم اخذ كل الدراهم وكل الدراهم لم اخذ وقوله ما كل راكبي البقي يدعوا إلى رشد

لوق

أو وقع النفي في خبرها توجه إلى فرد نحو قوله صلى الله عليه وسلم لما قال له ذوالدين السبي أم قصرت الصلاة
كل ذلك لم يأت كل ظرف يقتضي نكرة المركبة من ظرفها المصدرية أو التلويح التي تعني وقت ومن هنا جازتها
الظرفية لقوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذي رزقنا من قبل فإما أن يكون الأصل كل ارق
ثم عبر عن معنى المصدر رزقا والفعل ثم انبعاث الزمان أي كل وقت رزق كما انبعاث عنه المصدر رزق في حيث
خفوق الجم أو يكون التقدير كل وقت رزقوا منه فخذ العايد والناهي أي هذا إلى تقدير وقت وناسبه الفعل
الذي هو جوابه في المعنى مثل قالوا في الآية قالت أبو حيان ولا يكون نالیه وجوابه الإفعلا ماضيا كلا الأكثر
على أنها بسيطة وقالت نعلب هي مركبة من كاف التشبيه والتأنيده قال وإنما شذت لأنها التقوية للفظ ولو وقع
نوعه بقا معنى الكلمة قالت أبو حيان وهو دعوى لا يقوم عليها دليل في الأكثر على أنها حرف رديع وأجبر لا معنى
لها عند الإذعان حتى أنهم يجوزون ابتداء الوقف عليها والابتداء بما بعدها وحتى قال جماعة منهم متى سمعت خلا
في سورة فاحكم بأنما ملكه لأن قاتبا معنى التمديد والوعيد والكثرة ترك ذلك كله لأن أكثر العوكان لها وزاد
لها قوم لما رواه ابن معين الرديع والزجر ليس مستقرا فيها معنى ثالثا يصح عليه أن ينفذ ذواتها ويبتدأ بها ثم انقلبا
في تعيين ذلك المعنى فالتساوي قال تكون بمعنى حرف أيضا وزعمنا مكي ساجيند كرادها ولاها تنوب في قراءة
بعضهم خلا سيقفون بعدا ثم وعبر قال اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل ومختلف للأصل ومخرج
للكلف دعوى على لبنائها مخرج التنوين في الآية على أنها بدت من حرف الاطلاق للمزيد في رؤس الآية ثم أنه وصل
بنية الوقف وأبو حيان قال تكون بمعنى الاستغناء حية قال أبو حيان ولم يقدم إلى ذلك أخذوا فقه عليا
الخطاب وعبر والنضرب شبيه قال تكون معنى أي فتكون حرف تصديق وتستعمل مع القسم وخبر حية قوله
تعالى كلا والهمز فذاك معناه أي والقر قال ابن هشام وقول أبي حيان عندي أي من قول الكسائي والنضرب
لأن أكثر اطرادا قالت قول النضرب لا يأتي في قول كلا أنها كلمة ووله كلاً أن مكسرة معي ربي سبند من لأنها لو كانت
بمعنى أي كانت الودع بالرجوع والتصديق بالادراك وقول الكسائي لا يأتي في نحو كلان كتاب الأبرار لأن
تكرر بعد الاستغناء حية ولا تكسر بعد حرف ولا بعد ما كان معناه وقال أبو حيان وذهب الفراد أبو حيان
الرجحان البريدي ومحمد بن سعدان إلى أن كلا بمنزلة سوف وهذا أخذ من غير خبره بمعنى
لشبه واستغناء مية بمعنى أي عدد لا لقله ولا لكثرة ولا هي حرف ولا مركبة خلافا لما روي في ذلك بل هي بسيطة
وضعت مبهمة تقبل قليل العدد وكثيره والدليل على اسميتها دخول حرف الجر عليها والإضافة إليها وهو الضمير
عليها وذهب بعضهم في ما حكاه صاحب البسيط إلى أن الضمير يحذف للكثير في مقابلة رب الدالة على التقليل
وذهب الكسائي والفراد إلى أن كم بوجهها مركبة من كاف التشبيه وما الاستغناء مية وحذفت الفاعل محذوف منع
سائر حروف الجر نحو ولم وعمر وكثر الاستعمال أنها فاسكتت وحذفت لها بال تركيب معنى غير الذي كان لكل واحد
من مفرداتها قاله الضمير في لا لا ورع بعضهم إلى أن الاستغناء مية للكثير وتقع في حالها مبتدأ قال
بعضهم وجاز لا ابتداء بالخبر وإن كانت نكرة ومجهولة حلالا للاستغناء مية فبمعنى الإخبار عنها بمعرفة وظرف
ولينع بوقيت وإنما حسن بكرة نحوكم رجل قام أو زارك وكم غلاما دخل في ملكك وينع معول ناسخ يعمل في
قوله كان وظن نحو كلان مالك وكم ظننت أخوانك خلافا لسانع لا يعول فيما قبله كما كان وأخواتها وتقع خبر
المبتدأ نحوكم دار هلك أو كما نحوكم كان غلاما قوماك ومفعولاه نحوكم غلاما اشتريت ومجوزة تعرف تعلق
بتأنيها نحوكم درهما اشتريت ثوبك وبكم جارية عقت ومضاف قبل أن كان ذلك المضاف معول لا أي كالبها
نحو غلام كم رجل ضربت ورقبة كم أسير فقلت فان غلاما معول لضرب ورقبة معول لقلت خلافا لغلام كم رجل

انہی

وَأَيُّهَا رَحْمَةُ رَبِّكَ إِنَّ فِي الْمَعْدِيَةِ لَكُنُوزًا وَهِيَ الشَّيْءُ الْمُنِيرُ

[illegible]

سید ابراہیم خاں

طرف دایا، دایا

القاعة

2

طرف دایا، دایا

محتاج الى شئ من العرب ولا يجوز تعاطفها اي عطف بعض الفاظ التوكيد على بعض فلا يقال زيد نفسه وعيش
والجاء القوم ظموا واجتمعوا لا غنادي في المعنى **خلاف لابن الطراوة** في اجازته ذلك وينبغي ان يكون مبنيا
وكلاهما مبنيا الى ما ذهب اليه المبراد والقوامين اختلاف معناه بافاضة الجمعين اجتماعهم في وقت الفعل بخلاف
كل وهو مردود بقوله لا غنادي اجتماعهم مع ان احوالهم لم تجتمع في وقت تبديدها خالف التوكيد لغيره فانه
بالفاظ مخصوصة ووجوب ترتيبها اذا اجتمعت وانه لا يجوز على الكسرة على رأي الجمهور ولا على حذف غل الاصل
عند المتأخرين ولا على توكيد ولا يعطف وفيه لا يقطع لآل رفيع ولا ال تعجب **الثاني** من قسمي لتوكيد **نقص**
وهو باغضة اللفظ الاول او مؤدفة وهو اخسن في التعبير المتصل **مفردة** كان **ومركبا** مضاقا او جملة او كلاما
نكرة او معرفة ظاهرة او مضمرة اسماء او فعلا او حرفا **والثاني** نحو ذلك الارض دكا دكا وجار دكا والملك مضافا
صفا وقوله انت بالخير خفيق من وقوله اجل جبر ان كانت اصبحت دعاسر سمع محمدان الذين هم هم وقوله
لما كنت احاكك ان من لا اخاله وقوله فاني الى اين النقا بعلتي اناك اناك اللاحقون احب احب احب وقوله
ختم ختام العنا المطول وقوله لا لا ابرح تحت بيته انما اخذت على موافقا وعهودا وقوله يا من لست
اقدم ولا في العبد انساك كذا الله على دكا كذا الله على دكا وقوله قوما قوما انك لا ترجع الى السالم
ولا يصير نوع اختلاف في اللفظ نحو قول الكافرين اهلهم كان **المؤكد ضمير متصل** او حرفا **مفردة** عاملا او
غيره **لم بعد اختيار الامع ما دخل عليه** عوقفت من رايك رايك مرت به ان زيد ان زيد اقام وقوله
ليست لي شئ توفيت مدينت طول النوى وكنت مبيتا او مفصولا **بفصل** ما ولو حرف عطف وقوف
نحو ابعدهم انكم اذ اتمتم ولستم ترابا وعظما انكم تحرجون وقوله حتى تراهوا وكان وقوله ليت
شعري حل شمل ابيهم وقوله لا يسبك الانبياء ما من حمام اخذ حتمها ولا يجوز اخادته وحضر
دون فصل الا في ضرورة القول ولا التاميم ابدادوا وقوله ان الكرم يعلم عالم من من اجاره فدمها
خلاف للتحسين في جوب ذلك اختيارا فيقال ان زيد اقام اما احرف الحجاب فتعا ودخضا حولا
نعم نعم **والاجود مع الظاهر** الجور اذا كد غادة **لما** مع لفظ او ضمير نحو مررت بزيد زيد ابيه قال
تعالى وما الذي سجدوا في الجنة خالدين فيها في رجب الله فيها خالدين **والاجود مع الجملة** اذ اكدت
الفصل بينها وبين المعادة **بم** عواويك كذا فاول ثم اول كذا فاول وما اذراك ما يوم الدين ثم ما اذراك
ما يوم الدين وهذا **اذ لا ليس** محصل فان حصل لم يوت بها نحو مررت بزيد اذ لوجي بها لوجي انما صر بان
وتوكيد بالمضمر المرفوع المنفصل **لما** ضمير متصل مرفوعا كان او منصوبا او مجزورا **لما** مع مضافا بقرينة في التكلم
والافراد والتذكير واشارادها عوقفت انا او لم يمتي انا ومررت بك انت واكرمه هو وهكذا **وجوز** **بمضم**
تاكيد الضمير المنفصل بالاشارة وجعل منه قوله تعالى ثم انتم هو **البدل** اي هذا امضه والتعبير
به اصله **البصريين** والكنافيين قال الاخفش يسمون الشيبين وقال ابن كيسان التلوين **هو السابع المقصود**
بالحكم بلا واسطة خبره بالمفرد ما هذا النسق وهو ما بعده وهو اقسام **بدل** من كل بان اخذ بغيره
وقد يقال بدل شي من شئ لوجوده فيما لا يخلو عليه كل عوضا عن الغير لغيره الله **وبذلك** **بعض** اي ذلك تعالى
بعض ما دل عليه الاول نحو مررت بقومك ماش منهم **وبدل** **اشتمال** اذ دل على معنى في الاول او استلزم
فيه كجئت من زيد علم او قرأته عن الشهر الحرام قتال فيه اصحاب الاحدود **الثاني** رجوعها **الى الاول**
اي الى بدل الشئ من الشئ قال لان العرب تنكلم بالعام وتريد الخاص وتحذف للمضاف وتوسم بقوله
الكلت الزعيف كلفه انما تريد اكلت بعض الزعيف ثم بيئت ذلك البعض والعجبي الجارية انما تريد العجبي وصمها

طاف

تحذفت بيته بقوله حسنها **وشروطها صحة الاستعانة بالمدل منه** وعدم اختلال الكلام لو حذف البدل او اظهر فيه
العامل فلا يجوز قطعت زيدا انتم والقيت كل اصحابك الكثره ولا اشربت القوم ذابهم ولا مررت بزيد ابيه
وكذا عود ضميرها على المدل منه ملفوظا او مقدر **اشترط على الضمير** ان يحصل الربط نحو قوله عمو او ضموا الشرفهم والله على
الناس حجة البت من استطاع امرهم اصحاب الاحدود **الثاني** ان يكون فيه شرط في بدل الكل لانه نفس المدل منه
في المعنى ان جملة الخبر التي هي نفس المدل في المعنى لا تتصل الى ذلك ومن الضميرين من لا يلتزم وهذا البدل
انما ضمير او قد ضمير **ابن مالك** في شرحه الكافية قال ولكن كقوده الكثر من عدم **ومن المشتمل** **الاشتمال**
هل هو الاول على الثاني او الثاني على الاول او العامل جازا قال الفارسي والروماني في اخذ قولهم ما وخطاب الاول
وصحى **ابن مالك** فلا يجوز سرفي زيدا دارم ولا عيني زيدا فرسه ولا رايي زيدا فرسه ويجوز سرفي زيدا بوب
لان الثوب متضمنه جسدك وقال الفارسي والروماني في اخذ قولهم الثاني نحو سلب زيدا ثوبه لم يطرد في المعنى
زيد عليه وكلامه وفصاحته وكرهت زيدا اقبحه وسلب زيدا فرسه ونحوها فان الثاني فيها غير مشتمل على الاول
وقال المبرد والشرافي وابن جني وابن النادش وابن ابي العافية وابن البرس هو العامل بمعنى ان الفعل متضمنه
اخذها على سبيل الحقيقة والقصد والاخر على سبيل الظاهر والتبع فصول زيدا بوب واعجبي زيدا علمه وتبيلونك
عن الشهر الحرام قتال فيه الاسناد فيه حقيقة الى الثاني محازي الاول اذ السلوب هو الثوب والمحب هو العلم
لا زيد والشئ غنة القتال لا الشهر الحرام وقيل بمعنى انه مشتمل على الشايع والمتنوع معا اذ الاعجاب والعجبي
لجارية محضها مشتمل على الجارية وعلى حسنها والوضوح في كان زيد عذري واخيرا يشتمل على زيد وعذري والكثرة
في كان زيد ماله كثيرا مشتملة على زيد وماله فالمراد بالعامل ما تم به التعلق فعلا كان او اسميا مقدما او مؤخر
والقسم الرابع بقول البدل ويسمى بذلك الاضراب ايضا **وهو انما سبب بينه وبين الاول** عواقبة والاجزئية
والا لازم بل هما متساويان لفظا او معنى نحو مررت برجل باعراة اعبرت ولا انك مررت برجل ثم بدلك ان خبر
انك مررت باعراة من غير انما لاول فصلا كانا اخبارا ان مصرح بها وهذا البدل اشبه بسيوي وعبره
ومثل له ابن مالك وغيره حديث احمد وغيره ان الرجل ليصل الصلاة وما كتب له فمضت ثلثها اخبر انه يقبلها
وما كتب له فمضت ثلثها اضرب عنه واخبر انه قد يقبلها وما كتب له ثلثها وهكذا **والخامس** **بذلك الضمير وهو**
ما ذكر فيه الاول من غير قصد بل سبق للسان اليه وهذا ايضا في ذلك البدل وان كان مثله في اللفظ وهذا القسم
اشبه بسيوي وغيره ومثله بقولك مررت برجل حمارا ردت ان حمر حمارا فسبق لسانك الى حمر ثم ابدلت
منه الحمار **والسبب** اي بذلك البدل او الغلط **قوم** وقالوا في الاول انه محاذف فيه حرف العطف وفي الثاني انه لم
يوجد قال المبرد على سبب حذف بدل الغلط لا يكون مثله في كلام الله ولا في شعر ولا في كلام مستقيم وقال الخطيب
لا يوجد في كلام العرب لانها لا تظننا وقد عرفت بطلب ذلك في الكلام والشعر فلم اجزم وطالب غيري به
فلم يعرفه وادعى ابو محمد بن السكند انه وجد في قول ذي الرملة لما في شقيقها حوت لعس وفي اللغات وفيها
شبه قال فلعلني بذلك غلط لان الحوة السوداء بعينها والعس سودا مشرب خمر وردبانه من باب التقدير
والناحية تقديرا في شقيقها حوة وفي اللغات لعس وفي اللغات شفت **وجوز** **بعض** **القدم** **وقوع الغلط** **وغير**
الشعر ومنه الشعر **بوقوعه** **غالب** **عن** **ترو** فلا يقدرفه الغلط وهذا انقيض القاعرة المشهورة انه يعتقري
الشعر ما لا يعتقري غيره **والخط** **خلاف** **للجمهور** **رأى** **بذلك** **الكل** **من** **البعض** **لوروده** **في** **الفصل** **في** **قول**
تعالى **يدخلون الجنة** ولا يخلون شئ **الجنات** **علان** **جنات** **اعربت** **بذلك** **الامن** **الجنة** **وهو** **بذلك** **الكل** **من** **بعض**
وقايد من تعبر انما جنات كثيرة لاجبة ولحرة وقول الشاعر رحم الله اعطى دفنوها سمحتان طمخت

العلميات

عابلا غير متصرف وان لم يكن التابع مجزواً لا يجوز رفعه لانه لو رفعها
معها هذه الهمزة طولية النظر ولا كان العطف لا يستغنى بوجه من هذه الهمزة
ولا في الضرورة عند البصريين فالأصل ان يرفعوا زيد قائما ولا ان يرفعوا زيد قائما ولا امرت وعمر بن زيد ولا اختصم
ومحروا زيد وخالفوا في الرفع في غير شرطه وجوز التقديم وان لم يستغن العطف بوجه وبما بقى العطف
المستغنى عن بعد الواء وجوز يد وعمر ومنطلقا ومررت بهما ويجوز بعدهما عابلا ما عابله التامخ والتقديم
خو واذا ارادوا ان يرفعوا اليها وندرت المطابقة في قوله تعالى ان يكن عينا او فقهرا فالله اولي بها
وفي القاء الوهم المطابقة وهي احسن في القاء الافراد وهو احسن في ثم التامخ بين المعطوف عليه وخو زيد
فكروا قائم وفصل الواو والقائم المعطوف بهما ضرورة لقوله نوره مالا في المعطوف لما صار فيها من فرديا
نسا بكا وفصل غيرهما من حروف العطف بتابع نفس وظرف سواء كان المعطوف اسما عوقا م زيد ثم والله عمرو
وما ضرب زيد الكنى في الدار عمرو اثم فعلا عوقا م زيد ثم في الدار عمرو اثم اقول والله تعده هذه البهجة
عن الاصحاب معتضبا اطلاق ابن مالك نحو الفاعل من غير اشتراط الواو والفا وتقييد ما اذا لم يكن فعلا
ولا يقدم على الكل معول معطوف بها فلا يقال في زيد قائم وضارب عمرو او ضارب مسيلة الاصل العطف
على اللفظ وشرطه ان كان توجه العامل اي المعطوف فلا يجوز في نحو ما جاء في من امرأة ولا زيد الا الرفع عطف
على الموضوع لان من الزائدة لا تتعل في العارف ويجوز العطف على المحل بهذا الشرط ان كان توجه العامل انما
فلا يجوز مررت بزيد وعمر ولا انما لا يجوز مررت بزيد او اجازة ابن حني في شرط اصاله الموضوع فلا يجوز هذا الضارب
زيد او اجازة لان الوصف المستوفى لشرط العمل الاصل اعماله الاضافة لا كفاية بالفعل واجازة البغداديون
تمسكا بقوله بجمع ضعيف سواء اوند بر محل وشرط وجوه المحوز اي الغالب لذلك المحل على الاصل فيها فلا يجوز
ان زيد او عمرو قائما لان الطالب لرفع عمرو هو الاستدراك وهو المحذور وقد زال بدخول ان ولا ان زيد قائم وعمر
على العطف وقالت الكوفيين وبعض البصريين لتوارد عاملين وهو ان لا يند اعل معول واحد وهو المحذور ويجوز
العطف على النوع خو ليس زيد قائما ولا قائما بالجر على نوع دخول الثاني للمعروف عطف اي للموازاة صفة دخول
العامل التوهم وشرط حصة كثره اي كثر دخولها هناك ولذا احسن قول زهير بن ابي سلمى مبدرك
ما معني ولا سلق شيئا اذا كان كتابك وقول الآخر ما الجازم السهم مقدما والاعطال ولم يحسن قول الآخر وما كنت
داير ب فهم ولا مغيث فيهم عمل لقلة دخول العامل خبر كان في خبر ليس وما والجر التامخ والتامخ الكثيرها
والمفتحة المفيدة ذات السين ووقع العطف على التوهم في انواع الاعراب في القيد وكذا تقدم والرفع حكى
سيبويه انهم اجمعون ذاهبون واكث وزيد زاهبا على توجه انه قال هو والضم قاله الزحركي في قوله
تعالى فيشرناها باثاق ومنه ورا ايثاق يعقوب بالضم على معنى وهبنا لاثاقا ومن ورا ايثاق يعقوب
وقوله وذو الكون ذهبن فيذهبون على معنى ان تذهبن والضم قاله سيبويه في قوله فاصدق واكن
والفارسي في قوله انه من يتق ويصبر جرمنا على معنى شبهه مذخول الفان جواب الشرط ويأتي من اللوولية
بالشرطية واذا وقع ذلك في القرآن غير عنه بالعطف على المعنى لا التوجه اذ بانها خاتمة
في توابع مخصوصه قائم المناوي الله المبني اذا كان متصفا بشبهه نكبت مطلقا لان الاصل في تابعه
الضم كونه منصوب المحل وانما ذلك بالاضافة وشبهها لقوله ازيد انما ورقا ازلت تايرا وقوله
يا زرقان احبتي تعلى وهذا اتمام وجوز الكوفية ابو بكر لكان الاضافة غير محضة فان كانت فجوز رفعه
خو يا زيد الحسن الوجه وجوز الكوفية ابو بكر الابن في رفع النعت المضاف اضافة محضة لان الاخفش

حكي

حكي يا زيد ابن عمرو بالرفع وغيرهم قالوا احوشاذ قال ابن مالك لا شذوذ له ما تفصيل الفرع على اصله لان اللفظ
لو كان مناديا لم يرفع فيه الا النصب فلو جوز رفع نعتهم مضافا فالزم اعطى المضاف تابعا تفصيله عليه فمقتضى الجوز
الفرع ارفع التوكيد والمطلق نسقا قياسا في الثاني وسامعا على الاول حكي الاخفش يا عيم كلم والجر هو الاول اعلى
القطع مبتدأ اي حكم مدعوا او كان مفرد اجاز اي الرفع حملا على اللفظ والنصب على المحل خو يا رجل الطويل
والطويل ويا عيم اجمعون واجمعين ويا زيد والعلام والعلام واوجب الكوفية نصب التلاوة اي النعت
والتوكيد والنسق ورد بالسماع قال تعالى يا جاك اوبي مكة والظن قري في الشيعي بالنصب والرفع وكان
الغرب الازيد والصحاك سيرا بالرفع واوجب الاخفش نصب نعت العلم وتوليد امثا على المحل كما يجب
في ذات حذام العاقلة الرفع حملا عليه ولا يجوز الكسرة المضاف للفظا قال وما واد من ذلك خفضا محركة محركة
اشاع الاغراب واوجب ايضا رفعها اي النعت والتوكيد في حال تبعية التلاوة المقصودة لان الضمة عنده
في يارجل ليست ضمة تابدل اغراب واصلة بابها الرجل حذفت اي فيقول على اغرابه كما كان والجر هو الاول اعلى
وحملها وصار هو المنادى حكم له حكمه فبني كما بنيت نعم البدل والعطف بالمحرف عند الجمهور وكسرة
فما كان منها مضافا او شبه نصب او مفرد او توكيد مقصودة رفع كالوصلة عليه لان البدل بقدر فيه
مثلا مالم البدل والنسق يشهد به لجهة تقدير العامل قبله ولا شذوذ في ظهوره توليد كما يظهر مع البدل
خو يا زيد رجلا صالحا يا زيد بطه الا النسق في ذلك فالوجه ان الرفع والنصب جائزان فيه لامتناع
تقدير محرف النذ اقبله كاشبه النعت وفي الاربع منها اقوات احدها الرفع وهو راي اللطيل
وسيبويه ولما زفي لانه التماسا سمعوا للشيء في الحركة فابنوا النصب وهو راي ابن عمرو بنون
والجرى لان ما فيه ال لم يكن حوق النذ اخل جعل لفظه ماولي الحرف والاب اكثر القراء اوابه والظن
فالله الاربع النصب ان كانت الشبهة للتعريف لانه حينئذ شبهه بالمعاني والرفع ان لم يكن له بل للجر
الصفة كاليسم لعدم شبه حينئذ به وهذا راي المبرر وجوز لما زفي والكوفية نصب العطف بلحرف
الفرع حملا على المحل خو يا زيد وعمر يا عبد الله وعمر او منصف اي النصب الاخفش في العطف على نكرة
مقصودة واوجب الرفع وفي نعت المفعول النون ضرورة المفرد الوجه ان الرفع والنصب في نعت
المضروب المفرد للنون ضرورة النصب فقط لان المنادى حينئذ معرب منصوب لفظا ومحلا فان نون
مقتضون نحو يا بني الضرورة بني النعت على ما نوي في المنادى فان نوي الضم كان الامران او النصب نعتي
وتابع المنادى المعرب بنصب سواء كان مفردا او مضافا لان رفعه انما كان اذا كان لفظا متبوعا بشبه
بالمزجوم الا البدل فكسرة قبله في نصب وكذا النسق كسرة قبله في الرفع ويقال له قول الكوفية ولما زفي السابق
انه يجوز نصبه اذا كان مفردا قال ابو حيان بل هو هنا اول منه هناك ومنع الاكثر وصف النكرة المقصودة
وحكي بون انهم وصفوه بالمعرفة وجره مجزوي العلم المفرد ومنع الاصمعي وصف المنادى المبني لانه
شبهه بالمضمر والمضمر لا يرفع والجر هو راي اللواتي كثر وزوده ولان مشابهة المنادى للمضمر غير ممتعة فكان
العقل ان لا يعتبر مطلقا كما يعتبر مشابهة المضمر لفظا لا معنى فمما زيد الكنى اعتبر مشابهة
في التذكير استحضانا فلا يزداد على ذلك كما ان افعال العلم ما بني حملا على افعال الامور بعد التامخ لافعال
ومنع قوم منهم الفراء والسرائي وصف المخرج قالوا لانه لا يرفع الاسم الا وقد علم ما حذف حصة ومنعني به
فان اجتمع الى النعت فودما سقط منه اولي واجازة الجمهور لوزوده قال اخار من عمر كاي محروما وكسرة
الدليل ممنوع لان الاسم يرفع اذا علم ما حذف منه وان لم يعلم من يعني به وثالثها ان ام لانه لفظ مختص بالندا

فَعُولٌ ومن النادر عدولي **وَفَعْلَانٌ** بالفتح غير مضعف ومن النادر جعل الظم الناقصة وقسطاره
لغيره وشطام العنكبوت وبعد ادات الفعل المضعف فيكثر نحو الزال وفلقال ومواس **وَفَعْلَانٌ**
بالكسر مضعف **الاول والثاني** ومن النادر ديد الاخر الشمر **وَفَعْلَانٌ** بالفتح غير مضعف ومن النادر
ناقة ميلح اي سويحة اما مضد فليش كقائل وزلال **وَفَعْلَانٌ** بالفتح **وَفَعْلَانٌ** بالكسر وفيه العيني
وَفَعْلَانٌ بالكسر ايضا فاق من النادر رجل هو حاه اي احق وامعه اي وكسمة ضربي الي جارية اما استنا
فليش كقوت وانحة وفكري **وَفَعْلَانٌ** بكسر العين في التصغير ومن النادر بئس وصيقل است امرأة امك
في الضم فليش كسيد ولين **وَفَعْلَانٌ** بالفتح في العتال **دُونِ الْقَوِيَّةِ** ومن النادر عني اما في الضم او من
الف ونون فليش كويعد وبسر وعزي ورشي وبخان الكلام الكثير السحول وحيثما كان الجبان **شَيْكَةً**
لِلْمَاذِي الزباني الجرد **وَفَعْلَانٌ** لا غير كدحرج وبادات به خراف بد والناس بالثلاثي لان الكلام في ذلك يطول
فاخرته وانما يحكي على غير هذا الوزن لانه قد ثبت ان الاول لا يكون ساكنة واول الماضي لا يكون مضمة
فيكون في البناء للفاعل ولا مكسورة للضعل فحينئذ الغنة والكون اخيه الامتوخا لوصفه منبعا عليه
ولا يكون ما بينهما متحركا كله لئلا يتوالي اربع حركات ولا سكتا كله لئلا يلتقي ساكنان ولا الثالث
لعدو من سكون الرابع عند الاشتداد الي الضم فيعين ان يسكن الثاني **وَمِنْ ثَلَاثَةٍ** اوزن **وَفَعْلَانٌ**
كدحرج **وَفَعْلَانٌ** كاجرج والاصل جرج **وَفَعْلَانٌ** كاقشع والاصل قشع **وَفَعْلَانٌ** كاقشع **وَفَعْلَانٌ** كاقشع
باسمهم لانه مقتضب بذكر كل محي مضد كضد **وَفَعْلَانٌ** كاقشع **وَفَعْلَانٌ** كاقشع **وَفَعْلَانٌ** كاقشع
من فائس ابوجيان ويظهر لي انه من مزيد الثلاثي غير المحقق وغير المتأثر **بِثَلَاثِي** الجرد
فَعْلَانٌ كالعين اي مفتوحها ومضومها ومكسورها مع فتح الفاء **فَعْلَانٌ** كالعين اي غلبة المقابل
عنه كالومني فكمته او الغلبة مطلقا فهو مفسر **وَالْيَا** عن فعل المضوم في مضاعف نحو حلت
فانت جليل **وَفِي الْيَا** العين نحو طاب فهو طيب وامثلة ان يكون على فعل والجمع نحو حشد ويصل
به ما دل على وصل كشيء ومزج **وَفِي الْيَا** كالعين نحو طاب وهو طيب وامثلة ان يكون على فعل والجمع نحو حشد ويصل
وهو التفرقة كفضل وقسم ومتصل به ما دل على قطع كقص او كسر كصف او حرق كغيب والفتح كخطل وخطل
والقول كرجل والسير كرميل ودبل والايه السلم ولدي **وَفِي الْيَا** كالعين نحو طاب وهو طيب وامثلة ان يكون على فعل والجمع نحو حشد ويصل
ويلحق به ما دل على قول كطق وعظ وغير ذلك كاندفع خود را ودرع والضم كليل قلب وصرف والستر
كجاو جب والصبر كسكن وقشر والرمي كقذف وقذف **وَالْيَا** كالعين نحو طاب وهو طيب وامثلة ان يكون على فعل والجمع نحو حشد ويصل
كبري ونشط وفرو **وَفِي الْيَا** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين **وَفِي الْيَا** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين
المضوم في ياي **وَفِي الْيَا** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين **وَفِي الْيَا** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين
من تعدي فان اكثر الافعال التي جاءت على فعل لازمة استقراء **وَفِي الْيَا** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين
والوم ومن عيوب العباب جنب وجنس **وَفِي الْيَا** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين
خطاب بطيب خلاقي الواو وقالوا اطل اصله طو **وَفِي الْيَا** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين
وهو ياي العين شذوذ او لا ياي **وَفِي الْيَا** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين
وهو الانضمام ما قبلها وذلك ايضا شذوذ وادوي الكلام نحو سر والرجل **وَفِي الْيَا** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين
وَفِي الْيَا كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين **وَفِي الْيَا** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين
شكايته **وَفِي الْيَا** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين **وَفِي الْيَا** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين

صفحة

صفته كاحدث فلانا واجلته اي وحدته متصفا بالحد والجل والحين **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين
وارميت اي اعنته فل الحب والرمي **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين
بمعني حبه **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين
اي شارسير سريعا واذن ببعني انم واقسم ببعني حلف **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين
كفتحت الابواب وذهبت الغنم **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين
كشرق وغرب وغور وكوف وبصر اي توجه نحو الشرق والغرب والغور والكوف والبصر **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين
حَكَايَةً كامن وهلل واية وسبي وسوف اذا قال **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين
وسوف **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين
قولي اي اعرض وفكر ببعني فكر ونم ببعني نيم **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين
وعول عليه اي اعتمد وكجرت المرأة من ركب عجوز او فاعل وهو **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين
مغنى كضارب زيد عمرافا نكلا من زيد وعمر من جهة المعنى فاعل ومفعول اذ فاعل واحد منها بضا حبه
مثلا فعل ب الاخر **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين
كبارك الله فيه اي جعل فيه البركة وقاسي وبالي به اي كادوا كرت به وكوارب الشيء اي اخفيت
وَفَعْلَانٌ كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين
وَفَعْلَانٌ كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين
وَفَعْلَانٌ كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين
اي التا بعد كذا زعمه الحديث وناسبه البعض اي تازعا الحديث وناسبه البعض **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين
الرواية فاعلها وجنبته الشر فتجنده **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين
زيد وعمر واديت الضمير وتادب الضمير **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين
كعلم وكصبر وتجع اذا تكلم الحلم والصبر والشجاعة وكان غير مطبوع عليها **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين
ابنا وتوسدت التراب اخذته وسادة **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين
كأثم وكخبره وتاجد اذا غلب الاسم والحسنة والرجود **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين
وجنب اللين **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين
وَفَعْلَانٌ كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين
وطيضا وشرا **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين
كانصفته فانصف واشعلت النار فاشتعلت **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين
وتناوروا **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين
اي عن فعل كاستلم الحذر والنجي الرجل قال **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين
وهو **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين
من غيره اي من غير ما يدل على علام من فعل فلا فرقته فانصرف وانقسم وسكنته فاستيق **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين
لو دل على ما لم يكن ثلاثا ليقال احكمته فاعلم ولا اكلته فانكسر وشذوخه فانهج **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين
فان دخل **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين
عليه مطاوع اهويته واغويته **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين **وَفَعْلَانٌ** كالعين كسود وشرب والصوب كعور وعبر وحلي كجبه وعين

سوف ولو سميت باقتل متفوقا من المتفوقين فانه لا يظهر له في اوزان الاسماء فيجمع مثل جمع اكل القارب
له ولا يجوز ان يقال من جاهد مستقره جمع ما كان له من الجوع فلو سميت رجلا بغيره لقلت في جمع اقرب وغربان
كما قيل فيه قبل النقل ولا يزيله النقل عما كان له في حال كونه اسم جنس فان لم يستقر له جمع قبل النقل بان لم يجمع
الشيء كالمفعول من اكثر المصاد رفاها لم يجمع اجمع لكنه ما استقر فيه جمع بل اضطرب ولم يتولد فيه قاعدة بحيث
يكون مقبوسه في جمع ذلك الاسم فانه اذا كان اسم ما كان اشبه بمثال الاوك ان يسمى بغيره فانه لم يجمع وهو
مصدر راجع مسيحه على افضل في العلة فتقول ضرب كليل واظرب وخروب من الكثر لكعب وكعب ومثال الثاني
كذا **ص** واما جمع جمع كثره ولبس جنس لم يختلف انواعه وفاقا فان اختلفت
فالجزء لا يقاس هو والاسم بالجمع وانه يقاس في العلة اجمع جمع اجمع فلم يثبت غير الزجاج وان عزي
لا خلاف في ان جوع الكثر لا يجمع قاسا ولا اسما للمصاد وروا الاسماء الاجناس اذا لم تختلف انواعها فان اختلفت
فسيبويه لا يقاس جمعها على ما كانت عليه لغيره ورواها في المبرد والرواف وغيرهما فناس ذلك قال ابو حيان
والصغير مذهب سيبويه لعله ما حكى منه وسواء في اسم الجنس ما ميز واحد بالثاني وما ليس كذلك من المنوع
في الاوك قولهم ربطة واربطة واختلفوا في جمع العلة وفي افعال وافعل وفعله فذهب الاكثر من انه منقاس
جمعها ولا خلاف ان حاسم من جمع العلة اكثر مما جمع من جمع الكثره لكن حوسن الكثره بحيث يقاس عليه ام لا واختار
ابن عصفور انه لا يقاس جمع الجمع لجمع العلة والجمع الكثره ولا يجمع الا ما جمعوا ومن المنوع من ذلك ايد وايد
واو طب وواظب واسما واسام واسورق واساور واسباب وابابيت وانعام وانا عيم واقواك واقاويل واغراب
واغارب ومعن ومعنان ومصران ومصارين وكحشان وكحشانين وجمال وجماميل واعطية واعطيات واسقيه
واسقيات وليوت وليوتات وموال ومواليات بنه هنام وود وود ورات ورات وعود وعودات ومواجب ومواجبات
يوسف وجدايد وجدايدات ومحو ومحوات وطوق وطوقات وحز وحزرات وانصا وانا من وهو ما عزم من الياء
وشوار وبنيت ونعيم وقول وعرب ومعن ومصر وحش وحش وحمل وكطا وسقا وبيت ومولي ودا ودايد وضاحه
وحاج وحاجين وحاجر وحاجر وحز وروص وقال واما ما جاء في الضرورة فاعينات والرعاب وايامون وانكشون
وعقابين وعقابين اما جمع جمع الجمع فثبتته الزجاج ومثله ايضا في العشاء فانه جمع اصاب واصال جمع اصل
والاصل جمع اصل كما تقول رقيق ورقيق ثم شبه اجماع الجمع بغيره على اصل كما جمع عناق على عناق في
ثم شبه اصلا باغصا لموافقه في الزيادة وعدد المضافين فجمع على اصلا وكان قياسه اصلا لاجل الالف
كما عاصير ونفثهم قال ان اصلا قد استعمل في لسان العرب مفردا بمعنى اصل فاصلا بل من جمع الجمع قال
ابو حيان وهذا الحسن من ان يجعل جمع جمع جمع فانه ذكر ابو الحسن من الباء شر ان الضمير على ان اصلا
جمع اصل ليمين واما ان وان اصلا جمع اصله لشيء وسفارين وقد حكم بغيوب اصله في معنى اصل
فعلى هذا لا يكون اصلا من باب جمع الجمع ولا من باب جمع الجمع قال وهذا اولى من تكلف لا يضطر اليه
انتهى وقال السهيلي لا يفرق في جمع الجمع غير الزجاج وان عزي قال ابو حيان وظاهر كلام سيبويه انه
لا يقاس جمع اسم الجمع ومن المنوع من قوم واقوال وركض واركض **ص** **مسئلة** ما لا يقل الاثر من
اثنين ولا واحد له من كلفه ان كان ومنه خاصا بل هو افعال الجمع واحده مصدر واولا الاسم جمع وماله واحد
يوافق في اصل اللفظ والدلالة عند عطف امثاله لجمع ما لم يخالف اوزانه او يساو الواحد في جوع ومثله
ونسبه او ميز من واحد بتا نسبة فاسم جمع او سا فاسم جنس في الاسم اما ما يقع على المفرد وكلمة فان لم يكن
لجنب على الاضطرار فيجمع والافضل اسم جمع وقيل جمع مقدر تغيير وقيل مفرد **ص** على اسم وان على اكثر من اثنين ولا

والجمله

ووجد له من لفظه فهو جمع واحد مقدر ان كان على وزن خاص بالجمع او غالب فيه مثال الخاص عبا قيد ومثلهما
فهذا جمع وان لم ينطق له بمفرد لانه يتناول وزن تختص بالجمع ان لم يكن لاسمهم اسم مفرد على هذا الوزن ومثلهما
الغالب اعرب فانه جمع مفرد ولم ينطق به ويتناول وزن غالب في الجمع لان افعال اقل في المفردات جدا ومنه
برسمه احسار والا فهو اسم جمع كابل وود واحد اصله وناقة وقوم واحد رجل فانه كان له واحد يوافق
في اصل اللفظ دون الهيئة وفي الدلالة عند عطف امثاله عليه فهو جمع مثاله رجال له واحد يوافق في الموقف
الاصلية دون الهيئة ويقال فيه قام رجل ورجل ورجل فان وافقه في اللفظ والهيئة كفعلك للواحد
والجمع فسا في حكمه او لم يوافق في الدلالة عند عطف امثاله كقريش فان واحد قريش واذا عطف امثاله
عليه قد لوله جماعة منسوبه الى قريش وليس مذكورا قريش ذلك فليس هو وكذا ان وجد الزمان
ولكن خالف اوزان المجموع المتابعة او ساوي الواحد في جوع ووصفه نحو الركب سائر او ساوا في النسب اليه
بان نسب اليه على لفظه نحو ركب كما تقول راكبي خلا في الجملة فانه لا ينسب اليه على لفظه بل يرد الى المفرد كما
شبان او ميز من واحد بنزع تا النسب نحو روم ورك فان الواحد منها رومي وترك وتترك ذلك لا يكون روم
وترك وتكونا مجموعا او ميز من واحد بتا الثاني كسر وسرو في المخلوقات وسفن وسفينة في المكنونات
فليس شئ من هذه الاقسام الاربع يجمع بل كل من الثلاثة الاول اسم جمع والآخر اسم جنس وخالف الاخفش
فما كان على فعل كركب وطير وصح فقال انها جوع تكسيرا لركب وظاير وصاحب الاسماء جوع قال ابو حيان
وهو مفرد وحيات العرب صغيرها على لفظها ولو كانت جوعا ردت في التصغير اليه مفردا وانما خالف الفراء في كل
حاله واحد ما فوق في اصل اللفظ كسر وعظام وسحاب ونحوها ورد بانه لو كان جمعا لم يجر وصفه بالمفرد وقد
وصف به قال تعالى اليه تصعد الكلم الطيب اعجازا دخل متغير ومن الفاء على جمع ما يقع على الواحد والجمع بغير
تغيير ظاهر فاما ان يثنى او لا فان لم يثن فانه ليس بجمع كالمصدر اذا اخبر به او وصف به او وقع حالا ونحوه
انما فان الاضطرار فيها ان لا يثنى ولا يجمع فليس بجمع وان ثنى فهو جمع عند الاكثرين لثان وحيات وداس فانها
تطلق على المفرد وللجمع فذلك في حالة الافراد نظير نقل وفي حالة الجمع نظير سائر وحيات في حالة الافراد نظير لحام
وفي حالة الجمع نظير كرام فقد رتب التغيير في حالة الجمع بشدة الحركات ولم يجعل من باب المشترك لوجود تشابه
في كلامهم على خلاف نحو حيث فانه هكذا المفرد وثنى ونحوه على الضمير وان كان بعضهم قد ساء فيكون اذا كانت
من باب فذلك فلما ثبت ذلك ذلك على عدم الاشتراك ووجب اخرون الى ان باب فذلك ونحوه اسم جوع فانه
لا يتغير فيها مقدار فيكون اذا كان من قبيل المشترك بين المفرد والجمع والجمع والجمع ان يوضع لفظ مشترك بين
المفرد والجمع لانها معنيان متبايران بكيفية الافراد والجمع وان كنت اذا اطلقت على الجمع ذل على المفرد والجمع
ضم مفردات بتكلم من لفظها لم يمتنع ان يوضع المشترك بين الكل وجزءه نحو انسان فانه موضوع لهذا الشخص
وموضوع الانسان العين وان كنت اذا اطلقت على الانسان ذل بطريق التضمن على انسان العين فكما السمر
يتمتع وضع مثل هذا الكذا لانه لا يمتنع بين المفرد والجمع بل هو في هذا السهل لانه ليس فيه اكثر من مائة المفرد
للجمع وهذا الذي صحه ابن مالك في التسهيل وقال يمتنع الضمير بين الفلك اسم مفرد يذكر ويؤنث وقوله
تعالى والفلك التي تجري على الثاني المستعمل فيه وهو مفرد واللام للجنس وقوله ويجري بهم اعياد في علي
المعنى كما قالوا الدنيا الصغر والذهر البين وخير هذا القائل بحمله ذليا على الجمع **ص** **مسئلة**
مفعول المفعول المحقق او تقليل او تعريب او تعطيل فلك الكوفة او تعطيل ضم اوله وقسم ثانياه وزاد بيت
ساكنه بعد قبل الف **ص** فوايد التصغير خمس **ص** فوايد خفيفة شان النين وقد ن نحو رجيل وزيد كيريد

عذرك لوجوه لا الكثرة بل يرد الي قوله او تصغير المذكور ان كان له قائل والا فالاناث وتوزع الكوفية فيما لم ينظر
في الاحاد ومثاله واحد من قياسي يرد اليه الان كان له مستعمل خلافا لاي زيد **ش** تصغير اسم الجوز وهو
القلة على لفظها فيقال له ركب ركب وفي قوم قويم وفي رحيط رحيط وفي اجمال اجمال وفي احيال احيال وفي اكلب
اكلبه وفي ارفعه ارفعه وفي غلبه غلبه قال ابو حيان ويندرج اسم الجوز تحت اسم الجوز فيقال له
في تصغيره وارب الاخش باب ركب لوجوه فيقال له ركب ركب وفي رحيط رحيط وفي اجمال اجمال وفي احيال احيال وفي اكلب
اكلبه وفي ارفعه ارفعه وفي غلبه غلبه قال ابو حيان ويندرج اسم الجوز تحت اسم الجوز فيقال له
ان فعله جمع وقوله الجوز مبنى على انه اسم جمع واشبه الكثرة فلا يصغر على لفظه عند البصريين فلا يقال
في رحيط رحيط لان البنية تترك على الكثرة والتصغير يدرك على القلة فيقال له ركب ركب فيقال له ركب ركب
له جمع قلة فيقال له في تصغيره فلو س اقبلس ردا الى اقبلس وفي عنوق اقبلس ردا الى اقبلس وفي اقبلس اقبلس
المذكور ان كان له كذا على سوا كان مفردا مما جمع بالواو والثون ام لا فانه التصغير يحذف الجوز بالواو والثون
حيث لا يجوز في الكثرة في تصغيره فيكون ركب ركب وفي رحيط رحيط وفي اجمال اجمال وفي احيال احيال وفي اكلب
اكلبه وفي ارفعه ارفعه وفي غلبه غلبه قال ابو حيان ويندرج اسم الجوز تحت اسم الجوز فيقال له
وقيلون وفتيون وان كان ركب ركب وفي اجمال اجمال وفي احيال احيال وفي اكلب اكلبه وفي ارفعه ارفعه
يكن لا جمع قلة ولا هو كذا على سوا كان له كذا لا يقال له كذا فيقال له كذا فيقال له كذا فيقال له كذا
سوا كان مفردا مما جمع بالالف والالف ام لا فيقال له في تصغيره وارب رحيط وفي اجمال اجمال وفي احيال احيال
وفي حرم حرم وفي جوار جوار وفي رحيط رحيط وفي اجمال اجمال وفي احيال احيال وفي اكلب اكلبه
كرحيطان مفرد على رحيطان لحيطان وارب رحيطان اقبلس اقبلس اقبلس اقبلس اقبلس اقبلس اقبلس اقبلس
مكسر على واحد مقلد وليس له واحد مستعمل بان لم ينطق له بمفرد اقبلس ولا غيره فباس ردي عند
التصغير الى مفرد القياسي المقلد فيقال له في تصغيره كذا على سوا كان له كذا على سوا كان له كذا
جوار ركب كذا على سوا كان له كذا على سوا كان له كذا على سوا كان له كذا على سوا كان له كذا
الستعمل لا الى المقلد القياسي خلافا لاي زيد فيقال له في تصغيره وارب رحيط وفي اجمال اجمال وفي احيال احيال
ال ملحق ومنه كذا ولا حيلة معينا لفظا غريبا ولو ردت ذواته الى المقلد كذا قد صغرنا لفظا لم يكلم به العرب
من غير اعيان ذلك وكان ابا زيد لم ينطق له بمفرد اقبلس ولا غيره فباس ردي عند
كالقصور في لسانهم فسوي بين ملائيم وكما طيط **ش** وقد يكون للاسم تصغيران قياسي وشاذ وقد يستغنى
بمصرفه في كبر او مقلد من مستعمل واحد المترادين عن الآخر قال ابن مالك ويطلقون جمعها
اصل واحد وتوقف ابو حيان **ش** قد يكون للاسم تصغيران قياسي وشاذ تصبوية وعلية قاله ابن مالك
وغلبه وحده القلي لانها حقا قلة وجميع القلة تصغر على لفظها وقالوا اصبية وعلية وهذا هو
ان ذواتهم صغرنا على اصبية وان لم يستعمل في الكلام وقد جاءت اسما على صورة المصغر ولم ينطق
لها بكبر نحو الكلب من الخيل والحمار والبعير وهو المقلد للثعلب والتمير المعروف في الفاظ كسبه
استوعبها في كتاب المصغر في علم اللغة قال ابو حيان وكثير جمع المصغرات والكثير في الاسماء الاعلام
لقولهم جرمه وبنية وظهرية وحنين وعرين وقوين وام حنين وهذيل وسهيل وسيلر وقد يستغنى
بتصغيره من تصغيره مستعمل قولهم في غروب الشمس صغيران وفي عيشة عيشة وفي العشاء عشاءان
وفي ليلة ليلة وفي رجل رجل وفي بنون بنون كانها تصغر مغنيان وعشاء وعشاءان في ليلاه وراجل
وان هذا التصغير الذي جاء على خلاف الكبر نظير جمع التكسير الذي جاء على خلاف قيس تكسير المفرد نحو ليلي
وبابه وقد يستغنى بتصغيره اخذ المترادين عن تصغيره الاصل قالوا انا فاصغر ابي عيشة ولم يصغر واقتل

استغنا عنه بتصغيره عشي قال ابن مالك ويطلقون ذلك فيما جوار ان جمعها اصل واحد وهو اشتقاقها من
الجمع الامارة كل منها ج ل ي فذلك ان تستغنى بتصغيرها لسان وهو مجليس من تصغير مجلس وذلك ان
تستغنى بتصغير مجلس ومجلس عن تصغير مجلس وتوقف في ذلك ابو حيان قاله في الارشاد
لا يصغر مبنى لا اواه والنادي والمزج وذواتا والذي وفروها لا اللواق واللواقي واللواقي واللواقي
في الاصغر فيقال له اولها مفتوحا ويزاد اخرها الف وقد يصغر اللواقي واللواقي واللواقي واللواقي
فقط ولا عامل على الفعل وفي المصدر ثلثها ما قبل القلة والذوات والذوات والذوات والذوات
بالنفي ومغطا مشرعا ومنا فيه وكل وبعض ومع واي وظرف غير متمكن وعكس ومضمر وشبهه واسما المشهور
وفي الايام ثلثها مفتوحا في الرفع دون النصب واربها عكس اطلق ابن مالك وغيره انه لا يصغر
الاسماء البنية قال ابو حيان ويرد عليه ان بعض المبنيات يصغر وذلك الاسماء المركبة تركب من
في لغة من بني كعبك وعمر وبنه فيقال له كعبك وعمر وبنه وفيه والاسماء البنية لسبب التثنية فيقال له
نا زيد وجعفر قال وقد احتج بعضهم عن هذين التوفيقين فقال لا تصغر الاسماء المتوغلدة في البناء وهي التي
لم تعرب قط فان هذين التوفيقين لهما حالة يعربان فيها ومع ذلك يرد عليه المركب الذي اخره وبنه فانه
لا يعرب قط على امر القولين ومع ذلك ذكرك تصغر قال ولنا نوم ثالث لم يعرب قط وتصغر ذكرك صاحب
البيضا قال ويقال اوبه من كذا وهو تصغير اوبه كما قالوا في البنية كذا في المقلد الذي فيها لا يمنع
من التصغير كالم منع في زيد زيد وهو اسم الفعل لانه على حد اسم الفاعل ومن يستغنى من المبنيات اسم
الاشارة والموصول فيصغر ان اند صار فيها شبة بالاسماء المتكئة من حيث انهما موصوفان ويوصف بهما وقد
خولف بهما فاعلى التصغير حيث ابق اولها على الفع ويزيد في اخرها الف عوضا عما فات من ضم الاول فقالوا
في ذواتها في ثانيا وفي اولها في وان ثمان ثمان وبنان وبنان وفي الذي وفروها اللواقي واللواقي
واللواقي والذوات بنين البنا وقيل بفتحها وكذا الذين بكسرهما وقيل بفتحها واللواقي واللواقي واللواقي
واللواقي في اللواقي والذوات بنين البنا وقيل بفتحها وكذا الذين بكسرهما وقيل بفتحها واللواقي واللواقي
الالف ليست عوضا من ضم الاول اذ لا يمنع من اللواقي واللواقي ولم يصغر وامن الفاظ اشارة للمؤنث
سوي تأوكوا تصغير في وذوي وذوي واستغنا بتصغيرها او خوف من الالتباس بالمصغر كذا قال
واجاز في تصغير اللواقي واللواقي والذوات واللواقي والذوات واللواقي والذوات واللواقي والذوات
تصغيرها استغنا بجمع الواحد المحقر وهو الناجم التيا قال ومذهب سيبويه هو العصب لان لم يثبت
عن العرب ولا يقتضيه قياس لان قياسه يخرج الاسماء ان لا تصغر حتى صغر العرب منها شيئا وقضا فيه
مور والسماح ولا يتعداه وقد دخل في المبنيات الظروف والافعال فلا تصغر لان التصغير وصف في المعنى
والصرف والفعل لا يوصفان فلا يصغر ان قد سمع تصغير فعل التبع قال يا اميل غزلا ناسد ثمان في
قياسه خلاف ولا تصغر الاسماء العاملة عمل الفعل وفي تصغير اسم الفاعل مع عمله كقوله في شرح التسهيل
لا يجران لا تصغر الاسماء المصغرة ولا المشبهة بها ككبت وعوه ولا غير وسوي كوي تصغر غير ولا يجران
ولا امس وعوه وقصر بمعنى عيشة ولا حشك ولا الاسماء المصغرة بالثني ولا الاسماء الواقعة على مظهر مشرعا
كاسماء الله تعالى ولا الاسماء الكسبة بمعنى التصغير ككبر وكبير ولا الاسماء الواقعة على مظهر مشرعا
خودات مرق ولا الاسماء الحكيمة ولا الاسماء المشهورة كالحرم وكسفر وما قبلها ولا الاسماء المستوعبة كالنصب
والاحد وثا قبلها مذهب سيبويه واختار ابن كيسان ومذهب الكوفيين والمنا في الجوزي جوار تصغير

ايام الاسبوع وزعم بعض الضوئين انك اذا قلت اليوم الجمعة واليوم السبت فرفعك اليوم كما زعم بعض الحجة والسبت
وان نصبت لم يغير تغيرها وزعم بعض الضوئين انه يجوز التصغير في النصب وبطل في الرفع وانما المار في تصغيرها
في الرفع والنصب انتهى
عن التاموننا والاصح انه لا يختص بالعلم وانه يقال في غير الترقيم في ابراهيم واسماعيل برسيم وسبعيل وفيه
بريه وسبع وفارقا
من التصغير فخرج تسمى تصغير الترقيم وذلك تحذف الزوائد مع اعطاء ما يليق به
من فعل او فاعل كقولك في ابراهيم واسماعيل وفي اسود وسويد وفي منطلق طليق وفي شجر خرم وفي مدرج
وحيرج وفي زعفران زعفران وفي جوار الترقيم بين الاعلام وغيرها عند البصريين وزعم الفراء وشلب
انه يختص بالاعلام كخارث واسود وعلم فيقال فيها حرب وسويد وكلها وصفين فلا يقال
البحرين واسود واسيد فان كان التصغير اسما لم يثبت غاريا من التثنية وحذف التامل فيقال
في زينب وسعاد وجبلى زينب وسعيد وجبلى قال ابو حيان نعم الصفات التي للمؤنث نحو طالق وخاضع
لا تصغر في التثنية تصغير الترقيم بل يقال طليق وحبيب وقد تحذف تصغير الترقيم اصل بشد الزوائد مثاله
ما حكاه سيبويه عن الخليل في تصغير ابراهيم واسماعيل تصغير ترقيم بريه وسبعيل تحذف الميم واللام من اخرهما
وهما اصل بافتقار ما كانا نالما بزاوان في كلامهم ذهبوا اليها مذهبا لزيادة تحذف فوجها وحسن ذلك طول الاسم
وكونهما اخر او تحذف الهمزة منها وهي اصل في قول المبرد في قوله في قول سيبويه هم المبرد ان الهمزة لا تكون زائدة
او لا وبعد حارفة اصل في سيبويه ان العرب حتى صغيرت هذين الاسمين تصغير ترقيم حذف
الهمزة وينبغي على هذا الخلاف تصغيرهما تصغير غير الترقيم فذهب سيبويه الى حذف الهمزة فيصير ما بقي على
فعليل كما سبقنا اربعة حروف مدونة فلا تحذف منه شيء فيقول فيه برسيم وسبعيل وذهب المبرد الى انما
الهمزة لا تضاف عند حذف الميم واللام كما تحذف اخر الخاسي الاصول فيقال ابراهيم واسماعيل كما يقال
في سفر جيل سفيح قال ابو حيان والمصنف ما ذهب سيبويه وهذا اصغرته العرب فيما رواه التورثي وغيره
النصب هو الجوز حرف اعرابه ما مشددة يكسر متلوها وتحذف تا الثانية وتعلامة التثنية والتصغير فان
لحق للمؤنث تغيير وهو غير علم زاء الى مفزوه والايق الاخوسدات ونحو المركب والمضاف ان لم يقد تحذف
تحقيقا او تقدير او لم يلبس والا لصدح وجوز الجرمي حذف صدر المزج والجملة ونسب ابو حاتم الى الجوزين
والاخفش ان البس **ش** تحذف الاعراب من المنسوب كما مشددة تزداد في اخره ويكسر لاجلها ما قبلها
التي هي وما قبلها وانما كسر تشبها بتا الاضافة وهذا احد التغييرات اللاحقة للاسم المنسوب اليه اذ
يلحقه ثلاث تغييرات لفظية وهو كسر ما قبل التاء واشتغال الاعراب اليها ومعنوي وهو ضمير ورتبه
اسما لما لم يكن له وحكي وهو رفعه لما يقع على الفاعلية كالصفة المشبهة نحو مشددة برجل قوسى ابوه
كانك قلت منسوب الى قوسى ابوه ويظهر ذلك فيه وان لم يكن مشتقا وان لم يرفع الظاهر رفع
الصغير المشكك فيه كما يرفع اسم الفاعل المشتق ولما كان فيه هذه التغييرات كثر فيه التغيير والمخارج
عن القياس اذ التغيير يابس بالتصغير ويحذف اليها اخر الاسم ان كان تانيث كقولك في النسب
الى مكة وقاطنة مكة من اجتمعا وتانيث كقولك عند نسبه مؤنثة في نحو مكية وقاطنة اذ لو بقيت
لغير مكية وقاطنة قال ابو حيان وقول الناس درهم خلفتي لحن او كان علامته كنيته او جمع تصغير
في او موني او بالف وتا كقولك في النسب الى عبدان وعبدان وزيدان وزيدان واثنين واثنين وعشرين
وشتمات عبيدي وزيداني واثنين وعشرين في اجتماع اعرابين في اسم واحد لو لم تحذف في ما عدا

شتمات ومن اجتماع حرفي تانيث في مثلثات فان نسب الى ما جمع بالالف والتاء وكان في الجمع تغيير حركته لازمة
لجفنا ما وجاين كسدرات وعرفات فان لم يكن على روده الى مفزوه فتقول جفني وسدري وعرفي بسكون
عين الكلمة وان كان على البقيت المفزوة فتقول جفني وسدري وكز في فان كان التغيير كسره كسدرات ردتها
فتحة ونسبت اليه كما نسبت الى ايل فتقول سدري كما تقول ايلي وتحذف اليها ايضا عجز المركب تركب
جملة او مزج او عدد او جرمي في التانيث فيقال في النسب الى تابطشرا وبعلك وخمسة عشر تابطل
وبعل وشمي كالتبوحيان وكان مقتضى القياس ان الجملة لا تنسب اليها كما لا تنسب اليها لا تنسب ولا تجمع ولا تحذف
ولا تضاف ولا تنصرف وانما جاز النسب الى الصدر منها تشبها بالمركب تركب مزجها
وبدخل تحت قولنا عجز المركب النسبة الى قولنا وحيدنا وشبهها فيقال لوي تحفيف الكوا وحيدنا تحذف عجزها
بحرفها مجري الجملة تحكي وتقول في النسبة الى كنت كوني تحذف تا الضمير وزد الواو لزال موجب الحذف
وهو اجتماعها ساكنة مع المؤنث الساكنة لاجل التا وقد نسبوا الى الجملة باسمها فقالوا كني في الشعر
قال الاخفش فاصبحت نثيا واصبحت علحنا وقال ابو حاتم انا كنت ملكسا ملكسا القوت فلا تصغر
بكني يجب قال ولو سمي بجملة زايح على كنيان كان سمي بجملة كسره اليوم زيد حذف ما زاد على الجزء الاول
او الثاني فتقول وقيل خرم وجوز الجرمي في الجملة والضم والنسب الى الجزء الاول والثاني فتقول تابطل او شري
وبعل او بكي وجوز ابو حاتم النصب في النسب اليها معا مقتضين فيقال تابطل شري وبعل بكي وتاتي حرمي
في العدد وحدي عشري وقال الاخفش في الاوسط وان خفت الالف قلت رامي حرمي وتحذف ايضا الهمزة
التا عجز المركب تركب اضافة ان لم ينصرف الاول بالثاني تحقيقا ولا تقدير او لم يحذف لسن كقولك في النسب الى
امري القيس امري ومري فامري القيس لم ينصرف الاول فيه بالثاني لا تحقيقا ولا تقدير الا انه انما نسق
له اضافة قبل استعماله على الاسم لا سقت اليه بكونه الا وان تنصرف الاول بالثاني تحقيقا او تقدير او لا ولكن
حذف لسن حذف الصدر ونسب الى العجز مثالا الاول قولهم في ابن عمرو ابن الزبير وابن كراع وابن دعلج
عمري ومزيريري وكراعي ودعلج ومثال الثاني قولهم في ابن بكر بكرى وابوبكر لم يتحذف فيه الاول بالثاني
تحقيقا لان الاسم لا يكون معروفا من غير العلم والاضافة لكنه تعرف به تقدير الاله قبل العلم كان ابو
معرقا بكونه حقيقا ومثال الثالث قولهم في عبد مناف وعبد الاسهل منافي واسهل الاله لوقا لعبد القيس
بالنسبة الى عبد القيس فانهم قالوا في النسبة اليه عبد من فواين ما يكون الاول مضاف الى اسم يقصد قصدا
وتنصرف المضاف الى الاول به وهو مع ذلك اسم غالب او طوات عليه العلمية نحو ابن عمرو وابي بكر وعبد مناف
وعبد الاسهل وعبد المطلب ولذا لم يما كما فيه اب او ام وبين ما النسب كذلك نحو امري القيس وعبد القيس
فان القيس ليس معروفا لغير اضافة امري اليه او عبد نسبوا الى الجد قال ابو حيان والملاح في النسبة
الذي يكون على او غالبا حيث يكون في مجموع معنى مفزود المضاف على الاطلاق فان مثل غلام زيد اذ لم يكن
كذلك ينسب فيه الى زيد او الى غلام ويكون اذ ذلك من قبيل النسبة الى المفزود لا الى المضاف لان كلامه مجزئ
باق على معناه وبالمعنى في التلافي فتدور وتقلب واوا والشددة بعد التثنية حوفي وقد تقلب واوا
في مومي فان كانت حروفان حذف اول السان وتقلب الثانية احواف القلب وسدعير خلا في عسرو
والثاني تانيث رابعة او فزها مطلقا والوا وتلوضم ثالث فصا جدا واليا المشورة المدغم فيها الموصولة بالآخر
حذف النسب بالمعنى غير التلافي فيقال في قاس ومعتل ومستمع قاضي ومعتل ومستمع غير خلا
التلافي كم وشج فان ترد لاه وتقلب واوا استوا كانت في الاصل واوا ام بالارادة لاجتماع الامثال فيقال

المهر لأم التعريف فالتعريف الذي استشهد به المتكلم عن النظم والغالب في قول عن أنها تكسر مطلقا
مع لام التعريف ومع غير غور ضي الله عن المؤمنين وعن ابنك وقد تضمن مع اللام حكايا الخفش عن القوم قالت
ابو حيان وليس لي وجه من القياس والغالب في الواو المعنوي وما قبلها الضمان كانت للمعنى خواصها الناس
والكثير ان لم تكن للمعنى نحو لو استطفنا وقد يزود بالعكس فكسر واو المعنوي وقصر واو المعنوي وقصر واو المعنوي وقصر
استشعر الصلابة بالفتح **ص الامالة** هي ان يجر جواز الالف نحو اليك لكونها بدلت في ظرف او كلمة اليك او
بدلت من ما قبلها في وقت او مكان او قبلها ولو مقصولة نحو في او حرفين ثانياها او نحوها كسرة او قبلها
نحو في او حرفين او لهما ساكن او بينهما **ص** المقصود بالامالة تناسب الصفات وذلك ان الالف والياء
وان تقاربا في وصف فقد تباينا من حيث ان الالف من حروف التاني والياء من حروف الفاعل في وصفين
ما في المقابلة وتباعد ذلك اجتماع الضاد والذال واجتماع السين والذال فان كلا من الضاد والسين يفرق
صوتا خوفا قريبا من الدال وهو صوت الزاي لان الضاد مستقر مطبق فهو من حروف الدال بخلاف ذلك
والسين مرسوم فاشربا صوت الزاي لموافقته بل الدال لكونها حروف شديدة واما فعلها اذ كانت
للمخارج ما تتابع من الحروف ثم الامالة جارية لا واجبة بالنظر الى لسان العرب لان العرب مختلفون في ذلك
فقد من افعال وحريم واسد وليس وجماعة اخر جدي ومنهم من لم يعل الا في مواضع قليلة وهم اهل الحجاز وبنو
الامالة الاسم والفعل نظرا في الحرف فانه ان اقبل منه شيء فهو قليل جدا بحيث لا يقاس به في نفسه على مورد
الاسماء فاسماء الامالة فيما ذكر ابو بكر بن السراج استخرجها من كتاب سيبويه ستة كسرة تكون قبل الالف
او بعدها ويا قبلها وانقلاب الالف من الياء وتشتبه على ما بين ويشير فيه قال ابو حيان وقد اذ سيبويه ثلاثة
اسماء شاذة وهي شبه الالف بالالف المشبهة بالالف المنقلبة وبين فرق بين الالف والحرف وكثرة الاستعمال
انتهى فتقول اذ كانت الالف متطرفة منقلبة عن الياء اقبلت خوفا في رضى وملهي وميم سوا كانت في اسم او فعل
وهو اذ كانت الف منقلبة عن ياء اضلية لوهن ما منقلبة عنها واو ملهي واقبلت ان كان ما قبلها الياء فانها تسمى
بالحرف الثاني المقصود فانها تقول الياء في حال التنبيه والفتحة والتفتيح من العرب وقيد في التفسير بقوله
لاون مما جزم انك اخترت ان من خوفها ووطا لان الفة قول الياء مع الياء الاضافة في لغة خزيل وتغير القليل
في لغة غيره قالت ابو حيان وهذه الشبهة اغني اذ كانت الالف لا تقول الياء الياء الياء الياء الياء الياء الياء
فالظاهر من مذهب سيبويه انه يسوي فيما كان على ثلاثة احرف من نبات الواو بين الفعل وبين الاسم والافتقار
بغيرها في جواز الامالة قال سيبويه وقد يترك الالف في الامالة فيما كان على ثلاثة احرف من نبات الواو وهو خفا
وعصفت قال ازاد ان يميل بينهما وبين الابيات الياء وهو قليل وقرن الفة بين الفاء بين الامالة والافتقار
فيطر دون الامالة في الفعل وتعملون بها شاذة في الاسم قالت واعاخذ الفة يكون في ذلك والله اعلم ما حكم من
ان القراء السبعة اتفقت فيما كان على ثلاثة احرف من الاسم والفاء منقلبة عن واو على الفة والقراء الستة
متبعة وقد يفتقرون على الجائز ولا يفتر اتفاقهم اذ اسم في نقل سيبويه انتهى ولذا يقال الالف اذ كانت قبله من
عين ما يقال فيه قلت قالت ابو حيان وغير بعضهم عن هذا الشك بالامالة ككثرة تعرض في بعض الاحوال فالكسرة
سيبويه وجماعته على كل شيء كان من نبات الياء والواو مما هو فيه عين اذ كان اوله فعلت مكسورا نحو الكسرة كما نحو
نحو الياء فيا كانت الفة في موضع الياء وهي لغة لبعض المحجاز انتهى وذلك نحو خاف وظلم وزاد وجاء فقوله خفت
وظلمت وزدت وجئت فخذ في العين اذ الحقة تاء الضمير ويصير اذ ذاك الياء قلت واخبر من ان يصير الياء قلت
بعض الفة نحو قلت فانه لا يما لساق وهو لانه لا يذوقه ولا كسرة تعرض وكذا يقال الالف اذ كانت متقدمة على ياء

نظرا

نظرا نحو بايع او ما خرج عنها متصلة بها كما حصيل النسخة والضام للين الحروف قال ابو حيان والامالة والافتقار
وباع اقوي لان الياء منقلبة او منفصلة بخوف خوشتان والافتقار اذ كانت الياء كسرة اقوي منها اذ
كانت كسرة نحو ليو ان لان الالف في التالفة اظهر لقومها من حروف المد او منفصلة عن حرفين ثانياها
نحو يبرها ورايت بدحا قال ابو حيان والافتقار صاحب التسهيل يؤول ذلك وكان ينبغي ان يقيد بان لا يفصل
بين الياء والياء منه خوفا فانه لا يجوز الامالة لان الفة فيها ارتفاع في النطق والامالة فيها انخفاض
فتدافع قالت واما شرطه ان يكون ثانياها حلقا فانه لا يكون بين الياء والالف الا حرف واحد
قالت واعلم ان الياء وان كانت من اقوي اشياء الامالة فان لم يجرها سكتا متوحدا شيئا مما املت القراء
لا في حروفها وكثيرا في فركة ورش والاف في مذهب فتيمة وحده فان الامالة موجودة في فركه لذلك
ولذا تاملت الالف لكونها متقدمة على كسرة تليها نحو مناجدا وما خرج عنها نحو ما اذ اخوف من
اولها ساكن نحو شلال غلاف ما اذ كانا متحركين نحو اكلت غيا وما اذ اتقدمت لانه اخوف فانه لا
يجوز الامالة الا ان يكون احدهما نحو درجهاك ويريد ان ينجرها حلقا الياء وشرطه ان لا يكون احدهما
الحرفين منه فالجواز الامالة هو يطر بها لجمع الصلة بين الكسرة والالف وحمل الكسرة في وسط الاسم حكما
في اية فالاسودا ومثلها وما كان الكسرة اقرب الى الالف كانت الامالة اولى من حجاب وكلما كثرت
الكسرات كانت الامالة اولى وقد انتهت اشياء الامالة في مذهبها الياء جمع الين والياء والكسرة وقد
اختلف في اياها اقوي فذهب ابن السراج الى ان الياء اقوي من الكسرة لانها حلقب الامالة بحرف والكسرة
بعضها وذهب الاكثرون الى ان الكسرة لا تحلقب الامالة ظاهرا ومقدرا وهو ظاهر كلام سيبويه واشتدل
له من جهة الشياء بان اهل الحجاز يعلون الالف للكسرة ولا يملونها للياء ومن جهة المعنى بان الاستغناء
في النطق بالكسرة اظهر منه في النطق بالياء التي ليست مدية وان كانت مدية فالكسرة معها نحو ديماس فلا
شك ان الامالة مثل هذا اقوي من امالة سرياق واما الكلام في الياء التي ليست معها كسرة **ص** ونظرا
الياء والكسرة غير النونين ما خرج مستعمل ولو غرقت في حروفين لا تلائم وتقدمه غير مكسور او ساكن اخره و
مفتوحة او مضبوطة وكيف نشر الواو اكل ما يجر ان لم يتساعد ولا يجر سكت في كلمة اخوي ودحا اشر الماسخ
مفصلا والكسرة متبوية في موقف ومدة فان كان الادغام من كل شيء اشر في العنبر **ص** يغلب الياء في الكسرة
المؤخوة بين لا المؤنسية تخرج من حروف الاستغناء للغة فيصل بها نحو يا خا او مفصل نحو خونا خا
او كسر نحو في غومنا سيط فلا يماك شيء من ذلك في الاضمة ونقل سيبويه امالة نحو منا سيط عن قوم من
العرب لتخرج حروف الاستغناء فانه كان المفصل ثلاثة احرف لم يغلب لترجيح خوفا وان
يقصر بها بسوط وبعض العرب غلب حروف الاستغناء وان بعد وما صدرت به من الشين تبع في
التسهيل وقد يعقبه ابو حيان قائلا اما حيل حروف الاستغناء لما خرج عن الالف التي من شأنها ان تامل
لا حكايا لاول ذلك الحرف فيقتضيه كلام المصنف قال وعليه للكسرة واخبر واما غلبته للياء فارجح
ذلك في ما لا يجر حروف الاستغناء عن الالف ولا في تقدمه عليها انما يجر من الكسرة فقط قال ولذلك
قوله المؤخوة بين لا المؤنسية غلبت لانه ليس لنا ما منوية تامل الالف لاجلها المتقدمة على الالف ولا متاخرة
واما الكسرة هي التي لا تكون مؤخوة ومنوية قال فذكر الياء حلقا غلبت ومنوية ان يقال غلبت الكسرة المؤخوة
لا منوية ومثال ما الكسرة منوية وبعد الالف حروف الاستغناء هذا ما في الوقف ومورث بما في قيل اصله
ما مضى فادغم انتهى ولذلك يغلب حروف الاستغناء ما تقدم على الالف فلا يجوز الامالة نحو قاع وغانم وصاعد

وطايفه وضامن وطالم الا ان يكون مكسوراً نحو غلاب او ساكناً بعد مكسور نحو صباغ فانه يجوز الامالة
ومضى انضمت بالالف كالمفتوحة او مضمومة منعت الامالة قال ابو حيان سوا تقدمت نحو راسد
وفراس او تاحوت نحو هذا كافر وحار ورايت حماراً وبعض العرب يميل ولا يلتفت الى ان كان كسرت
الراء كفت المانع كقارب وغارم فان حرف الاستغلا لو لم يكن الراء المكسورة بعد الالف لم يمنع من الامالة
لكن الراء المكسورة نزلت منزلة حرفين مكسورين في قوتها في جنب الامالة حتى غلبت المستعجل في ما قوي
هذه الالفات لانك تستعمل بلسانك ثم بعد ذلك سهل حيث قوي للموجب التزمه وكذلك لم تـ
يغلب الراء المكسورة حرف الاستغلا اذ كان فشاخاً اعزها خوف الف لا ان ذلك لم يميل اصحاحاً بعد الحذف
وهو صعب فان كانت هذه الراء اعزها من الالف نحو البس ذلك بمقام يغلب الغاف لبعدها في الالف
لغة شاذة قال ابو حيان في قوله التسهيل كفت المانع اختصاراً حسن وذلك لان المانع يشمل حرف الاستغلا
ويشمل الراء المفتوحة التي نزلت منزلة حرف الاستغلا فاذا انضمت بالالف الراء المكسورة كفت ما منعه من الامالة
وهو حرف الاستغلا نحو غارم والراء المفتوحة نحو فراك لان الراء المفتوحة ليست في باب المنع باقوى من حرف
الاستغلا انتهى فذلك رد في التفسير بقولي كل مانع وبعض العرب يجعل الراء المكسورة ما نعه من الامالة
كالمفتوحة والمضمومة ولا يفرق بين الامالة (الاولى) وبعض ما الالف بعضه فلو كان التثنية من كلمة والالف
من اخرى نحو هذا اقاضي سا بوز ورايت يدي سا بوز لم يحذف الالف سا بوز لان الراء المكسورة والكسرة
الموجبين للامالة من كلمة والالف من كلمة اخرى ولذلك لو قلت هان ذي عنده لم تزل الف هان اجماع الكسرة
هجرة ان الالف هان من كلمة والكسرة من كلمة اخرى قال ابو حيان ويستثنى من هذه بقية ما هان هان
ولكن يضر بها فان الغناء التي تاء من كلمة والشبلة الذي هو التاء او الكسرة من كلمة قال وقد مضى بقليل
انتمغا رد ذلك في التاء وكما انها مفقودة لحاقها قال وقد مضى اعلم ان الكسرة اذا كانت منفصلة
عن الكلمة التي فيها الالف فانها قد تاءت الالف لها وان كانت اضعف من الكسرة التي معها
الكلمة الواحدة قال سيبويه سمعنا يقولون لزيد مال فامالوا الكسرة وشبهوا بالكلمة الواحدة
انتهى وقد يثبت مانع الامالة وهو في كلمة اخرى غير الكلمة التي فيها الالف نحو بريدان يضر بها قبل
بالالف من كلمة والمانع الذي هو التاء في من كلمة اخرى ودرجاً اثرت الكسرة مشوية في مدغ أو موقوف
عليه نحو هذا احواد وحواد وحواد والالف في لسان ان مما كانت الكسرة ذاهبة منه للاذغام انه لا يمانع
الف قال ابو حيان فغلط قول التسهيل في مدغ يشمل ادغام ما كان في كلمة نحو جاد وادغام ما كان
في كلمتين نحو ان ابوار لغز وقد حكي صاحب كتاب التفسير خلافاً في امالة الالف التي قبل الراء
للزعم في مثلها وفي اللام على الابوار زينا والنهايات فقالت بعضهم يمنع الامالة في ذلك لذهاب
الجالب لها وهي الكسرة بالادغام وهذا مذهب ناس من النحويين البصريين وقال الاكثر ان الامالة
ثابت في ذلك مع الادغام كقوله ما من غيره وذلك ان يستكن الحرف للاذغام عارض بمنزلة تشكيل
الوقف اذ هو صدد وان لا يدغم ولا يوقف عليه والعارض لا يعتد به والمخالف اخذ احمد بن يحيى قال
ابو حيان وهو عندي الصحيح لانه الامالة قد حكاها سيبويه في حاد وان كان الاقصر ان يمانع فاذ كان
قد جاء ذلك في مثلها مع الكسرة لا يظهر الا ان اضطرغاً عسر ففك فلان يجوز مع هذا اول
لان هذا الادغام ليس بواجب وجوز ايل اذا وقفت ولا سيما اذا قلنا بان المدغم في شيء يتأثر بحركته
اشارة لطيفة فكان الحركه اذ كان متوقفة لكنها ضعفت **ص** واميل الى سبب الجواز في الفواصل

فيل

قله وكثرة الاستعمال **ص** من اسباب الامالة فيما عرك من الاسباب الستة الشاذة مجاورة المثال قال
سيبويه قالوا وايضا عدا فامالوا الامالة كما مالوا الكسرة وقالوا معزانا في قول من قال عدا فامالوا
جميعاً وذا قياس انتهى قال ابو حيان وقد قدر القدر بالامالة للامالة في مدغ كالم من ذلك صا والنصاري وتار
التي هي وسين اساري وكسالي وكاف سكارى وكاف سكارى امارها بعض القراء الامالة ما بعدها قال وقولنا
مجاورة المثال اشبهنا اميل لنقدم الامالة عليه وما اميل لتأخر الامالة عنه ومن اشبهنا ما مرعاة الفواصل
كالمالة والقوى والليل سحر لمرعاة فلا وما يقدر من روس الا في وقد قوم منهم صاحب البدع والبرهاني من
اسباب الامالة كثره الاستغلا كالمالة الاعلام نحو الحماج والجماع الزاجر من قوعاً ومنصوفاً قال ابو حيان
كثرة الاستغلا من الاسباب التي اميلت الالف لاجلها **س** والفتحة قبل الراء المكسورة اوها تانيث لا سكت
على القصير **ص** اميل من الفتحات فوغان **احدها** ما تليته الراء المكسورة قال ابو حيان وهذه الامالة
مطلوبة وانما شرطان احدهما ان تكون الراء المكسورة تلي فتحة في غير تاء او يكون بينهما سون ساكن غير
التاء نحو من عمرو وحبط رباح او مكسورة نحو ياسر وسواك الفتحه في حرف استغلا نحو من النقرام
في راخوزام في غيرهما نحو من الكرام كانت التاء والفتحة في كلمة كالمية أم في كلمتين نحو رايت حبط رباح
فان كانت الفتحة في تاء نحو من الغير او الساكن الفاصلة بين الفتحة والتاء نحو غير امتنعت الامالة فيه
الشرط الثاني ان لا يكون بعد الراء المكسورة حرف استغلا فانه لا يجوز الامالة وذلك نحو الشرف
والصراط **ص** النوع الثاني ما تليته ما تانيث موقوف عليها قال ابو حيان سبب الامالة انما
الثاني من الاسباب الشاذة وهو انما شربت بالالف المشبهة بالالف المنقلبة قال سيبويه سمعنا العرب
يقولون ضربت ضربته اخذت اخذت شربت الراء بالالف فامالت ما قبلها كما يميل قبل الالف قال
ابو حيان ولم يبين سيبويه باي الف شربت والظاهر انما شربت بالف الثاني لاشتراكها في معنى
الثاني قال وكل ما تانيث فان الامالة مجاورة في الفتحة التي قبلها ولاعمال الالف قبلها نحو الحماج والجماع
الا ان كان فيها ما يوجب الامالة نحو امالة مرضاه وتقاء وسواك كانت هذه الراء المنقلبة نحو غلامه
ونسبا به ام لا لانها كلها ثمانية فان كان الراء السكت نحو ماهية فذهب ثقل وبنو الانباري الى جواز
ذلك وقد قدم ابو مدرام اللخاف في فقرة الكسائي قال ابو الحسن بن البادس ووجه امالة ذلك
الشبه اللغوي الذي بينهما ولكن هذا الثاني انتهى **ص** لا مال مبني الاصل غيرها وناو او ممي واني
والاحرف غير سمي به الابل ولا في اما لا قبل الجواف قال قوم وحيي والفواكك غير ما مر مشعوع او غير
قصير **ص** لا مال من الاسباب التي اميل من غير الممكن اي من المبني الاصلها وناو نحو مؤبها ونظر اليها
ومؤبها ونظر اليها وذا اسم الاشارة سميوا اقام بالامالة وامالته شاذة ووجه امالته ان الفاء تاء
قد حذفت فيه بالتصغير وان كان التصغير لا يدخل نظايره فنصرف فيه بالامالة وامالة العرب مشي
في كل احدها من الاستغلام والشرط وكذلك اي وامالته الفه انا هو كشيدها بالالف المشبهة بالالف
للغلبة واختلف في وزنها فقيل فغل واليه ذهب الاخوارى واختار ابن محاذ وجوز ان يكون
افعل واختاره ابو الحسن بن البادس لان زيادة الهمزة او لا عند سيبويه اكثر من زيادة الالف اخيرا
وخارج مبني الاصل ما عر من بناء كالمنا دي نحو تافتي ويا حنبل فاما امالته مطرودة وامالة الفعل الماضي
مطلوبة وكان مبني الاصل واما المعروف فلم يعمل منها الا بلي لانها تنوب عن الحلة في الجواب فصارت لها بذلك
مزية على غيرها ولا في اما لانها موضوعة موضع الجملة من الفعل والفاعل لان المعنى ان لم تفعل كذا فافعل

ذات الكرم الله به يؤيد بها حذف الالف وسكن الهمزة وحركتها الى التاء وبذلك فتحها قال ابو حيان وظاهر كلامه اقتباس ذلك لانه قال اخيرا لا فعل ما ذكر يجوز ان يقف على منها وعنها وفيها منه وعنه وفيه فانه انما روي منه فيما علمناه حذف الحرف الواحد على وجه التدوير بعض العرب وينبغي في اشياء ذلك ان كثرة نوجب القياس قال وكل مني اجز الف نحوها واولا وحنا يجوز فيه ثلاثة اوجه ابقاءها والفتحة في الوصل وابدالها همزة ومن هنا فشا ذلك في الاسم المنذوب فانه يتعين في الوجه الثالث وهو الحاق الهمزة بزيادة ولا يقف عليه بالالف فقط ولا تبدل الف همزة ولحق هذه الهمزة بالهمزة فلا يقال موسى او عيسى هـ حرز امن التباسه بالاضاف اليه وزعموا قبلت الالف الموقوفة عليها همزة او واو او ياء نحو هذه افعاء او افعي او افغوا في هذه فعي وهذه عصا او عصا وعصا في عصا والاولى والاخرة لغة بعض طر النائية لغة فزاره ونقص سبويه على ان حذف اللغات الثلاث في كل الف في اخر اسم سواء كان نشا اصلية او غير اصلية وحركتها للتسليم ان بعضهم يقول زابت رحلا فيهم عز لانها الف في اخر الاسم واختلف في الوقف على اذن في ذهب ابو علي الفارسي والجمهور ابدال نونها في الوقف الفاء وذهب طائفة الى انه يقف عليها بالنون قال ابو حيان ولما عمن ولن وان نحوها فانها يقف عليها بالنون اذا اضطر الى ذلك لانها حروف لا تضمن الوقف عليها خلاف اذن فانها تضمن الوقف عليها والفضل قاله واما النون الضعيفة فلا خلاف انه يقف عليها بان ابدال نونها الفاء اذ التفت ما قبلها فان واختلف في كاي قاله وادعوا من الفعل حركتها كحرف كثيرة الاستعمال وذلك للمخارج من كان غول بك ثم وقف عليه فنص بعض اصحابنا انه لا يكون فيه الوقف على الكاف ولا يصح محوري ما ادر في الوقف على الزا ان نون لم يك لم تحذف عند التفت الساكنين بل تحركت فيه خلاف ما ادر في فانها تحذف عند التفت الساكنين فلما خالف في الوصل خالف في الوقف ولانه لم يقف عليه بالسكون لكان احوالا بالكلية فصا وعنه في امر قاله وظاهره انه تردد النون المحذوفة كاترد النون في امر واما الف فانهم يقفون على الكاف ولا يردون المحذوفة قاله وعلاوة الحزم في لم يك حذف الحركة التي كانت على النون المحذوفة وكثرة الاستعمال وصحة ابو علي في العسكريات بان حذف الحركة للحزم ثم كثر استعماله له فحذف النون للحزم كما تحذف حروف العلة للحزم لانها تشبهها في امور معلومة وتوجزم بعد حزم محذوف بتدريج ونظير لم يك لم يكن انتهى **مسئلة** يقف على حركتها غير الساكن بالسكون والوزم مطلقا وقيل لا روم في الغنة والاشمام والضم والضعف ان لم يكن همزة اولها او نون ساكنة او منصوبا منصوبا وقيل حركتها ساكنة من غير هذا الفتحة في الاصل لم تحذف ويقف على النقول التي ثابت له ما هو في الاصل والمنقول حركتها الاخر وقيل مثلها لا التفت الساكنين وقيل للذالة على الاعراب وقيل لانها **الحرف** اذا كان اخر الموقوف عليه متحركا غير ثانيا التانيث جاز في الوقف عليه امور **احد** السكون وهو الاصل في الوقف على المتحرك وقيل انما كان الاصل شيئين احدهما ان الحرف الموقوف عليه مضى والحرف للبترايم لان الوقف هو الانتهاء مضى والابتداء فينبغي ان تكون حركته مضادة لصفته والابتداء لا يكون الا بمضرك فيكون هذا ساكنا والاخر ان الوقف موضع اشتراحة لانه موضع ضعف فيه الصوت فاخترنا الحرف الموقوف عليه اخف الاحوال وهو السكون ومعلوم علامته في الخط حافوق الحروف وضورتها هكذا **الثاني** الروم وهو اخف الصوت بالحركة هكذا سرحه ابن مالك وقال بعضهم هو ضعف الصوت بالحركة من غير سكون فيكون محالة متوسط بين الحركتين والسكون ويكون في الحركات كلها في المرفوع منونا كانا او غير منون وهو كجهر من الضمة في المنصوب وغير

النون

النون وفي المفتوح وفي المحذور والكسرة وبالفحة وفي المكسور وهو كجهر من الكسرة وحاج في المنصوب والمفتوح الى رياسة لفحة الفحة وتناول اللسان لها منوعم ولذا لم يحذف الف في الفحة ولما انصوبون قد حجب الجهر وجواز في الفحة قال الاشاعرة على ابن احمد بن خلف الانصاري عرف بابن النابلس زهر ابو حيان مدان الروم لا يكون في المنصوب طفيفه لان الروم لا يرفع حكم حكم السكون لما فيه من جري بغير الحركة في الوقف فلا يمنع ان يكون الفتح لغيره انتهى ولما المنصوب المنون فمن وقف عليه من العرب دون تقويمه فانه يقف بالاشكال والروم **الثالث** الاشمام وهو الاشارة الى الحركة دون صوت فهو لا يدرك الا بالروم واليقين الشيع فيه حظ ذلك لا يدرك الا بالروم ولا يدرك بالعلم ان يضم شفوية اذ وقف على الحرف قال ابو الحسن المصنعي في قصيد يري رومنا والعمر تسم صوتيه واشياء منا مثل الاشارة بالشفوية وذكره الصوفية ان الاشمام مختص بالضمه سواء كانت اخر ايام بنا كالموا لا يكون في المنصوب والمحذوران الفحة من الحلق والكسرة من وسط الفم ولا يمكن الاشارة لموضعها بالاشمام في النصب والمحذوران المنزلة بخلاف الروم لانه عمل اللسان فقط فتلفظ بها الف على خفيفا وتسم قال ابو حيان وقولهم في الروم انه عمل اللسان لا يتم الا في المحذوف اللسانية وهو الذي يكون اللسان كحل في حركاتها الا في ان الحروف الحلقية والشفوية لا عمل اللسان فيها ومع ذلك يجوز فيها الروم وانما لم يكن الاشمام في الفحة والكسرة لان الاشارة اليها شفوية ليست الشفة انتهى **الرابع** الضعيف ونقالت فيه التسهيل تارة بحذف ساكن من جنس الحرف الموقوف عليه فيجتمع ساكنان فيحرك الثاني ويذهب فيه الاول وقال بعضهم الضعيف تشديد الحرفين في الوقف نحو هذا جعفر وقام الرجل ولا يجوز ذلك في الهمزة بنا نحو بناء لان العرف تنكبت اوطام الهمزة في الهمزة الا اذا كانت عينا حارسا ولا دل ولا في حرفين نحو وسر ولا في تالي ساكن نحو عمرو وبكر ويوم ويوم ولا في منصوب منون لانه يقف عليه في اشهر اللغات بابدال الف من تنوينه ولا تضعف في الالف قال ابو حيان ولم يؤثر الوقف بالضعف عن احد من القراء الا ما رواه عيسى بن عمرو عن عاصم انه وقف على قوله تعالى مستطير في سورة العنكبوت بعد الداء وذلك بخلاف الاشكال والروم والاشمام فان ذلك مروي عنهم **الخامس** النقل بان ينقل حركة الحرف الموقوف عليه الى الحرف الساكن قبله نحو قام عمرو وضعت اليم وسرت يمسك كسر الكاف قاله انا ابن مارية اذ اجد الضم ونقالت ارنبي جارا على ساكنها من الغوا ذلك لك المحمل وقال عجت والذهب كسر جمد من غنري سبني لم اضربه قال ابو حيان ولما يؤثر الوقف بالنقل عن احد من القراء الاشياء روي عن ابن عمر انه قرأ ونواصة ابا الصبر بضم الباء وقرأ سلام بن السدر والعصر بكسر الصاد وقال والظا جمد من كلام ابن مالك ان الحركة التي كانت على الحرف الموقوف عليه هي بعينها التي نقلت الى الساكن قبل الحرف وبه كانت تحقق الضميين قاله نقلوا اليه بذهب حركة الاعراب بالجملة وقال ابو علي هذه الحركة لا التفت الساكنين واستدل على ذلك بانهم لم يفتوا في زيد وعون لان التاء والواو احتملتا ذلك كما احتملتا ان يذهب ما بعدهما ونحو يوب بك قال ابو حيان وينفصل عن هذا انما يلزم من استعمال الحركة في حرف العلة قال وقال ابو علي ايضا وليس بخبريك لا التفت الساكنين محضا الا ترى انما يدل على الحركة المحذوفة كما رآموه المحذوف واسمونه للذالة واحصا بان الوقف تحتل فيه الجهر بين ساكنين ولا يبعد رافعا نقلوا اللسان حركة للوقوف ثم ان النقل لا يكون الا الى ساكن فان كان ما قبل الحرك الاخر متحركا فلا يجوز النقل فلا يقال مسير زم بالرجل بكسر الجيم نقل الحركة للام لانها لا تسعولة تحركتها ولان النقل انما كان في راء من التفت الساكنين

وهو منقود في الذي ترك ما قبله ولغة النقل ان المصنوع قال من ياتر المحرم فيما قصد محله مساعيد
ويعلم رشح وشرط الساكن ان يكون صحيحا فان كان حرف علة كذا او عون وبين لم يحرك النقل اليه لان نقل
الحركة على حرف العلة وان لا يكون مضافا نحو العمل فلا يقال انتفعت بالعمل لان ذلك مضاف الى فك
المدح وقد اعترضوا على ادغامه فلا يملك مثل هذا الا في ضرورة الشعر وشرط المنقول منه ان يكون حرفا
صحيحا فلا ينقل من عزوانه يود الى كون الاخر او اقبلها صيغة في المرفوع وذلك مرفوض والى القلب
والتي هي في المرفوع وشرط النقل ان لا يودي الى عدم النظر فلا يجوز ان انتفعت ببشر لانه يصير على وزن
فعل وهو منقود في الاسم لا يصح فقال ببشر هذا بشر فيشقي ولا في هذا بشر لانه يصير على وزن
فعل وهو منقود في الكلام بل يتبع فقال ببشر وهذا بشر ويستثنى من هذا الشرط الهمزة زائدة بحوز
النقل منه وان اودي الى عدم النظر ويعتبر ذلك لان الضرورة فيه اخف من الهمزة الساكنة ما قبله فلا
هذا الرد ومزوت بالبطر وشرط الحركة النقلة ان لا تكون فتحة فلا يقال قرأت العلم بالنقل بل العلم بالاتباع
وذكر في امتناع النقل من الغضة الى الساكن قبلها وجهين احدهما انهم لو نقلوا في الوقف وسكنوا في الواصل
كانت الهمزة في الواصل والهمزة في الغضة في المضموم والكسرة في الواصل وبوجهين من ذلك ان
مراعاة الحركات في الوقف في الوقف فصار الوقف كأنه اصل اذ اخافوا ان يكون في ذلك فعل
اذا وصلوا في الواصل وهو التثنية والثاني ان المصنوع ان كان مبنيا فينبغي ان تنوينه الف فلا
يمكن النقل لان ما قبل الالف لا يلزمه الغضة وذلك خلاف المرفوع والمجوز وان كان فيه الالف واللام
لانها بدلية ولا الالف واللام لا تلزم فكان التنوين موجودا قال ابو جحيان وهذا
ضعيف لان هذه العلة ليست شاملة الا في ان من الاسماء المتنوعة الساكن ما قبلها ما لا يكون مبنيا
ولا في الف واللام وذلك نحو حوا وهدا اذ منع الضرف ونحو حصر اسم امرأة فلا مانع عن هذا
التنوع من النقل نحو النصب لارتفاع تلك العلة المانعة ويستثنى من هذا الشرط ايضا الهمزة فيقال
رايت الرد والحيث واختلف فيه ذلك كما اختلف فيه الاداء في عدم النظر بل هو اولى وخالف الكوفيون
وهذا الشرط فاجازوا النقلة نقل الغضة الى الساكن قبلها مطلقا وان لم يكن مرفوزا فيقولون رايت
البكر في رايت البكر ووافهم الجزم قياسا منه لاسماها قال ابو جحيان ولم يوتر
عن احد من القراء وفي الافصاح قد انتفعت الغلات وكثر فيها الشاذ ولم يسمع فيها هذا الوقف فاجاز
في الشعر واذ انقلت حركة الهمزة حذفت الحركات وابقين على حامل حركتها كما موقف عليه فثبت ادراجها
فيقال هذا الرد ورايت الرد فيصير الساكن الذي تحرك اخر الكلمة فيصير عليه ما جري على الصحيح
اذا وقف عليه فن الوجه الشدة والروم والامام والاندلس حيث يكون التضعيف وحده فوهما
في الاخر والقوا حركتها قبلها كما حذفتها اولى بالاولا واخر في محل التغير واما غير المحارزين
فانهم ثبتون الهمزة بعد النقل فيقولون هذا الرد ورايت الرد ومزوت بالرد او مبدلة
بالحا وشد حركة ما قبلها فاجازوا هذه البلو ورايت البلو وهذا الجواب ورايت الجواب ومزوت
بالحا وهذا الرد ورايت الرد وشد حركة ما قبلها بالرد في **ص** والافصح انما في الثاني الاسم
تلوح حركتها وسالاهما من جمع التضعيف وشبه في جهات ولا ت وجريان والاحسن وفاقا لابي جحيان
سلامة ريت وشدت ونقلت **ش** اذا كان اخر الوقف عليه تانث في اسم والافصح انما في الثاني
في الوقف هذا ان تحرك ما قبلها لفظا كفاطمة وقاية وطلحة وعلة او تقدير كالحياة والقناة

كان اصل هذه الالف حرف علة متحرك انقلب غنة واختار هذا الشرط من غوبت واخذت فان تأخضا
للتانث لكن لم تحرك ما قبلها لفظا ولا تقدير فيوقف عليها بالسا لا بالها وخبر بقولنا في اسم التانيث
تكون في الفعل نحو قامت وقعدت وقولنا تانث تانث في التانيث والقوات كان مشهورا للغة
الوقف عليها بالسا وان كان تعين العرب وقف عليها بالها وتعين العرب لا يبدل وان اجتمعت
الشرطتان **ب** بعضهم ياتر سورة البقرة فقال يجب الاحتفاظ فيها ولا يات وقال
الراجح ان الله تكلم بكلامك بكلي مسلت من بعد ما وبعد ما وبعد ما بانت نفوس القوم عند الغلصت
وكادت الحرة ان تدعى امت فانس ابو جحيان وعلى هذه اللغة كتبت الحفظ في الصحاح المصنف
بالتأخير قوله تعالى ان شجرة الزقوم احقر يقسمون زحمته وتساوي اللغة الفصحى كانت التا
في مفرودا وهم تليسا كما قلنا اما جمع التضعيف والحمل عليه كالمذات والذات والاحوات والاولاد فلا يصح
الوقف عليه بالسا ويجوز انما هما سمع من الناحية من الكوفة وكيف الاحوة والاحوة قال
ابو جحيان وكان القياس ان يكون الوقف بالها لانها التانيث لكنهم ادوا التفرقة بينهما وبين ما يكون
فيه للواحد كاستغلا فعلقاه فلان التانيث للمفرد بمنزلة شئ والتانيث لجمع من تان الاطلاق نحو
عبرت لانها ضاربت مع التانيث تدل على الجمع كالتا والنون في كثير من فصحت لذلك
وفي الافصاح ما حكاه الفراء وقطرب من الوقف عليها بالها شاذ لا يقاس عليه وفي كتاب
اللوحي لابي العتقى الرازي ان الوقف عليها بالها لغة صلي في جهات جهات وجره ان
اقرار التا وابدالها حاء وقد وقف عليها بالها في السعة وعلى لات ويات قال
ابو جحيان واما مت وريت ولعلت فالقياس على لات شائع فيوقف عليها بالها والها وقال
وقد ذهب الى ذلك ابن مالك في ريت قال والاحسن عندي الوقف عليها بالها والواصل
فيوقف بها السكت ونحوها على فعل حذفت اخر مع فائه او عينه وقال الاستغناء مية
ان جرت باسم والا فاختارا ويجوز في حركة لانشبه الاعرابية لا مبني للنداء وقطوع عن الاضافة
او استعملوا لولا الماضي في الاعراب وذا التانيث التانيث **ب** مما يختص به الوقف زيدا
ها السكت فيوقف بها على الفعل المعقل الاخر في المحرم او في الوقف فان كان محذوف الف نحو
لا تفر زيدا وق عمر او محذوف العين نحو لا تفر زيدا وبكروا او وقف عليه وجب الحاق الها لانه
نفي على حذفت واجد كما وجب رد التا في مرفوعه وانما لم ترد هذا اللام المحذوفة لان الواجب
لحذفها قائم موجود وهو المحذوم او الوقف خلاف مز فان الموجب لحذف لامه قد زال
في الوقف فلذلك كان الحذف اللاحق في ق ونحوه الها وكان لزومها في الوقف عوضا من المحذوف
الذي هو الف والعين لا اللام وان كان غب محذوف الف والعين فحذف الحاق الها عوضا منه
واغزه ولا تغزه ويجوز تركها وان كان الاكثر الاختار الحاق الها في هذه النوع لان الكلمة المحذوفة
الاغتراب لحذف اخرها فلهذا ان يجمعوا عليها حذفت لامها وحذف الحركة ووجه اللغة
الاخرى ان الكلمة قربت بالاعتقاد على كونها على اكثر من حرف فثبتت علام تحذف منه شي والمذغفر
في ذلك كغيره غول بصل الاكثر فيه لم يظله وذا الاستغناء مية ان جرت باسم نحو مجي مر
جيت وجبت عند الوقف الحاق الها فيقال مجي مره وان جرت بحرف غول ففعل وعمر
تسال فالاحسن الحاق الها فيقال له وعمر ويجوز لم وعمر بالاسكان ولما كان هذا الان الجاز

وجبات متعده اتي ليس ضوابط واجدا واحدا في اصطلاح النحاة فقال في التمهيد هو علم يتعلق بسده
الكلمة وما لحقها من اصالة وزيادة وصحة وعلال وشبه ذلك وقال ابو حيان علم الضوابط على
احكام الكلمة والاختلاف على قسمين قسم يلحقها حالة التركيب وقسم يلحقها حالة افراد فالاول
تضمنان قسم اعوان وقسم غير اعوان وسمي هذان القسمان علم الاغراب تعليلها لاحد القسمين
والثاني ايضا قسمان قسم تتغير فيه الصيغة لاختلاف المعاني نحو ضرب وضارب وقضارب واضطراب
وكالتصغير والتكسير وبناء الالات واسماء المعاد وغير ذلك وهذا جرت عادة النحويين بذكره
قبل علم التعريف وان كان منه وقسم تتغير فيه الكلمة لاختلاف المعاني كالنقل والابدال والقلب
والنقل وغير ذلك ومتعلق التعريف من انواع الكلمة الاسم المصرب والفعل المتصرف فلما دخلت
في المحذوف ولا في الاسماء المنفية ولا الافعال الجامدة نحو ليس وعني **الاشتقاق**
اصغر وحوز لفظ الى اخرها سنية في المعنى والمضروب الاصطناع والكبر ويجوز فيه ترك الترتيب
ولم يشتهر غير ابى علي وابن جني وانكر قوم الاول ايضا وقال الزجاء كل كلمة فيها حرف من كلمة
في مشتقة فيها ونحوه لبيبي ولا بد فيه من تغيير ولو تعدى **الاشتقاق** نوعان اصغر
والكبر فالكبر هو عقد تاليب الكلمة كلها على معنى واحد كما ذهب الله ابن جني في مادة ق ولـ
ان تاليبها السنة على معنى الحقة والسرعة نحو القول والقلوب والوق واللقوق والوق وكذا ذكر
صاحب المحرر في مادة الكلمة ان خمسة منها موشوعة لمعنى الشدة والقوة وهي الكلم الكلم اللكم
والكل والملك والسادس ممل وهو لك قال ابو حيان ولم يقل هذا الاشتقاق الاكبر اخذ
من النحويين الا ابو الفتح ابن جني وحكي عن ابى علي انه كان يانس به في بعض المواضع قال
والصحيح ان هذا الاشتقاق غير معمول عليه لعدم اطواده والاشتقاق الاصغر هو اشتراك
من مادة بدت عليها وفي معناه وهذا الاشتقاق ايضا فيه خلاف ذهب الخليل وسيبويه وابو عمرو وابو
الخطاب وعيسى بن عمر والاصمعي وابو زيد وابو عبيدة والجريري وقطرب والمازني والمبرد والزهري
والكسائي والفراء والشيباني وابن الاعراب وتعلب الي ان الكلمة مفعلة مشتق وقدس هذا المذهب
للزجاء وزعم بعضهم ان سيبويه كان يرى ذلك وزعم قوم من اهل النظر ان الكلم كله اصل وليس منه
غير اشتقاق من غير وتوقع الناس انما هو على القول الاول قال ابو حيان واغل انه
يعرض في اللفظ المشتق مع المشتق منه تغييرات تسعة الاول زيادة حركة لضرب وضرب الشاك
زيادة حرف الحاطب من طلب الثالث زيادة حركة لضرب وضرب الرابع تغيير حركة
وحرف كتر من التروان السابع نقص حركة وزيادة حرف لبعض من الغضب الثامن نقص حرف وزيادة
حركة كتر من الحركات التاسع زيادة حركة ونقصان حركة وحرف خواستونق من النافعة
فالعين النافعة ساكنة فواستونق مفعلة والفاء النافعة مفعلة فواستونق ساكنة والثاني النافعة
موجودة وفي استونق مفعولة والسين في النافعة مفعولة وفي استونق موجودة **ص** **مستنبط**
يوزن اول الاصول بالفاء وثانيها بالعين وثالثها باللام وتكون للفايق وحكم الكوفية بزيادة
غير الثلاثة ثم اختلفوا في الوزن وحفته والزايد بلفظه الا المكر في ما تقدمه وبذلك تاقتل
قالا وتعرف من الزنة ويقلب كهي ويعرف الزايد بالاشتقاق وشبهه وسقوطه من نظيره وتكون
كعني او في موضع تلزم فيه زيادته او نكثرا واختصاصه بالكلمة ببناء لا يقع فيه الا بلفظ الزيادة وتلزم

عدم النظم بتقدير اصالة فيما حوت منه او نظير **ش** اصطلاح النحويون على ان يزوا بلفظ الفعل لما
كان الفعل يعبر به عن كل فعل فكانت الافعال لها ظهور الزيادة في الاصلية باذن في نظير تلوا الاشياء
عليها في ان وزنها باللفظ فكان اقل ما يكون عليه الكلمة التي يدخلها الضرب كالألف اخبر
فعلوا تحروف الفعل مقابل الاصول الكلمة والحروف الزايد منطوقا به بلفظ ليمتاز الاصل من
الزايد فان لم تغن الاصول كوزن اللام عند البصريين فيقال وزن جعفر فعلا ووزن سفل
فعل لان الكلمة تكون عندهم ثلاثية ورباعية وخماسية وهي مجردة من الزوايد واما الكوفيون فزجوا
فذهبا الي ان ثمانية اصول الكلمة ثلاثية وما زاد على الثلاثة حملوا بزيادة فيكون ما كانت
ثلاثية بلفظ الفعل وما زاد نحو جعفر وسفل فامضوا فيه فتم من قال لا يزن شيئا من ذلك
واذ استعمل من وزنه قال لا يزن شيئا من ذلك فامضوا فيه فتم من قال لا يزن شيئا من ذلك
على الثالث فيقول وزن جعفر فعلا ووزن سفل فعلا وتعلم ومنهم من يزن ذلك كوزننا فيقول
فعل وفعل ثم اعتقاد زيادة ما زاد على الثلاثة قال ابو حيان فان قلت ما فائدة
وزن الكلمة بالمفعول قلت فابن نه التوصل الى معرفة الزايد من الاصل هل تسبيل الاختصار فان
قولك وزننا اشتقاقا اشتغال اخبر من ان تقول الف والسين والتا والالف واشتقاق
زوايد فان حذف من الكلمة شيء فلك ان تزنه باعتبار اصله وباعتبار ما صار اليه فوزن شبه
وسيه ويد باعتبار الاصل لعله وفعل وفعل وباعتبار الحذف علة وقيل وقع واذا وقع في الكلمة قلت
قلت في الزنة فيقال وزن اشياء لفعلا على رأي من يزي ان فيها قلبا ووزن المكر للتضعيف
بما تقدم في الاصل فيقال وزن قود فعلا لافعله لان الدال لم يزد منقودة في الاصل
لم يجعلوا منقودة في الوزن بالتالي بالحرف المنبسط فيقال وزن اضطلوا فعلا لافطعل فعلا
ما يعرف به الزايد نفعنا **احده** الاشتقاق فانه قد علم ان الف ضارب وحزة اضرب
وزايد ضرب زوايد **الثاني** في شبه الاشتقاق والفوق بينه وبين ما قبله ان الاول فيه سقوط من اصل
وهذا فيه سقوط من فرع مثاله الف قدال وواو مجرور ويا كتب فانها تسقط في الجمع وهو قدال
ومجرور كتب والجمع فرع والا فاداصل قدال على زيادتها **الثالث** سقوطه من نظيره كاعل وانقل وحصا
معني فالتيامن اقل زيادة لسقوطها في اطل **الرابع** كونه بمعنى فاذا زادت حروف في كلمة يعرف منه
معني فاحكم بزيادة الحروف المضارعة والف فاعل ونا فاعل ونا فاعل ونا فاعل ونا فاعل ونا فاعل ونا فاعل
تلزم فيه زيادة كونه عين نفس بالفاء وهو العسر الاختلاف لا يعرف له اشتقاق وحكم بزيادة بونه لانها
وقعت ثالثة ساكنة بعدها حرفان والسين مدغمة فيما بعدها وما وجد من ذلك مما عرف له
اشتقاق كانت النون فيه زائدة على جهة اللزوم كجفعل وجبطل **السادس** كونه في موضع نكث
فيه زيادته كهيئة افك وهي الهمزة لا يعرف له اشتقاق وحكم بزيادة حروفه لزيادة الهمزة
اولا قبل ثلاثة احرف **السابع** اختصاصه ببناء لا يقع موقعه منها ما لا يصلح للزيادة ككون
حطاه ونون فنقلوا فانها زائدة اذ لم يجرى مكان النون في نحو هذا البناء حرف اصل **الثامن**
والتاسع لزوم عدم النظم بتقدير اصالة فيما حوت منه او نظير ما هو منه مثال الاول
ملوط وهو مفعول الحدي فالتا وزايد والميم اصلية ووزنه فعول لانه لو عكس لكان وزنه
مفعلا ومفعول فعول موجود نحو عسود وصوك وعلو ومثال الثاني والموا ذبه ان يكون الكلمة

اول بالزيادة في باب القنسس والاول اول في باب علم وما اخبرهم من انهم انون بعد الف بين ما وبين
الفاخر قد شد خوقا ورماد او خوقا احد هذا الذي خوريرا وقوبا وعقبا وعنوان وعنوان فصح الاصل
لاصالة الاخر من الهمزة او النون وزيادة احد الثقلين في الشدة واللين في السهولة والعكس في زيادة الآخر
واصالة احد الثقلين او اللين فوزن قنسا على الاول فعال ورماد فعال وعمل الثاني فعلا وفعلا ما لفر
يكن مانع من ادخال الهمزة في تلك المادة او كلة نظير فيعين في موزونة النون لان مادة لذن مملدة
ومادة موزونة بدل قولهم مرة وفي لوزان زيادة احد الثقلين لان مادة س ق ي ومادة
س ق ي موضوعة وفي فسانه زيادة النون لان مادة ق ي ن مملدة ومادة ق ي ن موضوعة
لقولهم قنن فاقنان **ص** **مسئلة** التزايد المعنى او مكان او بيان حركة او مدا وعوضا وتلك
او الحاق وهو ما جعل به تلافيا او تباقي مواز لما فوقه متساويا له في حركته ولا تعلق الالف الاخر بمدة
من تاي ولا الهمزة او لا الامح مساعدا ولا الحاق او بنا نظير في غير تدرج وامتحان الاستماع على اصح الاقوال
ث التزايد يكون لاحد سبعة اشياء **الاول** المعنى وهو اقوي الزفايد لحرف المعاني **الثاني**
الثالث الامكان كقوله الوصل **الثالث** لبيان الحركة كقوله السكت في الوقف **الرابع** للكتاب
وتغير وتضيق **الخامس** للعرض كقوله الثاني في زيادة قنن فاقنان عوضا من زقاديق وكذا الاجتهاد
السادس لتكثير الكلمة كالف فيعثر ويون كقوله الساب للالحاق كواو كوتر ونيا ضيق وضابط
الذي للالحاق ما جعل به تلافيا او تباقي مواز لما فوقه كقوله عش عش تونه زائدة للالحاق لانه من الارتعاش
فالحق جعفر وفردوس واوه زائدة للالحاق بحرف جمل وانما حفرته ونونه زائدة للالحاق لانه من الفعل
فالحق جعفر وحمل والموازنة الموافقة في الحركات والشكليات وعدم الحروف لانه يوزن كونه والمساواة
في حكم ثبوت الاحكام السابقة للمعنى من جهة واعتدال وتجدد من حروف الزيادة ونظمها كقوله ومنه
المصدر الثالث فلو قيل ابن من الضرب مثل جعفر يقال ضربت او مثل ضربت او مثل ضربت
يقال ضرب ولو قيل ابن من البيع مثل صفون يقال بيون فيعثر ولا يدغم ولو قيل ابن من القول
اخلاط يقال قياض فيعل ولو يني من سحك مثل احمرم فقال سحكتك فيضم النون التي هي
من زيادة في الحلق به وزيدت الهمزة واحدي الكافين للالحاق ولو يني من دحرج مثل فيعثر فيل دحرج
ينضم الالف التي هي من زيادة في الحلق وزيادة حرف خامس للالحاق وقيل في مصدر يسطر الحلق بطن
كما جأ مصدر دحرج على دحرجه ولا تعلق الالف الاخر بمدة من تاي كعلق في لغة من نون فانه ملحق
بجعفر ود فوي في لغة من نون فانه ملحق بدحرج وجنط ملحق بسفرجل فلا تعلق حقا ولا اخرا
مبذلة من فوا لا تعلق الهمزة او لا الامح مساعدا في ان كان معها حرف اخر زائد للالحاق ايضا
كنون الندد ملحق بسفرجل وواو ادرون ملحق بجد دخل فان وقعت حشا او طوا فانها تكون للالحاق
والاعتناء الى مساعدا من حرف زائد غوشا مثل ملحق بجعفر وقد يكون معها حرف زائد نحو عليا
ملحق بقرطاس ولا الحاق الاستماع من العرب الا ان يكون على جهة التدريب والامتحان كالامثلة
التي تشتملها الضويون متضمنة حروف اللحاظ على طريقة ابناء العرب يقصدون بذلك تدرج
المشتغل بهذا الفن واجادة فكره ونظم وهذا الحكم في كل ما اردت ان تبني من صفة اخرى وان لم
يكن الحاق فان ذلك لا يجوز الا ان يكون على جهة التدريب والامتحان هذا هو المذهب والمثلثين
لانه احداث لفظ لم يتكلم به العرب والثاني يجوز مطلقا لان العرب قد دخلت في كلامها الالفاظ

الاعجمة كثيرا سوا كانت على باب كلامها ام لم تكن فذلك يجوز ادخال هذه الالفاظ المصنوعة هنا وكلامهم
وان لم يكن منه قياسا على الاعجمة وعليه الفارس قال لوشا سا عزا ومتسع ان متى بالحق اللام استقام
او فعلا او صفة لجازله ذلك وكان من كلام العرب وذلك قوله جرج احسن من دخل و ضرب زيد
ومررت بنجل كرم و ضرب قال **ابن جني** فقلت كذا امر رجل اللغة ارتجالا قالت
لنفس هذا ارتجالا لكنه قيس على كلامهم الا ترى انك تقول طالب الخشكيات فتجعله من كلام العرب
وان لم يكن العرب تكلمت به فقلعت اياه او ضحك صار منسوبا الى كلامهم انتهى انتهى رديان
اللفظ العجم لا يصير بادخال العرب له في كلامها عزيزا بل تكون تكلمت به بلغة غير هذا واذا تكلمنا
بهذه الالفاظ المصنوعة كثيرا قد تكلمنا بما لا يرجع الى لغة من اللغات والمذهب السادس
التفصيل بين ما تكون العرب قد فعلت مثله في كلامها كثيرا واكثر فيجوز لنا احداث نظيره
والا فلا فاذ قيل ابن من الضرب مثل جعفر قلنا ضربت فهذا ملحق بكلام العرب لان الرباعي قد ملحق به
كثير من الثلاثي بالتضعيف نحو مهدد وقردد وبغير التضعيف نحو مثاك وعشمن ولا فرق بين قيس
اللفظ على اللفظ والحكم على الحكم عند صاحب هذا المذهب والذين قالوا بالقياس في مثل هذه الاصا
اختلغوا في المعنى والمعنى انما باب واحد فقام اسمع في اخذ هذا قيس عليه الاخر او هما بابان
تنبأ ببيان تجري في احدهما ما لا يجري في الاخر فذهب سيويه وجماعة الى انهما باب واحد
في هبت الجزمي والمبرد الى انهما بابان **ص** **الحذف** يطرد في الف ما لا يستغنى عنه من الضرورة
فا نحو وعذ ومضارع واوه ومضارع مضدره محركة غنية بحركتها وصغر فعل في مضارعه وضعفه
ما لم تقلب ها او عيا وعين في فعلولة خلافا للكوئين وقوا في فعل وقيله وفي قنيس يارب ما خلف وفامر
لا تعدوا فاقوا وحذوا وما خدره عن ذلك من حذف او ابقاء فضاء ومنه خلافا للشلوبين حذف
عن وقيل لام اخش وظل ويات ومنه مبني على السكون ملسورا اول الاخيرين ومفتوحا وقل في امر
ومضارع وبما استخبر وفروعه وكسر في ابالي جزوا واللام واوا ومنه اسم خلافا للكوينية والياء والياء
قل والاسرة والنون وغير اللام اقل **ث** الحذف قسمان مقسوس وشاذ فالمقسوس حذف الف
ما لا يستغنى عنه من الضرورة نحو غر يتسألون فيم انت من ذكرها الحرف ثو فوي محم جيت وشذ
ابقا هجا في قوله غل ما قام يشتمني ليهم وقيل ان ذلك لغة لبعض العرب وخبره عليها بعضهم
قوله تعالى يا ليت قومي يعلمون بما افكر في ربي اي باي شيء قال الحضر اوكي وحذا قول
مزعوب عنه وخبره بالاستغنى منه للوضو والشرطية فلا يحذف النون وان دخل عليها الحار
وذكر ابو زيد والمبرد ان حذف الف ما للوضو ثبت لغة كثير من العرب يقولون سلعما شيت
لكنه استعمال اياه وحذفه بالضرورة المنصوبة فلا تحذف الالف من الاي ضرورة
كقوله الام يقول الناعيان الاله ولوركت ما لا يستغنى عنه منه مع ما لم يحذف ايضا
نحو عليا فكري لمنى ووجه الحذف منه من الاستغنى منه التخفيف وتصح وحض بها لكن ما مستبذلة
بنفسها خلافا للشرطية لانها متعلقة بما بعدها وخلاف للموضو لا فتقارها الى الصلة ومن المبرد
حذف الفاء من مضارع تلافيا فاه واوا استغنى لا لوقوعها في فعل مبني يا مفتوحة وكسرة ظاهرة
كعبدا ومقدرة كيقوع ويسخ وحمل على ذي الياء اخوانه كاعد وسعد وتعدو الامر كعد والمصدر الكاين
على فعل محرك العين بحركة الفاء عوضا منها ما تانيث كعد وسوا كان الماضي على فعل كوعدا او فعل

كربي ولا يجوز الحذف من مضارع زناعي كما وعد بوعده مثال يقطع من الوعد ولا من الاسم كقوله
لما فيه لو حذف من توالي الحذف اذ قد حذف منه الهزة وكان فتحة الباء فزوت الواو لان الفعل الفعل
منه فلا اذا وقعت بين ياء مفتوحة او ضمة او فتحة نحو وضو وضو وضو وشد وجد بعد ياء الجيم وبذر
وبدع والامافاؤه بأكبر الرجل بيسر وبهرت الشاة يسر وشد بسس ومن المطر وحذف حمزة الفعل
من مضارعه واسم فاعله ومفعوله نحو اكرم استنقا الا جملهم حمزتين اذ كان الاصل اكرم وحمل عليه
ونكروم ونكروم ومكروم طرد الباب وشذ انبا في قولهم ارم من موزنيه بكسر النون اي كفة الارانب
وكسار موزيب اذ اخلط صوفه بوبر الارانب وقوله فانه اهل لان بركمنا فلو قلبت حمزة افعالها
او غنيها لم تحذف للامن من التقاء التزنيين نحو هذا في الماهر يرق فهو مبريق ومهرق وغيره لا يسل
يعبرها لما فهو معبره لا يسل معبره اي من ملة ومن المطر وحذف عين فيقول سوا كانت واواخوه
كبنونه او با غوطيرة الاصل كبنونه وطيرة اجتمع في الاول سا واوا وسقت اخذها بالتسوية
فقلبت الواو ياء واو غوت الياء فها وفي الثاني ادعت الياء كبنونه في الثاني التي هي عين الكلمة فصارت
كبنونه وطيرة ثم حذفت عين الكلمة على جهة اللزوم فصارت كبنونه وطيرة فصار الوزن فيلولة
هذه امده سبويه في هذه المصاوير ان وزنها فيلولة وذهب الكوفون انه لا حذف وان الاصل فعلولة
بضم الفاء ففتحت لتسلي التام من ذوات الياء وحمل عليها ذوات الواو ومن المطر وحذف عين فيلولة فقلت
ابو حنبل انما ذوات الواو فلا تخلص خلافا في افتتاسه كسند وسند ثبات فيه سند وتيد واما ذوات
الياء طين ولنه فغيرها خلاف زعم ابو علي وتبعه ان ما لك ان تحفظها بحفظ ولا ينقاس قال
وهو موزون والصحيح انه مقس لا يحفظ وقاب وقبوظ في ان الاصح حكي ان العرب تحذف مثل هذا
قال الاجيد كله ولم ينصل بين ذوات الياء وذوات الواو بل سر ومثلا من هذا ومن هذا قال
الاجيد فلم اسم احد من العرب تحفقه انتهى وقد عرفت لذلك ترجمة في كتابي المزهري ومن المطر
حذف فالت حذف وكل ومرو الاصل اخذوا كل وامر الهزة الثانية هي فاعل الفعل والاولي هززة الوصل
فحذفت الكلمة فاحذفت حمزة الوصل لان ما بعد الفاء الحذف فحة محذوف فلا حاجة الى اقرارها
قال ابو حنبل ولم يحذف سبويه لهذا الحذف على سوي السماء المحسن وقد حكي ابو علي وابن
جنبي او حذفوا كل على الاصل لانها في غاية الشدة استعملوا فان تقدم مروا واوا فالاشبات اجود غوا ممر
فامر ولا ينقاس على هذه الثلاثة غير هذا الا في ضرورة كقولك ت الى الـ زيد وايدهم لي جماعة
يريد انت لي الـ زيد وما حرم غنا تقدم فشاذ وقد تقدم بغضه ومنه حذف احد المتلين من احسن وظل
ومن اذا انصل بنا الضمير او نونه نحو احسن واحسن وظل وظلن ونست ومن قال
سبويه هذا باب ما شذ من المضاعف وذلك قولهم احسن يربون احسست واحسن يربون
احسن ومثل طلت ومست حذفوا والقوا الحركة على الفاء كما قالوا اخفت وليس هذا القوا الا شاذ
والا اصل فيه هذا اعز في كثير وذلك قولك احسست وظللت ومسست ولا تعلم شيئا من المضاعف شذ
الاخير الاخر في انتهى قال ابو حنبل وقد عرفت سبويه في عدة مواضع على شذوذ هذا الحذف
وقد اختلف اصحابنا في هذا فذهب ابو علي السلويني الى ان ذلك مطرد في امثالك هذه الافعال
كاجب فانهم واخط وذهب ابن عصفور وابن الفاضل الى ان ذلك لا يطرد ثم المحذوف من هذه الافعال
الثلاثة العين وبه جزم ابن مالك وغيره ونحو في الاخرين اخني ظل ومن كسر اولها باء الفاء حركة العين

فلا

عليه وانما فتحة وقل ونوع هذا الحذف في الامر والمضارع ومنه وقرن في يوتكني والاضل اقرون وسمع القوا
يحفظن في سخططن وتغض العرب تحذف احدى ياء يستعمل ما اللام او العين وهي لغة تميم وها
فان ابن محسن ورويت عن ابن كثير يستعمل لغة لهما بين وسائر العرب وفوقه سائر الصغرى من التاج والامر
والثاني والجمع والموت والوصف فقوله التي يمتون استعملوا السقي استعملوا يستعملون يستعملون
مستعمل ومنه ويقول غيرهم استعملوا يستعملون يستعملون يستعملون يستعملون يستعملون
الحذف في اتيال اذ جزم فقالوا المير ابل والاضل المير ابل لكثرة استعماله اياها فهو ان اللام في الاخرة
فستكونها تحذف الالف لا التقاء المتكلمين وكثر حذف اللام في الاسماء اذا كانت واوا كما في واو وحسن
وهو وذمي على فذهب الخليل وابن واسم على مذهب البصريين والاضل عندهم سمولان من السمو
حذفت لامه ونحو غيرها من الوصل والكوفون يقولون اصله وسمن السمة حذفت فاوه ورد
ان جمعه اسما وتضعف سمي لو كان كما قالوا كان اوسا ما وسما لان التثنية والتضعف يردان الاشياء
يا اصولها وقل حذف اللام اذا كانت يا كلاما ندوم اوها كلاما شفه وعصه وفم وشاه واقل منه
بذنها اذا كانت حمزة كقولهم قوم برادوا الاصل برادوا او بولوا من طرفا او بولوا كد وقل والاضل ددن
فلان واقل من ذلك حذفها اذا كانت جارا اصله خرو قال ابو حنبل ولا يحفظ من
حذف المحا غير واقل من ذلك حذف غير اللام ما الفاكاس والاضل اناس والعين كسرة والاضل سة
ص **الانبدال** اخرفه طوب دائما فتبدل الهزة من كل ياء او واو وواو فتبدلوا بقدرها بقدر الف
راية او بدلا من عين فاعل معها ومن اول واو من صدرتها وليست الثانية مدح فاعل او بمذلة من حمزة
ومن واو خفيفة ضمت لازما ومن ياء الف شبه فاعل مدامزيدا او ناي لينين التثنية فاعلها فتفتح
هذا الهمز محذورا وان كانت اللام وسلت في المفرد بعد الف ويا ان كانت غيرهما او حمزة
ش **الانبدال** قسمان مخفيع وغث فغير التثنية وقع في كل حرف الا الف والالف فيه امثلة
اللغة كتبنا منهم يعقوب ابن السكيت وابو الطيب عند الواجد بن علي اللغوي وفي كتابي الميزهر
نوع منه خافل والتثنية والضروري في التصريف اخرفه ثمانية جمعها قولك طويت دائما
فتبدل الهزة من كل ياء او واو ومن طرفه بعد الف راية خور دار وكسار والاضل راى من الردية
وكساي من الكسوة وسوا كان تطرفها ظاهرا ام تقديرا وهي الفصلة بها التانيث لعلالة وعطاة
خلاف اللازمة وهي التي نيت الكلمة عليها فاماها لا تبدل معها حمزة كمداية وحماية واواة
والانبدال بعد الف اضلية وتبدل الهزة ايضا من كل ياء او واو وقعت عينها لما يوازن فاعلها
وفاعله من اسم مغير الى فعل معتل العين نحو بايم وقايم اضلها بايع وقاوم وفعلها باع وقاوم
فعل خلاف ما لم يحل فعله كصيد وعور فهو صايد وعاد فلا انبدال فيه وخلاف ما لم يوازن فاعلها
وان اعل فعله كنبيل ومطيل من الحالب وانال وتبدل الهزة ايضا من اول واو من صدرتها وليست
الثانية مدح فاعل ولا مبدلة من حمزة كما واصل جمع واصله اصله واصل استقل اجتماع الواو من
فان بدل من الاصل حمزة اذ لم يكن ابدا الياء لا استتقالا كما لو وولا الفاء لسكونها فعدوا الى الهزة
اذ هي اقرب الى الالف لكونها في نحو واحد من الهزة تغلب في الشهر والواو في تقديرها ركت
حروف اللين خلاف ما اذا كانت ياء في الواو من مدح فاعل كويري وويري وواو في فلا انبدال
فيه وكذا اذا كان مبدلا من حمزة كالوولي تانيث الاواب اصله والي فابعدوا من الهزة واوال الضمة

ما قبلها فلا تبدل الواو الاولى حمزة لان الثانية بدل منها فلا تسمى حمزة وصار مستقلا كالواو قبل
الاولى بهر الاول بهزتين وتبدل الهمزة ايضا من كل واو مضمومة لازمة غير مشددة كوجوه ووقت
فيقال وجوه واقت لان الواو اذا كانت مضمومة فكانت اجتمع واوان واستثقل واحترز لزوم
الضمة نحو اخشوا الله وتقبلون فلا تبدل الواو بعدها وبغير الشدة منها نحو نغود ونغود فلا
تبدل ايضا اورده ابو حيان على عبارة الشرح وهو عندي داخل تحت قوله ضمة لازمة وتبدل
الهمزة ايضا من تالي الف شبه مفاعل اذا كان مذكرا مزيدا كالقلايد والصفاء والعمار خلاف
ما اذا كان اضدادا كالحاش ومغاور فان المذمومين عني الكلمة وتبدل الهمزة ايضا من تالي حرف
لين الكسفا مفعول كواويل جمع اول وتياق جمع سيف وسياق جمع سيد وتفتح هذه الهمزة في هذه
الصورة والتي قبلها بحرفه واوا في الامه واوسلت في المفرد بعد الف لام واو وهراوي واو اوة
واو اوي والاضل هراوي واذا ه صار هراو واو اوم تبدل من الهمزة واو اكرهه العين بينهما
حمزة مفتوحة والهمزة كانها الف فكانه اجتمع ثلاث الفات ومجموعه ثا ان كانت اللام غير
ما ذكر بيان تكون يا نحو صديقه وهذا يا واوا اعتلت في المفرد ولم يسلم كطيه ومطايا او كانت
حمزة كخطية وخطايا **ص** وتبدل الهمزة الثانية الساكنة بعد حمزة متصلة مدح جاسر والمحمك
يا ان كسرت اولته ولم تنضم او كانت لا مطلقا واوا في غير ذلك وفي عوارم وجرهان وتبدل الما في
الياء في الالف والافعل والافعل مضمومة بعد كسر الواو ومن علسها وتبدل ثلث الساكنة ثا ان كانت موضع
اللام والافعل ولو توالي حمزات تبدلت الثانية والرابعة وخفف التاوي **ث** تبدل الهمزة الساكنة
بعد حمزة في حمزة متصلة مدح جاسر الخولة فتبدل الف في اخر وايا وواو او من فاعلها ادم
واو امان واو امن فان تحركت الهمزتان المتصلتان والاولى لغير الضمة ربة تبدلت الثانية يا ان
كسرت مطلقا سواء كانت فتحا نحو ايمية والاضل ايمية او ضمنا نحو ايمان والاضل ايمان او كسرا نحو ايم
اعد من الام والاضل امر تغلب حمزة ما بعد الهمزة الساكنة اليها لاجل الادغام فانسحرت فابتدلت ثا
او نكسرت او لم تنضم نحو ايم مثال اصبح من الام والاضل ايم نقلت حمزة اليها الهمزة الساكنة
لاجل الادغام كما تقدم او كانت لا مطلقا سواء كانت في اسم او فعل ثلث فتحا او ضمنا او كسرا مثال
بعد الفتح قراي وقراي اذا بنيت من القراءة مثل جعفر ودرهم وقراي اذا بنيت فعلا مثل درهم
الاضل قراي وقراي ومثاله بعد الضم قراي مثل يرب من القراءة الاصل قراي فان بدلت من الهمزة
يا ان فصار في اخر الاسم قراي مثل يرب الاصل قراي تبدلت الهمزة يا شرا استقلت الضمة في الياء
فصار مثل قاض وتبدل الهمزة الثانية واوان فتحت بعد مفتوحة او مضمومة نحو اودم جوام
اضله ادم واو ايدم تصغير ادم اضله ايدم اوضمت مطلقا سواء كانت فتحا او ضمنا او كسرا كما در
مثال اصبح وارمر مثل ابلح وارمر اصبح من اللام نقلت فيها حمزة اليها الهمزة الساكنة لاجل الادغام
فقلت الهمزة واو امن جنس حمزة نفسها وفي عوارم وجرهان وخالف الما في في مسئلة وهو ما اذا كانت
الهمزة الثانية فالافعل فانه يبدلها يا ان يبنى الفعل من الهمزة فيقول على راية هذا الهمزة هذا
وعلى راي الجماعة هذا او مر وحمزة الما في الحذف على اية لان الفتح تحت الكسرة فالاقبس ان يكون حكم
الهمزة المفتوحة كالكسرة في الابدال كالمضمومة وخالف الاخفش في مسئلتين احدهما مسئلة
اودم مثل اصبح فذهبنا انه تبدل الهمزة يا فلما سببه حركتها ومذهبها تبدل اليها واو المناسبة حركتها

الهمزة

ومذهبها تبدل اليها المناسبة حركتها ما قبلها فيقول ايم والمما قبل ان الاخفش تبدل المكسور بعد
الفتح واو اوة الضمة بعد الكسرية فان سكنت الهمزة الاولى تبدلت الثانية ثا ان كانت موضع
اللام والاضل نحو قراي مثل قسط الاصل قراي تبدلت الهمزة الثانية ثا قراي ان الاستثقال
لوبيت ومن عفا الله الا قيسه لانه من التثنية مثالان والاول ساكن في كلمة وجب الادغام وقد
اجمعت العرب على ترك الادغام في الهمزتين من كلمة الا اذا كانا عينين نحو سادل ولاه وهذا
مثال قول والاضل وخبر بقيد الاتصال بالافضل بين الهمزتين فانها يصحان نحو الا وهو
شجر ولو توالي الثمن من حمزتين خفت الاولى والثانية والخامسة وتبدلت الثانية والارابعة كان يبنى
من الهمزة مثال اترجة فتقول **ا** الهمزة قبل الثانية واو الضمة قبلها ولولا ذلك
الرابعة وتحقق الاولى والثانية والخامسة فتقول **ا** واو اوة ولوبيت من الهمزة مثل قسط
قلت اباي والاضل واوا **ا** فتبدل الثانية يا من جنس ما قبلها **ص** **سبب**
يجوز تخفيف الهمزة المعززة الساكنة يا بد اليها جاسر حمزة متلوها والمحمكة بعد ساكن بالخط
ونقل حركتها اليه ما لم يكن مذكرا زائدا او يا تصغير فتقلب وتغير اوتون انفعال افتقار والفسا
فتسهر يبنها وجاسر حركتها وكذا امثلة تغد فتح وتسهر او مضمومة بعد كسر او ضم في الاصح وتقلب
فتفتح ثلث كسرية وضم واوا **ث** هذا فصل في تخفيف الهمزة المعززة اذا كانت الهمزة ساكنة فان كان
ما قبلها ساكن لم يحركه الساكنين حسب ما تبع من الحركات لنظمه مع غير الهمزة وان كان ما قبلها
متحرك كان حركتها ان خفف يا بد اليها حمزة فام من جنس حمزة ما قبلها فتبدل الف في لامي ويا في ديب واوا في
بوس وان تحركت الهمزة بعد ساكن خفت حمزتها ونقل حركتها اليها الساكن قبلها فتقولك في ارسات
سل ما لم يكن الساكن قبلها حرف مد زايد كخطية ومقروة فان الهمزة تنقلب حرفا مثله وتندغم فيه
فيقال خطية ومقروة او يا تصغير فذلك الخطية او الفاء من الهمزة ساكنة في الهمزة تسهر
نحسرها بين بين او تون انفعال نحو انا طر فان الهمزة تخفف منه يا كسرية يبنها وبن حركتها
حركتها ان كانت بعد فتح مطلقا مفتوحة كانت كسرا او مكسورة كسم او مضمومة علوم او كانت
بعد كسر او ضم وحرف الضمة يبنها مكسورة او مضمومة كسين وسيل ويسهر في رؤس فان كانت
مفتوحة قلبت بعد الكسرية ضم كبر في مبر جمع مبرة وبعد الفتم واو الجون في جون جمع جونه وزجل
سوله وخالف الاخفش في صورتين وهو الضمة بعد كسرة ليسهر في المكسورة بعد ضمة لسيل
فابتدلت الاولى يا والثانية واوا **ص** وتبدل التا بعد كسرة من واو عين مقدر اعلت في فعله
لاموزن فعل وعين فعلا جمعا لواء حدثت فيه واو اعلت وصحت اللام وتقلب في فعله لافعله ومن
الف واو ساكنة او اخر ولو تقديرا ومنها بعد فتح رابعة فصا عدا ولام فعل وصفا ومع يا متصلة
ان سبقت احدهما ساكنة وتواصل التثنية وكذا السكون في الاصح وتندغم وتنطوئة ولو تقديرا بعد
واو بن سكنت ثانيهما وكانت لام مفعول جمعا ويعطى مثلها ما ذكر من ابدال واو ادغام فان كانت
لام مفعول غير واوي العين او مكسورة او لام مفعول مصدر او عين فعل جمعا فالنصب الكرا ونقول
من فعل الاعلا **ث** تبدل الياء بعد كسرة من واو وعين مصدر لفعل مقل العين موزون بفعل
نحو قلام قيا ما وعاد عيا وخالف عني غير المصدر كصوات وسواك والمصدر المفتوح قوله كروا
او المضوم كعوار والمكسور الذي لم يعمل عين فعله ودلوا وعاود عواد والموزون فعل كالحول

وتبدل انما بعد كسره من واو عن جمع لو احد ساكن العين او مقبلها بصحة اللام موزون بفعال
كثوب وثياب وحوصن وحصان ودار وديار وزجر وزجر ورياء ورياء ورياء ورياء ورياء ورياء
اللام كجر وجر من اجتماع الاغلايين في كلمة وهذا انما باللام مخزج وانما العين ياء واقصر على احد
الاغلايين وكان الاخر لان الواو اخر من محل التعديرات انما الموزون بصير فالت وهو فعل وفعله فان
فيه الوجهين كالحاجة وحوصل وحيل ونازة وتير وقيمة وقيم وثورة وثورة وكوزة
وعود وعوده الا ان الاغلايين في فعل اغلب والتضخم في فعله اغلب وتبدل الياء بعد كسره من الف
واو وسأله او متطرفة تحقيقا او تقدير او في تلك العلامة الثانية او زيا في فعلان نحو غراب
ومحارب ونحو ابقاد وميقاد ونحو الغاري والسيه جمع كسا ونحوان وتبدل الياء بعد فتح
من واو وقعت رابعة فصاعدا في اسم او فعل نحو العطيان برصيان والسعلانيان يسترضيان وتبدل
الياء من واو لام في وصف كالعلياء والذنباء ومن الواو الملاقية في كلمة ان سكن سابقتها سكونا اصليا
وتاصل السبق ايضا ثم تذر اخرها في الاخرى كسبد وهنن الاصل سيود وهنون قلبت الواو ياء
واذ غمت فيها الياء اجتماع الشروط واخترت كلمة عما في كلمتين كقولك فوير يرد ويسبق الساكن عن
ناخره كالطويل والقيور وبالصالة السكون عن عروضة لقوي مخفف قروي وبالصالة السابق عن عروضة
كروية مخفف روية فان الواو تبدل الهمزة لا اصل وتبدل الياء ايضا من الواو والمتطرفة لفظا او تقدير
تقدير او من سكتت تانيتها كان بنى مفعول ومفعول من نحو قوي فانه يقال
مقووق ومقووقه فتصغر ثلاث واوآت في الظروف مع الضمة فاستعملت ذلك فقلبت الواو الاخيرة
ياء ثم للتوسط اجتماع واو ياء وسبق احدهما بالسكون ثم قلبت الضمة كسرة لاجتماع الياء واو
الياء في الياء فقلبت الواو مقوية وتبدل الياء ايضا من الواو الكائنة لام فمفعول جمعا كصلى الله عليه
فان بدلت الواو الاخيرة وهي لام الكلمة ياء واعطى مثلها الذي هو واو والمد من ابد الياء ياء واذا غماها
في الياء الاخيرة وقلبت الضمة كسرة لتصح الياء وان كانت الواو لام فمفعول ليست عينا واو اولها ومن
فعل مكسور العين او لام فمفعول مضدرا لاجتماع اذ عين فعل حقا فوجهان والتضخم اكثر مثال
الاول مغز ومغزى والثاني عني وعني والثالث نيم وصوم وبيم وصيم وان كانت لام فمفعول
من فعل فوجهان والاغلايين ارجح نحو مرعني ومرعوني وتبدل الواو بعد ضم من الف
ويا ساكنة مفردة لاني جمع فيكسر الياء الضمة ولا مفعول ومتلوه بزيادة في فعلان او تاء ثبتت عليها الكلمة
ولا مفعول اسما وفي عين فعل وصيغها وجهان **تبدل** الواو بعد ضم من الف كقولك بعد
تضخيم ضارب ضو يرب وفي ياء ساكنة مفردة في غير جمع نحو موقن والاصل ميقن لانه من اليقين
واخترت زيادة المفردة من المكررة كنيان وبغير الجهر منه فانه لا تبدل فيه واو ولكن تقلب الضمة كسرة
لتسلم الياء نحو بيض والاصل بيض لان وزنه فعل كسر وتبدل الواو ايضا بعد الضمة من الياء الواقعة
لام فعل كزمو وقضوا وقيل زيا في فعلان كزمو ان مثل شعبان من الرمي او قيل تانيتها عليها الكلمة
نحو زموه مثل عرق من الرمي وتبدل الواو من ياء في لام فعل اسم كثوري وفي عين فعل وصيغان
وجهان الا بدلا كالطوي والكوسى مونث الاطيب والاكيس والتضخم كقائمة صيرى وامرأة
صيرى **تبدل** الالف من ياء او واو بعد فتح متصل بشرط ان تحركا باصل واو لا يلبس ساكن او
غير الف وياه مشددة وفي لام فان لا يكون وصفه افعلا ولا وزنه افعلا واو ي العين والاغلايين تفاعل

ولا اسما اخره زيا وة فخصه خلافا لما زيا في الاخير فان استحق ذلك حرفان **الاول** ثالثا
تبدل الالف من ياء او واو ونحو باع وقال **اصل** ما بيع وقولك ورمي وغزا اصلها
رمي وغزو وبشروا ان يكونا بعد فتح خلافا نحو غزو ووطي ورضي وسقي وشج وعم واذن واظب وان
يشعل به خلافا لاي واو فانها لم يتصلا بالفتحة اذ يجوز بينهما الالف وان تحركا خلافا لما اذا
سكنا نحو غزو وورمي فان حركة هذه الواو والياء عارضة اذا اصلهما السكون لان مثاليهما في الضم
نحو مضارع اخر وزنه لا يلبس ساكن خلافا نحو طويلا وغيره وهذا الشرط في العين خاصته
انما اللام فلا يضر بالواو الساكن الا ان يكون الفاعل ماضيا وغزوا ورجيا والغلبان والنزوان او ياء مشددة
نحو عصوي فلا ينقلب الياء الواو الف في مثل هذا وان لا يكون وصفه افعلا خلافا صيد وجول
وهو يري وسيد فان حقت لبعثها في اصيد واجول تفاعل خلافا احتور واحتور واغور واسود
وان لا يكون فعلا وزنه افعلا ونحو واوي العين ذال على تفاعل خلافا احتور واو زرد وجوا واعتوروا
فانه صححت فيه الواو فانه في معنى غاروا ونحو واو زوا وتعا وروا فان ذال على افعلا ونحو واوي العين
ونحو الاغلايين نحو امنا روا وابنا عوا واشتا فواي تفاعل بنوا بالشيف واعلم تصغر ذوات النيان
الياء اشبه بالالف من الواو فحقت عليها في الاغلايين وان لا يكون اسما اخره زيا وة فخصه الاسما خلافا
نحو السيلان والبولان ونحو الف المازي في هذا الشرط فاجاز اختلافه وعليه جاز وان وحار ان من
دار يد وروحا ونحو فان استحق هذا هذا الاغلايين حرفان **الثاني** تصحير **الاول**
واغلايين الثاني نحو هوي وطوي **تبدل** الميم من نون ساكنة قبل ياء وكذا من فاعل
لها وشذ في الهمزة والطاء في تايجه من تايجه تلوم مطبق والدال منها تلود ذال او دال او ذاي ه
وما عدا ما قررنا في اوله قليلة ويعرف الاندال بالانصاريف **تبدل** الميم من النون
السائكة قبل ياء نحو غير وشنا فان بورك والنون اخت الميم وقد اذغمت فيها نحو من مالك فارادوا
اعلا لها مع الياء كما علوها مع الميم وتبدل التام فاء الافتعال وفروعه ان كانت ياء او واو او خواتم
يتعدا تعد ومتعد ومتعد ومضد الرتداد والاصل او تعد لانه من الموعود وكذا التمر وفروعه اصله
ايتمر لانه من اليسر وانما ابدلوا الفاء لانه لو اقرروها لتلاعت بها حركات ما قبلها فكانت
تكون بعد الكسرة ياء وبعد الفتحة الفاء وبعد الضمة واو فابدا لو امنها حرا فاحلوا لا يتغير لما قبله
وفي مع ذلك اقرب من الفتح الى الواو وشذ ابد الياء من فاء الافتعال اذا كانت حمزة نحو اتزروا
لنصيح ايتروا وعيدل الطاهر من تاء الافتعال تلود ذال او ذال او نحو زاي خوادران واذا كروا زدران
وما حذر عتا قرر في هذا الباب فهو شاذ مسموع يحفظ ولا يقاس عليه اوله قليلة لقوم من العرب
وعامة صحبة البدلية الرجوع في بعض التصاريف الي البدل منه **النقل** ينقل الساكن الضمير
حركة لين غير فعل غير تعجب ولا مصرف من عوز ونحوه ولا مضاعف اللام ولا مفعلا او اسما غير جار على فعل
مضارع اوله ميم زائدة غير مكسورة او موافق المضارع في زيا وة وزنه لا فيها او مضد ر على افعلا
واشتغال وتبدل عجانها وتحذف الفها مضوفا منها التا غالبا واو مفعول بعده وقيل عين
الثالثة فان كانت ياء كسرت المنقولة صونا عن الاندال وقاس ابو زيد تصحير المصدر والمبذد
تصحير مصون **تبدل** حركة العين للساكن الضمير قبلها ان كانت من فعل او اسما بشرط المذكور
نحو يقول ويبع الاصل يبيع ويقول ونحو مقال ومقال الاصل مقول ومقوم بشرط الفعل ان لا يكون تعجب

خلاف نحو ما بين واصيد واوره الله ولا مضاعف الا لام خلاف نحو ابيض واسود وحذر امن اللباس
ولا محل اللام خلاف اهو احوي واستحي حذر امن توالي الاعلالين وشروط الاسماء ان لا يكون غير
جاء على فعل مضارع خلاف نحو مقاول ومبايع فان حرف العلة لا يعمل في هذا الاسم لجريانه على تقاويل
وتبايع وان يكون اوله ميم غير مكسورة اما مقنونة كما مر او مضبوطة كقيم ومبين خلاف ما اوله
ميم مكسورة كخط ومقول او مواظا المضارع في زيا دته دون وزنه نحو ثقيل وتبيع مثل عسكي
من القول والفعل البني والاضل نقول وتبيع ثقلت حركة العين الى الفاء فسلكت وانقلبت واو
تقول بالكثر ما قبلها او في وزنه دون زيادته كذا فان
وافقه في الزيادة والوزن مضاعف نحو اسود واطول منك وامين لانه لو اعل التيس بلفظ الفعل ولا
ينقل الى ساكن ففعل كطاول وقوم وسير واذا نقل ابدلت العين بحائس الحركة المنقولة كقولك
في اقوم واطيب اقام واطاب قاله جالسست الحركة العين فليبي فيه سوي النقل ليقول وتبيع
وتنقل الحركة ايضا الى الساكن الضمير قبلها من عين مصدر على افعال او استعمل وتبدل العين حينئذ
بحائس الحركة المنقولة وتحذف الزيادة ويحذف منها التاء عاليا مثال ذلك اقامه واستقامه
الاضل اقوام واستقام نقل وابدلت الفاء فالتقى الفان تحذفت الف المصدر وعوض منها التاء وتنفصل
الحركة ايضا من مفتول الى الساكن قبلها وتحذف واوه لاجتماع واوين ساكنين نحو مصون والاضل
مصون فان كان عين مفتولا يا كسرت الضمة المفتولة صونا عن ابدال الباء واوا نحو مبيع
وما ذكر من ان الحذف الف المصدرين واوا مفتول هو مذهب الخليل وسيبويه لان حذف التاء ابد
اول من حذف الاصل ومذهب الاخفش ان الحذف في الثلاثة عين الكلمة لان حذفها اولى من حذف
ما دل على معنى وهو المصدرية والمفعولية والكلام على ذلك مبسوط في الاشياء والنظائر وزجها
مع الافعال والاستفهام وفروعهما سمع اغيت السما اغاما واغيت المرأة اغيالا واطيب
واقول قاله صدرت فاطولت الصدود والقياس على ما سمع من ذلك خلافا للبرص **ص القلب**
مفعول سمع مقوود وثوب مصوون ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافا للبرص **ص القلب**
انما يغلب في المفعول والمفعول والواو او امكن وتبقيد الآخر على متلوه الترو من تقديم اللام على الفاء اشيا
في الاصح فوزنها فعلا او افطال ويعرف باضله واشتقاقه وحته وكذا اذا تركه الى هزتين ومنع
صرفه بلا علة على الاصح فان لم يثبت فاضلان **ش** قال ابو حيان القلب نصير حرف مكان حرف
بالقديم والتاخير وقد جاء منه شيء كسر جني ان ابن السكيت الف فيه كتابا ومع ذلك فلا يطرد شيء منه
انما يحفظ حفظا لانه لم ينجح منه في باب ما يصح ان يقال عليه انتهى وقد عقدت له نوعا في المزهو
اورده في الفاظ جده **قاس** ابن مالك واكثر ما يكون القلب في المفعول والمفعول كما راي في حياير
وشاكي السام في شاكيه وراي في راي وبار في ابار ومنه في غيرهما على نحو المعري وذو الواو فيه امكن
من ذي الباء قال ابو حيان دليل ذلك الاستعارة فالتمزاجا القلب في ذوات الواو نحو شاكي وهار
ولايت وانيق كما ان انقلاب الالف من الواو اكثر من انقلابها عن الباء فانما لو وجدنا خطا اشيا غلبنا
الامر فيها التزنا منقلبة عن واو امر عن تاء حلتا ذلك على انها منقلبة عن واو ودليل ذلك الكثرة
والقلب بتقديم الآخر على متلوه الترو من تقديم اللام على الفاء اشيا
الفاء عن العين واللام ومحت ذلك صورتان **الاولى** ان يكون الآخر لا مالا وتلوه عينا كذا في راي وهار

في حياير والاولى في الاول والايامي جمع ايم واضله بوزن قبيل **الثانية** ان يكون الآخر حرفا زائدا
والمثلوه غير عين كقولهم في جمع ترقوه تراق وهو مقلوب من التراق قالوا وزايدة في ترقوه والقاف
لام الكلمة لا عين ومثال تقديم متلوه الآخر على العين الجواب وهو النفس ضلما جوا قدمت اللام وهي الواو
التي هي متلوه الآخر على التاء وهي عين الكلمة فوزنها فلما والدليل على انه مقلوب قولهم جاب السبيل
اذ اظهرت عليه خلاف ما في جوابك ومثال تقديم العين على الفاء امين من ييس وانيق من انيق
جمع ناقة ومثال تاجير الفاء عن العين واللام حادي اضله واحد تاجرت اللام عن الفاء والدال شئ
قلبت ياء لانكسارها قبلها فوزنه عالف ومن تقديم اللام على الفاء اسنا ومذهب سيبويه
اصلها شيا غوطفا وحلما قلت بتقديم لام الكلمة على فاء فوزنها فلما ومذهب
كذا ويعرف القلب باشياء **احدها** الاصل بان يكثر استعمال احد النظمين فيكون
الاقل هو القلب كما في المعري وعمل **الثاني** الاشتقاق بان يحى التصريف على احد النظمين دون الآخر
كما تقدم في الجواب كما يقال في سواهم هذه الاصل وشواعي مقلوب منه **الثالث** الصفة وعدم الاعمال
كما في النيس اذ لو لم يكن مقلوبا من ييس لوجب اعلاله وان يقال اس نصرك الباء وانفتاح ما قبلها
فتخصيصه دليل على قلته قال ابو حيان وانما ادعي فيه القلب دون الشذوذ لان باب القلب وان كان
لا يقاس اوسع واكثر من باب الشذوذ كذا **الرابع** فان لم يثبت
كون احد النظمين اصلا والآخر مقلوبا منه بدليل فكلتا اليمين خروجيه وحذب فان جمع نصار يفرها
كما علمنا قالوا حذ حذبا فتوحا حذ حذو وقالوا حذب حذبا فتوحا حذب حذو وحذو حذب
قال ابو حيان فان قيل ما فائدة القلب وهما اجات التصاريف على نظر واحد حلت الفاء في ذلك
الاتساع في الكلام والاضطرار اليه في بعض المواضع **ص** **ادغم** هو ضم الاوّل والمثلين ويجب
ان سكن الاوّل غيرهما سكن ولا حرة منفصلة عن الفاء ولا مدح في اخر او متبدلة دون لزوم او حركها
في كلمة ان لم يصدرا ولم يوصلا بدغم او ملحق ولا زائدا حركها ولا عرض حركها ولا كانا واوين
طرفين ولا في اسم قبل او فاعل وازن او صدر فاعلا او فعلا او فعلا **ش** قال ابو حيان الادغام هو
اخر ما يحكم فيه من علم التصريف وهو في اللغة الادخا ويقال الادغام وهو افتعال وهو عيان سبويه
وعيان الكوفيين الادغام افعال وفي الاصل رفعك اللسان بالحرفين دفعة واحدة ووضعك اياه
بهما وضعا واحدا ولا يكون الا في المثلين والتقارير وهذا التقسيم انما هو بالنظر الى الاصل والافعال ادغام
الادغام مثل في مثل الاتري ان للتقارب يقلب من جنس الحرف الآخر فيقول الى انه ادغام مثل
ما في مثل والادغام يكون في الاسماء والافعال ما لا بدغم في الاسماء الاتري ادغامهم ردو فلهم
شرا وبدي باذعام للمثلين كما هو عادة للصنفين في التصريف وهو واجب بشرط ان يسكن الاول
نحو اضرب بلكا او لم يكن كما سلكت خلاف نحو ما لم يهلك فاهما اذا وصلت سنوي الوقف عليها
والاستدراجا بعدها فتعين الفك قال ابو حيان ولما اظهرها الفاء عند الضل لم يزد غيرها
الاروائية عن ورس بالادغام وهو ضعف من جهة القياس ولا حرة منفصلة عن الفاء
نحو اخلا احد اما الحرة المنفصلة بالفاء فص ادغامها نحو سال ولا مدح في اخر خلاف
نحو يعطي ياسر ويغزو وا قد فلا بدغم مثل هذا لئلا يذهب المد بالادغام مع ضعف الادغام
فلو كان حرف لين فقط وجب الادغام نحو غشي ياسر او اخشوا واحدا وفي سبويه وفي قد ولولات

المفعول في آخره وجب الادغام نحو مغزو على وزن مفعول فالاولى مدح وليست في اخر وقد اذغمت
واحتل فيه ذهاب المد لقوة الادغام والامح من مبدلة من غيرها دون لزوم خلاف نحو قول
مبتدأ للمفعول من قول فلان لا يزل من مبدلة من غيرها قد حرف هذا لا يزل من مبدلة من غيرها
في بناءه للفتحة من قول فيقول حرف المبدلة كما يزول لم يغزو وقد كان مبدلة عن غيرها ويلزم فيها
البذل ادغم نحو اوتب مثل اكم من الاوب الاصل اتب ابدلت الهززة الثانية الساكنة من جنس حركة
ما قبلها واوا وهو يدل على جهة اللزوم فاعلمت في اللوا وان تحرك الثلاث وجب الادغام كما ابرأ
واجب كما سبق وان لا يصد خلاف وزن وان لا يصدق ما مدغم في اولها خلاف ردود فهو موزون
فلا بدغم لان فيه اللام لا ادغام الذي قبله فان لا يصدق ما مزيدي الحلق في خلاف نحو الندد والنج فان
نوبها ونون النج زيدت لاجل الحلق فلا يجوز الادغام لانه اذا كان يزل الحلق نحو وان لا يكون
تحريك ثانيهما عارضا خلاف نحو لن حي واراد القوم وان لا يكونا واو بن طرفين
وان لا يكونا في اسم موزن بحركة او صدر فعل بفتح الفاء والعين او فعلا بضم الفاء وفتح العين
او فعلا بضمهما او فعلا بضم الفاء وفتح العين مثال الاربع في الموازن بحلته ظلل وضميف وذلك وكل
وفي الموازن بصدح فقط تحرك الحقيق وحشناه لغيره في اصل الاذن وحجة لقطعة النجم وقطره للارزق
بما شغل القدر ونقل حركته الساكن قبلها فان اتفقا في كلمتين ولا مانع وكانا يائين لادغامهما
ثانيهما او يائين كاستمر وتجل في غيرهما فان ادغم الاخير للحق الوصل ويجوز فيه حذف تاء وهي الثانية
في الاصح اذا كان المدغم واو غير فاعلم وان كان ساكنا نقل اليه حركة المدغم واو غير نحو يرد ويغزو بعد
ومقولا الاصل يرد ويغزو بعد ومقرر نقلت الضمة والكسرة والفتحة الى الحرف الساكن حذرا من اجتماع
ساكنين ذلك للحرف في الحرف للذغم فانه سكن لاجل الادغام فان كان الساكن الذي قبله حرف هذا الفاء
او ياء او واو او ياء تغير ليرتقل اليه غور وجاد وغود وبه لانه لا يزل الحلق في المدغم الحركة
خصوصا الالف فان تحريكها عن مكانها في التثنية المثلان للضم كان من كلمتين جازا الادغام من غير وجوب
نحو ان الله هو الذي في ما لم يكن مانع فانه عن الادغام بان كانا هجرتين نحو قرأ ابوك فان العرب
تسكت عن ادغام الهززة الاعيان او وليا ساكنا غير كين فيما قاله البصريون وجزم به ابن مالك في التسهيل
وتعقبه ابو جيان بان ابا عرقا ابا ادغام في مثل ذلك نحو العرب بما حذا العفو وامر من الله ومن
القجارة فهو واضع وهو الشمس سرها شهر رمضان عن امرهم ذكرهم راحة البصر وهو من خبري يومئذ
فهي يومئذ قاله روي جميع هذا عن ابي عمرو بالادغام وهو لا يجوز عند البصريين والذين رويوا ذلك
عن ابي عمرو ثقات ومنهم علماء بالضم في محمد البزدي وغيره فوجب قوله وان لم يحزه البصريون
غير ابي عمرو فابي عمرو راس في البصريين ولو يكن ليقولوا لا ان القوة سنة متبعة غاية ما في
ذلك ان يكون قليلا في كلام العرب اذ لو كان كثيرا لما غاب علمه عن البصريين غير ابي عمرو واما عدم
الجواز فلا يقول بانه انتهى ويجوز الادغام ايضا من غير وجوب فيما اذا كان للمثلان يائين لادغامهما
الثاني منها نحو حي وعي وقد قرئ به ونحو من حي عن بكنة ومن حي بالادغام والاضمار في الاصل
ان الاضمار اكثر في كلامهم فان كان تحريك الياء الثانية عارضا نحو حيي لم تحرك الا اظهرها فقط
ويجوز الادغام ايضا من غير وجوب فاعلم اذا كان للمثلان يائين في باب افعل نحو استمر واقتل
وحيديد تنقل حركة التاء الاولى الى الساكن قبلها وهو السين والقاف فتذهب هززة الوصل بحركة اول

الفعل فيقال ستر وقتل وحركة التاء فتفتح اول الفعل ويقال كسرة فيقال ستر وقتل قال ابو جيان
وهذه الكسرة ليست منعولة اذ لا كسرة في التاء المدحمة واذا ذلك لاجل انهم لما سكنوا التاء الادغام في التاء
وكانت خا الكلمة قبل ذلك ساكنة كسرت الفاعل على التثنية الساكنين وذهبت هززة الوصل لتحريك الفاء ويقال
في المضارع على لغة الفصحى يستمر وفي الوصف مستمر ومستمر بفتح السين وعلى لغة الكسرية مستمر مستمر
بكسرها ويجوز الادغام ايضا من غير وجوب فيما اذا كان للمثلان يائين اول فعل نحو تجل وتنظا هر
وحيديد يوي بفتح الوصل سكنون التاء الاولى بالادغام فيقال تجل وتنظا هر وهل الحذف في الاولى والثانية
ويجوز في هذه النوع حذف احدي التائين تخفيفا فيقال تجل وتنظا هر وهل الحذف في الاولى والثانية
قولا ان اصحهما الثاني وهو مذهب سبويه والبصريين وقاب الكوفيين الحذف في الاولى وهو
حرف المضارعة فان سكن المدغم لوصله بضمير رفع وجب الحذف وكذا الفعل نحو اختلفا للكتابي
افلجزم او بنا جاز فان لم يبق حرك الثاني بالفتح مطلقا او ما لم يلبه ساكن فبالكسرة مطلقا او هو
بالاتباع لغاية ما لم يصله ضمير مذكور او ساكن فبالكسرة لغات **ش** اذا سكن المدغم لوصله
ما لم يصله كوفون وجب الفك نحو رددت ورددنا ورددت ورددنا ورددت ورددنا ورددت ورددت
ويجب الفك ايضا اذا سكن في افعل للتج عند الجمهور نحو اسند نخرة زيد قال واصب النيان تكون
بالقدماء وذهب الكسائي الى ان افضل في التج يدغم فيقال اصبر زيد فان سكن لجزم او بنا جاز الفك
وهو لغة الحجاز والادغام وهو لغة غيرهم من العرب نظرا الى عدم الاعتداد بالمعاض فيقال لم يرد
ولم يردوا وردد وردد فان فك فواضح وان ادغم حرك الثاني من حرفي التضعيف تخلصا من التثنية الساكنين
وفي كيفية تحريكه لغات **احد** انه تحرك بالفتح مطلقا سواء وليه ضمير خورده لم يرد ولم يرد
او ساكن نحو ردد المالب ولم يرد المالب ام خورده ولم يرد **الثاني** انه تحرك بالفتح في اللغات
الاولى والثالثة دون الثانية وفي ما اذا وليه ساكن فانه يكسر فيما على اصل التثنية الساكنين فيقال
بالحال ولم يرد اتك **الثالثة** انه تحرك بالكسرة مطلقا في الاحوال الثلاثة على اصل التثنية الساكنين
الرابعة انه تحرك باقرب الحركات اليه نحو ردد وفرد وعش الامع ضمير المؤنث والمذكر الغائبين
فيحرك بحركة الضمير نحو عصفه وردها والافما بعد ساكن من تحة اخرى لام تعريف او غيرها فكسر
فقص الطرف وردها **ص** **الثاني من التثنية** ويتوقف على ما هو في الحروف فالاصح انه تسعة
وعشرون اسقط المبرد الهززة وان عجزا عنها تسعة عشر تقريبا فاقص الحلق للهززة والالف والياء قال
المهدوي مرتبات وغيره في رتبة وقيل الهززة اول وقيل بعد الياء وقبل الاخرى للالف ووسط الحاء والعين
وقيل هكذا وقيل عكسه واذا ناه للعين والحاء وفيه القولان واقص اللسان وما فوقه للقاف وما يليه للكاف
ووسط اللين واليم والياء وقدم ابو جيان اللحم والليل للاخرى للياء واولها فينه وما يليها من الاخرى
للصاد وفي من الاخرى اقبس وقيل يخص ب وقيل بالائين ولا يسطر بها وبالحاء غير العرب وما دون
طرفه لمنتهاه وما فوقه للهم وما دونه وفوق الثنايا للنون والراء وفي ادخل في طهره وقال
قطرب الجوزي وابن دريد مخزج الثلاثة واجد ومما بين طرفه واصوات الثنايا للظا والذال والتاء
وما بينه وبين الثنايا للزاي والسين والصاد وفي الصغير وما بينه وبين اطرافها للظا والذال
والثا وباطن الشفة السفلى والظا في الثنايا العليا للقاف وما بين الشفتين للبا واليم والواو وقال
الخليل الاخرى للواو والمهدوي لها مخزج على حدة ولها فروع حسنة مخزج شميلة وغنة ومخزجها

لحم منه مستقبلا الا ترى انهم عدوا في الفروع الشخصية الصاد كالزاي لهذا المعنى فصا وكسب في صاير
وطاكا في نحونا في طال وهو تسب من غير اهل الشرق كثير العقد الطاء في لسانهم وطلاكا نحونا لم في ظالم وطلاكا
وغير كثيرة في لغة الفرس وغيرهم وان كان يكون لفظا اغلب نحو طاء فاصبها ن وصا د صنفه نحو اضري اثر
يقربون التام الصاد كذا فسرهم ما ن الصاد الضعيف قال ابو حيان وفيه نظر وقال ابو علي الصاد الضعيف
اذ اقلت ضرب ولم تشع حرجها ولا اعتمدت عليه ولكن تخفف وتخلص فيضعف اطبا قها قال ابو سعيد
واطن الذي شكلوا به في الاحرف المزدولة من العرب حالطوا بهم وسين كزاي ويحيى كزاي وقاف بيننا
ويين الكاف فثبت الحروف بهذه الفروع ستة واربعين حرفا **واما** القاب الحروف فذكرها
المصنفون لما يدين احدهما لاجل الادغام ليعرف ما يدغم في غيره لقرب منه في الحروف والصفة او في اخرها
وما لا يدغم لبعده منه في ذلك والثانية بيان الحروف العربية حتى ينطق من ليس بعربي مثل ما ينطق به
العربي فهو كيان رفع الفاعل ونصب المفعول فكما ان نصب الفاعل ورفع المفعول نحن في اللغة العربية
كذلك النطق نحو قولنا غدا غدا حرجا وسيت الممثلة لضعف الاعتماد عليها في مواضع وبحرفي النقص
معها حتى ضعف في النطق بها والفرنسية لغة هو الصوت الحرفي وهذه الحروف هي ما استعمل الاعقاد
في موضع ومنه النقص ان بحرفي لغة حتى ينقص الاعتقاد وبحرفي الصوت والشد امتناع الصوت ان يحرك
او الحرف والفرق بين الجهور والشد يدان الجهور يقوي الاعتماد فيه والشد تقوي لزومه في موضع
والرخا وحرفي الصوت في الحرف والمتوسط بين الشدة والرخا وسميت الطبقة لطبا في اللسان فيها
كل الحظ عند اللفظ بها وهذه الطبقة لانك لا تطبق اللسان لشيء منها على الحنك ولا انقناضه ضد الطبقة
وسميت المستقيمة لان اللسان يغلوها الى الحنك عند النطق بها فينطق الصوت مستقيما بالسر
وضد هذا المنخفضة ويقال المستقيمة لان اللسان لا يستعمل عند النطق بها الى الحنك بل ينسفل بها
اي قاع الفم عند النطق وسميت المذلقة لانها من طرف اللسان والفم وطرف كل شيء ذلفه وضدها
المصممة لانها اصمت فلم تدخل في الابداء كلها قال الاخفش اصمت اي منعت ان تخضع بينا وكل
في لغة العرب اذا كانت حاسية فما فوق فلا حكمة حاسية فما فوق في كلام العرب الا وفيها من الحروف
للذلف والالف ولا تنفرد المصممة بكلمة حاسية وسميت اخوف القلقة لان الصوت يشد عند الوقف
عليها والقلقة شدة الصوت وسميت المعتلة لان الاعلال والانقلاب لا يكون الا في احداهما ومن قال
الهمزة حرف صحيح قال لانه يقبل الحركات الثلاث ومنهم من يقول انها حرف شبه بحروف العلة قال
ابو حيان وهو احسن وسمي اللام مخفيا وراى الكوفيون الذاء فيما عندهم حرفا في الاخراف قالوا الاخرافا
عن مخرج النون وقال بعضهم وصفت بالاعراف لانها اخرف عن مخرجها الى مخرج غيرها وعن صفها
الى صفت غيرها وقال المهدوي سميت بذلك لانها شاكلت اكثر الحروف في مخارجها وقال القيرافي هي من
الحروف التي خرجت عنها اللسان بها مع الصوت الى الشدة وسمي الذاء المكسر لانها تنكسر على اللسان
عند النطق بها كان طرف اللسان يرتعد فكانت نطقا اكثر من حرف واحد والهمزة ما يكون التكرير اذا
كانت الراء مشددة او وقف عليها وسمي الهمزة الميمون من الهمزة وهو عزم الصوت لانها مقتصره
كالتموج او من الهمزة وهو الضم والكسر لانها يعرض لها الاندال كثيرا فهي تخطط وتكسر وتسمى انما وي
لانها يهوي في الفم فلا يعقد اللسان على شيء منها **اذ** تقدر ذلك فلا يدغم في التقارب صاد ولا واو ولا ياء
ولا ياء ولا سين ولا فاء ولا حمن ولا زاء هذا مذهب سيبويه والليل والثر النونيين وجوز ابو عمرو

ويستحب الخصرمي واليزيدي من البصريين والكسائي والفراء وابو جعفر الرواسي من الكوفيين وتبعهم ابن مالك
وابو حيان ادغام التاء في اللام نحو يغفر لي تاء واستغفر لهم الرسول ولا يدغم حرف صغير في مقاربه
مما ليس صغيرا ويدغم في مقارب صغير فتدغم الصاد في السين وفي الذاي والسين في الصاد والذاي
في الصاد والسين نحو غصص المخلص زاهر جلس صابر جلس زاهر وجز صابر وجز صابر وعند ادغام
الصاد في السين وكذا كل مطلق ادغم في غير قال ابو حيان بغض العرب يسي (الطباقي كما سبق العنة
في ادغام النون وبعضهم يذهب وقال سيبويه كل حرف يعنى ابقا (الطباقي وتركوا لا يدغم حرفي حلق
في ادغام منه (الطباقي في العني غوفن زحرف عن التاء فلا يخرج الى الهمزة ولا الهاء في العني ولا الهاء
العني في الهمزة وان كانت العني اقرب نحو يوحى وفيها شدة ولا يدغم من المقارب مخرجا الى الهمزة
من المقارب لتباعدهما في الصفات لان الهمزة موهوسة رخوة والعني مجهولة وفيها شدة ولا يدغم من المقارب
ما يؤدى الى ليس بتركيب اخر نحو غلته لا يجوز فيها الادغام لانها لو ادغمت لاهم انما من المضعف
ان يماضعف فاقوة وعينه لانه لا يذري حلق الاصل غلته وامرله لان كلاهما وزنه اهله ومسا عدا
ما ذكر يجوز فيه الادغام بان تقلب الاول حرفا مثل مقارب الذي يليه ثم يدغم فيه **مثال**
ادغام الهمزة في الحاء حمدا والعني في الحاء قطع حبلك والحاء في العني سح عنك والعني في الحاء ادغم خلفا
والقاف في الكاف الحق كسوم والقاف في القاف امسك قطنا واليم في السين اخبر شطاة واليم في التاء
المعارج تعزج والطاء والظا وشركا وحما في الضحى وخج الدال والذال والتا والتا في بصرها اكل واحد
من هذه الاحرف الستة يدغم في كل واحد من الخمسة الباقية مثال التا ربط طلكا اربط دارها اربط
بيها اربط ذيبا اربط ثيابا ومثال الظا عطف دار مالي اخر ومثال الدال نعد طاهرا الى اخره ومثال
التا امعت ظاهرا الى اخره ومثال الدال خذ ظاهرا الى اخره ومثال التا ليت ظاهرا الى اخره
ومثال ادغام هذه الستة في الضمير تذا اضبط صابرا اضبط سلكا اضبط زاهرا واجعل في السباقي
يدل اضبطاد هط بعد اخذ ليت ومثال ادغام هذه الستة في الهم اضبط جعفرا ادخط جعفرا انعد
جعفرا اسكت جعفرا خذ جعفرا ليت جعفرا وفي السين اضبط سالكا ادخل سالكا ابعد سالكا اسكت سالكا
خذ سالكا ليت سالكا وفي الصاد اضبط صمغ ومثال ادغام التاء في الهم اضبط مطرا وفي الفاء اضبط
فاجرا ولا تدغم الفاء في شيء من مقاربها نقر عليه سيبويه وقد ادغم الكسائي الفاء في التاء وان نشأ ضعف
بهم قال ابو حيان وهو مضاف انفراد ومثال ادغام لام التعريف ونحوها في الاحرف الثلاثة عشر
التقوي الثبوت الذال الذل الرضوان الزبور السراج الشمس الصبر الفيا الظهور النور ومثال
ادغام اللام غير التعريفية في هذه الاحرف جواز اهل تسعون بل ثوب وجل دنا هذا ذهب كل رضى جل زاد
هل سار هل شكر هل صبر هل ضرب هل طبع هل طفر هل نص والنون الساكنة ومنها التنوين تدغم
بعضه في الياء والنون واليم والواو ونحو من يات ان نشأ متارز فكم من وال وتدغم بغنة في الواو
واللام نحو من ربكم من لدن وخطير عند اخرف الحلق الستة نحو من امن من حاد من عاد من حليم من
غفور من خلاف وتقلب ميعا عند الباء كما مر في الابدال وتخفي عند بقية الحروف فصار لها اربعة
احوال او خمسة **ص** **خاتمة** **الخط** تصور اللفظ عزوف
حماينة غير اسماء الحروف مع تقدير الابدال والوقف ومن شكت ره وحج منه ووجه بالياء وانا زيد
والمون المنسوب ذون غيره ولتشفعا بالالف واذن بالنون على المختار وقالها ان علمت فيا لالف ولا

فبالنون وبت وقامت بالتاء والقاف ياء وقاض بدونها وضربه ومربه بدون واو وياء ويكتب المذغم
بلفظهم ان كان من كلم وباضلم ان كان من كلمين او نونا ساكنة محففة او منبذة بين اوجوف وحذف
لساكن يلبس غير نون توكيد **ش** الخط تصوير اللفظ بحروف الصاحبة بان يطابق المكتوب المطلق في قوت
الحروف ويعد هذا الاسما الحروف فانه يجب الاقتصار في كتابتها على اول الكلمة حتى في حق وكان القياس
ان يكتب هكذا قاف نون صا د جيم كالة اذا انطق به وكذا بقية اسما حروف المصغر كتبت مقتصر على اوائها
فما لفت الكتاب فيها النطق وكذلك كتبت الحروف المفتحة بها السور على نحو ما كتبت حروف المصغر وقولوا ذلك
لانهم اراءوا ان يضعوا اشكالا لهذه الحروف تميز بها فهي اسما مدلولها اشكال خطية فلفظ قاف بذلك
على هذا الشكل الذي صورته هكذا قاف ولولم يضعوا هذه الاشكال الخطية لم يكن الخط دلالة على النطق به
ولو اقتصر على كتابتها على حسب النطق ولم يضعوا لها اشكالا مفردة تميز بها ما لم يكن ذلك لان الكتابية تحسب
النطق متوقفة على معرفة شكل كل حرف وشكل كل حرف غير موضوع فاستحال كثيرا على حسب النطق ولا بد
من تقدير الابداء والوقف عليه فيكتب كل لفظ بالحروف التي ينطق بها عند تقدير الابداء والوقف وكذلك
كتبت بالياء وما يجب الحاقها التكت به عند الوقف كرم وقده وعه ولم يرم ولم يرمه ولم يرمه ولم يرمه
جيت وما يوقف عليه من التات بالياء كرمه ونعمه وكتب بالياء ما يوقف عليه بالياء نحو بت واخث وقامت
وقعدت وذات وذوات وما فيه وجهان وكتب عند الوقف كليات ولات وعت وزيت ودفن البيات من
الكلمات بالوجهين وكتب بالالف ما يوقف عليه بالالف وان سقطت في الدوح كاصحير المتكلم والنون المنصو
او المفتوح كرايت زيد الوقوف عليها بالحذف وكذا ايه وحده ومبه والفعل المؤكد بالنون الخفيفة نحو لنسفر
وليكونا ما لم يخف ليس فان خيف نحو اضر بن زيدا ولا تضر بن زيدا لكتب بالنون ولم يعتبر بحالة الوقف
لانها لو كتبت بالالف لالتبس بالمر الانثيين او نهيها في الخط واختلف في اذن خضر ابن مالك في التسهيل
بانها كتبت بالالف مراعاة للوقف عليها قال ابو جيان في شرحه وهذا مذهب المازني قال
ودهب والبرد والاكثرون الى انها كتبت بالنون وفصل القوافي ان الغيت كتبت بالالف لتسهيل
وان اعلت كتبت بالنون لقوتها وقال ابن عصفور المصغر كثيرا بالنون وقا بينها وبين اذ الظرفية لئلا يقع
الالتباس قال ابو جيان لان الوقف عليها عند بالنون كالك ووجدت خط الشيخ بها الذين الخامس ما مضى
وجدت خط علي بن عثمان ابن حنبل ابو جعفر الخامس قال سمعت علي بن سكين يقول سمعت ابا
العباس محمد بن زيد يقول اشبهت ابي بكر بن علي بذكر من يكتب اذن بالالف لانها مثل ان ولن لا يدخل التنوين
في الحروف انتهى **قلت** ومن علم كتابتها بالنون الزجاني في شرحه الهادي واذا كان يكتب بالنون
قولا واحدا قال ابن مالك وهو شاذ قال ابو جيان وجه شذوه ان المهور ذهبوا الى انها مركبة من كاف
التشبيه واي المنونة فكان القياس يقتضي ان لا تكتب حروف التنوين بل تحذف خطا لانهم لما تعلقوا
فيخرج الكلمة با نواع من التركيب واخرجوها عن اصل موضوعها فذلك اخرجوها في الخط عن قياس
اخوتها قال ودهب يؤسر الى انها اسم فاجل من كان يكون بالنون اصلية وهي لام الفعل فعلى هذا الاستدود
في كتابتها بالنون لانها كباين من بان بين قال ودهب ذاهب الى ان كان اسم بسيط فالكاف
والنون فيه اضلان وهو يعني كم لذهب مذهبنا فانه اقرب من دعوي التركيب بالادليل وكتب بالياء
وما يوقف عليه بالتاء كالمقصود غير المنون كلقاض وقاض مكم وحذفت الياء والواو وما تحذف فيه
في الوقف كالمقصود المنون كقام قاض ومزرت بقاض وصله ضمير الغائب كضربه ومربه وضخيم المذغم

كضربهم واكرمهم في لغة من وصل ميم الميم لانه اذا وقف عليه حذفت الضمة ثم خرج عن هذا ما اتصلت
به نون التوكيد الخفيفة مما قبله واواويا نحو اضر بن يا قوم واضر بن يا هند فانه ممنوع ان يعتبر ما حذفت
فيه من رى والواو والياء حالة الوقف على ما على اسمها النون الشديدة فلم يلتفت الى حال الوقف عليها
واستصحب حذف الواو والياء لذلك خطا وان كانت تعود وقفا ويكتب للمذغم من كلمة بلفظه لا
باضله سواء كان مثالا نحو ورد ومغروا قشعر ومقاربا نحو اذ ان شرا وطعم الاصل تداءم واضطجع وكان
قياسه ان يكتب الحرف فان لانه ترك الاول في الخط اختصارا للصيغة في الاذغام واما المذغم من
كلمتين فيكتب باضله اعتبارا بالوقف على الكلمة الاولى نحو من مال وكذا النون الساكنة المحففة وللدلالة
مبينا تكتب نونا كانت من كلمة نحو عندك وعبر ارم من كلمتين نحو من كاف ومن بعد ويكتب ايضا
باضله حرف مده حذف لساكن يليه نحو اضر بنوا القوم واضرب الرجل ويضرب الرجل ويرمي القوم ولم
يضربوا القوم ولم تضرب الرجل فيكتب بالواو والياء بخلاف ما حذف لدخول الجازم نحو لم يضربوا
الرجل ويرمي القوم ولم تضرب الرجل فيكتب بالواو والياء بخلاف ما حذف لدخول الجازم نحو لم يضربوا
يرم فلا يكتب ويستثنى مما وليه ساكن ما اذا كان الساكن نون توكيد شديدة كانت او خفيفة
فان حروف المد لا يكون حذفت نحو لركبن يا قوم ولركبن يا هند الاصل تركبن وتركبن ثم دخلت نون
التوكيد فحذفت نون الزجر لتوالي الامتثال فالتفت الواو والتاء وهي ساكنة والنون المدغمة وهي
ساكنة فحذفت حرف العلة لا لتفك الساكنين وحذف خطا كما حذف لفظا ولم تراجع فيه للطابقة في الاصل
كما راعوا في اضر بنوا القوم ولم يضربوا الرجل ونحوه والعرق بينهما ان هذه حالات يثبت فيها حذف
المد وهي الوقف بخلاف نون التوكيد المشددة فانه في حال الوقف لا يرد الحذف وحملت الخفيفة
على الشديدة في ذلك وان كانت الواو والياء ترد في الوقف على ما في نحو اضر بن يا قوم واضر بن
يا هند **ص** والهمزة في الاول بالالف والوسط ساكنة تحذف حركتها وتكون ساكنة كمن
تحذف حركتها وقد حذف المفتوحة بعد الف واختار ابن مالك والزجاني وابو جيان حذفها مقلدا
تلقوا غير الف وقوم تكتب بالف مطلقا وتلقوا تحذف على نحو ما تسهل وحذف ان تلاها ما مدح كصورها عند
الاكثرين وان تطرفت تلوسا كن حذف في الاصح او متحركة فبصر كنه مطلقا في الاصح فان وصلت بشيء
فكلا لوسط على الاصح بخلاف الاول الايلا ولين ويومئذ ونحوه وحذفت حمزة الوصل بين واو وفاء
وبين همزة هي فاء وبعد همزة الاستفهام وقيل لا المفتوحة اما المقطوعة فكما تسهل في الاصح ومن لام
التعريف بعد لام جبر وكذا الباء في الباء ومن اول لسم الله الرحمن الرحيم لا تنبيه غيرها في الاصح
ومن ان الحذف تنوين متلوه ولو مع كنية في العضم لافي اول السطر وفي انه زيان **ش** خرج عن
الاصل السابق اشياء يتفقها خمسة انواع **احدها** احكام الهمزة ولها احوال لانها اما ان تكون
حشا او طرفا والتي هي حشا اما ان تكون ساكنة او متحركة والمتحركة اما ان يكون ما قبلها ساكنا
او متحركا والمتحركة اما ان يكون ما قبلها ساكنا او متحركا فهو ستة احوال فالي هي اول تكتب بالالف
مطلقا سواء قصت ام كسرت ام ضمت نحو احمد واقد والكرم وكذا احكامها ان تقدمها لفظا كانا ما كان الاما
شد وهو ليل ولين ويومئذ ونحوه وحطوط رطان اصيف الى الجملة كليليذ وزمان يذ وجنيد وساعنيذ
فان هذه الالفاظ كتبت فيها الهمزة يا والاهو لا فانها كتبت فيها واو وكان القياس ان تكتب للالان
ولين لان ويومئذ ونحوه يوم اذا فصل الظرف والالف بعد الدال بدل لام من التنوين لكن جعل الظرف

في قاء الكلمة نحو واخرى فاحترق **الثاني** اذا وقعت حرف الاستفهام سواء كان حرف الوصل مكسورة
او مفتوحة نحو اسكن زيد ام عمرو واصطفي زيد ام عمرو فان كانت مفتوحة نحو اصطفي النبات المذكورين حرم
فكلام ابن مالك يقتضي الحذف ايضا قال ابو حيان وهو نحو ذهب اليه احمد بن يحيى قال والذي عليه
اصحابنا انه يكتب بالعين احدا هذا الف الوصل والاخرى الف الاستفهام قال احمد بن يحيى العرب
تكتسب بالفاء الاستفهام عن الف الوصل في الالف واللام من الحذف واذا اللفظ فعل التطويل وانما هما مثل
الذين الله وكانهم التفتوا بصورة من صورهم ولان صورة الف الاستفهام كصورة الالف بعدها ولم يفتوا
في اللفظ لئلا يشبه الخبر بالاستفهام انتهى ما الف القطع اذا وقعت بعد حرف الاستفهام فانها لا تحذف
بل تصور نحو اناس خرجوا لانها حينئذ تسهل على نحو فكتبت الف في ان تصد ويأتي انيك ويا ابا في او نزل
وجوز الكسائي وتخلب الحذف في المفتوحة فكتبت استجد بالفاء واجد غير ان الكسائي قال الحذف
الف الاستفهام وتقبلت قال الحذف في الثانية وجوز ابن مالك كتابه المسورة بالمعجمين
بالفاء نحو انك **الثالث** من لام التعريف اذا وقعت بعد لام الابتداء في لام الجر نحو والذ
الاخر للذين احسنوا وكان قياسها الانبات كما اتتوها في لانيك قايمة لانك مال وتكتب حذوها
حرف النبا سها بالالف الثانية وزعم الفوا ان سبة اجتماع ثلاث اشكال متشابهات في الحذف لان الهم قبل
الالف واجتماع الامثال يستقل لفظا فذلك خطأ وزعم بعضهم ان في لام الجر شدة اتصالها بما بعدها
فكانما كلمة واحدة وحذفت الوصل لتكون حذوها وزعم بعضهم ان الالف لا تحذف في لام الابتداء فزعموا
ومن لام الجر ولو وقع بعد اللام الف وصل بعدها لام من نفس الكلمة كتبت الف على الاصل نحو
حيث لا تشاء زيد فان اذ حلت الالف واللام وادخلت لام الجر حذفت حذفت الوصل فكتبت لا تشاء
الرابع من اول اسم الله الرحمن الرحيم وكان القياس ان يكتب باسم بالالف كما يكتب بابن لكن
حذفتها لثبوت الاستعجال ولا تحذف في غير البسمة من انواع التسمية نحو باسم الله بوزن الرحمن الرحيم
وباسم ربك وزعم بعضهم انها لا تحذف في البسمة ايضا وانما كتبت على لغة من يقول سم والاعمال الصم
الله شرف حذفت على قولهم في ابل ابل والزم الحذف قال ابو حيان والاحسن جعل اللفظ على اللفظ
القصيص اذ لو كان حذف الالف لتلك اللفظة لما زان سقاط الالف في جميع المواضع وليس كذلك وزعم
الاحسن ان سبب حذفها كونها لا يوقف عليها فكلامها والاسم شريف ويحذف في الفوا حذفتها من
باسم الله محذوها ومزساها واسم الله بوزن الرحمن الرحيم وهو لا يما كما ندمها حذفتها
للاستعجال وجوز بعضهم حذفها من اسم الله وان يتوهمها الرحمن الرحيم بشرط ان تكون الاضافه
الى الله وان لا يكون للتعلق في اللفظ وان لا يكون قبلها كلام فان فقد شرط محاذير لم تحذف
الحذف هو باسم ربك تبركت اسم الله ابد اسم الله وجوز الكسائي حذفها ولو اضيف الاسم
الى الرحمن لو قال الله او الفاعل وقال الله هذا ابا طر لا يجوز ان تحذف الامع الله لانها ليست
مفعلة فاذا اعددت ذلك اثبت الالف وهو القواب **الخامس** من ابن والواقع بين علي بن
صنفه مفردا سواء كانا اسمين او كلمتين او مختلفين نحو هذا زيد بن عمرو وهذا ابو بكر
ابن عبد الله وهذا ابطد بن قعد ويتصور في المختلفين ستة امثلة ويجعل ابو الفتح من مناهج الكتاب
انهم لا يحذفون الالف مع الكنية فقد ثبت او تاحضت قال سفيان مودود عند العلاء على قياس مدحهم لان
حذف التنوين مع الكنا حذفت مع الاسماء وانما هو جعل باسمين اسما واحدا فحذفت الالف لانه توسل

الكلمة انتهى قال ابو حيان الالف تحذف من الحذف في كل موضع تحذف منه التنوين وهو يحذف مع الكنا مثل
ما تحذف مع الاسماء الاخرى قال فلما جبن ولم اكل ولكن سمعت بها ابا محضر بن عمرو قال وشرك ابن
عصفور ان يكون ابن مذكورا وهو خلاف ما جزم به ابن مالك من الحاقه فلانته نبتة فلا تبهلان بن
فلان ولو لم يكن بن صيغة بل كان بدلا او جبراً لم تحذف الف **سادس** ويوصل مركب المزدوج وكل كلمة
على حرف تقبل الوصل والضمير المتصل وعلامات الفروع وما ملغاه او كما فيه ولو في كسائي الاصح وكل ما
ان لم يعمل فيها ما قلنا واستفهاما منه وعن ومن وفي لام موصولة في الاصح وفي نحو وبينها وجهاً ومن
يمن ليعين مطلقا في الاصح واستفهاما منه بنى لام وان بلا وفي ان وفي خلف وتحذف نون ذي النون ولا
توصل لن ولم واخره وصل وكافه وويله ونحو يومئذ وثلاثا **سابع** **الف** **الثاني**
احكام الوصل والفصل فالاصل فصل الكلمة من الكلمة لان كل كلمة تدل على معنى غير الكلمة الاخرى فكما ان
المعنيين متميزان فكذلك اللفظ المعبر عنهما يكون وكذلك اللفظ المعبر عنهما يكون وكذلك اللفظ الثاني
عن اللفظ متميزا بفصله عن غيره وحذفه عن ذلك ما كانا شيئا واحدا فلا تفصل الكلم وذلك اربعة
اشياء **الاول** المركب تركيب مزج كعنتك خلافاً لغيره من المركبات كغلام زيد وخمسة عشر وصباح مسأ
وكين بين وكفى يعني **الثاني** ان يكون احدهما الكلمتين لا بداهة لان الفصل في الحذف يدل على الفصل واللفظ
فاذا كان لا يمكن فصله في اللفظ فكذلك ينبغي ان يكون في الحذف وذلك نحو الضمير البارزة المتصلة ونون
التوكيد وعلامته الثانية والثالثة والبلع وغير ذلك مما لا يمكن ان يبتدأ به **الثالث** ان يكون احدي
الكلمتين لا يوقف عليها وذلك نحو يا لجر ولامه وكافه وفا العطف والجزء والام التاكيد فان هذه الاحرف
لا يوقف عليها وحذف عن ذلك واو العطف ونحوها فانها لا توصل لعدم قبولها الوصل **الرابع**
ما يذكر من الالفاظ فتوصل ما اذا كانت ملغاة نحو ما خطا يا لجر ايما تكلوا يدركهم فاما ثوبن واما
وعفها وكيفها واما انت منطلقا انطلقت فاذا كانت كافه نحو وربنا ولاعنا وكامنا وليست
وعفها واستثنى ابن دستويس والرخا في ما في قيا فقالا لانها تفصل وتوصل بكل ان لم يعمل قبلها ما قالها
وفي الظرف فيه نحو كلما جيت الكرمك كلما رزقوا منها من عشرة قالوا اخلاف التي عمل فيها ما قبلها فانها
حينئذ تكون اسما مضافا اليه لعل كل ما ساقا القوة وتوصل ما الاستفهاما منه وعن ومن وفي لانها
تحذف عنها مع الثلاثة وتبصر على حرف واحد فحذف وصلها بها نحو عمر تيسا لكون فيم هذا الثوب فيم
انت من ذكرها ولا توصل شرطية بواجده من الثلاثة قال ابو حيان القياس يقتضي ان تكتب معها
مفتوحة قايه وفي الموصولة مع الثلاثة ثلاثة مداصب احدها ان تكتب متصلة معها لاجل الادغام
في عن ومن وهو مذهب قتيبة نحو عبت عمار عبت عنت وعجت مخا عجت منه وفكرت فيما فكرت فيه
والثاني انها تكتب مفتوحة على قياس ما هو من كلمتين وهو قول اصحابنا وبجزم ابن عصفور ونحو
الزاج لان الالف لان كلمة الوصل الثانية في معنى وهو التباس اللفظين خطأ مفعلة في معا والثالث ان
الغالب ان تكتب موصولة ويجوز كتبها مفتوحة وهو اختيار ابن مالك وفي جامع نعيم وبينها وجهاً ان
حكماهما ابن قتيبة الفصل على الاصل والوصل لاجل الادغام في نحو وحملت بيشما عليها وقد رسمها والمصنف
بالوصل وتوصل من من في ممن اخذت منه وعن ناخذ اخذ منه وانما وصلت بها لاجل اشتباها لو كتبت
من من ووصلنا فاذا عمت نون من في ميم ونزلت منزلة للغير في الكلمة الواحدة فلم يجعل لها صورة
هذا كما قاله ابن مالك وقال ابن عصفور توصل الاستفهامية فقطحها لغيرها ما وتوصل غيرها

على الأصل قال أبو حنيفة وقال ابن مالك أنظر إلى علم الاشتباه والخط وفي من سوا كانت اشتباهه
أو موصولة أو شرطية مع عن رايان قال ابن قتيبة تكتب عن متصلة على كل حال الأصل إذا غلبت كانت
عم وعا نحو عن نساء ورويت عن رويت عنه وعن ترضي أرض عنه قال أبو حنيفة وزعم غيره أنه لا
يؤثر في ذلك الإغرام لأنها كلتان وعليه ابن عصفور وابن مالك أما ابن مالك فقال إن الغالب
الوصل ويجوز الفصل وتوصل من الاشتباه مية بن قول واحد استوفى من تفكير وتوصل أن الشرطية بالأحوال
تفعلوه الاشتباه وفيه الناصية مع لا قولان أحدهما أنها تكتب موصولة مطلقا قال أبو حنيفة
ونحو الضمير لأنه الأصل والثاني أن الناصية توصل بها والمخفف من التثنية تفصل منها ونحو قول ابن
قتيبة والخكان ابن السكيت وعلمه ابن الضابع بأن الناصية تدعى الانفصال بالفعل بحيث لا يجوز أن
يفصل بينهما وبينه والمخفف بالعكس بحيث لا يجوز أن تتصل به محسن الوصل في تلك والفعل في هذه
خطا وفي من لا قولان قال ابن قتيبة تكتب موصولة لا تفعل كما تكتب حتى لا تفعل منفصلة وقال
غيره تكتب متصلة وما وصل من اللزومات وفيه نون وهو من وعبر دارن وأن حدثت نون لا لا غلام
كأكثر في الأمثلة ولا توصل له وادع وأما بشي وما وقع في رسم المصنف في وصله لن يجمع علامة فأكبر
يشتبهوا لم امر هو فانت فهو مثلا لا قياس عليه كسائر ما رسم فيه مخالفا لما تقدم ولما بين وأما مع
إذا انفصلت عن فانها تكتب موصولة قال ابن قتيبة قال أبو حنيفة قال بعض شيوخنا أعلن سب
ذلك قلة الاشتغال والافتقار الفرق بين مع وبين في قال وقد يمكن أن يفروق بالاسمية فان في لا تكون
الأحرز فامع اسم ونحو أيضا تفصل منها بعد هذا فنقول معا فلذلك فصلت علاق في ومخال وصل شذوذا
وكان قياسه الفصل وكان مركب من وي يفتن يا عجب وكانه وويله والأصل وويله ويومئذ ونحوه من
الظروف للضاف لا ذولا غامضا ونحوه وفي حفظ ابن الوصل خاص مثلا غامضا وسمايه فقط واظن
ذلك في شروها المادي للزجاني وليس كما اضرمدي لأن **و** زيد بالالف بعد واو الجمع متطرف
ماض وأمر وفي المضارع رايان الاسم خالفا للكون ففتح ولا مضارعة مفردة مطلقا خالفا للكسائي ولا رفع
بالا للفرع وفي ما بين في الاشتباه واو في أولئك والواو واللات وفي يا أوج عند بعضهم وعمر على
فرق بين عمر ومن ثم تكتب موصولة **ب** قال ابن قتيبة ولا مضارعة المضمرة والزوجاني ولا المضمر
ومعها بال وقافيه **ش** النوع الثالث أحكام الزيادة فتزاد بالالف بعد واو الجمع نحو يغزوه
ويدعو خالفا للفرع فإنه يصح أن تلحق في حالة الرفع خاصة والكسائي حالة النصب نحو لن يغزوا
زيد بالالف ولكن يغزوك بالالف فرقا بين الانفصال والافتصال ولا بعد واو الجمع غير المتطرف
نحو ضربوك واضربوه ولا بعد واو الجمع المتطرف المتصلة باسم نحو ضاربوك وضربه واجاز الكوفون
لما فيها فيكتبون نحو ضاربوك وضربه بالالف كما تركوا وكذا بنوزيد بخالفا لبوزيد واخوزيد
واختلف البصريون في خطا قرنا بالمضارع إذا انفصلة الواو به متطرف نحو عن نصر بواو فالأخفش
تجعله كالماض والأمر في الخطا بالالف ويجوز البصريين لا يلحقها وقد اختلف في سبب زيادتها فقالت
الخطيل لما كان موضعها على المد بها يفتن يا عجب الألف وقالت بعضهم فصلوا بها بين الضمير المنفصل
والضمير المتصل نحو ضربوه إذا كان الضمير مفعولا لم يكتبوا بالالف وإذا كان تأكيد البنو حافرا
بين الضميرين وبترك الألف في خط المصنف في وإذا كانا نوهض أو وزنهضه اشتد لولا أن الضمير
مفعول فإنه ليس ضمير مفعول فأكيد الواو والجمع شرطية زائدة هذا بالالف في كل واو الجمع

وان لم يلحقها ضمير وهو حجب الاخفش وابن قتيبة إلى أنها فصل بها بين واو الجمع واو النسق نحو كغروا وردوا
وغاوا ونحوها من الواوات المنفصلة عن الحروف قبلها هذا هو الأصل شرطية فواو ذلك من الواوات
المتصلة بالحرف قبلها نحو ضربوا يكون الباب واحدا ولهذا الخطي بالمفرد نحو يدعو لأنها لا انفصالها
لا يعوض فيها من اللبس ما يعوض واو الجمع ولذلك سموا هذه الألف الفصل وعلى مذهب الفرع أنها
زيدت للفرق بين الواو المتصلة والواو الساكنة وعلى مذهب الكسائي بأنها زيدت فرقا بين الاسم
والفعل وقالت بعضهم فرقا بين الواو الأصلية والواو الزائدة من حرف العلة لأنها تكثر زيدا وتكون
أبو حنيفة وذلك للفرق بينهما وبين من مذو كانت الزيادة من حرف العلة لأنها تكثر زيدا وتكون
الغا لأنها تشبه المفعول ولأن الفضة من جنس الألف ولغير ذلك كما كان يجمع حرفان مثلا ولا واو
لا اشتغال الجمع بين الياء والواو يصل الفرق في ما بين دون منه أما لان ما به اسم ومنه حرف في الاسم اسم للزيادة
من الحروف وأما لان لما به مخذوفه الألف تكتب على ذلك أمات الدراهم يصل الفرق في ما بين بدل من المخذوف
مع كثرة الاشتغال وقالت محمد بن حرف البصري المعروف بالملم كاصحاب الاخفش كانت وهذه الألف
في ما بين أو في منها منه لان أصل ما بين ميبه على وزن فعله من ما بين وحرف تفتح مفتوحة في لفظ الف وتكسر
قائلا فتشقق بذلك أن تكتب ياء قالزموها العلة بين جميعا الياء المسكونة والألف المفتحة ولأن العدد
أول بالناكيد والعلابدات من غيره انتهى قال أبو حنيفة والليل على أن الأصل في ما بين ميبه قول
الشاعر فقلت والبر تخبطه منيته ارف عطية اياي ميبات وضعف الكوفون تغليل البصريين
بان ما بين اسم ومنه حرف فاما حسنات فخطفان والفرق ينبغي أن يحصل في متحد الجنس بذلك على ذلك
أنهم لم يفرقوا بين في وفيه لاختلافه قالوا وإنما زيدت فرقا بينها وبين في في انقطاع
لفظها في العدد وعدم انقطاع في في وريثة لأنك تقول تسع ما بين ولا تقول عشرين ما بين بل تقول
الف وتقول تسع فيات وتسع ريات وعشر فيات وعشر ريات فلا ينقطع ذكرها به في التعشير
فاما خالفها فيما ذكر خالفوا بينها وبينها في الخطا قال أبو حنيفة وقد برأت خطا بعض النخاة مادة
هكذا بالالف عليها حمزة الهزرة دون ياء وقد حكي كتب الهزرة المفتوحة إذا انشروا قبلها بالالف عن حمزة
النصيبين منهم الفراروي عنه أنه كان يقول يجوز أن تكتب الهزرة الف في كل موضع وقالت ابن كيسان
ومنها من يكتب الهزرة الفرع على حركتها في نفسها وأن كان ما قبلها مكسورا قال أبو حنيفة وكثيرا ما كتب أنا
ميه بغير الف كما تكتب فيه لان كتب ما به بالالف خارج عن الألفية فالذي اختاره أن تكتب بالالف دون الياء
على تحقيق الهزرة أو بالياء دون الألف على وجه تسميتها قالت وحكي صاحب اليديعان منهم من يخط الألف
من مية في الخطا قالت وأما زيادة الألف في ما بين ففيها خلاف منهم من يزيدها ونحو اختيار ابن مالك
لأن التثنية لا تغير الواحد كما كان عليه خلاف الجمع ومنهم من لا يزيدها كما لم يزيدها في الجمع لأن موجب
الزيادة قد زال وانفقوا على أنها لا تزداد في الجمع نحو ما بين وميون وزيدت واو في أولئك وأولوا وأولات
قالت أبو حنيفة أما أولئك فتعطف فرت النصوص على أنهم زادوا الواو فيها فرقا بينها وبين أولئك
وكانت الواو أولى من الياء لئلا يسهو صفة الهزرة ومن الألف لاجتماع فليكن وحصل الفرق في أولئك
لأن الزيادة في الاسم أكثر ولأن أولئك قد حذف منه الف فكانت الزيادة فيه أولى لتكون كالتعويض من
المخذوف وزعم الكوفون أن ذلك للفرق بينها وبين الياء الاسم لا كسائي إلى قد اشتغل اسمها
حكا من كلام العرب انصرف من الياء وحذف منها بناء على أن الفرق إنما يحصل في متحد الجنس قالت

واما الواو والاء فلم اظفر في تحليله ويمكن ان يكون زادا والواو فيه للفروق بين اولي وحالة النصب
والجوز بين الالف والياء وحلت حالة الرفع على حالة النصب والجوز وحل الثاني في اولات على التذكير في اولي قال
واما في اوجي حالة التصغير فزادها بعض اهل الخط فزادها بعضه وبين اخي الكبر وكانت الزيادة في التصغير
لانه فروع الالف ووجع اهل الزيادة ولانه قد تغير لاجل التصغير والتخفيف بالنسبة بالتصغير وكانت واو
النسبة صفة الهزلة والكثرة اهل الخط لا يزيدونها لان التصغير فروع من التكثير وليس ببناء اصل انهي
وزيدت الواو ايضا في عمرو وذلك للفروق بينه وبين عمرو وهذه الاختصاصات حالة الرفع والجوز لانه كطال
النصب يكتب بالفاء دون عمرو فيظهر الفرق وكانت الزيادة واو لانه لا يقع فيها ليس ذلك كانت زيادة
لالتيسر بالعضاف اليك المكنم او الفاعل ليس المرفوع بالنصب وجعلت في عمرو لانه احذف من عمرو من جهة
بناء على الفعل ومن جهة انصافه وذكر ابن قتيبة
وحذفت لام التعريف من موصول الا للذان وفي الليل والليله قبل والليل وفيهما اجتماع في ثلاث
امات والالف من الله والواو والياء والهمزة على ما لم يجر او السلام عليكم وعند التلام وسكان الله ومسا
كثر استعماله من الاعلام الزائدة على ثلاثة ما لم يلبس وحذف شيء من ملكة وسموات ومفاعيل ان امن
قبل ولم يؤد اليه مثلين وفاعلات فاعلن غير ملتبس ولا مضاعف ولا مفعول لام ومن ذلك واو اليك وثلاث
وثلاثه وثلاثين وثمينة وعني وفي ثمانين وجرها ن ولكن وكثر وها مع الله والاشارة خالية من الكاف الا في قوله
ومضرا وله هزلة وقيل هو الحذف وقيل هو الحذف في الكلام الا كاد وقيل هو الحذف في قوله وقيل هو الحذف في قوله
ما لم يلبس وجوز ان الضاعف كناية واو بين **الترافع** احكام الحذف في حذف لام التعريف
من الذي وجع وهو الذين ومن الذي وفروع وهو التثنية والجمع نحو اللعان والكتيب واللاوي واللاوي وكراهته
اجتماع مثلين في الخط وثبت في معنى الذي خاصه وهو اللذان والذين في بيته وبين الجمع ولم يثبت في معنى
التي لانه لا يلبس بجمعه وقال احمد بن يحيى كنبوا اللاوي واللاوي الذي والي والي واستقطوا الاما من اولها
والفان من اخرها وهذا الاستعمال لانه يقل في الكلام مثله ويدل عليه ما قبله وما بعده ولو كنت على الخط
كان اوفق انتهى قال ابن ابي حيان وحاصله ان لا يحذف اللام من اوله والالف من اخره فحذف
والذي عهدناه في الكتاب انه لا يحذف الالف لئلا يلبس بالمفرد قال فان قلت اللام الزم والله في هذا
حذفت قبل الحذف الالف منه كحذف اللام مع انما لو حذفت لا يلبس باللام لان الف تحذف وفي الليل
والليله وجرها الحذف والاشياء والقياس كنبه بلامين والحذف او جرد لان فيه اسماء خط المصطف
قال ابو حيان وزاد احمد بن يحيى لليل في الكنية فيما كتب بلام واحده قال لانه
اعرف فاستخف قال وكتبوا اللام والعب والحمد بلامين ولو كتب بلام لجاز وحذف التعريف ايضا
مما اجتمع فيه ثلاث امات كراهته اجتماع الاما لخواصه للسان اللذان وحذف من اسم الله وكان القياس
لنباتها كما في اللام لكنه قد تصرف فيه بانواع من التصرفات التي يجوز لافيه ولانه لا يلبس اذا لمشارك
في هذا الاسم والكثرة الاستعمال فممنع اشياء تحذف من حروف الجر والالف واللام لا رد ذلك على عبارة المتن
لانه ابوك فانهم كتبوا بالالف لاجل ما حذفت منه من حروف الجر والالف واللام لا رد ذلك على عبارة المتن
لانه احذف فيه الحذف بلفظ الله وحذف ايضا من الحذف على الكثرة الاستعمال بخلاف صفة وشروط ايضا
ان لا يحذف من الالف واللام فان جرد كتب بالالف نحو حارث لئلا يلبس بحرف على واللبس مع اللام معقود
ولانها لا تدخل على كل علم وحذفت ايضا من السلام عليكم وعند السلام ومن سبختان الله تعالى سبحانا مسكرا

والعلم في التلاوة وفي جميع ما باي كثره الاستعمال وحذفت ايضا مما كثر استعماله من الاغاليك الزائدة
على ثلاثه اخرى كانت عربية كما لك وصاحبه وحاله امر عجيبة كبراهيم واسماعيل والحقاق وهارون
وسليمان قال ابو حيان وذكر بعض سيوخنا ان اثباتها في نحو صالح وخالد وما لك جيد وكذا
قال احمد بن يحيى انه يجوز فيه الحذف والاشياء ولا يحذف مما لم يكثر استعماله كما في وجامر
وحامد وسالم وحالوت وظالوت وهاروت وماروت وهاهان وقارون والامن الصفات كرجل
صالح ورجل ماله ولا محاله يزيد على ثلاثه اخرى كاس بن لام وابن حاب وملاح منامه وهال
ولا محاله حذفت منه شيء اخر كاسرائيل حذفت احدي يايه وذا وحذف احدي واو يه ولا اذا صنف الكس
كحاجر وعاس لو حذفت لالتبس بحر وعس وحذفت ايضا من ملكة لانه لا يلبس لفظ مع لسة
الاستعمال وحذفت ايضا من مفاعيل ومفاعيل ان امن التباسه بالمفرد كحبيب ونمير وسطيح
لان مفردا محراب ونمير وسطيح حذفت ما يلبس به كذا هم فليتب بالالف لئلا يلبس بدهم
قال ابو حيان ويجوز الاشياء فيما لا يلبس ايضا وهو احمد قال **شروط** بعض سيوخنا
لجواز الحذف شرط اخر وهو ان لا تكون الالف فاصلة بين حرفين متماثلين نحو سكاكين وذلك ان
قد نأثر فلا يحذف الالف لئلا يلبس مثلاً في الخط وهو مكرره كراهته في اللفظ وحذفت ايضا
من فاعلات اي معانيه الكاف في جمع لكونت السالم نحو صلوات وعابدات وذكرات ومنه سموات
وان لم يكن على وزن فاعلات فكذا صرح به في المتن وحمل جمع المذكور السالم على جمع المؤنث
وان لم يكن فيه الفان فكذا اخو الصلوات والقنطين والظلمين والكفوفين وشروط الحذف من جمع المؤنث
المذكور ان يكون غير ملتبس ولا مضاعف ولا مفعول اللام فلا يحذف من نحو طاحات لالتباسه بطاحات
ومن نحو خاذرين لالتباسه بخاذرين وهما مختلفان في الدلالة ولا من نحو شامات والعابدات لانه
بالاذغام نقص في الخط اذ جعلوا ضروره المذعر فيه شكلا واحداً ولذلك كتبوا في المصنف الضالين
والعابدات بالالف ولا من نحو راميات والرامين لانه حذفت من الرامين لاه الفاعل وحلت عليه المراميات
وان لم يكن فيه حذف كاحمل الحذف من الحاحين على الصالحات وان لم يكن فيه الفان وهذا من تعاكس
النظام والتعاضد حيث حمل الاشياء في الاشياء في المذكور كاحمل الحذف في المذكور كالحذف في المؤنث
وحذفت ايضا في علم في اخر الالف والنون كسقين ومرون وعفن وما اشبهه في كثره الاستعمال
نبه عليه ابو حيان وهو داخل في مسئلة الاذغام الزائدة على ثلاثه وحذف ايضا من ذلك واو اليك
بخلاف ذا واو لا يجوز من حرف الخطاب وحذفت واو اليك مقرونا بحرف الخطاب ومن هذا التثنية
ومن ثلث وثلاثه ثلثه بخلاف ثلاث المعذولة فان لم يكثر كثرتهما ولانه لو حذفت منه لالتبس بثلاث
ومن ثلاثين وثمينة وعني بانبات الياء بخلاف ثمان حذفت الياء فلا يحذف منه الالف فدارا من في الحذف
وكثرته وفي ثمانين وجرها ن لانه حذفت منه ثمان المعذولة والياء الموجودة فيه ياء الاعترا ب
والحذف لان الياء الحذوفة عاقبة ما ياء اخرى لانه لا يلبس بها فكان الياء موجودة اجزا للمعاقب
بحرفي المعاقب والاشياء اختيارا بين عصفور وعمانون بالواو وحكم ثمانين بالياء في جواز الوجهين
وحذفت ايضا من لكن ولكن وهما التثنية مع الله نحو هذا الله لانه لم يستعمل الا معناه فكانت تحذف
واحد ونص احمد بن يحيى على ان الحذف في هزلة الله وحذف ايضا هزلة هاهنا مع اسم الإشارة الحذف
من الكاف نحو هذا وهذه وهو الاية لكثرة استعماله مع حروف الضم كلفظ من كتب بخلاف المتصل بالكاف

دليل الالف وهذه كلمة مما يقع اليه في كتابه المصنف والافقاس عليه خارجة بل اذا وقعت هذه الالفاظ
 وشوحت في غير القرآن لم تكتب الاعلى القوانين السالفه وانما قال ابن درستويه خطان لا يقاسا عليهما
 خط المصنف والمعرض قالت ابو حيان وذلك ان المعروفين يكتبون ما يسمع خاصة اذا الذي يعتد به من
 حجة العروض انما هو ما يلفظ به لا ينظر فيكون به المعروف الذي يقوم بها الوزن مخدرا كان او ساكنا فيكتبون
 التنوين ولا يراعون حذرها في الوقف والمذموم حرفين فيكتبون الحروف نحو التفتل فقد يقطع
 الكلمة بحسب ما يقع من تبين الاخر قولس يا ذاري يتبل عليا افس سدي اقوت وكما هو حال العمل
 يدي لان تعليله مستغفلان فعلا اربع مرات وكنا به هذا البيت في الخط الذي ليس في علم العروض يادارية
 بالعبا فالسند اقوت وطال عليها سالف الابدك قالت فقد صار الاصلا في الكتاب على ثلاثة اصلا
 العروض واصطلاح المصنف واصطلاح الكاتبين بغير هذين قالت وعلم الخطا وتفاوتها الاصلا التي
 من علم النواحيما ذلك الضوئون في كتيهم لضرورة ما يحتاج اليه المبتدي في لفظ وفي كتيه ولان كثير من
 الكتابية من غير اصول الضوئية في بيانيها بيان لتلك الاصول كتابية الهمة على نحو ما تسهل به
 ويؤوباب من الضوئية انتهى
 لرفع الاشراك ومن ثم اختار ابو حيان نقطة القاف والنون والياء وضلا لافضلا وبعضهم بعضا الشين
 واحمر والذخاني نقطة الدانية والنقطة اهل العرب كل مهمل الا المما استغل ورثما لثبوته مثله في
 هجره وفوقه علامة او بيرة اصطلاحات **ش** قالت ابو حيان من هذا ما ينفرد بصورة ومنها ما هو مشترك
 وقصدا وابتدليل الصور الاختصار فكان في اللفظ للترك كالعين فكذا فعلوا في الصور جعلوا في هذا المشترك
 قالت هكذا قالوا وقاب بعض شيوخنا ليس كذلك لانهم وضعوا فارقا وهو النقط بواحدة او اكثر
 والاهمال فليس اهل من المشترك بلكتعلم ولذا كتبني اخلا فالصورة والنقطة مجموعهما دل على اشكال
 الحروف قالت ومن الحروف ما يلبس بالخط اذا فصل بغيره كالنون والقاف والياء فيقول الاشراك
 بالنقطة ولذا كتبني ان لا ينقطن في الفصل اذا حصل اشراك لانها صورة خاصة بها فيكون اذا
 كالكا في انتهى واخا بعضهم نقطة الشين بواحدة لان المقصود وهو الفرق بينها وبين الشين حاصل
 بها والاكثر على نقطتها بثلاث واخا والذخاني في اخوين نقطة الثانية في نحو رحم فرقا بينها وبين
 حاء الضمير وهذا السكت والادب ما منهم الحريكي بعدوها من الحروف غير المنقطة وهذا التوازي في الآيات
 والرسائل التي التزموا عند هاء عن الحروف منقطة ونقط اهل عرب الحديث كل حرف مهمل من استغل بالغة
 في الايضاح ودفع توهيم الشيوخ عن النقط او المما اذا لوقطت لا التبت بلطيم ومنهم من يكتب تحت
 الحروف المهمل حرفا صغيرا او حرفا او فوقه علامة او ثبوت اصطلاحات اهل الحديث **وهذا**
اخبرنا تصحيحه
 وقد تقدم جمع الجوامع نظرا للموضع من فنون علم العربية جمعا حقا الكاين من بلاغة الاعجاز وطوبى الالفاظ
 في الجمل الاسمي الفائق على نظريته انما اوجع المرفوع عن همم متصربين قطعا المشيد اركان ما به احكاما
 ووضعا فعملك حفظ عبارته وتامل خواها وايك والبادر بانك رها الالفات سواها ودونك والبار
 محاسنها التي لا تخفى الاعلى جامد البصيرة اغماها فربما خالف غيره في تفسير او تأخير او تقديم فلفظه
 من لافظة له بعدوا عن المنهج القديم وما دركي ان ذلك الامر مهم مستخرج النظر السليم ورعا الفهم
 بذكر ارباب الاقوال ولو بالتعداد ما تقويه لمن نسب اليه الانفراد والتفرد وغير ذلك من الامور التي تقصد

Süleymaniye Kütüphanesi
 Kism: AMEA 24DE
 Hüseyin
 423

248
 لتستفاد ورثما نعلمنا عن احد خلاف ما نسب بعض المشاهير اليه فحسب غلطا من لا اطلاع له ولا تحقيق
 لديبه وما شعر ان ذلك بعد التطلع والخص الشديد عليه فدونت مختصرا انطوي زبدية جارية مصنف
 ما احتوي على ما به العيون والاسماع تشق وان من العجب الجباب بالمرجع قبله مؤلف محقق ان
 يكون على كتب الانام سريرا وبانواع الحامد والمخاريس جريا جعلنا الله به مع الذين انعم الله عليهم **التمني**
سلام للؤلؤف ورفعهم مكانا عليا **رحمة الله تعالى ونفعنا به والمنزل والحمد لله وحده**
 على نداء العبد عملا والكرم زلا العبد الفقير المعترف بالعجز والتقصير والرجوع غفيرة القدر سراج الدين بن بدر الدين
 الطحاوي عليه السلام في شهر ربيع الاول سنة ١٠٠٠ وكان الفاعل من تخطيط يوم الاثنين المبارك
 سابع عشر من شهر ربيع من شهر سنة واحد وعشرين بعد الف حسن العاقبة الى خير محمد والسلم امين



وان تجد عيبا فند الخطا جل من لا يعب عيبا وعلا